المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

أثر علم الكلام على المنتسبين إليه
وموقف أهل السنة والجماعة وكبار المتكلمين منه

رسالة لنيل درجة الماجستير في العقيدة

إعداد الطالب
وليد بن صالح بن عبد القادر باصمد
الرقم الجامعي
٤٢٥٨٠١٩١

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور
عبد العزيز بن احمد الحميدي
الأستاذ المساعد بقسم العقيدة

١٤٢٩هـ / ١٤٣٠هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين :

وبعد : فهذه رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير في العقيدة بعنوان : " أثر علم الكلام على المنتسبين إليه ، وموقف أهل السنة والجماعة وكبار المتكلمين منه " .

وتتكون هذه الرسالة من مقدمة وثلاث أبواب وخاتمة .

فالمقدمة تشتمل على بيان أهمية الموضوع وخطة السير فيه والدراسات السابقة .

والباب الأول : يشتمل على سبعة مباحث ، وهي دراسة مختصرة للتعريف بعلم الكلام .

والباب الثاني : يشتمل على آثار علم الكلام على المنتسبين إليه في المعتقد وفي الجوانب الشخصية وفي التعامل مع الآخرين .

والباب الثالث : يشتمل على موقف أهل السنة والجماعة وموقف كبار المتكلمين من علم الكلام .

والخاتمة : وتشتمل على أهم نتائج الدراسة ومنها :

١) أنه لا توافق بين منهج السلف ومنهج المتكلمين .

٢) أن المتكلمين افتعلوا التصادم بين النقل الصحيح والعقل الصريح ؛ مع أن الواقع يرد ذلك .

٣) أن التناقض بشتا صوره أصبح سمة لعلم الكلام والمتكلمين .

٤) أن حياة المتكلمين دائرة بين التقليد فالحيرة والشك ، أو الاعتراف فالتوقف أو الرجوع والتوبة .

٥) أن اعترافات المتكلمين تبقى من دلائل صحة منهج السلف ، ودعوة صادقة للأتباع بالتوبة والرجوع عن علم الكلام إلى مذهب السلف .

وتهدف هذه الرسالة إلى بيان حقيقة علم الكلام وإثبات آثاره السيئة على المتكلمين أنفسهم.

المشرف	الطالب
الدكتور/ عبد العزيز بن أحمد الحميدي	وليد بن صالح باصمد
الأستاذ المساعد بقسم العقيدة بجامعة أم القرى	

Abstract

Thank Goodness. Peale and praise be upon. The last prophet, his relatives and comparisons. After that.

This is a scientific study to achieve Master degree in Ideology entitled with.

The effect of Theology on it's associates, the great speakers, sunnah and group's situation".

This study consists of an introduction and three chapters followed by a conclusion.

The introduction included the declaration of the subject importance, the plan and the previous studies.

Chapter one: Includes Seven themes,

They are a brief study of theology. Chapter two: Includes theology effects on it's a associates in creed and personal sides, and other's treatment.

Chapter Three: - Includes the situation of sunnah and group, and great speakers toward theology.

Conclusion: Includes the most important results as following:

١- There is no correspondence between The ancestors and the ancestors and the speakers methodology.

٢- The speakers created the clash between trans creation and mind as the reality explains.

٣- The clash with it's several forms became an aspect of theology.

٤- The speakers life is a cycle of imitation, hesitation and doubt, recognition and reputation.

٥- The speakers recognition are proofs of ancestors methodology right, and an honest invocation for reputation, the following of ancestors creed.

This study aims at declaration of theology's fact, to proof it's bad effects on the speakers themselves.

Supervisor :
Dr/ Abdul Aziz Bin Ahmed Al Hmidi.
Assistant professor in Ideology department
at Unn Al Qura University.

Graduator:
Waleed Bin Saleh Ba Samad.

!

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونعوذُ باللهِ من شرورِ أنفسنا ، ومن سيئاتِ أعمالنا . من يهده اللهُ فلا مضلَّ له ، ومن يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا اله إلا الله وحدَه لا شريك له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُه ورسوله :﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ (آل عمران : ١٠٢) ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴿١﴾ ﴾ (النساء : ١) ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ﴿٧٠﴾ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ (الأحزاب :٧٠-٧١) .

أمَّا بعد : فإنَّ أصدقَ الكلامِ كلامُ اللهِ ، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ ،وشرُّ الأمورِ محدثاتها ، وكلُّ محدثةٍ بدعةٌ ، وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ ، وكلُّ ضلالةٍ في النار .

لقد قامتْ رسالاتُ الرسلِ عليهم السلام على عقيدتين عظيمتين ، وأصلين كبيرين :

الأول: عبادةُ اللهِ عز وجل وحدَه ،كما قَالَ تَعَالَى:﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ .

والثاني : تركُ عبادةِ غيره ،كما قَالَ تَعَالَى:﴿ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾.

قال الله عز وجل :﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾(النحل : ٣٦)

وكلُّ دعوةٍ لا ترتكزُ في غايتها وأهدافها ومناهجها على هذين الأصلين فهي مخالفةٌ لنهجِ المرسلين عليهم السلام وناقصةٌ ، ولا تؤتي ثمارها المرجوة .

فقاعدةُ : ﴿ أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ تعني تحقيقَ التوحيدِ والعقيدةِ السليمةِ ، وطاعةَ اللهِ واتباعَ شرعه .

وقاعدةُ : ﴿ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ تعني تجنبَ الأهواءِ والافتراقِ والبدعِ ، وما تؤولُ إليه من الشركِ والكفرِ والظلمِ والفسقِ والإعراضِ عن دينِ اللهِ عز وجل .

وكلُّ الدينِ جملةً وتفصيلاً يدورُ على هاتين القاعدتين .

ولذا فقد تضمنتِ الدعوةُ إلى اللهِ عز وجل غايتين لا تصحُّ الدعوةُ إلا بهما، وهما ركناها:

الركنُ الأولُ: تقريرُ الدينِ : عقيدةً وشريعةً ، وتعلمهما، وتعليمهما، ونشرهما ، والعملُ بهما .

والركنُ الثاني : حمايةُ الدينِ : عقيدةً والشريعةً والدفاع عنهما ، وبيانُ ما يخالفهما .

وكلُّ ذلك كانَ منهجَ القرآنِ ، وعليه عملُ النبيِّ ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، وأئمةِ السلفِ ، وهو سبيلُ المؤمنين .

فكتابُ اللهِ عز وجل عني بالتحذيرِ من مناهجِ الشركِ والكفرِ والضلالةِ والبدع ، وعرضِ شبهاتهم وبيانِ فسادها ، كقول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ﴾ (الكهف : ٢٨) ، وقوله عز وجل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ (الأنبياء : ٢٢) ، وقوله عز وجل : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ ۗ قَدْ بَيَّنَّا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (البقرة :١١٨) ، وقوله عز وجل ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة : ٨٠) ، وقوله عز وجل ﴿ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (يونس : ٦٨) ، وقوله عز وجل ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ (التوبة : ٣٠) ، وقوله عز وجل ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ﴾ (آل عمران : ٧) .

ولقد تضمنتْ أوَّلُ سورةٍ نزلتْ على الرسولِ ﷺ الردَّ على الخصومِ ، وبيانِ فسادِ منهجهم . قَالَ تَعَالَى: ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ (العلق : ٦). وغيرُ ذلك كثيرٌ من كتابِ الله سبحانه وتعالى. كما جاءتْ آياتٌ كثيرةٌ في تقريرِ العقيدةِ وبيانِ الدينِ. وكذا جاءتْ آياتٌ كثيرةٌ في بيانِ عقائدِ أهلِ الأهواءِ والزيغِ والضلالِ ، وبيانِ فسادِ أصولهم وكشفِ شبهاتهم الباطلة .

وكذا اشتملتْ السنةُ على الكثيرِ من ذلك في أقوالِ النبيِّ ﷺ وأفعاله وتقريرات ه كقوله : « **لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ** » [1]، وإخباره ﷺ – على سبيلِ التحذيرِ – أنَّ

(١) أخرجه البخاري : كتاب الاعتصام ، باب قول النبي ﷺ: « **لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ** » (٦/٢٦٦٩) حديث رقم (٦٨٨٩) ، من حديث أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِىِّ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: « **لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ** » . **قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى قَالَ « فَمَنْ »**. ومسلم :كتاب العلم ، باب إتباع سنن اليهود والنصارى ، (٤/ ٢٠٥٤) حديث رقم (٢٦٦٩) ، من حديث أبي سعيد أيضا (بنفس اللفظ المذكور) .

هذه الأمةَ ستفترقُ على ثلاثٍ وسبعين فرقةً [(١)]، وإخباره عن دعاةِ الضلالةِ ، وعن صفةِ الخوارجِ وعن الفتنِ ،وكقوله ﷺ: « **لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا** » . **قَالَتْ عَائِشَةَ** رضي الله عنها: **وَلَوْلاَ ذَلِكَ لأَبْرَزُوا قَبْرَهُ غَيْرَ أَنِّى أَخْشَى أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا** [(٢)] .

ثم الصحابةُ رضي الله عنهم لما ظهرتْ الأهواءُ في آخرِ عهدهم - كالخوارجِ والشيعةِ والقدريةِ - تكلموا في بدعها ، وأشخاصها على سبيلِ التحذيرِ بالمناظرةِ، وإقامةِ الحجةِ ، والردِّ ، والدفاعِ عن السنةِ ، وكشفِ الباطلِ ، وبيانِ زيفِ شبهاته ، وتحصينِ الأمَّةِ من دعاته بالهجرِ ، والتغريبِ ، والضربِ ، والحبسِ ، والقتلِ ﴿ وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ ﴾ (البقرة : ١٩١).

ثم التابعون وتابعوهم وأئمةُ السنةِ رضي الله عنهم كانوا على هذا النهجِ ، وكانت عنايتهم بهذا الجانبِ كبيرةً ؛ فكلما كثرتِ البدعُ والأهواءُ والفرقُ زادت عنايةُ السلفِ بردِّها ومقاومتها، وتنوعتْ أساليبهم وتعددتْ مناهجهم ؛ فأنشأوا المصنفاتِ ،والمؤلفاتِ ، ورووا الآثارَ — في الردِّ والبيانِ وحمايةِ الدين ، واتخذوا كلَّ ما استطاعوا من الوسائلِ والأساليبِ الشرعيةِ في ذلك .

والمتأملُ في آثارِ السلفِ يجدُ أنَّ مشاهيرَ الأئمةِ الكبارِ في تاريخِ هذه الأمةِ قد استفاضَ حديثهم في الاهتمامِ بأمرِ حمايةِ العقيدةِ ، والدفاعِ عنها ،والتصدي للبدعِ والضلالةِ والأهواءِ وأهلها . والنقولُ في ذلك لا تكادُ تحصى عن أولئك الأئمةِ الكبارِ : كأبي بكر ، وعمرَ، وعثمانَ ، وعليٍّ ، وابنِ مسعود ، وأبي موسى الأشعري ، وابن عمر، وابن عباس ، وعائشةَ بنت أبي بكر ، وغيرِهم من الصحابةِ الكرام رضي الله عنهم أجمعين .

---

(١) أخرجه أبو داود : كتاب السنة ، باب شرح السنة ، من حديث أَبِى هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى أَوْ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً** ». قال الشيخ الألباني رحمه الله: حسن صحيح .ينظر : صحيح سنن أبي داود (٢ / ٦٠٨)حديث رقم (٤٥٩٦) . وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "وهذا الافتراق مشهور عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة ، وسعد ، و معاوية، وعمرو بن عوف ، وغيره " . اقتضاء الصراط المستقيم (١/١٢٠) .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الجنائز ، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور ، من حديث عائشة (٣ / ٢٥٥) رقم (١٣٣٠) .

ثم من بعدهم كأبي العالية ، وابن المسيب ، ومجاهدٍ ، وعمرَ بن العزيز ، والشعبي ، وعطاءٍ ، والحسنِ البصري ، وابنِ سيرين ، وثابتِ البناني ، والزهريِّ ، وأيوبَ السختياني وأبي حنيفة ، وابنِ عون ، والأوزاعيِّ ، ومالكٍ ، وابنِ المبارك ، والشافعيِّ ، وأحمدَ بن حنبل ، والبخاريِّ ، والدارميِّ ، وابنِ خزيمة ، والطحاويِّ ، والبربهاريِّ ، والآجريِّ ، وابنِ بطة ، واللالكائيِّ ، وتلاميذهم[1] ممالا يكادون يحصون كثرةً ، ثم ابنِ تيمية ، وابنِ القيم ، وتلاميذهما ، ثم محمدِ بن عبد الوها ب ، وتلاميذه إلى يومنا . وغيرهم كثير – رحم الله الجميع – .

كلُّ أولئك الأخيارِ برز حديثهم في التصدي للأهواءِ والبدعِ وأهلها ، وعليه ؛ فإنَّ التصدي لأهلِ البدعِ والأهواءِ والافتراقِ من سننِ الهدى ، ومن مطالبِ الدينِ وغاياته، ومن أبوابِ الجهادِ ، وأعلى درجاتِ الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ ، ومن غاياتِ الدعوةِ ومقاصدها ؛ فعن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: « **جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ** »[2] ، وقال يحيى بن يحيى رحمه الله : ↑ الذَّبُ عن السنةِ أفضلُ الجهادِ ↑[3]، وقد استشهدَ شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بذلك على أنَّ الرادَّ على أهلِ البدعِ مجاهدٌ [4] ، والجهادَ بالقلم فرعٌ عن الجهادِ باللسانِ بل هو أبلغُ وأبقى وأعمُّ فائدةً.

ولما كانتْ الطرقُ الكلاميةُ وما تأثرتْ به من المناهجِ الفلسفيةِ ، من ألدِّ خصومِ السلفيةِ ، فكم حاولتْ الإساءةَ إلى السلفيةِ بوصفهم : إمَّا بالحشويةِ ، أو المشبِّهةِ أو غيرِ ذلك ، وكم أغرتْ السلاطين بعلماءِ السنةِ ، من حبسٍ أو تعذيبٍ أو قتلٍ ؛ يعلمُ ذلك كلُّ

---

(١) ينظر : كتب السنن والسير مثل السنة لعبد الله بن أحمد، وشرح اللالكائي، والإبانتين لابن بطة ، والرد على الجهمية لكل من الإمام أحمد والبخاري والدارمي وابن قتيبة وتاريخ ابن جرير وابن كثير ، وذم الكلام للهروي ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ، وسائر مصنفات السلف وآثارهم .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٩١) ، من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « **جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ** » وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢ /٥٤١) حديث رقم (٥٤٠١) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ١٣) .

(٤) المصدر السابق (١٣/٤) .

من قرأَ التاريخَ سواءً في محنةِ علماءِ السنةِ بالقولِ بخلقِ القرآنِ أيامَ الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ ، أم ما لاقاه شيخُ الإسلامِ ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ من خصومه من المتكلمين .

بل قد تداعتْ الفرقُ الكلاميةُ على السُنَّةِ وأهلِ الحديثِ تَدَاعي الأكَلَةِ على قصعتها ، فأصبحتْ السنةُ غريبةٌ ، وضربَ علمُ الكلامِ بجذوره في العالمِ الإسلاميِّ ، وغُيِّرَت بذلك الحقائقُ ، فأصبحَ أهل الكلام يدَّعُون أنهم هم أهلُ السنةِ ، صرَّحوا بذلك في كتبهم ورسائلهم ومجالسهم ، ومنتدياتهم بل وحتى عندَ الخلفاءِ و الملوكِ والأمراءِ حتى شَبَّ على ذلك التحريفِ الصغيرِ ، وشابَ عليه الكبيرُ .

ولذا فقد وجبَ على أهلِ السنةِ – ممن تفضَّلَ اللهُ عليهم بالعلمِ والمعرفةِ – أنْ يدافعوا عن منهجهم ومعتقدهم ، وأنْ يظهروا زيفَ تلك الطرقِ والمناهجِ الكلاميةِ ، التي غُرِّرَ بها الكثيرُ ممن خفيت عليهم حقائقها ، وقد وقعوا في أوحالها ، وفي ذلك امتدادٌ لطريقةِ المرسلين وأتباعهم في محاربةِ الباطلِ ومدافعةِ أهله ، وبيانِ الحقِّ للنَّاسِ ، وإقامةِ حجَّةِ اللهِ عليهم كما قالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾ (النساء : ١٦٥) .

ولقد هداني ربي عَزَّ وَجَلَّ إلى اختيارِ هذا الموضوعِ والذي هو بعنوان « **أَثَرُ عِلْمِ الكَلَامِ عَلَىْ الْمُنْتَسِبِينَ إِلِيه وَمَوْقِفُ أَهْلِ السُنَّةِ وَالجَمَاعَةِ وَكِبَارِ الْمُتَكَلِمِينَ مِنْهُ** » ليكونَ مجالَ بحثي في مرحلةِ الماجستير ؛ فأسألُ اللهَ أنْ تكونَ هذه الرسالةُ جزءاً من تلك الحلقةِ ، وامتداداً لتلك الطريقةِ ، وأنْ يكتبَ لي بها الأجرَ ، وأنْ يجعلني من المجاهدين في سبيله .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

١) لَمَّا قد تبيَّن عظيمُ أمرِ الدفاعِ عن عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ وأنَّ القائمَ على ذلك ، هو قائمٌ بأمرٍ من أمورِ الجهادِ وضربٍ من ضروبه – و أنا على يقينٍ بأنَّ هذا الموضوعَ سيسدُّ ثغرةً وسيحمي جانباً من سورِ وحصنِ السُنَّةِ – ؛ إذ الدفاعُ عن السنةِ مطلوبٌ بكلِّ وسيلةٍ مشروعةٍ ، ولا ريبَ في أنَّ بيانَ صحةِ وقوةِ وسلامةِ معتقدِ أهلِ السنةِ عن طريقِ بيانِ رداءةِ وضعفِ وعطبِ المنهجِ المخالفِ هو طريقٌ صحيحٌ ، وله أثره الواضحُ في الدعوةِ إلى طريقِ الكتابِ والسنةِ ، وكما قيل :" الضدُّ يظهرُ حسنه الضدُّ" ، فإنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قد قرَّرَ في كتابه في أكثرَ من موضعٍ قُبْحَ الشركِ ، وفي ذلك دعوةٌ منه عَزَّ وَجَلَّ ؛ لمعرفةِ جمالِ التوحيدِ ، فمن

يقرأ – على سبيل المثال – قولَ الله ﷻ : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ (الزمر : ٢٩) ، سيفهم يقيناً بأنَّ الشركَ قلقٌ واضطرابٌ وتناقضٌ ، وأنَّ التوحيدَ طمأنينةٌ وراحةُ نفسٍ .

وكذا هنا فعندما نعلمُ الأثرَ الذي يحدثه عِلْمُ الكلامِ ، سنعلمُ يقيناً جمالَ وسلامةَ معتقدِ أهلِ السنةِ والجماعةِ في الدنيا والآخرةِ .

٢) إنَّ علمَ الكلامَ قد فُتِنَ به كثيرٌ من المنتسبين إلى العلمِ ، من شرقِ العالمِ الإسلامي إلى غربه ؛ يعظِّمونَه ، ويدرسونَه ، ويقرِّرونه على أنَّه علمٌ لابدَّ منه في العلومِ الشرعيةِ ؛ بل هو أساسُ العلومِ الشرعيةِ ، و به تُقَرَّرُ العقائدُ ، ويُرَدُّ على المخالفِ .

فكان لزاماً بيانُ أنَّ هذا العلمَ ليس بشيءٍ ، بل إنَّ ضَرَرَه على المسلمين أفراداً وجماعاتٍ أكبرُ من نفعه . ومعرفةُ آثاره كفيلةٌ ببيانِ خطره ، ومدى الأثرِ السيئ الذي أحدثَه إدخالهِ على العلومِ الشرعيةِ ، وأنَّه أحدُ أسبابِ تفرقِ الأمَّةِ وتخلُّفها ؛ فيتبين لهؤلاء خطأُ ما هم عليه ؛ لعلَّ من أرادَ الحقَّ منهم أنْ يتوبَ ويقلعَ ويعودَ لمنهجِ الوحيِ المباركِ.

٣) إنَّ مِثْلَ هذه الدراسةِ في هذا الزمانِ من المثبتاتِ والمسلِّياتِ لأهلِ الحقِّ ؛ فهي تزيدهم ثباتاً ويقيناً بصحة ما هم عليه ، وتزيدهم حماساً وهمةً في الدعوةِ إلى منهجِ السلفِ الصالحِ .

فإذا كان علمُ الكلامِ من أعظمِ العلومِ المخالفةِ للكتابِ والسنَّةِ ، ثم عَلِمْنَا أنَّ علمَ الكلامِ ليسَ بشيءٍ وأنَّه ساقطٌ ، زادنا ذلك فرحاً بمنهجِ الوحي وثباتاً عليه ، فلم يهمُّك بعد ذلك كثرةَ المخالفين والهالكين ، فلا تغترَّ – بعدها – بكثرةِ الهالكين ، ولكن عليكَ بقلَّة السالكين ، فإنَّ الله ﷻ يقول ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (الأنعام : ١١٦) ، وأخبرَ النبيُّ ﷺ عن ذلك بقوله :« **بَدَأَ الإِسْلاَمُ غَرِيبًا ، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ** »[(١)].

٤) إنَّ من ثمارِ هذه الرسالةِ الدعوةُ إلى تجريدِ العلومِ الشرعيةِ من هذا العلمِ الدخيلِ ؛ لتصبحَ العلومُ سهلةً ، واضحةً ، نقيةً ، سريعةَ الفهم ، خاليةً من التعقيدِ والغموضِ ، مستمدةً من الكتاب والسنَّةِ ، وبالصياغةِ التي كانتْ في القرونِ الأولى .

---

(١) أخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً ... ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (١ / ١٣٠) حديث رقم (١٥٤) .

٥) إنَّ هذه الدراسةَ صيحةُ نذيرٍ لطلابِ العلمِ ، والمقبلين على علمِ الكلامِ من شبابِ الأمَّةِ ، الذين تطرَّقَ إليهم وَهْمُ (علم الكلامِ) لينظروا ما جناه على من دخله ، فيعتبروا بمن مضى ، « والسعيدُ منْ وعظَ بغيره »[1] .

الدراسات السابقة :

لم يُكْتب في هذا الموضوعِ (أثرُ علمِ الكلامِ على المنتسبين إليه) – حسبَ علمي – دراسةٌ علميةٌ مستوفيةٌ لأصولِ البحثِ العلمي في هذا الموضوعِ ، ومن خلال بحثي عن الدراساتِ السابقةِ والرسائلِ الجامعيةِ لم أجدْ من كتبَ في هذا الموضوعِ .

ويبقى الكلامُ في هذا الموضوعِ مبثوثاً في تضاعيف كتبِ السلفِ المحذرين من علمِ الكلامِ والأهواءِ والبدعِ ، من أمثالِ من تقدَّمَ ذكرُهم ، وكذلك في كتبِ شيخي الإسلام : ابنِ تيمية وتلميذه ابنِ القيم- رحمهما الله - .

كما توجدُ مادةٌ علميةٌ في هذا الموضوعِ في كتبِ المتكلمين أنفسِهم ؛ إمَّا على شكلِ اعترافٍ صريحٍ بما جناه من علمِ الكلامِ ، وإمَّا على شكلِ إشارةٍ – سواء كانت مقصودةً أم غير مقصودةٍ – تُفْهَمُ من الكلامِ ، وإمَّا من طريقةِ الكتابةِ ، أو النَّهجِ الذي سارَ عليه المتكلمون في مؤلفاتهم. والموضوعُ على جدته وعظيمِ فائدته – في نظري – فإنَّه يتطلَّبُ جهداً كبيراً من حيث القراءة، وجمع المصادرِ ، ودراسة النقولاتِ ، واستنباط أثرِ علمِ الكلامِ عليهم.

---

(١) يأتي تخريجه ص (١١٧) .

خطة الرسالة :

وقد جاءت خطة الرسالة في مقدمة ، وثلاثة أبواب ، وخاتمة . وهي كالتالي :

مقدمة : وذكرت فيها أهمية الموضوع ، وسبب اختياري له ، والدراسات السابقة وخطة البحث ومنهجي فيه.

الباب الأول : (دراسة عن علم الكلام)

ويشتمل على سبعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف علم الكلام ، والغرض منه .
- المبحث الثاني : سبب تسميته بعلم الكلام ، ومن أطلق عليه هذا اللقب .
- المبحث الثالث : الفرق بين علم الكلام والفلسفة ، وسبب التداخل بينهما .
- المبحث الرابع : مصادر علم الكلام .
- المبحث الخامس: نشأة علم الكلام .
- المبحث السادس: تحديد أهل الكلام . (من المتكلمون ؟)
- المبحث السابع : أسباب انتشارعلم الكلام في العالم الإسلامي.

الباب الثاني : (أثر علم الكلام على المتكلمين)

ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في الاعتقاد .

ويشتمل على مبحثين :

- **المبحث الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في منهج الاستدلال .**

وفيه خمسة مطالب :

- المطلب الأول : اعتماد العقل أساساً في تقرير العقائد .
- المطلب الثاني : الإعراض عن الكتاب والسنة وإهمالهما .
- المطلب الثالث : الجهل بالإجماع .
- المطلب الرابع : تحريف المعاني اللغوية إذا خالفت ما قرره العقل .
- المطلب الخامس : استعمال الألفاظ المجملة في مسائل الاعتقاد مع ما فيها من مخالفات ؛ لإثبات ما يقرره العقل .

- المبحث الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في مسائل الاعتقاد .

وفيه سبعة مطالب :

- المطلب الأول / الانحراف في الإيمان ومسائله .
- المطلب الثاني / الانحراف في توحيد الألوهية .
- المطلب الثالث / الانحراف في توحيد الأسماء والصفات .
- المطلب الرابع / الانحراف في كلام الله ﷻ .
- المطلب الخامس / الانحراف في علو الله ﷻ .
- المطلب السادس / الانحراف في رؤية الله ﷻ .
- المطلب السابع / الانحراف في القدر ومسائله .

الفصل الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في الجوانب الشخصية .

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في الفطرة .
- المبحث الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في العقل .
- المبحث الثالث : أثر علم الكلام على المتكلمين في النفس .

الفصل الثالث : أثر علم الكلام على المتكلمين تجاه الآخرين .

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من السلف .
- المبحث الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من الفلاسفة .
- المبحث الثالث : أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من أهل الكتاب والديانات الأخرى .

الباب الثالث : الموقف من علم الكلام

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : موقف السلف منه

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث :

تمهيد : من المقصود بالسلف (أهل السنة والجماعة)

- المبحث الأول : أقوال (الأئمة الأربعة) في ذمه .

- المبحث الثاني : أسباب ذم السلف له .
- المبحث الثالث : الخطوات العملية التي اتخذها السلف في محاربته .

الفصل الثاني : موقف كبار المتكلمين من علم الكلام

الخاتمة : ذكرت فيها أبرز نتائج البحث ،وأهم التوصيات .

وقد ذيلت هذا البحث بفهارس علمية متنوعة.

المنهج المتبع في البحث

لقد سرتُ في هذا البحثِ وفقَ ما تقتضيه فصولُه وأبوابُه من منهجٍ علميٍّ ؛ فتارةً أسلكُ منهجَ الجمعِ والترتيبِ للمادةِ العلميةِ ، وتارةً منهجَ الدراسةِ والتحليلِ للأقوالِ ، وتارةً منهجَ العرضِ والنقدِ ؛ كلٌّ بحسبه ، والتزمتُ في صياغتِه ما يلي :

- **حرصتُ كثيرًا على بيانِ وتوضيحِ معنى "المتكلمين"** من عدَّةِ نواحٍ ؛ شملتِ التعريفَ بعلمِ الكلامِ ، ومصادره ، وارتباطه بالفلسفةِ ، وبيانِ الفئةِ المقصودةِ بالمتكلمين ؛ وذلك حتى يكونَ هذا البيانُ لحقيقةِ المتكلمين موضحاً لحدودِ البحثِ ، ومعيناً لفهمِ هذا المصطلحِ .
- **اجتهدتُ في بيانِ الموقفِ الصحيحِ** من علمِ الكلامِ والمتكلمين ، وهلْ هم من أهلِ السنَّةِ أو لا ؟ وحرَّرتُ الموقفَ منه بشيءٍ من التفصيلِ ؛ وذلك لارتباطِه بالمتكلمين من حيث تحديدُ نوعِ الأثرِ : هل سيكون سلبياً أو ايجابياً ؟
- **اعتمدتُ في بيانِ الآثارِ المترتبةِ** على المتكلمين والمنتسبين لعلمِ الكلامِ على أمورٍ :

أ -مقارنةُ ما عليه المتكلمون بما عليه أهلُ السنةِ والجماعةِ في منهجِ الاستدلالِ وفي مسائلِ الاعتقادِ.

ب -إثباتُ الأثرِ بأقوالِ المتكلمين أنفسِهم إمَّا مباشرةً ، وإمَّا عمَّن كان خبيراً بأقوالهم كشيخي الإسلامِ ابنِ تيمية وابنِ ا لقيم - رحمهما الله - .

ت -الاهتمامُ بما ذكره ابنُ تيمية رحمه الله من خلاصةِ ملحوظاتِه ، وما توصَّلَ إليه من نتائجَ تجاه علمِ الكلامِ أو المتكلمين .

ث -بيانُ اللوازمِ الناتجةِ عن ذلك الأثرِ ، مع بيانِ مستندِ المتكلمين فيه .

ج الحرصُ على بيانِ المناقضاتِ التي وقعَ فيها المتكلمون جرَّاءَ انتحالهم علمِ الكلامِ وتمسكهم بمنهجه.

- **اعتمدت في لتخريجِ الأحاديثِ ما يلي:**

أ -إنْ كانَ الحديثُ في الصحيحين أو أحدِهما فأكتفي بالعزوِ إليهما .

ب -إنْ كانَ في غيرِهما فبعدَ العزوِ أذكرُ ما أجدُه من أقوالِ أهلِ الصنعةِ الحديثيةِ في الحكمِ على الحديثِ ، مع الحرصِ الشديدِ على أنْ لا أذكرَ في رسالتي هذه إلا ما حكمَ عليه أهلُ العلمِ من المحدِّثين بالقبولِ .

ت -وطريقتي في عزوِ الحديثِ فهي إلى الكتابِ ، ثمَّ إلى البابِ ، ثمَّ إلى الجزءِ والصفحةِ أو رقمِ الحديثِ حسبَ المصدرِ المنقولِ عنه.

- **أغفلتُ في التراجم** ترجمةَ الصحابةِ ، والأئمةِ الأربعةِ ، وأصحابِ السننِ الستةِ ، والخلفاءِ ، والأمراءِ ، والملوكِ ، والوزراءِ ، أمَّا من عداهم فإني أترجمُ لهم ترجمةً موجزةً تتضمنُ التعريفَ باسمِ العَلَمِ ، ومحلِ وزمنِ ولادته ووفاته إنْ أمكنَ ، وشهرته العلميةِ ، وأهمِّ مؤلفاته.
- **إذا نقلتُ النصَّ بعينه** فإنِّي أجعله بين علاماتِ التنصيصِ ، أمَّا إذا تصرفتُ في النصِ باختصارٍ أو تعديلٍ أو إعادةِ صياغةٍ فأشيرُ في الهامشِ إلى المصدرِ دون وضعِ علامةِ تنصيصٍ لذلك الكلامِ .
- **اكتفيتُ في الهامشِ** بكتابةِ اسمِ الكتابِ والمؤلفِ والجزءِ والصفحةِ ؛ وذلك عند النَّقلِ من أي مصدرٍ . وأمَّا باقي بياناتِ الكتابِ فآثرتُ عدمَ كتابتها ؛ حتى لا أثقلَ الهوامشَ ؛ إذ هي موجودةٌ في ثبتِ المراجعِ .
- **قد أنقلُ نصاً أو أكثرَ بعينها في موضعَ** متعددةٍ ؛ وذلك لكونِ النصِّ يحتوي على أكثرَ من موضوع ، أو لكون القولِ أو النقلِ يصحُّ لأكثرَ من موضوعٍ .
- **ذيَّلتُ البحثَ بفهارسَ علميةٍ** ؛ وهي :

أ - فهرسُ الآياتِ القرآنيةِ .

ب -فهرسُ الأحاديثِ النبويةِ .

ت -فهرسُ الأعلامِ المترجمِ لها .

ث -فهرسُ الفرقِ والطوائفِ .

ج -فهرسُ الأماكنِ

ح -فهرسُ المصادرِ والمراجعِ .

خ -فهرسُ الموضوعاتِ الإجمالي.

د - فهرس الموضوعات التفصيلي .

وختاماً فالحمدُ للهِ تعالى - وهو للحمدِ أهلٌ - أنْ وفقَني وأعانني على إنجازِ هذا البحثِ ؛ الَّذي أتقربُ به إليه ابتغاءَ مرضاتِه والفوزِ بجنته . فما كانَ فيه من صوابٍ فبفضلِ اللهِ وتوفيقه ، وما كانَ فيه من خطأٍ وزللٍ فمن نفسي والشيطانِ ، واللهُ ورسوله منه بريئان. وأسأله تباركَ وتعالى العفوَ والسترَ والهدايةَ والسدادَ ، وأنْ يعينني على ذكرهِ وشكرهِ وحسنِ عبادتهِ .

ومن الاعترافِ لأهلِ الفضلِ بفضلهم شكرُ فضيلةِ الشيخِ الدكتور/ عبد العزيزِ ابنِ أحمد الحميدي ، على تفضُّله بقبولِ الإشرافِ على رسالتي ، وعلى ما أبداه لي من نصحٍ وتوجيه . كما أشكرُ فضيلةَ الشيخِ الدكتور / عليَّ بن نفيع العلياني ، وفضيلةَ الشيخِ الدكتور /هشامَ بن إسماعيل الصيني ، على تفضلهما بقبولِ مناقشةِ رسالتي ، وعلى ما سيبديانه من ملاحظاتٍ وفوائدَ علميةٍ يعودُ نفعها لي تسديداً وتقويماً .

سائلاً المولى تباركَ وتعالى أنْ يكتبَ لهم جميعاً الأجرَ والثوابَ على ما بذلوه من الجهدِ والوقتِ .

وجزى اللهُ كلَ من أعانني بمشورةٍ أو نصيحةٍ خيرَ الجزاءِ ، كما أسأله عَجَّلَ أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصاً لوجه الكريمِ ، ونصرةً لمذهبِ السلفِ الكرامِ الصالحين ، ونصيحةً لإخواني المسلمين .

وصلى اللهُ وسلَّمَ على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباب الأول
دراسة عن علم الكلام

ويشتمل على سبعة مباحث :

- المبحث الأول : تعريف علم الكلام ، والغرض منه .
- المبحث الثاني : سبب تسميته بعلم الكلام ، ومن أطلق عليه هذا اللقب .
- المبحث الثالث : الفرق بين علم الكلام و الفلسفة ، وسبب التداخل بينهما .
- المبحث الرابع : مصادر علم الكلام .
- المبحث الخامس : نشأة علم الكلام .
- المبحث السادس : تحديد أهل الكلام . (من المتكلمون ؟)
- المبحث السابع : أسباب انتشار علم الكلام في العالم الإسلامي .

المبحث الأول
تعريف علم الكلام
والغرض منه

إنَّ من الأهميةِ بمكانٍ تحديدُ نطاقِ البحثِ ، ومعرفةُ حدودِه ؛ حتى يتمَّ الوصولُ بدقةٍ إلى تحقيقِ الأهدافِ المنشودةِ منه ، وحتى تكونَ الدراسةُ واضحةَ المعالمِ ؛ ولذا فقد كان من الضروريِّ تعريف علمِ الكلامِ تعريفاً دقيقاً – باعتبارِ أنَّه الأساسُ الذي تُبنى عليه هذه الدراسةُ – جامعاً بين التنظيرِ والواقعِ ، وبين ما كُتِبَ وبين تطبيقاته على المسائلِ ، مجلياً ما كُتِبَ من بابِ الدعايةِ والتقليدِ مما يردُّه الواقعُ والتطبيقُ العملي .

وقبلَ ذكرِ التعريفِ لابدَّ من مقدمةٍ لهذا التعريفِ ؛ وهي عبارةٌ عن مناقشةٍ لبعضِ الأسئلةِ التي هي بمثابةِ المقدمةِ والمفتاحِ لهذا التعريفِ ، يتجلَّى من خلالها معرفةُ كثيرٍ من الحقائقِ التي قد تغيبُ عن فَهْمِ كثيرٍ من الناسِ بل من المتكلمين أنفسِهم ؛ وهي :

١/ ما تعريفُ علمِ الكلام ؟ وهل هو لتقريرِ العقائدِ ، أو للدِّفاعِ عنها ، أو لهما معاً ؟ وجزءا هذا السؤالِ مترابطان عندَ المتكلمين لا يمكنُ الفصلُ بينهما حينَ التعريفِ به كما سترى !

٢/ هل الحدُّ الذي ذكره المتكلمون أنفسُهم ـــ مطابقٌ للمحدودِ في الواقعِ والتطبيقِ ، أو أنَّ هناك تباينٌ واختلافٌ بين التعريفِ وتطبيقاته ؟

٣/ إذا كانَ الأمرُ على أنَّ الحدَّ غيرُ مطابقٍ للمحدودِ في التطبيقِ والواقعِ ، فما هو الحدُّ الصحيحُ الذي يمثلُ واقعَ المتكلمين في استعمالهم لهذا الفنِّ ؟

وللإجابةِ على التساؤلِ الأولِ لابدَّ أنْ ننقلَ أقوالَ المتكلمين أنفسِهم، في تعريفِ علمِ الكلامِ ، ومن ثَمَّ نجيبُ على التساؤلاتِ المتقدمةِ من خلالها .

يقول الغزاليُّ[1] رحمه الله: ❝ القولُ في بيانِ مقصودِ علمِ الكلامِ وحاصله : ثم إنِّي ابتدأتُ بعلمِ الكلامِ فحصَّلْته وعقِلْته ، وطالعتُ كُتُبَ المحققين منهم ، وصنَّفتُ فيه ما أردتُ أنْ

(١) تأتي ترجمته في المبحث السادس من هذا الباب ص (٧٣) .

أصنفَ ، فصادفته علماً وافياً بمقصوده غيرَ وافٍ بمقصودي ؛ وإنَّما مقصوده حفظُ عقيدةِ أهلِ السُنَّةِ وحراستها عن تشويشِ أهلِ البدعةِ .

فقد ألقى اللهُ ﷻ إلى عباده على لسانِ رسوله عقيدةً هي الحقُّ على ما فيه صلاح دينهم ودنياهم ، كما نطقَ بمعرفته القرآنُ والأخبارُ ، ثمَّ ألقى الشيطانُ في وساوسِ المبتدعةِ أموراً مخالفةً للسنةِ ، فلهجوا بها وكادوا يشوشون عقيدةَ الحقِّ على أهلها ، فأنشأَ اللهُ ﷻ طائفةَ المتكلمين ، وحرَّكَ دواعيهم لنصرةِ السنةِ ؛ بكلامٍ مرتَّبٍ يكشفُ عن تلبيساتِ أهلِ البدعةِ المحدثةِ على خلافِ السُنَّةِ المأثورةِ ؛ فمنه نشأَ علمُ الكلامِ وأهله .

فلقد قامَ طائفةٌ منهم بما ندبهم اللهُ ﷻ إليه ، فأحسنوا الذَّبَّ عن السنةِ ، والنِّضالِ عن العقيدةِ المتلقاةِ بالقبولِ من النُّبوةِ ، والتغييرِ في وجه ما أُحْدِث من البدعةِ . ولكنَّهم اعتمدوا في ذلك على مقدماتٍ تسلموها من خصومهم ، واضطرَّهم إلى تسليمها إما التقليدُ أو إجماعُ الأمةِ ، أو مجردُ القبولِ من القرآنِ والأخبارِ . وكان أكثرُ خوضهم في استخراجِ مناقضاتِ الخصومِ ومؤاخذتهم بلوازمِ مُسلَّماتهم ؛ وهذا قليلُ النفعِ في جنبِ من لا يُسَلِّمُ سوى الضرورياتِ شيئاً أصلاً .

فلم يكنِ الكلامُ في حقِّي كافياً ، ولا لدائي الذي كنتُ أشكوه شافياً .

نعم ، لما نشأتْ صنعةُ الكلامِ ، وكثرُ الخوضُ فيه ، وطالتِ المدةُ ، تشوَّقَ المتكلمون إلى مجاوزةِ الذَّب عن السنةِ بالبحثِ عن حقائقِ الأمورِ ، وخاضوا في البحثِ عن الجواهرِ والأعراضِ وأحكامِها . لكن لما لم يكنْ ذلكَ مقصودَ عِلْمِهم لم يبلغْ كلامهم فيه الغايةَ القصوى ، فلم يحصلْ منه ما يمحو بالكليةِ ظلماتِ الحيرةِ في اختلافِ الخلقِ .

ولا أبعد أنْ يكونَ قد حصلَ ذلك لغيري ، بل لستُ أشكُّ في حصولِ ذلك لطائفةٍ ، ولكن حصولاً مشوباً بالتقليدِ في بعضِ الأمورِ التي ليستْ من الأولياتِ ... ؛[1].

والذي يهمُّنا من هذا النَّصِّ ما يلي :

قوله ؛... وإنَّما مقصوده حفظَ عقيدةِ أهلِ السنةِ وحراستها عن تشويشِ أهلِ البدعةِ ... ؛ فهذا نصٌ منه على أنَّ الأساسَ في مقصودِ هذا الفنِّ هو الدفاعُ والردُّ لا تقريرَ العقائدِ .

(١) المنقذ من الضلال للغزالي ص (٥٧ – ٦٠) .

قوله ↑ .. فأنشأَ اللهُ طائفةَ المتكلمين ، وحرَّكَ دواعيهم لنصرةِ السنةِ بكلامٍ مرتبٍ يكشفُ عن تلبيساتِ أهلِ البدعةِ المحدثةِ ... ↑ فهذا يدلُّ على أنَّه يرى أنَّ هذا العلمَ متأخرٌ لم يعرفه النبيُّ ﷺ ولا الخلفاءُ الراشدون ﭫ، ولم يستعملوه في تقريرِ العقائدِ ولا الدِّفاعِ عنها، مع وجودِ العقائدِ المنحرفةِ [1]في الأممِ التي حولهم ومحاربتهم لها ، مع ما هو مستقرٌّ في قلوبِ المسلمين ، من أنَّه لا خيرَ إلا والنبيُّ ﷺ قد دلَّ المسلمين إليه ، ولا شرَ إلا وحذَّرهم منه .

مع أنَّ النبيَّ ﷺ قد حذَّرَ من أشياء هي موجودةٌ عندَ المتكلمين : كالجدالِ ، والخصوماتِ في الدينِ[2]، والكلامِ في القدرِ [3] .

بل إنَّ كثيراً مما قرَّره المتكلمون في العقائدِ هو مشابهٌ لما عليه الأممُ الضالةُ السابقةُ[4].

قوله ↑ .. ولكنَّهم اعتمدوا في ذلك على مقدماتٍ تسلموها من خصومهم .. ↑ وخصومهم – كما يقرِّرُه الغزالي – هم أهلُ البدعةُ !! .

فهذا الفنُّ مأخوذٌ من المبتدعةِ ، ثمَّ يكون الغرضُ منه الحفاظُ على السُنَّةِ !.

تأملْ في هذه المفارقةِ العجيبةِ ، ثم ضمَّها إلى ما قبلها ، مع ما سيأتي قريباً من قوله ↑لم يبلغْ كلامَهم فيه الغايةُ القصوى ... ↑؛ ليتبينَ مقدارَ هذا العلمِ ! .

---

(١)كنفي الصفاتِ ، والتأويلِ ، ونفيِ القدرِ ، والجبرِ ، وغيرها مما سيذكر في هذه الرسالة . ينظر : ص (٣٣٧) .

(٢) أخرجه أبو داود : كتاب السنة ، باب النهي عن الجدال وإتباع المتشابه من القران (٢ / ٦٠٨ ، ٦٠٩) حديث رقم (٤٥٩٨) من حديث **عائشة** ﭫ ، **أنَّها قالت : قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ** ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾ (آل عمران : ٧) **قَالَتْ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ** ﷺ « **فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ** ». قال الألباني ﬀ : صحيح .ينظر : صحيح أبي داود (٣ / ٨٦٩) رقم (٣٨٤٤)

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك : باب تفسير سورة القمر (٢ / ٥١٤) حديث رقم (٣٧٦٥) ، من حديث أبي هريرة ﭬ أنَّ النبي ﷺ قال : « **آخِرُ الْكَلاَمِ فِي الْقَدَرِ لِشِرَارِ هَذِهِ الأُمَّةِ** ». ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه . وقال الذهبي في التلخيص : عنبسة ثقة ، لكن لم يرويا له .

(٤) ينظر : ص (٣٠٠- ٣١١)

ويقول : ↑ تشوَّقَ المتكلمون إلى مجاوزةِ الذَّبِّ عن السنةِ بالبحثِ عن حقائقِ الأمورِ، وخاضوا في البحثِ عن الجواهرِ والأعراضِ وأحكامِها ↑ فهذا يدلُّ على أنَّ الأصلَ في هذا العلمِ هو الردُّ والدفاعُ عن العقائدِ ، لا التقريرِ للعقائدِ .

فالتقريرُ هو شيءٌ فرعيٌ أو ثانويٌ ليس هو مقصودَ هذا العلمِ ؛ لذلك قال : ↑ .. لم يبلغْ كلامهم فيه الغايةَ القصوى ، فلم يحصلْ منه ما يمحو بالكليةِ ظلماتِ الحيرةِ في اختلافِ الخلقِ ... ↑[1].

فعلم الكلام ضعيفٌ في جانبِ التقريرِ لا يرفعُ ظلماتِ الحيرةِ عن النفسِ .

فنخلص من كلامه بنتائج ؛ أهمها :

أ - أنَّ الأصلَ في علمِ الكلامِ الردُّ والدفاعُ لا التقريرُ .

ب- أنَّ هذا العلمَ متأخرٌ لم يعرفه النبيُّ ﷺ ولا أصحابه ﷺ.

ج- أنَّ هذا العلمَ معتمدٌ على مقدماتٍ مأخوذةٍ من المبتدعةِ .

د- أنَّ جانبَ التقريرِ في هذا العلمِ ضعيفٌ ، ولا يرفعُ ظلماتِ الحيرةِ عن النفوس .

ويقول الإيجيُّ[2] رحمه الله في تعريفِ علمِ الكلامِ : ↑ علمٌ يقتدرُ معه على إثباتِ العقائدِ الدينيةِ ؛ بإيرادِ الحججِ ودفعِ الشبهِ[3] ↑ .

فقوله ↑ إيرادُ الحججِ ↑ هو للتقريرِ ، وقوله ↑ دفعَ الشبهِ ↑ للردِّ .

وذكر القنّوجي[4] رحمه الله كلامَ الإيجي بنصه وزادَ عليه ↑ وموضوعه عندَ الأقدمين : ذاتُ اللهِ تعالى وصفاتُه ؛ لأنَّ المقصودَ الأصليَ من علمِ الكلام : معرفتُه تعالى وصفاته ↑[5].

---

(١) كما سيأتي بيان ذلك بالتفصيل . ينظر : ص (٢٧٤- ٢٨٣) .

(٢) تأتي ترجمته ص (٦٤) .

(٣) المواقف للإيجي ص (٧) .

(٤)هو : أبو الطيب صديق بن حسن بن علي القنوجي الحسيني . من رجال النهضة الإسلامية المجددين . ولد سنة (١٢٤٨ هـ) وتوفي سنة (١٣٠٧ هـ) .كان كثير التصنيف وقد زادت مؤلفاته على المائة منها : فتح البيان ، فتح العلام شرح بلوغ المرام ، قصد السبيل إلى ذم الكلام والتأويل . ينظر : الأعلام للزركلي (١ / ١٦٧) ، السيد صديق حسن القنوجي رسالة علمية لأختر لقمان .

(٥) أبجد العلوم للقنوجي (٢ / ٦٧).

وهذا الكلامُ فيه مناقضةٌ لقولِ الغزالي المتقدمِ ، فهو بكلامه الأخيرِ يجعلُ الأصلَ من هذا العلمِ هو التقريرُ ، ولكن لن نقفَ كثيراً عندَ هذا الأمرِ ؛ لأنَّ القنّوجي نفسَه قال ما يخالفُ هذا التقريرَ بقوله – بعدَ قوله الأوَّل – ↑ ... ثمَّ إنَّ علماءَ الكلامِ شرطوا فيه أنْ تؤخذَ العقيدةُ أوَّلاً من الكتابِ والسنةِ ، ثمَّ تثبتُ بالبراهين العقليةِ ↑[1].

فهو يجعلُ – هنا – التقريرَ من الكتابِ والسنَّةِ .

وأمَّا التفتازاني [2] رحمه الله فيقول : ↑ إنَّه العلمُ بالقواعدِ الشرعيةِ الاعتقاديةِ ، المُكْتَسَبُ من أدلتها اليقينيةُ ↑[3].

فهو على هذا التعريف يكونُ للتقريرِ فقط ، وبمثله عرَّف المناوي [4] رحمه الله إذ يقولُ : ↑ والكلامُ : علمٌ يُبْحَثُ فيه عن ذاتِ اللهِ وصفاته وأحوالِ الممكناتِ من المبدأِ والمعادِ على قانونِ الإسلامِ ↑[5] ، وهذا ما سارَ عليه الشيخُ محمدُ عبده [6] رحمه الله ؛ إذ يقول : ↑ التوحيدُ : علمٌ يبُحثُ فيه عن وجودِ اللهِ ، وما يجبُ أنْ يُثْبَتَ له من صفاتٍ ، وما يجوزُ أنْ يُوصَفَ

---

(١) أبجد العلوم للقنوجي (٢ / ٦٧) .

(٢) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بسعد الدين التفتازاني ، ولد سنة (٧١٢هـ) ، وتوفي سنة (٧٩٣ هـ) ، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق، من مؤلفاته : شرح العقائد النسفية ، المقاصد وشرحه . ينظر : شذرات الذهب (٦ / ٣١٤ – ٣١٥) ، الدرر الكامنة (٥/ ١١٩) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٨٥) ، الأعلام للزركلي (٨ /١١٣) .

(٣) شرح المقاصد للتفتازاني (١ / ١٦٥) .

(٤) هو محمد بن عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي ،ولد سنة (٩٥٢ هـ) وتوفي بمصر سنة (١٠٣١ هـ) من علماء الشافعية المتأخرين ، له نحو ثمانين مصنفاً ، منها : فيض القدير ، الكواكب الدرية في تاريخ الخلفاء . ينظر: خلاصة الأثر للمحبي (٢/ ٤١٢ – ٤١٧) ، البدر الطالع للشوكاني (١/ ٣٥٧)، الأعلام للزركلي (٦ / ٢٠٤) .

(٥) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (١ / ٦٠٧) .

(٦) هو محمد عبده بن حسن خير الله ، من آل التركماني ، ولد بمصر سنة (١٢٦٦ هـ) ، وتوفي بها سنة (١٣٢٣ هـ) ، تولى منصب القضاء بمصر ، ثم عُين مفتي الديار المصرية ، وشارك في الثورة العربية ؛ فَنُفِيَ إلى الشام ثم عاد إلى مصر . من أشهر مؤلفاته : رسالة التوحيد ، الإسلام والرد على منتقديه ، الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية . ينظر: الأعلام (٦ / ٢٥٢) ، وكتاب (محمد عبده) لعثمان أمين .

به ، وما يجبُ أنْ يُنْفَى عنه وعن الرسلِ ؛ لإثباتِ رسالتهم ، وما يجبُ أنْ يكونوا عليه ، وما يجوزُ أنْ يُنْسَبَ إليهم ، وما يمتنعُ أنْ يلْحقَ بهم »[1].

ونختمُ بما عرَّفَ به ابن خلدون[2] رحمه الله في مقدمته ؛ إذ يقولُ « علمُ الكلامِ : هو علمٌ يتضمنُ الحِجَاجَ عن العقائدِ الإيمانيةِ بالأدلةِ العقليةِ ، والرَّدِّ على المبتدعةِ المنحرفين في الاعتقاداتِ عن مذاهبِ السلفِ وأهلِ السُنَّةِ[3] »[4] ؛ فهو يوافقُ الإيجيَّ في شطرِ تعريفه ، ويخالفُ التفتازانيَّ ومن معه ؛ إذْ يرى أنَّه للدِّفاعِ عن عقيدةِ السلفِ أهلِ السنةِ .

وبعدَ هذه التطواف في أقوالِ المتكلمين والمنتسبين إليهم ، نلحظُ ما يلي :

ــ أنَّ منهم من جعلَ هذا العلمَ للتقريرِ ؛ كما هو الحالُ في تعريفِ التفتازاني ، والمناوي ، ومحمد عبده .

ــ ومنهم من جعله للرَّدِ فقط ؛ كما نقلنا ذلك عن ابن خلدون .

ــ ومنهم من جعله للأمرين معاً ، ولكن هناك من فرَّق فجعلَ الأصلَ فيه أنَّه للردِّ كما ذكر الغزالي.

ــ ومنهم من لم يفرِّق كالإيجي.

وهذا الاختلافُ فيما بين المتكلمين يدفعنا إلى الإجابةِ عن السؤالِ الثَّاني وهو: هل واقعُ المتكلمين في كتاباتهم مطابقٌ لما يذكرونه من التعريفاتِ ؟ وبمعنى آخر : هل الحدُّ مطابقٌ للمحدودِ تماماً ؟ أو أنَّ هناك تجاوزاتٌ : فالحدُّ لا ينطبقُ على المحدودِ ؟!

إنَّ المتأملَ في كتبِ المتكلمين يجدُ أنَّ واقعهم يشْهدُ أنَّهم يستعملون هذا الفنَّ للأمرين معاً ؛ فهم يستخدمونه لتقريرِ العقائدِ ،كما يستخدمونه للردِّ على المخالفِ ، وهذا الأمرُ واضحٌ وجليٌّ لكلِ من تصفَّحَ كتبَهم .

---

(١) رسالة التوحيد لمحمد عبده ص (٥) .

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي ، الإشبيلي ، المالكي ، المعروف بابن خلدون . ولد بتونس سنة (٧٣٢ هــ) وتوفي سنة (٨٠٨ هــ) ، مؤرخ وأديب واجتماعي . له التاريخ الكبير المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر . ينظر : شذرات الذهب (٧ / ٧٦ – ٧٧) ، الأعلام (٤ / ١٠٦– ١٠٧) ، معجم المؤلفين (٥ / ١٨٨ –١٩١) .

(٣) سيتبين فيما يأتي أن مقصود هؤلاء بأهل السنة : الأشاعرة والماتريدية ، لا أهل الحديث ، ينظر ص (٣١٣) .

(٤) ينظر : مقدمة ابن خلدون ص (٤٢٣) .

ولكنَّ الأمر الأهم في هذه القضيةِ هو الجوابُ على هذا التساؤلِ : هل علمُ الكلامِ بالفعلِ هو لحراسةِ العقيدةِ وتقريرِها ـــ أو أنَّه لا يصلحُ لتقريرِ العقائدِ ، ولا يستطيعُ حراسةَ العقيدةِ والدفاعِ عنها ، بل هو وبالٌ على العقيدةِ الإسلاميةِ ، وأنَّ ما تجده في كتبِ المتكلمين هو من بابِ الدِّعايةِ والتعصبِ والتقليدِ لما ألفوه ؟

إنَّ الجوابَ يكمنُ في دراسةِ شِقَّي التعريفِ على حسبِ المعطياتِ التي عندَ المتكلمين ليكونَ الحكمُ بالعدلِ والإنصافِ .

فأمَّا الشقُ الأولُ – وهو كونُ هذا العلمِ لتقريرِ العقائدِ الدينيةِ — فيظهرُ جلياً أنَّ كبارَ المتكلمين ورموزه المعظَّمةَ – ومن عداهم تَبَعٌ لهم – يؤكِّدون أنَّ هذا العلمَ غيرُ صالحٍ لتقريرِ العقائدِ ، بل يجرُّ على أهله ويلاتَ الحيرةِ والشكوكِ [١] ، فقد مرَّ معنا قولُ الغزالي المتقدمُ [٢]، وفيه : « .. فلم يحصلْ منه ما يمحو بالكليةِ ظلماتِ الحيرةِ في اختلافِ الخلقِ ، ولا أبعدَ أنْ يكونَ قد حصلَ ذلك لغيري ، بل لستُ أشكُّ في حصولِ ذلك لطائفةٍ ... » ، وهذا إمامُ الحرمين[٣] رحمه الله الذي أصبحتْ كتبه مرجعاً في علمِ الكلامِ يقول : « أكثرُ الناسِ شكاً عندَ الموتِ أصحابُ الكلامِ »[٤] والشهرستاني[٥] رحمه الله يؤكِّدُ ما سلفَ من أنَّه غيرُ صالحٍ لتقريرِ العقيدةِ بل مفاده الحيرةُ والندمُ ؛ إذ يقولُ :

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَهَا   وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إلاَّ وَاضِعــاً كَفَّ حَائِرٍ   عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ [٦]

(١) وسيأتي تفصيل هذه المسألة ص (٢٧٤- ٢٨٣) .

(٢) ينظر ص (١٥) .

(٣) تأتي ترجمته ص (٧١) .

(٤) الفتوى الحموية الكبرى (٥ / ١١) ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية .

(٥) هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشهرستاني الأشعري ، ولد سنة (٤٧٩هـ) وتوفي سنة (٥٤٨هـ) . قال السمعاني : كان متهماً بالميل إلى أهل البدع ، ودافع عنه السبكي . من مؤلفاته : الملل والنحل ، نهاية الإقدام ، الإرشاد إلى عقائد العباد . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٢٨٦) ، طبقات السبكي (٦ / ١٢٨) ، لسان الميزان (٥ / ٢٦٣) .

(٦) نهاية الإقدام للشهرستاني ص (٣) .

ويقول الرازي[١] رَحِمَهُ اللَّهُ في كلمته المشهورةِ : ↑ لقد تأملتُ الطرقَ الكلاميةِ والمناهجَ الفلسفيةِ ، فما رأيتها تشفي عليلاً ، ولا تروي غليلاً . ورأيتُ أقربَ الطرقِ طريقةَ القرآنِ ... ↑ إلى أنْ قال : ↑ .. ومن جرَّبَ مثلَ تجربتي ، عرفَ مثلَ معرفتي ↑[٢].

وبعدَ هذه الأقوالِ من أهلِ الخبرةِ والمعرفةِ التَّامةِ بعلمِ الكلامِ نستطيعُ الجزمَ بأنَّ هذا العلمَ لا يصلحُ لتقريرِ العقائدِ ، بل ليس هو بشيءٍ . ونجدُ أنَّ خيرَ مَنْ صوَّر هذا الشقَّ من التعريفِ بصورته الصحيحةِ هو ابنُ تيمية [٣] رَحِمَهُ اللَّهُ الخبيرُ بكلامِ أهلِ الكلامِ ؛ إذ يقولُ عن علمِ الكلامِ في جانبِ التقريرِ للعقيدةِ : ↑ هو كلحم جملٍ غثٍ ، على رأس جبلٍ وعرٍ ، لا سهلٍ فيرتقى ، ولا سمينٍ فينتقل ↑[٤] .

أمَّا الشقُ الآخرُ من التعريفِ ، والمراد به : حراسةُ العقيدةِ والدفاعُ عنها من المبتدعةِ ، فلم يكن المتكلمون فيه كما زعموا . ومثالُ هذا أنَّ المتكلمين في أعظمِ بابٍ ؛ وهو الصفاتُ – وهو يمثلُ مساحةً كبيرةً من نقاشِ المتكلمين في بابِ العقائدِ – تجدُهم يثبتون بعضَ الصفاتِ ، ويتأوَّلون الباقي ، أو يثبتون الأسماء دونَ الصفاتِ ؛ فاستطالتْ عليهم الفلاسفةُ[٥]– وهم خصومهم التقليديون – فأوَّلُوا نصوصَ المعادِ ، واستدلوا عليهم

(١) تأتي ترجمته ص (٧٤) .

(٢) ينظر : أقسام اللذات بواسطة منهاج السنة لابن تيمية (٥ / ٢٧١)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية(٤/٧٢ – ٧٣).

(٣) هو : أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، الحرّاني . ولد بحرَّان سنة (٦٦١هــ) وتوفي بدمشق سنة (٧٢٨ هــ) . شيخ الإسلام ، وإمام السنة ، عالم محقق . له مؤلفات منها : درء التعارض ، منهاج السنة ، بيان تلبيس الجهمية . ينظر : البداية والنهاية (١٤ / ١٣٥ -١٤١) ، الدرر الكامنة (١ / ١٥٤ – ١٧١) شذرات الذهب (٦ / ٨٠ – ٨١) .

(٤) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢ / ٢٢) . وهذا مقتبس من حديث أم زَرْعٍ الذي أخرجه البخاري وغيره عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، وقوله (فَيُنْتَقَل) ، وفي رواية (فَيُنْتَقَى) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ، باب حسن المعاشرة مع الأهل (٩/٢٥٤) حديث رقم (٥١٨٩) . والمقصود : أن لحم الجمل ثقيل ، فوصفه بالغثاثة مما يزيد الزهد فيه ، ولكن قد يحتاج الإنسان له ، فقيل له : إنه على رأس جبل وعر ، فليس الجبل سهلاً فيرتقي ويأخذ اللحم ، وليس اللحم سميناً جيداً حتى يتحمل المشاق من أجل الحصول عليه . وينظر : فتح الباري (٩ /٢٥٥ - ٢٧٧).

(٥) الفلاسفة : هم الذين يزعمون أنَّ العالم كلُه مفعولٌ ومصنوعٌ لشيء يسمى العقل الفعّال ،فهو عندهم رب الكائنات، ولكنَّه لازمٌ للواجب بنفسه ومعلولٌ له ، وأنَّه يلزمه عقلٌ ونفسٌ وفلكٌ ، ثم يلزم ذلك العقلَ عقلٌ ونفس وفلك ، حتى ينتهي الأمر إلى العقل العاشر ، ومذهبهم : أنَّ العالم قديم ، وعلته مؤثرة بالإيجاب ، وليست فاعلة

بنفسِ حجتهم في نفي الصفاتِ ، فكانتْ إجابةُ المتكلمين ضعيفةً غيرَ مقبولةٍ ؛ لأنَّ نصوصَ الصفاتِ في القرآنِ أكثرُ من نصوصِ المعادِ ، ولأنَّه يلزمهم فيما أثبتوا نظيره فيما نفوا .

وهناك أمثلةٌ أخرى تُثْبِتُ بما لا يدعُ مجالاً للشكِ عدمَ قدرةِ علمِ الكلامِ على حراسةِ العقيدةِ ، بل تثبتُ قدرته على تحريفِ العقيدةِ وإفسادها ؟[1]

وقد صوَّر شيخُ الإسلامِ رحمه الله حالهم هذه في دفاعهم وحراستهم للعقيدةِ بقوله : ❝ لا للإسلامِ نصروا ، ولا للفلاسفةِ كسروا ❞[2].

فيتبين ممَّا ذكرتُ أنَّ علمَ الكلامِ لا يصْلحُ للتقريرِ ، كما أنَّه غيرُ صالحٍ للدِّفاعِ عن العقائدِ الدينيةِ ، وبمعنى آخر فإنَّ الحدَّ غيرُ مطابقٍ للمحدودِ .

فإذا ثبتَ هذا فيجْدُر أنْ أبيِّنَ ما هو تعريفُ علمِ الكلامِ الذي يتطابقُ فيه الحدُّ معَ المحدودِ .

اعلمْ أنَّه حينَ التأملِ في كتبِ المتكلمين سيظهرُ أنَّ أقربَ ما يكونُ في تعريفِ علمِ الكلامِ هو أنْ يقالَ : **تقرير مسائلِ الاعتقادِ ، والدفاع عنها بالعقلِ سواء وافقتها نصوصِ الوحي أم خالفتها**[3].

فجعْلُ "العقل أساساً " يعني أنَّ ما خالفَه – سواء من نصوصِ الوحيِ أم الكشفِ والإلهامِ – مردودٌ بأيِّ طريقةٍ من الطرقِ : إمَّا بالتأويلِ ، أو بدعوى المجازِ ، أو دعوى عدمِ اليقينِ أوغيرها .

وقولنا " سواء وافقتها نصوصِ الوحي أم خالفتها " يفسرُ اختلاطَ علمِ الكلامِ بمسائلِ الفلسفةِ وأصولِ المنطقِ ، والبعدِ عن نصوصِ الوحي ، وهذا يظهرُ جلياً كلما قرأتَ في كتبِ القومِ ، وأنت تستحضرُ هذا التعريفَ ، من غيرِ تعصبٍ وتقليدٍ .

ولذا فإننا نجدُ كثيراً ممن كتبَ في علمِ الكلامِ [4] لم يعرّفه تعريفاً دقيقاً وواضحاً للقارئ ؛ بل إنَّك تفهمُ من كلامه أنَّ علمَ الكلامِ هو العلمُ الذي يبحثُ في علمِ الاعتقادِ ،

بالاختيار ، وأكثرهم ينكرون علم الله ، وحشر الأجساد . ينظر : الملل والنحل (٢ / ٥٢٨) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٩١) ، الصفدية (٥٢ – ٥٥) ، درء التعارض (٥ / ٨٢ ، ٣٨٤ – ٣٨٦) .

(١) ينظر: تفصيل هذه القضية ص (٢٩٤- ٢٩٩) .

(٢) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢ / ٥٩٠) .

(٣) ينظر : المصدر السابق (١٢ / ٤٦١) .

(٤) اقرأ على سبيل المثال كتاب (عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام ليحيى فرغل ، المدخل إلى دراسة علم الكلام لحسن الشافعي) .

وهذا نفسه ما وجدناه في التعاريفِ السابقةِ [١]، وهذا قطعاً ليس بصحيحٍ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قرَّرَ للناسِ ما يعتقدونه ؛ فعلمُ الكلامِ مبنيٌّ على الاعتمادِ على العقلِ في تقريرِ العقائدِ أو الرَّدِّ على الخصومِ كما هو مقرَّرٌ في " القانون الكلي " المتفقِ عليه بينهم ، وسيأتي تفصيلُ ذلك وبيانه[٢] .

لذا فالحريُّ بالمسلمِ الصادقِ إنِ اشتبه عليه شيءٌ بعدَ هذا ، أنْ يدعوَ اللهَ بدعاءِ النبيِّ ﷺ فيما روته عنه عائشةُ رضي الله عنها : أنَّه كان إذا قامَ يصلي من الليلِ قال : « **اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ** ». [٣] فإنَّ العبدَ إذا أظهرَ افتقاره إلى مولاه ، ولازمَ مناجاته ودعاه ، وأطالَ النَّظرَ في كلامِ اللهِ عز وجل ، وكلامِ رسوله ﷺ ، وكلامِ الصحابةِ رضي الله عنهم ، وأئمةِ الدينِ المشهودِ لهم ؛ انفتحَ له بابُ الهدايةِ ، وشرحَ اللهُ صدره للحقِّ .

أسأل الله أنْ يهدينا لما اختلفَ فيه من الحقِّ بإذنه ، وأنْ يشرحَ صدورنا ،وأنْ ينوِّرَ قلوبنا ، وأنَّ يحيينا على السنةِ ويتوفانا على الإيمانِ ؛ إنَّه سميعٌ قريبٌ .

---

(١) ينظر : ص (١٤ – ١٩) .

(٢) ينظر ص (٩٧ – وما بعدها) .

(٣) أخرجه مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ص (٣٠٤) حديث رقم (٧٧٠) .

المبحث الثاني
سبب تسميته بعلم الكلام
ومن أطلق عليه هذا اللقب

مرَّ في المبحثِ الماضي[1] تعريفُ علمِ الكلامِ ، وحدُّه الصحيحُ الملائمُ لتطبيقاته واستعمالاته عندَ المتكلمين أنفسِهم ، ولكن تبقى تساؤلاتٌ تابعةٌ لهذا التعريفِ تحتاجُ إلى مزيدِ إيضاحٍ ؛ حتى تكتملَ الصورةُ ، وتتضحَ الفكرةُ لكلِّ من يريدُ التعاملَ مع هذا الفنِّ .

ومن أهم هذه التساؤلات ما يلي :

١/ ما سببُ تسميةِ هذا الفنِّ بعلمِ الكلامِ ؟

٢/ من الذي أطلقَ عليه هذا الاسمَ ؟

٣/ هل هذا الإطلاقُ : إطلاقُ مدحٍ أو إطلاقُ ذمٍّ ؟

وهذا الأخيرُ مهمٌّ جداً وهو ثمرةُ هذا المبحثِ ؛ لأنَّه سيتبينُ من خلاله كيفيةَ التعاملِ معه ابتداءً ؛ فإنْ كان الإطلاقُ إطلاقَ مدحٍ كما هو الحالُ مع باقي العلومِ النافعةِ ؛ فسنتعاملُ معه تعاملَ المستفيدِ منه . وإنْ كانَ الإطلاقُ إطلاقَ ذمٍ كما هو الحالُ مع العلومِ المذمومةِ كعلمِ الطلاسمِ والسحرِ والشعوذةِ ؛ فسندعو إلى الابتعادِ عنه والتحذيرِ منه ، وأنْ لا نتعاملَ معه إلا تعاملَ الناقدِ المبيِّنِ لعواره وخلله ؛ حتى يتجنبه الطلبةُ والدارسون .

فإذا نظرنا ابتداءً إلى أسبابِ التسميةِ التي جمعها العلماءُ في مصنفاتهم وكتبهم سنجدها **على قسمين :**

القسم الأول : أسبابُ مدحٍ أو مشعرةٌ بالمدحِ لهذا الاسم – أي علمِ الكلامِ – ، **والقسم الثاني : أسبابُ ذمٍ أو مشعرةٌ بالذمِّ** لهذا الاسمِ .

وهذا التحليل لهذه الأسبابِ مهمٌّ جداً في حلِّ التساؤلاتِ المتقدمةِ فإذا عرفنا من هو صاحبُ التسميةِ أو من أطلقَها ؛ عرفنا سببَ التسميةِ ، وعندها نعلمُ أنَّ القسمَ الآخرَ من

---

(١) ينظر : ص (١٤ – ٢٢) .

الأسبابِ إنما جاءَ لرفعِ الشناعةِ عن هذه التسميةِ والتعليلِ لصاحبِ الإطلاقِ الأوَّلِ ، فيكون التعليلُ المتأخرُ المخالفُ للتعليلِ الأوَّلِ إنَّما هو في حقيقته للتمويهِ وقلبِ الحقائقِ .

ولتوضيحِ هذه الفكرةِ يقالُ : إذا كان المُطْلِقُ لهذا الاسمِ هم السلفُ وهذا تعليلهم ، فنعلمُ أنَّ تعليلَ المتكلمين هو لرفعِ الشناعةِ والتمويهِ وقلبِ الحقائقِ ، وهذا غيرُ مقبولٍ . وإذا كان المُطْلِق هم المتكلمونُ فإنَّنا لا نقبلُ تعليلَ السلفِ ؛ لأنَّه سيكونُ قلباً للحقائقِ .

وسأستعرضُ الآنَ الأسبابَ التي نصَّ عليها كلُّ فريقٍ :

أولاً / الأسباب المشعرة بالمدح[1]: " وهي ما نَصَّ عليها المتكلمون "

١ـ لأنَّه يورثُ قدرةً على الكلامِ في تحقيقِ الشرعياتِ ، وإلزامِ الخصومِ .

٢ـ لأنَّه أوَّلُ ما يجبُ من العلومِ التي إنما تُعْلَمُ وتُتَعَلَّمُ بالكلامِ ؛ فأُطْلِقَ عليه هذا الاسمُ لذلك ، ثم خُصَّ به ، و لم يُطْلَقْ على غيره تمييزاً .

٣ـ لأنَّه إنما يتحققُ بالمباحثةِ ، وإدارةِ الكلامِ بين الجانبين .

٤ـ لأنَّه أكثرُ العلومُ خلافاً ونزاعاً ، فيشتدُّ افتقاره إلى الكلامِ معَ المخالفين والردِّ عليهم .

٥ـ لقوةِ أدلته صارَ كأنَّه هو الكلامُ ، دونَ ما عداه من العلومِ ، كما يقالُ للأقوى من الكلامَيْن : هذا الكلامُ .

٦ـ لابتنائه على الأدلةِ القطعيةِ ، المؤيد أكثرها بالأدلةِ السمعيةِ ؛ وهو أشدُّ العلومِ تأثيراً في القلبِ وتغلغلاً فيه ، فسُمِّيَ بالكلامِ المشتقِ من الكَلْمِ : وهو الجرحُ .

٧ـ أنَّه في مقابلِ التصفيةِ التي مدارها السكوتُ ، فسمِّيَ بما يقابلُ السكوتَ [2].

٨ـ لأنَّه في بيانه لطُرُقِ الاستدلالِ على أصولِ الدينِ ، أشبه بالمنطقِ في إيضاحه مسالكَ الحجَّةِ في علومِ أهلِ النظرِ ، وأُبْدِلَ المنطقُ بالكلامِ للتفرقةِ بينهما .

٩ـ لأنَّ مسألةَ الكلامِ أشهرُ مسألةٍ تكلموا فيها وبحثوها ، وكانتْ أكثرَ المسائلِ نزاعاً وجدلاً . وقد رجَّحَ الدكتورُ عبدُ الرحمنِ بدوي هذا السببَ ، وقالَ عن الباقي :

---

(١) حواشي العقائد النسفية (١ / ١٨ – ١٩ ، ٤ / ٢١ – ٢٢) ، شرح المقاصد للتفتازاني (١/ ١٦٤ ، ١٦٥) ، المواقف للإيجي (١ / ٤٥) ، رسالة التوحيد لمحمد عبده ص (٥) ، مذاهب الإسلاميين (١ / ٢٨ – ٣٢) .

(٢) ذكر أبو حيان التوحيدي في المقابسات ص (٢٢٤) ما نصه : " إنيِّ لأعجب كثيراً من أقوال أصحابنا إذا ضمَّنا وإياهم مجلسٌ : نحن المتكلمون ، ونحن أرباب الكلام ، والكلام لنا ، بنا كثر الكلام وانتشر ، وصحَّ وظهر ، كأن سائر الناس لا يتكلمون ، أو ليسو أهلَ كلام ، لعلهم عند المتكلمين خرس أو سكوت " .

↑مماحكاتٌ لفظية ، ولا معنى لها ↑[1] . وسيظهرُ بعدَ قليلٍ أنَّ هذا السببَ أيضاً من المماحكات

اللفظية ، ولا معنى له .

ثانياً / الأسباب المشعرة بالذم : " وهي ما نصَّ عليها أهلُ السنةِ " .

١ــ سُمُّوا " أهلَ الكلامِ " لأنَّ ما يقرِّرُونه من الحدودِ لا يفيدُ الإنسانَ علماً لم يكن عنده ، وإنَّما يفيدُه كثرةَ كلامٍ ، وزيادةَ القيلِ والقالِ بما لا يُجدي[2].

٢ــ لأنَّهم تكلموا فيما نهى النبيُّ ﷺ عن الكلامِ فيه كالقدرِ .

٣ــ ولأنَّهم تكلموا في أمورٍ من العقيدةِ سكتَ عنها أصحابُ النبيِّ ﷺ كالقدر.

وبعدَ أنْ ذكرنا جملةً وافرةً من الأسبابِ ؛ لابدَّ من تعيينِ من هو الأوَّلُ في إطلاقِ هذا اللقبِ على هذا الفنِّ حتى نعرفَ الصحيحَ من هذه التعليلاتِ .

لقد وردَ التلقيبُ بهذا الاسمِ والفنِّ عن التابعين وأتباعِ التابعين ، وقبلَ أنْ تكونَ للمتكلمين مدارسُهم وكتبهم ، بل وقبلَ أنْ تتشكلَ فرقهم تشكلاً واضحاً .

فعن هشامِ بنِ عبدِ الملكِ أنَّه قالَ لبنيه : ↑ إيَّاكم وأصحابَ الكلامِ ؛ فإنَّ أمرهم لا يؤولُ إلى الرشادِ ↑[3] ، وعن محمدِ بنِ الحسنِ[4] رحمه الله صاحبِ أبي حنيفةَ قالَ : قالَ أبو حنيفةَ رحمه الله : ↑ لعنَ اللهُ عمروَ بنَ عبيدٍ[5] فإنَّه فتحَ للناسِ الطريقَ إلى الكلامِ فيما لا يعنيهم من الكلامِ . قالَ : وكانَ أبو حنيفةَ يحثنا على الفقهِ ، وينهانا عن الكلامِ ↑[6] .

قالَ الإمامُ مالكٌ : ↑ إياكم والبدعَ ؟ قيلَ : يا أبا عبدِ اللهِ وما البدعُ ؟

قال : أهلُ البدعِ الَّذين يتكلمونَ في أسماءِ اللهِ وصفاتهِ وكلامه وعلمه وقدرته ،

---

(١) مذاهب الإسلاميين (١ / ٣٢) .

(٢) ينظر : الرد على المنطقيين لابن تيمية ص (٢٨) ، شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٠٧) .

(٣) ذم الكلام للهروي (٥ /٦٠ - ٦١) برقم (٨٤٨) .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ، مولاهم فقيه العراق ، أخذ الفقه عن أبي حنيفة وأبي يوسف ، يضرب به المثل في الذكاء ، توفي (١٨٧ هــ) . ينظر : وفيات الأعيان (٤ / ١٨٤ — ١٨٥) ، لسان الميزان (٥ / ١٢١) ، شذرات الذهب (١ / ٣٢١) ، الجواهر المضية (٣ / ١٢٢ — ١٢٧) .

(٥) تأتي ترجمته ص (٥٦) .

(٦) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٢١ — ٢٢٢) رقم (١٠٢٩) ، لوامع الأنوار للسفاريني (١/١٠٩) .

ولا يسكتون عمَّا سكتَ عنه الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان ↑[1] ،

وعن مصعبِ بنِ عبدِ اللهِ الزبيري[2] قالَ : كانَ مالكُ بنُ أنسٍ رحمه الله يقولُ : ↑ الكلامُ في الدينِ أكرههُ ، ولم يزلْ أهلُ بلدنا يكرهونه وينهون عنه ، نحو الكلامِ في رأيِ جهمٍ[3] والقدرِ وما أشبه ذلك ↑[4]، ويقولُ القاضي أبو يوسفَ[5] رحمه الله صاحبُ أبي حنيفةَ :

↑من طلبَ الدينَ بالكلامِ تزندقَ ... ↑[6]، ويقولُ الإمامُ الشافعيُّ رحمه الله : ↑ما أحدٌ ارتدى بالكلامِ فأفلحَ ↑[7]، ويقول أيضاً : ↑ حكمي في أهلِ الكلامِ أن يُضْرَبوا بالجريدِ ، ويحْمَلُوا على الإبلِ ، ويُطَافُ بهم في العشائرِ والقبائلِ ، ويُنَادي عليهم : هذا جزاءُ من تركَ الكتابَ والسنةَ ، وأقبلَ على الكلامِ ↑[8]، ويقولُ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل رحمه الله : ↑لا يفلحُ صاحبُ كلامٍ أبداً ، علماءُ الكلامِ زنادقة[9] ↑[10].

---

(١) المصدر السابق (٥ / ٦١) رقم (٨٤٨) .

(٢) هو مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ، أبو عبد الله الزبيري ، كان علامةً ، أخبارياً فصيحاً ، صدوقاً ، عالماً بالأنساب ، توفي (٢٣٦ هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٠)، البداية والنهاية (١٠ / ٣١٥) ، شذرات الذهب (٢ / ٨٦) .

(٣) هو الجهم بن صفوان – أبو محرز الراسبي – مولاهم السمرقندي ، الكاتب المتكلم ، رأس الجهمية وأسّ الضلالة ، كان صاحب ذكاء وجدال ، كان منكراً للصفات ، يقول بخلق القرآن ، وأنَّ الله بكل مكان ، قتله مسلم بن أحوز بمرو سنة (١٢٨ هـ) . ينظر ترجمته : سير أعلام النبلاء (٦ / ٢٦ – ٢٧) ، الكامل لابن الأثير (٤ / ٢٩٣) والبداية والنهاية لابن كثير (١٠ / ٢٦ – ٢٩) .

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢ / ٩٣٨) رقم (١٧٨٦) .

(٥) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي ، قاضي القضاة ، الإمام المجتهد ، العلامة المحدث، ، صاحب أبي حنيفة ، ولد سنة (١١٣هـ) وتوفي سنة (١٨٢هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٨ / ٥٣٥) ،الجواهر المضية (٣ / ٦١١ – ٦١٣) ، شذرات الذهب (١ / ٢٩٨ – ٣٠١) .

(٦) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٠٩ – ٢١٠) رقم (١٠٠٩) ، تأويل مختلف الحديث ص (٦٠) ، جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ / ١٠٣٣) رقم (١٩٨٦) .

(٧) أبو نعيم في الحلية (١١١/٩) ، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام (٤ / ٢٨٥) رقم (١١٣٠) .

(٨) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٠/ ٢٩) ، البداية والنهاية لابن كثير (٢٥٤/١٠) ، ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٩٤ – ٢٩٥) رقم (١١٤٢) .

(٩) قال ابن قدامة " والزنديق" : هو الذي يظهر الإسلام ، ويستتر بالكفر وهو المنافق ،كان يسمى في عصر النبي ﷺ : منافقاً ، ويسمى اليوم : زنديقاً . ينظر المغني (٧ / ١٧٢) .

(١٠) تلبيس إبليس لابن الجوزي ص (١٠٢) .

فتبينَ بهذا أنَّ أوَّلَ من أطلقه هم سلفُ الأمَّةِ وأئمتها ، وأنَّ إطلاقَهم كان ذماً لا مدحَ فيه .

وقد رجَّحَ هذا الرأيَ الأستاذُ مصطفى عبد الرَّزاقِ ؛ إذ يقول : ↑ ويبدو لي أنَّ البحثَ في أمورِ العقائدِ كانَ يُسمَّى كلاماً قبلَ تدوينِ هذا العلمِ ، وكانَ يُسمَّى أهلُ هذا البحثِ متكلمين . فلمَّا دونتْ الدواوينُ ، وألفتْ الكتبُ في هذه المسائلِ ، أُطلقَ على هذا العلمِ المدوَّنِ ما كانَ لقباً لهذه الأبحاثِ قبلَ تدوينها وعَلَماً على المتعرِّضين لها ↑. معللاً أنَّ سببَ التسميةِ راجعٌ إلى سببين هما : الأوَّلُ والثَّالثُ مستنداً في ذلك إلى الأقوالِ المتقدِّمةِ عن الإمامين أبي حنيفةَ ، ومالكٍ ، وغيرهما . ثمَّ قالَ : وردُّ تسميةِ هذا العلمِ بالكلامِ إلى أحدِ هذين الوجهين أرجحُ عندي لمناسبته للواقعِ : من سبقِ هذه التسمية للتدوينِ . أمَّا سائرُ الوجوه فتجعلُ التسميةَ لاحقةً لظهورِ العلومِ وتدوينها[1].

ولكنَّ الدكتورَ عبدَ الرحمنِ بدوي عقَّبَ على كلامِ الأستاذ مصطفى عبد الرَّزاق بقوله : ↑وهذا الرأيُ يصحُّ لو استطعنا أنْ نتتبعَ أوَّلَ ظهورِ اللفظِ : « كلام » للدلالةِ على البحثِ النَّظريِّ في العقائدِ الدينيةِ ، و« متكلم » للدلالةِ على من يتولى النَّظرَ في العقائدِ الدينيةِ . ولكن يفترضُ هذا افتراضاً دونَ أنْ يسوقَ عليه أي دليلٍ . بل الواقعُ ينقضه :

ذلك أنَّ لواصلِ بنِ عطاءٍ (٨٠هـ - ١٣١هـ) كُتُباً في علمِ الكلامِ ذَكَرَتْها المصادرُ المختلفةُ ، فهل لُقِّبَ بلقبِ متكلِّمٍ هو أو زميله عمرو بن عبيد (٨٠هـ - ١٤٢هـ) ، وهل عُدَّتْ أبحاثُ كليهما في العقائدِ كلاماً ؟ سيكونُ من معنى هذا إنَّ إطلاقَ اصطلاحِ « كلام » و « متكلم » قد ظهرَ قبلَ بدايةِ القرنِ الثَّاني للهجرةِ إنْ صحَّ ما افترضه الشيخُ مصطفى من أنَّ استعمالهما كانَ قبلَ تدوينِ العلومِ . وهذا أمرٌ لم يثبتْ ↑[2].

وإذا تأمَّلْنا قولَ الدكتورِ عبدِ الرحمنِ بدوي ؛ فسوفَ نلحظُ ما يلي :

١ـ إنَّه علَّقَ صحةَ هذا القولِ على إثباتِ أوليةِ من نطقَ بلفظةِ « كلام » أو « متكلم » للدلالةِ على البحثِ أو الباحثِ في العقائدِ . وهذه الأوليةُ قد ثبتتْ من قولِ الإمامِ أبي حنيفة (٨٠هـ - ١٥٠هـ) ، وقولِ الإمامِ مالكٍ (٩٣هـ - ١٧٩هـ) ، فهما أوَّلُ من

(١) ينظر : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ص (٢٦٦ – ٢٦٨) .

(٢) مذاهب الإسلاميين (١ / ٣١) .

استعمل هاتين اللفظتين بهذا الاعتبارِ ، بل أثر عن الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك (٧٠هـ - ١٢٥هـ) ، وقد تقدم ذكر أقوالهم قريباً[١].

٢ـ إنَّه عللَ ردَّ ترجيحِ الأستاذ مصطفى - وهو الرَّاجحُ كما هو متقرِّر - بأنَّه افتراضٌ ليسَ عليه دليلٌ . وهذه مغالطةٌ ؛ فإنَّ الأستاذ مصطفى قد ذكرَ الدليلَ صراحةً ؛ وهو قولُ الإمامين أبي حنيفةَ ومالكٍ . ومن العجيبِ تجاهلُ الدكتورِ عبدِ الرحمنِ لهذا الدَّليلِ الصريحِ .

٣ـ إنَّه يرى على فرضِ استطاعةِ تتبعِ لفظةِ « كلام » و « متكلم » فإنَّ الواقعَ يقولُ : إنَّ لواصلِ بنِ عطاءٍ وزميله عمروِ بنِ عبيدٍ أبحاثاً أو كتباً في العقائدِ فهل لُقِّبَا بمتكلمين وكتبهما بالكلامِ ؟ ثمَّ قالَ : وهذا أمرٌ لم يثبتْ .

فيقالُ : أولاً : إنَّ واصلاً وعمروً كانا معاصرين لأبي حنيفةَ ومالكٍ ؛ فليس لهما أفضليةٌ في السبقِ .

ثانياً : لا يمنعُ أنْ يكونَ واصلٌ وعمروٌ أوَّلَ من كتبا في العقائدِ على طريقةِ المتكلمين ، ويكون أبو حنيفةَ ومالكٍ أوَّلَ من أطلقَ هذا اللقبَ عليهما . والمقصودُ هنا من أطلقَ لا من كتبَ ؛ فيثبتُ بهذا الأوليةُ للسلفِ في الإطلاق .

ثالثاً : قوله : ↑ وهذا أمرٌ لم يثبتْ ↑. هذه العبارة تقالُ في حقِّ الكتابةِ المنسوبةِ لواصلٍ وعمروٍ ، لا في حقِّ الإطلاقِ المنسوبِ لأبي حنيفةَ ومالكٍ ؛ فالإطلاقُ ثابتٌ والكتابةُ غيرُ ثابتةٍ ؛ فيترجحُ الثابتُ وهو أوليةُ إطلاقِ السلفِ .

بل الَّذي يدلُّ على بُعْدِ ترجيحِ الدكتورِ عبدِ الرحمنِ عن الصوابِ ؛ هو قوله : ↑ ولا نجدُ في كتبِ الشافعيِّ (١٥٠هـ - ٢٠٤هـ) استعمالَ هذين الاصطلاحين ، ممَّا يجعلُ وفاته حداً أوَّلاً لاستعمالِ اللفظِ ↑[٢].

وهذا أمرٌ غيرُ صحيحٍ تماماً فقد أُثِرَ عن أبي حنيفةَ ، ومالكٍ ، وأبي يوسفَ (١١٣هـ - ١٨٢هـ) ، والشافعيِّ استعمالُ لفظِ الكلامِ أو المتكلمين بهذا الاصطلاحِ ، بل ما أُثِرَ عن الشافعيِّ في هذا كثيرٌ ذكرْتُ طرفاً منه هنا [٣]والباقي سيأتي ذِكْرُه .

---

(١) ينظر : ص (٢٦) .

(٢) مذاهب الإسلاميين (١ / ٣٢) .

(٣) ينظر : ص (٢٧) .

وقد يُعْتَذَرُ للدكتورِ عبدِ الرحمنِ بدوي بأنَّه لم يطلعْ على أقوالهم ؛ ولكن عدمُ علمه بهذه النُّقولِ لا ينفي وجودها ، والمثبتُ مقدمٌ على النافي .

فعندها نعرفُ وبكلِ وضوحٍ أنَّ الأسبابَ التي يذكرها المتكلمون ليستْ هي الأسبابُ الحقيقيةُ والصحيحةُ لتسميته بهذا اللقبِ (علم الكلام) ، بل هو لقبٌ على علمٍ ذمَّه أئمةُ الدينِ ، وهو شعارٌ لعلمٍ مذمومٍ منهي عنه .

ويذكرُ قريباً من هذه النتيجةِ أحدُ الباحثين في علمِ الكلامِ ؛ إذ يذكر : "... أنَّ السببَ في ظهوره هو مجموعةُ الآثارِ الناهيةِ عن الكلامِ في بعضِ أمورِ الدينِ ؛ كالقدرِ ، والتفكرِ في ذاتِ اللهِ – تعالى – وهو تفسيرٌ يبدو لي أكثرَ اقناعاً مما ذكره التفتازاني وغيرُه .

ويمكنُ أنْ نضيفَ إلى ذلك السببِ أمراً آخرَ قريباً منه ؛ هو أنَّ البحثَ العقليَّ في العقائدِ كلامٌ خالصٌ لا عملَ تحته ... "[1]

وفي ختام هذا المبحث لابدَّ من بيانِ أمرٍ يضافُ إلى ما مضى حتى تتضحَ الصورةُ أكثر : ذلك أنَّ علمَ الكلامِ الذي ذمَّه السلفُ إنما يُذمُّ ؛ لأنَّه باطلٌ ولأنَّه يخالفُ الشرعَ ، ولكنَّ لفظَ " الكلام " لما كان مجملاً لم يعرفْ كثيرٌ من الناسِ الفرقَ بين الكلامِ الذي ذمَّه السلفُ وغيره: **فمن النَّاسِ** من حملَ إنكارَ السلفِ على كلامِ القدريةِ[2]فقط ، كما ذكره البيهقي[3] وابن عساكر[4] في تفسيرِ كلامِ الشافعيِّ – المتقدم ونحوه – ؛ ليخرجوا أصحابهم

(١) المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن محمود الشافعي ص (٢٨) .

(٢) القدرية : هم القائلون بأنَّ العبد يحدث فعل نفسه ، وأنَّ أفعال العباد مقدورة لهم على جهة الاستقلال ، وكان متقدموهم ينكرون علم الله بالأشياء قبل وجودها ، وهم الذين كفرهم السلف ، ومن أوائلهم : معبد الجهني . ومتأخروهم يثبتون العلم ، وينازعون في مرتبة الخلق ، ومن أشهر فرقهم : المعتزلة . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٩٨) ، الملل والنحل (١ / ٥٥) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ٤٣٠ ، ٤٥٠) ، لوامع الأنوار البهية (١ / ٢٩٧ – ٣٠٢) .

(٣) تأتي ترجمته ص (٦٩) .

(٤) هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين أبو القاسم الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر . ولد سنة (٤٩٩ هـ) في مدينة دمشق ، وتوفي سنة (٥٧١ هـ) ، الإمام العلامة الحافظ الكبير المجود، محدث الشام من أشهر مصنفاته : تبيين كذب المفتري ، تاريخ دمشق . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٥٥٤) ، طبقات السبكي (٧ / ٢١٥ - ٢٢٣) ، البداية والنهاية (١٢ / ٢٩٤) .

الأشاعرةَ من هذا الذمِّ ، وليس الأمرُ كذلك ، بل الشافعيُّ أنكرَ كلامَ الجهميةِ [1] – كلامَ حفصِ الفردِ[2] وأمثاله – وهؤلاء كانتْ منازعاهم في الصفاتِ ، والقرآنِ ، والرؤيةِ ، لا في القدرِ ، وكذلك كان خصومُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل من أهلِ الكلامِ : هم الجهميةُ .

وبعضُ الناسِ يظنُّ أنَّ الكلامَ الذي ذمَّه السلفُ هو مطلقُ النظرِ والاحتجاجِ والمناظرةِ ، وهذا جهلٌ بمرادِ السلفِ ؛ فالقرآنُ فيه من مناظرةُ الكفارِ والاحتجاجِ عليهم بما فيه شفاءٌ وكفايةٌ.

والمقصودُ أنَّ المبتدعةَ الذين ابتدعوا كلاماً وأصولاً تخالفُ الكتابَ والسنةَ ، هي – أيضاً – مخالفةٌ للميزانِ ؛ وهو العدلُ ، ومخالفةٌ للسمعِ والعقلِ[3].

وبهذا يتضحُ لنا أنَّ ذمَّ السلفِ ليس خاصاً بجانبِ القدرِ فقط ، كما أنَّه ليسَ ذماً لمطلقِ الجدلِ والاحتجاجِ ، بل ما ذمَّه السلفُ هو ما ابتدعه المتكلمون من المسائلِ والأصولِ التي تخالفُ الكتابَ والسنةَ .

يقول ابنُ تيميةَ رحمه الله : « والسلفُ لم يذموا جنسَ الكلامِ ، فإنَّ كلَّ آدميٍ يتكلمُ ، ولا ذموا الاستدلالَ والنظرَ والجدلَ الذي أمرَ اللهُ به ورسوله ، والاستدلالَ بما بيّنه الله ورسوله ، ولا ذموا كلاماً هو حقٌّ ، بل ذمّوا الكلامَ الباطلَ المخالفَ للكتابِ والسنةِ ، وهو المخالفُ للعقلِ أيضاً ، وهو الباطلُ ، وهو المخالفُ للشرعِ والعقلِ »[4].

فيظهرُ وبكلِّ وضوحٍ **أنَّ مصطلح " الكلام " هو مصطلح خاص بالكلام المذموم المعروف " بعلم الكلام "** ، وأنَّ المسوغاتِ التي ذكرها المتكلمون ، ودوَّنوها في

---

(١) الجهمية : هم أتباع الجهم بن صفوان ، يقولون بالجبر والاضطرار إلى الأعمال ، وأنَّ الإيمان هو المعرفة بالله ، وأنَّ الكفر هو الجهل به ، وأنَّ الجنة والنار تفنيان وتبيدان ، وأنَّ القرآن مخلوق ، وقد نفوا عن الله الأسماء والصفات .= = ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٨) ، الفرق بين الفرق ص (١٩٩ – ٢٠٠) ، الفصل (٤ / ١٥٥) ، الملل والنحل (١ / ٩٧ – ٩٩) .

(٢) أبو عمر حفص الفرد – وفي بعض الكتب المطبوعة : القرد ، بالمُثنّاة – مبتدع صاحب كلام ، من أكابر المجبرة ، كفّره الشافعي في بعض مناظراته . من مؤلفاته : الاستطاعة ، كتاب التوحيد ، الرد على النصارى . ينظر : ميزان الاعتدال (١ / ٥٦٤) ، الفهرست ص (٢٥٥) ، لسان الميزان (٢ / ٣٣٠ –٣٣١) ، الجواهر المضية (٢ / ٥٣١) .

(٣) النبوات لابن تيمية (٢ / ٦٢٢) .

(٤) الفرقان بين الحق والباطل ، ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ١٤٧) .

كتبهم ، والتي ظاهرها المدحُ ــ لا تُغَيِّرُ من الحقائقِ شيئاً ، بل هي تلبيسٌ لأهل العلمِ والعامَّةِ .

المبحث الثالث
الفرق بين علم الكلام والفلسفة
وسبب التداخل بينهما

إنَّ المطّلعَ على كتبِ المتكلمين يلحظُ كثيراً في كتبهم ردودَهم على الفلاسفةِ ، كما يلحظُ في كتبِ الفلاسفةِ الإسلاميين – كابنِ رشدٍ وغيره – ردَّهم على المتكلمين ، وقد ذكرَ بعضُ الأئمةِ المتأخرين – كابنِ تيميةَ وتلميذه ابنِ القيم [1]– نقولاً لردِّ المتكلمين على الفلاسفةِ ، أو لتأثرهم بهم ، أو لتورطِ المتكلمين معهم في بعضِ المسائلِ ، وتسلُّطِ الفلاسفةِ عليهم . كما نلمسُ أنَّ كلتا الطائفتين مهتمةٌ بالعقلِ – فيما تدَّعيان وتزْعُمان – ، حتى لَيُخَيَّلُ إلينا أنَّه لا كثيرَ فرقٍ بينهما في الغالبِ .

ولذا سأعرضُ هذه القضيةَ في هذا المبحثِ ، لأصلَ لبعضِ النتائجِ التي توضحُ نقاطَ الافتراقِ بينهما .

يرى بعضُ الباحثين [2] أنَّه لا يمكنُ تعريفَ الفلسفةِ أو تحديدَ مجالها تحديداً مطلقاً؛ وذلك لكثرةِ تعريفاتِها ، ولكن يمكن تقريبها ؛ إذ الفلسفةُ تعني : بذلَ الجهدِ في سبيلِ المعرفةِ الخالصةِ أياً كانتْ – دينية أو غيرها – ؛ وذلك لأنَّ الفلسفةَ لها فروعٌ متعددةٌ – كما يذكرُ ابن خلدون – ، فهي عندَ بعضهم أربعةٌ ؛ وهي :

١- علمُ المنطقِ .
٢- علمُ الطبيعياتِ.
٣- علمُ الإلهياتِ.
٤- علمُ الهندسةِ والحسابِ .

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي ، ولد سنة (٦٩١ هـ) وتوفي بها سنة (٧٥١ هـ) ، عالم مشهور ، يعتبر من أركان الإصلاح الإسلامي ، له مؤلفات عديدة منها : الصواعق المرسلة ، شفاء العليل ، زاد المعاد ، ينظر : الدرر الكامنة (٤ / ٢١ – ٢٤) ، شذرات الذهب (٦ / ١٦٨ -١٧١) ، الأعلام (٦ / ٥٦) .

(٢) آراء نقدية ، للدكتور مهدي فضل الله ص (١١٦) نقلا عن " موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور / سليمان الغصن (٢٢/١).

ويوصلها بعضُهم إلى سبعةِ علومٍ .[١]

فنجدُ بعدَ النظرِ في تعريفِ علمِ الكلامِ المتقدمِ ، وتعريفِ الفلسفةِ هنا ؛ أنَّ علمَ الفلسفةِ عامٌ بالنسبةِ للوجودِ والحياةِ ، وأمَّا علمُ الكلامِ فإنَّه خاصٌ بالعقائدِ الدينيةِ سواءً كان ذلك تقريراً أم دفاعاً .

وقريباً من هذا يقولُ الكاتبُ أحمدُ أمين : « إنَّ المتكلمين اعتقدوا قواعدَ الإيمانِ ، وأقرُّوا بصحتها ، وآمنوا بها ، ثمَّ اتخذوا أدلتهم العقليةَ للبرهنةِ عليها ... أمَّا الفلاسفةُ فهم يبحثون المسائلَ بحثاً مجرداً ويفرضون أنَّ عقولهم خاليةٌ من مؤثراتٍ ومن اعتقاداتٍ ثمَّ يبدؤون النظرَ منتظرين ما يؤدي إليه البرهانُ » ، ويستدلُّ لهذا بقولِ ابن خلدون «إنَّ نظرَ الفيلسوفِ في الإلهياتِ إنَّما هو نظرٌ في الوجودِ المطلقِ وما يقتضيه لذاته ، ونظرَ المتكلمِ في الوجودِ من حيث إنَّه يدلُّ على الموجِدِ ، وبالجملةِ فموضوعُ علمِ الكلامِ عندَ أهله إنَّما هو العقائدُ الإيمانيةُ بعدَ فرضها صحيحةً من الشرعِ من حيثُ يمكنُ أنْ يستدلَ عليها بالأدلةِ العقليةِ »[٢].

فالفرق بينهما أنَّ الفلسفةَ تبحثُ في الحقيقةِ ، سواء أصابها الفيلسوفُ حقيقةً دينيةً أم غيرَ دينيةٍ . أمَّا علمُ الكلامِ فهو يبحثُ عن العقائدِ الدينيةِ فقط [٣]. وإنْ كانَ الكلُّ متفقٌ على أنَّ العقلَ هو الأساسُ .

وأمَّا سبب التداخل بينهما فيرجع إلى أنَّ المتكلمين تأثروا بالفلسفةِ أيَّما تأثرٍ ، فعندما تُرْجمتْ كتبُ الفلاسفةِ وجدَ المتكلمون – بزعمهم – في تعريفِ المنطقِ : أنَّه العلمُ بقوانينَ تعصمُ مراعاتها الذهنَ عن الخطأِ في الفكرِ[٤]، ففتنوا به وظنُّوا أنَّه هو العلمُ ، حتى إنَّ الغزالي رحمه الله قال : « من لا يحيطُ بعلمِ المنطقِ فلا ثقةَ له بعلومه أصلاً »[٥] ، فأدخلوه في علمِ الكلامِ . وتقدَّمَ قولُ الغزالي بأنَّهم اعتمدوا في ذلك على مقدماتٍ تسلَّموها من خصومهم[٦] ، ثم اتَّسعَ الخرقُ فأدخلوا مسائلَ في الإلهياتِ كذلك ؛ كقِدَمِ العالمِ ، والبحثِ

---

(١) مقدمة ابن خلدون ص (٤٤٢) .

(٢) ضحى الإسلام (٣/ ٥٢٩) ، ومقدمة ابن خلدون ص (٤٣١) .

(٣) ينظر : موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للدكتور سليمان الغصن (١/ ٢٢) .

(٤) ينظر : الرد على المنطقيين لابن تيمية ص (٣٧٤ – ٣٧٥) ، التعريفات للجرجاني ص (٣٠١) .

(٥) ينظر : المستصفى للغزالي (١/٤٥) .

(٦) ينظر : ص (١٥) من هذه الرسالة .

في الجوهرِ والعرضِ[١] وأحكامها ، وغيرها ؛ حتى امتزجَ هذان الفنانِ امتزاجاً كبيراً ، وقد أوضحَ القنّوجيُّ ﷺ ذلك بقوله : ↑خلطَ المتأخرون من المتكلمين مسائلَ علمِ الكلامِ بمسائلِ الفلسفةِ لعروضهما في مباحثهم ، وتشابه موضوعِ علمِ الكلامِ بموضوعِ الإلهياتِ ومسائله بمسائلها ، فصارتْ كأنّها فنٌ واحدٌ ، ثمَّ غيّروا ترتيبَ الحكماءِ في مسائلِ الطبيعياتِ والإلهياتِ ، وخلطوهما فناً واحداً قدّموا الحديثَ في الأمورِ العامةِ ، ثمَّ أتبعوه بالجسمانيات وتوابعها إلى آخرِ العلمِ ، كما فعله جمعٌ من علماءِ الكلامِ ، وصارَ علمُ الكلامِ مختلطاً بمسائلِ الحكمةِ وكتبه محشوةٌ بها [٢]، كأنَّ الغرضَ من موضوعهما ومسائلهما واحدٌ ، والتبسَ ذلك على كثيرٍ من الناسِ ↑[٣] ، وقَبْله قال ابنُ تيميةَ ﷺ : ↑وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خلطوا الفلسفةَ بالكلامِ كَثُر اضطرابهم وشكوكهم وحيرتهم ؛ بحسب ما ازدادوا به من ظلمةِ هؤلاءِ المتفلسفةِ الذين خلطوا الفلسفةِ بالكلامِ ↑[٤]، وقد علَّلَ التفتازاني هذا الخلطَ بقوله ↑ لما كانَ من المباحثِ الحكميةِ ما لا يقدحُ في العقائدِ الدينيةِ و لم يناسبْ غيرَ الكلامِ من العلومِ الإسلاميةِ خلطها المتأخرون بمسائلِ الكلامِ ؛ إفاضةً للحقائقِ ، وإفادةً لما عسى أنْ يستعانَ به في التقصِّي عن المضائقِ . وإلاّ فلا نزاعَ في أنَّ أصلَ الكلامِ لا يتجاوزُ مباحثَ الذاتِ والصفاتِ ، والنبوةِ ، والإمامةِ ، والمعادِ ، وما يتعلقُ بذلك من أحوالِ الممكناتِ ↑[٥].

فكأنَّ علمَ الكلامِ أصبحَ فرعاً من فروعِ الفلسفةِ ،وكأنَّ الخلافَ بين المتكلمين والفلاسفةَ كخلافِ الطائفةِ الواحدةِ بين مجيزٍ ومانعٍ في أفرادِ المسائلِ ، كلٌ على حسبِ ما يرى .

---

(١) الأعراض : جمع عرض وهو ما يقوم بغيره كالألوان ونحوه .والأجسام : جمع جسم ، وهو ما يقوم بنفسه ويسمى الجوهر أو ما تركب من الجوهر . ينظر : التعريفات للجرجاني ص (١٠٣ ، ١٩٢ – ١٩٣) ، لسان العرب لابن منظور (٢/٢٨٤) ، وهذه مصطلحات فلسفية وإنما وجدت في كتب بعض أهل السنة لأنهم استعملوها للرد على المتكلمين .

(٢) أي : الفلسفة

(٣) أبجد العلوم للقنوجي (٢/١١١) .

(٤) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٣/٢٨٨) .

(٥) شرح المقاصد للتفتازاني (١/١٤) .

فكيفَ يكونُ ما أفرزته ثقافة اليونانِ من قبلِ ولادةِ المسيحِ عليه السلام بقرونٍ ــ أداةً لتقريرِ شريعةِ محمدٍ ﷺ ؟!! فالأمرُ كما قيل:

عِلْمُ الكَـلامِ وَعِلْمُ شَرْعِ مُحَمَّـدٍ ... يَتَغَـايَرَانِ وَلَيْـسَ يَشْتَبِهَـانِ

أَخَذُوا الكَلاَمَ عَنِ الفَلاَسِفَةِ الأُوَلى ... جَحَدُوا الشَّرَائِعَ غـِرَّةً وَأَمَـانِ

حَمَلُوا الأُمُـوْرَ عَلَى قِيَاسِ عُقُولِهِمْ ... فَتَبَلَّـدُوا كَتَبَـلُّدِ الحَيْـرَانِ [1]

(١) نونية القحطاني ص (٩٣) .

المبحث الرابع
مصادر علم الكلام

نحنُ نعلمُ أنَّ هناك منافرة بينَ منهجِ السلفِ - أهلِ السنُّةِ - وبينَ منهجِ المتكلمين ؛ فلا يمكنُ أنْ يكونَ أحدهما هو الآخرُ ، لاسيَّما وأنَّه قد مرَّ في المبحثِ الثاني [1] طرفٌ من ذمِّ الأئمةِ الأربعةِ له ، ومن عداهم فكثيرٌ .

فإذا كانت مصادرُ أهلِ السنُّةِ في تلقي العقيدةِ هي ؛ الكتابُ العزيزُ ، والسنةُ النبويةُ ، وإجماعُ القرونِ المفضلةِ [2]، فنعلمُ قطعاً بأنَّ مصادرَ المتكلمين مختلفةٌ عن مصادرِ أهلِ السنةِ ، وإلا لما حدثتِ الفرقةُ ، وكثرُ ذمُّ السلفِ للمتكلمين .

فيرد عندئذٍ السؤال : ما مصادر المتكلمين في العقيدة ؟ ومن أين تحصلوا عليها ؟ وكيف ؟

إنَّ مصدرَ تلقي العقيدةِ تقريراً أو رداً عندَ المتكلمين هو العقلُ ؛ وهو ما يسمونه بالأدلةِ اليقينيةِ ، والقاطعُ العقلي ، ونحوها من الأسماءِ البرَّاقة [3]. وما أقرّه العقلُ فهو العقيدةُ ، وما نفاه فلا يصحُّ اعتقاده . وأمَّا نصوصُ الوحي فلا اعتبارَ لها في حالِ المخالفةِ والمعارضةِ للعقلِ ، بل شأنها أنْ تردَّ بأيِّ وسيلةٍ ممكنةٍ إذا خالفتِ العقلَ [4]، وأمَّا إذا وافقته فهي من بابِ الاستئناسِ لا غير ؛ لأنَّها لا تفيدُ اليقينَ [5]، ويقول الرازيُّ : "فخرجَ مما ذكرناه أنَّ الدلالةَ النقليةَ لا يجوزُ التمسكُ بها في المسائلِ العلميةِ ... "[6] .

---

(١) ينظر : ص (٢٦ - ٢٧) .

(٢) ينظر هذه المسألة : جامع بيان العلم وفضله (٢ / ١١٦ – ١١٨) ، الشريعة للآجري ص (١ / ٢٣٤ - ٢٤٠) ، مجموع فتاوى ابن تيمية (٣ / ١٤١ ، ٣٧٣ – ٣٧٥) ، وبتوسع : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة لعثمان علي حسين (١ / ٥٠ - ٢١٦) .

(٣) ينظر : أساس التقديس في علم الكلام للرازي (١٣٠) .

(٤) ينظر : الرد على المنطقيين لابن تيمية (١٠٠) ، درء التعارض لابن تيمية (٢/١٣) ، الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/١٠٦٥ ، ١١٣١) ، الاعتصام للشاطبي (١/١٦٨) ، منهج الاستدلال لعثمان علي حسين (١ / ٣٥٠ – ٣٧٦) .

(٥) الاستقامة لابن تيمية (١ / ٢٢ - ٢٣) ، الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/٦٣٢ ، ٣/١١٣٠- ١١٣١) ، الاعتصام للشاطبي (١/١٦٨) .

(٦) وقول الرازي هذا في نهاية العقول (١٤ – ب) وهو مخطوط . ينظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (٢/٨٤٤ – ٨٤٦) ، ونقله ابن تيمية في درء التعارض (٥ / ٣٣٥) .

ويقولُ الجاحظُ[١] : ↑وما الحكمُ القاطعُ إلا للذهنِ ، وما الاستبانةُ الصحيحةُ إلا للعقلِ ↑[٢]، ويقولُ القاضي عبدُ الجبارِ [٣] – في حديثه عن صفةِ الاستواءِ – : ↑إنَّ الاستدلالَ بالسمعِ على هذه المسألةِ غيرُ ممكنٍ ؛ لأنَّ صحةَ السمعِ موقوفةٌ عليها ؛ لأنَّه ما لم نعلمِ القديمَ تعالى عدلاً حكيماً لا نعلمُ صحةَ السمعِ ، وما لم نعلمْ أنَّه غنيٌّ لا تجوزُ عليه الحاجةُ لا نعلمه عدلاً ، وما لم نعلمْ أنَّه ليسَ بجسمٍ لا نعلمه غنياً ، فكيفَ يمكنُ الاستدلالُ بالسمعِ على هذه المسألةِ . وهل هذا إلا استدلالٌ بالفرعِ على الأصلِ ↑[٤].

ويقرِّرُ الجويني هذا بقوله : ↑ الظواهرُ التي هي عرضةُ التأويلِ لا يسوغُ الاستدلالُ بها في العقلياتِ ↑[٥] ، ويرى الغزاليُّ أنَّ الإشكالَ إذا وقعَ بينَ الأمورِ الغيبيةِ وما هو مستقرٌّ في العقلِ فلابدَّ من التلفيقِ بين المعقولِ والمنقولِ في الأكثرِ بتأويلاتٍ قريبةٍ ، ولكن لابدَّ وعلى كلِ حالٍ ↑ أنْ لا تكذب برهانَ العقلِ أصلاً ؛ فإنَّ العقلَ لا يكذبُ ، فلو كذَّب العقل فعله كذب في إثباتِ الشرعِ ؛ إذ به عرفنا الشرعَ ↑[٦] ، وكذلك يقولُ ابنُ العربيِّ [٧] : ↑ولا يصحُّ أنْ يأتيَ في الشرعِ ما يضادُ العقلَ[٨] ، فإنَّه الذي شَهِدَ بصحةِ الشرعِ ويزكّيه

---

(١) تأتي ترجمته ص (٥٨) .

(٢) رسالة التربيع والتدوير للجاحظ ص (١٤) بواسطة: موقف المتكلمين للدكتور سليمان الغصن (٢٩٢/١) .

(٣) هو عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار الهمذاني ، معتزلي في الأصول ، شافعي في الفروع ، وقد اشتهر عنه أنه معتزلي ، بل رأس المعتزلة في زمنه ، توفي بالري سنة (٤١٥ هـ) من مؤلفاته : المغني في أبواب العدل والتوحيد ، شرح الأصول الخمسة ، تثبيت دلائل النبوة . ينظر : الملل والنحل (١ / ٨٥) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٤٤) طبقات الشافعية لابن السبكي (٥ / ٩٧) .

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص (٢٢٦) .

(٥) الشامل (١/ ٣١) .

(٦) قانون التأويل ضمن مجموعة رسائل الغزالي (٧ / ١٢٦ ، ١٢٧) .

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ابن العربي الأندلسي المالكي ، العلامة الحافظ القاضي كان فصيحاً بليغاً ، برع في عدة علوم . ولد سنة (٤٦٨ هـ) ، وتوفي سنة (٥٤٣ هـ) ، من مؤلفاته : العواصم من القواصم ، أحكام القرآن ، عارضة الأحوذي . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ١٩٧ – ٢٠٤) ، البداية والنهاية (١٢ / ٢٢٨ – ٢٢٩) ، وفيات الأعيان (٤ / ٢٩٦ – ٢٩٨) .

(٨) قد يظن البعض أنَّ هذه العبارةَ سليمةٌ ولا إشكال فيها ؛ ولكن الصحيح أنَّ مثل هذا الإطلاق غير مقبول عند أهل السنة ؛ وذلك لأنَّ العبارة – وبكل صراحة – تفيد أنَّ العقلَ هو الأساس ولا يصح أن يأتي في الشرع ما يضاده ، فلو قال ابن العربي رحمه الله : ولا يصح أنْ يأتي في العقل ما يضاد الشرع لقَبِلَ أهلُ السنة منه ذلك ؛ لأنهم لا يرون وقوعَ التناقضِ بين الشرعِ الصحيح والعقلِ الصريح . مع أنَّ الأساس هو الشرع – وهنا مكمن الخلاف مع =

من وجهِ دلالةِ المعجزةِ على صدقِ الرسولِ ، فكيفَ يأتي الشاهدُ بتكذيبِ المزكِّي ؟ وهذا مُحَالٌ عقلاً... ↑[1]

ويقولُ ابنُ الهمامِ رحمه الله : ↑إنَّ الشرعَ إنَّما يثبتُ بالعقلِ ، فإنَّ ثبوتَه يتوقفُ على دلالةِ المعجزةِ على صدقِ المبلغِ ، وإنما ثبتتْ هذه الدلالةُ بالعقلِ ، فلو أتى الشرعُ بما يكذِّبُ العقلَ ، وهو شاهده لبطلَ الشرعُ والعقلُ معاً ... ↑ [2]. وانظرْ إلى هذه المبالغةِ التي ذكرها الجاحظُ بقوله : ↑وأيُّ شيءٍ أعظمُ من شيءٍ لولا مكانته لم يثبتْ للرَّبِ ربوبيته ، ولا لنبيٍّ حجةٌ ، ولم يفصلْ بين حجةٍ وشبهةٍ ، وبينَ الدليلِ وما يُتَخَيَّلُ أنَّه في صورةِ الدليلِ ، وبه يُعْرَفُ الجماعةُ من الفرقةِ ، والسُنَّةُ من البدعةِ ↑[3].

وقد لَخَّصَ ما تقدمَ بل وجُلَّ ما عليه المتكلمون في هذه المسألةِ ــ ابنُ الخطيب الرازي بما يُسَمَّى بالقانونِ الكلِّي حيثُ يقولُ : ↑ اعلمْ : أنَّ الدلائلَ القطعيةَ العقليةَ إذا قامتْ على ثبوتِ شيءٍ ، ثمَّ وجدنا أدلةً نقليةً يشعرُ ظاهرها بخلافِ ذلك ، **فهناك لا يخلو الحالُ من أحدِ أمورٍ أربعةٍ**[4] :

ــ إمَّا أن يُصَدَّق مقتضى العقلِ والنقلِ ؛ فيلزمُ تصديقَ النقيضين ؛ وهو محالٌ .

ــ وإمَّا أنْ تُكَذَّب الظواهرُ النقليةُ ، وتُصَدَّق الظواهرُ العقليةُ .

ــ وإمَّا أن تُصَدَّق الظواهرُ النقليةُ ، وتُكَذَّب الظواهرُ العقليةُ ، وذلك باطلٌ ؛ لأنَّه لا يمكننا أنْ نعرفَ صحةَ الظواهرِ النقليةِ إلاَّ إذا عرفنا بالدلائلِ العقليةِ إثباتَ الصانعِ ، وصفاته ، وكيفيةَ دلالةِ المعجزةِ على صدقِ الرسولِ ﷺ ، وظهورها على يدِ محمدٍ ﷺ .

= المتكلمين – وعليه ؛ فلا تقبل عبارته : ولا يصح أنْ يأتي في الشرعِ ما يضادُ العقل . وهذا ينسحب على باقي أقوال المتكلمين .

(١) قانون التأويل لابن العربي ص (٣٥١) ، والمواقف للإيجي ص (٣٩) .

(٢) المسامرة شرح المسايرة لابن الهمام ص (٣٣) .

(٣) ينظر رسائل الجاحظ ص (٤٥) بواسطة تناقض أهل الأهواء (١٠٥/١) .

(٤) هكذا في المطبوع ، ولعل الصواب : ثلاثة ؛ لأنه لم يذكر الأمر الرابع وهو : أن يُكَذَّب مقتضى العقلِ والنقلِ ؛ فيلزمُ رفع النقيضين ؛ وهو محالٌ .

ولو صارَ القدحُ في الدلائلِ العقليةِ القطعيةِ ، صارَ العقلُ متَّهماً غيرَ مقبولِ القولِ ، ولو كانَ كذلك لخرجَ عن أنْ يكونَ مقبولَ القولِ في هذه الأصولِ ، وإذا لم تثبتْ هذه الأصولُ ، خرجتْ الدلائلُ النقليةُ عن كونها مفيدةً .

فثبتَ أنَّ القدحَ في العقلِ لتصحيحِ النقلِ يفضي إلى القدحِ في العقلِ والنقلِ معاً ، وأنَّه باطلٍ .

ولما بطلتْ الأقسامُ الأربعةُ لم يبقَ إلا أنْ يقطعَ بمقتضى الدلائلِ العقليةِ القاطعةِ بأنَّ هذه الدلائلُ النقليةُ : إمَّا أنْ يقالَ : إنَّها غيرُ صحيحةٍ ، أو يقالَ : إنَّها صحيحةٌ إلا أنَّ المرادَ منها غيرُ ظواهرها . ثمَّ إنْ جوَّزْنا التأويلَ ، اشتغلْنا على سبيلِ التبرعِ بذكرِ تلك التأويلاتِ على التفصيلِ ، وإنْ لم يجزُ التأويلُ فوَّضْنا العلمَ إلى اللهِ ﷻ .

فهذا هو القانونُ الكلِّيُّ المرجوعُ إليه في جميعِ المتشابهاتِ ، وباللهِ التوفيقُ ↑[1] .

فبعدَ هذه النقولاتِ – وهي قليلٌ من كثيرٍ ، وغيضٌ من فيضٍ – قد يتساءلُ المرءُ من أينَ أتتْ هذه الفكرةُ للمتكلمين حتى ؛ جعلوا منهجهم ومصدرهم هو العقلُ فقط ؟

فاعلمْ : أنَّها المناهجُ الفلسفيةُ ؛ إذ يصوِّبُ ابنُ حجر [2] رحمه الله هذا الرأيَ في هذه القضيةِ بقوله : ↑ وقد توسَّعَ ممن تأخَّرَ عن القرونِ الثلاثةِ الفاضلةِ في غالبِ الأمورِ التي أنكرَها أئمةُ التابعين وأتباعُهم ، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائلَ الديانةِ
بكلامِ اليونانِ وجعلوا كلامَ الفلاسفةِ أصلاً يردُّون إليه ما خالفه من الآثارِ بالتأويلِ ، ولو كان مستكرهاً ، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أنَّ الذي رتَّبوه هو أشرفُ العلومِ وأوْلاها بالتحصيلِ ↑.[3]

وقريباً من قولِ ابنِ حجر ما يقرِّره القنُّوجيُ حيثُ يقولُ : ↑خلطَ المتأخرون من المتكلمين مسائلَ علمِ الكلامِ بمسائلِ الفلسفةِ ؛ لعروضها في مباحثهم ، وتشابه موضوعِ علمِ

---

(١) ينظر : أساس التقديس في علم الكلام للرازي ص (١٣٠) .

(٢) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ، العسقلاني، الشافعي ، يعرف بابن حجر ، ولد بمصر سنة (٧٧٣ هـ) وتوفي بها سنة (٨٥٢هـ) ، من مؤلفاته : فتح الباري ، تغليق التعليق ، شرح نزهة النظر . ينظر :الضوء اللامع (٢ / ٣٦ – ٤١) ، شذرات الذهب (٧ /٢٧٠ – ٢٧١) .

(٣) فتح الباري لابن حجر (٢٥٣/١٣) .

الكلامِ بموضوعِ الإلهياتِ ومسائله بمسائلها فصارتْ -كأنَّها - فناً واحداً ... [1] . وهذا بزعمهم أنَّ العلومَ الإلهيةَ غامضةٌ خفيةٌ ولا يمكن معرفتها إلا عن طريقِ المنطقِ والفلسفةِ [2]، وبهذا يُفْهَم لماذا كانت المناهجُ الفلسفيةُ من أكبرِ المؤثراتِ في تقديسهم للعقلِ وتقديمه على ما سواه في الإلهياتِ وأصولِ الدينِ .

وأمَّا كيف حصلَ هذا الخلطُ ؟

فاعلمْ أنَّها الترجمةُ[3]المقيتةُ التي صدَّعتْ أسسَ العقيدةِ ؛ بما أفرزته ونشرته من المصطلحاتِ والمباحثِ الفلسفيةِ والمنطقيةِ البعيدةِ عن نصوصِ الوحيِ ومنهجِ سلفِ الأمةِ ، وقد جرَّتِ الويلاتَ الكثيرةَ على المسلمين ، وفرَّقتْ كلمتهم ، وأفسدتْ عقائدهم .

ومما يثبته التاريخُ[4] أنَّ الترجمةَ - على خطرها - قد بدأتْ مبكراً ، وذلك في العهدِ الأمويِّ على يدِ خالدِ بنِ يزيدِ بنِ معاويةَ [5] ، الذي كان محباً للعلومِ ، فأمرَ بترجمةِ بعضِ كتبِ الكيمياءِ ، ثم جاءَ المنصورُ وشجَّعَ على تلك الترجمةِ كذلك ، إلى أنْ أتى يحيى بنُ خالدِ بنِ برمك [6] الوزيرُ الذي فتحَ البابَ على مصراعيه . وكان عبدُ الله بنُ المقفعِ [7] من أوَّلِ من ترجمَ كتبَ المنطقِ ؛ حتى قوي انتشارُها في زمنِ المأمونِ - بسببِ بطانته الفاسدةِ - انتشاراً كان من آثاره انتشارَ البدعِ وخفاءِ السننِ .

---

(١) أبجد العلوم للقنوجي (١١١/٢) .

(٢) تهافت الفلاسفة للغزالي ص (٨٤) .

(٣) لم تكن الترجمة هي العامل الوحيد المؤثر في إخراج علم الكلام بهذه الصورة ، ولكنها كانت هي أعظم مؤثر له ، حتى إنَّه ليخيل إليك أنها هي العامل الوحيد وسيأتي بيان بعض العوامل . ينظر : ص (٥١ - ٥٥) .

(٤) ينظر في إثبات هذه القضية تراجم من يأتي ذكرهم - الآن - في كتب : التاريخ والسير والطبقات ، فهو مثبت فيها وبالتفصيل .

(٥) خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي ، أبو هاشم الدمشقي ، يوصف بالعلم والشعر ، توفي سنة (٩٠ هـ) . ينظر : الكاشف : (١ / ٢٧٦) ، تهذيب التهذيب (٣ / ١٢٨ - ١٢٩) .

(٦) هو : يحيى بن خالد بن برمك ، أبو الفضل ، مؤدب الرشيد العباسي ومعلمه ، وقد اشتهر بجوده وحسن سياسته ، قربه الرشيد ، ثم سجنه ونكب به أسرته ، بقي في السجن حتى مات سنة (١٩٠ هـ) . ينظر : وفيات الأعيان (٦ / ٢١٩ - ٢٢٩) ، البداية والنهاية (١٠ / ٢٠٤ - ٢٠٥) ، الأعلام (٩ / ١٧٥ - ١٧٦) .

(٧) عبد الله بن المقفع فارسي الأصل ، كاتب شاعر ، أحد النقلة من اللسان الفارسي إلى اللسان العربي ، ترجم بعض الكتب للمنصور العباسي ، اتهم بالزندقة ، وقتل بالبصرة سنة (١٤٥ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ٩٦) ، الفهرست ص (١٧٢) ، معجم المؤلفين (٦/ ١٥٦) .

والغريبُ والمريبُ في أمرِ الترجمةِ أنَّ كلَّ الذين اشتغلوا بالترجمةِ كانوا منحرفي العقيدةِ ؛ فهم ما بينَ زنديقٍ حاقدٍ ، أونصرانيٍ متربصٍ ، أومرتزقٍ متهالكٍ ، ومن نظرَ في أسمائهم وسيرهم تبيَّن له حقيقةُ أمرهم [1].

(١) ينظر في أخبارهم : الفهرست ص (٣٤٠ - ٣٤٢) .

المبحث الخامس
نشأة علم الكلام

ليسَ المقصودُ بهذا المبحثِ ترجمةَ الفرقِ المنحرفةِ - كلاميةً كانتْ أم غيرَ كلاميةٍ - ، بل الغرضُ من هذا المبحثِ هو سردٌ تاريخيٌ من عهدِ الخلفاءِ الراشدين وحتى بداية تشكُّلِ الفِرَقِ الكلاميةِ الكبرى - المعتزلةِ والأشاعرةِ والماتريديةِ - ؛ ليتبين من هذا السرْدِ بيانُ النَّزْعاتِ العقليةِ المنحرفةِ التي أثَّرتْ سلباً في إضعافِ الأمَّةِ ، ونشرِ البدعِ فيها ، وتفكيكِ وحدتها على مَرِّ هذا التاريخِ ، حتى يكون لدينا تصوُّرٌ عامٌ وواضحٌ عن خطِ الانحرافِ عن منهاجِ النبوةِ والذي سببه المغالاة في الاحتجاج بالعقلِ وإعطائه العصمة ، وكذلك تصورٌ واضحٌ عن كيفيةِ نشأةِ الفرقِ الكلاميةِ الكبرى ؛ والتي سنتحدثُ عنها في المبحثِ القادمِ - إنْ شاءَ اللهُ - وبهذا تَتَكَوَّنُ عندنا صورةٌ عن كيفيةِ نشأةِ هذا العلمِ .

لقد كان المسلمون في خلافةِ أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما وصدرٍ من خلافةِ عثمانَ رضي الله عنه متفقين لا نزاعَ بينهم في أصول الدين[1]، وكان اعتصامُهم بالقرآنِ والسنةِ ، وكانَ الأصلُ الذي أسسوه هو ما أمرهم اللهُ به في قوله تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ﴿١﴾ ﴾ (الحجرات:١) فلا يخبرون عن شيءٍ من صفاته أو غيرها إلا بعدَ أنْ يخبرَ

(١) لا يعني هذا عدم وجود المنغصات من الأفكار المذمومة والمنهي عنها ، بل لقد وجد مثل ذلك في عهد النبي ﷺ؛ فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر ، قال : وكأنما تفقأ في وجهه حبُّ الرمَّان من الغضب ، قال : فقال لهم« **مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ؟ بِهَذَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ** » . أخرجه أحمد (١٧٨/٢) رقم (٦٦٦٨) ، وابن ماجه في مقدمة السنة ، بابٌ في القدر (٣٣/١) رقم (٨٥) ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢١/١) رقم (٦٩) . وكذلك قصة عمرَ رضي الله عنه مع صبيغ حيث جلده عمر رضي الله عنه مراراً حتى تاب وحسنت توبته من إثارة الأسئلة حول الآيات المتشابه ، رواها الدارمي (٦٦/١) رقم (١٤٤) ، وحسنها ابن حجر في الإصابة٣ / ٣٧١) .

ولكنَّ الفرق في الأمرين : أنَّ ما هنا ينتهي في وقته ، فلا أحدَ يتبنى هذا الفكر أو ينشره مع الصرامة في الردع فتموت البدعة في وقتها وكأنها لم تكن .

وينظر في كل ما سيذكر : مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣ / ٣٠ - ٤٧ ، ١٨٢) ، (١٠ / ٦٦ - ٦٧) (١٢ / ٢٠٢ - ٢٠٥ ، ٣١١) ، مع ما يذكر من مصادر أخرى كلٌّ في موضعه .

اللهُ ورسوله به ، فيكون قولهم تبعاً لخبرِ الكتابِ والسنةِ ، وأعمالهم تابعةً لأمره ؛ ولهذا لم يكنْ أحدٌ منهم يعارضُ النصوصَ بمعقولِه ، ولا يقرِّرُ في الدينِ غيرَ ما جاءَ به الرسولُ ﷺ .

ثم حدثَتْ في أواخرِ خلافةِ عثمانَ رضي الله عنه أمورٌ أَوْجَدَتْ نوعاً من التفرّقِ ، عندما قامَ قومٌ من أهلِ الفتنةِ والنفاقِ والظلمِ فقتلوا عثمانَ رضي الله عنه ، فتفرقَ المسلمون بعد مقتلِه رضي الله عنه .

وعلى أثرِ الخلافاتِ السياسيةِ التي تعرَّضَ لها الصحابةُ رضي الله عنهم باجتهادٍ منهم في أيامِ خلافةِ عليٍّ رضي الله عنه وبالتحديدِ بعدَ صفين على أثرِ الرضا بالتحكيمِ خرجتْ "الخوارجُ" [1]وأحدثوا بدعةَ التكفيرِ ؛ فكفروا علياً رضي الله عنه ومن معه . وعلى أثرِ ذلك نشأتْ في أيامِ عليٍّ رضي الله عنه أيضاً " الشيعةُ " [2]، ومن العجيبِ أنَّ هاتين الجماعتين [3]وإن كانتا متقابلتين فإنَّهما اتفقتا على تكفيرِ جمعٍ من الصحابةِ ؛ ففتنةُ التكفيرِ هي من القواسمِ المشتركةِ في تلك الحقبةِ ، وكانتْ نتيجةَ الانحرافِ في مسائلِ الإيمانِ .

ثمَّ في آخرِ عصرِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم حدثَتْ بدعةُ القدريةِ ؛ فقدْ كانَ أوَّلَ من قالَ بالقدرِ في البصرةِ معبدٌ الجهنيُّ [4]أخذها من رجلٍ كانَ نصرانياً فأسْلَمَ

---

(١) يقول ابن تيمية رحمه الله: وقد كانت بدعتهم إنَّما هي من سوء فهمِهم للقرآن ؛ لم يقصدوا معارضته ؛ لكن فهموا منه ما لم يدُّل عليه ، فظنوا أنَّه يوجب تكفير أرباب الذنوب . ينظر : مجموع الفتاوى (١٣/٣٠) ، فلم تكن القضية انحرافاً عقلياً ، وإن كانوا قد مهدوا لشيء من ذلك.

والخوارج :هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه ، ويجمعهم التبرّي من عثمان وعلي رضي الله عنهما، كما أجمعوا – عدا النجدات منهم – على تكفير مرتكب الكبيرة ، وتخليده في النار إذا مات مصراً عليها . وفرق الخوارج تصل إلى عشرين فرقة ، وكانوا أهل عبادة ولكن على جهل ، ومن أشهر أسمائهم : الحرورية . ينظر : مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٧ – ١٦٨) ، الفرق بين الفرق ص (٥٤ -٩٢) ، التبصير في أمور الدين ص (٤٥) ، تلبيس إبليس ص (٨١ – ٨٧) ، الملل والنحل (١ / ١١٤ – ١١٥) .

(٢) الشيعة (الرافضة) : هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصيةً ، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج عن أولاده ، وإن خرجت فبظلم ، وقالوا : إنَّ الإمامة ركن الدين ، وإنَّ الأئمة معصومون من الكبائر والصغائر ، وهم فرقٌ كثيرةٌ : منهم الغالي الكافر ، ومنهم دون ذلك . وكان مبدؤها على يد اليهودي " عبد الله بن سبأ " الذي أظهر الإسلام . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٦٥ – وما بعدها) ، الملل والنحل (١/ ١٤٦ – ١٤٧) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٣٣ – ٣٤) .

(٣) في تلك الفترة لم تكن لهاتين الفرقتين تشكل أو ملامح أو منهج يميزها كفرقة بل كانت هذه هي البدايات .

(٤) هو معبد بن خالد الجهني القدري ، ويقال : بل هو ابن عبد الله بن عكيم ، مبتدع ضال ، أول من أظهر القدر بالبصرة ، نهى الحسنُ البصري عن مجالسته ، قتل سنة (٨٠ هـــ) . ينظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٥– ١٨٧) ، البداية والنهاية (٩ / ٤٢) ، التقريب (١ / ٥٣٩) .

ثمَّ تنصَّرَ ، يقالُ له : سوسن [١]، ومفادُ بدعتهم : إنكارُ علمِ اللهِ السابقِ ، وخلقُ العبادِ لأفعالهم ، وهي ما تُسمَّى بالقدريةِ الأولى ، وقد أخذَ هذه البدعةَ عن معبدٍ غيلان الدمشقيُّ[٢]، وقد أنكرَ هذه البدعةَ من بقيَ من الصَّحابةِ إلى ذلك الحينِ كابنِ عمرَ وابنِ عباسٍ وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ ﭫ ، ومن المعلومِ أنَّ هذه القَدَرِيَّةَ قد انقرضتْ ونشأتْ على أنقاضها قدريةٌ أخرى ، أقرَّتْ بعلمِ اللهِ السابقِ ، ولكن قالتْ بخلقِ العبادِ لأفعالهم [٣].

وقد نشأتْ في ذلك الوقتِ كذلك ، بدعةُ الإرجاءِ [٤]التي جعلتْ الإيمانَ هو التصديقُ ؛ فلا أهميةَ لفعلِ العبدِ ، وهذه مناقضةٌ لبدعةِ القدريةِ ، وكان ذرٌ المرْهَبِيُّ [٥] أوَّلَ من عُرِفَتْ عنه هذه البدعةُ[٦]ولكن من العجيبِ أنَّ غيلانَ الدمشقيَّ جمعَ بين البدعتين[٧] . [٨]

[٨]

(١) ويقال : سنسويه البقال ، ويقال : سنهويه قال الأوزاعيﷺ : أول من نطق في القدرسوسن بالعراق ، كان نصرانياً فأسلم ثم تنصَّر، فأخذ عنه معبدُ وأخذ غيلانُ القدري عن معبد. ينظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢/٨٢٦ – ٨٢٧) ، رقم (١٣٩٦ ، ١٣٩٨) ، سير أعلام النبلاء (٤ /١٨٦- ١٨٧) .

(٢) غيلان بن أبي غيلان ، المقتول في القدر ، كان قدرياً داعيةً ، نهى مالكٌ عن مجالسته، دعا عليه عمرُ بن عبد العزيز ، وناظره الأوزاعي وأفتى بقتله ، صلبه هشام بباب دمشق . البداية والنهاية (٩ / ٣٨٥) ، مختصر تاريخ دمشق (١ / ٣٣٦٣) ، تهذيب الكمال (٢٨ / ٢٤٥) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ٣٨٥) .

(٤) وُجِد في هذه الحقبة التاريخية الإرجاءُ ، ولكن بمعنىً آخر وهو : إرجاء الحكم على عثمان وعلي ﭫ . والقائل به : هو الحسن بن محمد بن الحنفية وقد رجع عن هذه البدعة ، ومن ثمَّ اندثرت . والذي بقي هو الإرجاء بالمعنى الآخر ، وهو المتعلق بالإيمان ، فقد وجد في نفس الفترة ولكنه لم يندثر ، بل تلقفته فرقٌ كما سيأتي ذكره قريباً.

(٥) هو : أبو عمر ذر بن عبد الله المرْهَبي الهمْداني . كان من عبَّاد أهل الكوفة ، ثقة عابد ، ولكنه كان مرجئاً ، توفي قبل (١٠٠هـ) . ينظر : ميزان الاعتدال (٣ / ٥٠ – ٥١) ، الوافي بالوفيات (١٤ / ٢٨) ، تهذيب التهذيب (٣ / ١٩٥) .

(٦) وقد أثبت هذه الأولية لذَرٍّ ، الدكتور عبد العزيز الحميدي في كتابه " براءة الأئمة الأربعة "ص (١٩٨– ٢٠٠) .

(٧) يقول البغداديﷺ : ﴿ وحكا زرقان في مقالاته عن غيلان أنالإيمان هو الإقرار باللسان ، وأن المعرفة بالله تعالى ضرورية ؛ وهي فعل الله تعالى وليست منالإيمان ، وزعم غيلان أنالإيمان لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل الناس فيه ﴾ . ينظر : الفرق بين الفرقص (١٩٤) . وهذا يذكرنا بما تقدم ذكره قريباً ص (٤٣) وهي من الأمور العجيبة التي حدثت بين الخوارج والشيعة ؛ إذ كلٌ منهم يكفِّر بعض الصحابة مع أنَّ نشأتهم متضادة ، وهذه عادة الفرق المنحرفة.

(٨) هذه البدع عاصرت حقبة الصحابة من سنة (٣٥ – ١٠٥ هـ) .

وبعدَ ذلك وبزمنٍ ليسَ ببعيدٍ [1]خرجَ رجلان أحدُهما تلميذٌ الآخرِ فتحا بابَ شرٍّ على هذه الأمَّةِ ، أوَّلهما : الجعدُ بنُ درهمٍ [2] ؛ إذ أظهرَ بدعاً لم يُسْبَقْ إليها ، فقالَ بخلقِ القرآنِ [3]، وأنكرَ أنَ يكونَ اللهُ تكلَّمَ بالقرآنِ على الحقيقةِ [4]، كما أنكرَ أنْ يكونَ اللهُ كلَّمَ موسى تكليماً [5]، أو أنَّه اتَّخذَ إبراهيمَ خليلاً [6]، ونفى المعنى الحقيقيَّ للصفاتِ [7]، ونفى أفعالَ اللهِ [8]، واستواءَه على العرشِ [9]،وقال بدليلِ الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ [10].

ثمَّ خَلَفَه بعدُ في هذه البدعِ تلميذه الجهمُ بنُ صفوان وتلقَّفَها منه ، ولكنَّه زادَ على شيخه بدعاً أخرى كبدعةِ " أنَّ اللهَ ليسَ جسماً [11]، وأنَّه لا يختصُّ بمكانٍ دونَ مكانٍ" [12] ، ثم جاءَ واصلُ بنُ عطاء وأحدثَ بدعةَ " المنـــزلة بين المنـــزلتين " [13]، ولم

---

(١) وهذه الحقبة تبدأ من (١٠٥- وحتى ١٥٠ هـــ) ؛ إذ في زمن المحنة أو قبلها بدأ تشكل الفرق .

(٢) هو الجعد بن درهم مولىً لسويد بن غفلة ، مؤدب مروان الحمار ، من أهل حرَّان ، مبتدع ضال ، قيل : كان زنديقاً ، لقي الجهم بالكوفة ومنه أخذ الجهمُ البدعة ، أظهر مقالته بخلق القرآن في زمن هشام بن عبد الملك ، فأرسله إلى خالد القسري فانتهى أمره إلى الصلب سنة (١٢٠ هـــ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٥ / ٤٣٣) ، ميزان الاعتدال (٢ / ١٢٥) ، البداية والنهاية (٩ / ٣٥٠) ، مقالة التعطيل والجعد بن درهم ص (١٣٤ – ١٥٧) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢/ ٤٢٠) ، البداية والنهاية لابن كثير (٣٥٠/٩) .

(٤) الاستقامة لابن تيمية (٢١٥/١) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥٧/٨ ، ٣٥٠/١٢) .

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦٩٧/١٠ ، ٥٠٢/١٢ ، ٥٠٣) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣٣/٥) .

(٦) منهاج السنة لابن تيمية (١٦٥/٣ ، ١٦٦) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٣٣/٥) .

(٧) البداية والنهاية لابن كثير (٣٥٠/٩) .

(٨) درء التعارض لابن تيمية (٣١٢/١) .

(٩) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/٥) .

(١٠) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٨٥) ، درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٩٨ ، ٩٩) .

(١١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٩/١٢) .

(١٢) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص (٢٠) .

(١٣) لم تكن بدعة واصل بعيدة عن بدعة الخوارج ، وكأنها تجديدٌ لها بعد إضافة بعض التعديلات .

يعدِ الزمنُ كثيراً حتى طلَعَ مقاتلُ بنُ سليمان[1] ببدعةٍ تقابلُ بدعةَ جهمٍ وهي التشبيهُ [2].

وبالنَّظرِ في هذه الفترةِ من تاريخِ هذه البدعِ ، نجدُ أنَّ بدعةَ واصلِ بنِ عطاءٍ قد انفردتْ عن باقي البدعِ بأمرٍ ، وهو ما ذكره الشهرستانيُّ بقوله : " دخلَ رجلٌ على الحسنِ البصريِّ [3]، فقالَ : يا إمامَ الدينِ ، لقد ظهرتْ في زماننا جماعةٌ يكفرون أصحابَ الكبائرِ ، ، والكبيرةُ عندهم كفرٌ يخرجُ به من الملةِ ، وهم وعيديةُ الخوارجِ ، وجماعةٌ يرجئون أصحابَ الكبائرِ ، والكبيرةُ عندهم لا تضرُّ معَ الإيمانِ ، بل العملُ على مذهبهم ليسَ ركناً من الإيمانِ ، فلا يضرُّ معَ الإيمانِ معصيةٌ ، كما لا ينفعُ معَ الكفرِ طاعةٌ ، وهم مرجئةُ الأمَّةِ ، فكيفَ تحكمُ لنا في ذلك اعتقاداً ؟

ففكَّرَ الحسنُ في ذلك ، وقبلَ أنْ يجيبَ ، قالَ واصلُ بنُ عطاءٍ : أنا لا أقولُ إنَّ صاحبَ الكبيرةِ مؤمنٌ مطلقاً ، ولا كافرٌ مطلقاً ؛ بل هو في منـــزلةٍ بين المنـــزلتين ، لا مؤمنٌ ولا كافرٌ ، ثم قامَ واعتزلَ إلى اسطوانةٍ من اسطواناتِ المسجدِ ، يُقرِّرُ ما أجابَ به على جماعةٍ من أصحابِ الحسنِ .

فقالَ الحسنُ رحمه الله : اعتزلنا واصلٌ ، فسمِّي هو أصحابُه المعتزلةُ "[4].

فالذي تميَّزتْ به بدعةُ واصلٍ أنَّه انفردَ إلى اسطوانةٍ ومعه جماعةٌ ، يقرِّرُ معهم تلك البدعةَ – كأنَّهم في حلقةٍ علميةٍ – فقرَّرَ إضافةً إلى ذلك ؛ نفيَ الصفاتِ ، وكذلك القدرِ ، والحكمَ على أصحابِ الجملِ بأنَّ أحدهما مخطئٌ لا بعينه ـــ فجلوسُ شيخٍ مع تلاميذه لتقريرِ البدعِ هو الذي ينشئُ الفرقَ ، بخلافِ ما إذا كانَ الرجلُ قد قال قولاً

(١) مقاتل بن سليمان بن بسير الأزدي الخراساني أبو الحسن البلخي نزيل مرو ، كذبوه وهجروه ورمى بالتجسيم ، قال البخاري: مقاتل لا شئ البتة . مات سنة خمسين ومائة ونيف . ينظر : سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٠٢) ، التقريب (٢ / ٢١٠) ، شذرات الذهب (١ / ٢٢٧) .

(٢) قال أبو حنيفة : " أتانا من المشرق خبيثان ؛ جهم معطل ، ومقاتل مشبه " . تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٦٤/١٣) .

(٣) هو الحسن بن أبي الحسن البصري ، واسم أبيه يسار الأنصاري ، مولاهم ، ثقة فقيه عالم مشهور ، قال قتادة: كان الحسن من أعلم الناس بالحلال والحرام ، توفي (١١٠ هـــ وقد قارب ٩٠ سنة) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٥٦٣ – ٥٨٨) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٧١) ، البداية والنهاية (٩ / ٢٩٥ – ٣٠٣) .

(٤) الملل والنحل للشهرستاني (٥٢/١) .

وليس لديه تلاميذٌ يحملون عنه [1]؛ وهكذا تتكونُ الفِرَقُ عندما يكون لصاحبها أتباعٌ وتلاميذٌ يحملون الفكرةَ ، ويبثونها ، ويتحمَّسون لها ، ويدافعون عنها .

فكانَ واصلٌ نواةً لتشكُّلِ المعتزلةِ ، أولى الفرقِ الكلاميةِ [2]الكبرى أو بمعنى آخر " أهلُ الكلامِ " والتي سأفصِّلُ الحديثَ عنها في المبحثِ القادمِ إن شاء الله .

و الملحوظ في هذه الفترة أنَّ الأمَّة قد وجدت فيها البدع الكلامية التالية [3]:

١ ــ التكفيرُ.

٢ ــ المنـــزلةُ بينَ المنْزلتين .

٣ ــ الإرجاءُ .

٤ ــ نفيُ الصفاتِ والأفعالِ .

٥ ــ نفيُ كلامِ اللهِ .

٦ ــ نفيُ الجسميةِ .

٧ ــ دليلُ الأعراضِ وحدوثِ الأجسامِ .

٨ ــ التشبيهُ.

٩ ــ القولُ في القدرِ [4].

---

(١) لذا فانظر إلى الخوارج : لما كان قولهم له جماعة يقومون به تكونت به فرقة ، واستمرت تدعوا إليه جيلاً بعد جيل مع الإضافة والزيادة عليه – كعادة المنحرفين – وكذلك الشيعة . وانظر إلى القدرية : الأولى لما لم تكن لديها جماعة وتلاميذ يقومون بها انطفأت ، ومثلها الجهمية قد اندفنت كفرقة بموت أصحابها ، وإن كانت الأقوال قد تشربتها فرق أخرى . فالمعوّل عليه ليس صاحب الفكرة أو البدعة بالدرجة الأولى ، وإنما أصحابه الذين ينشرون فكرته ، وينقلونها لمن بعدهم .

(٢) المقصود بالفرق الكلامية الكبرى ؛ تلك الفرق التي اعتمدت العقل في التقرير أو الرد ، وكان لها علماء وكتب مستقلة ومنهج تسير عليه . فيخرج بذلك الخوارج بطوائفها والشيعة بفرقها والصوفية بطرقها ؛ لأنَّها ليست عقلية ، وكذلك الفرق العقلية المندثرة أو التي دخلت في فرق أخرى كالجهمية والقدرية والمرجئة ، أو الفرق العقلية قليلة الذكر كالكرامية ونحوها .

(٣) سيأتي التعريف بهذه البدع بشيء من التفصيل في الباب الثاني ص (٩٧ – ٢٥١) .

(٤) فهذه البدع التسعة التي نشأت في هذه الأمة هي أصول البدع ؛ ويمكن حصرها في ثلاث مسائل :

المسألة الأولى: مسألة الإيمان ، وفي هذه المسألة بدعتان متقابلتان : بدعة الوعيدية : التي تكفر صاحب الكبيرة .

وبدعة الإرجاء : التي ترى أنَّه لا شيءَ على مرتكب الكبيرة ، بل العاصي والمطيع سواء . وأصل هاتين الشبهتين هو القول بأن الإيمان وحدة واحدة لا يتجزأ ، وليس بذي شعب ؛ فلا يزيد ولا ينقص . =

ولو دَقَّقْنا النَّظرَ في الفرقِ الكلاميةِ الكبرى (المتكلمين) التي تشكَّلتْ بعد ذلك لوجدناها ما بينَ مُسْتَقِلٍّ من هذه البدعِ ومستكثرٍ ، وأصبحتْ هذه هي أصولُ البدعِ العقليةِ في هذه الأمَّةِ، والتي أسهمتْ بشكلٍ أو بآخرَ في غربةِ هذا الدينِ ، وضعفِ أهله ، ومن ثمَّ تسلُّط الأممِ عليهم .

= فاتفقوا على أصل المبدأ وهو : أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، وتناقضوا في النتائج ؛ فأولئك كفروا صاحب الكبيرة ، وهؤلاء جعلوه من الصالحين البررة .

والمسألة الثانية : مسألة الصفات ، وفيها بدعتان متقابلتان : نفي الصفات كلاً أو بعضاً وهو : التعطيل .

والثانية : التشبيه ، وأصل هاتين الشبهتين قياسُ الخالق على المخلوق ؛ فأمَّا المشبهة فأثبتوه للخالق ، وأمَّا المعطلة ففروا منه إلى التعطيل بحجة التنـــزيه .

والمسألة الثالثة : مسألة القدر ، وفيه بدعتان متقابلتان : الأولى: نفي القدر عن الله ، وإثبات خلق الأفعال للعباد .

والثانية الجبرية : التي تنفي أن يكون للعبد اختيارٌ في فعله ، وأساس هاتين البدعتين هو زعم " نفي الظلم عن الله " فاتفقوا على هذه المقدمة ، ولكنَّهم تناقضوا في النتائج ؛ إذ رأت القدرية أنَّ الظلم أن يقدّر على العبد الجرم ثم يعاقبه عليه ؛ فنفت القدر عن الله ، ورأت الجبرية أنَّ الظلم هو التصرف في ملك الغير ، والكل لله فليس في فعله وتقديره تعالى ظلمٌ سواء إثابة أم عقاب .

والنتيجة أنَّهم اتفقوا على مخالفة الوحي ، ثم تناقضوا فيما بينهم في كل مقدمة اتفقوا عليها ، وهذه من العجائب المحيرة وهى مصداق قول الله تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ (النساء: ٨٢) فما أكثر الاختلاف في أقوالهم التي بنوها على ما أملته عليهم عقولهم !! . ينظر : منهاج السنة لابن تيمية (٦ / ٢٣١) ، ص (٢٠٨ – ٢٥١) ، (٢٦٤ – ٢٧٣) من هذه الرسالة .

المبحث السادس
تحديد أهل الكلام
(من المتكلمون ؟)

إنَّ الهدفَ من هذا المبحثِ هو تحديدُ الفئةِ التي سأتحدث عنها وأدرسها في هذا البحثِ ، وهم المتكلمون ؛ ولذا فيجدرُ بنا تحديدُهم ؛ حتى نعرفَ من هم الَّذينَ نتحدثُ عنهم ؟ وماذا يشكِّلُون في الواقع ؟ وحتى لا يُدخلَ في علمِ الكلامِ من ليسَ فيه ، أو يُخرجَ منه من هو من أهله .

فمعرفةُ الفئةِ المستهدفةِ ، وتحديدُها أمرٌ مهمٌ حتى يتَّضحَ التصوُّرُ ؛ إذ الحكمُ على الشيءِ فرعٌ عن تصوُّرِه ؛ إذ به يُعْرَفُ حدودُ هذه الفئةِ فيُدْرَسُ نتاجُها العِلْميُّ دراسةً منصفةً ،كما قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ (النساء: ٥٨) ، فنحصل بإذن الله على نتائج صحيحةٍ خاليةٍ من التعصبِ أو التَّحيُّزِ ، قائمةٍ على العدلِ والإنصافِ .

ـ وهنا يجدر أن نتساءل : من المتكلمون ؟

مرَّ معنا في المبحثِ الأوَّلِ تعريفُ علمِ الكلامِ (١)؛ وتوصَّلنا إلى أنَّ علمَ الكلامِ : هو تقرير مسائلِ الاعتقادِ ، والدفاع عنها بالعقلِ سواء وافقتها نصوصِ الوحي أم خالفتها.

بل نصوصُ الوحي عندهم تابعةٌ للعقلِ ؛ فإنْ تعارضَ شيءٌ منها معِ العقلِ ، فهي مردودةٌ بالمعارضِ العقليِّ .

وعليه فالمتكلمُ : هو كلُّ من جعلَ عقلَه أساساً لتقريرِ مسائلِ الاعتقادِ أو الدِّفاعِ عنها ، وردَّ كلَّ ما خالفها سواءً كانت نصوصَ الوحي ، أم إجماعَ الأمَّةِ ،أم الرؤى والمناماتِ ، أم قولَ الإمامِ المعصومِ ،أو ... أو ... الخ ؛ فالعقلُ : هو حاكمٌ على الجميعِ ،

(١) ينظر : ص (١٤ – ٢٢) .

وما عارضه فهو مردودٌ ؛ سواءٌ كان هذا المتكلمُ فرداً لم ينتسبْ إلى فرقةٍ [(١)]، أم كانتْ فرقةٌ تبنتْ هذا الفكرَ الغالي في العقلِ .

ويُلاحظُ أنَّ أثرَ الفرقةِ أقوى من أثرِ الأشخاصِ ؛ لأنَّ الفرقةَ تحتها أعلامٌ كثيرون يدافعون عنها ، وينْصُرُونها ، ويروِّجون لها ، ويدْعون إليها بخلافِ الأفرادِ ؛ كما حصلَ لأقوالِ الجعدِ بنِ درهم ، وتلميذِه الجهمِ بنِ صفوان فبدعهما وإنْ كانتْ من أصولِ البدعِ فإنَّها لم تنتشرْ حتى تبنتْ بعضَ أقوالهما المعتزلةُ [(٢)]، وتبنتْ الباقي الأشعريةُ ، والماتريديةُ .

وبالنَّظرِ في تاريخِ الفرَقِ يتبين أنَّ من يمثلُ المتكلمين بعدَ استقرارِ وتشكّلِ الفِرَقِ هم : المعتزلةُ ، والأشاعرةُ ، والماتريديةُ . ومَنْ المتكلمون إلاّ هم ؟! بل أصبح من عداهم في طيِّ النسيان ، أو آخذاً منهم .

ولذا فسأدرسُ كلَّ فرقةٍ دراسةً مختصرةً وافيةً بالمقصو دِ استكملُ بها نشأةَ علمِ الكلامِ [(٣)] في المبحثِ السابقِ ، وأصلُ إلى فكرةٍ واضحةٍ عن المتكلمين وذلك عن طريقِ ثلاثةِ محاورٍ :

---

(١) من الجدير بالذكر أن نفرق بين ألقابٍ تطلق على فرقةٍ قائمةٍ لها أهلها القائمون بها كالمعتزلة ، و الأشاعرة ، والماتريدية ، وبين ألقابٍ تطلق وهي أوصاف ، كانت في الأصل تطلق على أشخاص أو فرق ثم اندثرت تلك الفرق لعدم تبني أفكارها كفرقة مستقلة ، ثم أصبحت ألقاباً تطلق على كل من تبنى الفكرة ولو كان من فرقة أخرى : ــ كالجهمية أصبحت وصفاً لكل من قال بالتعطيل كالمعتزلة ، ومتأخري الأشاعرة ، والماتريدية .

ــ والقدرية تطلق على المعتزلة .

ــ والجبرية تطلق على الأشاعرة ؛ لأنَّ حقيقة الكسب عندهم هو الجبر .

ــ والوعيدية تطلق على الخوارج والمعتزلة .

ــ والمرجئة تطلق على الأشاعرة ، والماتريدية . والذي يعنينا في هذا المبحث هي الفرقة التي لها أفراد يقومون بها وهم : المعتزلة والأشاعرة والماتريدية .

(٢) وذلك بواسطة بشر بن غياث المرِّيسي كما قال شيخ الإسلام رحمه الله : " ولما كان في حدود المائة الثالثة انتشرت هذه المقالة التي كان يسمّونها مقالة الجهمية بسبب بشر بن غياث المرّيسي ، وأنَّ عامة تأويلات الصفات التي في كتب المعتزلة والأشعرية هي بعينها تأويلاتُ بشر المرّيسي التي ذكرها في كتابه " كفر المشبهة " ؛ فعنه أخذ المبتدعة ذلك " . ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ٢٢ – ٢٣) .

لذا يُلاحظ أنَّ شيخ الإسلام يطلق على المعتزلة لفظ الجهمية ، وكذلك على الأشاعرة ، أو يطلق لفظ مخانيث الجهمية . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤ / ٣٤٨) .

فنجد أنَّ أصول البدع العقلية – والتي ذكرتها في المبحث الماضي – وغيرها قد تقاسمتها هذه الفرق الثلاثة ، وأمَّا من عداهم من الفرق فإمَّا أنَّ أقوالهم لا تخرج عما قالت به هذه الفرق في الغالب ، أمَّا أنَّ بدعهم ليست بدعاً عقليةً .

(٣) وتمثل هذه المرحلة مرحلة استقرار علم الكلام .

المحورُ الأوَّلُ : نشأةُ الفرقةِ .

المحورُ الثَّاني : أشهرُ رجالاتها .

المحورُ الثَّالثُ : أهمُّ معتقداتها .

مع التنبُّه بأنَّه لابدَّ أنْ نتذكرَ أنَّ كلَّ فرقةٍ من هذه الثلاثِ قد جعلتْ أساسها في الاستدلالِ هو : أنَّ العقلَ مقدمٌ على ما عداه ، وهذا اتفاقٌ بينهم ، وإنْ اختلفوا في أشياءَ كثيرةٍ بعد ذلك . وأُولى هذه الفرق:

المعتزلة[1]

المحور الأول : نشأتها [2]:

لم تكنْ نشأةُ المعتزلةِ من حينِ قال الإمامُ الحسنُ البصريُّ رحمه الله: ↑ اعتزلنا واصلٌ ↑ ، رداً على فعلِ واصل ؛ حين قال واصلُ بنُ عطاء : ↑ أنا لا أقولُ إنَّ صاحبَ الكبيرةِ مؤمنٌ مطلقاً ، ولا كافرٌ مطلقاً ؛ بل هو في منـــزلةٍ بينَ المنـــزلتين ↑[3]؛ إذ لا يُقالُ : إنَّ واصلاً كان سلفياً صاحب أثرٍ وحديثٍ ، وفي لمحةِ بصرٍ وعند هذه المقولةِ تحوَّلَ من السُنَّةِ إلى الاعتزالِ ، ونشأتْ هذه الفرقةُ .

بل لقد وجدتْ مثلَ هذه الأفكارِ والبدعِ في المحيطِ الذي كانَ يعيشُ فيه واصلٌ وهو البصرةُ ؛ فلقد كان للفتحِ الإسلاميِّ السريعِ في عهدِ الخلفاءِ الراشدين أثرٌ كبيرٌ في دخولِ أُمَمٍ من الأعاجمِ ، وأصحابِ الحضاراتِ ، والدياناتِ المختلفةِ

---

(١) ينظر عن هذه الفرقة : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٣٥ – ٣٣٧) ، الفرق بين الفرق ص (٩٣ – ١٨٩) ، والفصل لابن حزم (١٤/٣ – وما بعدها ، ١٤٦/٤ – ١٥٤) ، الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٥٦ – ٩٠) ونقض تأسيس الجهمية (٤٠٤/١ – ٤٠٧) ، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين ص (٣٣ – ٣٨) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨٢/٣ – ١٨٣)، والمعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق .

(٢) الكلام هنا سيكون عن نشأة الفرقة لا عن امتداد تاريخها بعد النشأة ؛ إذ سأعرض مقتطفات من الامتداد التاريخي في المبحث السابع إن شاء الله ص (٨٧) .

(٣) الملل والنحل للشهرستاني (٥٢/١) .

في الإسلامِ سواء بحسنِ نيِّةٍ ، أم سوءِ قصدٍ . وبقيتْ موروثاتُ تلك الحضاراتِ عالقةً في قلوبِ نفرٍ ممن دخل الإسلامَ ؛ ففي الشامِ ومصر عمَّتِ النصرانيةُ واليهوديةُ ، وفي العراقِ وفارس غلبت المجوسيَّةُ بفرقها المتعددةِ كالثنويةِ [(١)] والزرادشتيةِ[(٢)] والمانويةِ[(٣)] ... فكان لزاماً على المسلمين أنْ يعيشوا بين أربابِ تلك الأديانِ ، وكان لابدَّ لهم من الاتِّصالِ المستمرِ بهم فتأثروا بآرائهم وأفكارهم ، وتسرَّبَ إلى الإسلامِ من عقائدهم ما تسرَّبَ نتيجةَ ذلك الاحتكاكِ بطرقٍ مختلفةٍ [(٤)]، منها: ترجمةُ بعضِ الكتبِ القديمةِ مما أُثِرَ عن الفرسِ والهنودِ واليونانِ والرُّومانِ ، وكان في هذه الكتبِ ما أثَّرَ على عقائدِ المسلمين .

ومنها : دخولُ أهلِ المللِ الأخرى في الإسلامِ ؛ حيث جاءوا بمعارفَ مختلفةٍ أثَّرتْ على عقائدِ المسلمين ، وقد انقسم هؤلاء الداخلون أقساماً ؛ **منهم** : من دخل في الإسلامِ وترك معتقداته القديمة ؛ لكنَّه نقلَ بعضَ تلك المعتقداتِ عن غيرِ عمدٍ ، ونشرها بين أهله ، فكان لها دورها في التأثيرِ على عقائدِ المسلمين . **ومنهم** : من اعتنقَ الإسلامَ لا عن إيمانٍ به ، وإنَّما لغاياتٍ في نفوسهم ، فعلَ بعضهم ذلك طمعاً في مالٍ يجنيه ، أو جاهٍ يناله ، أو تخلصاً من دفعِ الجزيةِ . **ومنهم** : من أقدمَ عليه بدافعِ الحقدِ على المسلمين الذين هزموا دينهم ، وهدموا ملكهم ؛ فأظهروا الإسلامَ وأبطنوا عداوتَه ، فكانوا خطراً كبيراً على هذه الأمَّةِ ؛ لأنَّهم ما

---

(١) الثنويَّة : هم الذين يقولون بقِدَمِ الأصلين ، وإنَّ النور والظلمة أزليَّان ، وهما متساويان في القدم ، وإنَّ كانا مختلفين في الجوهر والطبع وغير ذلك ، وعنهما كان كل الموجودات ، فهم بخلاف المجوس الذين قالوا بحدوث الظلمة . وهم أربعة فرق : المانوية أتباع ماني ، الديصانية أتباع ديصان ، المرقونية أتباع مرقيون ، المزدكية أتباع مزدك .
ينظر : الملل والنحل (١ / ٢٩٠) ، التبصير في أمور الدين ص (١٣٦)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٨٨ – ٨٩) .

(٢) الزرادشتيَّة : هم طائفة من المجوس من أتباع زرادشت شورب ، يقولون : إنَّ العالم حدث عن امتزاج النور والظلمة ، والله خالق النور والظلمة ومبدعهما ، وهو واحدٌ لا شريك له ، ولا يجوز أنْ ينسب إليه وجودُ الظلمة ، وأنَّ النور والظلمة يتقاومان حتى يغلب النورُ الظلمةَ والخيرُ الشرَ . ينظر : الملل والنحل (١ / ٢٨١ – ٢٨٥) .

(٣) المانويَّة : هي إحدى فرق الثنوية وهم أتباع ماني بن فاتك الحكيم ، يقولون بأزلية الأصلين : النور والظلمة ، ولكن النورَ خيرٌ من الظلمة ، ويقولون بالتناسخ ، وقد تأثَّروا كثيراً بالأناجيل النصرانية . ينظر : الملل والنحل (١ / ٢٩٠- ٢٩٤) ، الفرق بين الفرق ص (٣٤٩) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٨٨) .

(٤) فجر الإسلام ص (٩٢) والمعتزلة لزهدي جار الله ص (٩٦) .

انفكوا ينفثون ما في صدورهم من الحقدِ والغلِّ ، ويروِّجون بين أبنائه من الأفكارِ ما لا تُقرُّه العقيدةُ الإسلاميةُ رغبةً في إفسادها وتشويشها . **كما أنَّ هناك** من أهلِ المللِ من تمسَّكوا بأديانهم الأصليةِ ؛ لأنَّ الإسلامَ منحَهم حرِّيةَ العبادةِ والتدينِ ، ما داموا يدفعون الجزيةَ .

ولَمَّا توطدتْ أركانُ الدولةِ الإسلاميةِ وتوسعتْ أعمالُها في عهدِ بني أمية ، ولَمَّا لم يكنْ للعربِ قدرةٌ كافيةٌ في أمورِ الإدارةِ ، اضطروا إلى أنْ يعتمدوا في تصريفِ شؤونِ البلادِ على أهلِ الأمصارِ المتعلمين الذين اقتبسوا من مَدَنيَّةِ الفرسِ ، وحضارةِ البيزنْطِيين فأسندوا إليهم أعمالَ الدواوين ، وهكذا كانوا يَحْيَون بين ظهراني المسلمين ، ويختلطون دوماً بهم ، والاختلاطُ يؤدي إلى تبادلِ الرَّأي ، ومعلومٌ أنَّ أربابَ تلك الدياناتِ أثاروا بين المسلمين مسائلَ إلهيةٍ مهمةٍ لم تكنْ تخطرُ لهم ، وسرعانَ ما قامَ من بين المسلمين رجالٌ كان عندهم شيءٌ من الجرأةِ ، وحبٌّ الاستطلاعِ ، فأقبلوا يدْرُسُونها ويقابلونها بتعاليمهم الإسلامية .

وقد كان لليهودِ بلا شكٍّ بعضُ الأثرِ في ظهورِ المعتزلةِ ، فهم الذين نشروا المقالةَ في خلقِ القرآنِ ؛ إذ يروي ابنُ الأثير [(1)] أنَّ أوَّلَ من نشرها منهم : هو لبيدُ بنُ الأعصمِ الذي يقول بخلقِ التوراةِ ، ثمَّ أخذَ ابنُ أختِهِ طالوتُ هذه المقالةَ عنه ، وصنَّفَ في خلقِ القرآنِ ، فكان أوَّلَ من فعلَ ذلك في الإسلامِ [(2)] ، وذكر الخطيبُ البغداديُّ [(3)] رحمه الله : أنَّ بشراً

(1) هو محمد بن نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني يكنى أبا السعادات المعروف بابن الأثير . ولد بالجزيرة قريب الموصل سنة (٥٤٤) ، وتوفي بالموصل سنة (٦٠٦ هـ) . برع في العربية والقرآن والحديث ، من مؤلفاته : الكامل في التاريخ ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ، النهاية في غريب الحديث والأثر . ينظر : وفيات الأعيان (٣ / ٣٤٨ – ٣٥٠) ، طبقات الشافعية للسبكي (٨ / ٣٦٦ -٣٦٧) ، الأعلام (٧ / ١٢٥) .

(2) الكامل لابن الأثير (٥ / ٢٩٤) .

(3) هو : أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد المشهور بالخطيب البغدادي . ولد سنة (٣٩٢ هـ) بالقرب من بغداد وتوفي بها سنة (٤٦٣ هـ) ، حافظ المشرق ، إمام الدنيا في زمانه ، كان كثيرَ التصنيف ، من مؤلفاته : تاريخ بغداد ، شرف أصحاب الحديث ، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع . ينظر : طبقات الشافعية لأبي شهبه (٢٤١/١-٢٤٢) ، سير أعلام النبلاء (١٨ / ٢٧٠ – ٢٩٧) ، طبقات السبكي (٤ / ٢٩ – ٣٩) .

المرّيسي [1] أحدَ كبارِ الدعاةِ إلى خلْقِ القرآنِ كان أبوه يهودياً ،

صبَّاغاً بالكوفةِ [2].

وكذلك الديانةُ النصرانيةُ كان لها أثَرُها في ظهورِ الاعتزالِ ، فقد وردَ في بعضِ كتبِ المؤرخين[3]نصوصٌ تشيرُ إلى أنَّ المسلمين أخذوا عن النصارى بعضَ أقوالهم ؛ فإنَّ أوَّلَ من تكلَّمَ في القدرِ هو مَعْبدُ الجهنيُّ بالبصرةِ ، أخذَ هذه المقولةَ من رجلٍ كان نصرانياً فأسْلَمَ : يقال له سوسن . وروى ابنُ قتيبةَ [4] رحمه الله: أنَّ غيلانَ الدمشقيَّ – أكبرُ داعيةٍ إلى القدرِ بعدَ معبدٍ – كان قبطياً [5]؛ ولذا يدْعونه غيلانَ القبطي [6]، وذلك إشارةً إلى أصله النصراني . ومن الضروري أنْ نعلمَ أنَّ المعتزلةَ لم يتأثروا بأربابِ الدياناتِ مباشرةً فقد سبقهم جماعةٌ اطَّلعوا على العقائدِ النصرانيةِ واليهوديةِ والمجوسيةِ وغيرها وأخذوا يدْرسُونها ، منهم – غيرَ ما ذكرناه قبلَ قليلٍ – : الجعدُ بن درهمٍ ، والجهمُ بنُ صفوانَ .

وهكذا فبينما الجعدُ ومن تبعه يقولون بخلقِ القرآنِ ، ونفيِ الصفاتِ في الشامِ والعراقِ . فإنَّ الجهميةَ في خراسانَ تقولُ أيضاً بقولهما . والقدريَّةُ في البصرةِ تنفي

(١) هو أبو عبد الرحمن بشْرُ بن غياث المرّيسي العدوي بالولاء ، شيخ المعتزلة ، وأحد من أضل المأمون ، كان من أصحاب الرأي ، أخذ الفقه عن أبي يوسف القاضي ، إلا أنَّه اشتغل بعلم الكلام ، دعا إلى القول بخلق القرآن وناظر على ذلك ، له أقوال شنيعة ، كفَّره العلماء بسببها ، منها : القول بخلق القرآن ، تعطيل الصفات ، = ردُّ الأحاديث الثابتة . توفي سنة (٢١٨ هـ) . ينظر : تاريخ بغداد (٧ / ٥٦ – ٦٧) ، البداية والنهاية (١٠ / ٣٠٨) ، الأعلام (٢/ ٥٥) .

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧ / ٦١) .

(٣) الخطط للمقريزي (٤ / ١٨١) .

(٤) هو أبو محمدعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، ولد بالكوفة سنة (٢١٣ هـ)وتوفي ببغداد سنة (٢٧٦ هـ) . من الأئمة في الأدب ،كانحسن الدفاع عن السنة ، له مؤلفات عديدة منها : المعارف ، تأويل مختلف الحديث ، أدب الكاتب . ينظر : وفيات الأعيان (٣/ ٤٢ – ٤٣) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٢٩٦ – ٣٠٢) البداية والنهاية (١١ / ٦٦ - ٦٧) .

(٥) الأقباط أو القبط : هم سكان مصر الأصليون ، سموا بذلك تمييزاً لهم عن العناصر الغريبة التي استوطنت البلاد ، وهم مسيحيون أبناء الكنيسة المصرية القومية ، واللغة القبطية هي اللغة المصرية القديمة التي استعملها الفراعنة . ينظر : المنجد في الأعلام ص (٤٣٣) .

(٦) المعارف لابن قتيبة ص (٤٨٤) .

القدرَ ، وتدافعُ عن حرِّيةِ الإنسانِ في اختيارِ أفعاله بزعمهم ، ومن قبلهم الخوارجُ الذين أظهروا فتنةَ التكفيرِ ، و الانحرافَ في مسألةِ الإيمانِ ، فقد ظهرتْ المعتزلةُ في البصرةِ التي كانتْ كما وصفها الحافظُ الذهبي[1] رحمه الله : « عُشَّ القدرِ »[2].

لذا نجدُ أنَّ واصلاً لما أعلنَ مقولته أمامَ الحسنِ البصريِّ ، كان قد تشرَّبَ هذه المقولةَ ، بل نجده وبعدَ اعتزاله مجلسَ الحسنِ معَ أصحابه ، قد قرَّرَ بدعاً أخرى أصبحتْ أصولاً عندَ المعتزلةِ : كنفيِ الصفاتِ والقدرِ.

وهكذا فإنَّ مقولةَ الحسنِ : « اعتزلنا واصلٌ » كانتْ سببَ تسميةِ هذه الفرقةِ ، أو – كما يقال – : الإعلانُ الرسمي لنشوءِ هذه الفرقةِ ، وإنْ كانتْ هناك خلفياتٌ أسْهمتْ في تشْكِيلِ هذه الفرقةِ قبلَ هذه المقولةِ بسنين قد تطرَّقْنا إليها قبلَ قليلٍ .

ولذا فقد قالَ ابنُ تيميةَ رحمه الله : « أوَّلُ ما ظهرَ هذا الكلامُ[3] في الإسلامِ بعدَ المائةِ الأولى من جِهَةِ الجعدِ بنِ درهم ، والجهمِ بنِ صفوان ، ثمَّ صارَ إلى أصحابِ عمروِ بنِ عبيدِ »[4].

المحور الثاني : أشهر رجالات المعتزلة[5] :

١) أبو حذيفةَ واصلُ بنُ عطاءِ الغزَّال مولى بني ضبَّةَ ولدَ سنةَ «٨٠ هـ» ، ونشأً على الرِّقِ، تتلمذَ على الحسنِ البصريِّ ، وفارقَه حينَ أظهرَ مقالتَه في المنـزلةِ بينَ المنـزلتين ،

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الأصل الدمشقي ، الملقب شمس الدين ، المشهور بالذهبي . ولد سنة (٦٧٣ هـ) ، وتوفي بدمشق سنة (٧٤٨ هـ) ، الإمام المحدث الحافظ ، برع في القراءات = =والحديث والتاريخ . مصنفاته كثيرة منها : العلو للعلي الغفار ، الكبائر ، سير أعلام النبلاء ، ينظر : البداية والنهاية (١٤ / ٢٥٩ – ٢٦٠) ، طبقات السبكي (٩ / ١٠٠ – ١٢٣) ، شذرات الذهب (٦ / ١٥٤) .

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي (٥ / ١١٣) .

(٣) المقصود به : حدوث الأجسام بدليل الأعراض والحركة والسكون ، والكلام في القدر . ينظر : منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٨ / ٥) .

(٤) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٨ / ٥) .

(٥) سأقتصر على الأعلام الذين شكلوا فرقاً وكانت لهم أقوالٌ شاذةٌ ؛ وأما من لم يشكل فرقة أو لم تكثر شذوذاته فسأغفل ذكره وإن كان مشهوراً . وأهم ما في هذا المحور : ذكر ترجمة موجزة للعَالِم مع ذكر أبرز ما أحدثه من أقوالٍ شاذة .

يعتبرُ مؤسسَ فرقةِ الاعتزالِ ، وقد قالَ بجلٍّ [1] أصولِ المعتزلةِ وهي : القولُ بنفيِ الصفاتِ ، والقولُ بالقدرِ ، والقولُ بالمنـــزلةِ بينَ المنـــزلتين ومن آرائه : تفسيقُ أحدِ الفريقين من أصحابِ الجملِ وصفين لكن لا بعينه . توفي سنةَ « ١٣١ هـــ » [2].

٢) عمرُو بنُ عبيد بن باب [3]، مولى بني تميمٍ ولدَ سنةَ «٨٠هـــ » عاشَ في البصرةِ ، وعاصرَ واصلاً ، وانضمَّ إلى حركته وآزره ، وتزوَّج أختَه ، شاركَ واصلاً في جميعِ أقواله وزادَ عليه : بِرَدِّه الأحاديثَ النبويةَ ، وفَسَّقَ كلا الفرقين من أصحابِ الجملِ وصفين ، وقضى أنَّهم خالدون في النارِ . توفي سنةَ «١٤٤هـــ » [4].

٣) بشرُ بنُ المعتمرِ الهلاليِّ رئيسُ معتزلةِ بغدادَ ، أحدثَ القولَ بالتولُّدِ[5] وقال : إنَّ منَ تابَ تابَ عن كبيرةٍ ثمَّ عادَ إليها عادَ استحقاقُه العقوبةَ الأولى . توفي سنةَ «٢١٠ هـــ » [6].

٤) أبو الهُذَيْل محمدُ بنُ الهذيلِ بنِ عبدِ اللهِ البصريِّ العلاَّف ، ولدَ سنةَ« ١٣٥هـــ » . شيخُ المعتزلةِ البصريين ، كان المأمونُ والمعتصمُ والواثقُ يعظِّمُونَه ؛ حتى صارَ إمامَ المعتزلةِ في زمانه ، اشتهرَ بالفسقِ ، اطَّلعَ على الفلسفةِ اليونانيةِ فتأثَّرَ بها.

---

(١) لكن من جاء بعده من المعتزلة أسهموا في تحوير هذه القواعد وصياغتها حتى وصلت في شكل الأصول الخمسة المشهورة ، ويبدو أن أبا الهذيل العلاف كان له الدَّور الأكبر في تقرير هذه الأصول ، وكذلك النَّظَّام ، إلى أن جاء القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥ هـــ) ، فتم تحرير هذه الأصول على يده ، وإن كانت موجودة قبله .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٥٩ - ٦٣) .

(٣) فعن عمرو بن عبيد أخذ بشر بن المعتمر وأبو الهذيل العلاف ، وعن أبي الهذيل أخذ ابن أخته إبراهيم بن سيار النظام ، وهشام بن عمرو الشيباني المعروف بالفوطي ، وأبو يوسف الشحّام البصري ، وعن النظام أخذ الجاحظ وابن أبي دؤاد ،وعن الشحّام أخذ الجبائي ، وعن الجاحظ أخذ أبو موسى ابن صبيح ، وعن أبي موسى أخذ جعفر بن مبشر وجعفر بن حرب ، وعنهما أخذ محمد بن عبد الله الإسكافي ، وعن أبي علي الجبائي أخذ ابنه أبو هاشم ، فانظر كيف أخذ بعضهم من بعض وهكذا انتقل الفكر من جيل إلى آخر . ينظر : مقدمة مقالات الإسلاميين ص (١ /٢٠) .

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (٣٠٦ - ٣٠٧) ، سير أعلام النبلاء (٦ /١٠٤ — ١٠٥) ، البداية والنهاية (١٠ / ٧٣) .

(٥) التولد أو التوليد : هو أن يحصل الفعل من فاعله بتوسط فعل آخر ، كحركة المفتاح بحركة اليد . ينظر : التعريفات للجرجاني ص (٩٨) . والمعتزلة يقولون : فعل الإنسان وما تولد عنه من خلقه هو . ينظر : نشأة الفكر الفلسفي (١ / ٤٧٩ - ٤٨٠) .

(٦) الملل والنحل للشهرستاني (١/٧٨ — ٧٩) ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٤١ — ١٤٥) .

من أقواله : إنَّ عِلْمَ اللهِ سبحانهَ هو اللهُ ، وقدرتَه هي هو ، وأثبتَ إرادةً لا محلَّ لها ، وقال بانقطاعِ حركاتِ أهلِ الجنَّةِ والنَّارِ . وغيرها من الأقوالِ . توفي سنةَ « ٢٣٥ أو ٢٣٧هـ » [١].

٥) أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ سيَّارِ بنِ هانِئٍ المعروفُ بالنَّظَّامِ ، سمِّي بهذا الاسمِ ؛ لأنَّه كان ينظمُ الخَرَزَ في سوقِ البصرةِ ، ولدَ سنةَ « ١٨٥هـ » ، وتوفي سنةَ « ٢٣١هـ » .

عاشرَ في شبابه قوماً من الثانويةِ ، والسمنيةِ [٢]، وخالطَ في كبره قوماً من ملحدةِ الفلاسفةِ ، ثم اتصلَ بهشامِ بنِ الحكمِ الرافضيِّ ، أعلنَ التشيعَ ووقعَ في الصحابةِ وكانَ مشهوراً بالفسقِ ، أنكرَ حُجِّيَةَ القياسِ والإجماعِ ، وأنكرَ إعجازَ القرآنِ ، بل قالَ بالصرفةِ[٣] ، وله أقوالٌ منكرةٌ كثيرةٌ ، كفَّرَه من المعتزلةِ أبو الهذيلِ ، والجبَّائيُّ ، والإسكافيُّ[٤]، وكُتُبُ أهلِ السنَّةِ في تكفيره لا تكادُ تحصى . توفي سنةَ « ٢٣١هـ » [٥].

٦) هشامُ بنُ عمرٍو الشيباني الفوطي ، كانَ مبالغاً في القدرِ ، يمتنعُ من إضافةِ أفعالٍ إلى البارئ ، ومن أقواله : إنَّ اللهِ لا يؤلِّفُ بينَ قلوبِ المؤمنين ، وإنَّ اللهَ لا يحببُ الإيمانَ إلى المؤمنين ، ولا يزيِّنُه في قلوبهم ، وإنَّ الأعراضَ لا تدلُّ على كونِ الباري خالقاً ، وإنَّ الجنةَ

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/٦٤ – ٦٧) ، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٤٢) .

(٢) السمنية :هم بعض فلاسفة الهند ، يقولون بالتناسخ ، وقدم العالم ، وينكرون المعاد والبعث بعد الموت ، ويجحدون من العلوم ما سوى الحسيات ؛ لذا يبطلون النظر والاستدلال . ينظر : الفرق بين الفرق ص (٢٥٣) ، التبصير في أمور الدين ص (١٤٩) .

(٣) ويقصد بالصرفة : أنَّ الله صرف الدواعي عن معارضة القرآن ؛ فمنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجيزاً ، ولو أنَّه خلاَّهم لكانوا قادرين على أنْ يأتوا بسورة منه بلاغةً وفصاحةً ونظماً . ينظر : الملل والنحل للشهرستاني (١/٧٠- ٧١) .

(٤) هو : أبو جعفر محمد بن عبد الله السمرقندي الإسكافي . من رؤوس المعتزلة ، له مناظرات مع الكرابيسي ، أعجب به المعتصم كثيراً ، انفرد عن المعتزلة بمسائل منها : أنَّ الله قادرٌ على ظلم الأطفال والمجانين ، وليس بقادرٍ على ظلم العقلاء البالغين . أتباعه يلقبون بالإسكافية . توفي سنة (٢٤٠ هـ) . ينظر : التبصير في الدين ص (٧٩) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥٠ – ٥٥١) ، لسان الميزان (٥/ ٢٢٥) .

(٥) الملل والنحل للشهرستاني (١/٧٩-٨٢) ، التبصير في الدين للإسفرائيني ص (٧١) .

والنَّارَ غيرُ مخلوقتين الآنَ ، ومن قالَ بوجودهما الآن فهو كافرٌ . توفي سنة « ٢٢٦ هـ» [١].

٧) عيسى بنُ صبيحِ أبو موسى الملقَّبُ بالمردارِ ، من معتزلةِ بغدادَ ، أخذَ الاعتزالَ عن بشرِ بنِ المعتمرِ ، ويسمَّى راهبَ المعتزلةِ .

ومما انفردَ به قوله : إنَّ اللهَ قادرٌ أنْ يكذبَ ، ويظلمَ ، ومن آرائه : أنَّ عثمانَ وقاتليه في النارِ .كفَّرَ أكثرَ شيوخه كأبي الهذيلِ والنظامِ وبشرِ ، كما أنَّهم كفَّروه . توفي سنة « ٢٢٦هـ » [٢].

٨) أبو عثمانَ عمرُو بنُ بحرِ الجاحظ ، طالعَ كثيراً من كتبِ الفلاسفةِ ، خلطَ وروَّج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغةِ ، له منـــزلةٌ ساميةٌ عندَ أهلِ الأدبِ ، أثبتَ الطبائعَ للأجسامِ [٣]، وأنَّ الجوهرَ يستحيلُ أنْ ينعدمَ أو يفنى . توفي سنةَ « ٢٥٠ هـ ، وقيلَ ٢٥٥ هـ ، أو٢٥٦ هـ » [٤].

٩) أبو الحسينِ عبدُ الرحيمِ بنُ محمدِ الخياط ، ممَّا انفردَ به دعواه أنَّ المعدومَ شيءٌ . توفي سنةَ « ٢٩٠هـ » [٥] .

١٠) أبو عليٍّ محمدُ بنُ عبدِ الوهابِ الجبَّائي ، شيخُ معتزلةِ البصرةِ ، كانَ مع حداثةِ سنِّهِ معروفاً بقوةِ الجدلِ ، يقولُ : إنَّ حقيقةَ الطاعةِ هي موافقةُ الإرادةِ ، كان يعتقدُ : استحالةَ بعْثِ الأجسامِ بعدَ تفرقها بالموتِ ؛ أي أنَّ البعثَ للأرواحِ فقط . توفي سنةَ « ٣٠٣ هـ » [٦].

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٤٥ – ١٥١) الحاشية ، الملل والنحل للشهرستاني (١/٨٥ – ٨٧) ، التبصير في أمور الدين للإسفرائيني ص (٧٥ – ٧٧) .

(٢) التبصير في الدين للإسفرائيني ص (٧٧ – ٧٨) الحاشية ، الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٢ – ٨٥) .

(٣) ومعنى ذلك : أن العباد ليس لهم إلا الإرادة ، أمَّا سائر الأفعال فتقع طباعاً لا اختياراً . ينظر : الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٨) ، التبصير في أمور الدين ص (٨٠ – ٨٢) .

(٤) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٧ – ٧٩) ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٦٠ – ١٦٣) ، التبصير في أمور الدين ص (٨٠ – ٨٢) .

(٥) التبصير في الدين للإسفرائيني ص (٨٤) ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٦٣ – ١٦٦) .

(٦) التبصير في الدين للإسفرائيني ص (٨٠ - ٨١) ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٦٧ – ١٦٩) .

١١) أبو هاشم عبدُ السلامِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ الجبَّائي ، رئيسُ معتزلةِ البصرةِ بعدَ أبيه ، قالَ بنفي جملةٍ من الأعراضِ التي أثبتها أكثرُ مثبتي الأعراضِ كالبقاءِ والإدراكِ . توفي سنةَ « ٣٢١هـ » [١].

المحور الثالث / أهم معتقداتها :

مرَّ في المحورِ الماضي ذكرُ بعضِ العقائدِ لأشهرِ رجالاتها ، ولكنَّها كانتْ تمثلُ في الغالبِ أقوالاً شاذةً انفردَ بها أصحابها . وفي هذا المحورِ سأذكرُ الأصولَ المتفقَ عليها بينهم والتي يستحقُ بها المرءُ منهم أنْ يُسَمَّى معتزلياً ، كما يقرِّرُ ذلك الخياطُ بقوله : « لكنْ ليسَ يستحقُ أحدٌ منهم اسمَ الاعتزالِ ؛ حتى يجمعَ القولَ بالأصولِ الخمسةِ : التوحيدِ ، والعدلِ ، والوعدِ والوعيدِ ، والمنـزلةِ بينَ المنـزلتين ، والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ ، فإذا كمُلتْ في الإنسانِ هذه الخصالُ الخمسُ فهو معتزليٌّ ».[٢]

والأصول الخمسة باختصار هي :

الأصل الأول: التوحيد:

لم يفهمْ المعتزلةُ من التوحيدِ سوى أنَّه صفةُ سلبٍ لمعنى الكثرةِ والتعددِ والتركيبِ ، فقالوا : إنَّ اللهَ ﷻ واحدٌ أحدٌ ، ليس بجسمٍ ولا شبحٍ ، ولا جثةٍ ، ولا صورةٍ ، ولا لحمٍ ، ولا دمٍ ، ولا شخصٍ ، ولا جوهرٍ ، ولا عرضٍ .. إلى آخر ما ذكروا [٣]. وبناءً على فهمهم هذا للتوحيدِ نفوا عن اللهِ ﷻ جميعَ الصفاتِ ، وقالوا : القرآنُ مخلوقٌ ، فلو كانَ شيءٌ من هذه الصفاتِ ثابتاً للهِ ﷻ لكانتْ غيرَ اللهِ ، لا ذاته ، وإذا كانتْ غيرَه فلا يخلو ؛ إمَّا أنْ تكونَ قديمةً أو محدثةً ، فالأوَّلُ : يلزمُ منه القولُ بتعددِ القدماءِ ، والثَّاني : غيرُ جائزٍ على اللهِ سبحانه وتعالى ؛ لأنَّ ذاتَ الباري حينئذٍ تكونُ محلاً للحوادثِ ، وقبولُ الحوادثِ من أماراتِ الحدوثِ [٤].

الأصل الثاني : العدل :

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٦٩ – ١٨٩) .

(٢) الانتصار للخياط ص (٩٣) .

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٢٣٥) .

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص (١٢٨ – ١٣١) .

والمرادُ به عندهم هو نفيُ أنْ يكونْ اللهُ ﷻ خالقاً لأفعالِ العبادِ ؛ لأنَّ ذلك - بزعمهم - ظلمٌ منافٍ للعدلِ ، وجعلوا العبدَ حراً مختاراً يفعلُ ما يشاءُ ، ويدعُ ما يشاءُ دونَ تدخلٍ من أيِّ قوةٍ خارجيةٍ ، ونتجَ عن ذلك نفيُ قضاءِ اللهِ وقدره ، وإثباتُ أنَّ العبادَ يخلقون أفعالهم [(١)].

الأصل الثالث : الوعد والوعيد :

ومرادهم به أنَّه يجبُ على اللهِ ﷻ إنفاذُ وعدْهِ ووعيده ، وإلاّ كانَ مخْلِفاً للميعادِ ، ومن أقوالهم في ذلك : " وأمَّا علومُ الوعدِ والوعيدِ فهو أنْ يُعلَمَ أنَّ اللهَ وعدَ المطيعين بالثوابِ ، وتوعَّدَ العصاةَ بالعقابِ ، وأنَّه يفعلُ ما وعدَ به ، وتوعَّدَ عليه ، لا محالةَ ولا يجوزُ عليه الخُلْفُ والكذبُ "[(٢)] ورتَّبوا على هذا التقريرِ وجوبَ معاقبةِ العاصي الذي ماتَ و لم يتبْ ، والحكمَ بعدمِ جوازِ خروجه من النَّارِ، وإنكارَ شفاعةِ النبيِّ ﷺ لأهلِ الكبائرِ من أمَّته.

الأصل الرابع : المنـــزلة بين المنـــزلتين :

ومعناه أنَّ مرتكبَ الكبيرةِ ليسَ مؤمناً ولا كافراً ، ولكنَّه في منـــزلةٍ بينَ الإيمانِ والكفرِ هذا حكمه في الدنيا ، أمَّا في الآخرةِ فيدخلُ النارَ ، ويخلَّدُ فيها تنفيذاً للأصلِ الثالثِ [(٣)]؛ وترتَّبَ علي هذا عدمُ تسميةِ أهلِ الكبائرِ - من أهلِ القبلةِ - : مؤمنين .

الأصل الخامس : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

إنَّ فكرةَ المعتزلةِ في قضيةِ الأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ تختلفُ عن رؤيةِ سائرِ الأمَّةِ من حيث فهمُه وتطبيقُه ؛ فأمَّا من حيث فهمه فالمعروفُ عندهم : كلُ فعلٍ عَرَفَ فاعلُه حُسْنَه أو دُلَّ عليه " والمنكرُ هو " كل فعلٍ عَرَفَ فاعلُه قُبْحَه أو دُلَّ عليه "[(٤)] فالتعويلُ في الأمرين على العقلِ مطلقاً فلا صلةَ للشرعِ في الحكمِ على الشيءِ بأنَّه معروفٌ أو منكرٌ ؛ ولهذا كان المعروفُ عندَ المعتزلةِ هو ما آمنوا به ، وطابقَ نظرياتهم ، والمنكرُ هو ما يراه مخالفوهم .

---

(١) المصدر السابق ص (١٣٢ - ١٣٤) .

(٢) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص (١٢٤ - ١٣٧) .

(٣) المصدر السابق ص (١٣٧ - ١٤١) .

(٤) المصدر السابق ص (١٤١ - ١٤٨) .

وأمَّا من حيث تطبيقُهم للأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكرِ ، فمن الطَبَعِيِّ أنْ يكونَ معناه العملُ على نشرِ الأصولِ التي اعتقدوها ، والأمرِ بها ، وزجرِ كلِّ مخالفٍ لها ، وقد استخدموا كلَّ سلطانهم لفرضِ آرائهم حتى إنهم وهم ينشرون رأيهم حولَ خلقِ القرآنِ ، ↑ أقاموا المحاكمَ لمحاكمةِ المناوئين لهم ، ومصادرةِ حرياتهم ، وحقوقهم ، كلها إيماناً منهم أنَّهم يخدمون الحقيقةَ ، وينصرونها↑[1]بل وأباحوا قتلَ المخالفين ، ورأوا الخروجَ على الحاكمِ الشرعيِّ والاستيلاءَ على الحكمِ بالقوةِ ؛ إذ قالوا : ↑ وإذا كنَّا جماعةً ، وكانَ الغالبُ عندنا أنَّا نكفي مخالفينا عَقَدْنَا للإمام ، ونهضنا فقتلْنا السلطان ، وأزلْناه ، وأخذْنا الناسَ بالانقيادِ لقولنا، فإنْ دخلوا في قولنا الذي هو التوحيدُ ، وفي قولنا في القدرِ ، وإلا قَتَلْناهم↑[2].

فترتَّبَ على هذا الأصلِ قتلُ الأنفسِ المؤمنةِ بسببِ المخالفةِ ، وإباحةُ الخروجِ على ولاةِ الأمرِ ، والاستيلاءُ على الحكمِ بالقوةِ عندَ القدرةِ على ذلك .

الأشاعرة

المحور الأول / نشأتها :

تنتسبُ الأشاعرةُ إلى الإمامِ أبي الحسنِ عليِّ بنِ إسماعيل الأشعريِّ البصريِّ ، ولدَ سنةَ «٢٦٠هـ وقيلَ : ٢٧٠ هـ ، وتوفي سنةَ ٣٣٠هـ ».

أخذَ العلمَ عن أبي خليفةَ الجمحي[3] ، وأبي عليِّ الجبَّائيِّ ، و زكريا الساجي[4]، أمضى شطراً كبيراً من عمره في الاعتزالِ ، ولما برعَ في معرفته كرِهَهُ ، وتبرَّأ منه ،

---

(١) موقف المعتزلة من السنة النبوية لأبي لبابه ص (٧٠) .

(٢) مقالات الإسلاميين للأشعري (٢ / ١٥٧) .

(٣) هو : أبو خليفة الفضل بن الحباب عمرو بن محمد بن شعيب، الجمحي البصري. ولد في سنة (٢٠٦هـ) ، وتوفي بالبصرة سنة (٣٠٥هـ) . العلامة ، المحدث ، الإخباري ، الأديب ، كان فصيحاً مفوهاً ، رحل إليه من الآفاق . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٤ / ٧ - ١١) ، البداية والنهاية (١١ / ١٤٦) ، شذرات الذهب (٢ / ٢٤٦) .

(٤) هو : أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن بحر الساجي . الحافظ ، كان من أئمة الحديث ، محدث البصرة وشيخها ومفتيها . من مؤلفاته : اختلاف العلماء ، علل الحديث . مات بالبصرة سنة (٣٠٧هـ) ، وله تسعون سنة. ينظر :سير أعلام النبلاء (١٤ / ١٩٧ - ٢٠٠) ، البداية والنهاية (١١ / ١٥٠) ، شذرات الذهب (٢ / ٢٥٠ - ٢٥١) .

وصعدَ المنبرَ أمامَ الملأ وأعلنَ توبته منه ، ثم أخذَ يردُّ على المعتزلةِ ، ويهتكُ عوارهم[1].

ولقد مرَّ أبو الحسنِ الأشعري رحمه الله بأطوارٍ ثلاثة في حياته – كما ذكرها من ترْجَمَ له – تعدُّ نقاطَ تحولٍ في مذهبه العقديِّ منها ما اتفقَ العلماءُ عليه ، ومنها وما هو مُخْتَلفٌ فيه .

فأمَّا الطورُ الأوَّل " الطور الإعتزالي " : وهو ما أجمعتْ عليه المصادرُ[2] من أنَّه كان معتزلياً ملازماً زوجَ أمِّه الجبائيَّ حتى قاربَ الأربعين ، ثم فارقَ الاعتزالَ لما لم يجدْ إجاباتٍ مقنعةٍ عن الإشكالاتِ التي كان يوردها على شيوخه ، وقيلَ : لأنَّه رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم في المنامِ فأمره أنْ يلازمَ العقائدَ المرويةَ عنه ؛ لأنَّها الحقُّ ، فتحوَّلَ عن الاعتزالِ ، وأعلنَ توبته في المسجدِ .

وأمَّا الطورُ الثَّاني " الطور الكلابي ": فإنَّه بعدَ توبته من الاعتزالِ سلكَ طريقَ أبي محمدٍ عبدِ اللهِ بنِ سعيدِ ابن كلاَّب[3] الذي كان ينفي الصفاتَ التي تتعلقُ بالمشيئةِ ، ومن أشهرِ الكتب التي أَلَّفَها في هذا الطورِ كتابَ " اللُّمَعِ في الرَّدِّ على أَهْلِ الزَّيْغِ والبِدَعِ " .

وهذان الطوْران متفقٌ عليهما .

وأمَّا الطورُ الثالث " الطَّورُ السلفي " : الذي أعلنَ فيه أبو الحسنِ أنَّه على مذهبِ الإمامِ أحمدِ بنِ حنبل كما في مقدمةِ كتابهِ الإبانةِ[4] ـــ فقد اختلفَ

(١) ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٣٤٦/١١) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (٨٥/١٥) ، الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٩٤ – ١٠٣) ، وتبيين كذب المفتري لابن عساكر في الدفاع عنه، المنتظم لابن الجوزي (٦ / ٣٣٢ – ٣٣٣)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٣ / ٢٨٤ – ٢٨٦) ، البداية والنهاية لابن كثير (١١ / ١٨٧) .

(٢) منها : تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص (٣٩) ، الفهرست لابن النديم ص (٢٣١) ، درء التعارض لابن تيمية (١ / ١٥٩ – ١٦٠) .

(٣) عبد الله بن سعيد بن كُلاَّب القطَّان البصري ، أحدُ المتكلمين في أيام المأمون ، كان شديداً على المعتزلة ، كان يقول : ليس لله كلاماً مسموعاً ، والمنْزَل هو حكايةٌ عن كلام الله . من مؤلفاته : الصفات ، خلق الأفعال ، الرد على المعتزلة . توفي سنة (٢٤١ هـــ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١١ / ١٧٤) ، طبقات السبكي (٢ / ٢٩٩) ، الفهرست (٢٥٥) .

(٤) الإبانة للأشعري ص (٢٠– ٢١) تحقيق : د . فوقية .

فيه العلماءُ إثباتاً ونفياً ؛ فمنهم من أثبت هذا الطور [١] كالذهبيِّ ، وابنِ كثير [٢] ، وحافظِ الحكميِّ [٣]. ومنهم من نفاه [٤] وقال : بأنَّ أبا الحسنِ لم يزلْ على كُلَّابيته منهم ابنُ حزمٍ [٥]، وابنُ تيميةَ ، وابنُ القيِّمِ ، وابنُ أبي العزِّ [٦] .

والذي يعْنِي هنا [٧] هو ما استقرَّ عليه أبو الحسنِ من الاعتقادِ – وما ألحقه أتباعه بمذهبه حتى نرى الفرقَ الكبيرَ بينَ المؤسسِ وأتباعه – وسأذكرُ معتقده باختصارٍ حتى لا أخرجُ عن مقصودِ الرسالةِ :

ـــ يستدلُ الأشعريُ على **وجودِ الله** بخلقِ الإنسانِ [٨]، أمَّا الاستدلال بدليلِ الأعراضِ

---

(١) ينظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٧٠٩) ، إتحاف السادة المتقين (٢ / ٤) ، معارج القبول (١ / ٣٤٦) .

(٢) هو أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي المعروف بابن كثير ، ولد سنة (٧٠٠ هـــ) وتوفي بدمشق سنة (٧٧٤ هـــ) . إمام حافظ محدث مؤرخ مشهور له عدة مؤلفات منها : تفسير القرآن العظيم ، اختصار علوم الحديث ، البداية والنهاية . ينظر : شذرات الذهب (٦/ ٢٣٢) ، النجوم الزاهرة (١١ / ١٢٣) ، ذيل تذكرة الحفاظ ص (٥٧ - ٥٩) .

(٣) هو حافظ بن أحمد بن علي الحكمي ، من أعلام الدولة السعودية ولد سنة (١٣٤٢ هـــ) وتوفي بمكة وهو شاب سنة (١٣٧٧ هـــ) كان قوي الحفظ ورعاً شديد التمسك بالسنة ، من مؤلفاته : معارج القبول ، أعلام السنة المنشورة ، السبل السوية لفقه السنن المروية . ينظر : مقدمة معارج القبول (١ / ١١ -٢٦) .

(٤) ينظر : الفصل لابن حزم (٣ / ٢٥) ، درء التعارض لابن تيمية (٢ / ١٦) ، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص (١٨١) ، شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٨٠) .

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، يكنى بأبي محمد ، ولد بقرطبة سنة (٣٨٤ هـــ) ، وتوفي ببلدة لبله بالأندلس سنة (٤٥٦ هـــ) . عالم مشهور ، اجتمعت له أدوات الاجتهاد . من مؤلفاته : الفصل ، المحلى ، الإحكام . ينظر : وفيات الأعيان (٣ /٣٢٥ – ٣٣١) سير أعلام النبلاء (١٨ /١٨٤ –٢١٣) ، البداية والنهاية (١٢ / ٩١ -٩٢) .

(٦) علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي ، ولد بدمشق سنة (٧٣١ هـــ) ، وتوفي سنة (٧٩٢ هـــ) . عالم مشهور اشتغل بالقضاء وامتحن لتمسكه بالسنة ، من مؤلفاته : شرح العقيدة الطحاوية ، الإتباع ، التنبيه على مشكلات الهداية . ينظر : شذرات الذهب (٦ / ٢٧٩) إنباء الغمر (٢ / ٦٦) الدرر الكامنة (١ / ٣٧٩) .

(٧) وقد بحث الدكتور عبد الرحمن المحمود هذه المسألة – بما لا مزيد عليه – وقال في آخر هذا البحث :

"فهذه الأدلة تدل على ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية من أنَّ الأشعري وإن كان في الإبانة قد قَرُب كثيراً من مذهب أهل السنة ، إلا أنَّه قد بقيت عليه بقايا من مذهب ابن كلاب ، والله أعلم"

ينظر: موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (١/٤٠٩) .

(٨) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٤٢ – ١٤٣) ولكنَّه في الرسالة إلى أهل الثغر ذكر أمرين : إثبات حدث الإنسان ، وإثبات وجود المحدث له ، فاستدل للأول بالتغير الذي يحدث للإنسان ، وتقلبه من حال إلى حال ،

وحدوثِ الأجسامِ [١]؛ فقد بيَّنَ الأشعريُّ أنَّ الرسلَ لم يدعوا إليه [٢].

ــ استدلَّ الأشعريُّ على **وحدانيةِ الله** بدليلِ التمانعِ [٣]وهو دليلٌ صحيحٌ .

ــ أمَّا مذهبه في الأسماءِ والصفاتِ : فإنَّه في باب الأسماء يثبتُ جميعَ أسماءِ اللهِ ﷻ ويعتمدُ في ذلك على السمعِ فقط ، فما وردَ أثبتَه ، وما لم يردْ سكتَ عن إثباته[٤].

وأمَّا صفاتَ الله ﷻ فهو يثبتُ الصفاتَ العقليةَ ، أو ما يُسمَّى بصفاتِ المعاني وهي السبعُ : العلمُ ، والحياةُ ، والقدرةُ ، والسمعُ ، والبصرُ ، والكلامُ ، والإرادةُ [٥] .

ويثبت الصفاتَ الخبريةِ :كالوجهِ ، واليدين ، والعينِ ويستدلُّ لها بالنصوصِ[٦].

وأنَّ هذا يقتضي حدوثه . ثم استدل بذلك على وجود المحدث له ؛ لأن كل متغير لا يكون قديماً ، وهذه الفقرة الأخيرة غير مسلَّمة له ؛ لأنَّ مبناها على نفي حلول الحوادث الذي يقول به الأشعري نفسه ، وهذه المسألة مما خالف فيها المتكلمون أهل السنة .

(١) وهو باختصار : إنَّ إثبات الصانع لا يتم إلا بإثبات حدوث الأجسام ، ولا يتم إثبات حدوث الأجسام إلا بإثبات حدوث صفاتها " الأعراض " ، وأثبتوا حدوث الأعراض : إمَّا بأنها لا تقوم بنفسها ، أو لأن العرض لا يبقى زمانين ، أو لأنها تعرض ثم لاتزول ، إلى آخر تعليلاتهم التي هم فيها مختلفون اختلافاً كبيراً كثيراً ؛وقد ترتب على هذا الدليل نفي الصفات أو بعضها عن الله . ينظر تفصيل الدليل واختلافاتهم فيه : الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١ / ٣١٧ وما بعدها) .

(٢) الرسالة إلى أهل الثغر ص (١٦٥ – ١٦٩) وترك الأشعري الاستدلال به ؛ لا لبطلانه ، ولكن لخفائه وطوله . وينظر لهذا التعليل ، نفس المصدر ص (١٦٩) .

(٣) ودليل التمانع هو : أنَّ الاثنين لا يجري تدبيرهما على نظام ، ولا يتسق على إحكام ، ولا بد أن يلحقهما العجز أو واحداً منهما ؛ لأنَّ أحدهما إذا أراد أن يُحيي إنساناً ، وأراد الآخر أن يميته ؛لم يخْلُ أنْ يتمَّ مرادهما جميعاً ، أو لا يتمَّ مرادهما ، أو يتمَّ مراد أحدهما دون الآخر ، ويستحيل أنْ يتمَّ مرادهما جميعاً ؛ لأنَّه يستحيل أنْ يكون الجسم حياً ميتاً في حال واحدة ، وإنْ لم يتمَّ مرادهما جميعاً ، وجب عجزهما ، والعاجز لا يكون إلهاً ولا قديماً ، وإنْ تمَّ مراد أحدهما دون الآخر ، وجب العجز لمن لم يتمَّ مراده منها والعاجز لا يكون إلهاً قديماً . ينظر : الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٥٦ – ١٥٧) .

(٤) ينظر الملل والنحل للشهرستاني (١٠٧/١ – ١٠٨) .

(٥) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٧٧) .

(٦) الإبانة للأشعري ص (١٢٠ – ١٤٠) .

وأمَّا الصفاتُ الفعليةُ : وهي الصفاتُ المتعلقةُ بإرادةِ اللهِ ومشيئته كالكلامِ [1]، والاستواءِ ، والنـــزولِ ، والمجيءِ ، والضحكِ ، والغضبِ ، والرضا ، والمحبةِ ، وغيرها ؛ فتعاملَ معها بناءً على أصلٍ : نفي حلولِ الحوادثِ بذاتِ الربِ ﷻ [2] ، فهو يثبتُ ما وردَ به النَّصُ ؛ ولكن يتأوَّله بأحدِ أمرين :

فأمَّا الأوَّلُ : فهو أنْ يجعلَ ما وردَ صفةَ ذاتٍ أزليةٍ كالكلامِ ، أو يجعلها بمعنى الإرادةِ – وهي صفةُ ذاتٍ – كالمحبةِ ، والرضا ، والغضب[3] فلا تعلقَ لها بالمشيئةِ.

وأمَّا الثَّاني : أنْ يجعلَ مقتضى الصفةِ مفعولاً منفصلاً عن اللهِ ﷻ لا يقومُ بذاته كالخلقِ فجعلَ الاستواءَ ، والنُزولَ ، والمجيءَ كالخلقِ ، فهو ﷻ فَعَلَ في العرشِ فعلاً سماه الاستواءَ ، كما فعلَ في سماءِ الدُّنيا فعلاً سماه نزولاً وهكذا [4].

ــ وأمَّا مسألةَ الرؤيةِ فإنَّ الأشعريَّ يتحدثُ أنَّ المؤمنين يرونَ اللهَ ﷻ يومَ القيامةِ بأعين وجوههم على ما أخبرَ به ﷻ [5] .

ــ وأمَّا قوله في القدرِ فهو طويلٌ ومتعلقٌ بمسائلَ أخرى أذكرها باختصارٍ :

فالأشعريُّ يثبتُ علمَ اللهِ الشاملِ المحيطِ بكلِ شيءٍ ، كما يثبتُ الكتابةَ في اللَّوحِ المحفوظِ ، وأنَّ اللهَ أثبتَ فيه ما هو كائنٌ إلى يومِ القيامةِ ، كما يثبتُ إرادةَ اللهِ الشاملةِ لكلِّ شيءٍ – وهي بمعنى المشيئةِ – ، ويثبتُ أنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ من أفعالِ العبادِ وغيرها [6].

وعلى الرغم من موافقةِ الأشعريِّ لأهلِ السنةِ فإنَّه مالَ إلى الجبرِ بقوله بالكسبِ وهو عنده :

---

(١) وهي صفة ذات أيضاً .

(٢) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٨٤ – ١٨٥) .

(٣) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (٢١٦ – ٢٢٠) وأمَّا ما روي عنه : أنَّ كلام الله واحد ، وأنَّه معنى قائم بذات الله ، وأنَّه لم يزل متصفاً بكونه أمراً ونهياً وخبراً ، وأنَّه ليس بحروف ولا أصوات . فهذا مما ينسبه إليه الأشاعرة كالجويني في الإرشاد ص (١٢٠) ، والشهرستاني : الملل والنحل (١ / ٩٦) ، وابن فورك : المجرد ص (٦٧) ، وليس منصوصاً عليه في كتبه .

(٤) الأسماء والصفات للبيهقي (١ / ٢٧٦) ، تبيين كذب المفتري للأشعري ص (١٥٠) .

(٥) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (٢٣٧) .

(٦) الإبانة للأشعري ص (١٦١ – وما بعدها) .

⬆ أنَّ معنى الاكتساب : هو أنْ يقعَ الشيءُ بقدرةٍ محدثةٍ ، فيكون كسباً لمن وقعَ بقدرته ⬆[١].

وهذه القدرةُ المحدثةُ التي أثبتها للعبدِ وبها يكسبُ أعماله ، يرى أنَّها غيرُ مؤثرةٍ كما حكى ذلك عنه الشهرستانيُّ [٢].

كما خالفَ الأشعريُّ أهلَ السنةِ في الاستطاعةِ ، فقال : هي لا تكونُ إلا مع الفعلِ[٣]. وقد صرَّحَ الأشعريُّ بجوازِ تكليفِ ما لا يطاقُ[٤]، ولكنَّه فرَّقَ : بينَ عدمِ الاستطاعةِ للعجزِ عن الشيءِ ، وعدمِ الاستطاعةِ للاشتغالِ بضدِّه ؛ والثاني هو مراده [٥].

ويصرِّحُ الأشعريُّ بنفي التعليلِ في أفعالِ اللهِ خلافاً لأهلِ السنَّةِ[٦]، وقال بالتحسينِ والتقبيحِ الشرعيِّ فقط ، وأنَّه لا يقبحُ من اللهِ شيءٌ حتى لو عذَّبَ المطيعين ، وأدخلَ الكافرين الجنَّةَ [٧].

ــ أمَّا قوله في الإيمانِ فقد صرَّحَ في (الإبانة) [٨] بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ يزيدُ وينقصُ ، وفصّلَ القولَ في الإيمان في كتابه (الرسالةِ إلى أهلِ الثغرِ) [٩]، ولكنَّه قال في اللمعِ : بأنَّ الإيمانَ هو التصديقُ [١٠]، وهذا ما تمسكَ به متأخروا الأشاعرةِ [١١]. كما نسبوا إليه : بأنَّ

---

(١) المقالات للأشعري (٢ / ٢٢١) .

(٢) نهاية الإقدام للشهرستاني ص (٧٢) .

(٣) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (٢٦٤) .

(٤) الإبانة للأشعري ص (١٩٢) .

(٥) الرسالة إلى أهل الثغر ص (٢٤١) ، اللمع ص (٥٨ – ٥٩) ،كلاهما للأشعري .

(٦) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (٢٤١) .

(٧) المصدر السابق ص (٢٤٣) . اللمع ص (١٢٢) ،كلاهما للأشعري .

(٨) الإبانة للأشعري ص (٢٧) .

(٩) الرسالة إلى أهل الثغر ص (٩٣) .

(١٠) اللمع ص (٧٥) .

(١١) ينظر ص (٧٩) .

القولَ باللسانِ والعملَ بالأركانِ لا يدخلان فيه [1]، ونسبوا إليه أيضاً : بأنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ[2].

ــ وأمَّا قوله في مرتكبِ الكبيرةِ فهو قولُ أهلِ السنَّةِ : إنَّه مؤمنٌ بإيمانه ، فاسقٌ بكبيرته ، وإنَّه لا يخلدُ في النَّارِ [3].

ــ وأمَّا قوله في الشفاعةِ ، وعذابِ القبرِ ، والحوضِ ، والصِّراطِ ، والإمامةِ ، والصحابةِ فهو كقولِ السلفِ كما هو مُسطَّر في أواخرِ كتبه [4].

وبهذا ننتقلُ إلى المحورِ الثَّاني لنرى كيفَ أنَّ أعلامَ الأشاعرةِ طوَّروا المذهبَ ؛ ليكون المذهبُ الأشعريُّ كمؤسسه أبي الحسنِ الأشعريِّ كلٌّ قد حصلَ له التَّطور ، ولكن في اتجاهين متعاكسين : فالمؤسسُ - أبو الحسنِ الأشعري - من المعتزلةِ إلى الاقترابِ من السلفِ ، وأمَّا الأتباعُ فمن الاقترابِ من السلف إلى الاعتزالِ ، والفلسفةِ ، والتَّصوُّفِ.

المحور الثاني / أشهر رجالات الأشاعرة :[5]

١) **الباقلاني** رحمه الله : هو أبو بكرٍ محمدُ بنُ الطيبِ بنِ محمدِ بنِ جعفرِ بنِ الباقلاني ، كانَ من أهلِ البصرةِ ، وسكنَ بغدادَ . صنَّفَ في الردِّ على الرافضةِ والمعتزلةِ والجهميةِ والخوارجِ ، كان إماماً ثقةً بارعاً ، له مؤلفاتٌ كثيرةٌ منها : تمهيدُ الأوائلِ ، البيانُ ، رسالةُ الحرةِ وهو الإنصافُ . توفي سنةَ « ٤٠٣ هـــ ».[6]

أبرز ما طوَّر به المذهب :

(١) أصول الدين للبغدادي ص (٢٤٨) ، المجرد لابن فورك ص (١٥٠) ، نهاية الإقدام للشهرستاني ص (٤٧٢).

(٢) المجرد لابن فورك ص (١٥١) ، نهاية الإقدام ص (٤٧٢) .

(٣) الإبانة للأشعري ص (٢٦) .

(٤) الإبانة للأشعري ص (١٦٢ - ١٧٩) ، اللمع ص (٢٧٩ – ٣٠٣) ، الرسالة إلى أهل الثغر ص (٢٧٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩) .

(٥) سأقتصر على الأعلام الذين لهم دور بارز في تطوير المذهب ، وأمَّا من لم يكن له دور في تطوير المذهب فسأغفل ذكره وإن كان مشهوراً . وأهم ما في هذا المحور : ذكر ترجمة موجزة للعَالِم ، مع ذكر أبرز ما أحدثه من تطوير للمذهب . وقد استفدت من كتاب موقف ابن تيمية من الأشاعرة في مواطن متعددة من هذا المحور .

(٦) ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد (٥ / ٣٧٩ – ٣٨٢) ، البداية والنهاية (١١ / ٤٠٢ - ٤٠٣) ، تبيين كذب المفتري ص (٢١٧ – ٢٢٦) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٠) .

ـــ الميلُ في المناقشاتِ إلى العقلِ ، وضعفُ الاعتمادِ على النقلِ مع عدمِ إهماله[١].

ـــ وضعُ المقدماتِ العقليةِ والقواعدِ الكلاميةِ ، مثل : مباحثِ الجوهرِ والعرضِ ، وأنَّ العرضَ لا يبقى زمانين [٢].

ـــ الميلُ والاقترابُ إلى بعضِ أقوالِ المعتزلةِ ، وخاصةً في الصفاتِ الاختياريةِ ، ولقد قال في كلامِ اللهِ : ❝ فحاصلُ هذا الكلامِ ، أنَّ الصفةَ القديمةَ كالعلمِ والكلامِ ونحو ذلك من صفاتِ الذاتِ لا يجوزُ أنْ تفارقَ الموصوفَ ؛ لأنَّ الصفةَ إذا فارقتْ الموصوفَ اتصفَ بضدِّها ، والله ﷻ متنـــزهٌ عن الصفةِ وضدِّها ، فافهم ذلك ، فجاءَ من ذلك أنَّ جبريلَ عليه السلام عَلِمَ كلامَ اللهِ وفهمه ، وعلَّمَه اللهُ النَّظْم العربيَّ الذي هو قراءته ، وعلَّمَ القراءةَ نبينا ﷺ ، وعلَّمَ

النبيُّ ﷺ أصحابَه رضي الله عنهم .. لكن المقروءَ والمتلوَ هو كلامُ اللهِ القديمِ الذي ليسَ بمخلوقٍ ، ولا يشبهه كلامُ الخلقِ ❞[٣].

ـــ التركيزُ على مسألةِ المعجزةِ ، وأنَّه لا يتمُّ صدقُ الرسولِ إلا بالمعجزةِ [٤] .

٢) **ابن فورك** رحمه الله : هو أبو بكر محمدُ بنُ الحسنِ بنِ فوركِ الأنصاري ، أقامَ أولاً بالعراقِ ودَرَسَ بها مذهبَ الأشعريَّ ، ثمَّ ذهبَ إلى الريِّ[٥] ، ثم انتقلَ إلى نيسابور[٦] فبنيتْ له فيها

---

(١) في علم الكلام (الأشاعرة) ص (٢٢٢ – ٢٢٣) .

(٢) التمهيد ص (١٨ ، ٢٣٩) ، الإنصاف ص (١٦ – ١٧) .

(٣) الإنصاف للباقلاني ص (١٤٨) .

(٤) البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر للباقلاني ص (٣٧-٣٨) .

(٥) الرَيّ : هي مدينة مشهورة تقع بين جرجان وطبرستان في منطقة الجبل ، وهي اليوم شمال إيران وجنوب بحر قزوين ، فتحت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (٣ / ١٣٢ - ١٣٧) ، الروض المعطار ص (٢٧٨) ، المنجد في الأعلام ص (٢٧٢) .

(٦) نيسَابور : وهي مدينة مشهور واسعة من بلاد خرسان وهي قلب لما حولها من البلاد والأقطار، تبعد عن الرّي مائة وستون فرسخاً ، وتقع الآن في إيران غربي " مشهد " . ينظر : معجم البلدان (٥ / ٣٨٢ – ٣٨٤) ، الروض المعطار ص (٥٨٨) ، المنجد في الأعلام ص (٥٨٣) .

دارٌ ومدرسةٌ وصارَ يدرِّسُ فيها ، له مؤلفاتٌ عديدةٌ منها : مشكلُ الحديثِ وبيانه ، مجردُ مقالاتِ أبي الحسنِ الأشعريِّ ، الحدودُ في الأصولِ . توفي سنةَ « ٤٠٦هـ »[(١)].

أبرز ما طوّر به المذهب :

ـ العنايةُ بالحديثِ والاهتمامِ به[(٢)]، مع البقاءِ على منهجِ وطريقةِ أهلِ الكلامِ ؛ إذ المتكلمون قبله لم يكونوا أهلَ روايةٍ[(٣)].

ـ الغلوُ في التأويلِ ، وكأنَّه صارَ الأصلَ ، والإثباتُ خلافه وهو القليلُ [(٤)]، فيثبتُ الوجهَ ، واليدين ، والعينَ ، ولكنَّه يتأوَّلُ : اليدَ ، ويمينَ الرحمن ، والكفَ ، والقبضةَ ، والقدمَ ، والأصابعَ ، والساقَ .

ـ تأويلُ صفةِ الاستواءِ والعلوِّ[(٥)]، وهذا تطورٌ خطيرٌ وكبيرٌ في المذهبِ الأشعريِّ .

٣) البغدادي رحمه الله : هو عبدُ القاهرِ بنُ طاهرِ بنِ محمدِ أبو منصور البغدادي ، ولدَ في بغدادَ ، ونشأَ بها ، ثمَّ رحلَ إلى نيسابور مع أبيه حيث تتلمذَ على أبي إسحاقَ الإسفراييني ، وبقيَ بها ، ثم انتقلَ آخرَ عمره إلى إسفراين[(٦)] ، ولم يبقَ فيها إلاّ قليلاً ، ثمَّ توفي بها سنةَ « ٤٢٩هـ » ، من مؤلفاته : الفرقُ بينَ الفرقِ ، أصولُ الدينِ ، التكملةُ في الحسابِ[(٧)].

أبرز ما طوَّر به المذهب الأشعري :

---

(١) ينظر في ترجمته : تبيين كذب المفتري ص (٢٣٢ – ٢٣٣) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢١٤ - ٢١٦) ، طبقات السبكي (٤ / ١٢٧ – ١٣٥) ، شذرات الذهب (٣ / ١٨١) .

(٢) ينظر كتابه : مشكل الحديث وبيانه ، فقد خلط فيه الصحيح بالضعيف ص (٥٩ ، ٦٤ ، ٦٩ ، ٨٣ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١٤١ ، ١٦٣) ، وملأه بالتأويل ص (٤٠ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ٢١٠) .

(٣) مشكل الحديث لابن فورك ص (٣٣) وما بعدها .

(٤) المصدر السابق ص (٤٠ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ٢١٠) .

(٥) المصدر السابق ص (٤٥٢) .

(٦) إسفراين : واسمها القديم مِهْرَجان بلدة حصينة تقع على منتصف الطريق من جرجان في آخر عمل نيسابور من خرسان وبينهما اثنان وثلاثون فرسخاً ، وهي اليوم بإيران . ينظر : معجم البلدان (١ / ٢١١) ، الروض المعطار ص (٥٧) ، المنجد في الأعلام ص (٤٥) .

(٧) ينظر في ترجمته : تبيين كذب المفتري ص (٢٥٣ – ٢٥٦) ، وفيات الأعيان (٣ / ٢٠٣) ، سير أعلام النبلاء (٥٧٢/١٧ – ٥٧٣) ، طبقات السبكي (٥ / ١٣٦ - ١٤٨) .

ــ تبنّى دليلَ حدوثِ الأجسامِ بقوةٍ ، وهو من أدلةِ المعتزلةِ ، وعرضه على أنَّه دليلٌ مسلَّمٌ به ، وقد اقتدى به الأشاعرةُ بعدَ ذلك [١].

ــ أوَّلَ باقي الصفاتِ الخبريةِ التي لم يؤولها ابنُ فورك ، فبذلك يكونُ قد قضى على الصفاتِ الخبريةِ كلِها بالتأويل [٢].

ــ صياغته لمذهبِ الأشاعرةِ على أنَّه مذهبُ أهلِ السنةِ والجماعةِ[٣].

٤) البيهقي رحمه الله : هو أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ عليٍ بنِ موسى البيهقي الحافظ ، ولدَ سنةَ « ٣٨٤هـ » ، كان كثيرَ الرحلةِ والرّوايةِ . حافظٌ محدثٌ علامةٌ مشهورٌ ، له شهرةٌ واسعةٌ وتصانيفُ متعددةٌ منها : الأسماءُ والصفاتِ ، الاعتقادِ ، السننِ الكبرى . توفي سنةَ « ٤٥٨ هـ » [٤].

أثره في المذهب الأشعري :

ــ لم يكنْ للبيهقيِّ أثرٌ في تطويرِ المذهبِ الأشعريِّ وإضافةِ شيءٍ جديدٍ إليه ــ بقدرِ ما كانَ له أثرٌ في ربطِ المذهبِ الأشعريِّ بالفقهِ الشافعيِّ .

ــ دعمُ الأشاعرةِ من خلالِ حرصه على الحديثِ وروايته ، وبيانِ أنَّ ذلك لا يخالفُ منهجَ الأشاعرةِ الكلاميَّ ، بل تحولتْ معرفته في الحديثِ وإمامته فيه إلى خدمةِ أهلِ التأويلِ في تأويلِ الصفاتِ لا إلى خدمةِ مذهبِ أهلِ الحديثِ والسنَّةِ [٥].

---

(١) أصول الدين للبغدادي ص (٥٤ – ٦٧) .

(٢) المصدر السابق ص (٧٥ ، ١٠٩ – ١١٠) .

(٣) وسيأتي بيان ذلك في مدخل الباب الأول من هذه الرسالة ص (٧٨- ٨٢) .

(٤) ينظر في ترجمته : تبيين كذب المفتري ص (٢٦٥ - ٢٦٨) ، وفيات الأعيان (١ / ٧٥ – ٧٦) ، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣ - ١٧٠) ، طبقات السبكي (٤ / ٨ - ١٦) .

(٥) ومن ذلك ردُّه رواية الإمام أحمد في المسند « **..ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ** .. » . (٣ / ٤٩٥) رقم (١٦٠٨٥) ، لموافقة مذهب الأشاعرة ، وكذلك حديث« **لاَ شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ**» . أخرجه مسلم : كتاب اللعان٢(/١١٣٦) رقم (١٤٩٩) وهو في البخاري : كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب قول ﷺ« **لاَ شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ** » (٦ / ٢٦٩٨) رقم (٦٩٨٢) . ينظر رد البيهقي على الروايتين : الأسماء والصفات (٢ / ٤٢٩ – ٤٣٠) .

٥) **القشيري** رحمه الله : هو عبدُ الكريمِ بنُ هوازنِ بنِ عبدِ الملكِ القشيري النيسابوري ، ولدَ سنةَ « ٣٧٥هـ » ، اتجه إلى بغدادَ عندما وقعت الفتنةُ على الأشاعرة[١]عام « ٤٤٥ هـ » واستمرتْ إلى عام « ٤٥٦ هـ » ، ثم عادَ إليها بعدَ الفتنةِ . توفي سنةَ « ٤٦٥هـ » ، من مؤلفاته : لطائفُ الإشاراتِ ، الرسالةُ القشيريةِ ، شرحُ أسماءِ اللهِ الحسنى .[٢]

دوره في تطوير المذهب :

ـ لقد أدخلَ القشيريُّ التصوُّفَ في المذهبِ الأشعريِّ ، وربطه به حين ألَّفَ رسالته المشهورةَ في التصوُّفِ ، وأحواله ، وتراجمِ رجاله المشهورين ، فذكرَ في أحدِ فصولِ الرسالةِ ، وكذلك في مواطنَ متعددةً : أنَّ عقيدةَ أعلامِ التصوُّفِ هي عقيدةُ الأشاعرةِ[٣].

وللعلم فأنَّ التصوُّفَ الذي أدخله القشيريُّ لم يكن تصوفاً بمعنى الزهدِ ، بل كان تصوفاً منحرفاً يتبين ذلك ممَّا يلي :

أ - إيمانه بوجودِ القطبِ ، والأوتادِ ، والأبدالِ ، والغوثِ [٤].

ب- إقراره وتسويغه لما يقعُ للمتصوفةِ حالَ فنائهم كقولِ أحدهم :سبحاني ونحوه[٥].

ج – قوله : إنَّ (هو) عندَ الصوفيةِ إخبارٌ عن نهايةِ التحقيقِ[٦].

د - دعوته إلى أدبِ المريدِ مع شيخه ؛ على ما هو مشهور عندَ الصوفيةِ [٧].

هـ- إباحته السماعَ ، وذكره لأدلةِ ذلك ، ومناقشةُ المخالفين [١].

---

(١) وملخصها : أنَّه نُقل إلى الملك طغرلبك أنَّ الشيخَ أبا الحسن الأشعري يقول بكذا وكذا ، وذُكر بشيءٍ من الأمور التي لا تليق بالدين والسنة ، فأمر بلعنه ، وصرَّح أهلُ نيسابور بتكفير من يقول ذلك ، فضجَّ أبو القاسم القشيري من ذلك ، وصنَّف رسالة في " شكاية أهل السنة لما نالهم من المحنة " ، واستدعي السلطانُ جماعةً من رؤوس الأشاعرة منهم القشيري ؛ فسألهم عما أُنهي إليه من ذلك . فأنكروا ذلك ؛ وأنَّ يكون الأشعري قال ذلك .. وجرت فتنةٌ عظيمةٌ بسبب ذلك . ينظر : البداية والنهاية (١٢ / ٨١) .

(٢) ينظر في ترجمته : تاريخ بغداد (١١ / ٨٣) ، تبيين كذب المفتري ص (٢٧٢ - ٢٧٦) ، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٢٧ - ٢٣٣) ، طبقات السبكي (٥ / ١٥٣ – ١٦٢) .

(٣) ينظر : كتاب الرسالة (١/٥٠ – ٥١) ، (١/٢٠ ، ٣٧ – ٣٨ ، ٤٦) .

(٤) لطائف الإشارات للقشيري ص (٢٧) والرسالة للقشيري (١/ ٧٥) ، (٢ / ٧٤٥) .

(٥) رسالة ترتيب السلوك : ضمن الرسائل القشيرية ص (٧٢ – ٣٧) .

(٦) شرح أسماء الله الحسنى للقشيري ص (٧١ – ٧٢)

(٧) شرح أسماء الله الحسنى للقشيري ص (٤٦ ، ١٣٦ ٢٣٠) ، والرسالة للقشيري (٢/٧٣٥) .

فانظر مدى صلته بالصوفيةِ ، وتمكنه منها ، ومدى ثقته بالأشاعرةِ حتى نسبَ إلى شيوخِ الصوفيةِ أنَّهم لا يخالفونها .

٦) الجويني رحمه الله : هو عبدُ الملكِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ أبو المعالي الجويني ، ولدَ سنةَ « ٤١٩هـ » ، وتتلمذَ على والده ، اشتهرَ الجوينيُّ بإمامِ الحرمين بسببِ مجاورته بهما بعدَ فتنةَ الأشاعرةِ ، درَّسَ في نظاميةِ نيسابور قرابةَ ثلاثين عاماً ، وهو من الأعلامِ المشهورين ، من مؤلفاته : الشاملُ في أصولِ الدينِ ، الإرشادُ إلى قواطعِ الأدلةِ ، العقيدةُ النظاميةُ ، توفي سنةَ « ٤٧٨هـ » [٢].

أبرز ما طوّر به المذهب الأشعري :

ـ تقريبُ المذهبِ الأشعريِّ من المعتزلةِ ، ويظهرُ ذلك فيما يلي :

أ- اختيارُ تأويلِ الاستواءِ بالاستيلاءِ - كقولِ المعتزلةِ - وهذا التأويلُ بالذاتِ ردَّه شيوخُ الأشاعرةِ[٣]، فلما جاءَ الجوينيُّ أزالَ هذا الحاجزَ ، ورأى أنَّه لا فرقَ بين التأويلين ؛ ولذلك نصَّ على تأويلِ المعتزلةِ واختاره[٤].

ب- التأويلُ الصريحُ لصفةِ الوجهِ ، واليدين ، والعينِ [٥]؛ إذ كانَ جلُّ مشايخِ الأشاعرةِ باستثناءِ البغدادي[٦] — يثبتونها بلا تأويل .

ج- تصريحه بأنَّه لا ينكرُ أنْ تكونَ العباراتُ - أيّ القرآنَ المتلوَّ - خلقَ اللهِ ، وهذا مذهبُ المعتزلةِ ، وأمَّا من كان قبله من الأشاعرةِ فلا يصرِّحون بذلك [٧]. ويخالفُ المعتزلةَ بأنَّه يثبتُ أمراً وراءَ هذا ، وهو المعنى القائمُ بالنفسِ [٨].

---

(١) الرسالة للقشيري (٢/٦٣٧ — ٦٩٥) ، الرسائل القشيرية ص (٥).

(٢) ينظر في ترجمته : تبيين كذب المفتري ص (٢٧٨ — ٢٨٦) ، سير أعلام النبلاء (١٨/٤٦٨ — ٤٧٧) ، طبقات السبكي (٥ / ١٦٥ - ٢٢٢) ، شذرات الذهب (٣ / ٣٥٨ — ٣٥٩) .

(٣) ينظر : أصول الدين للبغدادي ص (١١٢ — ١١٣) .

(٤) الإرشاد للجويني ص (٤١ — ٤٢) .

(٥) الشامل للجويني ص (٥٥٦ — ٥٥٧ ، ٥٦٠ — ٥٦١ ، ٥٦٢) .

(٦) أصول الدين للبغدادي ص (١٠٩ — ١١٠) .

(٧) ينظر : الإنصاف للباقلاني ص (١٤٨) .

(٨) الإرشاد للجويني ص (١١٦ — ١١٧) .

د- قوله بأحوالِ أبي هاشمٍ[1] ، وإنْ قطعَ بأنَّها معلومةٌ مقدورةٌ مرادةٌ[2]مع تفسيرٍ معينٍ معينٍ لهذه المعاني [3].

هـــ – تأثُّره بالفلسفةِ ، وذلك من خلالِ نقوله عنهم [4]، واهتمامه بالتحديدِ الدقيقِ للمصطلحاتِ والتعريفاتِ ؛ إذ تأخذُ هذه المقدماتُ قسطاً كبيراً من كتبه [5].

و- إدخاله مسائلَ المنطقِ والكلامِ في أصولِ الفقهِ[6]، وقد تأثَّرَ به من جاءَ بعده كالغزاليِّ ، والرازيِّ ، والآمديِّ ، وغيرهم . وممَّا أدخله الجويني في أصولِ الفقهِ من مسائلِ الكلامِ : صيغَ الأمرِ [7]، والكلامَ النَّفسي [8]، وعلمَ الله [9] ، وتكليفَ ما لا يطاقُ ، والاستطاعةَ [10]، والمعجزةَ [11]، والتحسينَ والتقبيحَ [12]، وغيرها .

ومما سبقَ يتبينُ كيفَ خطا الجوينيُّ بالمذهبِ الأشعريِّ نحو الاعتزالِ ، والتأصيلِ الكلامي متأثراً بالفلسفةِ .

(١) الأحوال جمع حال وهي واسطة بين الموجود والمعدوم ؛ وهي ليست موجودة ولا معدومة ، ولا مخلوقة ولا غير مخلوقة ، ولا معلومة ولا مجهولة . ينظر : نهاية الإقدام للشهرستاني ص (١٣١ -١٣٢) ، الإرشاد للجويني ص (٨٠) .

(٢) البرهان للجويني ص (١ / ٢٠٣) .

(٣) المصدر السابق ص (١ / ٢٠٠ – ٢٠٣) .

(٤) الإرشاد للجويني ص (٥ وما بعدها) .

(٥) البرهان للجويني (١ / ٧٩ وما بعدها) .

(٦) المصدر السابق (١ / ٢) .

(٧) المصدر السابق (١٩٩/١) ، التلخيص في أصول الفقه للجويني (١ / ٢٤٣ - ٢٤٤) .

(٨) المصدر السابق (١ / ١١٧) ، التلخيص في أصول الفقه للجويني (١ / ٢٣٩ - ٢٤٢ ، ٤١١) .

(٩) المصدر السابق (١/ ٩٠) .

(١٠) المصدر السابق (١ / ٨٨ – ٨٩) ، التلخيص في أصول الفقه للجويني (١ / ١٥٠ - ١٥١) .

(١١) المصدر السابق (١ / ١١٧) .

(١٢) المصدر السابق (١ / ٧٩) ، التلخيص في أصول الفقه للجويني (١ / ١٥٣ -١٦٠) .

٧) **الغزالي** : هو محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ أحمد الطوسي الغزالي ، ولدَ بمدينةِ طوس [(١)] سنةَ « ٤٥٠هـ » ، توفي والده وهو صغيرٌ ، رحلَ إلى جرجان [(٢)]، ثمَّ انتقلَ عامَ « ٤٧٣هـ » إلى نيسابور ، وطلبَ العلمَ على إمامِ الحرمين الجويني ، وكانَ من أشهرِ تلامذته ، ولاَّه نظامُ الملكِ التدريسَ في نظاميةِ بغدادَ عامَ « ٤٨٤هـ » ،و بها اشتهرَ ، ثمَّ رحلَ عام « ٤٨٨هـ » إلى الشامِ فنـزلَ دمشقَ ، ثمَّ بيتَ المقدسِ ، واستمرت عزلته عشرَ سنين ، واستقرَّ أخيراً في طوسَ حيث بنى بجوار بيته ، ومدرسةً ، وخانقاه [(٣)] للصوفيةِ ، وأقبلَ على علومِ الآخرةِ والحديثِ حتى توفي سنةَ « ٥٠٥ هـ » . من مؤلفاته : الاقتصادُ في الاعتقادِ ، تهافتُ الفلاسفةِ ، إحياءُ علومِ الدين[(٤)].

أبرز ما طور به المذهب :

ــ إظهارُ قانونِ التأويلِ الكلاميِّ في المذهبِ الأشعريِّ [(٥)]، وإنْ جاءتْ صياغةُ هذا القانونِ بشكلٍ مركزٍ ونهائيٍّ على يدِ الرازي كما في أساسِ التقديسِ ، وقد أصبحَ هذا القانونُ يشكِّلُ فيما بعد أحدَ ركائزِ عقيدةِ الأشاعرةِ وأعظمها أثراً ؛ ولذلك فقد أفرده شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ بمؤلفه الكبير "درء تعارض العقل والنقل" .

ــ تحويلُ المعركةِ من معركةٍ مع المعتزلةِ - والفلاسفة ضمناً - إلى معركةٍ مع الفلاسفةِ ، وانظرْ في هذا كتابَه المشهورَ " تهافت الفلاسفة " .

---

(١) طوس : مدينة بخرسان بينها وبين نيسابور عشرة فراسخ ، وهي اليوم بإيران وتسمى "مشهد " فتحت أيام عثمان رضي الله عنه ، وبها قبر هارون الرشيد . معجم البلدان (٤ / ٥٧ - ٥٨) ، الروض المعطار ص (٣٩٨ - ٣٩٩) ، المنجد في الأعلام ص (٣٥٩) .

(٢) جرجان : وتسمى " غنباد قابوس " مدينة عظيمة مشهورة بين طبرستان وخرسان ليس لها نظير في نواحيها ، بينها وبين الري سبع مراحل ، تقع على نهر الديلم ، وهي اليوم شمال إيران وشرق بحر قزوين ، وقد فتحت في خلافة سليمان بن عبد الملك . ينظر : معجم البلدان (٢ / ١٣٩ - ١٤٢) ، الروض المعطار ص (١٦٠ -١٦١) ، المنجد في الأعلام ص (٣٩٣) .

(٣) كلمة فارسية ومعناها بيت ، ثم جعلت علماً على المكان الذي يختلي فيه الصوفية لعبادة الله تعالى . ينظر : الخطط (٢ / ٤١٤) .

(٤) ينظر في ترجمته : تبيين كذب المفتري ص (٢٩١ - ٣٠٦) ، سير أعلام النبلاء (١٩/٣٢٢ - ٣٤٦) ، طبقات السبكي (٦ / ١٩١ - ٣٨٨) ، شذرات الذهب (٤ /١٠-١١) .

(٥) معارج القدس للغزالي ص (٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٢٤٠) .

ـــ نقْله التصوفَ المعروفَ على ما فيه من بدعٍ ، إلى تصوفٍ فلسفيٍّ إشراقيٍّ[1] ؛ ولذلك فهو يمثِّل مرحلةً خطيرةً من مراحلِ امتزاجِ التصوفِ بالمذهبِ الأشعريِّ حتى كادَ أنْ يكونَ جزءًا منه . ومن أشهرِ من تابعَ طريقتَه في التصوفِ : فخرُ الدين الرازي ، وأبو الحسن الآمدي .

٧) **فخر الدين الرازي** رحمه الله : هو محمدُ بنُ عمرِ بنِ الحسنِ ، المعروفُ بابن الخطيب ، ولدَ سنةَ « ٥٤٤هـــ » ، من مؤلفاته : المباحثُ المشرقيةُ ، أساسُ التقديسِ ، مناقبُ الإمامِ الشافعي . تكررتْ رحلاته إلى كلٍّ من خوارزم [2] ، و طوس ، وبلادِ ما وراءَ النهرِ ، وهراة[3] التي استقرَّ وماتَ بها سنةَ « ٦٠٦هـــ »[4] .

أبرز ما طور به المذهب :

ـــ المضيُّ قدماً بالمذهبِ إلى القرْبِ من المعتزلةِ ، والردُّ على أدلةِ الأشاعرةِ ، من ذلك :

أ – نقده للغزالي في مسلكه في التعليل ، والبغدادي في تعصبه للأشاعرة ، والشهرستاني في ضعفه في النقل في كتابه الملل والنحل [5] .

ب – نقده لدليلِ الرؤيةِ [6] ، وصفةِ السمعِ ، والبصرِ عندَ الأشاعرةِ [7] .

(١) ينظر على سبيل المثال : إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١٠٤) . ويقصد بالتصوف الفلسفي الإشراقي : هو التوصل بنوع من الكشف إلى المعارف العليا . ينظر : نشأة الفكر الفلسفي للنشار : (١ / ١٨٦) .

(٢) خوارزم : هو إقليم كبير من خرسان مما وراء النهر ، ومن أكبر مدن هذا الإقليم مدينة الجرجانية ، وهي اليوم جزء من جمهوريتي أوزبكستان وتركمانستان السوفتيتين . ينظر : معجم البلدان (٢ / ٤٥٢ – ٤٥٣) ، الروض المعطار ص (٢٢٤ – ٢٢٥) ، المنجد في الأعلام ص (٢٣٤) .

(٣) هراة : مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خرسان تقع على سفح جبل جنوب بلخ ، وتقع اليوم شمال غربي أفغانستان قرب حدود إيران . ينظر: معجم البلدان (٥ / ٤٥٦ – ٤٥٧) ، الروض المعطار ص (٥٩٤ – ٥٩٥) المنجد في الأعلام ص (٥٩٤) .

(٤) ينظر في ترجمته : الكامل (١٢ / ٢٨٨) ، سير أعلام النبلاء (٢١/٥٠٠ – ٥٠١) ، طبقات السبكي (٨ / ٨١ – ٩٦) ، شذرات الذهب (٥ / ٢١) .

(٥) مناظرات فخر الدين الرازي ص (٢٥ - ٢٧) .

(٦) الأربعين للرازي ص (١٩١ – ١٩٨) .

(٧) المحصل للرازي ص (٢٤٨ – ٢٤٩) .

ج – بيَّنَ أنَّ منازعةَ الأشاعرةِ للمعتزلةِ في صفةِ الكلامِ ضعيفةٌ [1]، وصرَّح بأنَّ الحروفَ والأصواتَ محدثةٌ [2] ، وأرجعَ صفتي الإرادةِ والقدرةِ إلى صفةِ العلمِ موافقةً للمعتزلةِ [3].

ـــ التصريحُ بالجبرِ في مسألةِ القدرِ[4]. وذلك خلافاً لمن سبقه الذين ينكرون أنْ يكونَ قولهم قولهم بالكسبِ يؤدي إلى الجبرِ [5].

ـــ دعوته إلى التصوُّفِ الفلسفيِّ الإشراقيِّ ، وثناؤه عليه [6].

ـــ خلطه علومَ الفلسفةِ بعلومِ الكلامِ [7]، والمتتبعُ لكتبِ البيضاويِّ [8] ، والتفتازانيِّ ، والإيجيِّ ، وغيرهم يلحظُ هذا المنهجَ واضحاً ، حتى إنَّ مباحثَ الإلهياتِ – وهي المقصودة – لا تأخذُ من الكتابِ الواحدِ إلاّ جزءاً يسيراً في آخرِ الكتابِ ، والباقي كلُّه مقدماتٌ منطقيةٌ وطبيعيةٌ وفلسفيةٌ . وقد علَّلَ هؤلاءِ المتأخرون هذا الخلطَ بمثلِ قولِ التفتازاني ❝ لما كانَ من المباحثِ الحكميةِ ما لا يقدحُ في العقائدِ الدينيةِ و لم يناسبْ غيرَ الكلامِ من العلومِ الإسلاميةِ خلطها المتأخرون بمسائلِ الكلامِ ؛ إفاضةً للحقائقِ ، وإفادةِ لما عسى أنْ يستعانَ به في التقصيِّ عن المضائقِ ، وإلاّ فلا نزاعَ في أنَّ أصلَ الكلامِ لا يتجاوزُ مباحثَ الذَّاتِ ، والصفاتِ ، والنبوةِ ، والإمامةِ ، والمعادِ ، وما يتعلقُ بذلك من أحوالِ الممكناتِ ❞[9].

(١) الأربعين للرازي ص (١٧٧ – ١٧٩) .

(٢) المصدر السابق ص (١٨٤) .

(٣) المباحث المشرقية (٢/ ٤٩٠) .

(٤) المحصول في أصول الفقه للرازي (٢ / ٣٨٠) .

(٥) الإرشاد للجويني ص (١٩٥) .

(٦) شرح الإشارات (٢/ ١٠٠ – ١١٣) ، (٢/١٢٠) .

(٧) شرح السنوسية الكبرى ص (٤١) .

(٨) هو عبد الله بن عمر محمد بن علي الشيرازي أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين البيضاوي ، قاض مفسر علامة ، له مؤلفات عديدة منها : طوالع الأنوار ، أنوار التنـــزيل ، منهاج الوصول ، (ت ٦٨٥ هـــ) . ينظر : طبقات السبكي (٨ / ١٥٧ – ١٥٨) ، البداية والنهاية (١٣ / ٣٦٣) ، شذرات الذهب (٥ / ٣٩٢ - ٣٩٣) .

(٩) شرح المقاصد للتفتازاني (١/١٤) .

٨) **عضد الدين الإيجي** رحمه الله : هو عبدُ الرحمنِ بنُ أحمدِ بنِ عبدِ الغفارِ الشيرازي ، ولدَ عامَ « ٧٠٠ هـــ » ، من مؤلفاته : العقائدُ العضديةُ ، المواقفُ في علمِ الكلامِ ، شرحُ مختصرِ ابنِ الحاجبِ [1] . ماتَ مسجوناً قربَ إيج [2] سنةَ « ٧٥٦هـــ » .

دوره في تطوير المذهب :

ـــ يعتبرُ كتابه « المواقفُ في علمِ الكلامِ » الصياغةُ النهائيةُ لمذهبِ الأشاعرةِ [3].

فهذا الكتابُ ↑ يضارعُ ما بلغه « المغني » للقاضي عبدِ الجبارِ بالنسبةِ للمعتزلةِ ، وما بلغه كتابُ« الشفاءِ » لابنِ سينا [4] بالنسبةِ للفلاسفةِ ؛ وذلك أنَّه بشرحِ الجرجاني يعدُّ حصيلةَ تراثِ الأشاعرةِ ،كما أنَّ « المغني » يعدُّ حصيلةَ تراثِ المعتزلةِ . على أنَّ النسقَ الذي اتَّبعه الإيجيُّ في كتابه ؛ أنَّه لم يجعلْ الكتابَ مقصوراً في موضوعاته على علمِ الكلامِ ؛ إذ اختلطتْ هذه الموضوعاتُ بالفلسفةِ والمنطقِ حتى أصبحتْ هذه سمة علمِ الكلامِ لدى متأخري الأشاعرةِ . وإذا كانتْ هذه السمةُ معروفةً لدى الرازيِّ قبله ، فالواقعُ أنَّ الإيجيَّ كان تابعاً له في نسقه الكلاميِّ ، وإنْ كان قد تخلَّصَ من كثرةِ التفريعاتِ المعروفةِ عن الرازيِّ . هذا ولقد كان الإيجيُّ أكثرَ اتساقاً من الرازيِّ في موقفه الأشعريِّ ، فلم يُغلِّبِ الفلسفةَ على علمِ

---

(١) ينظر في ترجمته : طبقات السبكي (١٠ / ٤٦ – ٧٨) ، الدرر الكامنة (٢ / ٣٢٢ – ٣٢٣) ، شذرات الذهب (٦ / ١٧٤ – ١٧٥) .

(٢) إيج : بلدة في أقصى بلاد فارس كثيرة البساتين والخيرات . ينظر : معجم البلدان (١ / ٣٤٢) .

(٣) وكتاب (المواقف في علم الكلام) هو كتاب متوسط يقع في (٤٣٠) صفحة ، قسَّمه إلى ستة مواقف ، الخامس والسادس في الإلهيات التي بدأت من ص (٢٦٦) ، والكتاب له شروح ، وعليها حواش بلغت في طبعتها الثانية ثمانية مجلدات كبار ، وقد جاءت الإلهيات في الجزء الثامن فقط . وأكبر ما يميز كتاب المواقف ذلك التقسيم الجيد للمسائل ؛ حيث إنَّه يقسم المواقف إلى مراصد ، وكل مرصد إلى مقاصد ، وكل مقصد ، إن احتاج إلى مسالك . كما أنَّ = = أسلوبه وعبارته قوية سلسة مع البعد عن التطويل في المناقشات ، كما أنه اعتمد على أقوال كبار رجال الأشاعرة ، والترجيح بينهم إن كان بينهم خلاف ، وهو كثيراً ما يورد أقوال المعتزلة ، أو الفلاسفة ، ويناقشها .

(٤) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا الملقب بالشيخ الرئيس ، ولد سنة (٣٧٠ هـــ) ، وتوفي سنة (٤٢٨ هـــ) . عالم مشهور اشتغل بالطب والفلسفة ، كفرَّه الغزالي في مسائل ، من مؤلفاته : القانون ، الشفا ، الإشارات ، ينظر: وفيات الأعيان (٢ / ١٥٧ – ١٦٢) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٣١) ، الكامل في التاريخ (٩ / ٤٥٦) .

الكلامِ تغليبَ الرازيِّ ، و لم يتناقضْ في آرائه بينَ مؤلفاته مما جعله أكثرَ تمثيلاً لعلمِ الكلامِ الأشعريِّ من الرازيِّ [1].

وقد كان من دعمِ هذا الكتابِ للمذهبِ الأشعريِّ مع سهولته ودقةِ تبويبه أنْ أصبحَ مقرراً دراسياً في العصورِ المتأخرةِ لدى كثيرٍ من المعاهدِ والجامعاتِ ، في بعضِ أنحاءِ العالمِ الإسلاميِّ [2].

المحور الثالث / أهم المعتقدات :

لقد مرَّ معنا في المحورِ الثَّاني المعتقداتُ التي تطوَّر بها المذهبُ من لدن أبي الحسنِ الأشعريِّ إلى عضدِ الدينِ الإيجيِّ ، وسأذكر هنا ما استقرَّ عليه المذهبُ في الجملةِ عندَ المتأخرين كما سطرَّه الإيجيُّ ، مع التنبيهِ على أنَّ هذا التحديدَ تقريبي ؛ ولذا فيمكن أنْ يقالَ : إنَّ المذهبَ الأشعريَّ أخذَ السماتِ التاليةِ :

ــ ضرورةُ المقدماتِ المنطقيةِ والعقليةِ لتحديدِ المصطلحاتِ ، والإحالةِ عليها عندَ عرضِ ما يتعلقُ بها من موضوعاتِ العقيدةِ .

ــ التمسكُ بدليلِ حدوثِ الأجسامِ ، والتركيزِ على ضرورته لأجلِ الرَّدِّ على القائلين بقدمِ العالمِ .

ــ استقرارُ القانونِ العقلي – عندَ تعارضِ العقلِ والنقلِ بزعمهم – الذي جاءوا به على أنَّه قانونٌ مسلّمٌ ، يلجأون إليه دائماً عندما يواجَهون بالنُّصوصِ .

ــ خبرُ الآحادِ لا يفيدُ اليقينَ ، فلا يحتجُّ به في العقائدِ ابتداءً ، ولا مانعَ من الاحتجاجِ به في مسائلِ السمعياتِ ، أو فيما لا يعارضه قانونٌ عقليٌّ .

---

(١) الأشاعرة : أحمد صبحي ص (٢٨٧) .

(٢) هناك أعلام – غير ما ذُكر – مشهورون في المذهب الأشعري لم أذكرهم هنا ؛ وذلك لأنَّهم وعلى شهرتهم وكثرة مؤلفاتهم ، لم يكن لهم دور في تطوير المذهب ، بل كان موقفهم متمثلاً إمَّا للدفاع عن المذهب ، وإمَّا التأليف فيه لتقرير أقوال أسلافهم ، وإمَّا لمناقشة خصومهم ونحو ذلك من الأغراض : مثل الشهرستاني (ت :٥٤٨ هـ) ، ابن تومرت (ت :٥٢٤ هـ) ، ابن العربي (ت : ٥٤٣ هـ) ، ابن عساكر (ت : ٥٧١ هـ) ، البيضاوي (ت : ٦٨٥ هـ) ، الآمدي (ت : ٦٣١ هـ) .

ـــ مسألةُ نفيِ العلوِّ والجهةِ ، أصبحتْ من المسلَّماتِ التي لا تقبلُ المناقشةَ .

ـــ التوحيدُ : هو توحيدُ الربوبيةِ فقط ، ويدخلون فيه نفيَ الصفاتِ الخبريةِ التي تقتضي عندهم تجسيماً ؛ لأنَّ هذا يخالفُ – عندهم – حقيقةَ التوحيدِ .

أمَّا توحيدَ الألوهيةِ فلا يشيرون إليه في كتبهم إلاّ من خلالِ موضوعاتِ التصوُّفِ التي تدخلها الشركياتُ والانحرافاتُ الكثيرةُ .

ـــ في الصفاتِ : فقد استقرَّ الأمرُ على إثباتِ الصفاتِ السبعِ العقليةِ ، والخلافُ باقٍ في صفةِ البقاءِ ، أمَّا ما عداها من الصفاتِ فيجبُ تأويلها .

أمَّا الصفاتُ الخبريةُ : فيها قولان ؛ التأويلُ أو التفويضُ ، وكلاهما متقاربان في النتيجةِ وهي القطعُ بنفيِ ما يدلُّ عليه ظاهرها من الصفةِ اللائقةِ باللهِ ﷻ .

أمَّا الصفاتِ الفعليةِ الاختياريةِ : فقد نفوا ، وهي ما تُسمَّى بمسألةِ حلولِ الحوادثِ .

أمَّا كلامُ اللهِ : فأبقوا القولَ فيه على ما كان موجوداً عند شيوخهم ، وهو القولُ بالكلامِ النفسيِّ ، وأنَّه أزليٌّ ، وأنَّه معنىً واحدٌ ، أمَّا ما يتعلقُ بالقرآنِ المتلوِّ فيميلون إلى رأي المعتزلةِ .

ـــ الرؤيةُ ثابتةٌ ، لكن مع نفي العلوِّ ، ولم يتخلَّوا عن هذا التناقضِ الواضحِ إلا ما ظهرَ من ميلِ الرازيِّ إلى تفسيرِ الرؤيةِ بأنَّها مزيدٌ من الانكشافِ العلميِّ ، وهو قريبٌ جداً من مذهبِ المعتزلةِ [1].

ـــ في القدرِ : بقيتْ كثيرٌ من قضاياه :كالكسبِ ، وإنكارِ التعليلِ ، والقولِ بالتحسينِ والتقبيحِ الشرعيِّ فقط ، وتكليفِ ما لا يطاقُ ، والاستطاعةِ تكون مقارنةً للفعلِ فقط ، على المذهبِ المشهورِ عنهم ، أمَّا القدرةُ التي للعبدِ وهل هي مؤثرةٌ ؟ فقد تعددتْ أقوالهم فيها ، وإن كان الغالبُ عليهم الميلُ إلى أنَّها غيرُ مؤثرةٍ .

ـــ في الإيمانِ : مالوا إلى مذهبِ المرجئةِ [2]، فقالوا : إنَّه التصديقُ ، وبعضهم يقول : إنَّه المعرفةُ ، مع قولهم بوجوبِ الطاعاتِ ، وتأثيمِ العصاةِ . وكذلك مالوا في مسائلِ زيادةِ

---

(١) ينظر : ص (٢٤١) من هذه الرسالة .

(٢) المرجئة : هم الذين أرجأوا العمل عن الإيمان ، وزعموا أنَّ العمل غير داخل في مسمى الإيمان ، وقالوا : لا يضر مع الإيمان ذنب ،كما لا يضر مع الكفر طاعة ، والإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص ، وهم نحو اثنتي عشرة فرقة ، منهم

الإيمانِ ونقصانه ، ودخولِ الأعمالِ فيه ، والاستثناءِ فيه ، إلى أقوالِ المرجئةِ ، معِ قولِ بعضهم : إنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ إلاّ أنَّهم لا يلتزمون لوازمَ مذهبِ جهمٍ الفاسدةَ .

ـــ النبواتُ يثبتونها بدلالاتها التي هي المعجزاتُ ، ويميلون إلى ما قرَّرَه الباقلانيُّ فيها .

ـــ وفيما يتعلق بحكمهم على من خالفَهم ، فقد بقيَ المذهبُ متأرجحاً بين التكفيرِ لغالبِ الطوائفِ ، والإعذارِ لهم .

ـــ أمَّا مسائلَ : الإمامةِ ، والتفضيلِ بينَ الخلفاءِ الأربعةِ ، والسمعياتِ : من المعادِ وأحوالِ يومِ القيامةِ والجنةِ والنارِ، والشفاعةِ ، وعدمِ خلودِ أهلِ الكبائرِ في النارِ ؛ فلم يتغيرْ مذهبهم فيها، بل بقي موافقاً لمذهبِ أهلِ السنةِ والجماعةِ .

هذه أهمُّ المعتقداتِ التي استقرَّ عليها المذهبُ الأشعريُّ ، مع العلمِ بأنَّ كتبهم تختلفُ وتتباينُ في كثيرٍ من تفاصيلِ هذه المسائلِ ، وخاصةً فيما يتعلقُ بطرقِ الاستدلالِ لها ، فمن نَظَرَ في عقائدِ المتأخرين من هذه الفرقةِ – التي ذكرتها آنفاً – ، ثم قارنها بعقيدةِ أبي الحسنِ الأشعريِّ – التي ذكرتها أولاً – ؛ فسيخيَّلُ إليه أنَّهما — أي أبا الحسنِ والمتأخرين — فرقتان مختلفتان لا صلةَ بينهما إلا في بعضِ المسائلِ المتفقِ عليها ؛كما هو الحالُ في كثيرٍ من الفرقِ يكون بينها قدرٌ مشتركٌ من التوافقِ ، وهذا كما قال شيخُ الإسلامِ رحمه الله في الانحرافِ : « وإذا كانَ الغلطُ شبراً صارَ في الأتباعِ ذراعاً ، ثمَّ باعاً ، حتى آل هذا المآلَ ؛ فالسعيدُ من لزمَ السنةَ »[1].

الماتريدية

المحور الأول / نشأتها :

ترجعُ نشأتْ الماتريديةُ إلى مؤسسها الأوَّل ومن تنسبُ إليه : وهو أبو منصورِ محمدُ بنُ محمدِ بنِ محمودِ الماتريدي[1] رحمه الله .[2]

الغالي ، ومنهم دون ذلك . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢١٣ – ٢٣٤) ، الملل والنحل (١ /١٦١ – ١٦٢) ، الفرق بين الفرق ص (١٩٠ – ١٩٤) ، اعتقاد فرق المسلمين والمشركين ص (١٠٧ – ١٠٩) .

(١) بغية المرتاد لابن تيمية ص (٤٥١) .

(٢) ينظر في ترجمته : الجواهر المضية٣(/ ٣٦٠) ، تاج التراجم ص٥٩( ) ، الفوائد البهية ص٩٥(١) ، الأعلام٧(/١٩) .

وكان على مذهبِ أبي حنيفةَ هو وشيوخه : كأبي نصرِ العياضي [2]، وأبي بكرٍ الجوزجاني[3]، ومحمدِ بنِ مقاتلٍ[4]، وغيرهم ، وكذلك تلامذته كلهم .

له كتبٌ كثيرةٌ في الفقهِ ، وأصولهِ ، وفي التفسيرِ ، وعلمِ الكلامِ ؛ منها : التوحيدُ ، المقالاتُ ، تأويلاتُ أهلِ السنَّةِ . وغالبُ كتبه الكلاميةِ في الرَّدِّ على معتزلةِ عصره ، والرَّدِّ على الباطنيةِ ، والروافضِ . وكانت وفاته بسمرقندَ سنةَ « ٣٣٣هـ » .

وحالُ هذه الفرقةِ كغيرها ؛ إذْ يقومُ تلامذةُ مؤسسها بتبني أقوالِ إمامِها ، ونشرها ، والدِّفاعِ عنها ، وإيصالها إلى من بعدهم تدريساً ، وتأليفاً . ولكنَّ الملاحظَ على هذه الفرقةِ أمران :

الأوَّلُ : ارتباطها من ابتدائها بالمذهبِ الحنفيِّ .

الثَّاني : أنَّها كانتْ مغمورةً منذُ نشأتها وبعدها بمراحل ، وسائرُ أهلِ المقالاتِ الذين تحدَّثوا عن الفرقِ في عصرِ مؤسسها كالأشعريِّ لم يذكروها ، وكذلك من بعده كالبغداديِّ وابنِ حزمٍ ، والإسفرائيني[5] ، والشهرستاني ، مع أنَّهم ذكروا معاصرَه من المعتزلةِ عبدَ اللهِ بنِ أحمد الكعبي [6]، الذي ردَّ عليه الماتريديُّ ، وكانَ من أوائلِ من ذكرهم ، فخرُ

---

(١) ما تريد : محلة بسمرقند ، سمرقند اليوم تقع في جمهورية أوزبكستان السوفيتية . ينظر : معجم البلدان (٣ / ٢٧٩ – ٢٨٣) ، المنجد في الأعلام ص (٣٠٨) .

(٢) هو أحمدبن العباس بن الحسن بن جبلة ، أبو نصر العياضي كان من أهل العلم والجهاد والورع ، أسره الكفار وقتلوه في ديار الترك . ولم يذكر تاريخ قتله . ينظر : الجواهر المضية (١/ ١٧٧) ، تاج التراجم ص (٥٩) ، الفوائد البهية ص (٢٣) .

(٣) هو أحمد بن إسحاق بن صبح الجوزجاني، أبو بكر ،كان من الجامعين بين علم الأصول والفروع من مؤلفاته : الفرق ، والتمييز ، التوبة ينظر :الجواهر المضية(١/ ١٤٤) ، الفوائد البهية ص (١٤) ، إتحاف السادة المتقين(٢ / ٥).

(٤) هو محمد بن مقاتل الرازي ، قال الذهبي : تُكلم فيه . توفي بالري سنة (٢٤٢ هـ) ، من مؤلفاته : المدعى والمدعى عليه . ينظر : ميزان الاعتدال (٦ / ٣٤٤) ، كشف الظنون (٢ / ١٤٥٧) ، معجم المؤلفين (١٢/٤٥) .

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني الملقب بركن الدين ، الأستاذ الفقيه ، أصولي مجتهد ، متبحر في العلم ، من مصنفاته : الجامع في أصول الدين ،مسائل الدور ، تعليق في أصول الفقه . توفي بنيسابور سنة (٤١٨ هـ) . ينظر : وفيات الأعيان (١ / ٢٨) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٣٥٣ – ٣٥٦) ، طبقات السبكي (٤ / ٢٥٦ – ٢٦٠) .

(٦) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي ، شيخ معتزلة بغداد ، له مؤلفات عديدة منها : أوائل الأدلة ، تهذيب الجدل ، وعيد الفساق . توفي ببغداد (٣١٩ هـ). ينظر: وفيات الأعيان (٣ / ٤٥) ، الوافي بالوفيات (١٧ / ١٧-١٨) ، شذرات الذهب (٢ / ٢٨١) .

الدين الرازي ؛ حيث أشارَ في كتابه " محصلِ أفكارِ المتقدمين والمتأخرين "[1] إلى مقولتهم في صفةِ التكوينِ ، وذكرهم باسم الحنفيةِ ، بل حتى شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميةَ الذي لم يتركْ فرقةً منحرفةً إلا وتكلَّم فيها ، وبيَّنَ ضلالها لم يذكرها إلا في جُمَلٍ قليلةٍ ، وإشاراتٍ عابرةٍ [2].

فهي فرقةٌ لم تجدْ صدىً وشهرةً وانتشاراً في العالمِ الإسلاميِّ ، وإنَّما بقيتْ في منطقةِ إمامها وما حولها ، وهذا ما يفسِّرُ عدمَ كتابةِ المؤرخين عنها ، وعن أعلامها إلا عباراتٍ موجزةٍ ، حتى بعدَ زمنِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ بكثيرٍ ، على خلافِ مذهبِ أبي الحسنِ الأشعريِّ .

ولقد بدأتْ شهرتها في عهدِ الدولةِ العثمانيةِ الحنفيةِ التي مَكَّنَتْ لمشايخها ، وكانَ انتشارها في البلادِ الإسلاميةِ الأعجميةِ بكثرةٍ ؛ لارتباطها بالمذهبِ الحنفيِّ [3].

المحور الثاني / أشهر رجالاتها[4] :

١) **أبو اليسر البزدوي** [5] رحمه الله : هو محمدُ بنُ محمدِ بنِ الحسينِ بنِ عبدِ الكريمِ البزدوي ، يلقب بالقاضي الصدر ، ولدَ سنةَ « ٤٢١هـ » .

قرأ كتبَ الفلاسفةِ ، وحذَّر منها ، وقرأ كتبَ المعتزلةِ ، وحذَّر منها ، وقرأ كتبَ أبي الحسنِ الأشعريِّ وقال فيها : « فمن وقفَ على المسائلِ التي أخطأ فيها أبو الحسنِ الأشعريِّ ، وعرفَ خطأَه فلا بأسَ بالنَّظرِ في كتبه وإمساكها ..[6] » .

من أشهرِ كتبه : أصولُ الدينِ ، ذكرَ أنَّ سببَ تأليفه : انغلاقُ وتطويلُ كتابِ التوحيدِ للماتريدي ، وعسرُ ترتيبه ، وعدمُ كفايةِ ما صنَّفه علماءُ سمرقندَ [7] في هذا البابِ ، وكذلك

---

(١) ينظر : ص (٢٦٩) .

(٢) ينظر : درء التعارض لابن تيمية (٢/٢٤٥) .

(٣) ينظر : الماتريدية للحربي ص (١٠٤) .

(٤) وقد استفدت من كتاب " الماتريدية: دراسة وتقويماً " للدكتور أحمد الحربي في مواطن متعددة من هذا المحور.

(٥) ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩/٤٩) ، الجواهر المضية (٤ / ٩٨ – ٩٩) ، الفوائد البهية ص (١٨٨) .

(٦) ينظر : أصول الدين للبزدوي ص (٢) .

(٧) سمرقند : وهي مدينة كبيرة حسنة على جنوب وادي الصغد من أعمال الصغد من خرسان ، وبسمرقند عدة مدن مدن منها : كرمانية ودبوسية والشاش و نخشب ، وتقع اليوم في جمهورية أوزبكستان السوفيتية . ينظر : معجم

ظهورُ أهلِ الزيغِ والبدعِ[1]،وله أيضاً : المبسوطُ ، المرطبُ . توفي ببخارى[2]« ٤٩٣هـــ ».

٢) أبو المعين النسفي [3]رحمه الله : هو ميمونُ بنُ محمدِ بنِ محمدِ بنِ معتمدِ بنِ محمدِ بنِ مكحولِ ، غلبة نسبته إلى بلدةِ نسفَ [4]، ولدَ عامَ « ٤٣٨هـــ » . يعدُّ من أشهرِ علماءِ الماتريديةِ ، وهو عندهم بمنـــزلةِ الباقلاني عندَ الأشاعرةِ [5].

له كتابُ (تبصرة الأدلةِ) الذي يعدُّ أهمَّ مرجعٍ في معرفةِ عقيدةِ الماتريديةِ بعدَ كتابِ التوحيدِ للماتريديِّ ،كما أنَّه يعتبرُ أوسعَ مرجعٍ في هذا البابِ على الإطلاقِ [6] ، وله أيضاً : التمهيدُ ، بحرُ الكلامِ . توفي سنةَ « ٥٠٨ هـــ » .

٣) نجم الدين عمر النسفي[7]: هو عمرُ بنُ محمدِ بنِ أحمدِ بنِ إسماعيل ، النسفي . ولدَ في نسف سنةَ « ٤٦٢ هـــ » وقيل « ٤٦١ هـــ » ، من المكثرين من المشايخِ ، له في ذلك كتابٌ جمعَ فيه أسماءَ مشايخه (تعدادُ الشيوخُ لعمرَ ، مستطرفٌ على الحروفِ مستطر) . كما أنَّه من المكثرين من التأليفِ ، حتى يقال : إنَّ مؤلفاته بلغتْ المائةَ .

البلدان (٣ / ٢٧٩ – ٢٨٣) ، الروض المعطار ص (٣٢٢ – ٣٢٣) ، المنجد في الأعلام ص (٣٠٨) .

(١) أصول الدين ص (٣) .

(٢) بخارى : من بلاد خرسان ومن أعظم مدن ما وراء النهر وأجلها ،كثيرة الأشجار والخضرة وتقع اليوم في جمهورية أوزبكستان السوفيتية ، فتحت في عهد معاوية رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (١ / ٤١٩ – ٤٢٣) ، الروض المعطار ص (٨٢ – ٨٤) ، المنجد في الأعلام ص (١١٥) .

(٣) ينظر في ترجمته : الجواهر المضية (٣ / ٥٢٧) ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٤٨٧/٦) ، الأعلام للزركلي (٣٤١/٧) ، الفوائد البهية ص (٢١٦) .

(٤) نسف : مدينة كبيرة بين سمرقند ونهر جيحون ، تقع على مدرج طريق بخارى وبلخ ، وبها تجتمع طُرُق سمرقند . ينظر : معجم البلدان (٥ / ٣٢٩) ، الروض المعطار ص (٥٧٩) .

(٥) ينظر : مقدمة تحقيق كتاب التوحيد : ص (٥) .

(٦) ينظر : الماتريدية للحربي ص (١١٩) .

(٧) ينظر ترجمة : سير أعلام النبلاء (١٢٦/٢٠ – ١٢٧) ، الجواهر المضية (٢ / ٦٥٧) ، الفوائد البهية ص (١٤٩ – ١٥٠) .

من أهمِّ كتبه : كتابُ العقائدِ المشهورُ باسمِ " العقائدِ النسفيَّة " ، والذي يعدُّ من أهمِّ المتونِ في العقيدةِ الماتريديةِ ، وهو عبارةٌ عن مختصرٍ أو فهرسٍ لكتابِ " تبصرةِ الأدلةِ " لأبي المعينِ النسفيِّ ، وله : التيسيرُ في تفسيرِ القرآنِ . توفي سنةَ « ٥٣٧هـ ».

٤) **نور الدين الصابوني**[1] رحمه الله : هو أبو محمدٍ أحمدُ بنُ أبي بكرٍ الصابوني البخاري .

له مناظراتٌ مع فخرِ الدينِ الرازيِّ في نصرةِ الماتريديةِ ، له كتابُ " الهدايةِ " وهو مختصرٌ " لتبصرةِ الأدلةِ " للنسفي ، وله أيضاً : الكفايةُ شرحُ الهدايةِ ، والعمدةُ . توفي سنةَ « ٥٨٠ هـ ».

٥) **الكمال ابن الهمام** [2] رحمه الله : هو محمدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ عبدِ الحميدِ بنِ مسعودٍ حميد الدين . ولد سنةَ « ٧٨٨هـ » بالإسكندريةِ ، توفي والده وهو في العاشرةِ ، ثمَّ انتقلَ مع جدته إلى القاهرةِ ، وبها برعَ في العلومِ وخاصةً في الفقهِ وأصوله ، له كتابُ « المسايرةِ » : من المراجعِ المهمةِ في معرفةِ عقيدةِ الماتريديةِ ، ومعرفةِ المسائلِ الوفاقيةِ والخلافيةِ بين الأشاعرةِ والماتريديةِ ، وله أيضاً : فتحُ القديرِ في الفقهِ ، والتحريرِ في أصولِ الفقهِ . توفي سنةَ « ٨٦١ هـ » .

٦) **ملا علي القاري**[3] رحمه الله : هو أبو الحسنِ عليُّ بنُ سلطانِ محمد الهروي ، يلقبُ بنورِ الدينِ ، ولدَ بهراة من مدنِ خرسانَ ، وبعدَ تغلُّب الرافضةِ عليها انتقلَ إلى مكةَ ، لُقِّب بالقاري ؛ لإتقانه القرآنَ بقراءاته . يعدُّ من المكثرين في التأليفِ ؛ فقد زادتْ مؤلفاته على « ١٤٨ » مؤلفاً ، منها : المرقاةُ شرحِ المشكاةِ ، شرح نخبةِ الفكرِ ، شرحُ الشاطبيةِ . عُرِفَ له ذبُّه عن شيخي الإسلامِ ابنِ تيميةَ وتلميذه ابنِ القيمِ ، وممَّا قاله في الدِّفاعِ عنهما : " ومن طالعَ شرحَ منازلِ السائرين... تبيَّنَ له أنَّهما من أكابرِ أهلِ السُنَّةِ والجماعةِ ، بل ومن أولياءِ هذه الأمَّةِ "[4]. توفي بمكةَ سنةَ « ١٠١٤هـ» .

(١) ينظر ترجمته : الجواهر المضية (١ / ٣٢٨) ، الفوائد البهية ص (٤٢) ، الأعلام للزركلي (٢٥٣/١) .

(٢) ينظر ترجمته : الضوء اللامع (٨ /١٢٧) ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين (٢٠١/٦) ، الأعلام للزركلي (٢٥٥/٦) .

(٣) ينظر في ترجمته : البدر الطالع (١ / ٤٤٩) ، معجم المؤلفين (٧ / ١٠٠) ، الأعلام للزركلي (١٢/٥ – ١٣) .

(٤) مرقاة المفاتيح لملا علي القاري (٨/ ١٤٨) .

المحور الثالث / أهم المعتقدات :

لم يحدثْ للمذهبِ الماتريديِّ تطوُّرٌ كما حدثَ للمذهبِ الأشعريِّ ، بل بقيتْ أقوالُ الماتريديِّ هي المعتمدةُ لدى متأخري الماتريديةِ ، وإنْ كانَتْ قد وقعتْ لبعضهم مخالفةٌ لمذهبِ شيخهم إلاّ أنَّ الأمرَ لا يصلُ إلى مستوى التطوُّرِ . ومن أشهرِ معتقداتِ المذهبِ الماتريديِّ ما يلي :

ـ إنَّ مصدرَ التلقي في الإلهياتِ والنبواتِ هو العقلُ[1] .

ـ إنَّ معرفةَ اللهِ واجبةٌ بالعقلِ قبلَ ورودِ السمعِ [2].

ـ القولُ بالتحسينِ والتقبيحِ العقليين [3].

ـ القولُ بالتأويلِ أو التفويضِ في بابِ الصفاتِ [4].

ـ القولُ بعدمِ حجِّيةِ خبرِ الآحادِ في العقائدِ [5].

ـ إنَّ التوحيدَ عندهم هو توحيدُ الربوبيةِ ، ولم يتعرضوا لتوحيدِ الألوهيةِ [6].

ـ اعتمدوا في إثباتِ وجودِ اللهِ على دليلِ حدوثِ الأعراضِ والأجسامِ[7].

ـ كما استدلُّوا على وحدانيةِ اللهِ بدليلِ التمانعِ [8].

ـ إثباتُ جميعِ أسماءِ اللهِ ، وأنَّ الأصلَ في ثبوتها السمعُ [9].

ـ يثبتون الصفات العقليةَ ، ويزيدون على الأشاعرةِ بإثباتِ صفةِ التكوينِ[10].

ـ ينفون جميعَ الصفاتِ الخبريةِ[11].

---

(١) التوحيد للماتريدي ص (٣ – ٦) .

(٢) المصدر السابق ص (١٠٢ ، ١٢٩) .

(٣) وافقوا بذلك المعتزلة ، مع مخالفتهم على ما بَنَتْه المعتزلة من ذلك من وجوب الأصلح .ينظر : المسايرة لابن الهمام ص (١٥٤ – ١٥٥) ، التوحيد للماتريدي ص (٢٢١ ، ٢٢٣) .

(٤) التوحيد للماتريدي ص (٢٢١ – ٢٢٤) .

(٥) المسامرة لابن أبي شريف الشافعي ص (٣٣) .

(٦) التوحيد للماتريدي ص (٢٣) .

(٧) المصدر السابق ص (١٩) .

(٨) المصدر السابق ص (١٤٠) .

(٩) المصدر السابق ص (٣٨) .

(١٠) المصدر السابق ص (٢٩٣) .

(١١) المصدر السابق ص (٧٤ – ٧٥) .

ـ يرون أنَّ جميعَ صفاتِ الأفعالِ المتعديةِ ترجعِ إلى صفةِ التكوينِ ، مع نفيِ تجدُّدِ الفعلِ وتعلقه بالمشيئةِ[1]، كما نفوا الصفاتِ الاختياريةِ[2].

ـ قالوا : بالكلامِ النفسي في كلامِ اللهِ ، وأنَّه معنى واحدٌ أزليٌّ[3].

ـ يرون أنَّه لا دليلَ على صدقِ النبيِّ ﷺ إلاّ المعجزةِ [4].

ـ يثبتون الرؤيةَ معَ نفيِ المقابلةِ والجهةِ [5].

ـ يثبتون جميعَ المسائلِ المتعلقةِ باليومِ الآخرِ[6].

ـ يرون أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةً ، ولكن إرادةَ العبادِ غيرُ مخلوقةٍ[7].

ـ قولهم في الاستطاعةِ موافقٌ لأهلِ السنَّةِ فهي تقعُ عندهم على نوعين :

الأوَّل : سلامةُ الأسبابِ والآلاتِ ، وهي تتقدمُ الفعلَ .

والثَّاني : الاستطاعةُ التي يتهيأُ بها الفعلُ ، وتكونُ معَ الفعلِ[8].

ـ وافقوا المعتزلةَ في مسألةِ التكليفِ بما لا يطاقُ ، فقالوا : بعدمِ جوازه[9].

ـ قالوا : بأنَّ الإيمانَ هو التصديقُ بالقلبِ ، وقال بعضهم : بالقلبِ واللسانِ[10]، ومنعوا زيادةَ الإيمانِ ونقصانه[11]، وقالوا بتحريمِ الاستثناءِ فيه[12]، وقالوا : بأنَّ مرتكبَ الكبيرةِ فاسقٌ وليسَ بكافرٍ ، ولكن زعموا أنَّ الفسقَ لا أثرَ له في الإيمانِ [13].

---

(١) المسامرة شرح المسايرة للكمال ابن أبي شريف الشافعي ص (٨٩ – ٩٠) .

(٢) المصدر السابق ص (٣١ – ٣٢) .

(٣) المصدر السابق ص (٧٣ – ٧٤) .

(٤) المصدر السابق ص (٢٤٠) وما بعدها .

(٥) التوحيد للماتريدي ص (٨١ – ٨٢) .

(٦) المسامرة لابن أبي شريف الشافعي ص (١٧٦) وما بعدها .

(٧) القضاء والقدر للدكتور عبد الرحمن المحمود ص (٢٥٦) .

(٨) التوحيد للماتريدي ص (٢٥٦ – ٢٥٧) .

(٩) المصدر السابق ص (٢٦٦) .

(١٠) شرح العقائد النسفية ص (١٥٥ – ١٥١) .

(١١) المسامرة لابن أبي الشافعي ص (٣٦٧) وما بعدها .

(١٢) المصدر السابق ص (٣٨١) وما بعدها .

(١٣) التوحيد للماتريدي ص (٣٢٩) .

هذه هي أهمُّ معتقداتِ المذهبِ الماتريديِّ ، وبهذا ننتهي من الفئةِ الثالثةِ من المتكلمين – الذين استهدفتهم في هذه الدراسةِ – وسأقومُ على استخلاصِ الآثارِ من نتاجهم العلميِّ .

المبحث السابع
أسباب انتشار علم الكلام في العالم الإسلامي

لقد ذمَّ السلفُ - أهلَ السنَّةِ والحديثِ - علمَ الكلامِ أيّمَا ذم ، وبالغوا في ذمِّه ، والتحذيرِ منه ومحاربته ؛ نصيحةً للأمَّةِ ، وحفاظاً عليها ، وأداءً لما يجبُ من حقِّ اللهِ تعالى في ذلك . ولكن ومعَ كلِّ تلك الجهودِ نجدُ أنَّ علمَ الكلامِ قد انتشرَ في الأمَّةِ من شرقِها إلى غربِها ، وتغلغلتْ جذوره في المجتمعِ الإسلاميِّ ، وأضحى ركيزةً من ركائزِ الدينِ والفكرِ عندَ الكثيرين ، بل عندَ أكثرِ المسلمين : من الدَارِسين والكُتَّاب والمُنَظِّرين ، في طولِ العالمِ الإسلاميِّ وعرضه .

بل وصارَ من كان ذامّاً له من قبلُ — أعني السلفَ أصحابَ الحديثِ — موضعَ سخريةٍ وهمزٍ ولمزٍ وانتقاصٍ بسببِ ذلك.

فهنا يأتي التساؤلُ : كيفَ انتشرَ علمُ الكلامِ في العالمِ الإسلاميِّ ؛ حتى أصبحَ الأصيلُ - أي الكتاب والسنة - غريباً ، والدخيلُ - أي علم الكلام - أصيلاً ؟!!
فأصبحَ أهله هم أهلُ السنةِ ، وأصحابُ الحقِّ ، وحماةُ الملةِ . وصارَ أتباعُ الوحي حشويةً مجسمةً منبوذين أصحابَ ظواهرٍ لا يدركون حقائقَ الأمورِ !!

وبالنَّظرِ في التاريخِ الإسلاميِّ ، وتاريخَ الفِرَق على وجه الخصوصِ يتبينُ أنَّ انتشارَ علمِ الكلامِ كان **بإحدى طرقٍ أربعٍ** - وهي كفيلةٌ بنشرِ أيِّ فكرٍ : حقاً كان أم باطلاً - وهي :

١) مناصرة الخلفاء والحكام ووزرائهم له :

ومن أمثلة ذلك : أ- عندما تبنَّى المأمونُ قولَ المعتزلةِ بتأثيرِ وزيره ابن أبي دؤاد [(١)]، دعا الناسَ إلى القولِ بخلقِ القرآنِ ابتداءً من سنةِ « ٢١٢هـ »[(٢)]؛ فقد كتبَ إلى ولاته في الأقاليمِ بأمرهم الناسَ -وخاصةً العلماءَ والفقهاءَ — بالقولِ بخلقِ القرآنِ ، وعقابِ كلِّ من لم

(١) هو أبو عبد الله أحمد بن أبي دؤاد بن فرج الإيادي ، القاضي وزير الخليفة المأمون كان شاعراً مفوهاً ، وكان جهمياً مبغضاً للسنة ، تسبب في امتحان أهل السنة بخلق القرآن ، ولد سنة (١٦٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٤ هـ) ينظر : وفيات الأعيان (١ / ٨١ -٩١) ، البداية والنهاية (١٠ / ٣٥٢ — ٣٥٥) ، شذرات الذهب (٢ / ٩٣).
(٢) ينظر : دول الإسلام للذهبي (١٣٠/١) .

يستجب له ، ومشهورٌ ما جرى لأهل السنة وإمامِها أحمدِ بن حنبل في ذلك الزمن [1].
واستمرتْ الفتنةُ من بعدِ المأمونِ طيلةَ خلافةِ المستعصمِ ، ومن بعده الواثقُ ، وانتشرَ في هذه الفترةِ قولُ المعتزلةِ ؛كلُّ ذلك بدعمِ الخلافةِ العباسيةِ آنذاك ، ولما جاءَ المتوكلُ رفعَ هذه المحنةَ [2]، وترك تبنِّي قولَ المعتزلةِ ، ولكنَّه لم يحاربِ المعتزلةَ ، بل تركَ الأمرَ في ذلك، فبقيتْ أقوالُ المعتزلةِ ظاهرةً .

ب – في القرنِ الرابعِ الهجريِّ أصبحَ الصاحبُ بنُ عبادٍ وزيراً لآل بويه [3]فدعا إلى مذهبِ المعتزلةِ . يقولُ البغداديُّ – عند ذكره لأبي هاشمِ الجبَّائيِّ – : ❝ وأكثرُ معتزلةِ عصرنا على مذهبه ؛ لدعوةِ ابنُ عباد وزيرُ آل بويه إليه ❞ [4] .

والصاحبُ بنُ عبَّادٍ هذا كانَ متعصباً للمعتزلةِ ، فكان لا يولِّي القضاءَ في دولته الشيعيةِ إلاّ من كان معروفاً بالاعتزالِ ؛ ولذا لما بدأ يُعْرَفُ عبدُ الجبارِ الهمذاني بأنَّه إمامُ المعتزلةِ في عصره اتَّصلَ به الصاحبُ واستدعاه إلى الريِّ ، وولاّه رئاسةَ القضاءَ فيها ، وفي قزوين[5] وغيرهما[6]، وكانَ ذلك سبباً في انتشارِ كتبِ عبدِ الجبارِ، ومن ثَمَّ انتشارُ مذهبِ المعتزلة [7].

جـ – إنَّ إدريسَ بنَ إدريس الذي حكمَ المغربَ [8] بينَ عام « ١٧٧– ٢١٣هـ » كان معتزلياً[9].

---

(١) تاريخ الطبري (٦٣١/٨ وما بعدها) .

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي (١ / ٣٠١) .

(٣) استمرت دولتهم من (٣٢٠ – ٤٤٧هـ) .

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٦٩) .

(٥) قزوين : مدينة مشهورة ببلاد الديلم وهي ثغر الديلم ، بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً ، وهي مدينة إيرانية تقع جنوب بحر قزوين ، فتحت في عهد عثمان رضي الله عنه. ينظر : معجم البلدان (٤ / ٣٨٩ – ٣٩١) ، الروض المعطار ص (٤٦٥) ، المنجد في الأعلام ص (٤٣٧ - ٤٣٨) .

(٦) سير أعلام النبلاء (١٧ / ٢٤٤) ، ومقدمة متشابه القرآن ، تحقيق : عدنان زرزور ص (٩) .

(٧) وينظر كذلك في أسباب انتشار المعتزلة مقدمة : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري (٢١/١– ٢٣) .

(٨) المغرب : هي المنطقة الواسعة شمال إفريقيا وتشمل : ليبيا وتونس والجزائر ومراكش . المنجد في الأعلام ص (٥٣٨) .

(٩) عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام ص (١٠٢) .

د- عندما تولى نظامُ الملكِ الوزارةَ لسلاطينِ السلاجقةِ[1]، كان من أهم آثاره بناءُ المدارسِ المدارسِ
النظاميةِ التي أنشئتْ في مدنٍ عديدةٍ منها : البصرةُ ، وأصفهانُ [2] ، وبلخُ [3]، وهراةُ ، ومروُ[4] ، والموصلُ[5] ، ومن أكبرِ تلك المدارسِ التي بنيسابورَ وبغدادَ [6]، وقد كان الوزيرُ الوزيرُ معظماً للقشيريِّ والغزاليِّ ، وكانوا ممن يلْقُون أصولَ عقيدةِ الأشاعرةِ في مثلِ هذه المدارسِ.
هـــ- وفي دولةِ بني أيوب قامَ نورُ الدينِ محمودُ بنُ زنكي ، ببناءِ أكبرِ دارٍ للحديثِ في دمشقَ ، ووَكَلَ مشيختها لابنِ عساكرٍ الأشعريِّ ، وكذلك فعلَ في حلبَ ، وتولّى التدريسَ فيها قطبُ الدينِ مسعودُ بنُ محمدِ النيسابوري[7]من أعلامِ المذهبِ الأشعريِّ .

---

(١) من سنة (٤٥٥ – ٤٨٥ هـــ) .

(٢) أصفهان أو أصبهان : مدينة عظيمة مشهورة من أعلام المدن في بلاد فارس ، مكونة من مدينتين : اليهودية وشهرستان وهما من أخصب مدن الجبال وخرسان وليس بالعراق إلى خرسان بعد الري مدينة أكبر منها ، يكثر بها اليهود ، وأصبهان كذلك يطلق على الإقليم الذي تقع فيه هذه المدينة وكأنها عاصمته ، وهي اليوم تقع وسط إيران ، فتحت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (١ / ٢٤٤ – ٢٤٩) ، الروض المعطار ص (٤٣) ، المنجد في الأعلام ص (٥٢) .

(٣) بلخ : مدينة مشهورة بخرسان ، بينها وبين نهر جيحون عشرة فراسخ ، وتقع اليوم في أفغانستان غرب مزار شريف ، فتحت في عهد عمر رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (١ / ٥٦٨ – ٥٦٩) ، الروض المعطار ص (٩٦) ، المنجد في الأعلام ص (١٣٤) .

(٤) مرو :من مدن خرسان وإذا أطلقت فيقصد بها " مرو الشاهجان " وتسمى أم خرسان ، وبينها وبين " بلخ " مائة وستة وعشرون فرسخاً ، وعلى شرقها شاطئ جيحون ، وجنوبها ترمذ والبحر ، وغربها سرخس على بعد ثلاثون فرسخاً ، وشمالها درب خوارزم ، وهي بخلاف " مرو الروذ " التي تقع بينها وبين بلخ ، وتقع اليوم بجمهورية تركمانستان السوفيتية . ينظر : معجم البلدان (٥ / ١٣٢ – ١٣٦) ، الروض المعطار ص (٥٣٢ - ٥٣٣) ، المنجد في الأعلام ص (٥٣١) .

(٥) الموصل : المدينة العظيمة المشهورة تقع على الجانب الغربي من دجلة شمال العراق ، وهي باب العراق ، ومفتاح خرسان ، ومنها يقصد إلى أذربيجان ، وبينها وبين بغداد أربعة وسبعون فرسخاً فتحت في عهد
عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (٥ / ٢٥٨ – ٢٦٠) ، الروض المعطار ص (٥٦٣ - ٥٦٤) ، المنجد في الأعلام ص (٥٥٦) .

(٦) ينظر : المنتظم لابن الجوزي (٩/٦٥ – ٦٦) ، طبقات السبكي (٣١٦/٤) .

(٧) هو أبو المعالي مسعود بن محمد بن مسعود الطرثيثي النيسابوري ، الملقب بقطب الدين ،ولد سنة (٥٠٥ هـــ) وتوفي بدمشق سنة (٥٧٨ هـــ) . درَّس في المدارس النظامية في نيسابور نيابة عن الجويني ، كما درَّس

وكذلك صلاحُ الدينِ الأيوبي عندما تولى حملَ الكافَّةَ على عقيدةِ أبي الحسنِ الأشعريِّ ، وشرطَ ذلك في أوقافِه الَّتي بديارِ مصر [1]، واستمرَّ هذا الحالُ في دولةِ مواليهم من الملوكِ من الأتراكِ[2].

و- قامَ مؤسسُ دولةِ الموحدين بالمغربِ ابنُ تومرت [3] بتأليفِ (المرشدةِ) [4]، وهي عقيدةٌ مختصرةٌ مستقاةٌ من مذهبِ الأشاعرةِ ، وحملَ النَّاسَ على هذه العقيدةِ ، وأصبحتْ تُدرَّسُ حتى على العوامِّ .

ز- مكَّنتْ الدولةُ العثمانيةُ للمذهبِ الماتريديِّ ؛ وذلك لتبنيها المذهبَ الحنفيِّ الذي ارتبطَ بهذا المذهبِ ، وكان أكثرُ انتشارها في بلادِ الأعاجمِ في الشرقِ ، وتركيا ، وما حولها .

٢- وجودُ عددٍ كبيرٍ من العلماء اعتمدوا علمَ الكلام ، ونصروه ، وألفوا في تقريره ، والدفاع عنه ، ونشره :

أ - فمن علماءِ المعتزلةِ الذين قرَّرُوا الاعتزالَ ودافعوا عنه وألَّفوا فيه : واصلُ بنُ عطاءٍ ، وعمرُو بنُ عبيدٍ ، أبو الهذيلِ العلاف ، أبو إسحاقَ النَّظَّام ، معمرٌ السلمي [5] .. وغيرهم ممن تقدم ذكرهم .

في دمشق وحلب . من مؤلفاته : الهادي في الفقه . ينظر : وفيات الأعيان (٥ / ١٩٦ - ١٩٧) ، طبقات السبكي (٧ / ٢٩٧ - ٢٩٨) ، النجوم الزاهرة (٦ / ٩٤) .

(١) الخطط للمقريزي (٢ / ٣٤٣ - ٣٥٨) .

(٢) الخطط للمقريزي (٢ / ٣٤٣ - ٣٥٨) .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت البربري المصمودي . خرج بالمغرب ، وادعي أنه علوي حسني ، وأنه الإمام المعصوم المهدي ، تفقه ، وحصَّل أطرافا من العلم ، وكان أماراً بالمعروف، نهاءً عن المنكر ، غاوياً في الرياسة والظهور، ذا هيبةٍ ووقارٍ، وجلالةٍ وتألهٍ ، وكان خشن العيش ، وكان لهجاً بعلم الكلام ، ألَّف عقيدةً لقبها بالمرشدة ، على المذهب الأشعري ، حمل أتباعه عليها ، وسماهم الموحدين ، ونبز من خالف المرشدة بالتجسيم ، وأباح دمه . توفي سنة (٥٢٤هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٥٣٩ - ٥٥٠) ، طبقات السبكي (٦ / ١٠٩ - ١١٧) ، شذرات الذهب (٤ / ٧٠ - ٧٢) .

(٤) ينظر نصها : طبقات السبكي (٨/١٨٥ - ١٨٦) .

(٥) هو : معمر بن عباد السلمي ، من أعظم القدرية نفياً للصفات والقدر ، انفرد بمسائل : كإنكار تعلق الخلق بالأعراض ، والقول بعدم تناهيها . يلقب أتباعه بالمعمرية . توفي ببغداد سنة (٢١٥ هـ) . ينظر : الملل والنحل (١ / ٧٩ - ٨٢) ، لسان الميزان (٦/ ٩٩) ، الأعلام (٧ / ٢٧٢) .

ب- من علماءِ الأشاعرةِ كذلك : الباقلانيُّ ، ابنُ فورك ، البيهقيُّ ، الإسفراييني ، الجوينيُّ .. وغيرهم ممن تقدم ذكرهم .

جــ- من علماء الماتريدية : أبو المعينِ النسفي ، نجمُ الدينِ النسفي ، الكمالُ ابنُ الهمامِ ، ملا علي القارئ ، محمد زاهد الكوثري[1] .. وغيرهم ممن تقدم ذكرهم .

مع ما تميَّز به جُلُّ هؤلاء من الذكاءِ الحادِ ، والفطنةِ ، وقوةِ الحجةِ ، وحسنِ العرضِ ، والديانةِ مما جعل الناسَ يتأثرون بهم .

٣ ـ رحلات هؤلاء الأعلام بين البلدان والمدن ـ كما هو المعتاد في تلك الأزمنة ـ : فلقد كانَ لرحلاتِ العلماءِ وتنقلاتهم بين البلدان أثرٌ كبيرٌ في نشرِ علمِ الكلامِ في كلِّ بلدٍ يحلّون فيه : إمَّا بتدريسٍ ، وإمَّا بمناظرةٍ ، وإمَّا بتأليفِ كتابٍ لسلطانٍ أو وزيرٍ ، وغير ذلك مما هو مشهورٌ شهرةً بيّنة لكلِّ قاريءٍ في التاريخِ والسيرِ ، وانظرْ ذلك جلياً في تراجمهم في كتبِ التراجمِ والسيرِ .

٤ـ بث الدعاة والطلاب في الآفاق ؛ لنشر المذهب :

أ- يقولُ ابنُ المرتضى[2] عن واصلِ بنِ عطاءٍ : ❝ وبلغَ من بأسه وعلمه أنَّه أنفذَ أصحابه إلى الآفاقِ ، وبثَّ دعاته في البلادِ .

قال أبو الهذيل : بعثَ – أي واصلٌ – عبدَ الله بنَ الحارثِ إلى المغربِ فأجابه خلقٌ كثيرٌ . وبعثَ إلى خرسانَ حفصَ بنَ سالمٍ فدخلَ ترمذَ[1] ، ولزمِ المسجدَ حتى اشتهرَ ، ثمَّ

---

(١) هو محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري الحنفي ، ولد بتركيا سنة (١٢٩٦هــ) ، توفي بالقاهرة سنه (١٣٧١هــ) . فقيه جدلي ، متكلم مؤرخ عارف بعدة لغات ، اشتهر بعدائه للسلفية وأهلها ، وبتعصبه للمذهب الحنفي . من مؤلفاته : المقالات ، تأنيب الخطيب ، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار . ينظر : الأعلام (٦ / ٣٦٣) معجم المؤلفين (١٠ / ٤ – ٥) ، الإمام الكوثري لأحمد خيري .

(٢) هو : أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل بن منصور الحسني ، يلقب بالمهدي لدين الله . ولد في ذمار باليمن سنة (٧٧٥هــ) ، وتوفي في جبل حجة غربي صنعاء سنة (٨٤٠هــ) . عالم بالدين والأدب ، من أئمة الزيدية باليمن . بويع بالإمامة بعد موت الناصر (سنة ٧٩٣ هــ) في صنعاء ، وحُبس في قصر صنعاء حتى (سنة ٨٠١ هــ) وخرج من سجنه خِلْسة، فعكف على التصنيف إلى أن توفي . من كتبه : البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل ، نكت الفرائد . ينظر : كشف الظنون (١ / ٢٢٤) ، البدر الطالع (١ / ١٢٢) ، الأعلام (١ / ٢٦٩) .

ناظرَ جهماً فقطعه ، ورجعَ إلى قولِ الحقِّ - أي قولَ المعتزلةِ - ، فلما عادَ حفصٌ إلى البصرةِ ، رجعَ جهمٌ إلى قولِ الباطلِ . وبعثَ القاسمَ إلى اليمنِ ، وبعث أيوبَ إلى الجزيرةِ[2] ، وبعثَ الحسنَ بن ذكوان إلى الكوفةِ ، وعثمانَ الطويل إلى أرمينيا[3] .. [4].

ب-أرسل الباقلانيُّ تلامذتَه لنشرِ المذهبِ في الحرمِ ، والشامِ ، والمغربِ ، كما حصلَ من بعْثِه لأبي ذرٍ الهروي ، والحسينِ الأزدي [5].

وبعدَ هذه الجولةِ السريعةِ في هذه الأسبابِ ، والتأملِ فيها يُعْلَمُ كيفَ انتشرَ مذهبُ المتكلمين أو ما يُسمَّى بعلمِ الكلامِ في أغلبِ دولِ العالمِ الإسلاميِّ كلِّه . وحفظَ اللهُ بلادَ الحرمين وحرسها بقيامِ دعوةِ الإمامِ المجددِ محمدِ بنِ عبدِ الوهابِ [6] رحمه الله ؛ إذ تبنتْ مذهبَ السلفِ ، أهلِ السنةِ والجماعةِ ، أهلِ الحديثِ أدامَ اللهُ نفعها وأيَّدَ ولاتها لنصرِ السنَّةِ . اللهم آمين .

---

(١) ترمذ : مدينة مشهورة من أمهات المدن في خرسان ، تقع على نهر جيحون من الجانب الشرقي ، وبينها وبين بلخ مرحلتان ، وتقع اليوم في جمهورية أوزبكستان السوفيتية على الحدود مع أفغانستان . ينظر : معجم البلدان (٢ / ٣١ – ٣٢) ، الروض المعطار ص (١٣٢) ، المنجد في الأعلام ص (١٧١) .

(٢) الجزيرة : وتسمى "جزيرة أُقُورَ" وهي الهضبة الصحراوية على الحدود العراقية السورية التركية التي بين دجلة والفرات مجاورة الشام ، ومن أمهات مدنها : حرّان و الرّها والرّقّة ونصيبين والموصل وغيرها ، فتحت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (٢ / ١٥٦ – ١٥٨) ، الروض المعطار ص (١٦٤ - ١٦٥) ، المنجد في الأعلام ص (٢٠١) .

(٣) أرمينيا : اسم لمنطقة عظيمة واسعة في الشمال جنوب القوقاز، يتقاسمها اليوم إيران وتركيا والإتحاد السوفيتي سابقاً ، فتحت في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (١ / ١٩١ – ١٩٣) ، الروض المعطار ص (٢٥ - ٢٦) ، المنجد في الأعلام ص (٣٩) .

(٤) المنية والأمل لابن المرتضى ص (١٩) .

(٥) ينظر : تبيين كذب المفتري للأشعري ص (٤١٠) .

(٦) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي . ولد بالعيينة من نجد سنة (١١١٥ هـ) ، وتوفي سنة (١٢٠٦ هـ) . الإمام المجدد ، ورافع لواء التوحيد في القرن الثاني عشر . من مؤلفاته : الأصول الثلاثة ، كشف الشبهات ، كتاب التوحيد . ينظر : المجد في تاريخ نجد (١ / ٨٩ – ٩٦) ، علماء نجد خلال ثمانية قرون (١ / ١٢٥ – ١٦٩) .

الباب الثاني

أثر علم الكلام على المتكلمين

ويشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في الاعتقاد .

ويشتمل على مبحثين :

- المبحث الأول: أثر علم الكلام على المتكلمين في منهج الاستدلال .

وفيه خمسة مطالب :

- المبحث الثاني: أثر علم الكلام على المتكلمين في مسائل الاعتقاد .

وفيه سبعة مطالب :

الفصل الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في الجوانب الشخصية.

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في الفطرة .
- المبحث الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في العقل .
- المبحث الثالث: أثر علم الكلام على المتكلمين في النفس .

الفصل الثالث :أثر علم الكلام على المتكلمين تجاه الآخرين .

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من السلف .
- المبحث الثاني: أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من الفلاسفة .
- المبحث الثالث : أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من أهل الكتاب والديانات الأخرى.

الفصل الأول

أثر علم الكلام على المتكلمين في الاعتقاد

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في منهج الاستدلال .

وفيه خمسة مطالب :

- المطلب الأول / اعتماد العقل أساساً في تقرير العقائد .
- المطلب الثاني / الإعراض عن الكتاب والسنة وإهمالهما .
- المطلب الثالث / الجهل بالإجماع .
- المطلب الرابع / تحريف المعاني اللغوية إذا خالفت ما قرره العقل .
- المطلب الخامس / استعمال الألفاظ المجملة في مسائل الاعتقاد مع ما فيها من مخالفات ؛ لإثبات ما يقرره العقل .

المبحث الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في مسائل الاعتقاد .

وفيه خمسة مطالب :

- المطلب الأول / الانحراف في الإيمان ومسائله .
- المطلب الثاني / الانحراف في توحيد الألوهية .
- المطلب الثالث / الانحراف في توحيد الأسماء والصفات .
- المطلب الرابع / الانحراف في كلام الله عز وجل .
- المطلب الخامس / الانحراف في علو الله عز وجل .
- المطلب السادس / الانحراف في رؤية الله عز وجل .
- المطلب السابع / الانحراف في القدر ومسائله .

مدخل

الأثرُ : هو ما يبقى بعدَ وقوعِ الفعلِ ؛ فبللُ الثيابِ هو أثرُ انسكابِ الماءِ عليها ، كما أنَّ الليلَ أثرُ غروبِ الشمسِ . يقول ابنُ منظور[1] : « الأثرُ بقِيَّةُ الشيءِ ، والجمعُ آثارٌ وأُثورٌ ، والأَثَرُ بالتحريكِ : ما بقيَ من رسْمِ الشيءِ ، والتأثيرُ : إبقاءُ الأثرِ في الشيءِ ، وأثَّرَ في الشيءِ تركَ فيه أثراً ، والآثارُ الأعلامُ »[2].

وهنالك معاني أخرى ليستْ من بحثنا في شيءٍ ؛ وذلك نحو الأثرِ بمعنى الأجلِ ، كما في الحديثِ : « **مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ** »[3]، وكذلك الأثرُ بمعنى الخبرِ ، وغيرها من المعاني [4] .

والمقصودُ بالأثرِ هنا : هو ما بقيَ في المتكلمين بسببِ دراسةِ علمِ الكلامِ وتعلُّمِه والتعمُّقِ فيه ، فما أثَّرَه علمُ الكلامِ في معتقداتِ المتكلمين هو مقصودي بالدراسةِ والبحثِ .

إنَّ المتأملَ لكتبِ المتكلمين ومؤلفاتهم وما تركوه من تراثٍ علْميٍّ ، والمطالعَ في سيرهم وتاريخهم ، يجدُ أنَّ علمَ الكلامِ الذي انتحَلُوه ودَرَسُوه وتعمَّقوا فيه ؛ قد تركَ بصماته واضحةً عليهم ، وآثاره شاهدةً على ما فعله بهم .

ولقد تفاوتتْ آثاره في صياغةِ معتقداتهم ، ومنهجِ استدلالهم ، وطريقةِ تفكيرهم ، ونظرتهم للآخرين .

---

(١) هو : أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور ، يلقب جمال الدين . ولد بمصر سنة (٦٣٠هـ) ، وتوفي بها سنة (٧١١هـ) . كان عارفاً بالنحو واللغة والكتابة ، فيه شائبة تشيع . من مؤلفاته : لسان العرب ، مختصر تاريخ دمشق ، مختار الأغاني . ينظر : شذرات الذهب (٦ / ٢٦ – ٢٧) ، الدرر الكامنة (٥ / ٣١ – ٣٢) ، الأعلام (٧ / ٣٢٩) .

(٢) ينظر : لسان العرب لابن منظور (٤/٥) مادة :أثر ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص (٣٢١) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب البيوع ، باب من أحب البسط له في الرزق ، من حديث أنس رضي الله عنه (٤/ ٣٨١) حديث رقم (٢٠٦٧) .

(٤) ينظر : لسان العرب لابن منظور (٤/٥) ، مادة :أثر ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي ص (٣٢١) .

فله آثارٌ كانَ تأثيرها عظيماً بل تفجرتْ منها وتتابعتْ آثارٌ أخرى ، كما كانَ له تأثيرٌ في حياةِ المتكلمين وسلوكهم شملَ الفكرَ والمعتقدَ ، والمنهجَ وطريقةَ الاستدلالِ ، والعقلَ والنفسَ ، كما شملَ التعاملَ مع الآخرين . وقد التزمَ المتكلمون بهذه الآثارِ – شعروا بذلك أم لم يشعروا – ،كما أنَّهم وقعوا في حبائلِ ولوازمِ تلك الآثارِ ؛ بما سيتضحُ في ثنايا هذا البابِ بفصوله ومباحثه . وبالنَّظَّرِ في تلك الآثارِ التي خلَّفها علمُ الكلامِ على مرتاديه ومحبيه نجدها قد تنوعتْ حتى شملتْ نواحي حياهم .

ويمكنُ تقسيمها إلى ما يلي :

-آثاره على المعتقدِ : ويشملُ : منهجَ الاستدلالِ ، والمسائلَ العقديةِ .

-آثاره على الفردِ : ويشملُ : النفسَ ، والعقلَ ، والفطرةَ .

-آثاره عليهم في التعاملِ : ويشملُ موقفَهم من المخالفين لهم : السلفِ ، والفلاسفةِ – خصوصاً – ، ومن الأممِ السابقةِ .

وسَتَتولى المباحثُ التاليةُ الحديثَ عن هذه الجوانبِ :

المبحث الأول
أثر علم الكلام على المتكلمين في منهج الاستدلال

إنَّ من أعظمِ الآثارِ التي سيجنيها كلٌّ من درسَ علمَ الكلامِ ، وتعمَّقَ فيه ، وقرأَ كتبَه ما يلي :

الأثر الأول : اعتماد العقل أساساً في تقرير العقائد[1]

فإنَّ منهجَ المتكلمين على اختلافِ طوائفهم ، وكثرةِ الاختلافِ فيما بينهم يقومُ على اعتبارِ أنَّ الدلالةَ العقليةَ المحضةَ هي الأصلُ والأساسُ في الاستدلالِ . أمَّا دلالةُ النصوصِ فهم ينظرون إليها بعدَ ذلك فإنْ وافقتْ ما تقرَّر لديهم مما يسمُّونه العقلياتِ أخذوا بها ؛ لا لثبوتها وإنَّما لأجلِ موافقتها أصولهم العقلية . وإن خالفتْ تلك الأصولَ التي قرَّرُوها [2]؛ فإنْ كانتْ من قبيلِ المتواترِ والقطعيِّ أوَّلُوها حتى توافقَ أصولهم العقليةَ ،

---

(١) إنَّ منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة قائم على أساس أن يكون الاستدلال شرعياً في دلائله ، كما يكون شرعياً في مسائله ، فلا توجد مسألة اعتقادية – عندهم – ليس لها دليل شرعي ، بل في نصوص الكتاب والسنة ما يدل عليها ، ويبينها .

والمسائل الاعتقادية – عند أهل السنة والجماعة – : **منها ما هو خبري محض** ليس للعقل فيه مسلك ، فالاستدلال عليها من جهة النص والخبر . **ومنها ما هو خبري عقلي** ؛ أي يمكن الاستدلال عليها بالعقل ، ولكن هو تابع في ذلك للنص من الكتاب والسنة .

ومستند التسليم في المسائل الخبرية : أنَّ ما أخبر به النبيُّ ﷺ وصحَّ نقله فهو حقٌّ لأنَّه معصوم فيما يبلغه من أن يلحقه باطل . وأمَّا المسائل الخبرية العقلية فالمستند فيها كالتي قبلها مع التنبه على أنَّ نصوص الكتاب والسنة مشتملة على الدلالة العقلية ؛ فهي نقلية عقلية ، لا أخبار محضة . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/١٣٥-١٤١) (١٩/٢٢٨-٢٣٤) ، وكتاب الأدلة العقلية النقلية للدكتور سعود العريفي ، المعرفة للدكتور عبد الله القرني ص (١٧٥) ، (٥٠١ – ٥٧٢) .

وينبني على هذا الأصل عند أهل السنة والجماعة ، أنَّه لا يمكن التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح . ولقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه القيِّم (درء تعارض العقل والنقل) في بيان هذه المسألة العظيمة والرد على من توهَّم خلاف ذلك .

(٢) وقد تقدم ذكر جملة من أقوال المتكلمين في هذه القضية ينظر ص (٣٦ - ٣٩) من هذه الرسالة .

هذا إنْ أمكنَ التأويلُ، فإن لم يمكنِ التأويلُ فلابدَّ من إبطالِ معناها الظاهرِ المخالفِ لأصولهم بطريقٍ آخر ، وذلك بتفويضها ، بدعوى أنَّها من المتشابهِ الذي لا يعلمه إلا اللهُ .
وإنْ كانتْ من قبيلِ الآحادِ فلا إشكالَ عندهم حينئذٍ من ردِّها بناءً على أصلهم أنَّ الاعتقادَ لا يقبلُ فيه إلا القطعُ ، والآحادُ عندهم من الظنياتِ !! وقد يأوِّلونها على سبيلِ التبرُّعِ والتفضلِ !!

وأصبحَ هذا الأمرُ عندَ المتكلمين كالمجمعِ عليه فيما بينهم ؛ فالسِّمَةُ العامَّةُ فيهم اعتدادهم بالعقلِ ، وتعويلهم عليه ، وتقديمُ أحكامه مطلقاً ، مع إظهارهم تعظيمَ الشريعةِ ، والدِّفاعَ عن أصولِ الدينِ بما يبتدعونه من الأدلةِ والحججِ . ولقد صاغَ الرازيُّ منهجَ المتكلمين هذا بقانونه الكليِّ الذي يعتبرُ الصياغةَ النهائيةَ لهذا التأصيلِ ، وإنْ كانَ مسبوقاً فيه[1].

يقول الرازيُّ : « البراهينُ العقليةُ إذا صارتْ مُعَارَضَةً بالظواهرِ النقليةِ ، فكيفَ يكونُ الحالُ فيها ؟

اعلم أنَّ الدلائلَ القطعيةَ العقليةَ إذا قامتْ على ثبوتِ شيءٍ ، ثمَّ وجدنا أدلةً نقليةً يشعرُ ظاهرها بخلافِ ذلك **فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :**

- إمَّا أنْ يصدقَ مقتضى العقلِ والنقلِ ، فيلزمُ تصديقَ النقيضين ، وهو محالٌ .
- **وإمَّا أنْ تكذبَ الظواهرُ النقليةُ ، وتصدقَ الظواهرُ العقليةُ .**
- وإمَّا أنْ تصدقَ الظواهرُ النقليةُ ، وتكذبَ الظواهرُ العقليةُ ، وذلك باطلٌ ؛ لأنَّه لا يمكننا أنْ نعرفَ صحةَ الظواهرِ النقليةِ إلاّ إذا عرفنا بالدلائلِ العقليةِ إثباتَ الصانعِ وصفاته، وكيفيةَ دلالةِ المعجزةِ على صدقِ الرسولِ ﷺ ، وظهورِ المعجزاتِ على محمدٍ ﷺ ولو صارَ القدحُ في الدلائلِ العقليةِ القطعيةِ ، صارَ العقلُ متهماً غيرَ مقبولِ القولِ ولو كانَ كذلك لخرجَ عن أنْ يكونَ مقبولَ القولِ في هذه الأصولِ ، وإذا لم تثبتْ هذه الأصولُ خرجتِ الدلائلُ النقليةُ عن كونها مفيدةً .

فثبتَ أنَّ القدحَ في العقلِ لتصحيحِ النَّقلِ يفضي إلى القدحِ في العقلِ والنَّقلِ معاً ، وأنَّه باطلٌ .

(١) ينظر : المستصفى للغزالي ص (١/ ٣٧٧ - ٣٨٩) .

ولما بطلتِ الأقسامُ الأربعة [1] لم يبقَ إلاّ أن يُقْطَعَ بمقتضى الدلائلِ العقليةِ القاطعةِ بأنَّ هذه الدلائلَ النَّقليةَ إمَّا أنها غيرُ صحيحةٍ ، أو يقالُ : إنها صحيحةٌ إلاّ أنَّ المرادَ منها غيرُ ظواهرها.

ثمَّ إنْ جوَّزنا التأويلَ اشتغلنا على سبيلِ التبرعِ بذكرِ تلك التأويلاتِ على التفصيلِ ، وإنْ لم نجوِّزِ التأويلَ فوَّضنا العلمَ بها إلى اللهِ تعالى .

فهذا هو القانونُ الكليُّ المرجوعُ إليه في جميعِ المشتبهاتِ "[2] .

وقد أثمرَ هذا القانونُ – الذي يمثلُ منهجَ المتكلمين – ثلاثَ ثمارٍ ترتبَ بعضها على بعضٍ ، كان أساسها هو الواقعُ الذي رأوه من التباينِ العظيمِ ، والبونِ الشاسعِ بين ما أصَّلوه باستدلالاتهم العقليةِ ، وبين ما أثبتته نصوصُ الكتابِ والسنةِ .

فأمَّا الثمرةُ الأولى : فهي إمكانُ التعارضِ بين العقلِ الصريحِ والنَّقلِ الصحيحِ ، وقد أشارَ الرازيُّ إلى هذا بقوله في قانونه الكليِّ : " البراهينُ العقليةُ إذا صارتْ معارضةً بالظواهرِ النَّقليةِ ... ".

وهذا مبنيٌّ عندهم على أنَّ ما أحدثوه من مسائل ودلائل في أصولِ الدينِ هو من القطعيّاتِ ، وأنَّ مرجعَه وأساسَه العقلُ[3] .

وأمَّا الثمرةُ الثانية : فهي قولهم " بتقديمِ العقلِ على النَّقلِ عندَ التعارضِ الذي أثبتوه " وإلى هذا أشارَ الرازيُّ في القانونِ بقوله : " ولو صارَ القدحُ في الدلائلِ العقليةِ القطعيةِ ... " ؛ وذلك لأنهَّم يرون أنَّ الدلالةَ على أصولِ العقائدِ : من وجودِ اللهِ سبحانه وتعالى وصفاته ، ودلالةِ المعجزةِ على صدقِ النبيِّ ﷺ ، تكونُ بالعقلِ[4] ، وأنَّه بدلالةِ العقلِ تُعْلَمُ صحةُ النَّقلِ .

---

(١) كذا في المطبوع ، ولعلَّ الصواب : الثلاثة ؛ لأنه لم يذكر الأمر الرابع وهو : أن يُكَذَّب مقتضى العقلِ والنقلِ ؛ فيلزمُ رفع النقيضين ؛ وهو محالٌ .

(٢) أساس التقديس للرازي ص (١٣٠) .

(٣) ينظر : شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٢٢٦) .

(٤) يقول ابن خلدون رحمه الله في مقدمته ص (٤٢٥) : " العقل ميزان صحيح ، فأحكامه يقينية لا كذب فيها ، غير أنَّك لا تطمع أن تزنَ به أمورَ التوحيد ، والآخرةَ ، وحقيقةَ النبوة ، وحقائقَ الصفات الإلهية ، وكلَ ما وراء طوره ، فإنَّ ذلك طمعٌ في محال ، ومثال ذلك : مثالُ رجل رأى الميزانَ الذي يوزَن به الذهبُ ، فطمع أنْ يزنَ به الجبال ،

وأمَّا الثمرةُ الثالثة : فهي الطريقةُ في التعاملِ مع نصوصِ الكتابِ والسُنَّةِ المعارضةِ لأدلةِ العقولِ ، وإلى هذه الثمرةِ أشارَ الرازيُّ بقوله : « ولما بطلتِ الأقسامُ الأربعةُ ... » وتتلخصُ هذه الطريقةُ في ردِّ النصوصِ بالتأويلِ أو التفويضِ وإنْ كانتْ النصوصُ أخبارَ آحادٍ زادتْ على ذلك بردِّها صراحةً .

فهذه الثمارُ الثلاثةُ هي مؤدَّى القانون الكلي الذي اتفقَ عليه المتكلمون ، وجعلوه أساساً لهم ، وكانَ هذا هو أعظمُ أثرٍ لعلمِ الكلامِ عليهم .

فأمَّا الثمرةُ الأولى والثانيةُ فهي لبيانِ أنَّ العقلَ له الصلاحيةُ في تأصيلِ الاعتقادِ ؛ مسائله ودلائله.

وأمَّا الثمرةُ الثالثةُ فهي لبيانِ الطريقةِ في التَّخلصِ من نصوصِ الوحيِ ، وإقصائها عن ميدانِ الاعتقادِ . ولعظمِ هذه الثمرةِ والأثرِ الذي أحدثه علمُ الكلامِ على المتكلمين في هذا الجانبِ سأفرده بالبحثِ في الأثرِ الثاني[1] .

وأمَّا الثمرةُ الأولى والثانية فسيكونُ النقاشُ مع المتكلمين فيها على النحو التالي :

إنَّ هاتين الثمرتين قوامهما واحدٌ ؛ هو الاعتمادُ على العقلِ في تأصيلِ العقائدِ – كما تقدَّم – ، وهذا الأثرُ أوقعَ المتكلمين في لوازم منهجية شنيعةٍ باطلةٍ أوقعتهم في أوحالٍ من الزندقةِ ، وأوقعتهم في ظلماتٍ من الكفرِ ، وهذه اللوازمُ المنهجيةُ لا محيدَ لهم عنها ؛ ومنها :

١ إنَّ الناسَ عندَ التنازعِ لا يَردُّون ما تنازعوا فيه إلى اللهِ ﷻ وإلى الرسولِ ﷺ ؛ بل إلى مثلِ ما كانوا عليه في الجاهليةِ ، وإلى مثلِ ما يتحاكم إليه من لا يؤمنُ بالأنبياءِ ، كالبراهمةِ[2] والفلاسفةِ – وهم المشركون – والمجوسِ[3] وبعضِ الصائبةِ .

= وهذا لا يدل على أنَّ الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق ، لكنَّ العقلَ قد يقف عنده ، ولا يتعدى طوره ، حتى يكون له أنْ يحيط بالله وبصفاته! فإنَّه ذرةٌ من ذرَّات الوجود الحاصل منه » .

(١) ينظر : ص (١٣٥) .

(٢) البراهمة من حكماء الهند ينتسبون إلى رجل منهم يقال له : براهم ، ينكرون النبوات . وقالوا : بأن الموجود هو المحسوس ، وما عداه فلا يصدق به ؛ فلا يؤمنون بالملائكة والجن وعالم الغيب . وهم ثلاثة أصناف : أصحاب البددة ، وأصحاب الفكرة ، وأصحاب التناسخ . ينظر : الفصل (١ / ٦٣) ، الملل والنحل (٢ / ٦٠١ – ٦٠٦) ، درء التعارض (٥ / ١٣٠ – ١٣١) .

(٣) المجوس : هم عبدة النار القائلين بأنَّ للعالم أصلين مدبرين : أحدهما النور (يزدان) وفعله الخير ، والثاني الظلمة (أهرمن) وفعله الشر . من اعتقاداتهم : الصلاة إلى الشمس ، وعدم دفن موتاهم في الأرض تقديساً لها ، وعدم قتل=

وإنْ كان هذا الردُّ لا يزيدُ الأمرَ إلا شدةً ، ولا يرتفعُ الخلافُ به ؛ إذ لكلِ فريقٍ طواغيتٌ يريدون أنْ يتحاكموا إليهم ، وقد أمروا أنْ يكفروا بهم .

وما أشبه حالَ هؤلاءِ المتكلمين بقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ ﴾ (سورة النساء : ٦٠-٦٢) .

فإنَّ هؤلاءِ إذا دعوا إلى ما أنزلَ اللهُ من الكتابِ وإلى الرسولِ ﷺ - والدعاءِ إليه بعدَ وفاته هو الدعاءُ إلى سنته - أعرضوا عن ذلك ، وهم يقولون : إنَّا قصدنا الإحسانَ علماً وعملاً بهذا الطريقِ التي سلكناها ، والتوفيقَ بين الدلائلِ العقليةِ والنقليةِ [1].

٢- أنْ يكونَ اللهُ سبحانه وتعالى قد أنزلَ في كتابه وسنةِ نبيهِ ﷺ من هذه الألفاظِ ما يُضِلُّهم ظاهره ، ويوقعهم في التشبيهِ والتمثيلِ[2]. وأنَّ الرسولَ ﷺ قد بلَّغَ الأمَّةَ ما يوقعها في التشبيهِ ، ولم يبيِّن لهم ذلك . وأنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم والأمَّةَ من بعدهم قد اعتقدوا ما تدلُّ عليه ظواهرُ تلك النصوصِ . وأنَّه لم يسْلَمْ من التشبيهِ إلاّ المتكلمون . وهم قد صرَّحوا بأنَّ نصوصَ الصفاتِ الواردةِ في الكتابِ والسنةِ تدلُّ على التشبيهِ ؛ ولهذا يقولُ الآمديُّ رحمه الله : " اعلمْ أنَّ هذه الظواهرَ وإنْ وقعَ الاغترارُ بها بحيث يُقالُ بمدلولاتها ظاهراً من جهةِ الوضعِ اللغويِّ ، والعرفِ الاصطلاحيِّ ـــ فذلك لا محالةَ انخراطٌ في سلكِ التجسيمِ ، ودخولٌ في طرفِ دائرةِ التشبيهِ "[3]. بل عدَّ بعضهم من أصولِ الكفرِ : " التمسك في أصولِ الاعتقادِ بمجردِ

=الحيوانات أو ذبحها ، ويستحلون فروج الأمهات والبنات والأخوات . ينظر : الملل والنحل (١ / ٢٧٨ - ٢٨٩) ، تلبيس إبليس ص (٦٩ - ٧٠) ، التبصير في أمور الدين ص (١٥٠) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٨٦ - ٨٩) .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ١٨) .

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (٣١٤/١) .

(٣) غاية المرام للآمدي ص (١٣٨) .

ظواهرِ الكتابِ والسنَّةِ من غيرِ عرْضها على البراهينِ العقليةِ ، والقواطعِ الشَّرعيةِ »[1] ؛ لأنَّهما عندهم من التشبيهِ .

٣- إنَّه لا يحتجُّ بالقرآنِ والحديثِ على شيءٍ من المسائلِ العلميةِ ، بل ولا يستفادُ التصديقُ بشيءٍ من أخبارِ الله ﷻ ورسوله ﷺ ؛ فإنَّه إذا جازَ أنْ يكونَ فيما أخبرَ الله ﷻ به ورسوله ﷺ في الكتابِ والسنةِ أخبارٌ يعارضها صريحُ العقلُ ، ويجبُ تقديمه عليها من غيرِ بيانٍ من اللهِ ورسوله للحقِّ الذي يطابقُ مدلولَ العقلِ ، ولا لمعاني تلك الأخبارِ المناقضةِ لصريحِ العقلِ ــ لزمَ أنْ لا يستفادَ من نصوصِ الوحيِ شيءٌ . ولقد التزمَ حذَّاقُ المتكلمين بهذه النتيجةِ حيث يقولُ الرازيُّ بعدَ كلامٍ له حولَ إبطالِ الاستدلالِ بالدلالةِ النقليةِ :

« فخرجَ مما ذكرناه أنَّ الدلالةَ النقليةَ لا يجوزُ التمسكُ بها في المسائلِ العلميةِ .. »[2].

٤- أنْ لا يكونَ الكتابُ – أي القرآن – هدىً للنَّاسِ ، ولا بياناً ، ولا شفاءً لما في الصدورِ ، ولا نوراً ، ولا كتاباً مبيناً ، بل ما أنزله الله فيه إنَّما هو رموزٌ وألفاظٌ لا يُفهمُ الحقُّ منه إلاّ بعدَ الجهدِ الجهيدِ ؛ وذلك لأنَّا نعلمُ بالاضطرارِ أنَّ ما يقوله هؤلاء المتكلمون : لم يدلَّ عليه الكتابُ والسنَّةُ لا نصاً ولا ظاهراً . وهم يزعمون أنَّه الحقُّ الذي يجبُ اعتقاده ![3] .

٥- إنَّ القرآنَ – وهو ما يسميه المتكلمون دلالةَ السمعِ – مجردُ خبرٍ لا يحوي على أدلةٍ عقليةٍ . وقد صرَّحَ بهذا بعضُ أعلامِ المتكلمين حيث يقولُ أبو الحسنِ الطبري المعروف بالكيا الهرّاسي[4] أو بعضُ نظرائه من تلامذةِ الجويني : « وفي القرآنِ حِجَاجٌ ، وإنْ لم يكنْ فيه الغلبةُ والفَلَجُ ، غيرَ أنَّ العامي يكتفي به كقولِ الله تعالى :﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلۡخَلۡقِ ٱلۡأَوَّلِ ﴾(سورة ق : ١٥) وليسَ من أنكرَ الحشرَ ينكره لأجلِ العَيَاءِ . وكذلك قوله تعالى ﴿ وَيَجۡعَلُونَ لِلَّهِ

(١) شرح الكبرى للسنوسي ص (٥٠٢) ، حاشية الصاوي على الجلالين (٩/٣) .

(٢) وقول الرازي هذا في نهاية العقول (١٤ – ب) وهو مخطوط . ينظر : موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (٨٤٤/٢ – ٨٤٦) ، ونقله ابن تيمية في درء التعارض (٥ / ٣٣٥) .

(٣) ينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/٥-١٩) ، الصواعق المرسلة لابن القيم (٣١٤/١) .

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري الهراسي ، المعروف بالكيا – ومعناه : الكبير القدر ، والهراسي بمعنى : الذعر – . ولد سنة (٤٥٠ هــ) ، وتوفي سنة (٥٠٤ هــ) . كان من أكبر تلاميذ الجويني بعد الغزالي ، درس بالنظامية . من مؤلفاته : أحكام القرآن ، شفاء المسترشدين ، نقد مفردات الإمام أحمد . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٣٥٠ – ٣٥٢) ، طبقات السبكي (٧ / ٢٣١ – ٢٣٤) ، شذرات الذهب (٤ / ٨ – ١٠) .

مَا يَكۡرَهُونَ ﴾ (سورة النحل : ٦٢) ،﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلۡأُنثَىٰ ﴾ (سورة النجم : ٢١)، وليسَ هذا يدلُّ على نفيِ الولدِ قطعاً ؛ فمبادئُ النَّظرِ كافيةً لهم [1] .

٦- يلزمُ من قولهم المتقدم **أنَّ لا يستفادَ من نصوصِ الوحيِ في أصولِ الدينِ** لأنَّ الأنبياءَ قد لبَّسوا على النَّاسِ ودلَّسوا ، بل أضلوهم وجهَّلوهم ، أو حيَّروهم وشكَّكوهم ، وجعلوهم مذبذبين لا يعرفون الحقَّ من الباطلِ ؛ فعندَ هؤلاءِ : كلامُ الأنبياءِ وخطابهم في أشرفِ المعارفِ وأعظمِ العلومِ ؛ يمرضُ ولا يشفي ، ويضلُّ ولا يهدي ، ويضرُّ ولا ينفعُ ، ويفسدُ ولا يصلحُ ، ولا يزكي النفوسَ ، ولا يعلمها الكتابَ والحكمةَ ، بل يُدْسي النفوسَ ، ويوقعها في الضلالِ والشبهةِ ، بل يكونُ كلامُ من يسفسطُ تارةً ويبينُ أخرى - كما يوجدُ في كلامِ كثيرٍ من أهلِ الكلامِ والفلسفةِ كابنِ الخطيبِ الرازي ، وابنِ سينا ، وابنِ عربي [2] ، وأمثالهم - خيراً من كلامِ اللهِ وكلامِ رسوله ، فلا يكونُ خيرَ الكلامِ كلامُ اللهِ ، ولا أصدقَ الحديثِ حديثه [3] فتكونُ الفائدةُ من إنزالِ النصوصِ عندَ المتكلمين : اجتهادَ أهلِ العلمِ في صرفها عن مقتضاها بالأدلةِ المعارضةِ لها ؛ حتى تَنالَ النفوسُ كدَّ الاجتهادِ ، وحتى تنهضَ إلى التفكيرِ والاستدلالِ بالأدلةِ العقليةِ المعارضةِ لها الموصلةِ إلى الحقِّ ، فحقيقةُ الأمرِ

---

(١) ينظر : درء التعارض لابن تيمية (٧/٣٦٠) ، فانظر ما فعله علم الكلام بأهله ، ويعلق ابن تيمية رحمه الله على هذا الكلام الخطير فيقول : وأمَّا ما ذكره من أنَّ الحجاج الذي في القرآن يكتفي به العامي ، وإن لم يكن فيه الغلبة والفلج فهذا الكلام يقوله مثل هذا الرجل وأمثاله من أهل الكلام الجاهلين بحقائق ما جاء به التنْزيل ، وما بعث به الرسول ﷺ ، حتى يقول بعضهم : إنَّ الطريقةلبرهانية ليست في القرآن ، وهؤلاء جهلهم بمعاني الأدلة البرهانية التي دل عليها القرآن ،كجهلهم بحقائق ما أخبر به القرآن ، بل جهلهم بحقائق ما دل عليه الشرع من الدلائلِ العقليةِ والمطالبِ الخبريةِ ـــ أعظمُ من جهلهم بما سلكوه من الطُرُقِ البدعية التي سموها عقلية ، وقد رأيت في كلام هذا الرجل وأمثاله من ذلك عجائب يخالفون بها صريح المعقول مع مخالفتهم لصحيح المنقول ، ونقص علمهم وإيمانهم بما جاء به الرسول ﷺ ثم يفنِّد شيخ الإسلام ما زعمه في تلك الآيات من عدم كفايتها ، ويرد عليه فيها بالتفصيل . ينظر : درء التعارض (٧ / ٣٦٢ ، ٧ / ٣٦٧ - ٣٩٤) .

(٢) هو : أبو بكر محمد بن علي بن محمد الطائي ، المشهور بابن عربي . ولد في مرسية بالأندلس سنة (٥٦٠هـــ) وتوفي بدمشق سنة (٦٣٨هــ) . كان ذكياً شاعراً دخل في التصوف على طريقة أهل الوحدة ، ملأ كتبه بالإلحاد ، وقد كفرَّه جمع من أهل العلم . له مؤلفات كثيرة منها : الفتوحات المكية ، فصوص الحكم ، مفاتيح الغيب . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٣ / ٤٨ - ٤٩) ، البداية والنهاية (١٣ / ١٨٢) ، شذرات الذهب (١٩٠ - ٢٠٢) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٣٦٤) .

عندهم أنَّ الرسلَ خاطبوا الخلقَ بما لا يبيِّنُ الحقَّ ، ولا يدلُّ على العلمِ ، ولا يُفْهَمُ منه الهدى ، بل يدلُّ على الباطلِ ، ويُفْهَمُ منه الضلالُ [(1)] .

٧- ويلزمُ عليه كذلك أنَّه يمكنُ لكلِ أحدٍ أنْ لا يؤمنَ بشيءٍ مما جاءتْ به الرسلُ ؛ إذ العقولُ متفاوتةٌ ، والشبهاتُ كثيرةٌ ، والشيطانُ لا يزالُ يلقي الوساوسَ في النفوسِ ، فيمكنُ حينئذٍ أنْ يلقي في قلبِ غيرِ واحدٍ من الأشخاصِ ما يناقضُ عامةَ ما أخبرَ به الرسول ﷺ ، وما أمرَ به [(2)] .

٨- إنَّ اللهَ كلَّفَ عباده أنْ لا يفهموا من تلك الألفاظِ حقائقها وظواهرها ، وكلَّفهم أنْ يفهموا منها ما لا تدلُّ عليه ، ولم يجعلْ معها قرينةً تُفْهِمُ ذلك [(3)] .

٩- إنَّ هذا القولَ يلزمُ منه الاعتقاد بأنَّ الرسولَ ﷺ لم يبيِّنْ للنَّاسِ أصولَ دينهم ، ولا عرَّفَهم علماً يهتدون به ، وإنَّما بيَّنَ لهم الأمورَ العمليةَ فقط كالعباداتِ والمعاملاتِ وغيرها ، فيلزمُ من هذا لازمان خطيران :

أ- أنْ تكونَ عقولُهم ومشايخُهم الذين بيّنوا لهم أشرفَ العلوم وهي علومُ أصولِ الدينِ ، أفضلَ من الأنبياءِ الذين لم يبيِّنوا إلا الأضعفَ وهي الأمورُ العمليةُ ، وقد أدى هذا — فعلاً — ببعضِ الملاحدةِ إلى أنْ يفضلوا الفيلسوفَ ، أو الوليَّ على النبيِّ ، ومن لم يصلْ إلى هذا الحدِّ من ملاحدةِ المتكلمين والمتعبدين ونحوهم ، فقد شاركهم في الأصلِ ، وهو تفضيلُ أئمته وشيوخه على الأنبياءِ ، ومن لم يقرَّ منهم بتفضيلِ أئمته وشيوخه على الأنبياءِ لزمه ذلك لزوماً لا محيدَ عنه ؛ إذ جعلَ العلمَ باللهِ وملائكته وكتبه ورسله والمعادِ لا يستفادُ من خطابِ الأنبياءِ وكلامهم وبيانهم وطريقتهم التي بيَّنوها ، وإنَّما يستفادُ من كلامِ شيوخه وأئمته [(4)] .

---

(١) المصدر السابق (٥ / ٣٦٥) .

(٢) المصدر السابق (٥ / ٢١٥) .

(٣) الصواعق المرسلة لابن القيم (٣١٤/١) .

(٤) درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٣٥٩ — ٣٦٣) بتصرف . وهذا القول من شيخ الإسلام ليس مجرد دعوى ، بل إنَّ ذلك يتبين بمجموع أمرين ؛ أولهما : اتفاقهم على تقديم العقل على نصوص الوحي في حال التعارض ، بل ردها وعدم الاعتداد بها في العلميات ، ونقلت في هذه الرسالة كثيراً من نقولهم في ذلك ينظر على سبيل المثال ص (٣٦ - ٣٩) ، (١٣٣ — ١٣٤) .وثانيهما : ثناؤهم البالغ الذي يصل إلى حد الغلو على مشايخهم وأئمتهم ، وينظر في ذلك إلى كتب الطبقات والتراجم والتاريخ التي تنقل ثناء بعضهم على بعض ، وكيف أنَّهم يعظمون =

ب- أنْ يكونَ ذلك قدحاً في النبيِّ ﷺ بأنَّه لم يبلغْ ما هو من دينِ الله ، وأنَّه كتمَ شيئاً من الحقِّ ، والله ﷻ قد قالَ له : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ (سورة المائدة : ٦٧) ، فإنْ قالوا : قد بلَّغَها و لم تنقلْ كان ذلك قدحاً في حفظِ الله لدينه ، وفي نقلِ الصحابةِ ﷺ لدينِ الله ، وأنهم أجمعوا على عدمِ نقلِها [(١)] ، وإنْ قالوا : بل بلَّغها النبيُّ ﷺ ونقلها الصحابةُ ﷺ، لكن ذلك كانَ مجملاً وهم فصَّلوا ذلك ـــ يلزمهم تجهيلُ السلفِ ؛ لأنَّهم أعلمُ بدينِ اللهِ من سلفِ الأمَّةِ[(٢)] ؛ لأنَّهم كانوا أميين مقبلين على الزهدِ والعبادةِ ، و لم تكن الحقائقُ من شأنهم وهذا هو الذي التزموه .

ولهذا قالوا : إنَّ طريقةَ السلفِ أسلمُ ، وطريقةَ الخلفِ أعلمُ وأحكمُ[(٣)].

= ويفخمون مشايخهم وأئمتهم إلى درجة تشعر القارئ بقربهم من العصمة ، وهذا أمر جليٌّ لا يمكن حصره ، وواضحٌ لا يمكن إنكاره ورده .

(١) يقول ابن القيم ﷺ عن هذا اللازم – وهو عدم نقل الصحابة لأصول الاعتقاد – : " وذلك إمَّا جهل ينافي العلم ، وإمَّا كتمانينافي البيان ، ومعلوم أنَّه إذا ازدوج التكلم بالباطل والسكوت عن بيان الحق تولَّد من بينهما جهل الحق وإضلال الخلق " . ينظر : الصواعق المرسلة (٣١٥/١) .

(٢) لقد استعمل أهل السنة هذا اللازم لكسر المبتدعة وبيان ضعفهم ، من ذلك ما وقع لأحد شيوخ أهل السنة في زمن الواثق ، في أيام محنةِ القول بخلق القرآن ، وقد جيء بالشيخ مقيداً ، وتقدّم له ابنُ أبي دؤاد المعتزلي يطلب مناظرته ، فقال له الشيخ : خبّرني عن هذا الأمر الذي تدعو الناس إليه ، أشيءٌ دعا إليه رسول الله ﷺ ؟ قال : لا، قال : فشيءٌ دعا إليه أبو بكر الصديق ﷺ بعده ؟ قال : لا ، قال : فشيءٌ دعا إليه عمر بن الخطاب ﷺ بعدهما ؟ قال : لا ، قال :فشيءٌ دعا إليه عثمان بن عفان ﷺ بعدهم ؟ قال : لا ، قال : فشيءٌ دعا إليه علي بن أبي طالب ﷺ بعدهم ؟ قال : لا . فقال الشيخ : فشيءٌ لم يدع إليه النبي ﷺ ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ﷺ تدعو أنت الناس إليه ؟! ليس يخلو أن تقول : علموه ، أو جهلوه ؛ فإن قلت : علموه ، وسكتوا عنه – وسعنا من السكوت ما وسع القوم ، فإن قلت جهلوه وعلمته أنت . فيا لُكَعَ ابن لُكَع ! يجهل النبي ﷺ والخلفاء الراشدون ﷺ شيئاً وتعلمه أنت وأصحابك !! . قال المهتدي : فرأيت أبي – يعني الواثق – وثب قائماً ، وجعل ثوبه في فيه ، فضحك ، ثم جعل يقول : صدق ؛ ليس يخلو من أن تقول : علموه ، أو جهلوه ؛ فإن قلت علموه وسكتوا عنه ، وسعنا من السكوت ما وسع القوم ، وإن قلت :جهلوه ، وعلمته أنت . فيالُكَعَ ابنَ لُكَعٍ ، يجهل النبي ﷺ وأصحابه ﷺ شيئاً ، تعلمه أنت وأصحابك !! وكان هذا الموقف سبباً في رجوع المهتدي عن القول بخلق القرآن حيث قال : "فرجعت من ذلك الوقت عن تلك المقالة ، وأحسب – أيضاً – أنَّ الواثق رجع عنها " . ينظر : الشريعة للآجري (١/ ٤٥٥ – ٤٥٧) ، سير أعلام النبلاء (٣٠٧/١٠) .

(٣) ينظر : إتحاف السادة المتقين للزبيدي (١١٢/٢) .

ولكنَّ هؤلاءِ - كما يقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله - : ↑ قد كذبوا على طريقةِ السلفِ ، وضلّوا في تصويبِ طريقةِ الخلفِ ↑[1]. وحاصلُ قولهم - كما يقولُ ابنُ حجرٍ رحمه الله : ↑جهلٌ بطريقةِ السلفِ ، ودعوى في طريقةِ الخلفِ ↑[2].

ثمَّ يقالُ على فرضِ التسليمِ بأنَّهم إنما بيّنوا المجملَ من دينِ الله سبحانه وتعالى ، فكيفَ يتعارضُ ما فصلّوه ، وبيَّنوه مع ما هو مجملٌ من الدينِ ؟! إذ لا يمكنُ أنْ يكونَ البيانُ معارضاً لأصله ، فعُلِمَ أنَّ ما ذكروه لا صلةَ له بدينِ الله عز وجل، وأنَّ ما كانَ من دينِ الله عز وجل لا يمكنُ أنْ يحصلَ فيه التعارضُ لا معَ العقلِ الصريحِ ، ولا بينَ أدلته النَّقليةِ .

١٠- إنَّ الأصولَ الاعتقاديةَ لابدَّ أنْ تكونَ من الدينِ ، ولابدَّ أن يبينها النبيُّ صلى الله عليه وسلم أتمَّ بيانٍ ؛ لأنَّه المسؤولُ الأوَّلُ عن بيانِ الدينِ ، فكيفَ يمكنُ أنْ تكونَ الأصولُ الاعتقاديةُ التي قرَّروها من الدينِ ، مع أنَّ النقلَ لم يردْ بها و لم يبلغها النبيُّ صلى الله عليه وسلم ؟[3]

١١- قولهم بأصولٍ اعتقاديةٍ لم يردْ بها النقلُ ، يتناقضُ مع كمالِ الدينِ المبلَّغِ عن الرسولِ صلى الله عليه وسلم ؛ لأنَّها إنْ كانتْ من دينِ الله عز وجل و لم يردْ بها النقلُ فلا يكونُ الدينُ كاملاً . وإنْ كانَ الدينُ كاملاً فلابدَّ أنْ يكونَ النقلُ هو الأصلُ في الدلالةِ على تلك الأصولِ ، فلا تكون تلك المسائلُ العقليةُ التي ادَّعاها المتكلمون من دينِ الله ، بل تكون من البدعِ المحدثةِ . ومعلومٌ أنَّ كمالَ الدينِ المقصودِ في قول الله تعالى : ﴿ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا ﴾ (سورة المائدة : ٣) ، إنَّما هو الكمالُ المتوقفُ على النقلِ ، لا على ما يجبُ اعتقاده معَ عدمِ وروده في النَّقلِ كما يقولُ المتكلمون[4].

١٢- إنَّ تركَ الناسِ بلا رسالةٍ ، وبدونِ إنزالِ الوحي ؛ كانَ أنفعَ لهم وأقربَ إلى الصوابِ ؛ فإنَّهم ما استفادوا بنُزولِ هذا الوحيِ غيرَ التعرُّضِ للضلالِ ، و لم يستفيدوا منها يقيناً ولا علماً بما يجبُ لله ويمتنعُ عليه إذ ذاك ، وإنَّما يستفادُ من عقولِ الرجالِ وآرائها[5] .

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٥/٣٧٨-٣٧٩) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٩) .

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٣٥٢) .

(٣) ينظر : المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القربي ص (١٨١) .

(٤) ينظر : المصدر السابق ص (١٨١) .

(٥) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/٣١٦) .

١٣- يلزمهم إذا كانتْ النصوصُ الشرعيةُ مناقضةٌ لأصولهم - التي هي عندهم قواطعٌ عقليةٌ - أنْ يكونَ النبيُّ ﷺ وأصحابه ﷺ والأمَّةُ كلُّها قد اعتقدوا ما هو باطلٌ مناقضٌ لصريحِ العقلِ ؛ حتى نبغتْ هذه الطائفةُ فزعمتْ أنَّه لا يجوزُ التسليمُ بظواهرِ النصوصِ الشرعيةِ[1].

١٤- يلزمهم أنْ يستغني الخلقُ عن الوحيِ وعن الأنبياءِ عليهم السلام ، وأنْ يبطلَ معنى الأمرِ والنهي ، وأنْ يقولَ من شاءَ ما شاءَ ، وأنْ يجوزَ للمؤمنين ألا يقبلوا شيئاً حتى يعقلوه[2] .

ومن تأمَّلَ ما مضى من الإلزاماتِ علمَ يقيناً أنَّ كلَّ ذلك باطلٌ وبهْتَانٌ لا يمكنُ أنْ يقعَ ، وعليه يلزم : أنَّ **الحقَّ هو الإيمانُ بالنصوصِ** على ظواهرها وفقَ ما كانَ عليه النبيُّ ﷺ وصحابته ﷺ من بعده ، **وأنَّ ما عارضها** فلابدَّ أنْ يكونَ باطلاً . ودلائلُ ذلك : أنَّ منْ كانَ **له نظرٌ ثاقبٌ** في هذه الأمورِ عَرَفَ حقيقةَ الأمرِ ، ومن **كانَ لا يَفْهمُ بعضَ الدقيقِ** من كلامهم كفاه أنْ يعلمَ أنَّ هؤلاءِ النظّارِ يقدحُ بعضهم في أدلةِ بعضٍ ، وأنَّهم لم يتفقوا على مقدماتٍ عقليةٍ ، بل ولا مقدمتين عقليتين يمكنُ أنْ يُستنتجَ منها دليلٌ عقليٌ ، يصلحُ لمعارضةِ أخبارِ الرسولِ ﷺ[3].

فانظرْ ما فعلَ علمُ الكلامِ بالمنتسبين إليه ، وانظرْ إلى أثرِّه ، وما أوْصَلهم إليه !

(١) ينظر : المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني (١٨٢) .

(٢) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم الأصبهاني (١ / ٣٢٠) ، صون المنطق للسيوطي ص (١٧٩ - ١٨٠) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٩ / ٣٣٤).

الأثر الثاني : الإعراض عن نصوص الكتاب والسنة وإهمالهما

إنَّ من أبرزِ وأعظمِ آثارِ علمِ الكلامِ على المتكلمين أنْ جَعَلَهم معرضين عن القرآنِ الكريمِ وسنةِ المصطفى ﷺ ؛ فأورثهم ذلك جهلاً عظيماً ، وفساداً عريضاً ؛ فأهملتْ نصوصُ الوحي ، وعُزِلتْ عن مجالها الذي أنزلتْ من أجله – وهو تصحيحُ العقائدِ ، وتحقيقُ التوحيدِ – ؛ وذلك جهلاً منهم ، وزعماً أنَّ العقلَ قاضٍ على الكتابِ والسنَّةِ ومقدمٌ عليهما كما تقدم . ولقدَ أخذَ هذا الأثرُ في تحقيقه أشكالاً شتى ، وصوراً متعددةً ؛ ساعدتْ في ابتعادهم عن نصوصِ الكتابِ والسنَّةِ ؛ فأدَّتْ بكثيرٍ منهم إلى النفاقِ والزندقةِ أو الحيرةِ والشكِ . ومن تلك الأشكال والصور :

١- الجهل بنصوص الكتاب العزيز ، وسنة المصطفى ﷺ

إنَّك تجدُ في كتبِ أهلِ الكلامِ ما يدلُّ على غايةِ الجهلِ بما قاله الرسولُ ﷺ والصحابةُ رضي الله عنهم والتابعون وأئمةُ الإسلامِ مما يوجبُ أنْ يقالَ : كأنَّ هؤلاءِ نشأوا في غيرِ ديارِ الإسلامِ . ولا ريبَ في أنَّهم نشأوا بينَ من لا يعرفُ السنةَ النبويةَ ؛ حتى صارَ المعروفُ عندهم منكراً ، والمنكرُ معروفاً ، ولَبِستْهم فِتَنٌ نَشَأَ فيها الصغيرُ ، وهرمَ فيها الكبيرُ ، وبُدِّلت السنةُ بالبدعةِ ، والحقُّ بالباطلِ .

فإن فُرِضَ أنَّ أحداً نقلَ مذهبَ السلفِ ، فإمَّا أنْ يكونَ قليلَ المعرفةِ بآثارِ السلفِ كأبي المعالي والغزالي وابنِ الخطيبِ الرازي وأمثالهم ممن لم يكنْ لهم من المعرفةِ بالحديثِ ما يعدُّون به من عوامِ أهلِ الصناعةِ فضلاً عن خواصها . **ولم يكنْ الواحدُ من هؤلاء يعرفُ البخاريَ ومسلماً وأحاديثهما إلا بالسماعِ كما يذكرُ ذلك العامةُ ، ولا يُميِّزون بين الحديثِ الصحيحِ المتواترِ عندَ أهلِ العلمِ بالحديثِ ، وبينَ الحديثِ المفترى المكذوبِ** ، وكتبهم أصدقُ شاهدٍ على ذلك ففيها العجائبُ [(١)].

ومن أمثلة ذلك : ❶ أبو المعالي مع فرطِ ذكائه ، وحرصه على العلمِ ، وعلُو قدْره في فَنِّه ، **كانَ قليلَ المعرفةِ بالآثارِ النبويةِ ، ولعلَّه لم يُطالعِ الموطأ بحالٍ حتى يَعْلم ما فيه ،**

---

(١) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٧١-٧٢) .

فإنَّه لم يكنْ له بالصحيحين (البخاريِّ ومسلمٍ) وسننِ أبي داودَ والنسائيِّ والترمذيِّ ، وأمثالِ هذه السننِ علمٌ أصلاً ، فكيفَ بالموطأ ونحوه ؟! وكانَ مع حرصه على الاحتجاجِ في مسائلِ الخلافِ في الفقهِ ، إنَّما عمدته سننُ أبي الحسنِ[1] الدارقطني[2] ... واعتبرْ ذلك : بأنَّ كتابَ أبي المعالي الذي هو نخبةُ عمره : (نهايةَ المطلبِ في درايةِ المذهبِ) ليسَ فيه حديثاً واحداً معْزُوًّا إلى صحيحِ البخاري ، إلا حديثاً واحداً في البسملةِ ، وليسَ ذلك الحديثُ في البخاري كما ذكره [3] .

وكذلك الرازي ليسَ في كتبه وأمثاله في مسائلِ أصولِ الدينِ الكبارِ القولُ الصحيحُ الذي يوافقُ المنقولَ والمعقولَ ، **الذي بعثَ اللهُ ﷻ به الرسولَ ﷺ وكانَ عليه سلفُ الأمَّةِ وأئمتها** ؛ بل يذكرُ بحوثَ المتفلسفةِ الملاحدةِ ، وبحوثَ المتكلمين المبتدعةِ ... فغالبُ مادته في كلامِ المعتزلةِ ما يجده في كتبِ أبي الحسينِ البصري وصاحبه محمد الخوارزمي ، وشيخه عبدِ الجبارِ الهمذاني ونحوهم ، وفي كلامِ الفلاسفةِ ما يجده في كتبِ ابن سيناء ، وأبي البركاتِ[4] ونحوهما ، وفي مذهبِ الأشعريِّ على كتبِ أبي المعالي كالشاملِ ونحوه وبعضِ كتبِ القاضي أبي بكرٍ[5] وأمثاله ، وهو ينقلُ - أيضاً - من كلامِ

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني ، ولد ببغداد سنة (٣٠٦هـ) ، وتوفي سنة (٣٨٥هـ) . إمام مشهور ، وحافظ كبير ، ومحدث مدقق ، قال الحاكم : لم ير الدارقطني مثل نفسه . من مؤلفاته : السنن ، العلل ، الأفراد . ينظر : تاريخ بغداد (١٢ / ٣٤ – ٣٩) ، البداية والنهاية (١١ / ٣٦٢ – ٣٦٣) ، سير أعلام النبلاء (١٦ / ٤٤٩ – ٤٦١) .

(٢) يقول ابن تيمية ﷺ عن سنن الدارقطني : وأبو الحسن مع تمام إمامته في الحديث ، فإنَّه إنَّما صنف هذه السنن كي يذكر فيها الأحاديث المستغربة في الفقه ، ويجمع طرقها ، فإنَّها هي التي يحتاج فيها إلى مثله ، فأمَّا الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما فكان يُسْتغني عنه في ذلك . ثم قال لبيان حال من يعتمد عليها فقط كما هو الحال مع أبي المعالي : فلهذا كان مجرد الاكتفاء بكتابه في هذا الباب ، يورث جهلاً عظيماً بأصول الإسلام . ينظر : التسعينية لابن تيمية (٣/٩٢٢-٩٢٣) .

(٣) التسعينية لابن تيمية (٣/٩٢٢-٩٢٣) .

(٤) هو : هبة الله بن علي بن ملكا البلدي، أبو البركات ، المعروف بأوحد الزمان ولد سنة (٤٨٠هـ) ، وتوفي بهمذان سنة (٥٦٠ هـ) . طبيب، فيلسوف ، ادَّعى أنَّه نال رتبة أرسطو ،كان يهودياً وأسلم في آخر عمره . من مؤلفاته : المعتبر ، اختصار التشريح من كلام جالينوس ، في العقل وماهيته . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٤١٩) ، عيون الأنباء في طبقات الأطباء (٣٧٤ - ٣٧٦) ، الأعلام (٨ / ٧٤) .

(٥) أي الباقلاني .

الشهرستاني وأمثاله ... وأمَّا قولُ أئمةِ الفقهِ والحديثِ والتصوفِ والتفسيرِ وغيرهم من علماءِ المسلمين فكلامُ الرازيِّ يدلُّ على أنَّه لم يكن مطلعاً على ذلك ، وكذلك كلامُ الصحابةِ والتابعين لهم بإحسان ، ويعتمدُ في كثيرٍ مما يذكره من أخبارِ الصفاتِ وتأويلها على كتابِ (تأويلِ الأخبارِ) لأبي بكرِ بنِ فورك ، وأبو بكرِ بنِ فورك جَمَع في كتبه من تأويلاتِ بشرِ المرّيسي ومن بعده ما يناسبُ كتابه »[1] .

وكذلك أبو حامد الغزالي : فقد قالَ عن نفسه : « **بضاعتي في علمِ الحديثِ مزجاةٌ** »[2]، وكثيراً ما يشيرُ إلى هذا ابنُ تيميةُ ﷺ ، فيقولُ : « **وأبو حامد ليسَ له من الخبرةِ بالآثارِ النبويةِ والسلفيةِ ما لأهلِ المعرفةِ بذلك ، الذين يميزون بينَ صحيحه وسقيمه . ولهذا يذكرُ في كتبه من الأحاديثِ والآثارِ الموضوعةِ والمكذوبةِ ما لو علمَ أنَّها موضوعةٌ لم يذكرها** »[3] .

وكذلك أبو الحسنِ الأشعري « **فإنَّه لم يكنْ خبيراً بالسنَّةِ والحديثِ وأقوالِ الصحابةِ والتابعين وغيرهم ، وتفسيرِ السلفِ للقرآنِ** ... ولهذا يذكرُ في (المقالاتِ) مقالةَ المعتزلةِ مفصلةً : يذكرُ قولَ كلِ واحدٍ منهم ، وما بينهم من النـــزاعِ في الدِّقِ والجلِّ ... ويذكرُ - أيضاً - مقالات الخوارجِ والروافضِ ، لكن نقْلُه لها من كتبِ أربابِ المقالاتِ ، لا عن مباشرةٍ منه للقائلين ، ولا عن خبرةٍ بكتبهم ، ولكن فيها تفصيلٌ عظيمٌ ، ويذكرُ مقالةَ ابنِ كلاّب عن خبرةٍ بها ونظرٍ في كتبه ، ويذكرُ اختلافَ الناسِ في القرآنِ من عدةِ كتبٍ ــ فإذا جاءَ إلى مقالةِ أهل السنةِ والحديثِ ذكرَ أمراً مجملاً ، يلقي أكثره عن زكريا بن يحيى الساجي ، وبعضه عمَّن أخذَ عنه من حنبليةِ بغدادَ ونحوهم ، وأينَ العلمُ المفصَّلُ من العلمِ المجملِ ؟! وهو يشبهُ من بعضِ الوجوه علمَنا بما جاءَ به محمدٌ ﷺ تفصيلاً ، وعلمنا بما في التوراةِ والإنجيلِ مجملاً ... فهكذا معرفته بمذهبِ أهلِ السنَّةِ والحديثِ ، مع أنَّه من أعرفِ المتكلمين المصنفين في الاختلافِ بذلك ، وهو أعرفُ به من جميعِ أصحابه : من القاضي أبي بكرٍ ، وابنِ فورك ، وأبي إسحاقَ .

---

(١) مقدمة نقض التأسيس لابن تيمية (١/١٨ ، ٢٠-٢١) .

(٢) قانون التأويل للغزالي ص (٢٤٦) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٧/ ١٤٩) .

وهؤلاءِ أعلمُ به من أبي المعالي وذويه ، ومن الشهرستاني ولهذا كانَ ما يذكره الشهرستاني من مذهبِ أهلِ السنةِ والحديثِ ناقصاً عما يذكره الأشعريُّ ؛ فإنَّ الأشعريَّ أعلمُ من هؤلاءِ كلِهم بذلك نقلاً وتوجيهاً [1].

وعموماً فإنَّ الجهلُ بنصوصِ الكتابِ والسنةِ موجودٌ في عامةِ الكتبِ المصنفةِ في المقالاتِ والمللِ والنِّحلِ ؛ مثل كتابِ أبي عيسى الورَّاق [2] ، والنُّوبختي [3]، وأبي الحسن الأشعري ، والشهرستاني ؛ تجدُهم يذكرون من أقوالِ اليهودِ والنصارى والفلاسفةِ وغيرِهم من الكفَّارِ ، ومن أقوالِ الخوارجِ ، والشيعةِ ، والمعتزلةِ ، والمرجئةِ ، والكلابيةِ [4]، والكراميةِ [5] والمجسِّمةِ [6] ،

---

(١) منهاج السنة لابن تيمية (٥/٢٧٧-٢٧٩) .

(٢) هو : أبو عيسى محمد بن هارون الورَّاق . كان من نظَّار المعتزلة ، وعنه أخذ ابن الراوندي . له مؤلفات على مذهب المعتزلة وفي الإمامة ، منها : المقالات في الإمامة ، المجالس . توفي سنة (٢٤٧ هـ) . ينظر : لسان الميزان (٥ / ٤٠٧) ، الأعلام (٧ / ١٢٨) .

(٣) هو :أبو محمد الحسن بن موسى بن محمد النوبختي . كان من المغالين في الاثبات والتجسيم ، ثم انتقل إلى أقوال المعتزلة والشيعة ، عارف بالفلسفة . من مؤلفاته : الآراء والديانات ، الفرق والمقالات، فرق الشيعة . توفي سنة (٣١٠ هـ) . ينظر : الفهرست (٢٥١) ، الأعلام (٢/ ٢٢٤) ، مقدمة كتاب فرق الشيعة للنوبختي .

(٤) الكلابية : هم أتباع ابن كلاّب ، يقولون : إنَّ أسماء الله هي صفاته ، وإنَّ صفاته ﷻ لا هي هو ولا هي غيره ، وإنَّ الله ليس له كلام مسموع ، وإنَّ القرآن ليس كلام الله على الحقيقة بل هو عبارةٌ أو حكايةٌ عن كلام الله .
ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٥٣،٣٥٠) ، (٢ / ٢٢٥ ، ٢٥٧ - ٢٥٨) ، أصول الدين للبغدادي ص (٨٩ – ١٢٣) ، الفصل (٤ /١٥٧) ، نهاية الإقدام ص (١٨١) ، آراء الكلابية العقدية لهدى الشلالي ص (١١٩ – ١٤٣ ، ٢٠٧ -٢١٠ ، ٢٤٥ – ٢٦١) .

(٥) الكرّامية : هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام ، وهم من جملة الصفاتية ، لكنَّهم يعتقدون التشبيه ، ويقولون بحلول الحوادث في ذات الرب ، وقالوا بالتحسين والتقبيح العقليين كالمعتزلة ، وقالوا : إنَّ الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب وعمل الجوارح ، وإنَّ الكفر هو الجحود والإنكار له باللسان . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٢٣) ، الفرق بين الفرق ص (٢٠٢ – ٢١٤) ، الملل والنحل (١ / ١٢٤ - ١٣١) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٦٧) .

(٦) المجسِّمة : ويطلق عليهم المشبِّهة ، وهم الذين يشبهون صفات الله بصفات المخلوقين فيقولون : لله يد كيد المخلوق وهكذا ، كان بدْءُ ظهور التشبيه في الإسلام على يد بيان بن سمعان الرافضي . وقد انتشر التشبيه بين فرق الروافض ، إلا أنَّ التجسيم والتشبيه قد اندثر القول به . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ /٦٦ – ٨٨) ، الفرق بين الفرق ص (٢١٤ – ١١٩) ، التبصير في أمور الدين ص (١١٩ – ١٢٢) .

والحشويةِ[1] . أنواعاً من المقالاتِ ، والقولُ الذي جاءَ به الرسولُ ﷺ ، وكانَ عليه الصحابةُ رضي الله عنهم والتابعون وأئمةُ المسلمين لا يعرفونه ولا يذكرونه ، بل وكذلك في كتبِ الأدلةِ والحججِ التي يحتجُّ بها المصنفُ للقولِ الذي يقولُ إنَّه الحقُّ تجدهم يذكرون في الأصلِ العظيمِ قولين ، أو ثلاثةً ، أو أربعةً ، أو أكثرَ من ذلك ، وينصرون أحدَها ، ويكونُ كلُّ ما ذكروه أقوالاً فاسدةً مخالفةً للشرعِ والعقلِ ، **والقولُ الذي جاءَ به الرسولُ ﷺ – وهو الموافقُ لصحيحِ المنقولِ وصريحِ المعقولِ – لا يعرفونه ولا يذكرونه »**[2].

بل الأشدُّ من ذلك أنَّك « **تجدُ في أئمةِ علماءِ هؤلاءِ من لا يميزُ بينَ القرآنِ وغيره ، بل ربما ذكرتْ عنده آيةٌ ، فقال : لا نُسلمُ صحةَ الحديثِ . وربما قال : لقوله** عليه السلام: « **كذا** ... » ، **وتكونُ آيةً من كتابِ اللهِ** . وقد بلغنا من ذلك عجائب ، وما لم يبلغنا أكثرُ، وحدثني ثقةٌ : أنَّه تولى مدرسةَ (مشهدِ الحسين بمصر) بعضُ أئمةِ المتكلمين ، رجلٌ يُسمَّى شمسُ الدينِ الأصبهاني شيخ الأيكى ، فأعطوه جزءاً من الربعةِ فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ المص﴾ (الأعراف: ١) حتى قيلَ له: ألف لا ميم صاد ﴿الٓمٓصٓ ۝١﴾ ».[3]

وقال ابنُ رجب[4] رحمه الله: « ولقد عُقِد مرةً مجلسٌ لشيخِ الإسلامِ أبي العباسِ ابنِ تيميةَ ، فتكلَّمَ فيه بعض أكابر المخالفين ، وكانَ خطيبَ الجامعِ ، فقال الشيخُ شرفُ الدينِ عبدُ اللهِ – أخو الشيخ -: كلامنا مع أهلِ السنَّةِ ، **وأمَّا أنتَ فأنا أكتبُ لك أحاديثَ من**

---

(١) الحشوية : لفظة يقصد بها حشْو الناس وهم العامة والجمهور منهم ، وأول من أطلقها المعتزلة فإنهم يطلقون على من أثبت القدر حشوية ، وأول من أطلقها منهم عمرو بن عبيد أطلقها على الصحابي عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، ثم أصبح المتكلمون يطلقونها على أصحاب الحديث وأتباع الإمام أحمد لإثباتهم الصفات والقدر . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢ / ١٧٦) ، نقض التأسيس (١ / ٢٤٠ – ٢٤٤) ، العقود الدرية لابن عبد الهادي ص (٢٣٨) ، مختصر منهاج السنة للذهبي ص (٩١) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٩/ ٦٧) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٩٦) .

(٤) هو : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي . ولد ببغداد سنة (٧٣٦ هـ) ، وتوفي بدمشق سنة (٧٩٥ هـ) ، من علماء المذهب الحنبلي المشهورين ، من مؤلفاته : القواعد الفقهية ، جامع العلوم والحكم ، ذيل طبقات الحنابلة . ينظر :شذرات الذهب (٦ / ٣٣٩ – ٣٤٠) ، الأعلام (٣ / ٢٩٥).

الصحيحين وأحاديثَ من الموضوعاتِ – وأظنه قالَ – : وكلاماً من سيرةِ عنترةَ فلا تميِّزُ بينها ، فسكتَ الرجلُ »[1].

لذا فقد **أثمرَ جهلهم وإعراضهم عن تعلُّمِ وقراءةِ ودراسةِ نصوصِ الكتابِ والسنَّةِ تضايقهم منها** . يقولُ ابنُ القيِّمِ رحمه الله : « وجرى بيني وبينَ بعضِ رؤساءِ هؤلاءِ ، مناظرةٌ في مسألةِ الكلامِ ، فقالَ : نحن وسائرُ الأمَّةِ نقولُ : القرآنُ كلامُ الله لا ينازعُ في هذه الإضافةِ أحدٌ ، ولكن لا يلزمُ منها أنْ يكونَ اللهُ بنفسه متكلماً ، ولا أنَّه يتكلَّمُ ، فمن أينَ لكم ذلك ؟ فقالَ له بعضُ من كانَ معي من أصحابنا : قد قالَ النبيُّ ﷺ : « **إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ** . »[2]، وقالتْ عَائِشَةَ رضي الله عنها : « **وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِوَحْيٍ يُتْلَى** » [3] فرأيتُ الجهميَّ قد عَبَسَ ، وبَسَرَ ، وكَلَحَ ، وزَوَى وجهه عنه كالذي شمَّ رائحةً كريهةً أعرضَ عنها بوجهه ، أو ذاقَ طعاماً كريهاً مُرّاً مذاقه ، وهذا أمرٌ لم يزلْ عليه كلُّ مبطلٍ إذا واجهته بالحقِّ المخالفِ له وصدمته به ، وقلَّ من يتبصرُ منهم عندَ الصدمةِ الأولى ، ولهذا قالَ بعضُ السلفِ : ما ابتدعَ أحدٌ بدعةً إلا خرجتْ حلاوةُ الحديثِ من قلبه . وقالَ بعضُ رؤساءِ الجهميةِ إمَّا بشر المرّيسي أو غيره : ليسَ شيءٌ أبغضَ لقولنا من القرآن فأقرُّوا به ثم أوِّلوه . وقال بشرٌ أيضاً : إذا احتجوا عليكم بالقرآنِ فغالطوهم بالتأويلِ ، وإذا احتجوا بالأخبارِ فادفعوها بالتكذيبِ ... ولهذا تجدُ كثيراً من هؤلاءِ لا يحبُ تبليغَ النُّصوصِ النبويةِ أو إظهارها وإشاعتها ، وقد يشترطون في أمكانٍ يقصدونها أنْ لا يُقرأَ فيها أحاديثُ الصفاتِ ، وكانَ بعضُ متأخريهم – وهو أفضلُهم عندَهم– كَلِفٌ بإعدامِ كتبِ السنَّةِ المصنفةِ في الصفاتِ وكتمانها وإخفائها ، وبلغني عن كثيرٍ منهم أنَّه كانَ يهمُّ

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٢/٢٣) .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ ﴿٢٣﴾ ﴾ (سبأ: ٢٣) (١٣ / ٥٥٣) عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قال: « **إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئًا ، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ وَنَادَوْا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ** » .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب التوحيد ، باب قول النبي ﷺ: الماهر بالقرآن مع سفرة كرام بررة ،... من حديث عائشة رضي الله عنها الطويل وشاهده « .. **وَلَكِنْ وَاللَّهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللَّهَ مُنْزِلٌ فِي شَأْنِي وَحْيًا يُتْلَى ، لَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللَّهُ فِيَّ بِأَمْرٍ**..» (١٤ / ٦٣٥) رقم (٧٥٤٥) .

بالقيامِ والانصرافِ عندَ ختمِ صحيحِ البخاريِّ وما فيه من التوحيدِ والردِّ على الجهميةِ ، وسُمعَ منه الطعنُ في محمدِ بنِ إسماعيل – أي : البخاري – ، وقالَ آخرُ من هؤلاءِ : ❝ لقدْ شَانَ البخاريُّ صحيحه بهذا الذي أتى به في آخره ❝[1].

فانظرْ حالهم هذا من قولِ النبيِّ ﷺ : « **بَلِّغُوا عَنِّى وَلَوْ آيَةً** »[2]، وقوله : « **نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ** » .[3]

وأينَ هم من قولِ اللهِ ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ (سورة البقرة : ١٥٩) ؟! فهم بحقٍّ كما قالَ عمرُ رضي الله عنه : ❝ إنهَّم أعداءُ السُّننِ ❝[4]. فهذا بعضُ أثرِ علمِ الكلامِ عليهم .

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/١٠٣٧-١٠٤٠) .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الأنبياء ، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٦ / ٦٠٦) حديث رقم (٣٤٦١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ « **بَلِّغُوا عَنِّى وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ** » .

(٣) أخرجه الترمذي : كتاب العلم ، باب الحث على تبليغ العلم عن زيد بن ثابت (٥ / ٣٣) حديث رقم (٢٦٥٦) ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وأخرجه أبو داود : كتاب العلم ، باب فضل نشر العلم (٢ / ٣٤٦) ، حديث رقم (٣٦٦٠) ، وأخرجه ابن ماجه في المقدمة : باب من بلغ علماً (١ / ٨٤) حديث (٢٣٠) .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/١٢٣) ، رقم (٢٠١) ، وينظر :الفتح لابن حجر (١٣/٢٨٩) .

٢) عدم المعرفة والتمييز بين صحيح الحديث النبوي وضعيفه :

وهذا الأمرُ هو ما عليه جُلُّ المتكلمين ، فليسَ لهم من المعرفةِ بالحديثِ ما يعدُّون به من عوامِ أهلِ الصناعةِ ، فضلاً عن خواصها ، ولم يكنِ الواحدُ من هؤلاءِ يعرفُ البخاريَّ ومسلماً وأحاديثهما إلا بالسماعِ ، كما يذكرُ ذلك العامةُ ولا يميِّزون بينَ الحديثِ الصحيحِ المتواترِ عندَ أهلِ العلمِ بالحديثِ ، وبينَ الحديثِ المفترى المكذوبِ [١].

وكانتْ النتيجةُ اللازمةُ لما تقدمَ وقوعَهم في أمرين شنيعين :

فأمَّا الأوَّل : فهو استدلالهم بالأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ لما يقرِّرونه في أصولِ الدينِ ؛ ومن ذلك :

١- ما روي عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال : « **أتاني جبريلُ فقالَ : يا محمدُ ، خصلتان لا ينفعُ معهما صومٌ ولا صلاةٌ : الإشراكُ باللهِ ، وأنْ يزعمَ عبدٌ أنَّ اللهَ يجبره على معصيته** » [٢] .

٢- ما روى عن أنسٍ رضي الله عنه أنَّه قالَ : قالَ رسولُ اللهِ ﷺ : « **سيكونُ في هذه الأمَّةِ أقوامٌ يعملون بالمعاصي ، ويزعمون أنَّها من اللهِ ، فإذا رأيتموهم فكذِّبوهم ، ثمَّ كذِّبوهم** »[٣].

٣- وعن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قال : « **لعنَ اللهُ القدريةَ على لسانِ سبعين نبياً ، قيلَ : من القدريةُ يا رسولَ اللهِ ؟ قالَ : الذين يعصون اللهَ تعالى ويقولون : كانَ ذلك بقضاءِ اللهِ وقدره**» [٤] ذكرَ هذا الحديثَ القاضي عبدُ الجبارِ في معرضِ رده على الجبريةِ [٥] ، وذكرَ في ذلك لفظاً آخرَ ، وهو قوله « **وهم خصماءُ الرحمنِ ، وشهودُ الزورِ ، وجنودُ إبليسَ** » [٦].

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٧١ – ٧٢).

(٢) أورده والحديث الذي بعده :الشريف المرتضى .ينظر : إنقاذ البشر من الجبر والقدر ، ضمن رسائل العدل والتوحيد ص (٢١٤– ٢١٥).

(٣) المصدر السابق ص (٢١٥) .وهذان الحديثان ليس لهما وجود في دواوين الحديث .

(٤) حديثٌ موضوع ، ينظر : تنــزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الموضوعة (١/٣١٣ - ٣١٤) .

(٥) الجبرية : هم الذين ينفون الفعل عن العبد ويضيفونه إلى الرب ﷻ ، وهم درجات :منهم الغالي الذي لا يثبت للعبد فعلاً ولا قدرةً أصلاً ، ومنهم من يثبت له قدرة غير مؤثرة ، من أشهرهم الجهمية . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٣٣٨) ، الفرق بين الفرق ص (١٩٩ - ٢٠٢) ، الملل والنحل (١ / ٩٧) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٦٨ - ٦٩) .

(٦) قال عنه ابن الجوزي رحمه الله: هذا حديثٌ لا شك في وضعه ، ينظر : الموضوعات لابن الجوزي (١/٢٧٦) .

٤- وعن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ : « **لا تنالُ شفاعتي أهلَ الكبائرِ من أمَّتي** »[(١)].

٥- وعن النبيِّ ﷺ أنَّه قالَ : « **كانَ اللهُ لا شيءَ معه ، وهو الآنَ على ما عليه كانَ** »[(٢)].

٦- وعن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قالَ : « **لا ينبغي لأحدٍ أنْ يرى اللهَ في الدنيا ، ولا في الآخرةِ** »[(٣)].

٧- وحديث : « **الذي أيَّنَ الأيْن فلا يقالُ له أينَ** »[(٤)].

٨- وعن أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ : **جاءَ وفدُ ثقيفٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقالوا : يا رسولَ اللهِ الإيمانُ يزيدُ وينقصُ ؟ فقال : « لا ، الإيمانُ مكمّلٌ في القلبِ : زيادته كفرٌ ، ونقصانه شركٌ »** .[(٥)]

---

(١) وهذا النص مناقض للأحاديث المتواترة في شفاعته ﷺ لأهل الكبائر ، كما ذكر ذلك ابن أبي عاصم في السنة ص (٢ / ٣٩٩) ، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (١ / ٣١٤) ، وقال عنه الباقلاني : إنَّ هذا عن الحسن لم يصح ، ولم يرد في خبر صحيح ولا في سقيم ، وإنما هو اختلاق وكذب . ينظر : الإنصاف (١ / ٦٦) .

(٢) قال شيخ الإسلام عن هذا الحديث : " وهذه الزيادة ، وهو قوله : « **وهو الآن على ما عليه كان** » كذبٌ مفترىً على رسول الله ﷺ ، اتفق أهلُ العلم بالحديث على أنَّه موضوعٌ مختلقٌ ، وليس هو في شيء من دواوين الحديث لا كبارها ولا صغارها ، ولا رواه أحدٌ من أهل العلم بالإسناد لا صحيح ولا ضعيف ، ولا بإسناد مجهول " .

ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/٢٧٢).

(٣) ذكره شيخ الإسلام ضمن الأمثلةِ على وضع بعض الطوائف أحاديث توافق بدعهم . ينظر : درء التعارض (٥ /٢٢٥) .

(٤) ذكره شيخ الإسلام في درء التعارض (٣ / ١٣)، وقال : " رواه ابن عساكر فيما أملاه في نفي الجهة عن شيخه ابن عبد الله العوسجي ، عن النبي ﷺ " وقال عنه شيخ الإسلام : " أجمع العلماء على أنه من أكذب الحديث " .

(٥) قال ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية ص (٣٤٢) : " فقد سئل شيخنا عماد الدين ابن كثير رحمه الله عن هذا الحديث ؟ فأجاب : بأن الإسناد من أبي ليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة وأما أبو مطيع فهو : الحكم بن عبدالله بن مسلمة البلخي ضعفه أحمد بن حنبل و يحيى بن معين و عمرو بن علي الفلاس و البخاري و أبو داود و النسائي و أبو حاتم الرازي و أبو حاتم محمد بن حبان البستي و العقيلي و ابن عدي و الدار قطني وغيرهم وأما أبو المهزم الراوي عن أبي هريرة وقد تصحف على الكتاب واسمه : يزيد بن سفيان فقد ضعفه أيضا غير واحد وتركه شعبة بن الحجاج وقال النسائي : متروك وقد اتهمه شعبة بالوضع " .وقال الألباني رحمه الله في تخريجه لشرح العقيدة الطحاوية : موضوع .

وأمَّا الثَّاني : فهو طعنُهم في الأحاديثِ الصحيحةِ وردُّها ؛ ومن ذلك :

١- تكذيبُ النظَّامِ [١] لابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في روايته لحديثِ انشقاقِ القمرِ [٢]، وكذلك لروايته حديثَ :« **الْسَعِيْدُ مَنْ سَعِدَ فِيْ بَطْنِ أُمِّهِ ، وَالْشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِيْ بَطْنِ أُمِّهِ** »[٣].

٢- طعنُ القاضي عبدُ الجبارِ في حديثِ « **إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ** » .[٤] بحجةِ أنَّ فيه قيسَ بنَ حازمٍ ، وأنَّه خلَّطَ آخرَ عمرِه ، وأنَّه كانَ يرى رأيَ الخوارجِ [٥]، وكلا التهمتين ساقطتان . فلمْ يكنْ خارجياً بل كانَ يقدمُ عثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وتخليطه آخرَ عمره لا يمنعُ قبولَ روايته عنه قبلَ التخليطِ[٦].

٣- طعنُ القاضي عبدُ الجبارِ في حديثِ النبيِّ ﷺ « **يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ**

---

(١) ينظر : تأويل مختلف الحديث ص (٢٠ –٢٢) ، الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٣٤) ، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٥٢) .

(٢) أخرجه البخاري:كتاب المناقب : باب سؤال المشركين أنْ يريهم ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال : « **انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُوْلِ الله ﷺ شِقَّيْنِ فَقَالَ الْنَّبِيُّ ﷺ : اشْهَدُوْا** » . (٣/ ١٣٣٠) حديث رقم (٣٤٣٧) .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط من حديث عامر بن واثلة قال : كان عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يخطبنا بالكوفة فيقول :« **الْسَعِيْدُ مَنْ سَعِدَ فِيْ بَطْنِ أُمِّهِ ، وَالْشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِيْ بَطْنِ أُمِّهِ** » (٣ / ١٠٧) حديث رقم (٢٦٣١). وقال الألباني رَحِمَهُ اللهُ: هذا معنى حديثٍ أخرجه البزَّار وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ « **الْسَعِيْدُ مَنْ سَعِدَ فِيْ بَطْنِ أُمِّهِ ، وَالْشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِيْ بَطْنِ أُمِّهِ** » . وسنده صحيح كما بينته في " الروض النضير " (١٠٩٨) و " ظلال الجنة في تخريج السنة " (٧٩) . وينظر : تخريج الطحاوية ص (٤٩) .

(٤) أخرجه البخاري :كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، من حديث جرير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةً – يَعْنِى الْبَدْرَ – فَقَالَ « **إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لاَ تُغْلَبُوا عَلَى صَلاَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا** » . ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ ٱلْغُرُوبِ ﴿٣٩﴾﴾ (٢ / ٤٥) حديث رقم (٥٥٤) .

(٥) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٢٦٨ – ٢٦٩) .

(٦) ينظر في ترجمته : ميزان الاعتدال (٥ / ٤٧٦ – ٤٧٧) ، تهذيب التهذيب (٨ / ٣٣٥ – ٣٣٧) ، تذكرة الحفاظ (١/ ٦١) ، وقال الذهبي في الميزان : " اجمعوا على الاحتجاج به ، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه " .

قَوْمٌ بَعْدَ مَا امْتَحَشُوا[1] ، **وَصَارُوا فَحْمَاً وَحُمَماً**[2]» [3] ؛ حيثُ قالَ : ❝ إنَّ هذا الخبرَ لم تثبتْ صحته ❞[4]، وقالَ أبو القاسمِ الرسي [5]المعتزلي : ❝ فلا يغترَّ مغترٌّ ، ولا يتَّكلَ متَّكلٌ متَّكلٌ ، على قولِ من يقولُ من الكاذبين على اللهِ ورسوله صلواتُ اللهِ عليه وعلى أهله : إنَّ قوماً يخرجون من النَّارِ بعدَ ما يدخلوها ، يعذبون بقَدْرِ ذنوبهم ، هيهاتَ . أبى اللهُ جلَّ ثناؤه ذلك ❞[6].

٤- طعنَ القاضي عبدُ الجبارِ في حديثِ جابرٍ رضي الله عنه : « **شَفَاعَتِي لأَهلِ الْكَبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي** » ؛ إذ قالَ : ❝ إنَّ هذا الخبرَ لم تثبتْ صحته ❞[7] ، معَ أنَّه متواترٌ[8].

---

(١) المَحْش : إحراقُ النارِ الجلدَ ، أي احترقوا . ينظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٤/٦٣١) .

(٢) جمع حمة وهي الرماد ، ينظر : الصحاح للجوهري (١/١٦٧) .

(٣) أصل هذا الحديث أخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب معرفة طرق الرؤية في حديثٍ طويلٍ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: « **فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَفَعَتِ الْمَلاَئِكَةُ وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ قَدْ عَادُوا حُمَمًا فَيُلْقِيهِمْ فِي نَهْرٍ فِي أَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ نَهْرُ الْحَيَاةِ** ». (١٠٠) حديث رقم (١٨٣) ، والبخاري: كتاب الرقائق ، باب صفة الجنة والنار من حديث عَنْ أَبِى سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ « **إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ يَقُولُ اللَّهُ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ . فَيُخْرَجُونَ قَدِ امْتُحِشُوا وَعَادُوا حُمَمًا ، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرِ الْحَيَاةِ ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ – أَوْ قَالَ – حَمِيَّةِ السَّيْلِ** » . **وَقَالَ النَّبِيُّ** صلى الله عليه وسلم « **أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهَا تَنْبُتُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً** » . (١١ / ٥٠٧) حديث رقم (٦٥٦٠) .

(٤) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٦٧٢) .

(٥) هو يحيى بن الحسين أبو القاسم الرسّي ، يلقب بالهادي إلى الحق . ولد بالمدينة سنة (٢٢٠ هـ) ، وتوفي بصعدة باليمن سنة (٢٩٨ هـ) . من أئمة الزيدية ، مَلَكَ اليمن وخوطب بأمير المؤمنين ، تأثّر بالمعتزلة كثيراً ، ودافع عنهم له مؤلفات كثيرة منها : الأحكام في الحلال والحرام والسنن والأحكام ، المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك ، خطايا الأنبياء . ينظر : الأعلام (٨ / ١٤١) ، معجم المؤلفين (٨ / ٩١) .

(٦) العدل والتوحيد للرسِّي ، ضمن رسائل العدل والتوحيد ص (٢٨٤) .نقلاً عنموقف المتكلمين للدكتور سليمان الغصن (١/١٣٦) .

(٧) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٦٩٠) ، وتقدم النقل في إثبات تواتره ص (١١٦) .

(٨) أخرجه أبو داود : كتاب السنة ، باب الشفاعة ، حديث رقم (٤٧٣٩) ، والترمذي في صفة القيامة حديث رقم رقم (٢٦٢٢ ، ٢٦٢٣) ، وابن ماجه في الزهد حديث رقم (٤٤٥٢) ، وأحمد في المسند حديث رقم (١٣٥٦٦) ، وممن نقل الإجماع على ثبوت الشفاعة لأهل الذنوب النووي عن القاضي عياض ينظر : شرح النووي لصحيح مسلم

٥-طعنَ ابنُ الجوزي في حديثِ :« رَأَيْتُ رَبِّيْ فِيْ أَحْسَنِ صُوْرَةٍ »[١] وقالَ : « إنَّه حديثٌ لا يصحُّ »[٢].

٦- ردَّ الجبَّائي بعقله حديثَ احتجاجِ آدمَ وموسى [٣]، الثابتَ في الصحيحين مع إقراره بصحةِ إسناده [٤].

٧- طعنَ الرازيُّ وغيره في حديثِ الدَّجالِ : « إِنَّهُ أَعْوَرُ ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ » .[٥] بحجةِ أنَّ النبيَّ ﷺ أجلُّ من أن يحتاجَ في نفيِ الربوبيةِ إلى أنْ يدلَّ أمَّته بهذا[٦].

٨-حديثُ سحرِ النبيِّ[٧] ﷺ ؛كذَّبه كثيرٌ من المتكلمين [١] ؛ لاعتقادهم أنَّه ينافي العصمةَ ، ولأنَّ فيه تصديقاً لقولِ المشركين فيما ذكره الله ﷻ عنهم : ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا

(٣ / ٣٥) ، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (١ / ١٤٨) ، وينظر : الشفاعة عند أهل السنة للدكتور ناصر الجديع ص (٢٨ – ٣٠) .

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (٢ / ٥٣٣) رقم (٣١٨) ، والبغوي في شرح السنة (٣٥/٤)، وأحمد (٣٦٨/١) بلفظ : « أَتَانِيْ رَبِّيْ عَزَّ وَجَلَّ فِيْ أَحْسَنِ صُوْرَةٍ » عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٣١٨ – ٣١٩) رقم (٩٤٢) ، وصححه الألباني كما في صحيح الجامع (٦/١) .

(٢) الباز الأشهب لابن الجوزي ص (٣٦ ، ٣٧) ، وكان قد تأثر بهم .

(٣) ولفظه : « احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُونَا خَيَّبْتَنَا وَ أَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ . قَالَ لَهُ آدَمُ يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ ، وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ ، أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً . فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى ، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى » ثَلَاثًا. أخرجه البخاري : كتاب القدر ، باب تحاج آدم وموسى عند الله (١١ /٦١٤) رقم (٦٦١٤) ، ومسلم بنحوه : كتاب القدر ، باب حجاج آدم و موسى عليهما السلام رقم (٢٦٥٢ ، ٢٦٥٣) .

(٤) فضل الإعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص (٨٧) ، المنية والأمل لابن المرتضى ص (١٧١) .

(٥) أخرجه البخاري : كتاب الفتن ، باب ذكر الدجال من حديث أنس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ: « مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلاَّ أَنْذَرَ قَوْمَهُ الأَعْوَرَ الْكَذَّابَ ، إِنَّهُ أَعْوَرُ ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ » . (١٣ / ١١٤) حديث (٧١٣١) ، ومسلم : كتاب الفتن وأشراط الساعة ، باب ذكر الدجال وصفته وما معه : من حديث أنس رضي الله عنه (باللفظ المذكور) حديث رقم (٢٩٣٣) .

(٦) بغية المرتاد لشيخ الإسلام ص (٥١٤ – ٥١٥) .

(٧) أخرجه البخاري : كتاب الطب ، باب السحر من حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : « سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ »، (٥ / ٢١٧٤) حديث رقم (٥٤٣٠) . ومسلم : كتاب السلام ، باب السحر حديث رقم (٢١٨٩) .

مَّسْحُورًا ﴿٨﴾ ﴾[2] (سورة الفرقان : ٨) .

٩-طعنَ أبو المعين النَّسفي وغيرُه في حديثِ « **الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ شُعْبَةً** »[3]، حيثُ قالَ : ↑ فقد شهدَ الراوي بغفلةِ نفسه حيثُ شكَّ فقالَ : الإيمانُ بضعٌ وستون أو بضعٌ وسبعون شعبةً ، ولا يُظَنُّ برسولِ اللهِ ﷺ الشكُّ في ذلك ! وأنَّ هذا الحديثَ مخالفٌ للكتابِ ↑[4].

---

(١) ينظر : بدائع الفوائد لابن القيم (٤٤٩/٢) ، التفسير والمفسرون لحسين الذهبي (٢ / ٣٩٨ – ٣٩٩) .

(٢) وقد توسع ابن القيم في ردَّ هاتين الشبهتين ، ينظر : بدائع الفوائد لابن القيم (٤٤٩/٢ – ٤٥٢) ، ومن أقوى ما ترد به هاتان الشبهتان أن يقال : إن من المتقرِّر والمعلوم لدى كل من له أدنى معرفة بالسحر ؛ أنَّ السحر له تأثير واسع جداً ، فقد يصيب الجسد ، وقد يصيب الروح ، وقد يصيبهما معاً ، كما أنَّه قد يصيب جزءاً من الجسد فقط ، أو يصيب شيئا معيناً في الروح ؛ ويتضح هذا الأمر بمثال : وهو أنَّ المسحورَ سحرَ تفريقٍ يكون سويّاً في كل شيء إلا فيما بينه وبين زوجه ، فإنَّ تصرفاته في هذا المجال ستكون غير سوية ؛ وذلك لتأثير السحر بإذن الله .

وهذا النوع – أعني ما يصيب شيئاً معيناً – هو الذي أصاب النبي ﷺ ، ودليله قول عائشة ﵂ : « سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ يُقَالُ لَهُ لَبِيدُ بْنُ الأَعْصَمِ ، حَتَّى كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا فَعَلَهُ » ، فهذا نص من عائشة ﵂ على تحديد تأثير السحر ؛ فيجب حمله عليه ، ولا يصح تعديته إلى أي مجال آخر ، بل حمله على غير المنصوص عليه مغالطة غير مقبولة ؛ وعلى هذا فأنَّ السحر لم يؤثر على جسده بالاتفاق ؛ لأنَّ السحر لم يكن في هذا المجال ، كما أنَّ هذا السحر لم يؤثر على عصمة التشريع أو البلاغ ؛ لأنَّه أيضاً لم يكن في هذا المجال وبهذا تثبت عصمة النبي ﷺ ؛ إذ مبنى العصمة قائم على سلامة الجسد والعقل . وكلى الأمرين قد ثبتت سلامتهما . وأما قول المشركين ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴿٨﴾ ﴾(سورة الفرقان : ٨) ، فهو واضح البطلان ؛لأنهم يتهمونه بالسحر الذي يؤثر على العقل ؛ وذلك لأنَّه جاءهم بما يخالف عاداتهم وموروثاتهم وما هو متقرِّر لديهم . كما أنَّ هذه التهمة كانت قبل أن يسحر بسنين ؛ وقد أكذبهم الله بقوله ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴿٤٨﴾ ﴾ (الإسراء :٤٨) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الإيمان ، باب أمور الإيمان عن أبي هريرة (١ / ٧٢) حديث رقم (٩) ومسلم : كتاب الإيمان ، باب عدد شعب الإيمان حديث رقم (٣٥) .

(٤) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٣٤١) ، وعلّق عليه بقوله ↑ فانظر إلى هذا الطعن ما أعجبه ! فإنَّ تردد الراوي بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه ، مع أنَّ البخاري ﵀ إنَّما رواه : « **بِضْعٌ وَسِتُّونَ** » من غير شك ، وأمَّا الطعن بمخالفة الكتاب ، فأين في الكتاب ما يدل على خلافه ؟ وإنَّما هذا الطعن من ثمرة شؤم التقليد والتعصب ↑.

١٠) ردَّ الجوينيُّ حديثَ النبيِّ ﷺ : « إنَ اللهَ خَلَقَ آدمَ عَلَىْ صُوْرَتِهِ » ؛ إذ يقولُ : وهذا الحديثُ غيرُ مدوَّنٍ في الصحاحِ[1] . مع أنَّ الحديثَ في صحيحِ البخاري[2] .

٣) الأخذ ببعض نصوص الوحي دون بعضها مع أنَّ الجميع في نفس الباب :

وهم بذلك شابهوا أهلَ الكتابِ في موقفهم من الوحيِ كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ﴾ (سورة البقرة : ٨٥) .

فتراهم يأخذون من النُّصوصِ ما وافقَ هواهم ، وأمَّا النُّصوصُ التي لا تتفقُ مع ما أصَّلوه في نفسِ المسألةِ فيتركونها ويعرضون عنها ، ولا يجمعون بين النُّصوصِ .

ولقدْ أصبحَ هذا المنهجُ سمةً لهم في طريقةِ تعاملهم مع نصوصِ الكتابِ والسنَّةِ ، وله أمثلةٌ كثيرةٌ في مسائلَ متعددةٍ من أصولِ الدينِ ، ومن ذلك :

١) ردَّتِ المعتزلةُ والأشاعرةُ والماتريديةُ النُّصوصَ المحكمةَ غايةَ الإحكامِ المبيَّنةَ بأقصى غايةِ البيانِ أنَّ اللهَ موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ : من الوجهِ ، واليدين ، والغضبِ ، والرضى ، والفرحِ ، والضحكِ ، والرحمةِ . وبالأفعالِ : كالمجيءِ ، والإتيانِ ، والنـــزولِ إلى السماءِ الدنيا ؛ فردُّوا النُّصوصَ المتكاثرةَ في هذا البابِ ، وأعرضوا عنها ، وتمسَّكوا بقولِ اللَّهِ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (سورة الشورى : ١١) وبقوله: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾ ﴾ (سورة مريم : ٦٥) [3].

٢) ردَّتِ المعتزلةُ والأشاعرةُ والماتريديةُ المعلومَ بالضرورةِ من أنَّ الرسلَ جاءوا بإثباتِ علوِّ اللهِ على خلقه ، واستوائِه على عرشِه من نحو قول اللَّهِ تعالى :﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (سورة طه : ٥) ، وقوله : ﴿ تَعْرُجُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ (سورة المعارج : ٤) ، وقوله:﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ (سورة فاطر :١٠) ، وغيرها من النصوصِ التي بلغتْ حدَّ التواترِ في هذه المسألةِ ، وتمسَّكوا في ردِّها بمثلِ قولِ اللَّهِ تعالى :﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ (سورة الحديد : ٤) ، و﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ

---

(١) الإرشاد ص (١٥٢ – ١٥٣) .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الاستئذان ، باب بدء السلام ، من حديث أبي هريرة (١١ / ٥) رقم (٦٢٢٧) .

(٣) إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٥٨ – ٥٩) .

ٱلْوَرِيدِ ﴾ (سورة ق : ١٦) ، و﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ﴾ (سورة المجادلة : ٧) [١].

٣) ردَّتِ القدريةُ النُّصوصَ الصريحةَ في قدرةِ اللهِ على خلقه ، وأنَّه ما شاءَ كانَ ، وما لم يشأ لم يكنْ بنحوِ قولِ اللهِ تعالى : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ ﴾ (سورة الكهف : ٤٩) ، وقوله : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾ ﴾ (سورة فصلت : ٤٦) ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾ ﴾ (سورة الطور : ١٦) [٢].

٤) ردَّتِ الجبريةُ النُّصوصَ في إثباتِ كونِ العبدِ قادراً مختاراً فاعلاً بمشيئته كقولِ اللهِ تعالى: ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ (فصلت : ٤٠) ، وتمسَّكوا بمثلِ قوله : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ ﴾ (سورة الإنسان : ٣٠)، وقوله : ﴿ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (سورة المدثر : ٥٦) ، وقوله : ﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾ ﴾ (سورة الأنعام : ٣٩) [٣].

٥) ردَّتِ المعتزلةُ النُّصوصَ الصحيحةَ المتواترةَ في ثبوتِ الشفاعةِ للعصاةِ وخروجهم من النَّار ، وتمسَّكوا بمثلِ قولِ اللهِ تعالى : ﴿ فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾ (سورة المدثر : ٤٨) ، وقوله : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ﴾ (سورة آل عمران : ١٩٢) ، وقوله : ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا ﴾ (سورة النساء : ١٤) [٤].

٦) ردَّتِ المعتزلةُ نصوصَ الرؤيةِ الَّتي بلغتْ في صراحتها وصحتها أعلى الدرجاتِ في رؤيةِ المؤمنين ربهم في عرصاتِ القيامةِ وفي الجنةِ بمثلِ قولِ اللهِ تعالى ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ﴾ (سورة الأنعام : ١٠٣) ، وقوله لموسى ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ (سورة الأعراف : ١٤٣) ، وقوله ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ﴾ (سورة الشورى : ٥١) ، وآلت إليهم الأشاعرةُ والماتريديةُ إذ أثبتوا رؤيةً إلى غير جهة[٥].

٧- ردَّتِ المعتزلةُ والأشاعرةُ والماتريديةُ النُّصوصَ الصريحةَ الصحيحةَ - الَّتي تفوقُ العدَّ - على ثبوتِ الأفعالِ الاختياريةِ للربِ سبحانه وتعالى وقيامها به كقوله : ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴿٢٩﴾ ﴾

---

(١) المصدر السابق (٤ / ٥٩) ، وينظر تفصيل هذه المسألة : ص (٢٣٦ – ٢٣٨) من هذه الرسالة .

(٢) المصدر السابق (٤ / ٥٩) ، وينظر تفصيل هذه المسألة : ص (٢٤٧ – ٢٥٢) من هذه الرسالة .

(٣) المصدر السابق (٤ / ٥٩ - ٦٠) ، وينظر تفصيل هذه المسألة : ص (٢٤٣ - ٢٤٧) من هذه الرسالة .

(٤) ينظر : ص (١١٨) من هذه الرسالة .

(٥) إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٦٠) ، وينظر تفصيل هذه المسألة : ص (٢٣٩ - ٢٤٠) من هذه الرسالة .

(سورة الرحمن : ٢٩) ، وقوله ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ ﴾ (سورة التوبة : ١٠٥) ، وقوله ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ ﴾ (سورة يس: ٨٢) ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِىَ ﴾ (سورة النمل : ٨) ، وقوله ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا ﴾ (سورة الأعراف : ١٤٣) ، وقوله ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا ﴾ (سورة الإسراء : ١٦) ، وقوله : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ (سورة المجادلة : ١) ، وقوله ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ ﴾ (سورة الأنعام : ١٥٨) ، وقول النبيِّ ﷺ: « **يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا** »[١] ، وقوله ﷺ : « **إِنَّ رَبِّى غَضِبَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ ، وَلاَ يَغْضَبُ بَعْدَهُ مِثْلَهُ** »[٢] وأضعافَ أضعافِ هذه النُّصوصِ الَّتي تزيدُ على الألفِ ، فردُّوها بمثلِ قولِ الله ﴿ لَآ أُحِبُّ ٱلْـَٔافِلِينَ ﴾ (سورة الأنعام : ٨٦) [٣].

٨- ردَّ المتكلمون النُّصوصَ الصحيحةَ الصريحةَ – الَّتي تفوقُ العدَّ – على أنَّ اللهَ سبحانه وتعالى تكلَّمَ ويتكلَّمُ ، وكَلَّمَ ويُكلِّمُ ، وقالَ ويقولُ ، وأخبرَ ويخبرُ ، ونبَّأَ ، وأمرَ ويأمرُ ، ونهى وينهى، ورضيَ ويرضى ، ويعطي ، ويبشِّرُ ، وينْذرُ ، ويحذِّرُ ، ويُوصِلُ لعباده القولَ ، ويبيِّنُ لهم ما يتقون، ونادى وينادي ، وناجى ويناجي ، ووعدَ وأوعدَ ، ويسألُ عبادَه يومَ القيامةِ ، ويخاطبُهم، ويكلِّمُ كلاً منهم ليسَ بينه وبينه ترجمانٌ ولا حاجبٌ ، ويراجعه عبده مراجعةً ، وهذه كلُّها أنواعٌ للكلامِ والتكليمِ ، وثبوتها بدونِ ثبوتِ صفةِ التكلُّمِ له ممتنعٌ . ومع هذا كلِّه فقد ردَّها المتكلمون بمثل قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (سورة الشورى : ١١) ، ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ (سورة الحاقة : ٤٠)[٤].

---

(١) أخرجه البخاري : أبواب التهجد ، باب الدعاء والذكر والصلاة من آخر الليل من حديث أَبِي هُرَيْرَة رضي الله عنه رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « **يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ يَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ** » . (٣ / ٣٨) حديث رقم (١١٤٥) . ومسلم : كتابصلاة المسافرين وقصرها ، من حديثأبي هريرة بنفس اللفظ (٢٩٨) رقم (٧٥٨) .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الأنبياء ، باب قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (في حديث طويل) (٣ / ١٢١٥) حديث رقم (٣١٦٢) . ومسلم : كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منـــزلة فيها من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (في حديث طويل) (١ / ١٨٤) حديث رقم (١٩٤) .

(٣) إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٦١) ، وينظر تفصيل هذه المسألة : ص (٢١٤ - ٢١٥) من هذه الرسالة .

(٤) المصدر السابق (٤ / ٦٥ - ٦٦) ، وينظر تفصيل هذه المسألة ص (٢٣٠ - ٢٣٥) من هذه الرسالة .

فتأمَّل كيف ردُّوا نصوصاً صحيحةً صريحةً واضحةً ، وتمسَّكوا بأخرى زعموا أنَّها تعارضها ، فأهملوا نصوصاً كثيرةً وأعرضوا عنها ، وهي في حقيقةِ الأمرِ من بابِ المجْملِ والمبيَّنِ ، أو الخاصِّ والعامِّ ، أو المطلقِ والمقيدِ ، ولكن عندما زالتْ عظمةُ نُصوصِ الوحيِ من قلوبهم ، وقداستها من نفوسهم هانَ ـــ عليهم الإعراضُ عنها ، وضربُ نصوصِ الكتابِ والسنَّةِ ببعضها ، وهانَ عليهم التلاعبُ والتَّشهي في الاستدلالِ ، فما وافقَ هواهم وعقلياتهم أخذوه، وما خالفَ ذلك تجاهلوه ﴿ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (سورة البقرة :٧٩) .

٤) دعوى أنَّ نصوص الوحي مجردُ أخبارٍ لا تحوى أدلةً عقليةً :

إنَّ كثيراً من أهلِ الكلامِ يظنُّ أنَّ الأدلةَ الشرعيةَ منحصرةٌ في خبرِ الصادقِ فقط ، وأنَّ الكتابَ والسنَّةَ لا يدُلَّان إلا من هذا الوجه ؛ ولهذا يجعلون أصولَ الدينِ نوعين : العقليات ، والسمعيات ، ويجعلون القسمَ الأوَّلَ مما لا يُعلمُ بالكتابِ والسنةِ[١] .

يقولُ القاضي عبدُ الجبارِ معلقاً على قولِ الله ﷻ ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة : ٣)، " المرادُ أنَّه أكملَ الشرائعَ ، لا الأمورَ العقليةَ "[٢] ، فالأمرُ مبنيٌّ عنده على أنَّ الشرائعَ لا تتضمنُ الأمورَ العقليةَ . ويقولُ ابنُ عاشور[٣] – متابعاً لشارحِ النَّسفيَّةِ في أنَّ دليلَ القرآنِ على الوحدانيةِ إقناعيٌّ خطابيٌّ[٤] – : " أمَّا الدليلُ البرهانيُّ الخالصُ على استحالةِ تعددِ الآلهةِ بالذاتِ ، فله مقدماتٌ أخرى قد وفَّى أئمةُ الكلامِ بسطها بما لا رواجَ بعده

(١) درء التعارض لابن تيمية (١/١٩٩) .

(٢) المغني (١٢/١٦٧) .

(٣) هو : محمد الطاهر بن عاشور ، ولد بتونس سنة (١٢٩٦) ، وتوفي بها سنة (١٣٩٣هـ) . رئيس المفتين المالكيين بتونس ، وشيخ جامع الزيتونة ، عُيِّن (عام ١٩٣٢م) شيخاً للإسلام مالكياً ، وهو من أعضاء المجمعين العربيين في دمشق والقاهرة . له مصنفات مطبوعة من أشهرها : مقاصد الشريعة الإسلامية ، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام ، التحرير والتنوير في تفسير القرآن ، وكَتَبَ كثيراً في المجلات . ينظر : الأعلام للزركلي (٦ / ١٧٤) ، معجم المؤلفين (٢ / ٩٢) .

(٤) الدليل الإقناعي الخطابي : هو قياس مركب من مقدمات مقبولة ، أو مظنونة ، من شخص يعتقد فيه ، والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم ، كما يفعله الخطباء والوعاظ . ينظر : التعريفات للجرجاني ص (١٣٤) .

لعقيدةِ الشركِ ↑[1] ، فمفهومُ كلامه أنَّ دليلَ القرآنِ غيرُ برهاني ، أو غيرُ خالصِ البرهانيةِ يحتاجُ إلى مقدماتِ المتكلمين ليكملَ الاستدلالُ به من كلِّ وجهٍ وتنقطعُ جذورُ الشركِ ؛ إذ الأدلةُ القرآنيةُ وحدها غيرُ كافيةٍ ومقنعةٍ في استئصالِ شجرةِ الشركِ من جذورها . وهذا المفهومُ خطيرٌ ؛ لأنَّ الله ﷻ يقول : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ۝ ﴾ (الجاثية : ٦) . فمن لم تنفعه أدلةُ القرآنِ ، فأنَّى ستنفعه أدلةُ المتكلمين ! . وقد نقلَ شيخُ الإسلام ﵀ عن أحدِ كبارِ المتكلمين ، ما يثبتُ هذا الفكرَ ؛ إذ ينقلُ عن أبي الحسنِ الطبريِّ المعروفِ بالكيا الهراسي ، أو بعضِ نظرائه من تلاميذِ الجوينيِّ ، قوله : ↑ وفي القرآنِ حجاجٌ ، وإنْ لم يكنْ فيه الغلبةُ والفلجُ ، غيرَ أنَّ العامِّيَ يكتفي به ، كقوله تعالى: ﴿ أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ﴾ (سورة ق : ١٥) ، وليسَ من أنكرَ الحشرَ ينكره لأجلِ العياءِ ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ (النحل : ٦٢) ، وقوله : ﴿ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴾ ، (النجم : ٢١) وليسَ هذا يدلُّ على نفيِ الولدِ قطعاً ، فمبادئُ النظرِ كافيةٌ لهم ↑[2].

فهذا تقريرٌ بأنَّ القرآنَ يسدُّ حاجةَ العوامِّ فقط ، أمَّا بالنسبةِ للعلماءِ والمتخصصين فإنَّ القرآنَ ليسَ كافياً لهم ؛ إذ ليسَ فيه الغلبةُ والفلجُ .

وهذا الكلامُ جهلٌ كبيرٌ بقدرِ الوحيِ ، وما يحويه من الهدى والبيانِ والحجَّةِ والبرهانِ ، وهو لا يصدرُ إلاّ ممن أعرضَ عن تدبُّر كلامِ اللهِ فضلاً عن السنَّةِ النبويةِ ، وهذا فيه دلالةٌ عظيمةٌ على إهمالِ المتكلمين لنصوصِ الوحيِ ، وعدمِ الاهتمامِ بها .

---

(١) التحرير والتنوير (١٩/ ١١٦) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٧/٣٦٠) . وقد ردَّ شيخ الإسلام هاتين الشبهتين بما ملخصه : أنَّ الآية التي ذكرها إنَّما هي احتجاجٌ على المشركين بطريق الأولى في بطلان قولهم : إنَّ له البنات ولهم البنين ، ولم يحتجَّ بذلك على نفي الولد مطلقاً ، ولو أراد الاحتجاج على نفي الولد مطلقاً لاحتجَّ بمثل قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝ ﴾ (الأنعام : ١٠٠ – ١٠١) . وأمَّا آية البعث فقد غلط في فهمها غلطاً شنيعاً ؛ إذ ليس المراد بالعيِّ في آية ﴿ قٓ ﴾ النَّصب واللُّغوب ، وأنَّ المعنى : إذا ما تعبنا في الخلق الأول ، فكيف نتعب في الخلق الثاني ؟ فهذا فهمٌ ساذجٌ ، بل العيُّ هنا: عدم الاهتداء للوجهة فلا يدري ما يفعل فيه ، فيكون المعنى : أفلم نكن غير عالمين بما نصنع فيه ولا قادرين عليه ؟ أم خلقناه بعلمنا وقدرتنا ؟

وإلاّ فالقرآنُ العظيمُ فيه من الأدلةِ العقليةِ ما لو استُعرِضَ لخرجَ في رسالةِ علميةِ مفردةِ[1]، فكيفَ لو أُضِيفَ إليه ما ثبتَ في السنَّةِ النبويةِ ، فلقد صرَّحَ اللهُ ﷻ في القرآنِ بأنَّه أرسلَ رسوله بالهدى ، ونزَّل عليه الكتابَ تبياناً لكلِّ شيءٍ ، وهذا يثبتُ يقيناً اشتمالَ القرآنِ على الأدلةِ العقليةِ ، وإلا لم يكن تبياناً لكلِّ شيءٍ ، كما صرَّحَ الله ﷻ بأنَّه قد صرَّفَ فيه من كلِ مثل ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ ۚ وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾ ﴾ (الكهف : ٥٤) ، بل ذكرَ أنَّ ما يأتي به القرآنُ من الأمثالِ والأدلةِ أحسنُ تفسيراً وكشفاً وإيضاحاً للحقِّ من قياسهم[2]، ويقولُ ابنُ القيِّمِ رحمه الله : " الأدلةُ السمعيةُ نوعان : نوعٌ دلَّ بطريقِ التنبيهِ والإرشادِ على الدليلِ العقليِّ ، فهو عقليٌّ سمعيٌّ ، ومن هذا غالبُ أدلةِ النبوةِ والمعادِ والصفاتِ والتوحيدِ .. وإذا تدبرتَ القرآنَ رأيتَ هذا أغلبُ النوعين.. "[3] ، ويقولُ ابنُ أبي العز : " وإذا تأمَّلَ الفاضلُ غايةَ ما يذكره المتكلمون والفلاسفةُ من الطرقِ العقليةِ ، وجدَ الصوابَ منها يعودُ إلى بعضِ ما ذُكِرَ في القرآنِ من الطرقِ العقليةِ ، بأفصحِ عبارةٍ وأوجزها ، وفي طرقِ القرآنِ من تمامِ البيانِ والتحقيقِ ما لا يوجدُ عندهم مثله "[4]. ويؤكِّدُ السيوطيُّ شمولَ القرآنِ لجميعِ أنواعِ الأدلةِ والبراهين فيقولُ : " قد اشتملَ القرآنُ العظيمُ على جميعِ أنواعِ البراهينِ والأدلةِ ، وما من برهانٍ ودلالةٍ وتقسيمٍ وتحذيرٍ تبنى من كلياتِ المعلوماتِ العقليةِ والسمعيةِ إلا وكتابُ الله قد نطقَ به "[5] .

وكتطبيقٍ عمليٍّ يثبتُ صدقَ ما قرَّره أهلُ السُنَّةِ ؛ فإنَّ السيوطيَّ قد ذكرَ أنَّ القرآنَ قد استخدمَ الأساليبَ المنطقيةَ في الإقناعِ وإقامةِ الحجَّةِ وقطعِ المنازعِ ؛ ولكنَّه ذكرها بالأسلوبِ العربيِّ الفصيحِ ؛ وذلك لأمرين : أحدهما : أنَّه نزلَ بلغةِ العربِ فإنَّ اللَّهَ ﷻ يقول : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ (إبراهيم : ٤) .

---

(١) وهناك رسالة علمية بهذا الخصوص وهي : " الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد " للدكتور سعود العريفي . أثبت فيها أنّ نصوص الكتاب والسنة غنية بالأدلة العقلية اليقينية على أصول الاعتقاد ومسائله .

(٢) الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد ص (٥٨ – ٦٠) .

(٣) الصواعق المرسلة (٣ / ٩٠٨ ، ٩٠٩) .

(٤) شرح الطحاوية ص (١١١) .

(٥) الإتقان في علوم القرآن (٤ / ٥٢) .

والثاني :أنَّ المائلَ إلى طريقِ المحاجَّةِ هو العاجزُ عن إقامةِ الحجةِ بالجليلِ من الكلامِ . فإنَّ من استطاعَ أنْ يُفْهِمَ بالأوضحِ الذي يفهمه الأكثرون لم ينحطَّ إلى الأغمضِ الذي لا يعرفه إلا الأقلُّون والقرآنُ قد جاءَ بما أقنعَ العامَّةَ وبهرَ الخاصَّةَ .

وسلكَ السيوطيُّ في إثباتِ صدْقِ ما قرَّرَه أهلُ السُنَّةِ **طريقين** :

أمَّا الطريقُ الأوَّلُ : فقد ذكرَ نموذجاً من القرآنِ كدليلٍ على صحةِ ما قرَّرَه ؛ بقوله : فإنَّ الإسلاميين من أهلِ هذا العلمِ ذكروا ؛ أنَّ من أوَّلِ سورةِ الحجِّ إلى قوله : ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡعَثُ مَن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٧﴾ (الحج : ٧) ، خمسَ نتائجٍ تستنتجُ من عشرِ مقدماتٍ [1].

فقوله ذلك بأنَّ اللهَ هو الحقُّ ؛ لأنَّه قد ثبتَ عندنا بالخبرِ المتواترِ أنَّه ﷻ أخبرَ بزلزلةِ الساعةِ معظماً لها ، وذلك مقطوعٌ بصحته؛ لأنَّه خبرٌ أخبرَ به من ثبتَ صدْقه عمَّن ثبتتْ قدرته منقولٌ إلينا بالتواترِ فهو حقٌ **ولا يخبرُ بالحقِ** عما سيكونُ إلا الحقَّ= فالله هو الحقُّ[2].

وأخبرَ ﷻ **أنَّه يحيي الموتى ؛ لأنَّه أخبرَ** عن أهوالِ الساعةِ بما أخبرَ ، وحصولُ فائدةِ هذا الخبرِ موقوفةٌ على إحياءِ الموتى ؛ ليشاهدوا تلك الأهوالِ التي يعملها اللهُ من أجلهم ، **وقد ثبتَ** أنَّه قادرٌ على كلِ شيءٍ ، ومن الأشياءِ إحياءُ الموتى = فهو يحيى الموتى [3].

وأخبر أنَّه ﷻ **على كلِ شيءٍ قديرٍ ؛ لأنَّه أخبرَ** أنَّه من يتبعِ الشياطينَ ، ومن يجادلْ فيه بغيرِ علمٍ يذقه عذابَ السعيرِ ، **ولا يقدرُ على** ذلك إلا من هو على كلِّ شيءٍ قديرٌ = فهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ [4].

وأخبرَ ﷻ **أنَّ الساعةَ آتيةٌ لا ريبَ فيها ؛ لأنَّه أخبرَ** بالخبرِ الصادقِ أنَّه خلقَ الإنسانَ من ترابٍ إلى قوله ... لكيلا يعلم بعد علم شيئا . وضربَ لذلك مثلاً بالأرضِ الهامدةِ التي ينــزلُ عليها الماء فتهتزُ وتربو وتُنْبتُ من كلِّ زوجٍ بهيجٍ ، ومن خلقَ الإنسانَ على ما أخبرَ به فأوجدَه بالخلقِ ثمَّ أعدمَه بالموتِ ثمَّ يعيدُه بالبعثِ ، وأوجدَ الأرضَ بعدَ العدمِ فأحياها بالخلقِ ثمَّ أماتها بالجدبِ والقحطِ ثمَّ أحياها بالخصبِ ، **ومَن صدقَ خبره** في ذلك كلِّه بدلالةِ

(١) المصدر السابق (٤ / ٥٢) .

(٢) المصدر السابق (٤ / ٥٣) .

(٣) المصدر السابق (٤ / ٥٣) .

(٤) المصدر السابق (٤ / ٥٣) .

الواقعِ المشاهدِ على المتوقعِ الغائبِ حتى انقلبَ الخبرُ عياناً = فقد صدقَ خبره في الإتيانِ بالساعةِ [1].

ولا يأتي بالساعةِ إلا **مَن يبعثُ مَن في القبورِ** ؛ **لأنَّها عبارةٌ** عن مدةٍ تقومُ فيها الأمواتُ للمجازاةِ ؛ **فهي آتيةٌ** لا ريبَ فيها = وهو ﷻ يبعثُ مَن في القبورِ [2].

وأمَّا الطريق الثاني : فقد ذكرَ مصطلحاتهم المنطقيةَ ، وعرَّفَ بها ، ثمَّ ذكرَ أمثلتها من القرآنِ الكريمِ ؛ وذلك ليردَّ على من زعمَ : بأنَّ القرآنَ لا يحوي شيئاً من طرقِ الجدلِ والمحاجَّةِ والإقناعِ التي يستخدمها المتكلمون ؛ فذكرَ أنَّ من المصطلحاتِ الواردةِ عندهم وقد استخدمها القرآنُ : السبرُ والتقسيمُ[3]: وهو حصرُ الأوصافِ في الأصلِ وإلغاءِ بعضها ليتعيَّنَ الباقي[4] ؛ ومثاله مشهورٌ وهو قولُ الله ﷻ ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ (الطور : ٣٥ – ٣٦).

وكذلك القولُ بالموجب[5] : وحقيقته ردُّ كلامِ الخصمِ من فحوى كلامِه ؛ وقيلَ هو قسمان : **أحدهما** : أنْ تقعَ صفةٌ في كلامِ الخصمِ وتكون كنايةً عن شيءٍ يُثبِتُ به حكماً له ، فتثبت تلك الصفة لغير ذلك الشيء الذي أراده الخصم ؛كقوله تعالى ﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (المنافقون : ٨) ، فالأعزُّ وقعتْ في كلامِ المنافقين كنايةً عن فريقهم ، والأذلُّ وقعتْ كنايةً عن فريقِ المؤمنين ، وأثبتَ المنافقون لفريقهم إخراجَ المؤمنين من المدينةِ ؛ فأثبتَ اللهُ – في الردِّ عليهم – صفةَ العزةِ لغيرِ فريقهم : وهو اللهُ ورسولُه والمؤمنون ؛ وكأنَّه قيل : صحيحٌ ذلك لَيُخْرِجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ ؛ لكنَّ المنافقين هم الأذلُّ المخرَجُ ، واللهُ ورسولُه الأعزُّ المخرِجُ .

والثاني : حملُ لفظٍ وقعَ في كلامِ الخصمِ على خلافِ مراده مما يحتمله بذكرِ متعلقهومثاله قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ ۚ ﴾ (التوبة : ٦١) ، فحملَ اللهُ لفظةَ أذن على خلافِ مرادهم .

---

(١) المصدر السابق (٤ / ٥٣) .

(٢) المصدر السابق (٤ / ٥٣) .

(٣) المصدر السابق (٤ / ٥٤ – ٥٥) .

(٤) التعريفات للجرجاني ص (١٥٥) .

(٥) الإتقان في علوم القرآن (٤ / ٥٥ – ٥٦) .

ومنها التسليمُ[1] : وهو أنَّ يفرضَ المحالَ ؛ إمَّا منفياً أو مشروطاً بحرفِ الامتناعِ لكونِ المذكورِ ممتنعُ الوقوعِ لامتناعِ وقوعِ شرطه ، ثمَّ يسلِّمُ وقوعَ ذلك تسْلِيماً جدلياً ، ويدلُّ على عدمِ فائدةِ ذلك على تقديرِ وقوعِه ؛ كقوله تعالى ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَـٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ ﴾(المؤمنون : ٩١) ، والمعنى : ليسَ معَ اللهِ من إلهٍ ؛ ولو سُلِّمَ أنَّ معه سبحانه وتعالى إلهاً لزِمَ من ذلك التسْلِيمُ ذهابَ كلِّ إلهٍ من الاثنين بما خلقَ ، وعلوَ بعضهم على بعضٍ ؛ فلا يتمُّ في العالمِ أمرٌ ، ولا ينفذُ حكمٌ ، ولا تنتظمُ أحوالُه . والواقعُ خلافُ ذلك ؛ ففرضُ إلهين فصاعداً محالٌ لما يلزمُ منه المحالُ .

ومنها الإسجالُ[2] : وهو الإتيانُ بألفاظٍ تسجلُ على المخاطبِ وقوعَ ما خوطبَ به ؛ نحو ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ ﴾(آل عمران :١٩٤) ،﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّـٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ ﴾(غافر : ٨) فإنَّ في ذلك إسجالاً بالإيتاءِ والإدخالِ حيث وصفا بالوعدِ من اللهِ الذي لا يخلفُ وعدَه

ومنها الانتقالُ[3] : هو أنْ ينتقلَ المستدلُ إلى استدلالٍ غيرَ الذي كان آخذاً فيه ؛ لكونِ الخصمِ لم يفهمْ وجهَ الدلالةِ من الأوَّلِ ؛ كما جاءَ في مناظرةِ الخليلِ عليه السلام للجبار لما قالَ له : ﴿ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ (البقرة : ٢٥٨) ، فقالَ الجبارُ : ﴿ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ ﴾ (البقرة : ٢٥٨) ؛ ثمَّ دعا بمن وجبَ عليه القتلُ فأعتقَه ، ومن لا يجبُ عليه القتلُ فقتلَه ، فعلمَ الخليلُ عليه السلام أنه لم يفهمْ معنى الإحياءِ والإماتةِ ، أو علمَ ذلك وغالطَ بهذا الفعلِ ، فانتقلَ عليه السلام إلى استدلالٍ لا يجدُ الجبارُ له وجهاً يتخلَّصُ به منه ، فقال عليه السلام : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ ﴾ (البقرة : ٢٥٨) ، فانقطعَ الجبارُ وبهتَ و لم يمكنه أنَّ يقولَ : أنا س آتي بها من المشرقِ ؛ لأنَّ من هو أسنُّ منه يكذبه .

ومنها المناقضةُ[4] : وهي تعليقُ أمرٍ على مستحيلٍ ، إشارةً إلى استحالةِ وقوعه ؛ كقوله تعالى ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ۚ ﴾ (الأعراف : ٤٠) .

---

(١) المصدر السابق (٤ / ٥٥ – ٥٦) .

(٢) المصدر السابق (٤ / ٥٦) .

(٣) المصدر السابق (٤ / ٥٦ – ٥٧) .

(٤) المصدر السابق (٤ / ٥٧) .

ومنها **مجاراةُ الخصمِ ليعثر**[1] بأن يسلِّمَ بعضَ مقدماته حيثُ يرادُ تبكيتَه وإلزامَه ؛ كقوله تعالى ﴿ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝١٠ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ (إبراهيم : ١٠ – ١١) فقولهم عليهم السلام ﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ (إبراهيم : ١١) ؛ فيه اعترافُ الرسلِ عليهم السلام بكونهم مقصُورين على البشريةِ ، فكأنهم سلَّموا انتفاءَ الرسالةِ عنهم ، وليس مراداً ؛ بل هو من مجاراةِ الخصمِ ليعثرَ ؛ فكأنهم قالوا : ما ادعيتم من كوننا بشراً حقٌ لا ننكره ؛ ولكن هذا لا ينافي أنْ يمنَّ اللهُ سبحانه وتعالى علينا بالرسالةِ .

ولكن للأسفِ فبعدَ هذا الوضوحِ في هذه القضيةِ نجدُ أنَّ كثيراً من دعاوى المتكلمين عاريةٌ عن التحقيقِ والصحةِ ، بعيدةٌ عن الحقِ والصوابِ، وقد أضلُّوا بهذه الدعاوى خلقاً كثيراً من الأتباعِ المقلدين لهم ، مع وجودِ اعترافاتٍ لبعضِ أئمةِ المتكلين بخطأِ هذا المسلكِ يقول الغزالي رحمه الله : " اعلمْ أنَّ حاصلَ ما يشتملُ عليه علمُ الكلامِ من الأدلةِ التي يُنْتَفع بها فالقرآنُ والأخبارُ مشتملةٌ عليه ، وما خرجَ عنهما فهو إمَّا مجادلةٌ مذمومةٌ ، وهي من البدعِ ... وإمَّا مشاغبةٌ بالتعلقِ بمناقضةِ الفرقِ لها ... "[2]، وقريباً منه يقول الرازيُّ رحمه الله : " وأقرَّ الكلُّ بأنَّه لا يمكنُ أن يُزادَ في تقريرِ الدلائلِ على ما وردَ في القرآنِ "[3]، فليتهم إذْ لم يلتفتوا إلى أقوالِ أئمتهم نظروا إلى كتابِ الله وتركوا التقليدَ ؛ فهذا كتابُ الله بين أيدينا ناطقٌ وشاهدٌ – على كلِّ مدعٍ – بما فيه من البراهينِ العقليةِ المسبوكةِ بأفصحِ عبارةٍ وأتمِّ بيانٍ .

وإنَّ المرءَ ليعجبُ من أناسٍ لا يشكُّ في تعظيمهم للشريعةِ من حيثُ الجملة ، كما لا يشكُّ في سعةِ اطلاعهم على ما تضمنته نصوصُها من الدلائلِ ، وخصوصاً القرآن الكريم ؛ ذلك أنَّ كثيراً منهم على إحاطةٍ تامةٍ بعلومه ، وربَّما كتبوا في تفسيره المجلداتِ الكبارِ ، واستنبطوا من آياته دقائقَ المسائلِ ، ممَّا يدُلُّ على عمْقِ فهمهم وطولِ باعهم فيه ، ثمَّ بعدَ ذلك يصدرُ من مثلهم حكمٌ بخلو القرآنِ من الحِجَاجِ العقليِّ البرهانيِّ على العقائدِ ، أو

(١) المصدر السابق (٤ / ٥٧) .

(٢) إحياء علوم الدين (١ / ٣٣) .

(٣) الأربعين في أصول الدين (٢ / ٩٠) .

يعرضون عن حججه وبراهينه حتى مع الاعترافِ بتضمنه لها . حقاً إنَّ هذا الأمرَ محيرٌ ومدعاةٌ للدهشةِ والعجبِ !

والَّذي يظهرُ أنَّه لا يمكن تفسيرُ مثلِ هذه الظاهرةِ الغربيةِ والمدهشةِ إلا في ضوءِ قوله ﷻ ﴿ وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾(الزخرف : ٣٦ -٣٧) . ونحوها من الآياتِ الدالةِ على أنَّ اللهَ ﷻ يختمُ على قلبِ كلِّ من لم يسلِّمْ زمامه للقرآنِ ، ويجعلُ بينه وبين القرآنِ حجاباً مستوراً ، فلا يفقهه على الوجهِ الَّذي يريده اللهُ خاصةً في المسائلِ العظامِ والأصولِ الكبارِ ؛ جزاءً وفاقاً على تقديمه هواه على ما أنزله اللهُ سبحانه وتعالى .[1]

٥) دعوى أنَّ نصوصَ الوحي لا تفيدُ اليقينَ :

والمقصودُ بهذه الدعوى أنْ لا يُسْتَدلَّ بنصوصِ الكتابِ والسنَّةِ في مسائلِ الاعتقادِ ، فتكونُ نصُوصُ الكتابِ والسنَّةِ معزولةً عن الاستفادةِ منها في هذا البابِ ، – اللهمَّ – إلا استفادةً ثانويةً تابعةً في ذلك لما يقرِّره العقلُ.

يقولُ القاضي عبدُ الجبارِ في معرضِ ردِّه على أهلِ السنَّةِ لاستدلالهم ببعضِ الآياتِ على إثباتِ بعضِ الصفاتِ كالاستواءِ : « والأصلُ في الجوابِ عن ذلك أنْ يقالَ لهم : أولاً : إنَّ الاستدلالَ بالسمعِ على هذه المسألةِ غيرُ ممكنٍ ؛ لأنَّ صحةَ السمعِ موقوفةٌ عليها ، لأنَّا ما لم نعلمِ القديمَ تعالى عدلاً حكيماً لا نعلمُ صحةَ السمعِ ، وما لم نعلمْ أنَّه غنيٌّ لا تجوزُ عليه الحاجةُ لا نعلمه عدلاً ، وما لم نعلمْ أنَّه ليسَ بجسمٍ لا نعلمه غنياً ، فكيفَ يمكنُ الاستدلالُ بالسمعِ على هذه المسألةِ ، وهل هذا إلا استدلالٌ بالفرعِ على الأصلِ ؟ »[2].

والآمديُّ يحكمُ على دلالةِ الكتابِ والسنَّةِ أنَّها تتقاصرُ عن إفادةِ اليقينِ ؛ بل هي ظنيةٌ .[3]

ويقولُ الإيجيُّ : « الدلائلُ النقليةُ هل تفيدُ اليقينَ ؟ قيلَ : لا ؛ لتوقفه على العلمِ بالوضعِ والإرادةِ ؛ **والأوَّل** : إنَّما يثبتُ بنقلِ اللغةِ ، والنحوِ ، والصرفِ ، وأصولها تثبتُ بروايةِ الآحادِ ، وفروعها بالأقيسةِ ، وكلاهما ظنيان .

(١) الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد للدكتور سعود العريفي ص (١٤٨ – ١٤٩) .

(٢) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٢٢٦)

(٣) غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص (١٧٤ ، ٢٠٠) .

والثَّاني : يتوقفُ على عدمِ النقلِ ، والاشتراكِ ، والمجازِ ، والإضمارِ ، والتخصيصِ ، والتقديمِ والتأخيرِ ، والكلُّ لجوازه ؛ لا يجزمُ بانتفائه ؛ بل غايته الظن .

ثمَّ بعدَ الأمرين لا بدَّ من العلمِ بعدمِ المعارضِ العقليِّ ؛ إذ لو وُجِدَ لقُدِّمَ على النَّقلي قطعاً... ↑[1] .

وقال الجرجانيُّ [2] – معقباً على هذا القولِ – : ↑وهو مذهبُ المعتزلةِ وجمهورُ الأشاعرةِ ↑[3] . ويقولُ أبو المعينِ النَّسفي : ↑إنَّ هذه الألفاظَ الواردةَ في الكتابِ والسننِ المرويةِ الَّتي يوهم ظاهرُها التشبيهَ ، وكونَ البارئ تعالى جسماً متبعضاً متميزاً ، كانتْ كلُّها محتملةً لمعانٍ وراءَ الظاهرِ، والحججُ المعقولةُ ...غيرُ محتملةٍ .. ↑ [4] . وأمَّا الرازيُّ الذي يعتبرُ حاملَ اللواءِ في تقريرِ هذه المسألةِ ومَنْ بعده إنَّما يأخذون عنه ، فإنَّه قرَّرَ هذه المسألةَ في كثيرٍ من كتبه كأساسِ التقديسِ [5]، ومحصلِ أفكارِ المتقدمين [6]، ومعالمِ أصولِ الدينِ [7]، والأربعين [8] ، والمطالبِ العاليةِ [9] ، والمحصولِ [10]، وخرجَ بنتيجةٍ اعتبرها – والمتكلمون معه – من المسلَّماتِ ، وهي بحقٍّ من المهلكاتِ ؛ إذ يقولُ بعدَ كلامه حولَ تقريرِ هذه القاعدةِ ↑الدلالةُ النَّقليةُ لا يجوزُ التَّمسكُ بها في المسائلِ العلميةِ ↑[11]، فإذا تقرَّرَ أنَّ دلالةَ النصوصِ لا تفيدُ القطعَ بل هي ظنِّيةٌ – وهو ما استقرَّ عليه اتفاقُ المتكلمين – ، فاعلمْ أنَّ الدليلَ القاطعَ يبيِّنُ مدى ابتعادِ المتكلمين عن نصوصِ الوحي ،

(١) المواقف للإيجي ص (٢٠٦) .

(٢) هو : علي بن محمد بن علي ، المعروف بالشريف الجرجاني، ولد بتلكو سنة (٧٤٠ هـ) ، وتوفي بشيراز سنة (٨١٦ هـ) . كان ماتريدياً نقشبندياً جمع بين الفلسفة وعلم الكلام . من مؤلفاته : شرح المواقف ، التعريفات ، شرح السراجية في الفرائض . ينظر : الضوء اللامع (٥ / ٣٢٨) ، أبجد العلوم (٣ / ٥٧) ، الأعلام (٥ / ٧) .

(٣) شرح المواقف للجرجاني ص (٢/٥١، ٥٢)

(٤) التمهيد ص (١٩) ، وينظر : التوحيد للماتريدي ص (٧٤-٧٥) .

(٥) ينظر: ص (٦٩ – ٧٠) .

(٦) ينظر : ص (٥١) .

(٧) ينظر : ص (٢٤) .

(٨) ينظر : ص (٤٢٣-٤٢٦) .

(٩) ينظر : (٩/١١٣-١١٨) .

(١٠) ينظر : (١/٥٤٧-٥٧٦) .

(١١) نقله ابن تيمية في درء التعارض (٥/ ٣٣١ ـــ ٣٣٥) .

وإعراضِهم عنها وإهمالهم لها ، ثمَّ قارنْ بينَ هذا الذي أصَّلوه وأثبتوه وقرَّروه ، وبين قولِ أبي الحسنِ عليٍّ بن أبي طالب ﷺ واصفاً القرآنَ الكريمَ بقوله : ↑ ...ومن ابتغى الهدى في غيره أضله اللهُ ، هو حبلُ اللهِ المتينُ ، وهو الذكرُ الحكيمُ ، وهو الصراطُ المستقيمُ ، هو الَّذي من عَمِلَ به أُجرَ ، ومن حكمَ به عدلَ ، ومن دعا إليه هُدى إلى صراطٍ مستقيمٍ ↑ [1].

حتى تعلمَ أي الفريقين خير وأهدى سبيلاً .

٦) إنَّ نصوصَ الكتابِ والسُنَّةِ تابعةٌ لعقولهم

وذلك أنَّ نصوصَ الكتابِ والسُنَّةِ لا تشكِّلُ عندهم أهميةً في الاستدلالِ لمسائلِ الاعتقادِ ، فإنَّ أقصى ما يمكنُ أنْ يستفادَ منها – عندَهم – هو الاستئناسُ و الاعتضادُ ، فحقيقةُ الأمرِ عندهم : أنَّها هامشيةٌ أو ثانويةٌ أو تابعةٌ ، ونحو هذه الأوصافِ . يقولُ أبو عليٍّ الجبَّائي : ↑ وإنَّ سائرَ ما وردَ به القرآنُ في التوحيدِ والعدلِ وردَ مؤكِداً لما في العقولِ ، فأمَّا أنْ يكونَ دليلاً بنفسه يمكنُ الاستدلالُ به فمحالٌ ↑ [2] . ويقولُ القاضي عبدُ الجبارِ عندَ حديثه عن : « **بيانُ ما يجوزُ أنْ يدلَّ عليه الخطابُ وسائرُ الأدلةِ السمعيةِ** » : ↑ ليسَ يصحُ الاحتجاجُ بذلك في إثباتِ التوحيدِ والعدلِ ، وإنَّما نورده لنبيِّنَ خروجَ المخالفين عن التَّمسكِ بالقرآنِ ، مع زعمهم أنَّهم أشدُ تمسكاً به ، ونبيِّنَ أنَّ القرآنَ كالعقلِ في أنَّه يدُّلُ على

ما نقولُ ، وإنْ كانتْ دلالته على طريقِ التأكيدِ ↑ [3] . وبنفس المنطق والفكر يقول الشيخ محمد عبده : ↑ إنَّ على الإنسانِ أنْ يتبعَ عقلَه حتى يدركَ بالبراهينِ الصحيحةِ الحقَّ ، ثمَّ يرجعُ بعدَ ذلك إلى الوحي فإنْ وجدَه موافقاً فليحمدِ الله ، ويلزمِ التصديقَ والتسليمَ بدون فحصٍ فيما تكنُّه الألفاظُ إلا فيما يتعلقُ بالأعمالِ على قدرِ الطَّاقةِ . وإنْ لم يجده موافقاً فليتبعْ حكمَ العقلِ ، ولا يبحثُ عن مرادِ اللهِ ولا رسوله ؛ لأنَّه لا يعلمُ مرادَ اللهِ ورسوله إلا

(١) روى موقوفاً ومرفوعاً أخرجه الترمذي : أبواب فضائل القران عن رسول اللهﷺ ، باب ما جاء في فضل القرآن (١٧٥/٨ – ١٧٨) رقم (٣٠٧٠) من حديث الحارث الأعور . وضعفه الألباني مرفوعاً. وقال ابن كثير رحمه الله في " فضائل القرآن " : ↑وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي ﷺ وقد وهم بعضهم في رفعه ، وهو كلام حسن صحيح ... ↑ . تفسير ابن كثير (١ / ٢١) .

(٢) ينظر :المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ص (٢٥٣) .

(٣) ينظر المغني للقاضي عبد الجبار . (١٧ / ٩٤) .

اللهُ ورسوله، وليقلْ : ﴿ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾ (آل عمران : ٧) [1] . وقد تقدمَ معنا في هذه الرسالةِ نقلُ أقوالهم بهذا الخصوص في أكثر من موضعٍ [2] .

يقولُ شيخُ الإسلامِ رحمه الله : وإذا استدلوا بالقرآنِ كان ذلك على وجه الاعتضادِ والاستشهادِ لا على وجهِ الاعتمادِ ، وإذا استدلوا على قولهم بمثلِ قوله ﴿ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ (الأنعام: ١٠٣) ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ (الشورى: ١١) ، ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ (الحديد: ٤) ونحو ذلك ، لم تكنْ هذه النصوصُ هي عمدتهم ولكن يدفعون بها عن أنفسِهم عندَ المسلمين ، وأمَّا الأحاديثُ النبويةُ فلا حرمةَ لها عندَهم .. [3] .

وهذا من الدلائلِ على إهمالهم وإعراضهم عن نصوصِ الوحي فإذا كانتْ نصوصُ الوحي تابعةً ، وأصولُ الدينِ بغيرها ثابتةً وليستْ محتاجةً لها ، فلا غروَ أنْ لا يُلْتَفَتَ إليها ، وأنْ يُسْتَغْنى عنها ؛ إذ الالتفاتُ إليها تبرعٌ زائدٌ عن المقصودِ .

وهذا المسلكُ خطيرٌ ؛ إذ سيبررُ لهم ردَّ النصوصِ ؛ فهي على هذا تابعةٌ ، والتابعُ لا يحقُّ له أنْ يخالفَ متبوعه بحالٍ ، وإنْ خالفَ فحقُّه الرفضُ والإهمالُ . ولقد أدركَ أبو الحسن الأشعري بعدَ توبته خطورةَ هذا المسلكِ ، وهو الخبيرُ بعلمِ الكلامِ وتفاصيله فلقد أقامَ على الاعتزالِ دهراً طويلاً من عمره ، فقال محذراً من اتخاذِ هذا المسلكِ : ونقلُ أهلِ كلِ زمانٍ حجَّةٌ على من بعدَهم ، من غيرِ أنْ يحتاجَ في المعرفةِ لسائرِ ما دُعِينا إلى اعتقاده إلى استئنافِ أدلةٍ غيرِ الأدلةِ التي نبهَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم عليها ، ودعا سائرَ أمته إلى تأمُّلها ؛ إذ كانَ من المستحيلِ أنْ يأتيَ بعدَ ذلك أحدٌ بأهدى مما أتى ، أو يصلوا إلى ما بَعُدَ عنه عليه السلام [4]، ويقولُ بعدَ هذا الكلامِ : وإذا ثبتَ بالآياتِ صدقه صلى الله عليه وسلم فقدَ عُلِمَ صحةُ كلِّ ما أخبرَ به ... وكانَ ما يُسْـتَدَلُّ به من أخبارِه عليه السلام على ذلك أوضحَ دلالة من دلالةِ الأعراضِ التي اعتمدَ علي الاستدلالِ بها الفلاسفةُ ومن اتبعها من القدريةِ وأهلِ البدعِ المنحرفين عن الرسلِ [5].

---

(١) وانظر :الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلمين للدكتور سليمان دنيا ، المقدمة ص (٥٨ – ٥٩ ، ٦٢) بواسطة : الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية للدكتور عابد السفياني ص (٢٧٦ - ٢٧٧) .

(٢) ينظر : ص (٣٦ - ٣٩) .

(٣) التسعينية لابن تيمية (٩٨١/٣ – ٩٨٢) .

(٤) الرسالة إلى أهل الثغر ص (١٨٢) .

(٥) المصدر السابق ص (١٨٥ - ١٩٢) .

٧) التخلُّصُ من نصوصِ الوحيِ إذا عارضتْ العقلَ :

وهذه الصورةُ من أشدِّ الصورِ شناعةً ، وأعظمها خطورةً ، وأكثرها شيوعاً عندَ المتكلمين ، وهي الذَّريعةُ التي استخدمها المتكلمون لتحقيقِ منهجهم : من تقديسِ العقلِ ، وجعله الفيصلَ والحاكمَ والمَردَّ إليه في مسائلِ الاعتقادِ وأصولِ الدينِ ، وبها عُزلت أدلةُ الكتابِ والسنةِ ودلالاتهما عن الصدارةِ في بابِ الاعتقادِ ، وكانتْ هذه الصورةُ هي التطبيقُ العمليُّ – عند المتكلمين – لقضيةِ تقديمِ العقلِ ، وهي أثره الأساسُ ، وأصبحتْ عندَهم من المسلَّماتِ فلا تجدُ متكلماً إلا وهو قائلٌ ومتمسكٌ بها ، عاملٌ ومطبِّقٌ لها ، قائلٌ بمقدماتها وملتزمٌ بنتائجها، أصَّلوا من أجلها الأصولَ والقواعدَ والقوانينَ ، وتفنَّنوا في تطبيقاتها واستعمالاتها ؛ فأعلاهم منْزلةً ، وأعظمُهم قدراً أبرعُهم في تطبيقِ هذه الصورةِ وأكثرُهم استخداماً لها ؛ وذلك حتى تخْلُو الساحةُ للعقلِ – بزعمهم – من المعارضِ و المنغصِ والمكدِّرِ، فيخلوا له الجوُ ، فيُخيِّلُ لأصحابه ما يشاءُ من التَصوُّراتِ والتصْديقَاتِ ، حدوداً كانتْ أو مقاييسَ – يُشرِّعُ فيُتَّبعَ ، ويأمرُ فيطاعَ ، وينهي فلا يخالفَ ، يتحاكمُ إليه ، ويُقْطَعُ بحكمه ، نصوصُ الوحيِ ليسَ لها أمامه قدْرٌ أو وزْنٌ أو شأنٌ حتى تَقْوى على معارضته ، تُقْرأ للبركةِ وكسبِ أجرِ التلاوةِ ، ليسَ لها في بابِ الاعتقادِ حظٌ ولا نصيبٌ إلا حظَ التابعِ الذي ليسَ له مخالفةُ متْبوعه ، إنْ وافقَ متبوعه فهو تابعٌ لا أساسٌ ، ومكملٌ للاستئناسِ ، يأتي آخراً كحشوِ الكلامِ ونافلته ، لا عليه معوّلٌ ولا به معتمدٌ ، وإنْ خالفه فهو مقْصيٌ مبعدٌ منبوذٌ لا يُلتفت إليه ، ولا يُنْظَرُ فيه ولا يعبأُ به = هذه حقيقة عندهم .

وحتى لا تكثرَ عليهم الشناعةُ بنبذهم لنصوص الوحي وتلاعبهم بألفاظِها ودلالتها ، تمسَّكوا بقولِ أوَّلهم[١] : ❝ لا تردُّوه تفتضحوا ، ولكنْ غالطوهم بالتأويلِ ، فتكونوا قد رددتموها بلطفٍ ؛ وذلك عندَ ما سُئِلَ : كيفَ تصنعُ بهذه الأسانيدِ الجيادِ التي يحتجون بها علينا في ردِّ مذاهبنا مما لا يمكنُ التكذيبُ بها مثل : سفيان عن منصورٍ عن الزهريِّ ، والزهري عن سالمٍ، وأيوب وابن عون عن ابنِ سيرين ، وعمرو بن دينار عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ وما أشبهها ؟ ❝[٢].

(١) المقصود بأولهم : بشر المرّيسي .

(٢) ينظر : رد الدارمي (٢ / ٢٦٨) .

فسلكوا من أجلِ ذلك طرقاً مظلمةً ، ومسالكَ مبهمةً ؛ ليتمَّ لهم مرادهم وكانتْ أعظمُ مسالكهم في ذلك ثلاثةً :

فأمَّا المسلك الأول : فهو ما يسمُّونه بالتأويل :

وهذا المسلكُ يستخدمونه للتَّخلصِ من النصوصِ المتواترةِ " القطعية الثبوت " .

والمرادُ بالتأويلِ[1] عندَ المتكلمين : هو صرفُ اللفظِ عن المعنى الظاهرِ إلى معنًى آخرَ مرجوحٍ لدليلٍ دلَّ على هذا الصرفِ .

وهذا التعريفُ قد اتَّفقَ عليه المتكلمون[2]، وإنْ عبَّروا عنه بعباراتٍ أخرى مقاربةٍ له متفقةٍ معه في المعنى ؛ منهم على سبيلِ المثالِ : الجويني[3] والغزالي[4]،والآمدي[5]، والرازي[6].

---

(١) إنَّ التأويل له معنى عند السلفِ ومعنى عند المتأخرين ، أمَّا عند السلفِ فله معنيان ؛ **أحدهما** : تفسيرُ الكلام وبيان معناه ، سواءٌ وافقَ ظاهرَه أم خالفَه ، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً ، وهذا - والله أعلم - هو الذي عناه مجاهد أنَّ العلماءَ يعلمون تأويله . ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره : القول في التأويل ، قوله كذا وكذا ، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك ، ومراده التفسير .

والثاني : هو نفسُ المرادِ بالكلام ، فإنَّ الكلامَ إن كان طلباً كان تأويله نفسَ الفعلِ المطلوب ، وإن كان خبراً كان تأويله نفسَ الشيءِ المخبر به . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٢٨٨-٢٨٩).

وأمَّا عند المتأخرين وهو ما عليه المتكلمون : " هو صرفُ اللفظِ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح " ، فهذا الاصطلاح لم يكن يُعْرف في عهد الصحابة ، بل ولا التابعين ، بل ولا الأئمة الأربعة ، ولا كان المتكلم بهذا الاصطلاح معروفاً في القرون الثلاثة بل ولا أحدَ منهم خصَّ لفظ التأويل بهذا ، ولكن صار تخصيصُ لفظِ التأويل بهذا شائعاً في عرفِ كثيرٍ من المتأخرين ؛ فظنوا أن معنى التأويلَ في الآية هو هذا المعنى الذي ذكروه ، فصاروا يعتقدون أنَّ لمتشابه القرآن معانيَ تخالفُ ما يُفْهَمُ منه ، وفرقوا دينهم بعد ذلك وصاروا شيعاً .

ولقد كان الإمام أحمد ينكر طريقةَ أهل البدع الذين يفسرون القرآن برأيهم وتأويلهم من غيرِ استدلالٍ بسنة رسول الله ﷺ ، وأقوال الصحابة ﷺ والتابعين الذين بلّغهم الصحابةُ معانيَ القرآن كما بلغوا ألفاظَه ونقلوا هذا كما نقلوا هذا ، لكن أهلَ البدع يتأولون النصوصَ بتأويلات تخالفُ مرادَ الله ﷻ ورسوله ﷺ ، ويدَّعون أن هذا التأويلَ هو الذي يعلمه الراسخون ، وهم مبطلون في ذلك ولا سيَّما تأويلات القرامطةِ والباطنية والملاحدة وكذلك أهلِ الكلام المحْدَث من الجهميةِ والقدرية وغيرهم . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/٤١٥) .

(٢) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/٤٠١) .

(٣) البرهان ص (٣٦٦) .

(٤) المستصفى (٢ / ٤٩) .

(٥) الإحكام (١ / ٥٣ – ٥٤) .

(٦) أساس التقديس ص (٦٩ – ٧٠) .

وهذا الاصطلاحُ المتأخرُ لا إشكالَ فيه فقد استخدمه – بهذا المعنى –كذلك المحدّثون[1] والفقهاءُ والأصوليون ؛ ولكنَّهم عندما يصرفون اللفظَ من الظاهرِ إلى المرجوحِ فإنَّ دليلَهم في هذا الصرفِ هو دليلُ الكتابِ والسُّنَّةِ الصحيحُ الصريحُ أو القرينةُ التي يقتضيها سياقُ ذلك النَّصِ ؛ فهم على كلا الحالتين يعتمدون في النَّقلِ والصرفِ على النُّصوصِ .

فيكون الصرفُ من المعنى الظاهرِ إلى المرجوحِ هو من بابِ العامِّ والخاصِّ ، أو المطلقِ والمقيدِ ، أو الناسخِ والمنسوخِ ، ونحوها من دلالاتِ الألفاظِ [2].

أمَّا المتكلمون : فهم في مسائلِ الاعتقادِ ودلائله مختلفون تماماً ؛ فهم عندما يصرفون اللفظَ عن ظاهره إلى معنىً آخرَ مرجوحٍ يكون دليلُهم في هذا الصرفِ هو العقلُ أو ما يسمَّونه بالقاطعِ العقليِّ ولا تُقْبَلُ نصوصُ الوحيِ في هذا البابِ عندَهم ، ولا يمكنُ أنْ تكونَ صارفاً ؛ إذ يقولُ الرازيُّ في تعريفِ التأويلِ : ❝ هو صرفُ اللفظِ عن ظاهره إلى معناه المرجوحِ معَ قيامِ الدليلِ القاطعِ على أنَّ ظاهره محالٌ ❝[3]، ومراده بالدليلِ القاطعِ :

---

(١) كالنووي وابن المنذر . ينظر : شرح صحيح مسلم ، باب حكم ولوغ الكلب (٢/ ١٨٧) ، وعون المعبود باب في التخيير بين الأنبياء عليهم السلام (١٢ / ٢٧٨) .

(٢) ومن أجمل وأوضح ما يمكن التمثيل به هنا ويكون قدوةً للجميع هو ما روي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ لَمَّا نَزَلَتِ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾ (الأنعام : ٨٢) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ قَالَ ﷺ « **لَيْسَ ذَلِكَ ، إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لاِبْنِهِ وَهْوَ يَعِظُهُ** : ﴿ يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ (لقمان : ١٣) ». أخرجه البخاري (٦/٥٦٨) رقم (٣٤٢٩) . فهذا حملٌ للفظِ من الظاهرِ الذي فَهِمَه الصحابةُ رضي الله عنهم إلى لفظٍ مرجوحٍ أخبرَ النبيُّ ﷺ أنَّه هو المرادُ لقرينةٍ ذكرها لهم .

(٣) وذلك لأنَّهم يروْن أنَّ : ❝ الدلائلَ اللفظيةَ موقوفةٌ على نقل اللغات ، ونقل وجوه النحو والتصريف ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والتخصيص ، والإضمار ، وعدم المعارض ... ❝ ينظر : أساس التقديس للرازي ص (١٣٧) ، وأعظم ما تمسكوا به منها هو المجاز – وهو اللفظُ المستعملُ في غير ما وُضِعَ له لمناسبةٍ بينه وبين الحقيقةِ وتُسمى العلاقة – (إرشاد الفحول للشوكاني : ١ / ١١١) ، إذ به وَجَد التأويلُ له مساغاً لاستباحة حرمةِ النصوص وتحرفها ، فإنَّ حقيقة التأويل هو حملُ النصِ على المجاز لا الحقيقية ، وعند التأملِ نرى أنَّ إدخالَ المجاز في النصوص الشرعية أتى نتيجةً لنظرةِ المتكلمين إلى نصوص الوحي وتعاملِهم معها ، فإنَّهم لما تصوَّروا أنَّ حملَ النصوصِ على ظواهرها ومعانيها الحقيقية يستلزم التجسيمَ والتشبيهَ ، ونسبةَ الظلم إلى الله – كما في نصوص القدر – حكموا بإلغاء المعاني الحقيقةِ وحرَّموا الأخذَ بظواهر النصوص ولجأوا إلى التأويل : حمل النص على ما لا يدل عليه ؛ بحجة التنْزيه المتوهم ؛ لأنَّ الشارعَ لم يُرِدْ حقيقةَ ما تَدُلُّ عليه هذه النصوص ، وإنما أراد المجاز . وقد أوقعهم هذا التبرير في لوازم فاسدة لا محيد لهم عنها . يأتي بيانها قريباً .ص (١٤٧ – ١٤٨) =

هو العقلُ كما قد صرَّحَ بذلك في مثلِ قوله : فثبتَ أنَّ شيئاً من الدلائلِ اللفظيةِ لا يمكنُ أنْ يكونَ قطعياً [(١)]، وقد بيَّنَ الرازيُّ ذلك بكلِّ جرأةٍ ووضوحٍ في قانونه الكلِّي الذي اعتمده المتكلمون .

وحتى تتبينَ لك هذه النظرةُ حقيقةً ، تأمَّلْ ما سطَّره الغزاليُّ بقوله : ↑ كلُ خبرٍ مما يشيرُ إلى إثباتِ صفةٍ للباري ﷻ يُشعرُ ظاهره بمستحيلٍ في العقل نُظرَ : إنْ تطرَّقَ إليه التأويلُ قُبل وأوِّلَ ، وإنْ لم يندرجْ فيه احتمالٌ تبيَّنَ على القطعِ كذبُ الناقلِ ، فإنَّ رسولَ الله ﷺ كان مُسَدِّدَ أربابِ العقولِ ومرشدَهم ، فلا يُظنُّ به أنْ يأتي بما يستحيلُ في العقلِ ↑[(٢)].

= وهم بهذا القانون – أي المجاز – الذي يتشبث به المتكلمون على مختلف فِرَقِهم ،يحسبون أنَّهم بإدْخاله قد حلّوا معضلةَ التشبيه التي ما كانت لِتُحل لولا هذا الإنجاز الكلامي .

يقول الجرجاني – وهو يحسب أنَّ المجازَ وسيلةٌ للسلامة من الشبهات – : ↑ولو لم يجب البحثُ عن حقيقة المجاز ، والعناية به حتى تحصَّل ضروبه ، وتضْبط أقسامه ؛ إلا للسلامة من هذه المقالةِ – أي التمسك بظاهر النص – ، والخلاص مما نحا نحو هذه الشبهة ، لكان من حقِّ العاقل أن يتوفر عليه ، ويصرفَ العنايةَ إليه ، فكيف وبطالب الدين حاجةٌ ماسةٌ إليه من جهات يطول عدُّها ، وللشيطان من جانب الجهلِ به مداخلٌ خفيَّةٌ يأتيهم منها ؛ فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون ↑ . ينظر : أسرار البلاغة ص (٣٣٩) . ويقول البياضي الماتريدي : ↑ لما لم يمكن حملُ تلك النصوص على معانيها الحقيقية من الجوارح الجسمانية والتحيز والانفعالات النفسانية لمنع البراهين القطعيةِ ، و لم يجز إبطالَ الأصل لعدم دركِ حقيقة الوصف بلا كيفيةٍ ــ تحْمَلُ على المجاز . ↑ ينظر : إشارات المرام من عبارات الإمام ص (١٨٧) وقال : ↑ إنَّما قالوا بالمجاز ؛ نفياً لوهم التجسيم والتشبيه ↑ . إشارات المرام ص (١٨٩) ويوضح صلةَ هذا القانون المجازي بالتأويل ، ويكشف بعضَ مقاصد المجازيين قول الشريف الرضي — بعد أنْ ذكرَ حديثاً فيه إثبات رؤيةِ المؤمنين ربَهم يوم القيامة:

↑ وهذا الخبرُ مطعونٌ في سنده ، ولو صح نقله وسَلِم أصله لكان مجازاً من المجازات التي تحتاج إلى أن تحملَ على التأويلات الموافقة للعقل ↑. ينظر: المجازات النبوية ص (٤٦-٤٧) ويقول الغزالي : ↑ ويشبه أن يكون كلُ تأويلٍ صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز ↑ ينظر: المستصفى (٢/ ٤٩) .

وهذا يبين لنا الصلةَ الوثيقةَ بين القول بالمجاز وبين نفي الصفات عن طريق التأويل ، وما نتج عنها من تعطيل صفات الخالق ، وإنكار حقائق أقواله وأفعاله ﷻ ، وليِّ عنق مفهومِ الإيمان عن دلالته ومعناه ، وتضعيفِ دلالات آياتِ الكتاب الحكيم ، ونصوصِ السنة المطهرة ، في أذهان وقلوب عامة المسلمين ؛ ولذا قال الإمام ابن القيم في الفصل الذي عقده لبيان بطلان المجاز : ↑ فصل في كسر الطاغوت الثالث الذي وضعته الجهمية لتعطيل حقائق الأسماء والصفات ، وهو طاغوت المجاز ↑ . مختصر الصواعق (٢/٢٧١) ، وينظر : جناية التأويل الفاسد ص (٨٠ — ٩٤).

(١) أساس التقديس للرازي ص (١٣٧) .

(٢) المنخول من تعليقات الأصول ص (٢٨٦) .

ومما يزيِّفُ طريقةَ المتكلمين هذه ويبيِّنُ عوارها وبطلانها ، هو اعتمادهم على القاطعِ العقليِّ ؛ فإنَّك ترى في حالِ التطبيقِ التباينَ الكبيرَ مع اعتمادِ الجميعِ على هذا القاطعِ ، فما يدَّعي فيه بعضهم الضرورةَ يدَّعي فيه آخرون أنَّه من المحالِ ؛ حتى إنَّك لا تكادُ تجدُ مقدمةً من مقدماتهم أو مسألةً يستدلون لها إلاّ وهم مختلفون فيما بينهم فيها .

ولقد بيَّنَ شيخُ الإسلامِ رحمه الله ذلك بقوله : « والمسائلُ الَّتي يقالُ إنَّه قد تعارضَ فيها العقلُ والشرعُ ، جميعها مما اضطربَ فيه العقلاءُ ، ولم يتَّفقوا فيها على أنَّ موجبَ العقلِ كذا ، بل كلٌّ من العقلاءِ يقولُ : إنَّ العقلَ أثبتَ ، أو أوجبَ ، أو سوَّغَ ما يقول الآخر : إنَّ العقلَ نفاه ، أو أحاله، أو منعَ منه ، بل قد آلَ الأمرُ بينهم إلى التنازعِ فيما يقولون إنَّه من العلومِ الضَّروريِّةِ ، فيقولُ هذا : نحن نعلمُ بالضَّرورةِ العقليةِ ما يقولُ الآخرُ : إنَّه غيرُ معلومٍ بالضَّرورةِ العقليةِ .

كما يقولُ أكثرُ العقلاءِ : نحن نعلمُ بالضَّرورةِ العقليةِ امتناعَ رؤيةِ مرئيٍ من غيرِ معاينةٍ ومقابلةٍ . ويقولُ طائفةٌ من العقلاءِ : إنَّ ذلك ممكنٌ .

ويقولُ أكثرُ العقلاءِ : إنَّا نعلمُ أنَّ حدوثَ حادثٍ بلا سببٍ حادثٍ ممتنعٌ . ويقولُ طائفةٌ من العقلاءِ : إنَّ ذلك ممكنٌ .

ويقولُ أكثرُ العقلاءِ : إنَّ كونَ الموصوفِ عالماً بلا علمٍ قادراً بلا قدرةٍ ، حياً بلا حياةٍ ممتنعٌ في ضرورةِ العقلِ ، وآخرون ينازعون في ذلك .

ويقولُ أكثرُ العقلاءِ : إنَّ كونَ الشيءِ الواحدِ أمراً نهياً خبراً ممتنعٌ في ضرورةِ العقلِ ، وآخرون ينازعون في ذلك ...

ويقولُ جمهورُ العقلاءِ : إنَّ حدوثَ الأصواتِ المسموعةِ من العبدِ بالقرآنِ أمرٌ معلومٌ بضرورةِ العقلِ ، ومن الناسِ من ينازعُ في ذلك .

وجمهورُ العقلاءِ يقولون : إثباتُ موجودين ليسَ أحدهما مبايناً للآخرِ ولا داخلاً فيه ، أو إثباتُ موجودٍ ليسَ بداخلِ العالمِ ولا خارجه معلومُ الفسادِ بضَّرورةِ العقلِ ، ومن النَّاسِ من نازعَ في ذلك .. ، وهذا بابٌ واسعٌ »[1].

(١) درء التعارض لابن تيمية (١/١٤٤-١٤٦) .

فكيفَ بعد هذا الاضطرابِ والاختلافِ العريضِ يُجْعلُ العقل أو ما يُسمُّونه القاطع العقلي هو الدليلُ المرجِّحُ والصارفُ عن الظاهرِ إلى غيره ! فإنَّ هذا هو عينُ الحيفِ والظلمِ ؛ أنْ يُتْرَكَ نصُ الكتابِ والسُنَّةِ الصحيحُ الصريحُ ثمَّ يُلْجَأُ إلى العقلِ المضطربِ المختلفِ ، فنعلمُ بعدَ هذه المعادلةِ الجائرةِ أنَّ ما عليه المتكلمون هو تحريفٌ - لا تأويلٌ - شابهوا فيه من قال الله ﷻ فيهم ﴿ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا ﴾ (سورة المائدة :٤١).

وأمَّا المسلكُ الثاني : فالتفويضُ وهو أخو التأويلِ وقرينه ، والغرضُ منه هو التخلصُ كذلك من النصوصِ المتواترةِ " القطعية الثبوت " .

فحقيقةُ التفويضِ عندَ المتكلمين : هو الجهلُ المطْبِقُ بالنَّصِ أو ما يُسمَّى بالدليل النَّقليِّ ؛ فهو بمنـــزلةِ الطلاسمِ ، أو ما كتبَ باللغةِ الفارسيةِ ووضعَ بينَ يدي رجلٍ عربيٍّ لا يعرف غيرَ عربيته ؛ فهو لا يفقه شيئاً مما كُتِبَ له ،وإنْ تشابهتْ حروفُ الفارسيةِ بالعربيةِ .

وسببُ هذا التفسيرِ هو اعتقادهم أنَّ هذا النَّصَ هو من المتشابهِ [(١)]، واللهُ يقولُ في المتشابهِ ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (سورة آل عمران : ٧) ؛ ولذلك يرون أنَّ الراسخين

---

(١) إنَّ الإحكام والتشابه هو من المباحث التي تبحث وتُدْرَس في كتب علوم القرآن وهي من مسائله ، ولو لم يتخذه المتكلمون مطيةً لتحريف الاعتقاد ؛ لساغ فيه الاختلاف كباقي المسائل في علوم القرآن ، مثل : المكي والمدني ، وأولِ ما أنزل وآخرِ ما أنزل وغيرها .. ، بل إنَّ بعضَ الأقوال في المحكم والمتشابه لما لم تكن مطية للبدعة ذُكرت وساغ تعددها كقولهم : المتشابه هو القصص والأمثال ، أو ما يؤامن به ولا يعمل به أو هو المنسوخ . ينظر : تفسير ابن كثير (١/٣٤٠- ٣٤١) ، الإتقان في علوم القرآن (٣ / ٣ — ١٢) ، مناهل العرفان للزرقاني (٢/٢٨٩- وما بعدها).

ـــ **والذي يهمُّ في مبحث المحكم والمتشابه أمور** :

الأول : أنَّ معنى المحكمِ والمتشابه بالمعنى العام لم يقع فيه اختلافٌ بل معناه من المتفق عليه بين العلماء : ومعنى**الإحكام العام** هنا : أنَّ القرآنَ كله متقنٌ في النظم والمعنى كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ ﴾(هود: ١) .

ومعنى **التشابه العام** : أنَّ القرآنَ كله يشبه بعضه بعضاً في هذا الإتقان كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ ﴾ (الزمر: ٢٣) .

ثانياً : أنَّ الإحكام والتشابه الخاص له معنىً عندَ السلف يخالف المعنى الذي يقول به المتكلمون ، وعليه فالتفويض عند السلف يخالف التفويضَ الذي يقول به المتكلمون .

● **فهو عند السلف** مبني على معنى التأويل في آية آل عمران ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ والوقف على لفظ الجلالة فيها ، **فإذا كان التأويلُ** في الآية بمعنى الحقيقة أو العاقبة التي يؤول إليها الأمر ـــ كان الوقفُ على لفظ الجلالة لازماً ، وكان المتشابه بمعنى :ما عُلِم معناه ، وخفيت حقيقته وكيفيته أو خفي وقته كأسماء الله تعالى وصفاته ، وحقائق اليوم الأخر ونعيم الجنة وعذاب النار ، وكذلك الروح ، أو وقت خروج الدجال ، ونزول المسيح ، وقيام =

في العلمِ أمامَ هذا النَّصِ المتشابهِ لا يسعُهم إلاَّ أنْ يقولوا : ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ (سورة آل عمران : ٧) ، فإذا كانَ هذا حالُ الراسخين في العلمِ - كما زعموا - فما بالك بمَن دونهم .

والقولُ بالتفويضِ هو قولُ أسلافهم وأئمتهم المتقدمين ؛ ولذلك اشتهرَ عندهم " طريقةُ السلفِ أسلمُ ، وطريقةُ الخلفِ أعلمُ وأحكمُ " ، كما أنَّ التفويضَ - عندهم - هو الأصلُ ؛ إذ يقولُ الرازيُّ في قانونه الكلِّي المعتمدِ عند المتكلمين : ❝ ... ثم إنْ جوَّزنا التأويلَ ، اشتغلنا على سبيلِ التبرُّعِ بذكرِ تلك التأويلاتِ على التفصيلِ ، وإنْ لم يجزِ التأويلُ فوضنا العلمَ بها إلى اللهِ تعالى... ❝ [1]، فجعلَ التأويلَ زائداً عن الأصلِ وهو على سبيلِ التبرعِ ، فيكون الأصلُ هو التفويضُ .

وسببُ القولِ بالتفويضِ دعواهم أنَّ المعارضَ العقليَّ يأبى قبولَ المعنى الظاهرِ من النَّصِ ، لاشتماله على معنىً مرفوضٍ عنده -كالتشبيه مثلاً - ، وهي نفسُ العلةِ التي ادَّعاها أصحابُ التأويلِ في التأويلِ[2] ؛ وذلك لتسلَمَ لهم أصولهم العقلية .

= الساعة . فيكون التفويضُ عند السلف في الحقيقة والكيفية فقط ، وأمَّا المعنى فمعلومٌ واضحٌ ، فإنَّ الله نفى التأويل ولم ينف المعنى ، ويكون المحكم : هو ما عُلِم معناه ، وعُرِفت حقيقته وكيفيته ، أو عُلِم وقته .

وأمَّا إذا كان التأويل بمعنى التفسير فيكون الوصل جائزاً ، وكان المتشابه بمعنى : ما خفي على بعض الناس ، فيعلمه الراسخون ، ويكون المحكم : ما علمه الناس . ينظر : تفسير ابن كثير (٣٤٠/١) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٧٥/١٣-٢٨٤) ، أضواء البيان للشنقيطي (١/ ١٦٨- ١٧١) .

● **وهو عند المتكلمين** مبني على معنى التفويض والتأويل عندهم — لا على آية آل عمران أو الوقف —

فالتفويض عندهم : هو ما لم يُعلم معناه ، ولا حقيقته ، ولا كيفيته . فالمتشابه هو : انقطاعُ رجاءِ معرفةِ المراد منه في هذه الدار . ينظر : المسايرة لابن الهمام ص (٣٣-٣٥) .

وأمَّا التأويل : فهو صرف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى المرجوح . فيكون المتشابه : هو ظاهر النص ، والمحكم هو المعنى المرجوح الذي حدده القاطع العقلي . وقد تقدم بيان ذلك . ومن أشهر ما التزموا به في هذا المعنى هو قولهم أن آيات الصفات من المتشابه .

(١) أساس التقديس للرازي ص (١٣٠) .

(٢) ولا فرق بين المتأوِّل والمفوض إلاّ أن المتأوِّل مع نفيه لمعنى الظاهر والذي هو الحق - يثبت معنى باطلاً يعلم أنَّه مرجوح في الأصل ، وأمَّا المفوض فلا يثبت ذلك المعنى الباطل للنص ، وإنْ اشترك مع المتأوِّل في نفي المعنى الحق ، والشبهة عندهم في ذلك واحدة . ينظر: المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني ص (٢٠٢) .

ولذلك فعندَ تعاملهم مع النصوصِ يتفقون في النتيجةِ ، وإنْ اختلفوا في المبرِّر والسببِ .

ولذلك أمثلةٌ كثيرةٌ تبيِّنُ هذا، منها [1]:

١- ردَّ المتكلمون – على تفاوتٍ بينهم – النصوصَ المحكمةَ غايةَ الإحكام بأنَّ اللهَ ﷻ موصوفٌ بصفاتِ الكمالِ ، ونعوتِ الجلالِ من الوجهِ ، واليدين ، والغضبِ ، والرضا ، والرحمةِ ، والنــزولِ ، والمجيءِ ، والكلامِ بحرفٍ وصوتٍ ، وغيرها من الصفاتِ ، والتي حصلَ العلمُ الضروريُّ بها بإخبارِ الرسولِ ﷺ بها وبيانه لها ؛ فجعلوا ما توهَّمه العقلُ من دعوى التشبيهِ هو المحكمُ ، وجعلوا النَّصَّ النَّقليَّ إمَّا من الظاهرِ الَّذي يجبُ تأويله ، وإمّا من المتشابهِ الذي يجبُ تفويضه ، والنتيجةُ : نفيُ الصفاتِ .

٢- ردَّتِ القدريةُ النصوصَ الصريحةَ في قدرةِ اللهِ على خلقهِ ، وأنَّ ما شاءَ اللهُ كانَ وما لم يشأ لم يكنْ ـــ بالمحكمِ الَّذي توهَّمه العقلُ : من أنَّ خَلْقَ اللهِ لأفعالِ العبادِ مع مجازاتهم عليها من الظلمِ . وجعلوا النَّصَّ النَّقليَّ المثبتَ لقدرةِ اللهِ على عباده ومشيئته العامَّةِ ؛ إمَّا من الظاهرِ الَّذي يجبُ تأويله وأمَّا من المتشابهِ الَّذي يجبُ تفويضه ؛ والنتيجةُ : نفيُ قدرةِ اللهِ ﷯ لخلقِ أفعالِ العبادِ .

٣- ردَّتِ الجبريةُ النُّصوصَ الصريحةَ في إثباتِ كونِ العبدِ فاعلاً مختاراً بمشيئته بالمحكمِ الَّذي توهَّمه العقلُ : من أنَّ إثباتَ قدرةٍ للعبدِ ينافي قدرةَ اللهِ ﷻ . وجعلوا النَّصَّ النَّقليَّ المثبتَ أنَّ للعبدِ قدرةً واختياراً ؛ إمَّا من الظاهرِ الَّذي يجبُ تأويله وإمَّا من المتشابهِ الذي يجبُ تفويضه والنتيجةُ : أنَّ العبدَ مجبورٌ على فعله.

٤- ردَّ المتكلمون النُّصوصَ الصريحةَ في إثباتِ أنَّ الإيمانَ شعبٌ وخصالٌ ، بالمحكمِ الذي توهَّمه العقلُ : من أنَّ الإيمانَ وحدةٌ واحدةٌ لا يمكنُ أنْ تتجزأَ . وجعلوا النَّصَّ النَّقليَّ المثبتَ أنَّ للإيمانِ شعباً وخصالاً وعلاماتٍ ؛ إمَّا ظاهراً يجبُ تأويله وإمَّا من المتشابهِ الَّذي يجبُ تفويضه والنتيجةُ : إمَّا تكفيرُ مرتكبِ الكبيرةِ كما أصَّلته الوعيديةُ ،وإمَّا تسويته بالطائعين كما أصَّلته المرجئةُ.

وهم يستدلُّون لهذا المسلكِ – التفويض – بما يلي :

أ- قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (سورة آل عمران : ٧) ، قالوا : والوقفُ لازمٌ .

---

(١) ينظر : ص (١٢٠ – ١٢٣) من هذه الرسالة ففيها تفصيل هذه الأمثلة .

ب- الحروفُ المقطعةُ في أوائلِ السورِ .

ج- خبرُ : « **إنَّ من العلمِ كهيئةِ المكنونِ لا يعلمها إلاّ العلماءُ باللهِ** » .

وقد ردَّ شيخَ الإسلامِ هذه الشبهَ الثلاثَ بما ملخصه :

أ- أمَّا الآيةُ فقد بيَّنَ أنَّ فيها قراءتين مشهورتين ، قال : « ونحنُ نسلِّمُ قراءةَ من قرأَ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (سورة آل عمران : ٧) ، ولكنْ من أينَ لهم أنَّ التأويلَ الذي لا يعلمه إلاّ الله : هو المعنى الَّذي عني به المتكلم ؟ وهو مدلولُ اللفظِ الذي قصدَ المخاطبُ إفهامَ المخاطبِ به ، وهو ﷻ لم يقلْ : وما يعلمُ معناه إلاّ اللهُ ، ولا قالَ : وما يعلمُ تفسيره إلاّ اللهُ ، ولا قال : وما يعلمُ مدلوله ومفهومه إلاّ اللهُ ، ولا ما دلَّ عليه إلاّ اللهُ . قال : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (سورة آل عمران : ٧) ، ولفظُ التأويلِ : له في القرآنِ معنىً ، وفي عرفِ كثيرٍ من السلفِ وأهلِ التفسيرِ معنىً ، وفي اصطلاحِ كثيرٍ من المتأخرين له معنىً . وبسببِ تعددِ الاصطلاحاتِ والأوضاعِ فيه - حصلَ اشتراكٌ غلطَ بسببه كثيرٌ من الناسِ في فهمِ القرآنِ وغيره ... »[1]. وبعدَ كلامٍ طويلٍ حولَ التأويلِ وأنواعه قال : « وإذا عُرِفَ معنى لفظ

التأويلِ ظهرَ فسادُ احتجاجِ هؤلاءِ بقوله تعالى ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: ٧) ، فإنَّ التأويلَ الَّذي لا يعلمه إلاّ اللهُ ليسَ هو أنْ لا يفهمَ أحدٌ اللفظَ ، بل يفهمونه وإنْ كانَ تأويله لا يعلمه إلاّ اللهُ »[2]. ثمَّ ذكرَ عدداً من أقوالِ السلفِ في الآيةِ تبطلُ حجةَ هؤلاءِ

ثمَّ قالَ : « فابنُ إسحاقَ ذكرَ مثلَ ابنِ عباسٍ والضحاكِ وغيرهم الَّذين يقولون بالقراءتين . يقولون : له تأويلٌ لا يعلمه إلاّ اللهُ ، وتأويلٌ يعلمه الراسخون .

---

(١) نقض التأسيس - مخطوط - (٢ / ٢٢٣- ٢٢٤) بواسطة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ /١١٣٢-١١٣٥) .

(٢) نقض التأسيس - مخطوط - (٢ / ٢٤٤- ٢٥٠) بواسطة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ /١١٣٢-١١٣٥) .

وكذلك عامَّةُ أهلِ العربيةِ الذين قالوا : ما يعلمُ تأويله إلاّ اللهُ ، كالفرَّاءِ [1] وأبي عبيدٍ[2] وثعلبٍ [3]وابنِ الأنباري [4]، هم يتكلمون في متشابهِ القرآنِ كلِّه وفي تفسيره ومعناه .

وليس في القرآنِ آيةٌ قالوا : لا يعلمُ أحدٌ تفسيرها ومعناها فيجبُ أنْ يكونَ التأويلُ الَّذي اختصَ اللهُ به – عندهم – غيرَ ما تكلَّموا فيه من تفسيرِ الآياتِ المتشابهةِ وقوله تعالى ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (آل عمران:٧)، قد يقالُ فيه : إنَّ المنفيَّ هو عمومُ السلبِ لا سلبَ العمومِ ، أي وما يعلمُ جميعَ التأويلِ إلاّ اللهُ ، وأمَّا بعضه فيعمله الراسخون كما قالَ ابنُ عباسٍ : وتفسيرٌ يعلمُه العلماءُ ، وتفسيرٌ لا يعلمه إلاّ اللهُ ، من ادَّعى علمَه فهو كاذبٌ ، فقولُ الجمهورِ هو القراءةُ الصحيحةُ ، وهو أنَّه لا يعلمُ غيرُ اللهِ جميعَ التأويلِ كقوله تَعَالَىٰ:﴿ وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ ﴾ (المدثر : ٣١) ، أي مجموعهم ، وإلا فكثيرٌ من النَّاسِ يعلمُ بعضَ جنودِ ربنا .

وبكلِّ حالٍ : تفسيره ومعناه ليسَ داخلاً في التأويلِ الذي اختصَّ اللهُ به ، سواء سُمِّيَ تأويلاً أم لم يسمَّ [5].

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الأسدي الفراء ، شيخ النحاة واللغويين والقرَّاء ، فيه ميلٌ إلى الاعتزال . من مؤلفاته : معاني القرآن ، البهي . توفي سنة (٢٠٧ هـ) ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ٢٨٤ – ٢٨٥) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ١١٨ – ١٢١) ، شذرات الذهب (٢ / ١٩ – ٢٠) .

(٢) هو أبو عبيد القاسم بن سلام . كان محدثاً فقيهاً أديباً ، ذا دينٍ وسيرة ومذهب حسن . له مصنفات كثيرة منها : الإيمان ، غريب الحديث ، الطهور . توفي سنة (٢٢٤هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ٣١٩ – ٣٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٩٠ – ٥٠٩) ، طبقات السبكي (٢ / ١٥٣ – ١٥٦) .

(٣) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني مولاهم ، المشهور بثعلب . ولد سنة (٢٠٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٩١ هـ) . إمام الكوفيين في النحو والعربية ، كان ثقة متقناً ، من مصنفاته : الفصيح ، اختلاف النحويين ، القراءات . ينظر: طبقات الحنابلة (١ / ٨٣) ، البداية والنهاية (١١ / ١١٠ – ١١١) ، سير أعلام النبلاء (١٤ / ٥ – ٧) .

(٤) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ، المعروف بابن الأنباري . ولد سنة (٢٧١ هـ) ، وتوفي سنة (٣٢٨ هـ) . الحافظ اللغوي كان من أعلم الناس بالنحو والأدب ، صاحبُ سُنَّة . من مؤلفاته : الوقف والابتداء ، المشكل ، غريب الحديث النبوي . ينظر : طبقات الحنابلة (٢ / ٦٩) ، البداية والنهاية (١١ / ٢٢٢) ، سير أعلام النبلاء (١٥ / ٢٧٤ – ٢٧٩) .

(٥) نقض التأسيس – مخطوط – (٢ / ٢٤٧) بواسطة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ /١١٣٢-١١٣٥) .

ب- أمَّا الحروفُ المقطعةُ أوائلَ السورِ فقدَ أجابَ عنها بثلاثةِ أجوبةٍ :

الأوَّلُ : أنَّ هذه ليستْ كلاماً منظوماً فلا يدخلُ في مُسَمَّى الآياتِ ، وعامَّةُ أهلِ مكةَ والمدينةِ والبصرةِ لا يعدُّون ذلك آيةً ، ولكنَّ الكوفيين يعدُّونها آيةً ، وبكلِّ حالٍ فهي أسماءُ حروفٍ ينطقُ بها غيرُ معربةٍ ، مثل ما ينطقُ بألف ، باء ، تاء ، وبأسماءِ العددِ ، واحد ، إثنان ، ثلاثة ... [1].

الثَّاني : أنَّ السلفَ قد تكلموا في معانيها ، وكلامهم في ذلك كثيرٌ مشهورٌ ، وقد ساقَ شيخُ الإسلامِ بعضَ أقوالهم [2].

الثالثُ : أنْ يقالَ : نحنُ نسلِّمُ أنَّ كثيراً من الناسِ وأكثرهم لا يعرفون معنى كثيرٍ من القرآنِ فإذا قيلَ : إنَّ أكثرَ الناسِ لا يعرفون معنى حروفِ الهجاءِ الَّتي في أوائلِ السورِ ، فهذا صحيحٌ ، لا نزاعَ فيه ، وإنْ قيلَ : إنَّ أحداً من الناسِ لا يعرفُ ذلك ، وإنَّ الرسولَ ﷺ نفسَه لم يكن يعرفُ ذلك ، فمن أينَ لهم هذا ؟! فهذا النفيُ لابدَّ له من دليلٍ [3].

ج- أمَّا حديثُ (إنَّ من العلمِ كهيئةِ المكنونِ ...) فليسَ له إسنادٌ يقومُ به ، وعلى تقديرِ صحته فهو حجَّةٌ عليهم ؛ لأنَّ فيه أنَّ أهلَ العلمِ باللهِ يعلمونه[4].

ويرى المتكلمون أنَّ التفويضَ هو مذهبُ السلفِ ، وأنَّهم زادوا عليهم بالتأويلِ . وممن نسبَ التفويضَ إلى السلفِ الشهرستانيُّ[5]، والرازيُّ[6]، والسيوطيُّ[7].

ويستدلُّون في نسبةِ هذا المذهبِ إلى السلفِ بما يلي :

---

(١) نقض التأسيس – مخطوط – (٢ / ٢٤٨) بواسطة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ /١١٣٢-١١٣٥) .

(٢) نقض التأسيس – مخطوط – (٢ / ٢٤٨ – ٢٤٩) بواسطة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ /١١٣٢-١١٣٥) .

(٣) نقض التأسيس – مخطوط – (٢ / ٢٤٩- ٢٥٠) بواسطة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ /١١٣٢-١١٣٥) .

(٤) نقض التأسيس – مخطوط – (٢ / ٢٥٠ – ٢٥١) بواسطة : موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣ /١١٣٢- ١١٣٥) .

(٥) ينظر : الملل والنحل (٩٢/١) .

(٦) ينظر : أساس التقديس ص (٦٩- ٧٠) .

(٧) ينظر : الإتقان للسيوطي (٦/٣) .

١ -ما ورد عن كثيرٍ من السلفِ أنَّهم قالوا في الصفاتِ :" أمرُّوها كما جاءتْ "[١] .

٢ -وبمثل قولِ الإمامِ مالكٍ رحمه الله وغيره : ↑ الاستواءُ معلومٌ ، والكيفُ مجهولٌ ، والإيمانُ به واجبٌ ، والسؤالُ عنه بدعةٌ ↑ [٢].

وليُعلمَ أنَّ هذه النِّسبةَ إلى السلفِ هي مغالطةٌ من المتكلمين ، وأنَّ ما استدلوا به دالٌ على سوءِ فهمهم لمذهبِ السلفِ وأقوالهم .

فإنَّ أقوالَ السلفِ يفسرُ بعضها بعضاً ، فكما أنَّهم قالوا : ↑ أمرُّوها كما جاءت ↑ ، قالوا : ↑ إنَّا لا نعلمُ كيفيةَ ما أخبرَ اللهُ به عن نفسه ، وإنْ علمنا تفسيرَه ومعناه ↑[٣]، ↑ وقولُ ربيعةَ ومالكٍ : الاستواءُ غيرُ مجهولٍ ، والكيفُ غيرُ معقولٍ ، والإيمانُ به واجبٌ ، موافقٌ لقولِ الباقين : أمرُّوها كما جاءتْ بلا كيف ، فإنَّما نفوا علمَ الكيفيةِ و لم ينفوا حقيقةَ الصفةِ ، ولو كانَ القومُ قد آمنوا باللفظِ المجرَّدِ من غيرِ فهمٍ لمعناه على ما يليقُ باللهِ عز وجل لما قالوا : أمرُّوها كما جاءتْ بلا كيف ؛ فإنَّ الاستواءَ حينئذٍ لا يكونُ معلوماً بل مجهولاً بمنـــزلةِ حروفِ المعجمِ .

---

(١) قَالَ أَبُو عِيسَى : وَقَدْ رُوِيَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ مِثْلُ هَذَا ، ملمَ يُذْكَرُ فِيهِ أَمْرُ الرُّؤْيَةِ : أَنَّ النَّاسَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ ، وَذِكْرُ الْقَدَمِ وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ . وَالْمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ الْأَئِمَّةِ مِثْلِ **سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَابْنِ عُيَيْنَةَ وَوَكِيعٍ وَغَيْرِهِمْ** أَنَّهُمْ رَوَوْا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ ثُمَّ قَالُوا : تُرْوَى هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَنُؤْمِنُ بِهَا وَلَا يُقَالُ كَيْفَ ؟ وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ ــ أَنْ تُرْوَى هَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَمَا جَاءَتْ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا تُفَسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ ؟ وَهَذَا أَمْرُ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِي اخْتَارُوهُ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ . سنن الترمذي: أبواب صفة الجنة ، باب ما جاء في خلود أهل الجنة (٧ / ٢٣٥) وينظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٤٧٨) برقم (٧٣٥).

(٢) رُويَ هذا الأثرُ عن : أمِّ سلمة رضي الله عنها وربيعة الرأي ، ومالك .

أمَّا أثرُ أمِّ سلمة رضي الله عنها : فقد ضعفه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣٦٥/٥) والذهبي في العلو ص (٢٦٧) .

وأمَّا أثر ربيعةَ : فقد رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢ / ٣٠٦) ، واللالكائي (٤٤١/٢ - ٤٤٨) برقم (٦٦٥) ، وقال الذهبي رحمه الله في العلو ص (٦٥) بعد أثر أمِّ سلمة رضي الله عنها: والمحفوظ عن جماعة كربيعة ومالك.

وأمَّا أثر مالك : فقد رواه الدارمي في الرد على الجهمية ص (٦٦) رقم (١٠٤) ، واللالكائي (٢/ ٤٤١) برقم (٦٦٤) ، والبيهقي في الأسماء والصفات (١ / ٣٠٥ – ٣٠٦) رقم (٨٦٧) ، وجوَّد ابنُ حجر رحمه الله أحدَ إسنادي البيهقي . ينظر : فتح الباري (٤٠٦/١٣- ٤٠٧) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (١١٥/١) .

وأيضاً ، فإنَّه لا يحتاجُ إلى نفيِ الكيفيةِ إذا لم يُفْهَم عن اللفظِ معنىً ، وإنَّما يحتاجُ إلى نفيِ علمِ الكيفيةِ إذا أثبتَ الصفات .

وأيضاً ، فإنَّ من ينفي الصفاتَ الخبريةَ أو الصفاتَ مطلقاً لا يحتاجُ إلى أنْ يقولَ : بلا كيف . فمن قالَ : إنَّ اللهَ ليسَ على العرشِ لا يحتاجُ إلى أنْ يقولَ : بلا كيف ، فلو كانَ مذهبُ السلفِ نفيُ الصفاتِ في نفسِ الأمرِ لما قالوا : بلا كيف .

وأيضاً ، فقولهم : أمرُّوها كما جاءتْ يقتضي إبقاءَ دلالتِها على ما هي عليه ، فإنَّها جاءتْ ألفاظاً دالةً على معاني ، فلو كانتْ دلالتُها منتفيةً ؛ لكانَ الواجبُ أنْ يُقالَ : أمرُّوا لفظَها مع اعتقادِ أنَّ المفهومَ منها غيرُ مرادٍ ، أو أمرُّوا لفظَها مع اعتقادِ أنَّ اللهَ لا يوصفُ بما دلتْ عليه حقيقةً . وحينئذٍ فلا تكونُ قد أُمرَّتْ كما جاءتْ ، ولا يقالُ حينئذٍ : بلا كيف ؛ إذ نفيُ الكيفِ عمَّا ليس بثابتٍ لغوٌ من القولِ [1] ".

وممَّا يردُّ دعواهم الباطلةَ وفَهْمَهم السيئَ ـــ أنَّ السلفَ استخدموا لفظةَ " أمرُّوها كما جاءت " في غيرِ الصفاتِ ، فقد سُئِلَ الإمامُ أحمدَ عن الحروريَّةِ [2] والمارقةِ يُكفَّرون ؟ وترى قتالهم ؟ فقال : " أعفني من هذا ، وقلْ كما جاءَ فيهم في الحديثِ "[3] ، وسُئِلَ عن حديثِ « **مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا** ».[4] ما وجهه ! فأجابَ : " لا أدري إلاّ ما رُوي " [5]، وغير هذه الآثارِ مما يدُّلُ على أنَّ السلفَ كانوا يعلمون المعنى . وبهذا تظهرُ براءةُ السلفِ من تفويضِ المتكلمين .

وقد أدَّى هذا المسلكُ بالمتكلمين إلى لوازمَ شنيعةٍ ؛ منها :

١ أنَّ اللهَ عَجَّلَ أنزلَ كلاماً لا يُفْهَمُ ، وأمرَ بتدبرِ مالا يتُدَبرُ، وبعقلِ ما لا يعقلُ [6].

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٤١-٤٢) .

(٢) الحروريَّة : من الألقاب التي تطلق على الخوارج نسبة إلى مكان يطلق عليه حروراء قرب الكوفة ، وهو المكان الذي نزلوا به عند ما اعتزلوا جيش علي رضي الله عنه . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ٢٠٦ – ٢٠٧) ، الفرق بين الفرق ص (٥٤ – ٩٢) ، التبصير في أمور الدين ص (٤٦) ، البداية والنهاية (٧ / ٣٠٨) .

(٣) مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن صافي (٢ /١٥٨) برقم (١٨٨٤) .

(٤) أخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب قول النبي ﷺ:« **مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا** » ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ص (٦٧) حديث رقم (١٠١) .

(٥) أخرجه الخلال في السنة (٥٧٨) برقم (٩٩٩) .

(٦) درء التعارض لابن تيمية (١/٢٠٤) .

٢ - أنَّ القرآنَ الذي هو النورُ المبينُ والذكرُ الحكيمُ ، سببٌ لأنواعِ الاختلافاتِ والضلالاتِ بل يكونُ بينَهم وكأنَّه بغيرِ لغتِهم[(١)] .

٣ - أنَّ الرسولَ ﷺ لم يبلغِ البلاغَ المبينَ ، ولا بيَّنَ للنَّاسِ ما أنزلَ إليهم [(٢)] .

٤ - أنْ يكونَ السلفُ من الصحابةِ وخيارِ التابعين بمنـــزلة الأميِّين الذين لا يعلمون الكتابَ إلا أمانيَّ، شغلَهم الجهادُ وفتحُ البلادِ عن تدبُّرِ كلامِ الله ﷻ وعقلِه وفهمِه[(٣)].

وأمَّا المسلك الثالث : فاشتراطُ القطعِ في الثبوتِ : وهذا المسلكُ يستخدمه المتكلمون لردِّ نصوصِ السنَّةِ النبويةِ الثابتةِ بخبرِ الآحادِ (ظنِّية الثبوت) ، ومرادُ المتكلمين بوجوبِ أو اشتراطِ القطعِ في الثبوتِ ،أنْ يكونَ النَّصُ أو الدليلُ النَّقليُّ متواتراً .

والمتواترُ عندهم : (ما يُعْلَمُ صدقه اضطراراً) [(٤)] ، أو (الذي يستحيلُ التواطؤُ على وضعه ، وهو مُوجبٌ للعلمِ الضروريِّ بصحةِ مخبره) [(٥)].

وبنوا على هذا – أنَّ الدليلَ النَّقليَّ ما لم يكنْ متواتراً فإنَّه خبرُ آحادٍ أي ظنيُّ الثبوتِ .

وبناءً على القاعدةِ المتفقِ عليها عندهم : أنَّ الاعتقادَ لا يصلحُ فيه إلا القطعيُّ سواء كانتْ قطعيته في الدلالةِ أو في الثبوتِ .

واستطاعوا بالمقدمتين الماضيتين أنْ يردُّوا جميعَ أخبارِ الآحادِ ، وقد اتفقتْ كلمةُ المتكلمين على هذه النتيجةِ : أنَّ خبرَ الآحادِ ظنيٌّ لا يفيدُ العلمَ . وممَّن ذهبَ إلى هذا الرأي من المعتزلة : ابن خياط [(٦)]، والقاضي عبد الجبار [(٧)] .

---

(١) المصدر السابق (٢٠٤/١) .

(٢) المصدر السابق (٢٠٤/١) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ٩) .

(٤) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص (٧٦٨) .

(٥) أصول الدين للبغدادي ص (١٢) ، وينظر في إفادة المتواتر للعلم : المعتمد لأبي الحسين البصري (٢ / ٥٣٦) ، تمهيد الأوائل للباقلاني ص (٣١) ، الإرشاد للجويني ص (٤١٢) ، الإحكام للآمدي (٢ / ٢٥) ، المستصفى للغزالي (١/ ٢٥١ – ٢٥٤) ، شرح العقائد النسفية ص (٢٨) .

(٦) الانتصار ص (٩٨) .

(٧) شرح الأصول الخمسة ص (٦٧٢ ، ٦٩٠) .

ومن الأشاعرة : الباقلاني[١]،والبغدادي[٢]، وابن فورك [٣]، والجويني [٤]، والغزالي [٥]، [٥]، والرازي [٦] .

ومن الماتريدية : الماتريدي [٧]، وأبو البركات النسفي[٨] ،وابن الهمام [٩] ، وملا علي قاري [١٠].

وقد اجتهد الرازيُّ في ذكرِ المسوغاتِ الَّتي تستوجبُ ردَّ أخبارِ الآحادِ – أو بمعنىً آخر " ردُّ جلِّ السنُّةِ النبويةِ وغالبِها وعدمِ قبولها " ولكنْ جاءتْ مبرراتُه – هذه المرَّة – غيرَ مقبولةٍ ألبته ، وليته لم يذكرها ! فلقد أفردَ لهذه المبرراتِ فصلاً في كتابه : (أساس التقديس) .

ولقد ترددتُ في نقلِ هذه الأوجهِ والمسوِّغاتِ ؛ لما فيها من القبحِ والشناعةِ والكذبِ والافتراءِ ؛ ولكنْ رأيتُ أنْ أذكرَها ؛ ليُعلمَ إلى أيِّ مدىً يصلُ إليه المتكلمون جرّاءَ تمسُّكِهم بعلمِ الكلامِ .

يقولُ الرازيُّ في أساسه [١١]:

الفصل الثلاثون : " في كلامٍ كلي في أخبارِ الآحادِ " .

فنقولُ : **أمَّا التمسكُ بخبرِ الواحدِ في معرفةِ اللهِ تعالى فغيرُ جائزٍ يدُلُ عليه** وجوه : وسيتضح قريباً أنَّها في الحقيقة مغالطات وليست وجوه .

---

(١) تمهيد الأوائل ص (٤٤١) .

(٢) الفرق بين الفرق ص (٣١٢ – ٣١٣) .

(٣) مشكل الحديث ص (٥) .

(٤) البرهان ص (٥٩٩ – ٦٠٦) .

(٥) المستصفى (١ / ٢٧٢) .

(٦) أساس التقديس ص (١٢٧) .

(٧) التوحيد ص (٨ ،٩) .

(٨) شرح المنار ص (٦٢٠) .

(٩) المسامرة ص (٢٢٠) .

(١٠) شرح نخبة الفكر للملا علي قاري ص (٣٧-٣٨) .

(١١) ينظر : أساس التقديس للرازي ص (١٢٧-١٢٩) .

↑ الأوَّلُ : أنَّ أخبارَ الآحادِ مظنونةٌ ... ؛ لأنَّا أجمعْنا على أنَّ الرواةَ ليسوا معصومين.. ↑ ذكرَ هنا المقدمةَ الأولى " وهي الإجماعُ " وذكر تعليلَ هذه المقدمةِ : ↑ وكيفَ والروافضُ لما اتفقوا على عصمةِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وحدَه ، فهؤلاءِ المحدثون كفروهم ↑.

وهذا التعليلُ عليلٌ ؛ إذ هو محضُ افتراءٍ وكذبٍ على المحدّثين ؛ فكانَ اللازمُ على الرازي أنْ يطَّلعَ على أقوالِ المحدثين ، ثمَّ ينقلَ قولهم ويحكي حكمهم ، أمَّا أنْ يظهرَ للناسِ جهلَه بعلمِ الحديثِ وأصوله وما عليه المحدثون ، فلا ينبغي بعاقلٍ مثله ؛ إذ من أين له أنَّ سببَ تكفيرِ المحدثين للروافضِ هو دعواهم العصمةُ [1]؟ وكانَ عليه وهو ينتقدُ المحدثين أنْ ينقلَ عن إمامٍ منهم ذلك ، وأنَّ سببَ التكفيرِ هو دعوى العصمةِ ، ويكفي أنْ يقالَ للرازي : (البيِّنة على المدعي) .

فالمقدمةُ صحيحةٌ : فهم غيرُ معصومين ؛ ولكن تعليلَها ساقطٌ ؛ يعلمُ سقوطَه كلُّ طالبِ علمٍ في الحديثِ ، فضلاً عن مشايخه وأئمته .

ثمَّ أخذَ يرتبُ النتائجَ بعضها على بعضٍ :

١ - " إذا لم يكونوا معصومين ، كانَ الخطأُ عليهم جائزاً والكذبُ عليهم جائزاً " .

٢ - " فحينئذٍ لا يكونُ صدقُهم معلوماً بل مظنوناً "

٣ - " فثبت أنَّ خبرَ الواحدِ مظنونٌ "

وبها وصل إلى النتيجةِ الَّتي صدّرَ بها الفصلَ " لا يجوزُ التمسكُ بخبرِ الواحدِ في معرفةِ اللهِ " ومشكلةُ الرازي هنا هي : التّوهمُ والخلطُ والجهلُ بما عليه المحدثون ، فهو يتخيَّلُ أنَّ المحدثين يقولون : ↑ إنَّ خبرَ الآحادِ يفيدُ اليقينَ ↑.

(١) أمَّا سبب ردِّ المحدثين لروايات الروافض المتأخرين على اختلاف طوائفهم فهو استحلالهم الكذب . وأمَّا تكفيرهم فهو يختلف من طائفة لأخرى بحسب ما تعتقد ؛ فالإثني عشرية منهم - وكأنَّ الرازي قصدهم - فسببُ تكفيرهم : طوامُ أكبر من هذا الذي ذكرَه ؛ فهم يدَّعون أنَّ الأئمةَ يعلمون الغيبَ ، وأنَّ الصحابةَ ارتدوا إلا نزراً يسيراً ، وأنَّ القرآن ناقصٌ ، وأنَّ عندهم مصحفَ فاطمة ... وغيرها من المعتقدات الكفريَّة . ينظر : الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث (١ / ١٢) ، تهذيب التهذيب (٨/١) ، وأصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية للدكتور ناصر القفاري (٣ / ١٣٠٩ - ١٣٥٣) .

ولهذا كرَّس جهدَه في هذه الأوجهِ الخمسِ للرَّد عليهم وتسفيهِ أحلامِهم . وقد بدأَ انتقاصَه لهم من هذا الوجهِ بقوله بعد ذكرِ النتائج " ... والعجبُ من الحشويةِ ... " وسيأتي ما هو أشدُّ !!

وياليته أنصفَ واطَّلعَ على مذْهبِ القومِ ؛ ليكون نقدُه عن صدقٍ واطلاعٍ ومعرفةٍ ؛ إذ إنَّ مذهبهم هو : **أنَّ خبرَ الواحدِ أو الآحادِ يفيدُ العلمَ إذا احتفتْ به القرائنُ** .

فقبولُ المحدثين لأحاديثِ الآحادِ لا يعني عندهم قبولُ خبرِ كلِ واحدٍ كما يشنعُ عليهم بذلك علماءُ الكلامِ بجهلهم .

ومن المعلومِ بالضرورةِ أنَّ خبرَ الواحدِ قد يكونُ صدْقاً وقد يكون كذباً ، وأنَّه لا يفيدُ العلمَ لذاته ، وإنَّما يترجحُ العلمُ بصدقه بقرينةٍ تدلُ عليه ؛ ولهذا اشترطَ علماءُ الحديثِ في راوي الحديثِ أنْ يكونَ عدلاً ضابطاً وإلاّ لم تقبلْ روايته ، وأنْ يتصلَ السندُ إلى منتهاه من غيرِ شذوذٍ ولا علةٍ[1] – ومن زيادةِ القرائنِ عند علماء الحديث النظر بعد تحقق هذه الشروط في المتابعاتِ والشواهدِ ، فيحكمون على الحديثِ بالصحةِ أو الضعفِ بتتبعِ طرقه . وقد يختلفون في تصحيحِ حديثٍ أو تضعيفه ، لكنْ وفقَ منهجٍ دقيقٍ منضبطٍ ، لا بمجرَّدِ التحاكمِ إلى موافقة دلالةِ العقل كما هو مذهبُ المتكلمين .

ولهذا كان الصحيحُ من أقوالِ المحدثين أنَّ روايةَ مجهولِ الحالِ الذي لم يعرفْ بجرحٍ ولا تعديلٍ أن يتوقفَ في الحكمِ على روايته حتى يُنْظَرَ حاله . يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : " التحقيقُ أنَّ روايةَ المستورِ ونحوه مما فيه الاحتمالُ لا يطلقُ القولُ بردِّها ولا قبولها ، بل هي موقوفةٌ إلى استبانةِ حاله "[2].

وإذا كان الراوي مقبولَ الروايةِ فلا فرقَ في قبول روايته بينَ كونها في أحاديثِ العقائد أو أحاديثِ الأحكامِ ، بل هو مقبولُ الروايةِ مطلقاً .

ولا حجةَ لمن فرَّقَ في قبولِ أحاديثِ الآحادِ بينَ العقائدِ والأحكامِ ؛ إذ هي كلُّها من دينِ اللهِ عز وجل ، ومن قَبِلَ حكماً شرعياً بأحاديثِ الآحادِ فقد اعتقدَ بموجبه فلابدَّ أنْ يكونَ قد أفاده

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص (٨٢) .
(٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر ص (١٣٦) .

العلمَ أو قريباً منه، فكذلك في العقائدِ يكونُ حديثُ الآحادِ إذا صحَّ مقبولاً مفيداً للعلمِ أو قريباً منه .

يقولُ ابنُ عبدِ البرِّ[1] رحمه الله عن أحاديثِ الآحادِ الواردةِ في صفاتِ اللهِ تعالى : " ما جاءَ من أخبارِ الآحادِ في ذلك كله أو نحوه يسَلَّمُ له ولا يناظَرُ فيه "[2] .

ثمَّ **ذكرَ الوجهَ الثَّاني** بقوله : " إنَّ أجلَّ طبقاتِ الرواةِ قدراً وأعلاهم منْصِباً الصحابةُ رضي الله عنهم ، إنَّا نعلمُ أنَّ روايتهم لا تفيدُ القطعَ واليقينَ . والدليلُ عليه أنَّ هؤلاءِ المحدثين رووا عنهم أنَّ كلَّ واحدٍ منهم طعنَ في الآخرِ ... الخ "[3].

ـــ فهو هنا يريدُ أنْ يُلصقَ هذا القولَ[4] بالمحدثين ، بأيِّ شكلٍ ؛ وذلك بأنْ يُثْبِتَ أنَّ روايةَ الصحابةِ رضي الله عنهم لا تفيدُ القطعَ - مع أنَّهم أجلُّ طبقاتِ الرواةِ قدراً - بل هي مظنونةٌ ؛ وعليه فإنَّ الظنيَّ لا يؤخذُ به في معرفةِ اللهِ .

ـــ وعليه : فقولُ المحدثين - والحال هذه - غيرُ صحيحٍ .

ولكن إذا ثبتَ -كما تقدم - أنَّ هذا ليسَ بقولهم فلا يلزمُهم شيءٌ مما ذكره ، بل هو إعلامٌ للناسِ بقلةِ معرفته بهؤلاءِ الكرامِ ، مع جرأته عليهم بما لا يصحُّ نسبته إليهم ، ويكفي في الرَّد عليه الكلامُ المتقدمُ .

---

(١) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي . ولد بقرطبة سنة (٣٦٨ هـ) ، وتوفي سنة (٤٦٣ هـ) . حافظ المغرب كان من بحور العلم ومن أعلام السنة . من مصنفاته : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، جامع بيان العلم وفضله ، والتمهيد لما في الموطأ من أسانيد . ينظر : تذكرة الحفاظ (٣ / ١١٢٨ - ١١٣١) ، سير أعلام النبلاء (١٨ / ١٥٣ - ١٦٣) ، شذرات الذهب (٣ / ٣١٤ - ٣١٦) .

(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ١١٧-١١٨) .

(٣) إن ما ذكره من أمثلة كدليل على صحة قوله ـــ أكثره لا يثبت ، وما ثبت فغايته يدلّ على التثبت . وليس فيما ذكره دليلٌ لازمٌ على أهل السنة ؛ لأنَّه يتوهم أنهم يقول : **إن خبرَ الآحادِ يفيدُ اليقينَ** . مع أن قولهم هو : **أن خبرَ الواحد أو الآحاد يفيدُ العلمَ إذا احتفتْ به القرائنُ** . وشتان بين القولين !

(٤) يقول ابن تيمية : " فإنَّ أحداً من العقلاء لم يقل : إنَّ خبرَ كل واحدٍ يفيد العلمَ ، وبَحْثُ كثيرٍ من الناس إنَّما هو في رد هذا القولِ " ، قلت : والرازي بل والمتكلمون منهم . ينظر المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ص (٢٢٠) تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد .

أمَّا الوجهُ الثالثُ فهو من أشدِّها قبحاً وشناعةً ؛ إذ يقولُ : « هو أنَّه اشتهرَ فيما بينَ الأمَّةِ أنَّ جماعةً من الملاحدةِ وضعوا أخباراً منكرةً واحتالوا في ترويجها على المحدثين والمحدثون لسلامةِ قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها ... » هذا قولُ الرازي .

والحقيقةُ : أنَّ هذا الاشتهارَ في أنَّ الملاحدةَ وضعوا أخباراً منكرةً هو أمرٌ مقبولٌ وواقعٌ تصدقه كتبُ التاريخِ والسيرِ والتراجمِ ؛ ولكنَّ الاشتهارَ بأنَّ المحدثين ما عرفوها ، بل قبلوها : هو اشتهارٌ في عقلِ الرازي ومن ائتمَّ به ، وليسَ له وجودٌ في الخارجِ ؛ إذ المشتهرُ بينَّ الأمَّةِ – ولا يشكُّ فيه منصفٌ مطَّلعٌ على أخبارِ المحدثين وسيرِهم – أنَّ من وضعَ حديثاً ، فإنَّ الأئمةَ له بالمرصاد[1] ، وتراثُ المحدثين شاهدٌ لكلِّ أحدٍ ؛ إذ لا يمكنُ أنْ يردَّ هذا الواقعَ إلاّ الجهلةُ بالحديثِ وأهله ؛ يقولُ أبو المظفرِ السمعاني رحمه الله: «ولئن دخلَ في غمارِ الرواةِ من وُسِمَ بالغلطِ في الأحاديثِ ، فلا يروجُ ذلك على جهابذةِ أصحابِ الحديثِ ... ؛ حتَّى إنَّهم عدُّوا أغاليطَ من غَلِطَ في الأسانيدِ والمتونِ ، بل تراهم يعدُّون على كلِّ رجلٍ منهم في كمْ حديثٍ غلطَ ، وفي كم حرْفٍ حرَّفَ ، وماذا صحَّف ، فإذا لم يرجْ عليهم أغاليطُ الرواةِ في الأسانيدِ والمتونِ والحروفِ ، فكيفَ يروجُ وضْعُ الزنادقةِ وتوليدهم الأحاديثَ ! ... وما يقولُ هذا إلا جاهلٌ ضالٌ مبتدعٌ كذابٌ يريدُ أنْ يهجرَ بهذه الدعوى الكاذبةِ صحاحَ آثارِ رسولِ الله ﷺ الصادقةِ ... وصاحبُ هذه الدعوى مستحقٌ أنْ يُسّفَ فيه الرمادُ ، ويُقصَى من بلادِ الإسلام »[2] .

ثمَّ قال : « والمحدثون لسلامةِ قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها ... » .

هو يريدُ أنْ يقولَ بدلَ : " لسلامةِ قلوبهم " لقلةِ عقولهم ولغبائِهم ولبلادةِ أذهانهم وما أشبهَ هذه العباراتِ الساخرةِ ، ولكنَّه لا يستطيعُ أنْ يصرِّحَ بذلك ؛ لأنَّ المحدثين هم العلماءُ النبلاءُ في أعينِ النَّاسِ ، ولو صرّحَ بذلك لناله اللعنُ والشَّتمُ والنبذُ من هذه الأمَّةِ ، بل ولتناقلتْ الأجيالُ لعنَه وسبَه وذمَّه ، جيلاً بعدَ جيلٍ ؛ لأنَّ الأمَّةَ لا تزالُ تعرفُ للمحدثين

---

(١) وقد قال إسحاق بن إبراهيم رحمه الله: «أخذ الرشيدُ زنديقاً فأرادَ قتلَه ، فقال : أين أنت من ألفِ حديثٍ وضعتها ؟ فقال له : أين أنت ياعدو اللهِ من أبي إسحاقَ الفزاري وابنِ المبارك ينخلانها حرفاً حرفاً » . ينظر : تهذيب التهذيب (١/١٣٢) .

(٢) انظر : الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢ / ٢٣٤ – ٢٣٥) .

فضلَهم وحقَّهم في حفظِ أخبارِ الرسولِ ﷺ وأيامِه وسُنَنِه وأقوالِه وأفعالِه ، ولهم التعظيمُ والتوقيرُ والمكانةُ العاليةُ عندَ جمهورِ الأمَّةِ .

ولذلك سلكَ أسلوبَ التسترِ في النبذِ ؛ لأنَّه يريدُ أنْ يقولَ مغفَّلون أو ليسَ لهم عقولٌ .

وحتى تَعْلَم صدْقَ ما أقولُ وأنَّه يريدُ هذا المعنى انظرْ إلى الوجهِ الرابعِ ؛ إذ يقولُ عن المحدثين: ↑ .. وكانَ معبدٌ الجهني قائلاً بالقدرِ فلا تُقْبَلُ روايته ، **فما كانَ فيهم عاقلٌ** يقولُ إنَّه وصفَ الله تعالى بما يُبْطِلُ إلهيته وربوبيته ↑.

ولعلَّه هنا صرَّحَ بما أرادَ أنْ يقولَه في المحدثين : إمَّا فلتةً من فلتاتِ لسانه ، أو لبعدِ كلمةِ (المحدثين) من موقعِ الذمِّ وكلامه يفسرُ بعضُه بعضاً .

ثمَّ وقعَ في تناقضٍ عجيبٍ لا يفصلُ بين الناقض والمنقوض إلا أسطرٌ ؛ إذ يقولُ في الوجهِ الثالثِ : ↑ ما عرفوها بل قبلوها ↑ وهذه الكلمةُ تدلُّ بظاهرها على أنَّهم – أي المحدثين – ليسوا أهلَ تدقيقٍ وتأمُّلٍ وفحصٍ ونظرٍ بالغٍ .

ثمَّ جاءَ بعد أسطرٍ في الوجهِ الرابعِ ليقولَ : ↑ إنَّ هؤلاءِ المحدثين يخرجون الرواياتِ بأقلِ العللِ .. ↑ فانظرْ هنا .. فهم – هنا – يدقِّقُون ويفْحَصون ويتأمَّلون بدقةٍ ؛ حتى إنَّهم ليخرجون الرواياتِ بأقلِّ العللِ ، بل من تلك العللِ الخفيةِ – في نظرِ الرازي – أنَّهم يتتبعون السيرةَ الذاتيةَ للرواةِ واحداً واحداً فإذا رأوه ↑ مائلاً إلى حبِّ عليٍ رضي الله عنه ↑ جعلوا ذلك قادحاً فيه .

فانظرْ إلى هذا التناقضِ ، لا يستطيعون أنْ يميِّزوا كلامَ الملاحدةِ ولكنَّهم يستطيعون أنْ ينظروا في أدقِ العللِ !!

ثمَّ نراه يفترى على المحدثين أخرى : بأنَّهم يجعلون حبَّ عليٍّ رضي الله عنه سبباً للرفضِ ولردِّ الروايةِ[1] ، وهذا من البهتانِ العظيمِ والإفكِ المبينِ ؛ فحبُّ عليٍّ رضي الله عنه قُرْبَةٌ ؛ إذ هو من العشرةِ المبشرين ، ومن الخلفاءِ الراشدين ومن أفضلِ آل البيتِ الطيبين الطاهرين . فحسبنا الله ونعم الوكيل.

---

(١) لقد ذكر الحافظ ابن حجر أنَّ التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقادُ تفضيلِ عليٍّ على عثمانَ رضي الله عنهما ، أو على الخلقِ بعد رسول الله ﷺ ثم قال : ↑ إذا كان معتقدُ ذلك ورعاً ديِّناً صادقاً مجتهداً فلا تردُّ روايته بهذا ، لاسيّما إنْ كان غيرَ داعيةٍ ، وأمَّا التشيعُ في عرف المتأخرين فهو الرفضُ المحضُ ، فلا تقبل روايةُ الرافضي الغالي ولا كرامة ↑ . ينظر : تهذيب التهذيب (١/٨١) .

أمَّا الوجهُ الخامسُ : فملأه بالمغالطاتِ الممجوجةِ نذكرُ منها قوله : ↑ الرواةُ الذين سمعوا هذه الأخبارَ من رسولِ اللهِ ﷺ ما كتبوها عن لفظِ رسولِ اللهِ ... ↑ ، ثمَّ جعلَ ذلك طريقاً للطعنِ في الرواةِ أو على الأقلِّ فيما يروونَ ؛ إذ قال : ↑ كانَ القطعُ حاصلاً بأنَّ شيئاً من هذه الألفاظِ ليسَ من ألفاظِ الرسولِ ﷺ بل ليسَ ذلك إلا من ألفاظِ الراوي ↑.

وتعليله هذا مبنيٌّ على علتين واهيتين ؛ وهما :

١ إنَّهم ما كتبوها عن لفظِ الرسولِ ﷺ بل سمعوا شيئاً في مجلسٍ .

٢ ثمَّ إنَّهم رووا تلك الأشياءِ بعدَ عشرين سنةً أو أكثرَ، وهاتان العلتان عنده كالمعلومِ بالضرورةِ .

ولكنَّه لم يعلمْ أنَّ الصحابةَ ما كتبوا الحديثَ ، امتثالاً لأمرِ النبيِّ ﷺ في النهيِ عن كتابةِ أي شيءٍ سوى القرآنِ [1]. وقد ألَّفَ الخطيبُ البغداديُّ كتابَه (تقييد العلم) جمعَ فيه الرواياتِ في هذا الموضوعِ ، ولكن قد يُعتَذرُ للرازي ومن تبعه ، بأنَّهم قد لا يعلمون النَّصَّ في ذلك أو لم يطَّلعوا على هذا الكتابِ .

ومع هذا فقد عُرِفَ واشتهرَ عن العربِ – والصحابةُ لا شكَّ منهم – أنَّهم كانوا أميينَ لا يقرؤون ولا يكتبون كما قالَ اللهُ تعالى عنهم ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾ (الجمعة : ٢) ، ومعَ ذلك فقد نقلوا لنا تراثاً عظيماً من أشعارهم وأخبارهم وأيامهم ؛ إذ كانوا يعتمدون على جودةِ القريحة ، وقوةِ الحافظةِ ، وسعةِ الذاكرةِ الَّتي حباهم اللهُ إياها حتى صارتْ سمةً لهم ، فكانوا ينقلون الحَدَثَ الطويلَ بأدقِ تفاصيله لا يخرمون منه شيئاً ، وينقلون القصيدةَ الطويلةَ لا يُنقصون منها بيتاً ، وهذا أمرٌ مشهورٌ عنهم لا يمكنُ ردُّه أو إنكاره .

فمن السهلِ على الصحابةِ – والحال هذه – أنْ ينقلوا أخبارَ الرسولِ ﷺ ولا يخرمون منها حرفاً ، فكيفَ إذا انضافَ إلى ذلك حبُّهم العظيمُ للنبيِّ ﷺ ، واستشعارهم عِظَمَ المسؤوليةِ في نقلِ الدينِ ، وعظيمَ الأجرِ في تبليغِ أحاديثِ الرسولِ ﷺ ، مع أنَّه ﷺ كان

---

(١) أي في الجملة ، وإن كانت هناك كتابات يسيرة .

يكررُ حديثه ثلاثاً [١]، وأنَّه أوتي جوامعَ الكلمِ [٢]، وكانَ يحدِّثُ حديثاً لو عدَّه العادُّ لأحصاه [٣].

فليس الأمرُ كما يدَّعي الرازي رحمه الله .

أمَّا قوله : ↑ ثمَّ إنَّهم رووا تلكَ الأشياءَ بعد عشرين سنةً ↑ ، ثمَّ جعلَ ذلك مطعناً بقوله : ↑ فإنَّ من سمعَ كلاماً في مجلسٍ واحدٍ ، ثمَّ إنَّه ما كتبه وما كرَّرَ عليه كلَ يومٍ بل ذكره بعد عشرين سنة أو ثلاثين فالظاهرُ أنَّه نَسِي منه شيئاً كثيراً .. ↑ .

فهذه دعوى غيرُ صحيحةٍ ولا مُسَلَّمةٍ له فإنَّ الصحابةَ كانوا يعلِّمون النَّاسَ ، والمعلِّمُ يستلزمُ منه تكرارَ ما تعلمه ، وقد كانَ النبيُّ ﷺ يحضهم على تبليغِ ما تعلَّموه منه[٤] ، وقد كانوا رضي الله عنهم حريصين على تبليغ العلمِ ، ومن أشهرِ ذلك حديثُ معاذٍ رضي الله عنه عندما كانَ رديفَ النبيِّ ﷺ على الحمارِ ، قالَ أنسٌ رضي الله عنه : « **وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا**».[٥] وقد كانوا حريصين على تنفيذِ أمره وتبليغِ حديثه[٦] وهديه ، وأمثلةُ هذا كثيرةٌ لا يكادُ يحصيها

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب العلم ، باب من أعاد الحديث ليفهم عنه (١ / ٢٤٩) ، حديث رقم (٩٥) : من حديث أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « **أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ عَنْهُ ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا** ».

(٢) أخرجه البخاري : كتاب التعبير ، باب المفاتيح في اليد (١٢ / ٥٠٠) حديث رقم (٧٠١٣) . ومسلم : كتاب المساجد ، حديث رقم (١١٩٩) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ (٦ / ٦٩٣) حديث رقم (٣٥٦٧) ، من حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها : « **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحَدِّثُ حَدِيثًا لَوْ عَدَّهُ الْعَادُّ لَأَحْصَاهُ** » . ومسلم : كتاب الزهد والرقائق ، حديث رقم (٧٧٠١)

(٤) فقد بعث أبا بكر أميراً على الحج كما في البخاري : كتاب المغازي ، باب حج أبي بكر بالناس سنة تسع (٤/١٥٨٦) ، وكذلك بعثَ علياً قاضياً إلى اليمن كما في البخاري : كتاب المغازي ، باب بَعْثِ عليٍ بأبي طالب وخالدِ بن الوليد إلى اليمن (٤/ ١٥٨٠)، كذلك بعثَ معاذاً إلى اليمن داعياً للإسلام وجابياً للصدقات ، كما في البخاري : كتاب الزكاة ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء (٢/ ٥٤٣) ، وكذلك بعثَ مصعب بن عمير إلى المدينة ، كما أخرجه البخاري : كتاب مناقب الأنصار ، باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة (٣/ ١٤٢٨) . فهذا وأمثاله كثيرٌ ؛ يدلُّ أن النبي ﷺ بعثَ آحاداً ليعلموا الناس التوحيدَ والعقائدَ والأحكامَ ، ولكن المتكلمين لا يعلمون .

(٥) أخرجه البخاري : كتاب العلم ، باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا (١/ ٥٩) حديث رقم (١٢٨) .

(٦) اتباعاً لقول النبي ﷺ : « **نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ ؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ** » تقدم تخريجه ص (١١٤) .

كتابٌ ، فأينَ هذا من أمثالِ الرازي الَّذي يردُّ حديثَ النبيِّ ﷺ لأجلِ عقله ، فضلاً عن أنْ يبلغَه أو يعرفَه !! والله المستعان .

وهذا كلُّه من أغاليطِ الرازي وتجنِّياته ليسْلَمَ له ما يسمِّيه " القاطعَ العقليَّ ". واللهُ يغفرُ لنا وله ويهدينا جميعاً للحقِّ ونصرةِ السنُّةِ والعملِ بها.

ومما يردُّ هذا المسلكَ أنَّ من يريدُ من هؤلاءِ المتكلمين أنْ يعبرَ للآخرِ عن القاطعِ الَّذي وجده في عقله فإنَّه سيعبرُ بطريقِ آحادٍ . وكذلك من أخذَ عنه إذا أرادَ أنْ ينقلَ هذا القاطعَ الذي أخذه من شيخه فإنَّ نقله سيكون خبرَ آحادٍ ، علاوةً على أنَّ هذا القاطعَ يقعُ فيه الاختلافُ فيما بينهم ، وقد تقدمَ في مسلكِ التأويلِ نقلُ شيءٍ من اختلافاتهم فيما يدَّعون فيه الضرورةَ[1] ، فهو نقلُ آحادٍ مختلفٌ فيه ، وكذلك نقلُهم لأقوالِ مشايخهم وكبارِ متكلِّميهم ومن يعظِّمون : سواء في كتبِهم أم دروسِهم فكلُّها أخبارُ ونقلُ آحادٍ ، فهلاّ كانتْ مظنونةً ! علماً بأنَّ ما يدَّعونه في أخبارِ الآحادِ من المحاذيرِ ، يوجدُ مثلُه وأكثرُ في نقلِ أقوالِ مشايخهم وكتبهم .

ثمَّ نراهم بعد ذلك يشْهَدون شهادةً جازمةً قاطعةً على أئمتهم بمذاهبهم وأقوالهم أنَّهم قالوها ، ولو قيلَ لهم : إنَّها لا تصحُّ عنهم ، أو إنَّ ثبوتَها عنهم محتملٌ للصدقِ والكذبِ ، لأنكروا ذلك ، وتعجَّبوا من جهلِ قائله .

فانظرْ إلى هذا التناقضِ ! وتأمَّله واسأل اللهَ الهدايةَ والثباتَ .

---

(١) ينظر : ص (١٣٩) .

الأثر الثالث
الجهل بالإجماع[(١)]

إنَّ هذا الأثرَ يُعدُّ من أخطرِ الآثارِ وأعظمها ؛ إذ إنَّه يُلْحِقُ بالمتكلمين الوعيدَ الذي نصَّ اللهُ عليه وحذَّر منه بقوله تَعَالَى: ﴿ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ (النساء : ١١٥) ، كما أنَّه يوقعُهم في المحذورِ وهو تضليلُ الأمَّةِ ودعوى تجويزِ وقوعِ الأمةِ في الخطإِ بعد اتفاقهم وإجماعهم على حكمٍ شرعيٍّ ، وهذا ما ينافي صراحةً قولَ النبيِّ ﷺ : « **إِنَّ اللَّهَ لاَ يَجْمَعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلاَلَةٍ** ».[(٢)] ، وقد قالَ ابنُ مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا المعنى : « عليكم بالجماعةِ ، فإنَّ اللهَ لا يجمعُ أمَّةَ محمدٍ ﷺ على ضلالةٍ »[(٣)]

لذا فتجدُ المتكلمين في كثيرٍ مما يتكلمون به في العلمِ و يعملون به ـــ لا يعرفون طريقَ الصحابةِ و التابعين في ذلك ، وعمدة هؤلاءِ المتكلمين في كثيرٍ من الأمور المهمةِ في الدين إنَّما هو فيما يظنونَ من الإجماعِ ، وهم لا يعرفون في ذلك أقوالَ السلفِ ألبتة ، أو يعرفون بعضَها ولا يعرفون سائرها ؛ فتارةً يجهلون الإجماعَ ولا يعلمون إلا قولهم وقولَ من ينازعهم من الطوائفِ المتأخرين ؛ طائفةً أو طائفتين أو ثلاثَ ، وتارةً عرفوا أقوالَ بعضِ السلفِ ، والأوَّلُ كثيرٌ في مسائلِ أصولِ الدينِ و فروعه ، كما نجدُ كتبَ الكلامِ ممتلئةً بذلك ، يحكون

(١) الإجماع : هو اتفاقُ مجتهدي أمةِ محمدٍ ﷺ بعد وفاته ، في عصرٍ من العصور ، على أمرٍ من أمور الدين . وهو حجةٌ عند جماهيرِ العلماء " إرشاد الفحول (١ / ٢٨٦ ، ٢٩٢) . وينظر في الإجماع وما تعلق به من مسائل : منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١ / ١٣١ – ١٥٤) فهو بحث نفيس .

(٢) أخرجه الترمذي في سننه : كتاب الفتن ، باب ما جاء في لزوم الجماعة من حديث ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :« **إِنَّ اللَّهَ لاَ يَجْمَعُ أُمَّتِي– أَوْ قَالَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ عَلَى ضَلاَلَةٍ وَيَدُ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَمَنْ شَذَّ شَذَّ إِلَى النَّارِ** ». (٤ / ٤٦٦) حديث رقم (٢٢٥٥) وقال الألباني في صحيح الترمذي (٢١٦٧) : صحيح بدون (شذ) . وأخرجه الحاكم في المستدرك : كتاب العلم ، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ « **لاَ يَجْمَعُ اللهُ هَذِهِ الأُمَّةَ عَلَى الضَّلاَلَةِ أَبَداً** » (١ / ١٩٩) حديث رقم (٣٩١) . وقال الحاكم : إن المعتمر بن سليمان – وهو أحد أركان الحديث – أحد أئمة الحديث ، وقد رُوي عنه هذا الحديث بأسانيد يصحُّ بمثلها الحديث ، فلابدَّ من أن يكون له أصل بأحد هذه الأسانيد (١ / ٢٠٢) .

(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة ص١(٤-٤٢) وقال الألباني : إسناده جيد موقوف ، رجاله رجال الشيخين.

إجماعاً ونزاعاً لا يعرفون ما قالَ السلفُ في ذلك ألبتة ، بل قد يكون قولُ السلفِ خارجاً عن أقوالهم ، كما تجدُ ذلك في مسائلِ كلامِ اللهِ ﷻ وأفعاله وصفاته ؛ مثلَ مسألةِ القرآنِ والرؤيةِ والقدرِ وغيرِ ذلك .

وهم إذا ذكروا إجماعَ المسلمين لم يكنْ لهم علمٌ بهذا الإجماعِ ، فإنَّه لو أمكنَ العلمُ بإجماعِ المسلمين لم يكنْ هؤلاءِ من أهلِ العلمِ به ؛ لعدمِ علمهم بأقوالِ السلفِ ، فكيفَ إذا كانَ المسلمون يتعذرُ القطعُ بإجماعهم في مسائلِ النــزاعِ ! بخلافِ السلفِ فإنَّه يمكنُ العلمُ بإجماعهم كثيراً .

وإذا ذكروا نزاعَ المتأخرين لم يكن بمجردِ ذلك أنْ تُجْعَلَ هذه المسائل المتنازع فيها من مسائلِ الاجتهادِ الَّتي يكونُ كلُّ قولٍ من تلك الأقوالِ سائغاً لم يخالفْ إجماعاً ؛ لأنَّ كثيراً من أصولِ المتأخرين محدثٌ مُبْتَدعٌ في الإسلامِ ، مسبوقٌ بإجماعِ السلفِ على خلافه ، والنــزاعُ الحادثُ بعدَ إجماعِ السلفِ خطأٌ قطعاً ، كخلافِ الخوارج و الرافضةِ والقدريةِ والمرجئةِ ، ممن قد اشتهرتْ لهم أقوالٌ خالفوا فيها النُّصوصَ المستفيضةَ المعلومةَ و إجماعَ الصحابةِ . [1]

ولقد أوقعهم الاشتغالُ بعلمِ الكلامِ في محذورين عظيمين تجاهَ الإجماعِ :

فأمَّا المحذورُ الأوَّلُ : فهو خرقُ الإجماعِ الذي استقرَ عليه الحكمُ الشرعي في القرونِ المفضلةِ ، ومن أمثلة ذلك :-

١) **خرقُهم إجماعَ السلفِ على ذمِّ علمِ الكلامِ وتعلُّمِه ودراستِه** ، فقد نقل ابنُ تيميةَ رحمه الله **إجماعَ أهلِ العلمِ** على ذمِّه[2]،وصنَّفَ ابنُ قدامةَ [3]كتابَ : " تحريم النظرِ في كتبِ الكلامِ " ، ونقلَ فيه إجماعَ أهلِ العلمِ على تبديعِ أهلِه ، فقال رحمه الله : « وقد بيَّنا بما سبق فسادَ علمِ الكلامِ من أصله ، وذمَّ أئمتنا له ، **واتفاقَ أهلِ العلمِ** على أنَّ أصحابَه أهلُ بدعٍ

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ٢٥ – ٢٦) .

(٢) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١ / ١٣٩) .

(٣) هو:موفق الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي . ولد بجمَّاعيل سنة (٥٤١ هـ) ، وتوفي بدمشق سنة (٦٢٠ هـ) . فقيهٌ متبحرٌ في الفقه ، يقول ابنُ رجب رحمه الله : « بلغني من غير وجهٍ عن الإمام أبي العباس ابنِ تيمية أنه قال : ما دخل الشامَ بعد الأوزاعي أفقهُ من الشيخ الموفق » . من مؤلفاته : المغني ، الكافي ، الروضة في أصول الفقه . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٢ / ١٦٥ – ١٧٣) ، البداية والنهاية (١٣ / ١١٧ – ١١٩) ، شذرات الذهب (٣ /٨٨ – ٩٢) .

وضلالةٍ ، وأنَّهم غيرُ معدودين من أهلِ العلمِ ، وأنَّ من اشتغلَ به يتزندقُ ولا يفلحُ ↑[1].

وقال الفقيهُ مرعيُ بنُ يوسفِ الكرمي[2] رحمه الله : ↑ نصيحةٌ : اعلمْ – وفَّقكَ اللهُ – أنَّه ليسَ للمرءِ أسلمُ في دينه من ترْكِ الخوضِ في مثلِ هذا و الإعراضِ عن الخوضِ في علمِ الكلامِ المذمومِ ، **واقتفاءِ طريقةِ السلفِ** ، فإنَّهم لم يخوضوا في شيءٍ من هذا ↑[3] . كما **نقلَ الإجماعَ** في ذلك الشيخُ محمدُ بن عبد الوهاب[4] رحمه الله .

فهذا الإجماعُ السلفيُّ على ذمِّ الكلامِ و أهله هو المعتبرُ من لدن ظهورِ الكلامِ إلى يومنا هذا ، وكلُّ ما نُقِلَ عن بعضِ المنتسبين إلى أئمةِ السنُّةِ مما يخالفُ هذا الإجماعَ ، فلا يَعْدُو كونه خروجاً عن هذا الخطِ السنيِّ و انحرافاً عن منهجِ السلفِ ؛ وذلك كقولِ الجاحظِ :
↑ لولا مكانُ المتكلمين لهلكتِ العوامُ من جميعِ الأُممِ ↑[5].

وقولِ قائلهم[6] : **أَيُّهَا المُغْتَدِي لِيَطْلُبَ عِلْماً ··· كُلُ عِلْمٍ عَبْدٌ لِعِلْمِ الكَلاَمِ**

وقولِ الآمديِّ : ↑ وأشرفُ العلومِ إنَّما هو العلمُ الملقبُ بعلمِ الكلامِ ↑[7]، وغيرِهم من المتكلمين .

والعجبُ في هذه المسألةِ أنَّهم لم يكتفوا بخرقِ الإجماعِ ، بل انتقلوا إلى مرحلةٍ ثانيةٍ وهي ذمُّ المجمعين وانتقاصُهم و تسميتُهم حشويةً وظاهريةً و مجسمةً ..... إلى آخر أوصافِ الذمِ .

---

(١) تحريم النظر في كتب الكلام لابن قدامة ص (٦٥) .

(٢) هو : مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي . ولد في طور كرم بفلسطين ، وتوفي بالقاهرة سنة (١٠٣٣ هـ) . محدثٌ فقيهٌ ، ومؤرخٌ أديبٌ ، كان من كبارِ الحنابلةِ في القاهرة . من مؤلفاته : غاية المنتهى ، دليل الطالب ، القول البديع في علم البديع . ينظر : كشف الظنون (٢ / ١٩٤٨) ، الأعلام (٧ / ٢٠٣) ، معجم المؤلفين (١٢ / ٢١٨ – ٢١٩) .

(٣) أقاويل الثقات (١/ ١١٠) .

(٤) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١ / ٢٦٣) .

(٥) الحيوان (٤ / ٢٠٦) .

(٦) هو محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي المتكلم صاحب أبي الحسن الأشعري . ينظر تاريخ بغداد (١/ ٣٤٣) .

(٧) غاية المرام في علم الكلام ص (٤) .

٢) خرْقُ إجماعِ السلفِ " في اعتمادِ نصوصِ الوحيِ أساساً وأوَّلاً في الاستدلالِ ، وعدمِ معارضتِها بالمعقولاتِ " :

يقولُ ابنُ تيمية رحمه الله : " فكانَ من الأصولِ **المتفقِ عليها** بينَ الصحابةِ والتابعين لهم بإحسانٍ أنَّه لا يُقْبَلُ من أحدٍ قط أنْ يعارضَ القرآنَ برأيه ولا ذوقِه ولا معقولِه ولا قياسِه ولا وجْدِه ، فإنَّهم ثبتَ عنهم بالبراهينِ القطعياتِ ، و الآياتِ البيّناتِ أنَّ الرسولَ ﷺ جاء بالهدى ودينِ الحقِ ، وأنَّ القرآنَ يهدي للتي هي أقومُ "[١]، وقال رحمه الله: " ولهذا لا يوجدُ في كلامِ أحدٍ من السلفِ أنَّه عارضَ القرآنَ بعقلٍ ورأيٍ وقياسٍ ، ولا بذوقٍ[٢] ووجدٍ[٣] ومكاشفةٍ[٤] ، ولا قالَ قط : قد تعارضَ - في هذا - العقلُ و النقلُ ، فضلاً عن أنْ يقولَ : فيجبُ تقديمُ العقلِ ، والنقلُ... إمَّا أنْ يفوَّضَ وإمَّا أنْ يؤوَّلَ "[٥] .

ويقول الشاطبي[٦] رحمه الله: " إنَّ هذا هو المذهبُ للصحابةِ رضي الله عنهم وعليه دأبوا ، وإياه اتخذوا طريقاً إلى الجنةِ ، فوصلوا ، و دلَّ على ذلك من سيرهم أشياءُ ؛ منها : أنَّه لم ينكرْ أحدٌ منهم ما جاء من ذلك ، بل أقرُّوا وأذعنوا لكلامِ اللهِ عز وجل وكلامِ رسوله ﷺ ، ولم يصادموه ولا عارضوه بإشْكَالٍ ، ولو كانَ شيءٌ من ذلك لَنُقِلَ إلينا ، كما نُقِلَ إلينا سائرُ سيرهم ، وما جرى بينهم من القضايا ، والمناظراتِ في الأحكامِ الشرعيةِ ، فلمّا لم يُنْقَلْ إلينا شيءٌ من ذلك دلَّ على أنَّهم آمنوا به ، و أقرُّوه كما جاءَ ، من غيرِ بحثٍ ولا نظرٍ "[٧] ،

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ٢٨) .

(٢) الذوق : مصطلحٌ ، صوفيٌ وهو نورٌ عرفانيٌ يقذفه الحق بتجلّيه في قلوب أوليائه . ينظر : التعريفات للجرجاني ص (١٤٤) .

(٣) الوجد : مصطلح صوفي ، وهو ما يصادفُ القلبَ ويَرِدُ عليه بلا تكلُّفٍ وتصنُّعٍ ، وقيل : هو بُرُوقٌ تلمعُ ، ثم تخمدُ سريعاً . ينظر : التعريفات للجرجاني ص (٣٢٣) .

(٤) المكاشفة : مصطلح صوفي ، وهي حضورٌ لا ينعتُ بالبيان . ينظر : التعريفات للجرجاني ص (٢٩٢) .

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ٢٨ - ٢٩) .

(٦) هو : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي ، المشهورُ بالشاطبي . فقيهٌ أصوليٌ لغويٌ مفسرٌ ، من مؤلفاته : الموافقات ، الاعتصام ، شرح ألفية ابن مالك . توفي سنة (٧٩٠ هـ) . ينظر : إيضاح المكنون (٢ / ١٢٧) ، الأعلام (١ / ٧٥) ، معجم المؤلفين (١ / ١١٨ - ١١٩) .

(٧) الاعتصام (١ / ٥٢٦) .

وقال رحمه الله : ❝ ... إنَّ الصحابةَ ومن بعدهم لم يعارضوا ما جاءَ في السننِ بآرائهم ، علموا معناه أو جهلوه ، جرياً لهم على معهودِهم أولاً ❝[1].

والعجيبُ أنَّ المتكلمين في هذه القضيةِ عكسوا الحكمَ فجعلوا تقديمَ العقلِ هو المجمعُ عليه عندهم ، وكأنَّ السلفَ هم الذين خرقوا الإجماعَ[2] .

٣) خرقوا إجماعَ السلفِ في " أنَّ الصحابةَ ،ثمَّ الذين يلونهم ، ثمَّ الذين يلونهم خيرُ هذه الأمَّةِ في العلمياتِ و العملياتِ – أي في الأعمالِ و الأقوالِ و الاعتقادِ ":

فقد حكى ابنُ تيميةَ **اتفاقَ أهلِ السنةِ و الجماعةِ** من جميعِ الطوائفِ على أنَّ خيرَ قرون هذه الأمَّةِ – في الأعمالِ والأقوالِ والاعتقادِ وغيرها من كلِّ فضيلةٍ : القرنُ الأوَّلُ ، ثمَّ الَّذين يلونهم ، ثمَّ الَّذين يلونهم ... وأنَّهم أفضلُ من الخلفِ في كلِّ فضيلةٍ : من علمٍ وإيمانٍ ، وعقلٍ ، ودينٍ ، وبيانٍ ، وعبادةٍ ، وأنَّهم أولى بالبيانِ لكلِّ مُشْكِلٍ . هذا لا يدفعه إلا من كابرَ المعلومَ بالضرورةِ من دينِ الإسلامِ ، وأضلَّه اللهُ على علمٍ .[3]

ولكن المتكلمين يقولون : طريقةُ السلفِ أسلمُ ، وطريقةُ الخلفِ أعلمُ و أحكمُ ، وأنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم شغلَهم الجهادُ عن تحقيقِ المسائلِ ، وأنَّ السلفَ أهلُ ظواهرٍ وحشويةٍ إلى آخرِ هذه الاطلاقاتِ[4] ؛ فحكوا بتجهيلِ السلفِ ، وعكسوا الإجماعَ بعدَ أنْ خرقوه .

٤) خرقوا إجماعَ السلفِ في " عدمِ التفريقِ بينَ العقائدِ والأحكامِ في الأخذِ بأخبارِ الآحادِ فيها":

يقولُ ابنُ عبدِ البرِّ رحمه الله : ❝ **وكلهم** يدينُ بخبرِ الواحدِ العدلِ في الاعتقاداتِ ، ويعادي ويوالي عليها ، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده ، **على ذلك جماعةُ أهلُ السنَّةِ** ❝[5].

❝[5]. ويقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله – في معرضِ جوابه عن سؤالٍ وجهَ إليه عن أخبارِ الآحادِ – : ❝ وما زالَ العلماءُ من الصحابةِ والتابعين والفقهاءِ بعدَهم رضي الله عنهم في خطابهم

(١) الاعتصام (١ / ٥٢٦) .

(٢) راجع المطلب الأول من هذا الفصل ص (٩٧) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤ / ١٥٧ – ١٥٨) .

(٤) ينظر : درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٣٧٨ – ٣٧٩) .

(٥) التمهيد لابن عبد البر (١ / ٨) .

وكتابهم يحتجُّون بها في موردِ الخلافِ وغيره ↑[1]. ويقولُ ابنُ القيِّم رحمه الله : ↑ وهذا التفريقُ باطلٌ **بإجماعِ** أهلِ الأمَّةِ ، فإنَّها لم تزلْ تحتجُّ بهذه الأحاديثِ في الخبرياتِ العلمياتِ ، كما تحتجُّ بها في الطلبياتِ العملياتِ ... لم تزلْ الصحابةُ والتابعون ، وتابعوهم ، وأهلُ الحديثِ
والسنَّةِ يحتجُّون بهذه الأخبارِ في مسائلِ الصفاتِ ، والقدرِ ، والأسماءِ والأحكامِ ، **ولم يُنْقَلْ عن أحدٍ منهم** ألبتة أنَّه جوَّزَ الاحتجاجَ بها في مسائلِ الأحكامِ دونَ الإخبارِ عن اللهِ وأسمائه وصفاته ، فأينَ سلفُ المفرِّقِين في البابين ؟ ↑[2].

٥) خرقوا إجماعَ السلفِ في " أنَّ أوَّلَ واجبٍ على المكلفِ هو النطقُ بالشهادتين "[3]:

وقالَ أبو بكرِ بنُ المنذر[4] رحمه الله : ↑**أجمعَ** كلُ من أحفظُ عنه من أهلِ العلمِ على أنَّ الكافرَ إذا قالَ : أشهد **أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله ، وأنَّ كلَّ ما جاءَ به محمدٌ حقٌّ ، وأبرأُ إلى اللهِ من كلِّ دينٍ يخالفُ دينَ الإسلامِ – وهو بالغٌ صحيحٌ يعقلُ – أنَّه مسلمٌ ، فإنْ رجعَ بعدَ ذلك فأظهرَ الكفرَ كانَ مرتداً ، يجبُ عليه ما يجبُ
على المرتدِ ↑[5] . وقالَ ابنُ حزمٍ رحمه الله : ↑ وقالَ **سائرُ أهلِ الإسلام** : كلُّ من اعتقدَ بقلبه اعتقاداً لا يشكُّ فيه ، وقال بلسانه : لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمداً رسولُ اللهِ ، وأنَّ كلَّ ما جاءَ به حقٌّ ، وبرئَ من كلِّ دينٍ سوى دينِ محمدٍ ﷺ فإنَّه مسلمٌ مؤمنٌ ليسَ عليه غيرُ ذلك ↑[6].
يقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله : ↑ والنبيُّ ﷺ لم يدعُ أحداً من الخلقِ إلى النَّظرِ ابتداءً ، ولا إلى مجردِ إثباتِ الصانعِ ، بل أوَّلُ ما دعاهم إليه الشهادتان ، وبذلك أمرَ الصحابةَ ... ، وهذا **مما اتفقَ**

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠ / ٢٨٦) .

(٢) مختصر الصواعق للموصلي (٢ / ٥٦٣) ، وينظر : ص (١٤٨) من الرسالة في بيان موقفهم من أخبار الآحاد وسبب التفريق .

(٣) وسيأتي في المحذور الثاني نَقْلُ دعواهم في ذلك ينظر : ص (١٧٣) .

(٤) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري . ولد سنة (٢٤٢ هـ) ، وتوفي بمكة سنة (٣١٩ هـ) . شيخ الحرم ، فقيه شافعي بلغ درجة الاجتهاد ، كان على نهاية من معرفة الحديث والاختلاف . من كتبه : المبسوط ، الإجماع ، التفسير . ينظر : وفيات الأعيان (٤ / ٢٠٧) ، الطبقات للسبكي (٣ / ١٠٢ – ١٠٨) ، الأعلام (٥ / ٢٩٤ – ٢٩٥) .

(٥) الإجماع لابن المنذر ص (٤٦) .

(٦) الفصل لابن حزم (٤ / ٢٩) .

عليه أئمةُ الدينِ وعلماءُ المسلمين ، **فإنَّهم مجمعون** على ما عُلِمَ بالاضطرار من دينِ الرَّسولِ ، أنَّ كلَّ كافرٍ فإنَّه يُدْعَى إلى الشهادتين ؛ سواءٌ كان معطلاً ، أم مشركاً ، أم كتابياً ، وبذلك يصيرُ الكافرُ مسلماً، ولا يصيرُ مسلماً بدون ذلك ↑[1].

فإجماعُ السلفِ قائمٌ على خلافِ ما عليه المتكلمون من أنَّ أوَّلَ واجبٍ هو النَّظرُ .

٦) أجمعَ السلفُ من الصحابةِ والتابعين ومن تبعهم " على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ "

وقد حكى إجماعَ أهلِ السنةِ على ذلك غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ ، كالشافعيِّ رحمه الله ؛ إذ يقولُ : ↑ كانَ **الإجماعُ** من الصحابةِ ، والتابعين من بعدهم ، ومن أدْرَكناهم يقولون : قولٌ وعملٌ ونيةٌ ، لا يجزيءُ واحدٌ من الثلاثِ إلا بالآخر ↑[2] . وقال ابنُ عبدِ البرِّ رحمه الله : ↑ **أجمعَ أهلُ الفقهِ والحديثِ** على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ، ولا عملَ إلا بالنِّيةِ ↑[3] . وقالَ البغويُّ[4] رحمه الله : ↑ **اتفقتْ** الصحابةُ والتابعون ، فمن بعدهم من علماءِ السنُّةِ على أنَّ الأعمالَ من الإيمانِ ↑[5] .

وذكرَ البخاريُّ رحمه الله أنَّه لقيَ أكثرَ من ألفِ رجلٍ من أهلِ العلمِ بمختلفِ الأمصارِ لا يختلفُ قولهم في أنَّ الإيمانَ والدينَ قولٌ وعملٌ .[6]

فجاءتْ المرجئةُ من متكلمةِ الأشاعرةِ والماتريديةِ وقالوا : الأعمالُ لا تدخلُ في مُسمَّى الإيمانِ[7]، وخرقوا بذلك إجماعَ السلفِ .

---

(١) درء التعارض (٤ / ١٠٧) ، مجموع الفتاوى (١٦ / ٣٣٠) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٣ / ٩٥٦ – ٩٥٧) رقم (١٥٩٣) ، وذكره شيخ الإسلام في الإيمان ضمن مجموع الفتاوى (٧ / ٣٠٨) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٩ / ٢٣٨) .

(٤) هو : أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفرَّاء البغوي الشافعي ، الملقب بمحي السنة . ولد سنة (٤٣٦ هـ) ، وتوفي بمرو الروذ سنة (٥١٦ هـ) . العلاَّمة القدوة ، له القدم الراسخة في الفقه والتفسير . من مؤلفاته : معالم التنـزيل ، شرح السنة ، مصابيح السنة . ينظر : وفيات الأعيان (٢ / ١٣٦ - ١٣٧) ، سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٣٩ – ٤٤٣) ، البداية والنهاية (١٢ / ٢٣٨) .

(٥) شرح السنة للبغوي (١/ ٣٨ - ٣٩) .

(٦)شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٣ / ٩٥٩) رقم (١٥٩٧) ، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في الفتح (١ / ٤٧٩) .

(٧) التوحيد للماتريدي ص (٣٧٣ – ٣٧٩) .

٧) خرقوا إجماعَ السلفِ في " أنَّ الإيمانَ يزيدُ بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ " :

يقول البغويُّ رحمه الله: ↑ **اتفقتْ** الصحابةُ والتابعون ، فمن بعدهم من علماءِ السنةِ على أنَّ الأعمالَ من الإيمان...وقالوا : إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ وعقيدةٌ ، يزيدُ بالطاعةِ وينقصُ بالمعصيةِ... ↑ (١) . وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه الله : ↑ وثبتَ لفظُ الزيادةِ والنقصانِ في الإيمانِ عن الصحابةِ ، **ولم يُعرفْ** لهم مخالفٌ من الصحابةِ ... ↑(٢) .

فخالفَ المتكلمون هذا الإجماعَ وقالوا : إنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ (٣).

٨) خرقوا إجماعَ السلفِ في " وجوبِ إثباتِ ما أثبته اللهُ لنفسه وما أثبته له رسولُه من الصفاتِ من غيرِ تحريفٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ" :

يقولُ ابنُ تيميةَ في نفاةِ الصفاتِ : ↑ إنَّ هذا خلافُ **إجماعِ سلفِ** الأمَّةِ وأئمتها ، فإنَّهم أجمعوا في هذا البابِ وفي غيره على وجوبِ اتباعِ الكتابِ والسنَّةِ ، وذمِّ ما أحدثه أهلُ الكلامِ من الجهميةِ ونحوهم ، مثل ما رواه أبو القاسم اللالكائي (٤) رحمه الله في أصولِ السنةِ عن محمدِ بنِ الحسنِ صاحبِ أبي حنيفةَ قالَ : اتفقَ الفقهاءُ – كلُّهم – من الشرقِ إلى الغربِ على الإيمانَ بالقرآن والأحاديثِ التي جاءتْ بها الثقاتُ عن رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم في صفةِ الربِ عز وجل من غيرِ تفسيرٍ ولا وصفٍ ولا تشبيهٍ ، فمن فسَّرَ اليومَ شيئاً من ذلك فقد خرجَ ممَّا كان عليه النبيُّ صلى الله عليه وسلم وفارقَ الجماعةَ ، فإنَّهم لم يصفوا و لم يفسروا ولكن أفتوا بما في الكتابِ والسنَّةِ ، ثم سكتوا ، فمن قالَ بقولِ جهمٍ فقد فارقَ الجماعةَ ، ولأنَّه وَصَفَه بصفةِ لا شيء ↑. (٥)

---

(١) شرح السنة (١ /٣٨ – ٣٩) .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ٢٢٤) .

(٣) ينظر في هذه المسئلة : المبحث الثاني من هذا الفصل ص (٢١١ – ٢١٢) .

(٤) هو : أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي . الإمام الحافظ المحدث المفتي الفقيه . من مؤلفاته : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، كرامات أولياء الله ، شرح كتاب عمر بن الخطاب . توفي سنة (٤١٨ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١٢ / ٣٠) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ٤١٩ – ٤٢٠) ، شذرات الذهب (٣ / ٢١١) .

(٥) التسعينية (١ / ١٥٤ – ١٥٥) .

ويقولُ ابنُ عبدِ البرِّ رحمه الله : « أهلُ السنةِ **يجمعون** على الإقرارِ بالصفاتِ الواردةِ كلها في القرآنِ والسنةِ ، والإيمانِ بها ، وحملِها على الحقيقةِ لا على المجازِ ، إلا أنَّهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدُّون فيه صفةً محصورةً »[1] .

فخالفَ المتكلمون ، وخرقوا هذا الإجماعَ ، ونفوا صفاتِ اللهِ أوجلَّها .

وترتَّبَ على ذلك خرقَهم لإجماعِ السلفِ فيما نصُّوا عليه إجماعاً في بعضِ الصفاتِ ، ومن ذلك :

أ) نزولُ الربِ في الثلثِ الأخيرِ من الليلِ إلى السماءِ الدنيا ومجيئهِ يومَ القيامةِ ؛ إذ يقولُ ابنُ عبدِ البرِّ رحمه الله : « وقولُ رسولِ اللهِ ﷺ: « **يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا** »[2] عندهم مثلُ قولِ اللهِ ﷻ: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ ﴾ (الأعراف : ١٤٣) ، ومثلُ قوله : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ (الفجر : ٢٢) ، **كلُّهم** يقولُ : ينـــزلُ ويتجلَّى ويجيءُ بلا كيفٍ ، لا يقولون : كيفَ جاءَ ؟ وكيفَ يتجلَّى ؟ وكيفَ ينـــزلُ ؟ ولا من أينَ جاءَ ؟ ولا من أينَ يتجلى ؟ ولا من أينَ ينـــزلُ ؟ لأنَّه ليسَ كشيءٍ من خلقه ، وتعالى عن الأشياءِ ولا شريكَ له »[3].

ويقولُ الدارميُّ[4] رحمه الله بعدَ أنْ ذكرَ جملةً من أحاديثِ النـــزولِ : « فهذه الأحاديثُ قد جاءت كلُّها وأكثرُ منها في نزولِ الرَّبِّ تبارك وتعالى .. ، وعلى تصديقها والإيمانِ بها أدْركْنا أهلَ الفقهِ والبصرِ من مشايخنا ، لا ينكرها منهم أحدٌ ، ولا يمتنعُ من روايتها ؛ حتى ظهرتْ هذه العصابةُ ؛ فعارضتْ آثارَ رسولِ اللهِ ﷺ بردٍ ، وتشمروا لدفعها بجدٍ ، .. »[5]

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (٧ / ١٤٥ – ١٤٦) .

(٢) سبق تخريجه ص (١٢٣) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (٧ / ١٥٣) .

(٤) هو : أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي . وتوفي سنة (٢٨٠ هـ) . الإمام الحافظ كان شديداً على المبتدعة. من مؤلفاته : النقض على بشر المرّيسي ، الرد على الجهمية . ينظر : طبقات السبكي (٢ / ٣٠٢ – ٣٠٦) ، طبقات الحنابلة (١ / ٢٢١) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٣١٩) .

(٥) الرد على الجهمية للدارمي ص (٩٣) .

ب) استواءُ اللهِ على عرشه على ما يليقُ بجلاله ؛ فقد قالَ الإمامُ الأوزاعيُّ[1] رحمه الله: ↑ كنَّا والتابعون **متوافرون** نقولُ : إنَّ اللهَ عز وجل فوقَ عرشه ، ونؤمنُ بما وردتْ السنَّةُ به من صفاته ↑[2]، وقالَ الإمامُ أبو عمر الطلمنكي [3] رحمه الله: ↑ **أجمعَ المسلمون** من أهلِ السنةِ على أنَّ معنى ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ﴾ (الحديد : ٤) ، ونحو ذلك من القرآنِ أنَّ ذلك علمه ، وأنَّ الله فوقَ السماواتِ بذاته مستوٍ على عرشه كيفَ شاءَ ↑[4].

ج) علوُّه عز وجل بذاته على خلقه ؛ يقولُ ابنُ قدامةَ رحمه الله : ↑ فإنَّ اللهَ تعالى وصفَ نفسه بالعلوِّ في السماءِ ، ووصفه بذلك محمدٌ خاتمُ الأنبياءِ ، **وأجمعَ على ذلك جميعُ العلماءِ** من الصحابةِ الأتقياءِ ، والأئمةِ الفقهاءِ ، وتواترتْ الأخبارُ بذلك على وجهٍ حصلَ به اليقينُ ، وجمعَ اللهُ سبحانه عليه قلوبَ المسلمين ↑[5] . ويقولُ ابنُ القيِّم رحمه الله : ↑ وكونه فوقَ عباده من ثمانيةَ عشرَ نوعاً – أي لكلِّ نوعٍ مجموعةٌ من الأدلةِ – .. ثم قال بعد أنْ ذكرَ هذه الأنواعَ : ... من الأدلةِ السمعيةِ المحكمةِ إذا بسطتْ أفرادها كانتْ ألفَ دليلٍ على علوِّ الربِّ على خلقه ، واستوائه على عرشه .. ↑ .[6]

وقد ألَّفَ الذهبيُ رحمه الله كتابَ (العلو) في هذه المسألةِ ، ونقلَ فيه **إجماعَ السلفِ** عن أئمةٍ كبارٍ على علوِّ اللهِ على خلقه ، واستوائِه على عرشِه . و يقولُ الحافظُ الحكمي رحمه الله :

---

(١) هو : أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الأوزاعي . ولد سنة (٨٨ هـ) ، توفي سنة (١٥٧ هـ). عالم وإمام أهل الشام ، كان كبير الشأن ومن أفضل أهل زمانه ، صاحب سنة واتباع وفقه وزهد وخشوع . = = ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ١٢٣ – ١٢٨) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٠٧ – ١٣٤) ، شذرات الذهب (١ / ٢٤١ – ٢٤٢) .

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٣٠٤) رقم (٨٦٦) ، العلو : (١ / ١٣٦) ، فتح الباري (١٣ / ٤٠٦) ، وقال ابن حجر رحمه الله: ↑ إسناده جيد ↑ .

(٣) هو : أحمد بن محمد بن عبد الله الأندلسي الطلمنكي . ولد (٣٤٠هـ) في طلمنكة ونشأ بقرطبة ، توفي سنة (٤٢٩ هـ) . الإمام المقرئ المحقق المحدث الحافظ ، أول من أدخل علمَ القراءات إلى الأندلس . من مؤلفاته : أصول الديانات ، الوصول إلى معرفة الأصول ، البيان في إعراب القرآن . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٦٦ - ٥٦٧) ، تذكرة الحفاظ (٣ / ١٠٩٨ – ١١٠٠) ، شذرات الذهب (٣ / ٢٤٣ – ٢٤٤) .

(٤) مقدمة نقض التأسيس لابن تيمية (٢ / ٣٨) ، العلو للذهبي ص (٢٤٦) .

(٥) نقله ابن القيم ينظر : الصواعق المرسلة (٤/ ١٢٩١) .

(٦) إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٦٧ – ٧٥) .

❝ كذا ثابتٌ له العلوُّ والفوقيةُ بالكتابِ والسنةِ و إجماعِ الملائكةِ والأنبياءِ والمرسلين وأتباعهم على الحقيقةِ من أهلِ السنَّةِ والجماعةِ ❝[1].

د) كلامُ اللهِ متى شاءَ ، كيفَ شاءَ بحرفٍ وصوتٍ ؛ يقولُ أبو القاسم اللالكائي رحمه الله – وقد سمَّى علماءَ القرونِ الفاضلةِ ومن يليهم الذين نَقلَ عنهم في كتابه أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ – : ❝ فهؤلاءِ خمسُمائةٍ وخمسون نفساً من التابعين ، وأتباعِ التابعين ، والأئمةِ المرضيين – سوى الصحابةِ – على اختلافِ الأعصارِ ومُضِيِّ السنينَ والأعوامِ ، وفيهم نحو من مائةِ إمامٍ ممن أخذَ الناسُ بقولهم وتمذهبوا بمذاهبهم ، ولو اشتغلتُ بنقلِ قولِ المحدثين لبلغتْ أسماؤهم ألوفاً كثيرةً ، فنقلتُ عن هؤلاءِ عصراً بعد عصرٍ لا ينكرُ عليهم المنكرُ ، ومن أنكرَ قولهم استتابوه ، أو أمروا بقتله ، أو نفيه أو صلبه [2] ،... وكذلك من يقول : إنَّ هذا القرآنَ ليسَ هو كلامَ اللهِ ، وإنَّما هو حكايةٌ عنه ، أو عبارةٌ عنه، أو أنَّه ليسَ في المصحفِ والصدورِ إلا كما أنَّ اللهَ ورسوله في المصاحفِ والصدورِ ، ونحو ذلك . وهذا محفوظٌ عن الإمامِ أحمدَ ، وإسحاقَ ، وأبي عبيدٍ ، وأبي مصعبٍ الزهري[3] ، وأبي ثورٍ[4] ، وأبي الوليدِ الجارودي[5] ، ومحمدِ بنِ بشَّارٍ[1] ، ويعقوبَ بنِ إبراهيمِ الدورقي[2] ، ومحمدِ بن يحيى ابن

(١) معارج القبول للحافظ حكمي (١ / ١٤٧) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/ ٣٤٤) رقم (٤٩٣) .

(٣) هو : أبو مصعب أحمد بن أبي بكر القاسم بن الحارث بن زرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري . ولد سنة (١٥٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٤١ هـ) . الإمام الثقة ، شيخ دار الهجرة الفقيه قاضي المدينة ، قال الزبير بن بكار: هو فقيه أهل المدينة غير مدافع . ينظر : سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٣٦ – ٤٤٠) ، البداية والنهاية (١٠ / ٣٧٨) ، شذرات الذهب (٢ / ١٠٠) .

(٤) هو : أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي . ولد سنة (١٧٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٤٠ هـ) . قال ابن حيان : كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً ، من أصحاب الشافعي الكبار . صنَّف الكتب وفرع على السنن . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٧٢ ـ ٧٦) ، طبقات السبكي (٢ / ٧٤ – ٨٠) ، شذرات الذهب (٢ / ٩٣ – ٩٤) .

(٥) هو : أبو الوليد موسى بن أبي الجارود المكي . راوي كتاب " الأمالي " عن الشافعي ، وأحد الثقات من أصحابه ، كان فقيهاً جليلاً ، أقام بمكة يفتي الناس بمذهب الشافعي . ينظر : طبقات السبكي (٢ / ١٦١ – ١٦٢) ، تهذيب التهذيب (١٠ / ٣٠٢) ، طبقات الشيرازي ص (١١١) .

أبي عمرو العدنيِّ[3] ، ومحمدِ بن يحيى الذهليِّ[4] ، ومحمدِ بن أسلم الطوسيِّ[5] ، وعددٌ كثيرٌ لا يحصيهم إلا اللهُ من أئمة الإسلام وهداته .. ❝ .[6]

ويقولُ الإمامُ أبو نصرِ السجزي[7] رحمه الله : ❝ اعلموا – أرشدنا اللهُ وإياكم – أنَّه لم يكنْ خلافٌ بين الخلقِ على اختلافِ نحلهم من أوَّلِ الزمانِ إلى الوقتِ الذي ظهرَ فيه ابنُ كلاَّبٍ ، والقلانسيُّ[8] ، والأشعريُّ ، وأقرانهم الذين يتظاهرون بالردِّ على المعتزلةِ – وهم معهم بل أخسُّ حالاً منهم في الباطنِ – في أنَّ الكلامَ لا يكونُ إلا حرفاً وصوتاً ذا تأليفٍ واتساقٍ وإنْ اختلفتْ به اللغاتُ ، وعبَّرَ عن هذا المعنى الأوائلُ الذين تكلموا في العقلياتِ ، وقالوا : الكلامُ حروفٌ متسقةٌ ، وأصواتٌ مقطعةٌ .

(١) هو :أبو بكر محمد بن بشار بن عثمان العبدي الملقب بندار . كان من أوعية العلم ثقةً ، ترك الرحلة للحديث براً بأمه ، قال ابن خزيمة : إمام أهل زمانه في العلم والأخبار . توفي سنة (٢٥٢ هـ) . ينظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٥١١ – ٥١٢) ، سير أعلام النبلاء (١٢ / ١٤٤ – ١٤٩) ، شذرات الذهب (٢ / ١٢٦) .

(٢) هو : أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم الدورقي ، الحافظ الإمام الحجة كثير الحديث ، له : المسند . ولد سنة (١٦٦ هـ) ، وتوفي سنة (٢٥٢ هـ) .ينظر : سير أعلام النبلاء (١٢ / ١٤١– ١٤٢) ، البداية والنهاية (١١ / ١٦) ، شذرات الذهب (٢ / ١٢٦) .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني . المحدث الحافظ قاضي عدن . من مؤلفاته : المسند . توفي سنة (٢٤٣ هـ) . ينظر : تذكرة الحفاظ (٢ / ٥٠١) ، تهذيب التهذيب (٩ / ٥١٨ – ٥٢٠) ، الأعلام (٨ / ٣) .

(٤) هو : أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري . عالم أهل المشرق ، وإمام أهل الحديث بخرسان . توفي سنة (٢٥٨ هـ) . ينظر : طبقات الحنابلة (١ /٣٢٧) ، سير أعلام النبلاء (١٢ /٢٧٣ – ٢٨٥) ، شذرات الذهب (٢ /١٣٨) .

(٥) هو : أبو الحسن محمد بن أسلم بن سالم بن يزيد الطوسي . شيخ المشرق كان ثقةً من حفاظ الحديث . من مؤلفاته : المسند ، الرد على الجهمية ، الإيمان والأعمال . توفي سنة (٢٤٢ هـ) . ينظر : الجرح والتعديل (٧ / ٢٠١) ، شذرات الذهب (٢ / ١٠٠ – ١٠١) ، الأعلام (٦ / ٣٤) .

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢ / ٤١٩ – ٤٢١) .

(٧) هو : أبو نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الويلي البكري .شيخ الحرم الإمام من حفاظ الحديث . من مؤلفاته : الإبانة عن أصول الديانة . توفي بمكة سنة (٤٤٤ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٧ /٦٥٤ – ٦٥٧) ، الجواهر المضية (٢ /٤٩٥) ، شذرات الذهب (٣ / ٢٧١ – ٢٧٢) .

(٨) هو : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي . كان من معاصري أبي الحسن الأشعري ، ولم تعرف ولادته ولا وفاته ، كان مقيماً بالري ، وقد انتشرت أقواله هناك ، وكان يقول بقول ابن كلاب . وقد ذكر البغدادي أنَّ له كتباً كثيرة ، لكنَّها غير معلومة . ينظر : تبيين كذب المفتري ص (٣٩٨) ، أصول الدين ص (٣١٠) ، موقف ابن تيمية من الأشاعرة (١ / ٤٦٦– ٤٦٩) .

وقال العربُ – أي علماء العربيةِ – : الكلامُ : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ جاء لمعنى ... فالإجماعُ منعقدٌ بينَ العقلاءِ على كونِ الكلامِ حرفاً وصوتاً .. "[1].

٩) خرقوا إجماعَ السلفِ في " أنَّ المؤمنين يرون ربهم في الجنةِ بأبصارهم ":

وقد حكى شيخُ الإسلامِ رحمه الله **إجماعَ السلفِ** على هذه المسألةِ ؛ إذ يقولُ : " إنَّ كونَ اللهِ يُرَى بجهةٍ من الرائي ثبتَ بإجماعِ السلفِ والأئمةِ "[2]، وكذلك فالأحاديثُ في بابِ الرؤيةِ متواترةٌ .[3]

فخرقَ المتكلمون إجماعَ السلف : فنفوا الرؤيةَ أو قالوا برؤيةٍ إلى غيرِ جهةٍ . ومحصلةُ القولين واحدةٌ[4].

١٠) خرقوا إجماع السلف في " النهي عن تأويل آياتِ وأحاديثِ الصفات "[5]:

يقولُ ابنُ قدامةَ رحمه الله : " وأمَّا **الإجماعُ** فإنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم اجمعوا على تركِ التأويلِ بما ذكرنا عنهم ، وكذلك أهلُ كلِّ عصرٍ بعدهم ، ولم يُنْقَلِ التأويلُ إلا عن مبتدعٍ ، أو منسوبٍ إلى بدعةٍ . والإجماعُ حجةٌ قاطعةٌ ؛ فإنَّ اللهَ سبحانه وتعالى لا يجمعُ أمةَ محمدٍ عليه السلام على ضلالةٍ[6] "[7] .

ويقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله : " وأمَّا الذي أقوله الآنَ وأكتبه – وإنْ كنتُ لم أكتبه فيما تقدمَّ من أجوبتي ، وإنَّما أقوله في كثيرٍ من المجالسِ – أنَّ جميعَ ما في القرآنِ من آياتِ الصفاتِ فليسَ عن الصحابةِ اختلافٌ في تأويلها ، وقد طالعتُ التفاسيرَ المنقولةَ عن الصحابةِ

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٢ / ٨٣ – ٨٤) . وينظر : رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص (٨١ – ٨٢) .

(٢) نقض التأسيس لابن تيمية (٢ / ٤١٥) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٤١٥ – ٤٢١) .

(٤) ينظر في بيان موقفهم : المبحث الثاني من هذا الفصل ص (٢٣٩ – ٢٤١) .

(٥) وإن كان هذا داخلاً في الإجماع السابق – رقم ٨ – في قول السلف " من غير تحريف ولا تعطيل ... " ، إلا أنَّ إفراده بالذكر هنا لسببين : ١ – عِظَمُ مسألة التأويل وأهميتها عند المتكلمين . ٢ – النص على تحريم التأويل في هذا الباب ؛ إذ إنَّ المتكلمين لا يعدُّون التأويلَ تحريفاً أو تعطيلاً .

(٦) سبق تخريجه أول هذا المبحث ينظر : ص (١٥٨) .

(٧) ذم التأويل ص (٤٠) .

وما رووه من الحديثِ ، ووقفتُ من ذلك على ما شاءَ اللهُ ﷿ من الكتبِ الكبارِ والصغارِ أكثرَ من مائةِ تفسيرٍ ، فلم أجدْ - إلى ساعتي هذه - عن أحدٍ من الصحابةِ أنَّه تأوَّلَ شيئاً من آياتِ الصفاتِ أو أحاديثِ الصفاتِ بخلافِ مقتضاها المفهومِ المعروفِ «(1).

فخرقوا هذا الإجماعَ ، وقالوا بوجوبِ تأويلها أو على أقلِ الأحوالِ تفويضها .

11) خرقوا إجماعَ السلفِ بدعواهم أنَّ آياتِ الصفاتِ من المتشابه:

يقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله : » أمَّا الدليلُ على بطلانِ ذلك فإنِّي ما أعلمُ عن أحدٍ من سلفِ الأمَّةِ ولا من الأئمةِ ، لا أحمدَ بنَ حنبلٍ ، ولا غيره أنَّه جعلَ ذلك من المتشابهِ الداخلِ في هذه الآيةِ ، ونفى أنْ يَعْلَمَ أحدٌ معناه وجعلوا أسماءَ اللهِ وصفاتِه بمنزلةِ الكلامِ الأعجميِّ الَّذي لا يفهمُ ، ولا قالوا : إنَّ اللهَ يُنزِلُ كلاماً لا يَفهمُ أحدٌ معناه ، وإنَّما قالوا كلماتٍ لها معانٍ صحيحةٌ . قالوا في أحاديثِ الصفاتِ : « تُمَرُّ كما جاءتْ » ، ونهوا عن تأويلاتِ الجهميةِ - وردُّوها وأبطلوها - الَّتي مضمونها تعطيلُ النصوصِ عما دلَّتْ عليه .

ونصوصُ أحمدَ والأئمةِ قبله بيِّنةٌ في أنَّهم كانوا يبطلون تأويلاتِ الجهميةِ ويقرُّون النصوصَ على ما دلتْ عليه من معناها ، ويفهمون منها بعضَ ما دلتْ عليه ، كما يفهمون ذلك في سائرِ نصوصِ الوعدِ والوعيدِ والفضائلِ وغيرِ ذلك «(2).

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية (6 / 394) .

(2) الإكليل في المتشابه والتأويل ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (13 / 294 - 295) .

المحذورُ الثاني : دعواهم الإجماعَ في مسائل استقرَّ الحكمُ فيها على خلاف دعواهم ؛ مما يجعل دعواهم في الإجماع : إمَّا كاذبةً وإمَّا موهومةً ، ومن أمثلة ذلك :

١- دعواهم الإجماعَ على أنَّه لا يجتمعُ في العبدِ إيمانٌ ونفاقٌ ، أو طاعةٌ ومعصيةٌ :

يقولُ شيخُ الإسلامِ رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ وطوائفُ أهلِ الأهواءِ من الخوارجِ والمعتزلةِ والجهميةِ والمرجئةِ ... يقولون : إنَّه لا يجتمعُ في العبدِ إيمانٌ ونفاقٌ ، ومنهم من يدَّعي الإجماعَ على ذلك ، وقد ذكرَ أبو الحسنِ في بعضِ كتبه **الإجماعَ على ذلك** ، ومن هنا غلطوا فيه وخالفوا فيه الكتابَ والسنةَ وآثارَ الصحابةِ والتابعين لهم بإحسانٍ ، معَ مخالفةِ صريحِ المعقولِ ... ↑ [(1)].

ويقولُ : ↑ .. ومن العجبِ أنَّ الأصلَ الَّذي أوقعهم في هذا ، اعتقادُهم أنَّه لا يجتمعُ في الإنسانِ بعضُ الإيمانِ وبعضُ الكفرِ ، أو ما هو إيمانٌ وكفرٌ . واعتقدوا أنَّ هذا متفقٌ عليه بينَ المسلمين كما ذكرَ ذلك أبو الحسن وغيره ؛ فلأجلِ اعتقادهم هذا الإجماعَ وقعوا فيما هو مخالفٌ للإجماعِ الحقيقيِّ : إجماعِ السلفِ الذي ذكره غيرُ واحدٍ من الأئمةِ ، بل وصرَّحَ غيرُ واحدٍ منهم بكفرِ من قال بقولِ جهمٍ في الإيمانِ .

ولهذا نظائرُ متعددةٌ ؛ يقولُ الإنسانُ قولاً مخالفاً للنصِّ والإجماعِ القديمِ حقيقة ، ويكون معتقداً أنَّه متمسكٌ بالنصِّ والإجماعِ ↑ .[(2)]

٢- دعواهم الإجماعَ على أنَّ الإيمانَ هو التصديقُ :

يقولُ الباقلانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ فإنْ قالوا : فخبرونا ما الإيمانُ عندكم ؟ قيل : الإيمانُ هو التصديقُ باللهِ وهو العلمُ ، والتصديقُ يوجدُ بالقلبِ . فإنْ قال : فما الدليلُ على ما قلتم ؟ قيل : **إجماعُ أهلِ اللغةِ** قاطبةً على أنَّ الإيمانَ قبل نزولِ القرآن وبعثةِ النبيِّ ﷺ هو التصديقُ ،

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ٣٥٣) .

(٢) المصدر السابق (٧ / ٤٠٤ - ٤٠٥) .

لا يعرفون في اللغةِ إيماناً غيرَ ذلك ، ويدلُّ على ذلك قوله ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا ﴾ (يوسف : ١٧) أي : بمصدِّقٍ، ومنه قولهم : فلانٌ يؤمنُ بالشفاعةِ ، وفلانٌ لا يؤمنُ بعذابِ القبرِ ، أي لا يصدِّق بذلك ، فوجبَ أنَّ الإيمانَ في الشريعةِ هو الإيمانُ في اللغةِ ... »[١].

وقد مرَّ معنا قريباً[٢] أنَّ إجماعَ السلف قد انعقدَ على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونيةٌ ، وهذا يدلُّ على الجهلِ بأقوالِ السلفِ وإجماعهم .

وقد نقضَ ابنُ تيميةَ رحمه الله دعواهم الإجماعَ على أنَّ الإيمانَ في اللغةِ قبلَ نزولِ القرآنِ هو التصديقُ ؛ وذلك بمطالبتهم بأنْ يذكروا من نقلَ هذا الإجماعَ ، وفي أيِّ كتابٍ ذُكِرَ ، ثمَّ من المقصودُ بأهلِ اللغةِ ؟ هل المقصودُ نقلتُها كأبي عمروٍ ، والأصمعيِّ ، والخليلِ ، ونحوهم ، أو المتكلمون بها ؟ أمَّا علماءُ اللغةِ فهؤلاءِ لا ينقلون كلَّ ما كانَ قبلَ الإسلامِ بإسنادٍ ، وإنَّما ينقلون ما سمعوه من العربِ في زمانهم ، أو ما سمعوه في دواوين الشعرِ وكلامِ العربِ بإسنادٍ ، ولا نعلمُ فيما نقلوه لفظَ الإيمانِ ، فضلاً عن أنْ يكونوا أجمعوا عليه ، أمَّا إنْ كان المقصودُ بأهلِ اللغةِ أنفسَهم فهؤلاءِ لم يُنْقَلْ عنهم ذلك .

ثمَّ لو فُرِضَ أنَّه نُقِلَ عن واحدٍ أو اثنين أنَّ الإيمانَ هو التصديقُ فكيف يُعدُّ هذا إجماعاً ؟ ثمَّ إنَّ العربَ لا يقولون : معنى الإيمانِ كذا ، ولو فُرِضَ أنَّه نُقِلَ في الكلامِ المسموعِ عن العربِ ما يدُّل على أنَّهم قصدوا بالإيمانِ التصديقَ فليس ذلك بأبلغَ من نقلِ المسلمين كافةً للقرآنِ عن النبيِّ ﷺ .[٣]

٣- دعواهم الإجماعَ على وجوب النظر :

يقولُ الإيجيُّ رحمه الله : « النظرُ في معرفةِ اللهِ واجبٌ إجماعاً »[٤]، وهذه الدَّعوى باطلةٌ مردودةٌ يدلُّ على بطلانها أمران :

الأوَّلُ : أنَّ الإجماعَ قد انعقدَ على خلافِ هذه الدَّعوى ، يقولُ ابنُ حجرٍ رحمه الله : « وفي نقلِ الإجماعِ نظرٌ كبيرٌ ، ومنازعةٌ طويلةٌ ؛ حتى نقلَ جماعةٌ الإجماعَ في نقيضه ، واستدلوا بإطباقِ أهلِ العصرِ الأولِ على قبولِ الإسلامِ ممن دخلَ فيه من غيرِ تنقيبٍ . والآثارُ في ذلك

(١) التمهيد للباقلاني ص (٣٨٨ - ٣٨٩) .

(٢) ينظر : ص (١٦٤) .

(٣) ينظر : الإيمان لابن تيمية (١١٣ – ١١٧) .

(٤) المواقف للإيجي ص (١٤٧) .

كثيرةٌ جداً [1]، وممن نقلَ الإجماعَ على نقيضِ ما ادَّعاه المتكلمون : ابنُ تيمية [2]، وابنُ القيِّم[3]، وابنُ المنذرِ[4]، وابنُ حزمٍ[5].

الثَّاني : مخالفةُ كثيرٍ من المتكلمين لهذا الإجماعِ ، وقولهم بأنَّ المعرفةَ تقعُ ضرورةً ؛ وممَّن قالَ بذلك الجهميةُ [6]، ومن المعتزلةِ [7]: صالحُ قبَّه[8] ، والجاحظُ ، وأبو الهذيلِ العلاَّف ، وبشرُ بنُ المعتمرِ ، وهو قولُ الكلاَّبيةِ [9]، وأبي الحسنِ الأشعريِّ [10]، ومن الأشاعرةِ : الشهرستانيُّ[11]، والرازيُّ[12]، والآمديُّ[13]، والغزاليُّ [14]، وكذلك القاضي أبو يعلى تراجعَ عن هذا القولِ .

وهذا الجوينيُّ يقولُ : لم يُكلَّفِ الناسُ العلمَ ، فإنَّ العلمَ في هذه المسائلِ عزيزٌ لا يُتَلَقَّى إلا من النظرِ الصحيحِ التَّامِ ، فتكليفُ ذلك عامَّةَ الناسِ تكليفُ ما لا يطاقُ ، وإنَّما كُلِّفُوا الاعتقادَ السديدَ معَ التصميمِ وانتفاءِ الشكِّ والترددِّ ، ولو سمَّى مُسمٍّ مثلَ هذا الاعتقادَ علماً ـــ لم يمنعْ من إطلاقه ، وقال : وقد كنَّا ننصرُ هذه الطريقةَ زماناً من الدهرِ ،

---

(١) فتح الباري (١ / ٧٠) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٦ – ٧) ، وقد تقدم نقل النص ص (١٥٣) .

(٣) مدارج السالكين (٣ / ٤٧١) .

(٤) الإجماع لابن المنذر ص (١٩٨) .

(٥) الفصل لابن حزم (٤ / ٢٩) .

(٦) درء التعارض لابن تيمية (٧ / ٣٥٤ ، ٣٥٥) ، (٩ / ٤٨) .

(٧) المصدر السابق (٧ / ٣٥٣ – ٣٥٤ ، ٣٩٥) ، (٩ / ٤٦ – ٤٨) .

(٨) هو : صالح قبه ، كان ممن يثبت الجزء الذي لا يتجزأ ، وكان يرى أن الرؤيا حق ؛ فما يراه النائم كما يراه اليقظان ، وكان يقول : أن ما يراه الرائي في المرآة هو إنسان مثله اخترعه الله في المرآة . توفي سنة (٢٤٦هـ) . ينظر : المعتزلة لزهدي جار الله ص (١٤٥) ، مقالات الإسلاميين (٣١٧ ، ٤٣٣ – ٤٣٤) .

(٩) درء التعارض لابن تيمية (٧ / ٣٩٥) .

(١٠) المصدر السابق (٧ / ٤٠٧ – ٤٠٨) ، (٧ / ٣٥٤) .

(١١) نهاية الإقدام للشهرستاني ص (١٢٤) .

(١٢) درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٢٩٠) .

(١٣) المصدر السابق (٧ / ٣٥٦ – ٣٥٧) .

(١٤) المصدر السابق (٧ / ٣٥٤) ، (٨ / ٣٤٩) .

وقلنا : مثلَ هذا الاعتقادِ علمٌ على الحقيقةِ ، فإنَّه اعتقادٌ يتعلقُ بالمعتقدِ على ما هو به التصميم ، ثمَّ بدا لنا أنَّ العلمَ ما كان صدوره عن الضرورةِ أو الدليلِ القاطعِ »[1].

وبهذا يتبينُ أنَّ الإجماعَ المزعومَ فاسدٌ لمناقضته صريحَ الكتابِ والسنَّةِ الصحيحةِ ، ومناقضته للإجماعِ السابقِ ، بل ولاختلافِ المتكلمين ومناقضتهم له .

٤- دعواهم الإجماعَ على إثباتِ الجوهرِ الفرد[2] :

من المتكلمين من يدَّعي إجماعَ المسلمين على إثباتِ الجوهرِ الفردِ ،كما قال أبو المعالي وغيرُه : اتفقَ المسلمون على أنَّ الأجسامَ تتناهى في تجزئها وانقسامها ؛ حتى تصيرَ أفرادًا [3]؛ لظنِّهم أنَّ دليلَ الأعراضِ وحدوثَ الأجسامِ – الذي سلكوه والَّذي يعتبرُ عندهم أصلُ دينِ المسلمين – مترتبٌ على إثباتِ الجوهرِ الفردِ .

---

(١) المصدر السابق (٤ / ٩٣) .

(٢) لقد بنا المتكلمون على ثبوت الجوهر الفرد ثلاثَ عقائد :

١ – حدوث العالم : لأنَّهم يثبتونه بطريقة الأعراض ، وهي مبنية على أنَّ الأجسام لا تخلو منها ، بدليل الأكوان الأربعة ، وهي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون . وقبول الجسم للاجتماع والافتراق مبني على تركبه من الجواهر الفردة .

٢ – وجود الله : لأنَّ إثبات وجود الله مبني عندهم على إثبات حدوث العالم ، وحدوث العالم عندهم يُعْرف بطريقة الأعراض المبنية على الجوهر الفرد .

٣ – صفة الخلق : لأنَّ الخلق عندهم مجرد تغييرٍ لصفات الجواهر المخلوقة ابتداء بالاجتماع والافتراق أو الحركة أو السكون . ينظر : شرح النسفية (١ / ٦٨ – ٨٦) ، نقض التأسيس (١ / ٢٨٠ – ٢٨١) ، مجموع الفتاوى (١٧ / ٢٤٤ – ٢٤٥) .

وهذا التأصيل من أعظم أخطاء المتكلمين ، وبطلانُه من وجوه :

١- أنَّه من المعلوم من الدين بالضرورة أنَّ الجوهرَ الفرد ليس أصلاً لثبوت شيء من أمور الدين أو انتفائه .

٢- أنَّ جمهورَ الأمة ينكرون الجوهر الفرد ، وتركبَ الأجسام من الجواهر ، ويعتبرون بناءَ الدين على الجواهر والأعراض من موجبات الذم .

٣- أنَّ دعوى المتكلمين في الجزء الذي لا يقبل القسمةَ باطلةٌ كدعوى الفلاسفة بما لا يتناهى من الانقسام ؛ لأنَّ الأجسامَ تقبل الانقسام إلى حد يختلف من جسم لآخر ثم يستحيل إلى شيء آخر.

٤- أنَّ الخلقَ إحداثٌ لأعيانٍ قائمةٍ بنفسها تدل على وجود الرب وصفاته ليس مجرد تغيير لصفات الجواهر بالأكوان الأربعة . ينظر : نقض التأسيس (١ / ٢٨٢ – ٢٨٧) ، درء التعارض (٤ / ١٣٥ – ١٣٦) ، (٥ / ١٤٥ ، ٢٠٢ – ٢٠٣) ، مجموع الفتاوى (١٧ / ٢٤٤) ، الوعد الأخروي (١ / ٢٦٢) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧ / ٣١٦) .

فما يفضي إلى إبطالِ الدليلِ لا يكونُ إلا من أقوالِ الملحدين . [1]

وهذه **الدعاوى باطلة لأمرين** :

الأوَّل : أنَّه من المعلومِ أنَّ هذا القولَ لم يقلْه أحدٌ من أئمةِ المسلمين لا من الصحابةِ ولا من التابعين لهم بإحسانٍ ، ولا أحدٌ من أئمةِ العلمِ المشهورين بينَ المسلمين ، وأوَّلُ من قالَ ذلك في الإسلامِ طائفةٌ من الجهميةِ والمعتزلةِ . [2]

الثاني : أنَّ المتكلمين أنفسَهم لم يسلِّموا لهذا الإجماعِ بل هناك من خالفَ فيه ، فمن المعتزلةِ : النظَّامُ ، وحسينُ النَّجار ، وضرارُ بنِ عمرو ، وكذلك ابنُ كلابٍ ، ومحمدُ بنُ صابر من الكرَّاميةِ ، وابنُ الراوندي [3] وآخرون . وشكَّ فيه كذلك أبو المعالي نفسهُ ، وكذلك الرازيُّ وأبو الحسينِ البصري[4] . [5]

فحاكي هذا الإجماعِ لما لم يعرفْ أصولَ الدينِ إلا من كتبِ الكلامِ ، ولَمَّا لم يجدْ إلا من يقولُ بذلك ــ اعتقدَ أنَّ هذا إجماعَ المسلمين مع أنَّه باطلٌ .

٥- دعواهم الإجماع على أنَّ أخبارَ الآحادِ لا يستدلُّ بها على إثباتِ الصفات :

قالَ الجويني رحمه الله : " وأجمعَ المسلمون على منعِ تقديرِ صفةٍ مُجْتَهَدٍ فيها له عز وجل لا يتوصلُ فيها إلى القطعِ بعقلٍ أو سمعٍ . قال : وأجمع المحققون على أنَّ الظواهرَ - يصح

(١) ينظر : الفرق بين الفرق ص (١١٣) .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧ / ٣١٦) .

(٣) هو : أبو الحسن أحمد بن يحيى بن إسحاق ، المعروف بابن الراوندي . كان من متكلمي المعتزلة ، ثم تزندق واشتهر بالإلحاد ، ألف كتباً كثيرة يطعن فيها على الإسلام ، من مؤلفاته : فضيحة المعتزلة ، التاج ، الزمرد. توفي ببغداد سنة (٢٤٥ هـ) . ينظر : المنتظم (٦ / ٩٩ – ١٠٥) ، وفيات الأعيان (١ / ٩٤ - ٩٦) ، لسان الميزان (١ / ٤٣٠ – ٤٣١) .

(٤) هو :أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري . أحد أئمة المعتزلة المشهورين المشار إليهم في علم الكلام ، من مؤلفاته : شرح الأصول الخمسة ، المعتمد ، تصفح الأدلة . توفي ببغداد سنة (٤٣٦ هـ) . ينظر : وفيات الأعيان (٤ / ٢٧١) ، البداية والنهاية (١٢ / ٦٧ - ٦٨) ، شذرات الذهب (٣ / ٢٥٩) ، الأعلام (٧ / ٢٧٥) .

(٥) نقض التأسيس (١ / ٢٨٤ – ٢٨٥) ، ومجموع الفتاوى (١٧ / ٣١٦) كلاهما لشيخ الإسلام .

تخصيصها أو تركها - مما لا يُقْطَعُ به من أخبار الآحاد والأقْيسة ، وما يترك مما لا يُقْطَعُ به كيف يقطع به ↑[1].

وعلقَ شيخُ الإسلامِ على دعوى الإجماعِ هذه بقوله : هذا الإجماعُ الَّذي ذكره أبو المعالي مرتين[2]، هو الَّذي ذكره أبو عبدِ الله الرازي وغيرُه عن الظاهريين من أصحابه وبيَّنَ أنَّه فاسدٌ . والذي قاله الرازيُّ هو الَّذي عليه جماهيرُ النَّاسِ من المتقدمين والمتأخرين ، وقد صرَّحَ أئمةُ السلفِ بذلك وأنَّ ما لم يُعْلَمْ ثبوتُه ولا انتفاؤه من الصفاتِ لا ننْفِيه ولا نُثْبته .

والإجماعُ الَّذي ذكره أبو المعالي لا أصلَ له ، بل لم يقلْ ما ادَّعَى فيه الإجماعَ أحدٌ من أئمةِ المسلمين لا من الفقهاءِ ولا أهلِ الحديثِ ولا السلفِ ، وإنَّما قالَ هذا ابتداءً مَنْ قالَ من المعتزلةِ ، واتبعهم على ذلك طائفةٌ ممن احتذى حذْوَهم في الكلامِ من الأشعريةِ وغيرهم .. فبطلانُ هذا الإجماعِ الذي ادَّعاه ظاهرٌ لكلِّ من له من العلمِ أدنى نظرٍ ، وإنَّما هو كثيرُ الاستغراقِ في كلامِ المعتزلةِ وأتباعهم قليلُ المعرفةِ والعنايةِ بكلامِ السلفِ والأئمةِ وسائرِ طوائفِ الإسلامِ من أهلِ الفقهِ والحديثِ والتصوفِ وفرقِ المتكلمين أيضاً ؛ فحكى الإجماعَ كما يحكي أمثالَ هذه الإجماعاتِ الباطلةِ أمثالُ هؤلاءِ المتكلمين ، ولو كانَ الأمرُ كما ادَّعاه فدعْواه أنَّ دلالةَ القرآنِ والإخبارِ على ذلك ليستْ قطعيةً يخالفه في هذه الدَّعوى أئمةُ السلفِ وأهلُ الحديثِ والفقهِ والتصوُّفِ وطوائفُ من أهلِ الكلامِ من أصحابه وغيرهم ؛ فإنَّ دلالةَ النُّصوصِ على ذلك قطعيةٌ عندهم .

وأمَّا الأخبارُ فمذهبُ أكثرِ الصحابةِ أنها إذا تُلقيتْ بالقبولِ أفادتْ العلمَ ، كما تقدَّم ذكرُهم لذلك عن الأستاذِ أبي إسحاقَ ، وهذا الذي ذكره أبو بكرٍ بنُ فورك هو معنى ما

---

(١) نقض التأسيس لابن تيمية (١ / ٨١ ، ٨٤) . ومفاد قول الجويني : أن المسلمين قد أجمعوا على منع تقدير أي صفة لله مجتهد فيها إلا بشرط واحد : وهو أنْ يقوم دليلٌ قاطعٌ سواء من العقل أم السمع ؛ فإذا قام الدليل القاطع صحَّ عندها تقدير صفة لله مجتَهدٍ فيها . ومفاد دعوى الإجماع الثانية : أنَّ المحققين قد أجمعوا على أن الظواهر التي = = لا يقطع بها من أخبار الآحاد أو الأقيسة ؛ يصح فيها أمران : الأول : التخصيص . والثاني : الترك . ثم قرَّر بناءً على ذلك : أن ما يترك لا يكون قاطعاً ؛ فلا يصح أنْ تقدر صفة لله بخبر الآحاد ؛ لأنَّه يصح تركها ، وتقدير الصفة لله المجتهد فيها لابدَّ فيها من القطع .

(٢) نقض التأسيس لابن تيمية (١ / ٨١ ، ٨٤) .

ذكره الأشعريُّ في كتبه عن أهلِ السنةِ والحديثِ ، وذكر أنَّه قولُه ، وأنَّ الإيمانَ بموجبِ هذه الأخبارِ واجبٌ [1].

٦- دعواهم الإجماعَ على إنكارِ الحرفِ والصوتِ في كلام الله :

قال أبو نصرٍ السجْزي رحمه الله : « فقولُ خصومنا : إنَّ أحداً لم يقلْ إنَّ كلامَ اللهِ حرفٌ وصوتٌ كذبٌ وزورٌ . بل **السلفُ كلُهم** كانوا قائلين بذلك ، وإذا أوْرَدْنا فيه المسندَ وقولَ الصحابةِ من غيرِ مخالفةٍ بينهم في ذلك صارَ كالإجماعِ »[2].

٧- دعواهم الإجماعَ على أنَّ اللهَ عالمٌ بعلمٍ واحدٍ وقادر بقدرة واحدة :

يقولُ الرازي رحمه الله : « الفصلُ الأوَّلُ : في وحدةِ علمِ اللهِ وقدرتِه ... واعلم أنَّ القاضي أبا بكرٍ عوَّلَ في هذه المسألةِ على الإجماعِ ، فقالَ : القائلُ قائلان ؛ قائلٌ يقولُ : الله تعالى عالمٌ بالعلمِ ، قادرٌ بالقدرةِ ، وقائلٌ يقولُ : ليسَ اللهُ عالماً بالعلمِ ، ولا قادراً بالقدرةِ ، وكلُّ من قالَ بالقولِ الأوَّلِ قال : إنَّه عالمٌ بعلمٍ واحدٍ ، قادرٌ بقدرةٍ واحدةٍ ، فلو قلنا : إنَّه سبحانه وتعالى عالمٌ بعلمين أو أكثرَ ، كان ذلك قولاً ثالثاً خارقاً للإجماع ، وإنَّه باطلٌ »[3] .

ويقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله : « ليسَ في ذلك إجماعٌ أصلاً، وإنَّما إجماعُ المعتزلةِ والأشعريةِ لو صحَّ . وممَّا يردُّ الإجماعَ كذلك : أنَّ الأشعريَ نفسَه كان يثبتُ علوماً لا نهايةَ لها .

وهذا الَّذي اعتمده إمامُ الطائفةِ ولسانُها القاضي أبو بكرٍ من أنَّه لا يمكنُ إثباتُ وحدةِ العلمِ إلا بالإجماعِ الذي ادَّعاه ، يبيِّن لك أنَّه ليس في العقلِ ما يمنعُ تعددَ علمِه وقدرته وكلامه وسائرِ صفاته ، وكذلك أقرَّ بذلك أبو المعالي والرازي وغيرُهم من حذّاقِ القومِ »[4].

٨- دعواهم الإجماعَ في مسائلَ تتعلقُ بالأعراض ؛ ومنها :

---

(١) المصدر السابق (١ / ٨٤ – ٨٧) .

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (١ / ٣٥) .

(٣) التسعينية لابن تيمية (٣ / ٨٣٨ – ٨٣٩) ، وذكر المحقق أنَّ كلام الرازي هذا منقول من نهاية العقول وهو مخطوط .

(٤) المصدر السابق (٣ / ٨٣٩ – ٨٤٠) .

أ) دعواهم الإجماعَ على إحالةِ وصفِه بالصورةِ والأعضاءِ ، كما حكى البغداديُ ذلك[1] ، مع أنَّ الصحيحَ أنَّ أهلَ السنة يبدّعون كلَّ من تكلَّمَ بالأعضاءِ نفياً أو إثباتاً ، وهم يثبتون الصورةَ كما وردَ في ذلك النَّصُّ بما يليقُ باللهِ ﷻ.

ب) ويقولُ البغدادي رحمه الله : ↑ واتفقَ أهلُ السنة على اختلاف أجناسِ الأعراضِ ↑[2]، مع
أنَّ أهلَ السنَّةِ يبدِّعون من يقول هذا [3].

ج) وقال : ↑ واتفقوا على حدوثِ الأعراضِ في الأجسام ↑[4]، وهذا بدعةٌ عندَ أهلِ السنَّةِ[5].

وحقيقةُ دعواهم هذه أنَّهم أرادوا بحكايتهم الإجماعَ هو إجماعُ أهلِ الكلامِ ، خصوصاً إذا علمنا أنَّهم يعتبرون اتفاقَهم على أمْرٍ ما إجماعاً لأهلِ الإسلام ، بل لأهلِ القبلةِ أجمعين ، فتجدُ الواحدَ منهم ↑ إذا انْتَسبَ إلى إمامٍ من أئمةِ العلم ، كمالكٍ ، وأبي حنيفةَ ، والشافعيِّ ، وأحمدَ ، وصنَّفَ كتاباً في هذا البابِ - أي في أوَّل الواجباتِ - يقول فيه : قالَ أصحابُنا واختلفَ أصحابنُا فإنَّما يعني بذلك أصحابةَ الخائضين في هذا الكلامِ ، وليسوا من هذا الوجهِ من أصحابِ ذلك الإمامِ ، فإنَّ أصحابه الذين شاركوه في مذهبِ ذلك الإمامِ ، وإنَّما بينهم وبين أصحابه المشاركين له في ذلك الكلامِ عمومٌ وخصوصٌ ، فقد يكونُ الرجلُ من هؤلاءِ دونَ هؤلاءِ ، وبالعكسِ ، وقد يجتمعُ فيه الوصفانَ .

وهذا موجودٌ كثيراً في أتباعِ جميعِ الأئمةِ ، فتجدُ الواحدَ ، من أصحابِ أبي حنيفةَ ، ومالكٍ ، والشافعيِّ ، وأحمدَ ، يقول : اختلفَ أصحابنُا في أوَّلِ الواجباتِ ، ونحو ذلك ولا يصحُّ كلامه إلا على هذا الوجهِ ↑[6] .

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (٣٢٠) .

(٢) المصدر السابق ص (٣١٧) .

(٣) ينظر : الأثر الخامس من هذا المبحث ص (١٨٩ – ١٩٠ ، ٢٠٦) .

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (٣١٧) .

(٥)ينظر : الأثر الخامس من هذا المبحث ص (١٨٩ - ١٩٠ ، ٢٠٦) .

(٦) درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٤) .

الأثر الرابع
تحريف المعاني اللغوية إذا خالفت ما قرره العقل

لقد أنزلَ اللهُ القرآنَ كتابَ هدايةٍ وإرشادٍ وبيانٍ ، واضحَ الدلالةِ ، وقائمَ البرهان ، وجعلَه بلسانٍ عربيٍ مبينٍ ؛ أقرّتْ العربُ بإعجازه ، وفهمتْ مدلولاتِه ومعانيه ؛ فمن ردَّه منهم ؛ فقد ردَّه عن فهمٍ وإدراكٍ وبيانٍ ، ومن آمن ؛ فقد استَسْلَمَ لما فيه من الحق والبرهان ؛ إذ بِلُغَةِ العربِ فَهِم القرآنَ الموافقُ منهم والمخالفُ ، ولم يستشكلْ أحدٌ ممن آمنَ من أصحابِ النبيِّ ﷺ فَهْمَ شيءٍ منه إلا أحرفاً يسيرةً بيَّنها النبيُّ ﷺ لهم ، هي من دلالاتِ الألفاظِ كدلالاتِ العامِّ والخاصِّ ونحوها ، فهو على كلِ حالٍ واضحَ المعاني عندهم يقرؤونه فيفهمون مرادَه ، وانعقدَ إجماعُ الصحابةِ والعصرِ الأولِ على هذا المسلكِ .

ولكنَّ المتكلمين لما رأوا أنَّ في القرآن ما يخالفُ ما قرَّرته عقولهم في أصولِ الاعتقادِ عمدوا إلى حيلةٍ ليتمَّ لهم مرادُهم – وهو سلامةُ ما قرَّرته عقولهم من المعارضِ – ؛ إذ عمدوا إلى الألفاظِ العربيةِ المخالفةِ لما تقرَّر عندهم ، وحوَّلوا معانيها إلى معانٍ أخرى ، أو على أقلِّ تقديرٍ أضافوا إلى تلك المعاني معانٍ أخرى توافقُ مرادَهم ، مع أنَّها ليستْ معروفةً في لغةِ العربِ عند نزولِ القرآن ، ثمَّ حاكموا الناسَ إلى تلك المعاني الباطلةِ ؛ فخدعوهم بذلك ؛ إذ أوهموهم باستخدام ألفاظٍ عربيةٍ ، وأضلوهم بحملهم تلك الألفاظِ على غيرِ معناها في لغةِ العربِ .

ولقد بيَّن شيخُ الإسلامِ خطأَ هذا المسلكِ بقوله : « إنَّ الاستدلالَ بالقرآنِ إنَّما يكون على لغةِ العربِ التي أُنْزِلَ بها ، وقد نَزَلَ بلغة قريش ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ

﴿ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ ﴾ (إبراهيم :٤) ، وقَالَ تَعَالَىَ: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ (الشعراء : ١٩٥)، فليسَ لأحدٍ أنْ يحملَ ألفاظَ القرآنِ على غيرِ ذلك : من عرفٍ عامٍ واصطلاحٍ خاصٍ بل ولا يحمله إلا على معانٍ عَنَوْها بها – إمَّا أخصَّ من المعنى اللغوي أو أعمَّ ، أو مغايراً له . و لم يكن له أنْ يضعَ القرآنَ على ما وَضَعَه هو ، بل يضع القرآنَ على مَوَاضِعِه التي بيّنها اللهُ لمن خاطبَه بالقرآنِ بلغتِه ، ومتى فعلَ غيرَ ذلك كان ذلك تحريفاً للكلامِ عن مواضعه . ومن المعلومِ أنَّه ما من طائفةٍ إلا وقد تصطلحُ على ألفاظٍ يتخاطبون بها ،كما أنَّ من المتكلمين من يقول : الأحدُ هو الذي لا ينقسمُ ، وكلُ جسمٍ منقسمٍ ، ويقول : الجسمُ هو مطلقُ المتحيزُ القابلُ للقسمةِ ، حتى يُدْخِلَ في ذلك الهواء وغيره .

لكن ليس له أنْ يحملَ كلامَ اللهِ وكلامَ رسوله إلا على اللغةِ التي كان النبيُّ ﷺ يخاطبُ بها أمتَه ، وهي لغةُ العربِ عموماً ولغةُ قريشٍ خصوصاً ‍ ›[1].

فإذا كان من المعلوم أنَّه لا مُشَّاحةَ في أنْ يتفقَ أهلُ فنٍ أو علمٍ على اصطلاحٍ معينٍ يتعارفون عليه ـــ فإنَّ من الخطأِ البيِّنِ أنْ يُجْعَلَ هذا المصطلحُ الحادثُ هو المرجعُ في تفسير النصوصِ التي نزلتْ وتلاها النَّاسُ وفسرُوها وفهموها في زمنٍ سابقٍ قبلَ أنْ تنشأَ تلك المصطلحاتِ الحادثةِ ، فكيفَ إذا كانت هذه المصطلحاتُ تصادمُ المعنى الحقِ الذي دلتْ عليه النصوصُ !

وسأعرضُ هنا بعضَ النماذجِ لبيانِ تطبيقهم هذا المسلك :

١) استدلتِ المعتزلةُ بعموم «كل » في قول ٱللَّهُ تَعَالَىَ:﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ (الرعد : ١٦) ، على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ؛ إذ هو داخلٌ في عمومِ «كل » .[2]

وهذا تحريفٌ لمدلولِ لفظةِ «كل » في اللُّغةِ ، فإنَّ عمومَ «كل » في كلِ موضعٍ بحسبه ، ويُعْرَفُ ذلك بالقرآئنِ ، ومما يبيِّن ذلك قوله تَعَالَىَ:﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيۡءِۢ بِأَمۡرِ رَبِّهَا فَأَصۡبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمۡۚ ﴾ (الأحقاف : ٢٥) ، ومساكنُهم شيءٌ ، و لم تدْخلْ في عمومِ كلِ شيءٍ دمرته الريح ؟! وذلك لأنَّ المرادَ : تدمرُ كلَ شيءٍ يقبلُ التدميرَ بالريح عادةً وما يستحق التدميرَ .

---

(١) نقض التأسيس لابن تيمية (١ / ٤٩٢ – ٤٩٣) .

(٢) المغني في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار (٧ / ٩٤) .

وكذلك قوله تَعَالَىٰ: - حكاية عن بلقيس - : ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (النمل : ٢٣) ، والمراد : من كلِ شيءٍ يحتاجُ إليه الملوكُ ، وهذا القيدُ يفهمُ من قرائنِ الكلامِ [(١)].

وعلى ذلك فالمرادُ من قوله تَعَالَىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ (الرعد : ١٦) ، أي كلُ شيءٍ مخلوقٍ ، وكل موجودٍ سوى الله ، فهو مخلوقٌ ، فدخلَ في هذا العمومِ أفعالُ العبادِ حتماً ، ولم يدخلْ في العموم الخالقُ تبارك وتعالى وصفاتُه ؛ لأنَّه تبارك وتعالى هو الموصوفُ بصفات الكمال ، وصفاتُه ملازمةٌ لذاته المقدسةِ لا يتصورُ انفصالُ صفاتِه عنه.[(٢)]

٢) استدلت المعتزلة بكونِ « جعل » بمعنى خلقَ على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ، وذلك في قول الله تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ (الزخرف : ٣) [(٣)].

وهذا استدلال باطل ، وتحريفٌ لِلُغةِ العربِ ؛ لأنَّ « جعل » في اللغةِ تأتي بمعنى خلقَ إذا تعدت إلى مفعولٍ واحدٍ ، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ (الأنعام : ١) وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ (الأنبياء : ٣٠) .

أمَّا إذا تعدتْ إلى مفعولين فإنها لا تكون بمعنى خلقَ ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ﴾ (النحل : ٩١) ، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ ﴾ (البقرة : ٢٢٤) ، بل تكونُ « جعل » هنا بمعنى صيَّر وما أشبهها من المعاني . والآية هنا تعدتْ إلى مفعولين فيبطلُ استدلالهم .[(٤)]

٣) استدلتْ المعتزلةُ على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ بقول الله تَعَالَىٰ: ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ ﴾ (الأنبياء : ٢) ، وذلك أنَّ معنى مُحدثٍ مخلوقٌ.[(٥)]

وهذا تحريفٌ للغةِ العربِ ؛ إذ الحدوثُ في لغةِ العربِ ليس هو الحدوثُ في اصطلاح المتكلمين ، فإنَّ العربَ يُسمُّون ما تجدَّدَ حادثاً ، وما تقدَّمَ على غيره قديماً ، وإنْ كان بعدَ أنْ لم يكن ، كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾ (يس : ٣٩) .

---

(١) إرشاد الفحول للشوكاني (١ / ٥٥٨) .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٧٣) .

(٣) الكشاف للزمخشري ص (٤ / ٢٣٠) .

(٤) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٨٢) .

(٥) التفسير الكبير للرازي ص (٨ / ١١٩) .

ولما كان الرسولُ ﷺ لا يَعْلَمه ثمَّ علَّمه اللهُ إياه ، كان بالنسبةِ إليه محدثاً وكذلك مَنْ سوى الرسولِ ﷺ من أمته يعتبر محدثاً إليهم ، فهو كقول القائل : حدثَ اليومَ عندنا ضيفٌ ، ومعلومٌ أنَ الضيفَ كان موجوداً قبل ذلك ، فالحدوثُ في الآيةِ ؛ إنما هو إشارةٌ إلى أنَّ القرآنَ محدثُ الإتيانِ ، لا محدثُ العين .[1]

يقول القرطبيُ[2] رحمه الله في تفسيرِ الآيةِ : " المرادُ به في النـــزولِ ؛ تلاوةُ جبريلَ على النبيِّ ﷺ فإنَّه كان يَنْزِلُ سورةً بعدَ سورةٍ ، وآيةً بعدَ آيةٍ ، كما كان يُنْزِلُه اللهُ عز وجل في وقتٍ بعدَ وقتٍ لا أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ".[3]

٤) نفوا استواءَ اللهِ على عرشِه ، وجعلوا الاستواءَ بمعنى الاستيلاءَ استناداً إلى قول الشاعر :

ثُمَّ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى العِرَاقِ ... مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَلا دَمٍ مِهْرَاقِ

وهذا تحريفٌ في للغةِ العربِ ؛ إذْ لم يثبتْ نقلٌ صحيحٌ أنَّه شعرٌ عربيٌ ، وقد أنكره غيرُ واحدٍ من أئمةِ اللغةِ ، وقالوا : إنَّه بيتٌ مصنوعٌ لا يُعْرَفُ في اللغةِ ، وقد عُلِمَ أنَّه لو جاءَ بحديثِ رسولِ الله ﷺ لاحتاجَ إلى إثباتِ صحتِه ، فكيفَ ببيتٍ من الشعرِ لا يُعْرَفُ إسناده ؟! وقد طعنَ فيه أئمةُ اللغة ، وذكر أبو المظفر [4] في كتابه (الإفصاح) أنَّ الخليل [5] رحمه الله سُئِلَ : هل وجدتَّ في اللغةِ استوى بمعنى استولى ؟

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (١ / ٣٧٤) ، محاسن التأويل (١١ / ٤٢٤٦) .

(٢) هو : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأندلسي القرطبي المالكي . الإمام المفسر ، كان متفنناً ومتبحراً في العلم ذا عبادة وزهد وكان حسن التصنيف . من مؤلفاته : الجامع لأحكام القرآن ، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة ، الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى . توفي بمصر (سنة ٦٧١ هـ) ينظر : الوافي بالوفيات (٢ / ٨٧) ، شذرات الذهب (٥ / ٣٣٥) ، معجم المؤلفين (٨ / ٢٣٩ - ٢٤٠) .

(٣) تفسير القرطبي (١١ / ٢٦٧) .

(٤) هو : أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد التميمي السمعاني . ولد بمدينة مرو سنة (٤٢٦ هـ) ، وتوفي سنة (٤٨٩ هـ) . العلامة مفتي خرسان ، كان مدافعاً عن أهل السنة والحديث . من مؤلفاته : الرد على القدرية ، التفسير ، القواطع في أصول الفقه . ينظر : البداية والنهاية (١٢ / ١٨٩) ، سير أعلام النبلاء (١٩ / ١١٤ – ١١٩) ، الطبقات للسبكي (٥ / ٣٣٥ – ٣٤٦) .

(٥) هو : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري . ولد سنة (١٠٠ هـ) وتوفي بالبصرة سنة (١٧٠ هـ) . منشأ علم العروض ، كان رأساً في العربية ، ديِّناً ورعاً متواضعاً . من مؤلفاته : العين ،العروض ، النقط والشكل . ينظر : وفيات الأعيان (٢ / ٢٤٤ - ٢٤٨) ، البداية والنهاية (١٠ / ١٧٢ - ١٧٣) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٢٩) .

فقال : هذا ما لا تعرفُه العربُ ؛ ولا هو جائزٌ في لغتها .
وهو إمامٌ في اللغةِ على ما عُرِفَ من حاله . [1]

وذكر ابنُ بطة[2] عن ابنِ الأعرابي[3] رحمه الله ، أنَّه قال : أرادني ابنُ أبي دؤاد أنْ أطلبَ في بعضِ لغاتِ العربِ ومعانيها ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ (طه: ٥) ، – أي استولى – فقلتُ : واللهِ ما يكون هذا ولا أصبته .[4]

٥) استدلتْ المعتزلةُ على نفي رؤيةِ اللهِ عز وجل في الدنيا والآخرةِ بقوله تعالى:﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ (الأعراف: ١٤٣) ، وأنَّ : لن لنفي التأبيدِ .

وهذا تحريفٌ للُّغةِ ، واستدلالٌ فاسدٌ ؛ فإنَّ "لن" لو قيدتْ بالتأبيدِ فإنَّها لا تدلُّ على دوام النفيِ في الآخرةِ ، فكيفَ إذا أطلقتْ ! قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ (البقرة : ٩٥) ، مع قوله تَعَالَىٰ:﴿وَنَادَوْا۟ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف : ٧٧) ، ولأنَّها لو كانتْ للتأبيدِ المطلقِ لما جازَ تحديدُ الفعلِ بعدَها ، وقد جاءَ ذلك ،قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ ﴾(يوسف : ٨٠) ، فثبت أنَّ " لن " لا تقتضي النفيَ المؤبَّدَ .

وقال الشيخُ جمالُ الدين بن مالك[5] رحمه الله في ألفيَّته :

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ١٤٦) .

(٢) هو : أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد العكبري الحنبلي ، المعروف بابن بطة . ولد سنة (٣٠٤ هـ) ، وتوفي سنة (٣٨٧ هـ) . الإمام المحدث الفقيه شيخ العراق ، كان أمَّاراً بالمعروف ناهياً عن المنكر . من مؤلفاته : الشرح و الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ، إبطال الحيل ، السنن . ينظر : طبقات الحنابلة (٢ / ١٤٤) ، البداية والنهاية (١١ / ٣٦٨ – ٣٦٩) ، سير أعلام النبلاء (١٦ / ٥٢٩ – ٥٣٣) .

(٣) هو : أبو عبد الله محمد بن زياد ، المعروف بابن الأعرابي . ولد سنة (١٥٠ هـ) ، وتوفي بسامراء سنة (٢٣١ هـ) . النسَّابة إمام اللغة كان رأساً في العربية ، صاحب سنة وإتباع . من مؤلفاته : أسماء الخيل وفرسانها ، تفسير الأمثال ، معاني الشعر . ينظر : تاريخ بغداد (٥ / ٢٨٢ – ٢٨٤) ، وفيات الأعيان (٤ / ٣٠٦ – ٣٠٩) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٦٨٧ – ٦٨٨) .

(٤) مقدمة نقض التأسيس لابن تيمية (١ / ٤٣٤ – ٢٣٥) .

(٥) هو : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني . ولد سنة (٦٠٠ هـ) ، وتوفي سنة (٦٧٢ هـ) . إمام مقدم في النحو واللغة ، وإمام في القراءات . من مؤلفاته : الألفية ، التسهيل . ينظر : البداية والنهاية (١٣ / ٣١٢ - ٣١٣) ، طبقات السبكي (٨ / ٦٧ – ٦٨) ، شذرات الذهب (٥ / ٣٣٩) .

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِـ"لَنْ" مُؤَبَّداً   فَقَوْلُهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا[(١)] .

٦) استدلوا بقولِ إبراهيمَ عليه السلام : ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦﴾ (الأنعام : ٧٦) ، على نفيِ قيامِ الصفاتِ الاختياريةِ بذاتِ اللهِ تبارك وتعالى ؛ وذلك لأنَّ معنى الأفولِ الحركةُ ، وكلُ متحركٍ محدث[(٢)].

وهذا يعدُّ تحريفاً في لغةِ العربِ فتفسيرُ الأفولِ بالحركةِ باطلٌ غيرُ صحيحٍ ؛ إذ الأفولُ باتفاقِ أهلِ اللغةِ والتفسيرِ : هو المغيبُ ، والاختفاءُ ، والاحتجابُ ، وهذا أمرٌ متواترٌ ضروريٌ في التفسيرِ واللُّغةِ . [(٣)]

فلا يُعْرَفُ في لغةِ العربِ إطلاقَ الأفولُ على الحركةِ والانتقالِ ، بل إنَّ هذا خلافَ إجماعِ أهلِ اللغةِ والتفسيرِ ، بل هو خلافُ ما عُلِمَ بالاضطرارِ من الدينِ ، والنقلِ المتواترِ للغةِ العربيةِ ، والتفسيرِ .

فإنَّ الأفولَ : هو المغيبُ ، يقال : أفلتِ الشمسُ تأفُل و تأفَل أفولاً : إذا غابتْ . و لم يقلْ أحدٌ قطٌّ إنَّه هو المتغيرُ ، ولا أنَّ الشمسَ إذا تغيرَ لونها يقال إنَّها أفلتْ ، ولا إذا كانت متحركةً في السماء يقال إنَّها أفلتْ . ولا أنَّ الريحَ إذا هبتْ يُقَالُ إنَّها أفلتْ ، ولا أنَّ الماءَ إذا جرى يُقَالُ إنَّه أفلَ ، ولا أنَّ الشجرَ إذا تحرك يُقال إنَّه أفلَ ، ولا أنَّ الآدميين إذا تكلموا ، أو مشوا ، وعملوا أعمالهم يُقال إنَّهم أفلوا ، بل ولا قالَ أحدٌ قطٌّ : إنَّ من مَرِضَ ، أو اصْفَرَّ وجهه ، أو احمرَّ يُقالُ إنَّه أفلَ .

فهذا القولُ من أعظمِ الأقوالِ افتراءً على اللهِ ، وعلى خليلِ اللهِ عليه السلام ، وعلى كلامِ اللهِ عز وجل، وعلى رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم المبلغِ عن اللهِ ، وعلى أمةِ محمدٍ جميعاً ، وعلى جميعِ أهلِ اللغةِ ، وعلى جميعِ من يَعْرِفُ معاني القرآنِ .[(٤)]

٧) يجعلُ المتكلمون مُسمَّى الواحدِ والأحدِ للذي لا ينقسمُ ولا يتجزأُ وليس بجسمٍ ؛ وذلك لينفوا الصفاتِ عن الله .[(١)]

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣ / ١٥١٥) .

(٢) ينظر : تفسير الكشاف للزمخشري عند نفس الآية (٢ / ٣٨) .

(٣) بغية المرتاد لابن تيمية ص (٣٥٩) .

(٤) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢ / ١٩٥) . وينظر من كتب اللغة : تهذيب اللغة للأزهري (١٥ /٣٧٨) ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (١ /١١٩) ، والصحاح للجوهري (٤/ ١٦٢٣) ، والقاموس المحيط ص(١٢٤٢) .

فيقال لهم : ليسَ في كلامِ العربِ ، بل ولا عامَّةِ أهلِ اللغاتِ ، أنَّ الذاتَ الموصوفةَ لا تُسمَّى واحداً ولا تُسمَّى أحداً في النَّفي والإثباتِ بل المنقولُ بالتواترِ عن العربِ تسميةُ الموصوفِ بالصفاتِ واحداً وأحداً - حيث أطلقوا ذلك - ووحيداً .

وهذا من المتكلمين تحريفٌ للغةِ العربِ ؛ فإنَّ إطلاقَ الواحدِ على الذي لا ينقسمُ ولا يتجزأُ أو ليسَ بجسمٍ ، ليسَ معروفاً في لغةِ العربِ ، بل المعروفُ في لغةِ العربِ أنَّهم يطلقون على كثيرٍ من المخلوقاتِ أنَّه واحدٌ ، وهو جسمٌ بل : ↑ لا يوجدُ في لغةِ العربِ ، بل ولا غيرهم من الأممِ استعمالُ الواحدِ والأحدِ والوحيدِ إلا فيما يسمُّونه - هم - جسماً ومنقسماً كقوله تَعَالَى:﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ ﴾ (المدثر : ١١) ، وقوله تَعَالَى:﴿ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ (النساء : ١١) ... وقوله ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾ ﴾ (الكهف : ٤٩) ... والعربُ وغيرهم من الأممِ يقولون : رجلٌ واحدٌ ، ورجلان اثنان ، وثلاثةُ رجالٍ ، وفرسُ واحدٌ ، وجملٌ واحدٌ ، ودرهمٌ واحدٌ ، وثوبٌ واحدٌ ... فلفظُ الواحدِ وما يتصرف منه في لغةِ العربِ وغيرهم من الأممِ لا يطلقُ إلا على ما يسمُّونه - هم - جسماً منقسماً ؛ لأنَّ ما لا يسمُّونه هم جسماً منقسماً ليس هو شيئاً يعقله الناس ، ولا يعلمون وجودَه حتى يعبّروا عنه ↑[٢] .

وبعدَ هذا ، فلقد جرَّهم هذا المسلكُ إلى طريقةٍ ثانيةٍ شبيهةٍ بها ،كانتْ من الآثارِ والمعالمِ الواضحةِ لعلمِ الكلامِ ، وهي كذلك من الحيلِ الَّتي انبثقتْ عن هذا المسلكِ ، ألا وهي ((**استخدام الألفاظ المجملة**)) .[٣]

(١) ينظر : مقدمة نقض التأسيس لابن تيمية (١ / ٤٦٣) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٧ / ١١٤ - ١١٦) .

(٣) الفرق بين هذا الأثر والذي بعده ، أنَّ هذا الأثر هو استخدام لألفاظ استعملها القرآن بالنفي أو الإثبات وكان الواجب اتباع ما جاء به القرآن ، وأمَّا الأثر الذي بعده (وهو استخدام الألفاظ المجملة) فإنَّها ألفاظ لم يَرِد إثباتها ولا نفيها في الكتاب ولا السنة فيجب التوقف في إطلاقها ، والاستفصال عن معناها .

الأثر الخامس
استعمال الألفاظ المجملة في مسائل الاعتقاد
مع ما فيها من مخالفات ؛ لإثبات ما يقرره العقل

إنَّ من أظهرِ الآثارِ التي خلَّفها علمُ الكلامِ على أتباعه ومحبيه ــ هو استعمالهم لألفاظٍ ومصطلحاتٍ مجْملةٍ ، كلُ لفظٍ أو مصطلحٍ – عندَ التأمُّلِ فيه – يحوي معانٍ متعددةً منها ما هو حقٌ صحيحٌ ، ومنها ما هو باطلٌ وخطأٌ ؛ فهي ليست ألفاظاً دقيقةً محدَّدةً بيِّنةً ، مما يجعلُ من يريدُ أنْ يعبِّرَ بها أو يستخدمها في خطابه يقعُ في حيرةٍ – إنْ كانَ ذا نيَّة صالحةٍ ومقصدِ حسنٍ – ؛ إذ كيفَ له أنْ يحددَ لمستمعه المعنى الَّذي يريدُه بمجردِ إطلاقِ هذا اللفظِ المجملِ ؟!

فهذا الأسلوبُ ليسَ من البيانِ في شيءٍ ، بل هو للتعميةِ والإضلالِ والتلبيسِ أقربُ منه للهدايةِ والبيانِ والإرشادِ .

فكيفَ الحالُ عندَ ما يستعمله المتكلمون ! فألفاظٌ مجملةٌ متعددةُ المعنى يستخدمها أناسٌ مختلفون فيما بينهم اختلافاً كبيراً في حلِّ مسائلهم ؟!

ولذا فمن يستخدمُ ألفاظَ المتكلمين المجملةَ يقعُ في المحذورِ – وهو لا يشعرُ [(١)] فإنَّ المتكلمين سيفسرون ذلك الإطلاقَ على المعاني الباطلةِ الَّتي يريدونها ، ومن ثَّم يلزمونه بلوازمِ تلك المعاني الباطلةِ ، فيقعُ في حبالهم ويُسَلِّم لهم باطلَهم أو على أقلِّ تقديرٍ ينقطعُ في مناظرته لهم ، وتظهرُ لهم الغلبةُ عليه .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٤٣٢) .

فالغلطُ في هذه الألفاظِ أنّها من الألفاظِ المبتدعةِ وليس لها ضابطٌ ، بل كلُ قومٍ يريدون بها معنىً غيرَ المعنى الّذي أراده أولئك ، كلفظِ الجسمِ والجهةِ والحيزِ والجبرِ ونحو ذلك ، بخلافِ ألفاظِ الرسولِ ﷺ فإنَّ مراده بها يُعْلَمُ كما يعلمُ بسائرِ ألفاظه [1].

ولأجلِ هذا قصدَ أهلُ الكلامِ استخدامَ الألفاظِ المجملةِ – بكثرةٍ – في مصطلحاتهم وفي تقريرِ مسائلِ الاعتقادِ ، فهي تخدمهم كثيراً ؛ إذ بها يروجُ على النَّاسِ ما قرَّرته عقولهم أو ما يُسمُّونه بالبراهينِ العقليةِ مما يخالفُ الكتابَ والسنةَ فهم ❝ إنَّما يبْنون أمرهم في ذلك على أقوالٍ مشتبهةٍ مجملةٍ ، تحتملُ معانٍ متعددةً ، ويكون ما فيها من الاشتباهِ لفظاً ومعنىً يوجبُ تناولها لحقٍّ وباطلٍ ، فبما فيها من الحقِّ يُقْبَلُ ما فيها من الباطلِ لأجلِ الاشتباهِ والالتباسِ ، ثم يعارضون بما فيها من الباطلِ نصوصَ الأنبياءِ عليهم السلام ... فإنَّ البدعةَ لو كانت باطلاً محضاً لظهرتْ وبانتْ ، وما قُبلتْ ، ولو كانتْ حقّاً محضاً لا شوبَ فيه ، لكانتْ موافِقةً للسنَّةِ ؛ فإنَّ السنَّةَ لا تناقضُ حقاً لا باطلَ فيه ❝[2] .

فبهذا تظهرُ لنا الحقيقيةُ ويظهرُ لنا جوابُ السؤالِ : **لماذا يستخدمُ المتكلمون الألفاظَ والمصطلحاتِ المجملةَ ؟**

إنَّ استخدامَ الألفاظِ المجملةِ هي حيلةٌ أتقنَها المتكلمون ؛ لتمريرِ القضايا التي قرَّرها لهم القاطعُ العقليُّ – بزعمهم – مما يخالفُ الأدلةَ النَّقليةَ ، فيلبِّسون على النَّاسِ ، ويكتمون الحقَّ الذي دلَّتْ عليه نصوصُ الكتابِ والسنَّةِ .

ولذلك خاطبَ اللهُ ﷻ أهلَ الكتاب من قبلُ وحذَّرهم من لبس الحقِّ بالباطلِ ؛ إذ هي حيلةٌ لتقديمِ العقلِ ، وإقصاءِ النقلِ ، وإضلالِ النَّاسِ بقوله : ﴿ وَلَا تَلْبِسُواْ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُواْ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾ (سورة البقرة : ٤٢) ، فتشابهتْ مسالكُ الفريقين – أهلِ الكتابِ والمتكلمين – في الغوايةِ والوقوعِ في المحذورِ .

---

(١) ومن ذلك أنَّه ❝ .. إذ ادخل معهم الطالب وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته ، فأخذ يعترض عليهم قالوا له : أنت لا تفهم هذا ، وهذا لا يصلح لك ، فيبقى ما في النفوس من الأنفة والحمية يحملها على أن تسلم تلك الأمور قبل تحقيقها عنده ، وعلى ترك الاعتراض عليها خشية أن ينسبوه إلى نقص العلم والعقل ❝ درء التعارض لابن تيمية (٢٩٥/١) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٢٠٨/١ – ٢٠٩) .

وبعدَ أنْ تقرَّرَ خطرُ استخدامِ الألفاظِ المجملةِ نلحظُ أنَّ المتكلمين قد أسرفوا في استخدامِ الألفاظِ المجملةِ ؛ حتى أصبحَ ذلك منهجاً لجميعِ المتكلمين ، فكلُّ من دخلَ علمَ الكلامِ لابدَّ أنْ يُجْمِلَ ألفاظه وإلاّ فلن يكونَ متكلماً .

فمن الألفاظِ المجملةِ التي يستخدمُها المتكلمون في مسائلِ الاعتقادِ :

١ نفيُ إطلاقِ لفظِ الجسمِ في حقِّ اللهِ ﷻ ؛ لأنَّه مجملٌ فهو يحوي عدةَ معانٍ منها :

- البدنُ الكثيفُ الذي لا يُسمَّى في اللغةِ جسمٌ سواه ، وهذا في لغةِ العربِ وعليه لا يُقَالُ : للهواءِ جسمٌ ، ولا للنارِ، ولا للماءِ كذلك . وكتبُ اللغةِ شاهدةٌ على هذا .
- المركبُ من المادةِ والصورةِ .
- المركبُ من الجواهرِ الفردةِ .
- القائمُ بنفسه وهو ما يُوصفُ بالصفاتِ [(1)]، ويُرى بالأبصارِ ، ويتكلمُ ، فالمعاني الثلاثةُ الأولى منفيةٌ عن اللهِ ، أمَّا الرابعُ فباطلٌ نفيه عن اللهِ[(2)] .

٢ نفيُ إطلاقِ العرضِ ، وإطلاقُه يشملُ :

- الصفةَ القائمةَ بالذاتِ .
- الأمراضَ والآفاتِ .
- ما لا يبقى زمانين .

يقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله في إطلاقِ لفظِ العرضِ : ❝ فالجوابُ العلميُّ أنْ يقالَ :

(١) ذكر ابن القيم رحمه الله معاني أخرى للجسم وهي راجعة إلى هذا المعنى ؛ إذ يقول : ❝ ... وإن أردتم بالجسم ما يشار إليه إشارة حسية ، فقد أشار إليه أعرف الخلق به بأصبعه رافعاً إلى السماء ... وإن أردتم بالجسم ما يقال : أين هو ؟ فقد سأل أعلم الخلق به عنه بأين منبهاً على علوه على عرشه ... وإن أردتم بالجسم ما يلحقه " من " و " إلى " فقد تنـزَّل جبريل من عنده .. عُرِجَ برسوله إليه ... وإن أردتم بالجسم ما يتميز منه أمر عن أمرٍ فهو سبحانه موصوف بصفات الكمال جميعاً ... وإن أردتم بالجسم ماله وجه ويدان ... وإن أردتم بالجسم ما يكون فوق غيره ومستوياً على عرشه ... ❝ ينظر : الصواعق لابن القيم (٩٤١/٣ – ٩٤٣) .

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (٩٣٩/٣ – ٩٤٠) ، وينظر : منهاج السنة لابن تيمية (٢١٢/٢) ، درء التعارض لابن تيمية (١٣٤/٤ – ١٣٥) ، (١٣١/٦ ، ٣٤٦) .

- أتعني بقولك إنَّها أعراضٌ : أنَّها قائمةٌ بالذاتِ أو صفةٌ للذاتِ ، ونحو ذلك من المعاني الصحيحةِ ؟
- أم تعني بها أنَّها آفاتٌ ونقائصُ ؟
- أم تعني بها أنَّها تعرضُ وتزولُ ، ولا تبقى زمانين ؟

فإنْ عنيتَ الأوَّلَ فهو صحيحٌ ، وإنْ عنيتَ الثَّاني فهو ممنوعٌ ، وإنْ عنيت الثَّالثَ فهذا مبنيٌّ على قولِ من يقولُ : العرضُ لا يبقى زمانين ؛ فمن قالَ ذلك وقالَ : هي باقيةٌ ؛ قال : لا أسميها أعراضاً ، ومن قالَ بل العرضُ يبقى زمانين لم يكنْ هذا مانعاً من تسميتها أعراضاً ↑[1].

٣ نفيُ إطلاقِ " حلول الحوادث " :

حلولُ الحوادثِ بالربِّ ﷻ المنفيُّ في علمِ الكلامِ ، لم يردْ نفيُه ولا إثباتُه في كتابٍ ولا سنةٍ ، وفيه إجمالٌ :

- فإنْ أريدَ أنَّه ﷻ لا يحلُّ في ذاته المقدسةِ شيءٌ من مخلوقاته المحْدَثة ، فهذا نفيٌ صحيحٌ .
- أو لا يحدثُ له وصفٌ متجددٌ لم يكنْ ، فهذا نفيٌ صحيحٌ .
- وإنْ أُريدَ به نفيُ الصفاتِ الاختياريةِ منْ أنَّه لا يفعلُ ما يريدُ ، ولا يتكلَّمُ بما شاءَ إذا شاءَ ، ولا أنَّه يغضبُ ويرضى لا كأحدٍ من الورى ... فهذا نفيٌ باطلٌ[2] .

٤ نفيُ التركيبِ :

إنَّ التركيبَ الذي يطلقُ له معانٍ :

- أحدها : التركيبُ من متباينين فأكثرَ ، ويُسمَّى : تركيبَ مزجٍ ، كتركيبِ الحيوانِ من الطبائعِ الأربعِ[3] ، والأعضاءِ ، ونحو ذلك .
- الثَّاني : تركيبُ الجوارِ ، كمصراعي البابِ ، ونحو ذلك .
- الثَّالث : التركيبُ من الأجزاءِ المتماثلةِ ، وتُسمَّى الجواهرَ المفردةَ .

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠٣/٦) (٩٠/٦ ، ٢١٦/٥) .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٢٥) ، وينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢١٦/٥ ، ٩٠/٦ ، ٥٠) .

(٣) وهي : الرطوبة واليبوسة والبرودة والحرارة . ينظر : مقالات الإسلاميين للأشعري (٢ / ١٠) .

- الرابع : التركيبُ من الهيولى والصورةِ ، كالخاتمِ مثلاً ، هيولاه الفضةُ ، وصورتُه معروفةٌ .

وهذه المعاني الأربعةُ منفيةٌ عن اللهِ ﷻ .

- الخامس : التركيبُ من الذاتِ والصفاتِ [(١)] ، وهذا سمُّوه تركيباً لينفوا به صفاتَ الربِ ﷻ ،وهذا اصطلاحٌ منهم – أي المتكلمين – لا يُعْرفُ في اللغةِ ، ولا في استعمالِ الشارعِ الحكيمِ ، فلا يوافَقُون على هذه التسميةِ ، ولئن سمّوا إثباتَ الصفاتِ تركيباً ، فيقالُ لهم : العبرةُ للمعاني لا للألفاظِ .
- السادس : التركيبُ من الماهيةِ ووجودِها ، وهذا يفرضُه الذهنُ أنَّهما غيران، وأمَّا في الخارجِ ، فمحالٌ وجودُ أحدهما بدونِ الآخرِ [(٢)].

٥ – نفيُ إطلاق لفظِ الجهةِ :

- فالجهةُ تطلقُ ويُرَادُ بها الجهةُ الوجوديةُ[(٣)]: أي ما يوجدُ فيه مخلوقٌ كالعرشِ أو السماواتِ أو كلِّ ما سوى اللهِ .
- وتطلقُ ويُرَادُ بها الجهةُ العدميةُ [(٣)]: أي أنَّه في جهةٍ لا يوجدُ فيها غيرُه ﷻ وهي ما فوقَ العالمِ حيث تنعدمُ المخلوقاتِ .

فالمعنى الأولُ : لا يصحُّ إطلاقُه على اللهِ ؛ فاللهُ ليس داخلاً في مخلوقاته ، والمعنى الثَّاني : صحيحٌ ؛ إذ لا ريبَ أنَّ اللهَ فوقَ العالمِ بائنٌ من المخلوقاتِ [(١)].

---

(١) أي " ما جاز أن يُعلم منه شيء دون شيء ؛ كما يُعلم كونه قادراً ، قبل أن يُعلم كونه سميعاً بصيراً ". ينظر : الصفدية لابن تيمية ص (١٣٥) .

(٢) ينظر : شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٠٦ – ٢٠٧) . ويلاحظ أن المعاني الأربعة الأخيرة قد تلقفها المتكلمون من الفلاسفة ، فقد نقل ذلك عنهم الغزالي في تهافت الفلاسفة ص (١٦٣) ، والخامس : التركيب من الجنس والفصل . وأما المعنيان الأولان فهما معروفان في اللغة . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠٣/٦ – ١٠٤) ، درء التعارض لابن تيمية (٢٨٠/١) ، والصفدية لابن تيمية ص (١٣٥) ، والصواعق لابن القيم (٩٤٤/٣ – ٩٤٧) .

(٣) المراد بالجهة الوجودية والعدمية : ما هو بالنسبة للمخلوق ؛ وذلك أنه لا يوجد إلا الخالق والمخلوق ، فحيث وجد المخلوق فالجهة وجودية بوجوده ، وحيث ينعدم المخلوق تكون الجهة عدمية لعدم وجوده . ينظر شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٢١) .

٦ -نفيُ إطلاقِ المتحيزِ أو الحيزِ :

ويُرَادُ به معانٍ متعددةً :

- فقد يُرَادُ به الذي ينتقلُ من حيزٍ إلى حيزٍ آخر .
- أو الذي يحيطُ به حيزٌ وجوديٌ [٢].
- أو يرادُ به ما يشارُ إليه وهو الجسمُ [٣].
- أو يرادُ به نفسُ جوانبه وحدودِ ذاته [٤].
- المباينُ لغيره [٥] .

فأمَّا المعنى الأوَّل والثَّاني : فالصحيحُ نفيُهما عن اللهِ ﷻ .

وأمَّا المعنى الثَّالث : فإن كانَ المرادُ بالمشارِ إليه ما كانَ في حيزٍ وجوديٍّ فهو أيضاً منفيٌّ عن اللهِ ﷻ ، وقد تقدمَ بيانُ الإجمالِ في معنى الجسمِ .

وأمَّا المعنى الرابع : وهو أنَّ حيزَه هو نفسُ حدودِ ذاتِه ونهايتها ؛ فهنا الحيزُ ليس شيئاً خارجاً عنه ، وهو بائنٌ من خلقه .

وأمَّا المعنى الخامس : فقد دلَّتْ النصوصُ على أنَّ اللهَ تعالى عالٍ على خلقه بائنٌ عنهم ، ليس مختلطاً بهم [٦] .

٧ -نَفيُ الحدِّ :

- والحدُّ إما أنْ يرادَ به الإحاطةُ باللهِ علماً .

---

(١) التدمرية ص (٦٦ – ٦٧) ، درء التعارض (٥/٥٨ – ٥٩) ، مجموع الفتاوى (٥/٢٩٩) كلها لابن تيمية .

(٢) وهذان المعينان متقاربان ؛ فإنَّ من ينتقل إلى حيز آخر فإنَّ هذا الآخر يحيط به ويكون حيزاً له . ويشمل هذان المعينان قولَه تَعَالَىٰ: ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾ (الأنفال : ١٦) .وينظر : منهاج السنة لابن تيمية (٢/٣٥٠ ، ٥٥٥).

(٣) يقول في ذلك ابن تيمية : " كلُّ جسم متحيز . والجسم عندهم ما يشار إليه ، فتكون السموات والأرض وما بينهما متحيزاً على اصطلاحهم ، وإن لم يُسمَّ ذلك متحيزاً في اللغة " ينظر : منهاج السنة لابن تيمية (٢/٥٥٥ ، ٣٥٠ – ٣٥٣) .

(٤) ينظر : أساس التقديس للرازي ص (١٥ – ١٧) .

(٥) ينظر : درء التعارض لابن تيمية (٥/٥٥-٥٦) .

(٤) المصدر السابق (٥/ ٥٦-٥٧).

- وإمَّا أن يرادُ به تميزُ اللهِ عن خلقه ، وانفصاله عنهم ، وبينونتُه عنهم ، وعلوُّه عليهم ، وعدمُ اختلاطِه بهم ، أو حلولِه فيهم [1].

وعليه فنفيُ الحدِّ عن اللهِ بالمعنى الأوَّلِ : صحيحٌ ، وبالمعنى الثَّاني : – وهو ما يريده المتكلمون – باطلٌ .

٨ – نفيُ المكانِ :

- إنَّ المكانَ قد يرادُ به ما يحوي الشيءَ ويحيطُ به من جميع جوانبِه .
- وقد يرادُ به ما يكونُ الشيءُ فوقَه ، مستقرّاً عليه بحيث يكونُ محتاجاً إليه ، كما يكونُ الإنسانُ فوقَ السطحِ .
- وقد يرادُ به ما يكون الشيءُ فوقَه من غير احتياجٍ إليه ، مثلُ كونِ الهواءِ فوقَ الأرضِ .
- وقد يرادُ به ما فوقَ العالمِ ، وإنْ لم يكنْ شيئاً موجوداً . [2] .

فنفيُ المعاني الثَّلاثةِ الأولى: صحيحٌ ، وأمَّا المعنى الرابعُ : فنفيه باطلٌ .

٩ – إطلاقُ لفظِ " الغير" [3] :

- إنَّ لفظَ الغيرِ قد يطلقُ ويرادُ به المنفصلُ ، ويعبر عنه : بأنَّ الغيرين ما جازَ وجودُ أحدهما وعدمُه ، أو ما جازَ مفارقةُ أحدهما الآخرَ بزمانٍ أو مكانٍ أو وجودٍ .
- وقد يطلقُ ويرادُ به ما ليسَ هو عينَ الشيءِ ، ويعبَّرُ بأنَّه ما جازَ العلمُ بأحدهما دونَ الآخرِ [4] .

---

(١) ينظر : شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢١٩) ، درء التعارض لابن تيمية (٢/٢٩-٣٤ ، ٥٦-٦٠) ، ونقض التأسيس لابن تيمية (١/٥٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠-٤٣٣) ، (٢/١٦٠) .

(٢) ينظر : منهاج السنة لابن تيمية (٢/١٤٤) ، درء التعارض لابن تيمية (٦/٢٤٩) .

(٣) ينظر : درء التعارض لابن تيمية (١/٢٨١) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/١٦٠-١٦١ ، ١٢/١٧٠).

(٤) ومثل " غير " في الإجمال " سوى " بنفس المدلول ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله : كل ما سوى الله فهو مخلوقٌ وكلامه وصفاته ليست خارجةً عن مسماه ؛ بل كلامه داخلٌ في مسمى اسمه . ولو قال قائل : ما سوى الله وصفاته فهو مخلوق ، ليزيلَ هذه الشبهة كان قد قَصَدَ معنى صحيحاً ، وكذلك إذا قال –كما قال من قال من السلف – : الله الخالق وما سواه مخلوق ، إلا القرآنَ فإنه كلامُ الله مُنْزل غير مخلوق ، منه بدا وإليه يعود . فهؤلاء استثنوا القرآنَ لئلا يتوهم المستمعُ أن القرآنَ المنـــزل مخلوق .

وأطلقه المتكلمون للتَّوصلِ إلى نفيِ الصفاتِ عن اللهِ ﷻ ، فمن قالَ : الصفاتُ غيرُ الذاتِ ، أو زائدةٌ على الذاتِ ؛ فيقالُ : إنَّ القصدَ بالغيريةِ باطلٌ ؛ إنْ أُريدَ المعنى الأوَّلُ . وهو صحيحٌ ؛ إنْ أُريدَ المعنى الثَّاني .

فالصفاتُ ليست شيئاً مفارقاً للذاتِ بل هي قائمةٌ بها .

١٠ - إطلاقُ " نفي التغير " :

- والتغيرُ يطلقُ ، ويرادُ به الاستحالةُ من صفةٍ إلى أخرى .
- ويطلقُ ، ويرادُ به الحركةُ في الكيفِ والكمِّ ، كنمو النباتِ من نبتةٍ صغيرةٍ إلى شجرةٍ عظيمةٍ كبيرةٍ .
- ويطلقُ ، ويرادُ به مجردَ الحركةِ [1] أوما يسمَّى قيامَ الحوادثِ بالذاتِ ، وهذا المعنى أطلقَه المتكلمون ، ولا يُعْرَفُ في اللغةِ أو عن السلفِ[2] .

فنفيُ التغيُّرِ إنْ أُطْلِقَ في حقِّ اللهِ ﷻ وأريدَ به المعنى الأوَّلُ والثَّاني : فصحيحٌ ، فإنَّ اللهَ ﷻ لم تكن صفاته صفاتَ نقصٍ ثمَّ استحالتْ أو نمتْ إلى صفاتِ الكمالِ ؛ فَنِسْبَةُ التغيُّرِ إلى اللهِ على هذا المعنى باطلةٌ ، وهو مما ينافي كمالَه ﷻ. وأمَّا إطلاقُ نفيِ التغيُّرِ في حقِّ اللهِ ﷻ على المعنى الثَّالثِ : فهو باطلٌ ، ولا يصحُّ إنْ يُسمَّى تغيُّراً فاللهُ ﷻ يتكلَّمُ بما شاءَ متى شاءَ ، وينْزلُ إلى السماءِ الدنيا في الثُّلثِ الأخيرِ من كلِّ ليلةٍ ، ويرزقُ ، ويخلقُ ، ويجيءُ يومَ القيامةِ كما ثبتَ بذلك النَّصُّ ؛ إذ مقصودُ المتكلمين – هنا – هو نفيُ الصفاتِ الاختياريةِ عن اللهِ ﷻ بهذا اللفظِ المجملِ .

فإنَّ الجهميةَ كانوا يقولون للناس : القرآن هو الله أو غير الله ؟ فيجيبهم من لا يفهمُ مقصودَهم بأنَّه غير الله ، فيقولون : كل ما سوى الله مخلوق ، فقال من قال من السلف هذه العبارةَ لئلا يظن من لم يعرفْ مقاصدَ الجهمية أنَّ القرآنَ مخلوق ؛ لظنه أنَّ ذلك يدخل في عموم قوله : وما سوى الله مخلوق ، فقالوا : إلا القرآنَ فإنَّه ليس بمخلوق، وإنْ أدخله من أدخله في قول القائل وما سوى الله مخلوق ، فلما كان لفظ الغير والسوي فيهما اشتراك – فصفة الشيء تدخل تارة في لفظ الغير والسوي ، وتارةً لا تدخل – ولما كان المخاطبُ ممن قد يفهم دخولَ القرآن في لفظ السوي ؛ لأجل ذلك استثناه السلف ". ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤١٤/٨) .

(١) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥٠/٦-٢٥١ ، ٢٨٦) .

(٢) وكذلك الحركة لفظٌ مجملٌ يقول ابن تيمية : " ولفظُ التغيرِ والتحرك مجملٌ ، إنْ أُريدَ به التحركُ أو حلول الحوادث : فليس هو معنى التغير في اللغة ، وليس الأولُ هو التحرك ولا التحركُ هو التغير ، بل الأفولُ أخصُ من التحرك ، والتغيرُ أخصُ من التحرك " ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨٥/٦) .

١١ -إطلاقُ لفظِ الافتقارِ :

- لفظُ الافتقارِ : إمَّا أنْ يُطْلَقَ ويرادُ به افتقارُ المفعولِ إلى فاعلِه ، والمعلولِ إلى علَّتِه ، بمعنى أنَّ جزءَ الشيءِ فاعلٌ للشيءِ ، أو علةٌ له .
- وقد يرادُ به افتقارُ المشروطِ إلى شرطه ، فهو التَّلازمُ من الجانبين بمعنى : استلزامُ الشيءِ لأجزائه ؛ فلا يكونُ موجوداً إلاّ بوجودِها ، ويمتنعُ وجودُه عندَ عدمها ؛ فلا يوجدُ أحدُهما إلا معَ الآخرِ[1].

فمن أرادَ بالافتقارِ المعنى الأوَّلَ : فمراده باطلٌ ، ولا يقوله عاقلٌ ؛ لأنَّ جزءَ الشيءِ لا يكونُ فاعلَه ، ولا علَّته الموجبةَ له .

ومن أرادَ بالافتقارِ المعنى الثَّاني : فليسَ ممتنعاً ؛ لأنَّ وجودَ المجموعِ مستلزمٌ لوجودِ أجزائِه ، وهو مشروطٌ بذلك ، والذاتُ المستلزمةُ للصفةِ لا توجدُ إلا متصفةً بالصفةِ[2].

١٢ -نفيُ إطلاقِ المنْقسمِ :

- فالمنقسمُ إمَّا أنْ يطلقَ ويرادُ به ما فُصِلَ بعضه عن بعضٍ ، كقسْمةِ الماءِ ، وهذا ما جاءَ في اللُّغةِ والقرآنِ .
- وقد يرادُ به ما يمكنُ في قدرةِ اللهِ ﷻ قسمتُه ، لكنَّ العبادَ لا يقدرون على قسمتِه كالجبالِ .
- وقد يرادُ به أنَّ ما في هذه الجهةِ منه غيرُ ما في هذه الجهةِ [3]، وهذا ما يريده المتكلمون ؛ أي ما يتميَّزُ منه جانبٌ عن جانبٍ .

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (١/٢٨٢) ، الصفدية لابن تيمية ص (١٣٦) .

(٢) يقول ابن تيمية رحمه الله : "والواجب بنفسه يمتنع أن يكون مفتقراً إلى ما هو خارج عن نفسه ، فأما ما كان صفة لازمة لذاته ،وهو داخل في مسمى الاسم ، فقول القائل : إنه مفتقر إليها ، كقوله إنه مفتقر إلى نفسه ... ليس اسم " الله " اسماً للذات مجردةً من صفاتها اللازمة لها .

وحقيقة ذلك أن لا تكون نفسه إلا بنفسه ، ولا تكون ذاته إلا بصفاته ، ولا تكون نفسه إلا بما هو داخل في مسمى اسمها ، وهذا حق ؛ ولكن قول القائل : إن هذا افتقارٌ إلى غيره ، تلبيسٌ ؛ فإن ذلك يشعر أنَّه مفتقرٌ إلى ما هو منفصل عنه ، وهذا باطل ." ينظر : درء التعارض لابن تيمية (١/٢٨٢) .

(٣) يقول ابن تيمية عن المتكلمين هنا : "وإذا عُرِفَ أنَّ مرادَ أئمةِ هذا القول - بنفي التجزؤ والانقسام - ليس هو وجود الانقسام : بانفصال بعضه عن بعض ولا إمكان ذلك — وإن كان اللفظ في ذلك أظهر منه في غيره — . فإن عامة ألفاظهم الاصطلاحية لا يريدون بها ما هو المعروف في اللغة من معناها ؛ بل معاني اختصوا هم بالكلام فيها نفياً

ــ فهذه المعاني الثَّلاثةُ : لا يصحُّ إطلاقُها على اللهِ .

- وأمَّا المعنى الرابعُ : فإنَّ المتكلمين يريدون منه أنَّ إثباتَ الصفاتِ مع الذاتِ يجعله منقسماً ومركباً ؛ ليتوصلوا بنفيِ الانقسامِ إلى نفيِ الصفاتِ . فنفيُ الانقسامِ لنفيِ التركيبِ ، ونفيِ التركيبِ لنفيِ الصفاتِ . (1)

١٣ نفيُ الجوهرِ :

لفظُ الجوهرِ فيه إجمالٌ ، وله عدةُ معانٍ :

- أحدها : الجوهرُ الفردُ ، وعلى هذا فالجسمُ ليسَ بجوهرٍ .
- الثَّاني : المتحيزُ ؛ وعلى هذا فالجسمُ جوهرٌ .
- الثَّالث : الجواهرُ العقليةُ ،... كالنفوسِ والعقولِ والمادةِ والصورةِ .
- الرابع : ما هو قائمٌ بنفسه .

فالمعنى الأوَّلُ : لا يصحُّ إطلاقه على اللهِ ﷻ، وأمَّا الثَّاني : قد مرَّ معنا بيانه بالتفصيلِ في معنى المتحيزِ ، وأمَّا الثَّالثُ : فوجودُه في الأذهانِ لا في الأعيانِ ، والرابعُ : فإنَّ اللهَ ﷻ قائمٌ بنفسه وهو القيومُ ﷻ (2) .

١٤ ــالجزء :

- يطلقُ الجزءُ ، ويرادُ به الذي ينفصلُ بعضُه عن بعضٍ .
- وقد يطلقُ ، ويرادُ به الذي يتبعضُ فيفارقُ جزءٌ منه جزءاً .

وإثباتاً ... وإنَّما مراد أئمة هذا القول من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ومن اتبعهم من الصفاتية – بنفي ذلك ما ينفونه عن الجسم المطلق – : وهو أنَّه لا يشارُ إلى شيءٍ منه دون شيء ، ولا يتميَّز منه شيءٌ ؛ بحيث لا يكون له قدرٌ وحدٌّ وجوانب ونهاية ولا عين قائمة بنفسها يمكن أنْ يشار إليها أو يشار إلى شيء منها دون شيء ، ولا يمكن أيضاً عند التحقيق أنْ يرى منه شيء دون شيء ، وهذا عندهم نفي الكم والمساحة .

وأما غير الصفاتية فيريدون أنه لا صفة له ؛ إذ وجودُ الصفات يستلزمُ التجسيمَ والتجزئة والتركيب ↑ .ينظر : نقض التأسيس لابن تيمية (١/٤٧٤-٤٧٥) .

(1) المصدر السابق (٢/٤٥ – ٥٢) فنفي الانقسام توطئة لنفي التركيب .

(2) درء التعارض لابن تيمية (٤/١٨٣ – ١٨٤) . ويقول شيخ الإسلام عن الجوهر : " وهذه المواضع من دقيقِ مسائلِ النُّظَّارِ التي هي محاراتُ العقول ، والتي اضطربَ فيها أكثرُ الخائضين في ذلك . وأكثر من تكلَّم فيها لا يعرف إلا قولين أو ثلاثة أو أربعة ، ويظن أنَّ ذلك مجموعُ أقوال الناس ، ولا يكون في تلك الأقوال التي يعرفها بل في غيرها ... ومسألة الجوهر الفرد من هذا وهذا ، ولهذا صار كثيرٌ من أعيانهم يصل فيها إلى الوقفِ والحيرة ؛ كأبي الحسين البصري ، وأبي المعالي الجويني ، وأبي عبد الله الرازي ، وغيرهم " شرح الأصفهانية ص (٢٦٣-٢٦٤) .

- وقد يطلقُ ، ويرادُ به الشيءُ الذي يُرَكَّبُ ويُؤَلَّفُ فيجمعُ بين أبعاضِه .
- وقد يطلقُ ، ويرادُ به ما يتميزُ منه شيءٌ من شيءٍ .
- وقد يطلقُ ، ويرادُ به الصفاتُ القائمةُ بالموصوفِ[1].

فأمَّا المعنى الأوَّلُ والثَّاني والثالثُ : فلا يصحُّ إطلاقها على الله ، وأمَّا المعنى الرابعُ والخامسُ : فإنَّ صفاتَ اللهِ ﷻ يتميزُ بعضها عن بعضٍ وهي قائمةٌ بالموصوفِ وهي ثابتةٌ بكتابِ اللهِ وصحيحِ السنَّةِ .

١٥ -الأبعاضُ[2] :

وهي كلفظِ الجزءِ سواءٌ بسواءٍ في المعاني والاطلاقاتِ .

١٦ -نفيُ المناسبةِ :

- تطلقُ وقد يرادُ بها الولدُ والقرابةُ ؛ يقالُ : هذا نسيبُ فلان ويناسبه .
- وتطلقُ ويرادُ بها المماثلةُ ؛ فيُقَالُ هذا يناسبُ هذا : أي يماثله .
- وتطلقُ ويرادُ بها الموافقةُ في معنىً من المعاني ، وضدُها المخالفُة .

فالمعنى الأوَّلُ والثَّاني : منتفٍ في حقِّ اللهِ ﷻ ، فاللهُ منـــزهٌ عن قرابةٍ مستندُها الولادةُ والآدميةُ ، كما أنَّه ﷻ لا يماثله شيءٌ ، فهو أحدٌ صمدٌ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝ ﴾ (الإخلاص:٣-٤).

وأمَّا المعنى الثالثُ : فهذه المناسبةُ حقٌ ، وهي من صفاتِ الكمالِ ، فإنَّ من يحبُ صفاتَ الكمالِ أكملُ ممن لا فرقَ عنده بين صفاتِ النَّقصِ والكمالِ ، ولا يحبُ صفاتَ الكمالِ [3].

---

(١) الصفدية ص (١٣٥) ، مجموع الفتاوى (٦/٣٤٨) ، درء التعارض (٦/٢٩٧) ، نقض التأسيس (١/٤٩-٥٠) .

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٣٤٨) ، منهاج السنة (٢/١٦٥ ، ٥٤٥) . يقول ابن تيمية : ❝ وأمَّا الموجود : فإمَّا قديم وإمَّا محدث ، وإمَّا موجود بنفسه ، وإمَّا ممكن مفتقر إلى غيره . وأنَّ الموجود إمَّا قائم بنفسه وإمَّا قائم بغيره ، إلى ذلك من المعاني التي تُمَيَّز بها الموجودات بعضها عن بعض ؛ إذ لكل موجود حقيقة خاصة يُمَيَّز بها ، يعلم منها شيء دون شيء . وذلك هو التبعيض والتغاير الذي يطلقون إنكاره❞. الفتاوى الكبرى (٦ / ٤١٢) .

(٣) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/١١٤-١١٥) . ذكر ابن تيمية : المناسبة وأنَّها مجملة . وذلك في معرض الرد على من نفى المحبة بحجة أنَّها مناسبة بين المحب والمحبوب ، ومناسبة الرب للخلق نقص .ينظر : مجموع الفتاوى

١٧ - نفيُ الشهوةِ :

- قد تطلقُ ، ويرادُ بها إزاءُ شهوةِ الحيوانِ من الأكلِ والشربِ والنِّكاحِ .
- وقد تطلقُ ، ويرادُ بها أعمُّ من شهوةِ الحيوانِ كشهوةِ الجاهِ ، والمالِ ، والعزِّ ، والنصرِ ، والعلمِ .
- وقد تطلقُ ، ويرادُ بها الإرادةُ نفسُها ؛ فيقال لمن له إرادةٌ في الشيءِ ومحبةٌ له : يشتهيه .

فمن أرادَ نفيَ المعنى الأوَّلِ : فهو صحيحٌ . وإنْ أرادَ نفيَ المعنى الثَّالثِ : فنفيه باطلٌ ؛ وهو نفيٌ للمعنى الحقِّ الثابتِ ؛ وذلك بتسميته بالاسمِ المستهجنِ في حقِ من وُصِفَ به . وإنْ أرادَ المعنى الثَّاني : فلابدَّ فيه من البيانِ ؛ فهو إمَّا أن يُلحقَ بالمعنى الأوَّلِ فله حكمُه ، وإن أُلحِقَ بالمعنى الثَّالثِ فله حكمُه [1].

١٨ - نفيُ التشبيهُ :

- قد يطلقُ نَفْيُ التشبيهِ ، ويرادُ به أنَّ اللهَ لا يشبهُ الأشياءَ بوجهٍ من الوجوهِ[2] .
- وقد يطلقُ نفيُ التشبيهِ ، ويرادُ به نفيُ التمثيلِ : وهو نفيُ التماثلِ بوجهٍ من الوجوهِ .

فإطلاقُ التشبيهِ بالمعنى الأوَّلِ على اللهِ : باطلٌ ؛ إذ هو يعني المعدومَ ؛ إذ ما من شيئين إلا وبينهما قدرٌ مشتركٌ وقدرٌ مميزٌ . وأمَّا إطلاقه بالمعنى الثَّاني : فهو صحيحٌ قد دلَّ عليه القرآنُ بلفظِ التمثيلِ[3] نحو قوله : ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ ﴾ (سورة الشورى : ١١) .

لابن تيمية (٦٩/٦) . والمقصود بالمناسبة بالمعنى الصحيح : أنَّ الخلق يناسبون الله في صفات الكمال ، أي يوافقونه فالله ﷻ رحيم ، والعبد من كماله أن يكون رحيماً موافقة لله في صفات الكمال ، والله أعلم .

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (٤/١٤٣٩-١٤٤٠)، وللاستزادة ينظر : الصواعق المرسلة (٤/١٤٤٠-١٤٤٧).

(٢) قد امتنع الإمام أحمد عن القول بأنَّ الله لا يشبه الأشياء بوجه من الوجوه ، وقد علَّق ابن تيمية على ذلك بقوله : « فامتنع منها ؛ وذلك لأنَّه عرف أنَّ مضمونَ ذلك التعطيلُ المحض ، فإنَّه يقتضي أنَّه ليس بموجودٍ ولا شيءٍ ولا حيٍ ولا عليمٍ ، ولا قديرٍ ، ويقتضي إبطالَ جميعِ أسمائه الحسنى ، وهذا النفيُ حقيقةُ قولِ القرامطة ، والله تعالى ليس كمثله شيء بوجه من الوجوه ، بل هو - سبحانه - في كل موصوفٍ به مختصٌ بما لا يماثله فيه غيرُه وله المثلُ الأعلى » . ينظر : درء التعارض لابن تيمية (١٨٣/٥) .

(٣) القرآن ورد بنفي التمثيل وما في معناه كالنِّد والشريك والكفؤ . أمَّا التشبيه : فلم يردْ نفيه ولا ذمة في الكتاب والسنة. ينظر : نقض التأسيس لابن تيمية (١٠٩/١) ؛ على أنَّ هناك من المتكلمين من افتروا على اللغة والشرع ،

١٩ -الواجبُ بنفسه :

- يطلقُ ، ويرادُ به ما كانَ وجودُه بنفسه ذاتاً متصفةً بصفاتِ الكمالِ .
- يطلقُ ، ويرادُ به ما كانَ وجودهُ بنفسه ذاتاً مجردةً عن الصفاتِ ؛ إذ إثباتُ الصفاتِ له يلزمُ منه تعددَ الواجبِ .

فالمعنى الأوَّلُ : صحيحٌ في حقِّ اللهِ ﷻ . وأمَّا المعنى الثَّاني : فيُستفْصَلُ في المقصودِ بتعددِ الواجبِ ؛ فيقال : إنْ أردتم تعددَ الإلهِ الموجودِ بنفسه الخالقِ للممكناتِ ، فليسَ كذلك . وإنْ أردتم تعددَ معانٍ وصفاتٍ له أو تعددَ ما سميتموه أجزاءً له ؛ فَلِمَ قلتم : إنَّه إذا كان كلٌ من هذه واجباً بنفسه أي هو موجودٌ بنفسه لا بموجدٍ يوجده - مع أنَّ وجودَه ملزومٌ لوجودِ الآخرِ - يكون ممتنعاً ؟ ولِمَ قلتم : إنَّ ثبوتَ معنيين ، أو شيئين واجبين متلازمين ،يكون ممتنعاً ؟[(١)].

٢٠ - التسلسل في أفعال الله :

- يطلقُ ، ويرادُ به التسلسلُ الممتنعُ : وهو أنْ يكونَ مؤثرون ؛ كلٌّ واحدٍ منهم استفادَ تأثيرَه ممن قبله لا إلى غايةٍ . وهذا محالٌ إطلاقه في أفعالِ اللهِ .
- ويطلقُ ، ويرادُ به التسلسلُ الواجبُ : وهو دوامُ أفعالِ اللهِ في طرفي الأبدِ والأزلِ . وهذا الذي دلَّ عليه العقلُ والشرعُ . وهذا التسلسلُ في أفعاله من لوازمِ حياتِه ﷻ ؛ لذا قال عثمانُ بنُ سعيد : كلُ حيٍّ فعَّالٌ ، ولم يكن ربنا تعالى قطُّ في وقتٍ من الأوقاتِ معطلاً عن كماله : من الكلامِ والإدارةِ والفعلِ .

وأضافوا للتمثيل المعنى الذي أضافوه للتشبيه ، وهو أنَّه لا يماثل الأجسام بوجه من الوجوه ، وقالوا : لو كان جسماً = = لكان مماثلاً لسائر الأجسام ، والله قد نفى عنه المثل ، وقد ردَّ شيخ الإسلام على هذا المعنى الذي ذكروه بأنَّه افتراء على اللغة وعلى القرآن والشرع وعلى العقل . وينظر : درء التعارض لابن تيمية (١١١/٧-١١٤) .

(١) ينظر : درء التعارض لابن تيمية (٢٢٦/٤-٢٢٧) وقال شيخ الإسلام بعده كالتمثيل : ↑ وهذا كما تقوله المعتزلة : إنَّكم إذا أثبتم الصفات قلتم بتعدد القديم .

ــ فيقال لهم :إنَّ ذلك يتضمن تعدد آلهة قديمة خالقه للمخلوقات ، فهذا التلازم باطل .

ــ وإن قلتم :يستلزم تعدد صفات قديمة للإله القديم ؛ فلم قلتم : إنَّ هذا محال ؟ ↑ .ثم قال شيخ الإسلام : ↑ فعامة ما يلبِّس به هؤلاء النفاة ألفاظ مجملة متشابهة .. ↑ وينظر: نقض التأسيس لابن تيمية (٥٤١/١) .

- ويطلقُ ، ويرادُ به التسلسلُ الممكنُ : وهو التسلسلُ في مفعولاته في طرفِ الأوَّلِ والأبدِ . ويرى ابنُ تيمية – هنا – أنَّ التسلسلَ في الطرفين إنَّما هو في الجنسِ والنوعِ دونَ الآحادِ والأفرادِ في المفعولاتِ .

فترى هنا أنَّ التسلسلَ لفظُ مجملٌ لم يردْ بنفيه ولا إثباته كتابٌ ولا سنةٌ [1].

٢١ – النَّظرُ :

- يطلقُ النظرُ ، ويرادُ به التأمُّلُ في الدليلِ .
- وقد يطلقُ ، ويرادُ به طلبُ الدليلِ .

فالنَّظرُ نوعان ؛ أحدهما : النَّظرُ المتضمنُ طلبُ الدليلِ ؛ وهو كالنَّظرِ في المسؤولِ عنه ليُعْلَمَ ثبوتُه أو انتفاؤه ؟

وكالنَّظر في مدَّعي النبوةِ : هل هو صادقٌ أو كاذبٌ ؟

والنَّظرِ في رؤيةِ اللهِ ﷻ : هل هي ثابتةٌ في الآخرةِ أو منفيةٌ ؟

والنَّظرِ في النبيذِ المسكرِ : أحلالٌ هو أم حرامٌ ؟

فهذا الناظرُ طالبٌ ، وهو في حالِ طلبه شاكٌ ، وليسَ هذا النَّظرُ هو النَّظرُ المقتضي للعلمِ ؛ إذ المقتضي للعلمِ هو النَّوعُ الثَّاني .

والثَّاني : هو النَّظرُ في الدليلِ ، كالنَّظرِ في الآيةِ والحديثِ ، أو القياسِ الذي يستدلُّ به ، فهذا النَّظرُ مقتضٍ للعلمِ ، مستلزمٌ له .

فمن فرَّقَ بينَ النَّظرِ في الدليلِ ، وبينَ النَّظرِ الذي هو طلبُ الدليلِ ، تبيَّن له الفرقُ[2]؛ فطالبُ الدليلِ يكون شاكاً ؛ لأنَّه يبحثُ عن الدليلِ ، وهذا دليلٌ على أنَّه لا يعرفُ الحكمَ من بابِ أولى أو غيرُ متيقنٍ عنده الحكمُ . أمَّا النَّاظرُ في الدليلِ فهو يعرفُ الحكمَ وإنَّما نظرُه فيه ؛ إمَّا لأنَّه ذاهلٌ عنه ، أو هو من بابِ جمعِ الأدلةِ لتتعلقَ الأدلةُ ببعضها ؛ إذ تواردُ الأدلةِ على المدلولِ الواحدِ كثيرٌ .

٢٢ -نفيُ إطلاقِ لفظِ " الظاهرِ " على نصوصِ الصفاتِ :

يطلقُ لفظُ " ظاهرِ النصوصِ " على آياتِ وأحاديثِ الصفاتِ ويُرادُ به أحدُ معنيين :

---

(١) ينظر : شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٣٠) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٧ /٤١٩- ٤٢١) .

- الأوَّلُ : أنَّ ظاهرَ النُّصوصِ يقتضي التشبيهَ بين الخالقِ والمخلوقِ في معنى الصفةِ ، وكيفيتِها ، وهذا ما يفهمه المتكلمون من نصوصِ الصفاتِ ؛ ولذا يقولون :" ظاهرُها غيرُ مرادٍ " .
- الثَّاني : أنَّ ظاهرَ النُّصوصِ يقتضي التشبيهَ بين الخالقِ والمخلوقِ في مطلقِ الصفةِ في المعنى فقط . أمَّا الكيفيةُ فلكلٍّ واحدٍ صفتُه اللائقةُ به ؛ فالاشتراكُ في اللفظِ والمعنى العامِّ فقط . وهذا ما عليه السلفُ ؛ ولذا يقولون : " ظاهرُ النُّصوصِ مرادٌ" [1].

٢٣ – " التلاوة – القراءة – اللفظ "

- قد يطلقُ كلٌّ من اللفظِ والتلاوةِ والقراءةِ ، ويرادُ بها المصدرُ الذي هو فعلُ العبدِ ، وأفعالُ العبادِ مخلوقةٌ . فمن جعلَ شيئاً من أفعالهم ، وأصواتهم ، وغيرِ ذلك من صفاتهم غيرَ مخلوقٍ ـــ فهو مبتدعٌ .
- ويُرادُ باللفظِ نفسُ الملفوظِ ، كما يُرَادُ بالتلاوةِ والقراءةِ نفسُ الكلامِ ، وهو القرآنُ نفسه . ومن قالَ : إنَّ كلامَ اللهِ ﷻ الذي أنزلَ على نبيه ﷺ وقرأه المسلمون مخلوقٌ ـــ فهو جهميٌّ[2] .

٢٤ – لفظُ " الإيمان " في سؤالِ المتكلمين : الإيمانُ مخلوقٌ أو غيرُ مخلوقٍ ؟ .

---

(١) يقول ابن تيمية رحمه الله : " إذ قال القائل : ظاهر النصوص مراد ، أو ظاهرها ليس بمراد . فإنَّه يقال : لفظ " الظاهر " فيه إجمال واشتراك ، فإنْ كان القائل يعتقد أنَّ ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين ، أو ما هو من خصائصهم ، فلا ريب أنَّ هذا غير مراد . ولكنَّ السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً ، ولا يرتضون أنْ يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً ، والله ﷻ أعلم وأحكم من أنْ يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلاّ ما هو كفر وضلال ... وإنْ كان القائل يعتقد أنَّ ظاهرَ النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهرِ النصوص المتفقِ على معناها ، والظاهر هو المراد في الجميع ، فإنَّ الله تعالى لما أخبر أنَّه بكل شيء عليمٌ ، وأنَّه على كل شيءٍ قديرٌ ، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أنَّ هذا على ظاهره ، وأنَّ ظاهر ذلك مراد – كان من المعلوم أنَّهم لم يريدوا بهذا الظاهر أنْ يكون علمه كعلمنا ، وقدرته كقدرتنا ... " . ينظر : التدمرية تحقيق : السعوي : ص (٦٩-٧٦) ، التسعينية لابن تيمية (٥٤٦/٢ ، ٥٥٧) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠٨/٥) ، (٣٥٥/٦ – ٣٥٨) .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧٠/١٢-٧١) ، درء التعارض لابن تيمية (٢٦٤/١ – وما بعدها) .

- فالإيمانُ يطلقُ ، ويرادُ به المؤمَن به : ومن المؤمَنِ به صفاتُه وكلامُه ﷻ كقوله " لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ " ، وإيمانه الَّذي دلَّ عليه اسمه المؤمنُ ـــ فهذا غيرُ مخلوقٍ .
- ويطلقُ ، ويرادُ به كذلك المؤمَنَ به : ومن المؤمَنِ به ما هو مخلوقٌ كالرسلِ والملائكةِ ـــ فهذه كلُّها مخلوقةٌ .
- ويطلقُ ، ويرادُ به أفعالُ العبادِ وصفاتُهم : فالعبادُ كلُّهم مخلوقون ، وجميعُ أفعالهم وصفاتهم مخلوقةٌ ، ولا يكونُ للعبدِ المحدثِ المخلوقِ صفةٌ قديمةٌ غيرُ مخلوقةٍ . (١)

٢٥ – التأثير(٢) :

- يطلقُ التأثيرُ ، ويرادُ به الانفرادُ بالابتداعِ والتوحُّدِ بالاختراعِ ، فإنْ أُريدَ بتأثيرِ قدرةِ العبدِ هذه القدرةُ فحاشا للهِ .
- ويطلقُ ، ويرادُ به نوعُ معاونةٍ إمَّا في صفةٍ من صفاتِ الفعلِ ، أو في وجهٍ من وجوهه ؛ فهذا باطلُ بما به بطلَ التأثيرُ في ذاتِ الفعلِ ؛ إذ لا فرقَ بينَ إضافةِ الإنفرادِ بالتأثيرِ إلى غيرِ اللهِ في ذرةٍ أو فيلٍ .
- ويطلقُ ، ويرادُ به خروجُ الفعلِ من العدمِ إلى الوجودِ بتوسطِ القدرةِ المحدثةِ ، بمعنى أنَّ القدرةَ المخلوقةَ هي سببٌ وواسطةٌ في خلقِ اللهِ الفعلَ بهذه القدرةِ ؛ فهذا حقٌ . وهذا شأنُ جميعِ الأسبابِ والمسبباتِ ، وليسَ إضافةُ التأثيرِ بهذا التفسيرِ إلى قدرةِ العبدِ شركاً (٣) .

٢٦ – الجبر :

---

(١) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦٦٤/٧) وقريباً منه قول القدرية : " إنَّ الأعمال هي الشرائع ، والشرائع غير مخلوقة " فلفظ الشرع مجمل يطلق ويراد به كلام الله الذي شرع به الدين ، وتطلق ويراد به الأعمال المشروعة ، فعلى المعنى الأول : لا يصح إطلاق أعمال العباد على كلام الله .
وعلى المعنى الثاني : فهذا حق ؛ إذ هي مشروعة بأمر الله أو الممتثل بأمر الله فإنه مخلوق ، كما أنَّ العبد المأمور مخلوق ". ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤١١/٨) .

(٢) وذلك في قولهم : هل قدرةُ العبدِ مؤثرةٌ في وجود فعله أم لا ؟ إذ لو كانت مؤثرةً للزم الشرك ، وإلا لزم الجبر . مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٨٩/٨) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٨٨/٨ – ٣٩٠) .

- يطلقُ الجبرُ ، ويرادُ به : أنَّ العبدَ ليستْ له مشيئةٌ ، أوليستْ له قدرةٌ ، أوليسَ له فعلٌ ، فهذا المعنى باطلٌ ؛ فإنَّ العبدَ فاعلٌ لأفعاله الاختياريةِ ، وهو يفعلها بقدرته ومشيئته .
- ويطلقُ الجبرُ ، ويرادُ به : أنَّ اللهَ ﷻ خالقُ مشيئة العبدِ وقدرتِه وفعله ؛ فإنَّ الله ﷻ خالقُ ذلك كلِّه ، وهو حقٌّ[1].

٢٧ - الحركةُ والانتقالُ :

- يطلقُ لفظُ الانتقالِ والحركةِ ، ويرادُ به : انتقالُ الجسمِ والعرضِ من مكانٍ هو محتاجٌ إليه إلى مكانٍ آخر يحتاجُ إليه ، وكذلك الحركةُ ، كمن يقولُ : إنَّه يخلو منه العرش فيكون نزوله تفريغاً للمكانِ وشغلاً لآخرَ .

وهذا المعنى باطلٌ ، يمتنع إثباتُه للربِ ﷻ ويجبُ تنـــزيهُه عنه .

- ويطلقُ ، ويرادُ بالحركةِ والانتقالِ : حركةُ الفاعلِ من كونه غيرَ فاعلٍ إلى كونه فاعلاً ، وانتقاله أيضاً من كونه غيرَ فاعلٍ إلى كونه فاعلاً .

فهذا المعنى حقٌّ في نفسه لا يعقلُ كونُ الفاعلِ فاعلاً إلا به ، فنفيُه عن الفاعلِ نفيٌ لحقيقةِ الفعلِ وتعطيلٌ له .

- وقد يطلقُ لفظُ الحركةِ والانتقالِ ، ويرادُ به ما هو أعمُّ من ذلك : وهو فعلٌ يقومُ بذاتِ الفاعلِ يتعلقُ بالمكانِ الذي قصدَ له وأرادَ إيقاعَ الفعلِ بنفسه فيه. فإنْ كانَ المقصودُ هذا المعنى ؛ فلقد دَّلَ القرآنُ والسنةُ والإجماعُ على أنَّه ﷻ يجيءُ يومَ القيامةِ[2]، وينـــزلُ لفصل القضاءِ بينَ عباده[3]، ويأتي في ظللٍ من

---

(١) ينظر : المصدر السابق (٦٦٤/٧) ، درء التعارض (٢٥٤/١-٢٥٦) . وروى الخلال في كتاب السنة عن بقية قال : ⬆ سألت الزبيدي ، والأوزاعي عن الجبر ، فقال الزبيدي رحمه الله: أمر الله أعظم ، وقدرته أعظم من أن يجبر أو يعضل، ولكن يقضي ويقدر ويخلق ، ويجبل عبده على ما أوجب ، وقال الأوزاعي رحمه الله : ما أعرف للجبر أصلاً من القرآن والسنة ، فأهاب أنْ أقول ذلك ، ولكن القضاء والقدر ، والجبل ، والخلق ، فهذا يعرف من القرآن والحديث ⬆ ينظر الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٣٥٩/١) .

(٢) قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ (الفجر : ٢٢) .

(٣) أخرجه الترمذي :كتاب الزهد ، باب ما جاء في الرياء والسمعة (٤ / ٥٩١) حديث رقم (٢٣٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه : « **أَنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نـــزَلَ إِلَىْ العِبَادِ لِيَقْضِيَ بَيْنَهُمْ وَكُلُّ أُمَّةٍ جَاثِيَةٍ** » ، وأخرجه الحاكم في المستدرك : كتاب الزكاة (١ / ٥٧٩) حديث رقم (١٥٢٧) ووافقه

الغمامِ والملائكةِ [(١)]، وينـــزلُ كلَ ليلةٍ إلى سماءِ الدنيا حين يبقى ثلثُ الليلِ الآخرِ[(٢)]، ويدنو يومَ عرفةَ[(٣)]، وغيرها مما ثبتَ به النَّصُّ الصحيحُ الصريحُ ؛ فكلها أفعالٌ يفعلها بنفسه في هذه الأمكنةِ ؛ فلا يجوزُ نفيُها عنه بنفي الحركةِ والانتقالِ المختصِ بالمخلوقين ؛ فإنهَّا من لوازمِ أفعاله
المختصةِ به ، فما كانَ من لوازمِ أفعاله لم يجزْ نفيُه عنه ، وما كانَ من خصائصِ الخلقِ لم يجزْ إثباتُه له ، وحركةُ الحيِّ من لوازمِ ذاته ولا فرقَ بينَ الحيِّ والميتِ إلا بالحركةِ والشعورِ ، فكلُ حيٍّ يتحركُ بالإرادةِ وله شعورٌ ، فنفيُ الحركةِ عنه كنفيِ الشعورِ ؛ وذلك يستلزمُ نفيَ الحياةِ [(٤)].

وبعدُ ؛ فهذه جملةٌ وافرةٌ من الألفاظِ المجملةِ استخدامها المتكلمون في مسائلِ الاعتقادِ سواء في الصفاتِ أم القدرِ ، اتخذوها ذريعةً لردِّ النصوصِ وتحريفِ المعتقدِ وإضلالِ النَّاسِ . ولكثرةِ استخدامِ المتكلمين لهذه الألفاظِ فقد أصبحَ الإجمالُ منهجاً لهم وسمةً يتخلقون بها في تقريرهم للعقائدِ أو دفاعِهم عن علمِ الكلامِ .

ولقد وفَّقَ اللهُ أهلَ السنة والجماعة لكشف زيفِهم ، وكيفيةِ التعاملِ معهم في ألفاظهم المجملة ، وبيّنوا أنَّ التعاملَ معهم يكونُ باعتبارين :

فأمَّا الاعتبارُ الأوّل : فهو من جهةِ المتكلمِ بتلك الألفاظِ المجملة ، ولابدَّ في هذا المقامِ من مراعاةِ المصلحةِ ؛ فلا يجابون إلى ما أطلقوه بإطلاقٍ ،كما أنَّه لا يُعْرَضُ عما أطلقوه بإطلاقٍ ، بل الأمرُ فيه تفصيلٌ :

١) أنْ يكون مستعملُ هذه الألفاظِ داعياً ، وعندَ ذلك فلا يجبُ على أحدٍ أنْ يُجيبَ داعياً إلا إذا دعا إلى ما دعا إليه رسولُ الله ﷺ ، فما لم يثبتْ أنَّ الرسولَ ﷺ دعا الخلقَ

الذهبي ، وصححه الألباني في مختصر العلو ص (١١٠) ، ونقل قول الذهبي معلقاً : وأحاديث نزول الباري متواترة قد سقت طرقها وتكلمت عليها بما أُسألُ عنه يوم القيامة .

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ (البقرة: ٢١٠) .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب التهجد ، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (٣ / ٣٨) ، حديث رقم (١١٤٥) ، وأخرجه مسلم : كتاب صلاة المسافرين (٦ / ٢٨٢ – ٢٨٣) ، حديث رقم (١٨٠٨) .

(٣) أخرجه مسلم : كتاب الحج ، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة (٩ / ١٢٥) حديث رقم (١٣٤٨) .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ٥٧٧) ، مختصر الصواعق المرسلة (٢ / ٤٥٠ – ٤٥١) .

إليه ، لم يكنْ على الناسِ إجابةُ ما دعا إليه ، ولا له دعوةَ الناسِ إلى ذلك ؛ ولو قُدِّر أنَّ ذلك المعنى حقٌّ .

وهذه الطريقُ تكونُ أصلحَ إذا لَبّسَ مُلبّسٌ منهم على ولاةِ الأمورِ ، وأدخلوه في بدعتهم ، كما فعلتْ الجهميةُ بمن لبَّسوا عليه من الخلفاءِ حتى أدخلوه في بدعتهم من القولِ بخلقِ القرآنِ وغير ذلك ، فكانَ من الأحسنِ في مناظرتهم ؛ أنْ يقالَ : ائتونا بكتابٍ ، أو سنةٍ حتى نجيبكم إلى ذلك ، وإلا فلسنا نجيبكم إلى ما لم يدلَّ عليه الكتابُ والسنةُ .

وبهذا ناظرَ الإمامُ أحمدَ الجهميةَ لما دعوه إلى المحنةِ ، وصارَ يطالبهم بدلالةِ الكتابِ والسنةِ على قولهم .

ولما ناظره أبو عيسى محمدُ بنُ عيسى برغوث [1] ، وكانَ من أحذقهم بالكلامِ : ألزمَ الإمامَ بالتجسيمِ ، وذلك أنَّه إذا أثبتَ للهِ كلاماً غيرَ مخلوقٍ لزمَ أنْ يكونَ جسماً .

فأجابه الإمامُ أحمدَ رحمه الله : بأنَّ هذا اللفظَ لا يُدْرَي مقصودُ المتكلمِ به ، وليسَ له أصلٌ في الكتابِ والسنَّةِ والإجماعِ ، فليسَ لأحدٍ أنْ يُلزمَ النَّاسَ أنْ ينطقوا به ، ولا بمدلوله ، وأخبره أنِّي أقولُ : هو أحدٌ صمدٌ ، لم يلدْ ولم يولدْ ، ولم يكنْ له كفواً أحدٌ ؛ وقال : إنِّي لا أقولُ هو جسمٌ ولا ليسَ بجسمٍ ؛ لأنَّ كلا الأمرين بدعةٌ محدثةٌ في الإسلامِ[2].

٢- أنْ يكونَ مستعملُ هذه الألفاظِ غيرَ داعيةٍ ، فإنَّه يقالُ له : إطلاقُ هذه الألفاظِ نفياً وإثباتاً بدعةٌ ، وفي كلٍّ منهما تلبيسٌ وإيهامٌ ، فلابدَّ من الاستفسارِ والاستفصالِ ، أو الامتناعِ عن إطلاقِ كلا الأمرين في النفيِّ والإثباتِ [3] .

٣- أنْ يكونَ مستعملُ هذه الألفاظِ مما لا يمكنُ أنْ يُردَّ إلى الشريعةِ ، مثل من لا يلتزمُ الإسلامَ ويدعو النَّاسَ إلى ما يزعمه من العقلياتِ ، أو ممن يَدَّعي أنَّ الشرعَ خاطبَ الجمهورَ ، وأنَّ المعقولَ الصريحَ يدلُّ على باطنٍ يخالفُ الشرعَ ، ونحو ذلك . أو كانَ الرجلُ ممن عرضتْ

(١) هو : أبو عبد الله محمد بن عيسى الجهمي . كان رأس البدعة ، وأحد من كان يناظر الإمام أحمد وقت المحنة . من مؤلفاته : الاستطاعة ، المقالات ، الاجتهاد . توفي سنة (٢٤٠ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٥٤) ، مقالات الإسلاميين (١ / ٣٤١ ، ٢ / ٢٦) ، الملل والنحل (١ / ١٦٠) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (١/٢٢٩ – ٢٣١) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٣٢) .

له شبهةٌ من كلامِ هؤلاءِ - فهؤلاءِ لابدَّ في مخاطبتهم من الكلامِ على المعاني الَّتي يدَّعونها : إمَّا بألفاظهم ، وإمَّا بألفاظٍ يوافقون على أنَّها تقومُ مقامَ ألفاظهم .

وحينئذٍ يقالُ لهم : الكلامُ إمَّا أنْ يكونَ في الألفاظِ ، وإمَّا أنْ يكون في المعاني ، وإمَّا أنْ يكونَ فيهما ؛ فإنْ كانَ الكلامُ في المعاني المجردةِ من غيرِ تقييدٍ بلفظٍ ، كما تسلكه المتفلسفةُ ونحوهم ممن لا يتقيدُ في أسماءِ الله وصفاته بالشرائعِ ، بل يسمِّيه علةً وعاشقاً ومعشوقاً ونحو ذلك - فهؤلاءِ إنْ أمكن نُقْلُ معانيهم إلى العبارةِ الشرعيةِ كانَ حسناً ، وإنْ لم يمكنْ مخاطبتُهم إلا بلغتهم - فبيانُ ضلالهم ودفعُ صيالهم عن الإسلامِ بلغتهم أولى من الإمساكِ عن ذلك لأجلِ مجردِ اللفظِ ، كما لو جاءَ جيشُ الكفارِ ولا يمكنُ دفعُ شرِّهم عن المسلمين إلا بلبسِ ثيابهم ، فدفعُهم بلبسِ ثيابهم خيرٌ من تركِ الكفارِ يجولون خلالَ الديارِ ؛ خوفاً من التشبه بهم في الثيابِ[1] .

وأمَّا الاعتبار الثاني : فهو من جهة الألفاظ نفسها :

١ فإنَّ الأئمةَ وسلفَ الأمَّةِ يمنعون من إطلاقِ الألفاظِ المجملةِ المشتبهةِ ؛ لما فيها من لبسِ الحقِّ بالباطلِ ، ولما توقعه من الاشتباه والاختلافِ والفتنةِ[2].

٢ وهم (رحمهم الله) يراعون لفظَ القرآنِ والحديثِ فيما يثبتونه أو ينفونه عن ربهم ﷻ من الصفاتِ والأفعالِ ـــ فلا يأتون بلفظٍ محدثٍ مبتدعٍ .

ومن أتى بلفظٍ مجملٍ يحتملُ حقاً وباطلاً : فإنَّهم ينسبونه إلى البدعةِ [3].

٣ ولا يجوِّزون لأحدٍ أنْ يوافقَ من نفاه أو أثبته في نفيه أو إثباته حتى يستفسرَ عن مراده ؛ فإن أرادَ به معنى يوافقُ خبرَ الرسولِ ﷺ أقرَّه عليه ، وألزمه التعبيرَ بالنصوصِ الشرعيةِ ، وإلا ردَّه على صاحبه ، وهذا يُعْرفُ عندَ الأئمةِ بالاستفصالِ [4] . فمن لم ينقِّبْ عنها ، أو يستفصلِ المتكلِّم بها صارَ متناقضاً ، أو مبتدعاً من حيث لا يشعرُ فالألفاظُ المجملةُ يصحُّ نفيها باعتبارٍ وكذا يصحُّ إثباتها باعتبارٍ ؛ كالمعطلةِ الذين نفوا لفظَ: " الجسمِ " و " العرضِ " و " حلولِ الحوادثِ " ، وغيرِ ذلك . فوقعوا في نفيِ الحقِّ الذي لا ريبَ فيه

---

(١) المصدر السابق (٣٣١/١) .

(٢) المصدر السابق (٢٧١/١).

(٣) المصدر السابق (٢٥٤/١).

(٤) المصدر السابق (١ / ٢٣٨ - ٢٣٩) .

والذي جاءتْ به الرسلُ ، ونزلتْ به الكتبُ ، وفُطرتْ عليه الخلائقُ من نفيِ علوِّ اللهِ ﷻ فوقَ خلقه ونفيِ اتصافهِ بصفاته ـــ فصاروا مبتدعةً بذلك .

ومن أثبتها مطلقاً صارَ متناقضاً من حيث لا يشعرُ ؛كالمشبِّهة مثلاً الذين أثبتوا لفظَ : " الجسمِ " وقالوا عن اللهِ ﷾ : هو جسمٌ لا كالأجسامِ ، ثمَّ التزموا خصائصَ الأجسامِ لإثباتِ لفظِ الجسمِ على الإطلاقِ ؛ فناقضوا أنفسَهم ، ووقعوا في التشبيهِ .[1]

وفي ختام هذا المطلب تبيَّنَ كيفَ أنَّ المتكلمين استطاعوا بهذه الألفاظِ المجملةِ أنْ يلبِّسوا على الناس ؛ فقد جعلوا إثباتَ ما أثبته اللهُ ﷾ لنفسه من الصفاتِ والكلامِ والعلوِّ والاستواءِ : تركيباً وتجسيماً وتشبيهاً ، ويُسمُّون عرشَه حيزاً ، واستواءَه عليه تحيزاً ، ويسمُّون صفاتَه أعراضاً ، وأفعالَه حوادثَ ، وحكمتَه أغراضاً ، ووجهَه الكريمَ ويدَه المقدسةَ جوارحَ ، ونفيهم للصفاتِ تنْزيهاً وتقديساً وتوحيداً - فيلتبسُ الحقُّ بالباطلِ على من لم يعرفْ مرادهم من هذا التنْزيهِ والتوحيدِ والتقديسِ ولا من ذلك التجسيمِ والتشبيهِ والتمثيلِ[2] والله المستعان .

---

(١) المصدر السابق (١٠٤/٢ ، ١٣١/٧ ، ٣٠٢/١٠ – ٣٠٣) ، مجموع الفتاوى كلاهما لابن تيمية (٣٦٢/١١).

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (١٢١٣/٤ – ١٢١٤) .

المبحث الثاني
أثر علم الكلام على المتكلمين في مسائل الاعتقاد

الانحراف في مسائل الاعتقاد عما جاء به النبي ﷺ وأراد من المسلمين أن يعتقدوه

إنَّ أعظمَ أثرٍ لعلمِ الكلامِ على المتكلمين في مسائلِ الاعتقادِ هو الانحرافُ الكبيرُ والجليُّ في جلِّ مسائلِ الاعتقادِ وأبوابه .

فهو يُخرجُ المتكلمين عما جاءَ به النبيُّ ﷺ وأرادَ تقريره ودعوةَ الناسِ إليه ، بل يجعلهم في دائرةِ الفرقِ الهالكةِ الَّتي أخبرَ النبيُّ ﷺ أنَّها في النارِ .

وإنَّ الانحرافَ الذي استقرَّ عليه المتكلمون يجعلنا نجزمُ بأنَّهم لا يمكنُ أنَّ يكونوا من الفرقةِ الناجيةِ ؛ وذلك لأنَّ النبيَّ ﷺ أخبرَ عنها بقوله : « **مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي** »[(١)]، وواقعُ المتكلمين في مسائلِ العقيدةِ يخالفُ تماماً ما كانَ عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم في كثيرٍ من هذه المسائلِ إنْ لم يكنْ في أكثرها .

والعجيبُ في هذا الانحرافِ أنَّه ليسَ مخالفةً لأمرِ اللهِ عز وجل وأمرِ رسوله ﷺ وما جاءَ به الوحيُ فقط ، وليسَ مخالفةً لما أجمعَ عليه الصحابةُ والأئمةُ وسلفُ الأمَّةِ فقط ، بل هو كذلك مخالفةٌ لصريحِ العقلِ ؛ الَّذي يدَّعي المتكلمون أنَّه هو مرجعُهم وأصلُهم ومستندُهم ، وأنَّه ملاذُهم وعصمتُهم من الخطأ ؛ فكانَ انحرافهم في الحقيقةِ انحرافاً عن الكتابِ والسنةِ والإجماعِ والمعقولِ الصحيحِ .

---

(١) سبق تخريجه ص (٣) وأمَّا زيادة « **مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي** » أخرجها الترمذي :أبواب الإيمان ، باب افتراق هذه الأمة (٧ / ٣٣٣ – ٣٣٤) حديث رقم (٢٧٧٩) عن ابن عمرو رضي الله عنه وقال : هذا حديث حسن غريب . وقال المباركفوري : وتحسين الترمذي له لاعتضاده بأحاديث الباب ، والطبراني في الصغير ص (١٥٠) عن أنس رضي الله عنه ، وقال الألباني رحمه الله : وإسناده حسن لغيره وهو مخرَّج في " سلسة الأحاديث الصحيحة "رقم (٢٠٤) . وينظر: صلاة العيدين في المصلى للألباني ص (٤٦) .

فلا وافقوا نقلاً صحيحاً ولا عقلاً صريحاً ؛ فعاشوا في تناقضٍ ألزمهم باطلاً لا محيدَ عنه ، وأبقاهم في حيرةٍ وشكٍّ اعترفوا به ، وأورثهم ندماً وحسرةً بقيتْ شاهداً عليهم وحجةً على أتباعهم .

فمن الانحرافِ البيِّنِ والجليِّ في مسائلِ الاعتقادِ ، ما يلي :

الانحراف الأول : يرى أهلُ السنةِ والجماعةِ في بابِ الإيمان : أنَّ الإيمانَ يتجزأُ وهو ذو شعبٍ وخصالٍ منها ما هو أصلٌ : بذهابه يزولُ الإيمانُ ، ومنها ما هو كمالٌ : ينقصُ الإيمانُ بذهابه . وقد التزموا نتائجَ هذه المقدمةِ فقالوا : إنَّ الإيمانَ اعتقادٌ بالقلبِ ؛ وذلك لوجودِ شعبٍ تتعلقُ به ، وقولٌ باللسانِ ؛ لوجودِ شعبٍ تتعلقُ به ، وعملٌ بالجوارحِ ؛ لوجودِ شعبٍ تتعلقُ به ؛ فالعملُ عندهم من الإيمانِ . وقالوا كذلك : هو يزيدُ وينقصُ بحسبِ الإتيانِ بتلك الشعبِ أو تركها ، وما كانَ من تلك الشعبِ أصولٌ فلا يجوزُ الاستثناءُ فيه ، وما كانَ من تلك الشعبِ كمالٌ فإنَّه يجوزُ الاستثناءُ فيه [1] . وكذلك يجوزُ أنْ يجتمعَ في الإنسانِ الإيمانُ والمعصيةُ ، فيكون مؤمناً بإيمانه عاصياً بمعصيته ، سواءٌ كانتْ تلك المعصيةُ بتركِ شيءٍ من تلك الشعبِ أم فعلِ شيءٍ ينافي تلك الشعبَ من المعاصي ، وقد كانتْ كلُ هذه اللوازمِ مبنيةً على الأدلةِ من نصوصِ الوحيِ وإجماعِ سلفِ الأمَّةِ ، وهي موافقةٌ لصريحِ العقلِ .

ولكن المتكلمين – بزعمهم – اعتمدوا على القاطعِ العقليِّ في هذه المسألةِ ، فقالوا – بالإجماعِ – : إنَّ الإيمانَ وحدةٌ واحدةٌ لا يتجزأُ ولا يتبعضُ . ولكنَّهم بعدَ هذا الاتفاقِ اختلفوا فيما بينهم اختلافاً كبيراً فيما تفرَّعَ عن هذه المسألةِ ، مع دعوى الجميعِ أنَّ مستندهم فيما تقرَّرَ هو القاطعُ العقليُّ .

(١) وذلك أنَّ ما كان أصلاً يذهب الإيمانُ بذهابه ، فذلك يجب أنْ يوجد في المكلف ، وهو كقول القلب ، وأمَّا العملُ فيجوز فيه الاستثناء كعملِ القلبِ وعمل الجوارح لأنَّه لا يمكن الإتيانُ بجميع الشعب ؛ إذ كل شعبةٍ كذلك لها درجاتٌ يتفاوت النَّاس في تحقيقها ، وقد يكون بين الرجلين في تحقيق الشعبة كما بين السماء والأرض ، فيصح هنا الاستثناءُ لأنَّ المرءَ لا يستطيع أنْ يزكي نفسَه بالإتيان بجميع الشعب أو أنْ يأتي بها جميعها بكاملِ درجاتها . وإن كانت الأشاعرةُ بنت هذه المسألة على مسألة الموافاة وسيأتي قريباً بيانها ينظر : ص (٢١٤ – ٢١٥) .

● **ففي معنى الإيمان ومتعلقاته :**

ـــ فمنهم من يقولُ - كالجهميةِ - [1] : إنَّ الإيمانَ هو المعرفةُ فقط ، وما عداها من تصديقِ القلبِ وإقراره ، ومن القولِ والعملِ فغيرُ داخلٍ في الإيمانِ.

ويلزمُ على هذا القولِ فسادٌ كبيرٌ ولوازمُ باطلةٌ ؛ منها :

إنَّ إبليسَ وفرعونَ ومن شابههما ممن عرفَ اللهَ وعاندَ ؛ فسبَّ اللهَ ورسوله وعاداهم ، وقتلَ الأنبياءَ ، وهدمَ المساجدَ ، وأهانَ المصاحفَ ـــ أنَّه مؤمنٌ كاملُ الإيمانِ .

ـــ ومنهم من يقولُ -كالكرّاميةِ - : هو قولُ اللسانِ فقط ، والعملُ عندهم خارجٌ عن مسمَّى الإيمان . [2]

ويلزمُ على هذا القولِ :

أنْ يكونَ المنافقون الذين وعدَهم اللهُ ﻷ بالدرْكِ الأسفلِ من النَّارِ — مؤمنين .

ـــ ومنهم من يقولُ -كالماتريديةِ وجمهورِ الأشاعرةِ - : أنَّه التصديقُ ؛ يقول أبو المعين النسفي : « الإيمانُ في اللغةِ عبارةٌ عن التصديقِ ... ثم إنَّ هذا اللغوي ، وهو التصديقُ بالقلبِ ، هو حقيقةُ الإيمانِ الواجبُ على العبدِ حقاً للهِ .. »[3]. ويقولُ الجويني رحمه الله : « المرضي عندنا أنَّ حقيقةَ الإيمانِ التصديقُ باللهِ ، فالمؤمنُ باللهِ من صدَّقه »[4].

ويلزم على هذا القولِ :

أنْ يجعلوا ما يوجدُ من التكلُّمِ بالكفرِ ، من سبِّ اللهِ ورسوله والتثليثِ وغيرِ ذلك ؛ قد يكونُ مجامعاً لحقيقةِ الإيمانِ الذي في القلبِ ، ويكون صاحبُه ذلك مؤمناً عندَ اللهِ حقيقةً سعيدٌ في الدنيا والآخرةِ ، وهذا يُعْلَمُ فساده بالاضطرارِ من دينِ الإسلامِ .

وكذلك جعلوا من لم ينطقْ بالإيمانِ مع قدرتِه على ذلك ، ولا أطاعَ اللهَ طاعةً ظاهرةً ، مع وجوبِ ذلك عليه وقدرته — أنْ يكونَ مؤمناً باللهِ تامَّ الإيمانِ ،سعيداً في الدنيا والآخرةِ .

---

(١) ينظر : مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٢١٣ — ٢١٤) ، الإيمان الأوسط ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ٥٠٨) .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ٥٤٨).

(٣) التمهيد ص (٩٩ — ١٠٠) .

(٤) الإرشاد للجويني ص (٣٩٧) .

وكذلك فإنَّ العبدَ قد يكونُ مؤمناً تامَّ الإيمانِ ، ولو لم يعملْ خيراً ، لا صلاةً ، ولا صلةً ، ولا صدقةً ، فيكونُ إيمانه مثلَ إيمانِ الأنبياءِ والصديقين .(1)

وكذلك أنْ يكونَ من أقرَّ ثمَّ شدَّ الزُنَّار في وسطه ، وصلَّى للصليبِ ، وأتى الكنائسَ والبِيَعَ ، وعملَ الكبائرَ كلَّها ، إلا أنَّه في ذلك مقرٌّ باللهِ ، فيلزمه أنْ يكونَ عنده مؤمناً (2).

وكذلك الحالُ في عمِّ النبيِّ ﷺ أبي طالب ، فإنَّه مؤمنٌ من أهلِ الجنَّةِ .

وقد اعترفَ الأشاعرةُ بما في أقوالهم من التناقضِ ، فالتزموا أنَّ كلَ من حكمَ الشرعُ بكفره فإنَّه ليسَ في قلبه شيءٌ من معرفةِ اللهِ ﷻ ولا معرفةِ رسوله ﷺ .

وقد أنكرَ عليهم هذا جماهيرُ العقلاءِ ، وقالوا هذه مكابرةٌ وسفسطةٌ . (3)

ـــ ومنهم من يرى – كالمعتزلة – : أنَّ الإيمانَ اعتقادُ القلبِ ، وقولُ اللسانِ ، وعملُ الجوارحِ ؛ ولكنَّ الكلَّ أصولٌ يزولُ الإيمانُ كلُّه بزوالِ شيءٍ من متعلقاته .

يقولُ الإسفراييني : « ... وممَّا اتفقتْ عليه المعتزلةُ من فضائحهم قولهم : إنَّ حالَ الفاسقِ الملِّي يكونُ في منـــزلةٍ بين المنـــزلتين ، لا هو مؤمنٌ ، ولا هو كافرٌ ، وإنْ خرجَ من الدنيا قبلَ أنْ يتوبَ يكونُ مخلداً في النارِ ، ولا يجوزُ للهِ تعالى أنْ يغفرَ له أو يرحمه »(4) ، فعليه من قصرَّ كمن كفرَ .

وكلُّ ما تقدمَ عن المتكلمين هو مناقضٌ لما قرره اللهُ ﷻ ورسوله ﷺ.

- **وأمّا في مسألةِ زيادةِ الإيمانِ ونقصانه :**

فقد اتفقَ جميعُ المتكلمين على أنَّه لا يزيدُ ولا ينقصُ التزاماً بأصلهم : أنَّ الإيمانَ وحدةٌ واحدةٌ لا يتجزأ . يقولُ الحكيمُ السمرقندي(5) رحمه الله : « ينبغي أنْ يُعْلَمَ أنَّ الإيمانَ لا يزيدُ ولا ينقصُ ؛ لأنَّ من يرى الزيادةَ والنقصانَ في الإيمانِ فهو مبتدعٌ ، والزيادةُ والنقصانُ إنَّما

---

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ٥٨٢ – ٥٨٣) .

(2) الإيمان الكبير (٧/ ٤٠١) ، ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية .

(3) المصدر السابق (١٤٧/٧) ، ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية .

(4) التبصير في أمور الدين ص (٦٥) .

(5) هو : أبو القاسم إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن إبراهيم السمرقندي . فقيه صوفي متكلم ، ولي قضاء سمرقند . من مؤلفاته : السواد الأعظم ، رسالة في الإيمان جزء من العمل أم لا ومركب أم لا . توفي بسمرقند سنة (٣٤٢ هـ) . ينظر : الجواهر المضية (١ / ٣٧١ – ٣٧٢) ، الفوائد البهية ص (٤٤) ، معجم المؤلفين (٢ / ٢٣٧) .

تكون في الأفعالِ لا في الإيمانِ... ولم يقلْ أحدٌ من العلماءِ والصالحين أنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ ↑[1].

ولما أُوردَ على المتكلمين أنَّه يلزمُ على قولهم أنْ يكونَ إيمانُ المنْهَمِك في فسقه كإيمانِ النبيِّ ﷺ ، أجابَ الجويني عنهم بقوله : ↑ النبيُّ ﷺ يفضلُ من عداه باستمرارِ تصديقه ، وعصمةِ اللهِ إياه من مخامرةِ الشكوكِ ، واختلاجِ الرِّيبِ ، والتصديقُ عرضٌ لا يبقى ، وهذا متوالٍ للنبيِّ ﷺ ثابتٌ لغيره في بعضِ الأوقاتِ ، زائلٌ عنه في أوقاتٍ وفتراتٍ ، فيثبتُ للنبيِّ ﷺ أعدادٌ من التصديقِ لا يثبتُ لغيره إلا بعضها ، فيكون إيمانه بذلك أكثرَ ↑.[2]

ففي هذا الجوابِ المتهافتِ إنَّما يفضلُ النبيُّ ﷺ غيرَه في الإيمانِ باستمرارِ تصديقه ، وعصمته من الشكوكِ فقط ، وهذا في غايةِ الفسادِ .

وكلُّ هذا مناقضٌ للنصوصِ الصريحةِ كقوله تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا ﴾ (الأنفال : ٢) ، والإجماعِ ، بل وواقعِ الناسِ من أثرِ الطاعةِ على الفردِ وأثرِ المعصيةِ عليه ؛ فلا وافقوا نصاً ، وكابروا العقلَ والواقعَ .

ولذا فلقد أقرَّ بعضُ كبارِ المتكلمين بقبولِ التصديقِ للزيادةِ والنقصانِ ، يقولُ الإيجيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : ↑ والحقُّ أنَّ التصديقَ يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ بوجهين :

الأول : القوةُ والضعفُ ؛ قولكم : الواجبُ اليقينُ والتفاوتُ لاحتمالِ النقيضِ .

قلنا : لا نُسَلِّمُ أنَّ التفاوتَ لذلك ، ثمَّ ذلك يقتضي أنْ يكون إيمانُ النبيِّ ﷺ وآحادُ الأمَّةِ سواء ، وأنَّه باطلُ إجماعاً ...

الثاني : التصديقُ التفصليُّ في أفرادِ ما عُلمَ مجيئه به جزءٌ من الإيمانِ ، يثابُ عليه ثوابَه على تصديقه بالإجمالِ ، والنصوصُ دالةٌ على قبوله لهما ↑ .[3]

---

(١) سلام الأحكم : ص (١٨٩ – ١٩٠) .

(٢) الإرشاد ص (٣٩٩ – ٤٠٠) .

(٣) المواقف ص (٥٤٢ – ٥٤٣) .

- **وأما في مسألةِ اجتماعِ الإيمانِ والمعصيةِ :**

ــ فقد قالتْ المعتزلةُ بناءً على أصلهم : أنَّه لا يجتمعُ في العبدِ إيمانٌ ومعصيةٌ ، فمن فعلَ شيئاً من المعاصي فقد زالَ إيمانُه ، وهو فاسقٌ في الدنيا في منـــزلةٍ بين المنـــزلتين ، ومخلدٌ في النارِ في الآخرةِ .[1]

فردُّوا النصوصَ المتواترةِ في أنَّ العصاةَ مصيرهم إلى الجنةِ ولو دخلوا النارَ ، إنْ ماتوا على التوحيد . كما ردّوا الأحاديثَ المتواترةَ في الشفاعةِ لأهلِ الكبائرِ من أمَّةِ محمدٍ ﷺ بناءً على أصلهم هذا .

ــ وقالتْ المرجئةُ : بناءً على معنى الإيمانِ الَّذي بنوه على أصلهم ــ إنَّ المعصيةَ لا تؤثر في الإيمانِ مطلقاً ، فالعاصي والمطيعُ إيمانهم سواءٌ ، فلا يضرُّ مع الإيمانِ معصيةٌ ، كما لا ينفعُ مع الكفرِ طاعةٌ .

فسوّلوا للناسِ فعلَ المعاصي والسيئاتِ ، وحبَّبوا لهم ارتكابَ الفواحشِ والآثامِ .

وناقضوا نصوصَ الوعيدِ – ومنها ما هو متواترٌ – في حقِّ مرتكبي الكبائرِ في الكتابِ والسنةِ.

ــ وأمَّا من وافقَ منهم أهلَ السنةِ في حكمِ مرتكبِ الكبيرةِ – كالماتريدية والأشاعرةِ — فقال : « إنَّ من اقترفَ كبيرةً غيرَ مستحلٍ لها ، ولا مستخفٍ بمن نهي عنها بل لغلبةِ شهوةٍ أو حميةٍ ، يرجو اللهَ أنْ يغفر له ويخافُ أنْ يعذبَّه عليها ، فهذا اسمه المؤمنُ ...وحكمه أنَّه لو ماتَ من غير توبةٍ ، فللهِ تعالى فيه المشيئةُ :

إنْ شاءَ عفا عنه بفضله وكرمه ، أو ببركةِ ما معه من الإيمانِ والحسناتِ ، أو بشفاعةِ بعض الأخيارِ .

وإنْ شاءَ عذبَّه بقدرِ ذنبه ، ثم عاقبةُ أمره الجنةَ لا محالةَ ، ولا يخلدُ في النَّارِ ... ثمَّ إطلاقُ اسمِ الفاسقِ – لَمَّا أنه خرجَ عن حدِّ الائتمارِ .. »[2] .

فهذا قد ناقضَ أصله الذي أصَّله – من أنَّ الإيمانَ لا يتجزأُ – ؛ إذْ لا يمكنُ الجمعُ بين هذا الأصلِ وبينَ قولِ أهلِ السنةِ في هذه المسألة .

---

(١) ينظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٦٩٧) .

(٢) التمهيد للنسفي ص (٩٢ — ٩٣) .

● **وأمَّا في مسألة الاستثناء في الإيمان :**

فإنَّ المتكلمين – من الجهميةِ والمعتزلةِ والماتريديةِ – حرَّموا الاستثناءَ في الإيمانِ بناءً على أصلهم أنَّ الإيمانَ لا يتجزأُ ؛ فالشيءُ الواحدُ إذا استُثني منه صارَ الاستثناءُ شكاً في الإيمانِ ، وعليه من استثنى فقد شكَّ ، وسموا المستثنين الشكاكةَ .

وأمَّا الكلاَّبيةُ والأشاعرةُ فقد خالفوا المتكلمين ؛ فقالوا بوجوبِ الاستثناءِ في الإيمانِ ، وذلك أنَّهم تركوا أصْلهم في الإيمانِ ، وبنوه على أصلٍ آخرَ في الصفاتِ ، وهو أنَّ اللهَ ﷻ لا يُوصفُ بصفاتِ الأفعالِ ؛ لأنَّ هذه عندهم حوادثُ ولا تقومُ إلا بالحادثِ . فهم على ذلك يرونَ أنَّ رضا اللهِ ﷻ وغضبه هي صفةُ الإرادةِ القديمةِ ؛ فاللهُ عندهم لا يرضى ثمَّ يغضبَ ، أو لا يغضبُ ثمَّ يرضى ، وعليه فمن ماتَ كافراً فإنَّ اللهَ كان فيما لا أوَّلَ غاضباً عليه ؛ حتى لو كانَ مؤمناً في بعض حياته ، ومن ماتَ مؤمناً فإنَّ اللهَ كان فيما لا أوَّلَ راضياً عنه ؛ حتى لو كانَ كافراً في بعض حياته ؛ فإبليسُ عندهم كانَ مغضوباً عليه حتى في حالة إيمانه ، وعمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه كانَ مرضياً عنه حتى في حالة كفره .

وهذا الوجهُ يخالفُ النصوصَ التي تدلُّ على أنَّ اللهَ ﷻ يغضبُ ثمَّ يرضى أو العكس كما قال لأهلِ الجنَّةِ : « **أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا** »[1] فدلَّ على أنَّ اللهَ يرضى ثمَّ يسخطُ إلا أنَّ أهلَ الجنَّةِ أمنوا ذلك . وفي الحديثِ الآخرِ : « **إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ فَمَقَتَهُمْ عَرَبَهُمْ وَعَجَمَهُمْ إِلاَّ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ** »[2]،وفي هؤلاءِ الممقوتين من رضي الله عنه بعدَ ذلك وصارَ من أحبابِ رسولِ اللهِ ﷺ ، وفي امتناعِ المرأةِ عن

(١) أخرجه البخاري : كتاب الرقاق ، باب صفة الجنة والنار (٥ / ٢٣٩٨) رقم (٦١٨٣) من حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « **إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لأَهْلِ الْجَنَّةِ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ . يَقُولُونَ لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ . فَيَقُولُ هَلْ رَضِيتُمْ فَيَقُولُونَ وَمَا لَنَا لاَ نَرْضَى وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ . فَيَقُولُ أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ . قَالُوا يَا رَبِّ وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا** » ، ومسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة ص (١١٣٧) حديث رقم (٢٨٢٩) .

(٢) أخرجه مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار ص (١١٤٨) حديث (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه (في حديث طويل) .

فراشِ زوجها جاءتْ العقوبةُ « **بَاتَتْ وَالَّذِي فِيْ السَّمَاءِ عَلَيْهَا غَضْبَانٌ** » [1] ولو كانَ الغضبُ لا يعقبه رضا لكانتْ كافرةً .[2]

والأدلةُ على أنَّ اللهَ يغضبُ ثمَّ يرضى ، أو يرضى ثم يغضبُ كثيرةٌ جداً .

وهذه تسمَّى عندهم مسألةُ الموافاةِ [3]، وقد ربطوا مسألةَ الاستثناءِ بهذا الأصلِ ، وأوجبوه بناءً على أنَّ الإنسانَ لا يعلمُ على أي شيءٍ يموتُ .

وهم متناقضون في هذا ؛ لأنَّهم يقولون : إنَّ الإيمانَ هو التصديقُ ، ثمَّ يقولون : إنَّ الإيمانَ في الشرعِ هو ما يوافي به العبدُ ربه ، وأوجبوا الاستثناءَ لذلك ، فهذا عدولٌ منهم عن الإيمانِ في اللغةِ (التصديق) إلى معنىً آخر (التصديق المتعلق بالمشيئة) ، فهلاَّ فعلوا ذلك في الأعمالِ ؟. [4] فيقالُ : (التصديقُ المتعلقُ بالعملِ) .

وهذه مناقضةٌ واضحةٌ لأصلهم في الإيمانِ .

الانحراف الثاني : يرى أهلُ السنةِ أنَّ التوحيدَ : هو اعتقادُ أنَّ الله واحدٌ في ذاته وصفاته لا مثيلَ له (وهو ما يُسمَّى بتوحيدِ الأسماءِ والصفاتِ) ، وواحدٌ في ملكه وأفعاله لا شريكَ له (وهو ما يُسمَّى بتوحيدِ الربوبيةِ) ، وواحدٌ في إلاهيته وعبادته لا ندَّ له (وهو ما يُسمَّى بتوحيدِ الإلهيةِ) [5] ، ومستندهم في هذا التقسيمِ هو نصوصُ الوحيِ.

وهذه الأنواعُ الثلاثةُ - عندهم - متلازمةٌ ومترابطةٌ لا انفكاكَ بينها ألبتة ؛ فتوحيدُ الأسماءِ والصفاتِ متضمنٌ لتوحيدِ الربوبية ومستلزم لتوحيدِ الإلهيةِ ، وتوحيدُ الربوبيةِ مستلزمٌ

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب النكاح ، باب إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها (٩ / ٣٦٤) ، حديث (٤٨٩٨) من حديث أَبِى هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « **إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ مُهَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا لَعَنَتْهَا الْمَلاَئِكَةُ حَتَّى تَرْجِعَ** » . ومسلم : كتاب النكاح ، باب تحريم امتناعها من فراش زوجها ص (٥٧٠) ، حديث (١٤٣٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا بنفس اللفظ ، إلا أنَّه قال (حتى تصبح) بدلًا من (حتى ترجع).

(٢) تقريب وترتيب شرح الطحاوية لخالد فوزي (١ /٢٠٧ –٢٠٨) ، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ /٤٤٣ – ٤٤٦).

(٣) مسألة الموافاة : هي أنَّ العبرة في الإيمان على ما مات عليه الإنسان وما سبق في علم الله أنَّه يموت عليه ، أمَّا قبل ذلك فلا عبرة به . ينظر : مجموع الفتاوى (٧ / ٤٤٧ ، ٦٦٧) ، شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٣٩٥) .

(٤) الإيمان (٧/ ١٤٣) ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية ، ولا بد أنْ يُعْلم أنَّ من السلف من جوَّز باعتبار عدم العلم بالعاقبة ؛ ولكن ليس على مأخذ الأشاعرة ولذلك لا يوجبون بل يجوزون . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ /٤٢٧).

(٥) تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ص (٣٢ - ٣٣) .

لتوحيدِ الإلهيةِ وتوحيدِ الأسماءِ والصفاتِ ، وتوحيدُ الإلهيةِ متضمنٌ لتوحيدِ الربوبيةِ وتوحيدِ الأسماءِ والصفاتِ [1] .

وإنَّ اعتقادَ عدمِ الترابطِ بينَ أنواعِ التوحيدِ هو ما كانَ عليه المشركون الذين جاهدَهم النبيُّ ﷺ ؛ فلقد كانوا مقرِّين في الجملةِ بتوحيدِ الربوبيةِ كما قالَ تعالَى: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ (يونس :٣١) ،﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ (العنكبوت: ٦١) ، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ ﴾ (العنكبوت: ٦٣) ، ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ (النمل: ٦٢) ، فهم مقرُّون بأنَّ اللهَ ربَّ كلِ شيءٍ ومالكه وخالقه ورازقه ، وأنَّه المحيي المميتُ النافعُ الضارُ المتفردُ بإجابةِ الدعاءِ .

كما كانوا مقرِّين في الجملةِ بتوحيدِ الأسماءِ والصفاتِ وإنْ كان بعضُهم قد ينكرُ بعضَ ذلك ؛ إمَّا جهلاً ، وإمَّا عناداً كما قالوا : لا نعرفُ الرحمنَ إلا رحمنَ اليمامةِ ؛ فأنزلَّ الله فيهم ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ ﴾[2] (الرعد: ٣٠) .

قال الحافظُ ابنُ كثير رحمه الله : « والظاهرُ أنَّ إنكارَهم هذا إنَّما هو جحودٌ وعنادٌ وتعنتٌ في كفرهم فإنَّه قد وُجدَ في أشعارهم في الجاهليةِ تسميةُ اللهِ بالرحمنِ ...

قالَ الشاعرُ : **عَجِلْتُم عَلَيْنَا عَجْلَتَيْنَا عَلَيْكُمُ ... وَمَا يَشَأ الرَّحْمَنُ يَعْقِد وَيُطْلِق**

وقالَ الآخرُ : **أَلاَ ضَرَبَتْ تِلْكَ الفَتَاةُ هَجِينَهَا ... أَلاَ قَضَبَ الرَّحْمَنُ رَبِّي يَمِينَهَا**

وهما جاهليان .

وقالَ زهيرٌ : **فَلا تَكْتُمَنَّ اللهَ مَا فِي نُفُوسِكُمْ ... لِيَخْفَى ، وَمَهْمَا يُكْتُمِ اللهُ يَعْلَمِ** »[3]

فهؤلاءِ المشركين مع إقرارهم بهذين النوعين إلاَّ أنَّهم ردُّوا على رسلهم توحيدَ الألوهيةِ فلم يقرُّوا به ، بل عادوا رسلَهم من أجلِه ، فكانتْ دعوةُ الرسلِ من لدن نوحٍ وحتى محمدٍ

---

(١) دعوة التوحيد للدكتور محمد خليل هراس ص (٦٩ - ٧١) .

(٢) ينظر : تفسير الطبري (٧ / ٣٨٥) ، تفسير البغوي (٣ / ١٩) .

(٣) ينظر : تفسير ابن كثير (١ / ١٢٧) ، (٤ /٣٠٥) .

عليهم السلام هي الأمرُ بإخلاصِ العبادةِ لله وحدَه وتركِ عبادةِ ما سواه كما أخبر الله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (الأنبياء: ٢٥) .

وصرحَّ عن جمعٍ من الرسلِ عليهم السلام أنهّم قالوا لأقوامهم : ﴿ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ (الأعراف: ٥٩) ، وهذا صريحٌ في أمر النبيِّ ﷺ لمعاذٍ يوصيه عندما أرسله إلى اليمنِ : « **إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** ... الحديث » .[1] ، وقال ﷺ مبيناً لأصحابه رضي الله عنهم هدفه من مقاتلته الناسَ : « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** ... الحديث »[2] .

وكانَ أصحابُ النبيِّ ﷺ إذا أطلقوا لفظَ التوحيدِ فإنهّم يريدون به توحيدَ الألوهيةِ ؛ ومن ذلك قولُ جابرٍ رضي الله عنه في حديثِ الحجِّ المشهورِ : فَأَهَلَّ بِالتَّوْحِيدِ « **لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لاَ شَرِيكَ لَكَ** ». [3]

وقد أنكرَ اللهُ عز وجل على المشركين وبخّهم كثيراً في القرآنِ على عدمِ اعتقادهم التلازمَ بينَ أنواعِ التوحيدِ ؛ من ذلك قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ (البقرة: ٢١ – ٢٢) ،وأمثالُ هذا في القرآنِ كثيرٌ .

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (٣ / ٣٣٠) حديث رقم (١٣٩٥) من حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه عَلَى الْيَمَنِ قَالَ « **إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ** » . ومسلم في كتاب الإيمان ص (٤٢) حديث (١٩) بنفس اللفظ .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الإيمان ، باب ﴿ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ﴾ (التوبة: ٥) (١ / ١٠٢) حديث رقم (٢٥) من حديث ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلاَةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّى دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّ الإِسْلاَمِ ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ** » .

(٣) أخرجه مسلم : كتاب الحج ، باب حجة النبي ﷺ من حديث جابر رضي الله عنه ص (٤٨٣) حديث رقم (١٢١٨) .

وهذا النوعُ من التوحيدِ قد أفصحَ القرآنُ عنه كلَّ الإفصاحِ وأبدأ فيه وأعادَ وضربَ لذلك الأمثالَ بحيث إنَّ كلَّ سورةٍ في القرآنِ فيها الدلالةُ على هذا التوحيدِ .

ولذا يرى أهلُ السنةِ لو أنَّ رجلاً أقرَّ بما يستحقه الربُّ ﷻ من الصفاتِ ونزهه عن كلِّ ما يُنـَـزَّه عنه ، وأقرَّ بأنَّه وحده خالقُ كلِّ شيءٍ ـــ لم يكن موحداً بل ولا مؤمناً ؛ حتى يشهدَ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ ٱللَّهُ فيقرَّ بأنَّ اللهَ وحدَه هو الإلهُ المستحقُ للعبادةِ ، ويلتزمَ بعبادة اللهِ وحده لا شريكَ له .

أمَّا ما يقرِّره المتكلمون حولَ التوحيدِ فهو يختلفُ في جوهره وحقيقته عمَّا أنزلَ اللهُ ﷻ في كتابه وجاءَ به رسولهُ ﷺ .

وبيانُ ذلك : أنَّ المعتزلةَ — منهم – ترى أنَّ التوحيدَ هو : ↑ أنَّ اللهَ تعالى واحدٌ في ذاته لا قسمةَ ولا صفةَ له ، وواحدٌ في أفعاله لا شريكَ له ، فلا قديمَ غيرُ ذاته ولا قسيمَ له في أفعاله ↑[١] .

فهم لا يرون الاثبات في توحيدَ الأسماءِ والصفاتِ ، كما أنَّهم لا يذكرون توحيدَ الألوهيةِ عندَ تعريفِ التوحيدِ ، بل مفهومُ التوحيدِ عندهم قائمٌ على نفيِ الصفاتِ عن اللهِ ﷻ ، يقول ابن المرتضى : ↑ ... فقد أجمعوا على أنَّ للعالمِ محدثاً قديماً قادراً عالماً حياً لا لمعانٍ... ↑[٢].

فنفيُ الصفاتِ هو التوحيدُ ، كما أنَّ التوحيدَ هو نفيُ الصفاتِ ؛ وذاك لأنَّهم يرون أنَّ إثباتَ الصفاتِ يستلزمُ معه تعددُ القدماءِ ، وهذا ما ينافي عندهم أخصُ وَصْفِ الإلهِ وهو القِدَمُ ـــ وبهذا النَّفي للصفاتِ – بزعمهم – يتحققُ (التوحيدُ) .

وجعلوا هذا المعنى للتوحيدِ هو أوَّلُ أصولهم الخمسة المجمعِ عليها عندهم .

وأمَّا الأشاعرةُ فيرون أنَّ التوحيدَ هو : ↑ أنَّ اللهَ تعالى واحدٌ في ذاته لا قسيمَ له ، وواحدٌ في صفاته الأزليةِ لا نظيرَ له ، وواحدٌ في أفعاله لا شريكَ له ↑[٣] ، وبمثل

---

(١) ينظر : الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٥٥) .

(٢) ينظر : المنية والأمل ص (٥٦) ، طبقات المعتزلة ص (٧) .

(٣) ينظر : الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٥٥) .

قولهم تقولُ الماتريديةُ : ❝ إنَّ تعالى واحدٌ في ذاته لا قسيمَ له أو لا جزءَ له ، وواحدٌ في صفاته لا شبيهَ له ، وواحدٌ في أفعاله لا شريك له ❞ .(1)

وبشيءٍ من التوضيحِ لهذا الكلامِ يقول الغزاليُّ رحمه الله : ❝ ... وعرفوا أنَّ كلمتي الشهادةِ على إيجازها تتضمنُ : إثباتَ ذاتِ الإلهِ ، وإثباتَ صفاتِه ، وإثباتَ أفعالِه ، وإثباتَ صدقِ الرسولِ . وعلموا أنَّ بناءَ الإيمانِ على هذه الأركانِ ، وهي أربعةٌ ، ويدورُ كلُ ركنٍ منها على عشرةِ أصولٍ .

الركنُ الأولُ في معرفةِ ذاتِ الله تعالى ومدارُه على عشرةِ أصولٍ : وهي العلمُ بوجود الله سبحانه وتعالى ، وقدمِه ، وبقائِه ، وأنَّه ليس بجوهرٍ ، ولا جسمٍ ، ولا عرضٍ ، وأنَّه سبحانه وتعالى ليس مختصاً بجهةٍ ، ولا مستقراً على مكانٍ ، وأنَّه يُرى ، وأنَّه واحدٌ .

الركنُ الثَّاني في صفاته ويشتملُ على عشرةِ أصولٍ : وهو العلمُ بكونه حياً ، عالماً ، قادراً ، مريداً ، سميعاً ، بصيراً ، متكلماً ، منـزهاً عن حلولِ الحوادثِ ، وأنَّه قديمُ الكلامِ والعلمِ والإرادةِ .

الركنُ الثَّالثُ في أفعاله تعالى ومداره على عشرةِ أصولٍ : وهي أنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ لله سبحانه وتعالى ، وأنَّها مكتسبةٌ للعبادِ ، وأنهَّا مُرَادةٌ لله سبحانه وتعالى ، وأنَّه متفضلٌ بالخلقِ والاختراعِ ، وأنَّ له سبحانه وتعالى تكليفَ ما لا يطاقُ ، وأنَّ له إيلامَ البريءِ ،ولا يجبُ عليه رعايةَ الأصلحِ ، وأنَّه لا واجبَ إلا بالشرعِ ، وأنَّ بَعْثَ الأنبياء جائزةٌ ، وأنَّ نبوةَ نبينا محمدٍ صلى الله عليه وسلم ثابتةٌ مؤيدةٌ بالمعجزةِ .

الركنُ الرابعُ في السمعياتِ ومداره على عشرةِ أصولٍ : وهي إثباتُ الحشرِ ، والنشرِ ، وسؤالِ منكرٍ ونكيرٍ ، وعذابِ القبرِ ، والميزانِ ، والصراطِ ، وخلقِ الجنة والنار ، وأحكامِ الإمامةِ ، وأنَّ فَضْلَ الصحابةِ رضي الله عنهم على حسبِ ترتيبهم ، وشروطِ الإمامةِ ❞.(2)

وبعد التأمُّلِ والنَّظرِ في هذه التعريفاتِ التي قالَ بها المتكلمون في تعريفِ التوحيدِ ومقارنتها بما ثبتَ من نصوصِ القرآنِ وصحيحِ السنَّةِ ــ نجدُ أنَّ التوحيدَ الذي قرَّرَه المتكلمون ينحرفُ في مساره عما جاءَ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك من جانبين عظيمين ، يعدُّ كل

(1) ينظر : التوحيد للماتريدي (٢٣ ، ١١٩) ، المسامرة للكمال ابن الهمام ص٤٣) .

(2) ينظر : إحياء علوم الدين (١ / ١٣٧).

واحدٍ منهما انحرافاً بالناسِ عن التوحيدِ الذي جاءَ به المرسلون عليهم السلام واتفقتْ عليه كلمتهم ﴿ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ (الأعراف: ٥٩) ، كما أنَّ ذلك مصادمةٌ لأساسِ دعوةِ النبيِّ ﷺ التي قالَ من أجلها « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** ... الحديث »[1] .

فأمَّا الجانبُ الأوَّلُ : إنَّ كلَّ عبارةٍ من هذه العباراتِ الثلاثِ ، لها مرادٌ – عندهم – يخالفُ مرادَ النبيِّ ﷺ وما قرَّرَه للناسِ .

فهم يقصدون بقولهم : ↑ واحدٌ في ذاته لا قسيمَ له أو لا جزءَ له ↑ نفيَ علوِّ الله على خلقه ، ونفيَ صفاتِه الخبريةِ : كالوجهِ ، واليدين ..، ونفيَ صفاتِ الأفعالِ : كالنـــزولِ والمجيءِ ... ؛ لأنَّ ذلك بزعمهم يلزمُ منه التركيبُ ، والتحيزُ ، والجهةُ ، والقسمةُ ، وهذا يلزمُ منه التشبيهُ ، واللهُ – عندهم – منـــزهٌ عن ذلك ؛ إذ لا شبيه له .

فجعلوا التعطيلَ والنَّفيَ لصفاتِ الباري سبحانه وتعالى من لوازمِ التوحيدِ في قولهم : ↑ واحدٌ في ذاته لا قسيمَ له أو لا جزءَ له ↑ ؛ فالغايةُ نفيُ الصفاتِ ، والحجَّةُ تنـــزيُه الباري سبحانه وتعالى بنفي التركيبِ ، والجسمِ ، والتحيزِ ... ، مما يدَّعون أنَّه نفيٌ للتشبيه ، وهو في حقيقته استعمالٌ لألفاظٍ مجملةٍ غرضهم منها لَبْس الحقِ بالباطلِ وكتم الحقِّ ، ليَسْلَمَ لهم القاطعُ العقليُّ ، وإنْ كان في ذلك ردٌ صريحٌ لنصوصِ الوحيِ .

ويقصدون بقولهم : ↑ وواحدٌ في صفاته لا شبيهَ له ↑ نفيَ الصفاتِ : فأمَّا المعتزلةُ فنفوا جميعَ الصفاتِ كما تقدم [2]، وأمَّا الأشاعرةُ والماتريديةُ فنفوا بها الصفاتَ الخبريةَ وصفاتَ الأفعالِ ونفوا علوَّ الله جل جلاله .

واتخذوا في نفيِ هذه الصفاتِ مسلكين :

أحدهما : نفيُ الجسميةِ .

والثَّاني : نفيُ حلولِ الحوادثِ عن ذاته المقدسة .

---

(١) تقدم تخريجه قريباً ص (٢١٧) .

(٢) ينظر : ص (٥٩) .

فيقولون : إنَّ إثباتَ الصفاتِ الخبريةِ : كالوجهِ ، واليدين ، والقدمِ ... يلزمُ منها الجسميةُ والتركيبُ . وإنَّ إثباتَ صفاتِ الأفعالِ : كالنـــزولِ ، والمجيءِ ... يلزمُ منها حلولُ الحوادثِ بذاته ﷻ كما تحلُّ الحوادثُ بذواتِ المخلوقين .

وعلى هذا فيلزمُ - عندهم - من إثباتها التشبيهُ ؛ واللهُ لا شبيهَ له.

فالنتيجةُ : نفيُ الصفاتِ عن اللهِ ﷻ ، فيكونُ من نفى الصفاتِ عن اللهِ ﷻ قد حقَّقَ التوحيدَ ؛ ولذا سمَّوا من أثبتَ ما أثبته اللهُ ﷻ لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من الصفاتِ مشبهاً .

وهذا التقريرُ مردودٌ ومرفوضٌ ↑ فقد ذكرَ أربابُ المقالاتِ : ما جمعوا من مقالاتِ الأولين والآخرين في المللِ والنِّحلِ والآراءِ والدياناتِ ، فلم ينقلوا عن أحدٍ إثباتَ شريكٍ مشاركٍ له في خلقِ جميعِ المخلوقاتِ ، ولا مماثلٌ له في جميعِ الصفاتِ ، بل من أعظمِ ما نقلوا في ذلك : قولَ الثَّنويةِ الَّذين يقولون بالأصلين (النور والظلمة) ، وإنَّ النورَ خلقَ الخيرَ ، والظلمةَ خلقتِ الشرَ .

ثمَّ ذكروا لهم في الظلمةِ قولين :

أحدهما : أنَّها محدثةٌ ؛ فتكونُ من جملةِ المخلوقاتِ له .

والثَّاني : أنَّها قديمةٌ لكنَّها لم تفعلْ إلا الشرَّ ؛ فكانت ناقصةً في ذاتها وصفاتها ومفعولاتها عن النورِ ↑[1].

وعليه فليسَ في الأممِ من أثبتَ قديماً مماثلاً له في ذاته ؛ سواء قال : إنَّه يشاركه في الفعلِ ، أم قالَ : إنَّه لا فعلَ له ، بل من شبَّه به شيئاً من مخلوقاته فإنَّما يشبِّهه به في بعضِ الأمورِ .

وقد عُلمَ بالعقلِ امتناعُ أنْ يكون له مِثلٌ في المخلوقاتِ يشاركه فيما يجبُ أو يجوزُ أو يمتنعُ عليه ؛ لأنَّ ذلك يستلزمُ الجمعَ بينَ النقيضين[2].

---

(١) ينظر : التدمريَّة لابن تيمية ص (١٧٧ - ١٧٨) .

(٢) إنَّ الحقيقتين إذا تماثلتا جاز على كل واحدةٍ ما يجوز على الأخرى ، ووجب لها ما وجب للأخرى ، وامتنع عليها ما امتنع على الأخرى ؛ فيلزم أن يجوز على الخالق القديم الواجب بنفسه ما يجوز على المحدَث المخلوق : من العدم والحاجة ، وأن يثبت للمخلوق ما ثبت للخالق من الوجوب والغنى ، فيكون كل واحد منهما : واجباً بنفسه غير واجب بنفسه ، وهكذا في باقي الصفات . ينظر : التدمريَّة ص (١٤٥) .

وعُلم أيضا بالعقلِ أنَّ كلَ موجودين قائمين بأنفسِهما فلابدَّ بينهما من قدرٍ مشتَركٍ كاتفاقهما في مُسمَّى الوجودِ ، والقيامِ بالنفسِ والذاتِ ، ونحو ذلك فإنَّ نفيَ ذلك يقتضي التعطيلَ المحضَ[(1)].

وأمَّا قولهم " واحدٌ في أفعاله لا شريك له " فهم يقصدون به أنَّ اللهَ وحدَه خالقُ العالم ، وأنَّهم إذا أثبتوا هذا بالدليلِ فقد أثبتوا غايةَ التوحيدِ ؛ ولذا فمعنى الإلهِ – عندهم – : هو القادرُ على الاختراعِ ، وهذا هو أخصُ وصفِ الإلهِ ، فمعنى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ : لا قادرَ على الاختراعِ إلا اللهُ ؛ فمن أقرَّ بأنَّ اللهَ هو القادرُ على الاختراعِ دونَ غيره ، فقد شهد أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ ٱللَّهُ .

واللغةُ تأبى عليهم هذا المعنى ؛ إذ يقولُ الأزهريُّ رحمه الله : " قالَ الليثُ : والتأله : التَّعبدُ ... وقال أبو الهيثمِ : فالله أصله إلآه ، قال الله عز وجل : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ ﴾ (المؤمنون: 91) ... ولا يكونُ إلهاً ؛ حتى يكونَ معبوداً ، وحتى يكونَ لمعبوده خالقاً ورازقاً ومدبراً وعليه مقتدراً "[(2)] .

ويقولُ ابنُ فارس[(3)] رحمه الله : " آلَهَ إِلاَهَةً كعَبَدَ عِبَادَةً . والمتأَلِّهُ : المتَّعبدُ ، وبذلك سمِّي الإله . وكانَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما يقرأُ : ﴿ وَيَذَرَكَ وَإِلاَهَتَكَ ﴾ (الأعراف: 127) "[(4)]، ويقولُ أيضاً : " (أَلَهَ) الهمزةُ واللامُ والهاءُ أصلٌ واحدٌ ، وهو التعبُّدُ . فالإله : الله تعالى ، وسُمِّي بذلك ؛ لأنَّه معبودٌ ، ويقال : تألَّهَ الرجلُ إذا تعبَّدَ "[(5)] .

وإذا قارنَّا هذا الكلامَ بما ذكره الله عز وجل في كتابه ، وجدنا أنَّ المتكلين لم يخرجوا عما أقرَّ به المشركون ؛ فإنَّ المشركين كانوا مقرِّين بهذا معَ أنَّهم مشركون كما حكى الله ذلك عنهم

---

(1) ينظر : التدمريَّة لابن تيمية ص (182) .

(2) ينظر : تهذيب اللغة (6 / 422 ، 423 ، 424) .

(3) هو : أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب القزويني . العلامّة اللغوي كان رأساً في الأدب بصيراً بمذهب مالك . من مؤلفاته : معجم مقاييس اللغة ، مجمل اللغة ، حلية الفقهاء . توفي بالري سنة (395 هـ) .
ينظر : وفيات الأعيان (1 / 118 – 119) ، البداية والنهاية (11 / 384 – 385) ، سير أعلام النبلاء (17 / 103 – 106) .

(4) ينظر : مجمل اللغة ص (57) .

(5) ينظر : معجم مقاييس اللغة (1 / 127) .

﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ (العنكبوت: ٦١) ، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ (العنكبوت:٦٣) ، ﴿ قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَن بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾ (المؤمنون: ٨٤ – ٨٩)، فإذا تبيَّن أنَّ غايةَ ما يقرِّره المتكلمون إنَّما هو توحيدُ الربوبيةِ الذي أقرَّ به المشركون — تبيَّن أنَّ ما يسمُّونه توحيداً : هو ألفاظٌ مجملةٌ فيها ما يوافقُ ما جاءَ به النبيُّ ﷺ من إثباتِ ربوبيته ، وفيها ما يخالفُ ما جاءَ به النبيُّ ﷺ من نفيِ صفاته . وليسَ الحقُّ الذي في هذه العباراتِ هو الغايةُ الَّتي جاءَ بها النبيُّ ﷺ .

وأمَّا الجانبُ الثَّاني : فإنَّهم تركوا ذكرَ الغايةِ الَّتي من أجلها خلقتْ الخليقةُ ، وأرسلتْ الرسلُ ، وأنزلتْ الكتبُ ، وبه افترقَ النَّاسُ إلى مؤمنين وكفارَ ، وسعداءَ أهلِ الجنَّة وأشقياءَ أهلِ النارِ ، ألا وهو توحيدُ الإلهيةِ وهو إفرادُه سبحانه وتعالى بالعبادةِ ، وهذا في القرآنِ كثيرٌ جداً كما قالَ تعالَى: ﴿ وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ (الزخرف: ٤٥)، ﴿ ۞ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾ ﴾ (النحل: ٥١) ، ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١١٧﴾ ﴾ (المؤمنون: ١١٧) ، ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ﴾ (النحل: ٣٦) ، وقال سبحانه وتعالى عن المشركين الَّذين أقروا بالربوبيةِ ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ ﴾ (ص: ٥) ، ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ وَيَقُولُونَ أَئِنَّا لَتَارِكُو آلِهَتِنَا لِشَاعِرٍ مَّجْنُونٍ ﴿٣٦﴾ ﴾ (الصافات: ٣٥ – ٣٦) ، فما أنكروه هنا غيرَ ما أقرُّوا به من الربوبيةِ . فلا تجدُ في كتبِ المتكلمين ذكراً لتوحيدِ الإلهيةِ لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ ، بل الغايةُ الَّتي يحققونها في التوحيدِ :

— إمَّا نفي الصفاتِ عندَ المعتزلةِ لِيَسْلَمَ لهم : أنَّ أخصَّ وَصْفِ الإلهِ هو القِدَم .

— وإمَّا إثبات أنَّ خالقَ العالمِ واحدٌ عندَ الأشاعرةِ والماتريديةِ لِيَسْلَمَ لهم : أنَّ أخصَّ وَصْفِ الإلهِ القُدْرَةُ على الاختراعِ .

وأمَّا إفرادُ اللهِ بالعبادةِ ، وإخلاصُ الدينِ للهِ ، فذاك شيءٌ ليسَ من اهتماماتهم ، ولا يدخلُ تحتَ شيءٍ من بحوثهم ؛ لذا ❪ تجدُ من أتباعِ هؤلاءِ من يسجدُ للشمسِ والقمرِ والكواكبِ ، ويدعوها كما يدعو الله ﷻ ، ويصومُ لها ، وينسكُ لها ، ويتقربُ إليها ، ثمَّ يقول : إنَّ هذا ليسَ بشركٍ : وإنَّما الشركُ إذا اعتقدتْ أنَّها هي المدبرةُ لي ، فإذا جعلتها سبباً وواسطةً لم أكنْ مشركاً ❫[1] .

وهذا ما يُفَسِّرُ لنا التداخلُ بينَ الصوفيةَ والأشاعرةِ والماتريديةِ ، وبينَ الرافضةِ والمعتزلةِ، فكلٌّ من الصوفيةِ والرافضةِ يشركون باللهِ ﷻ في عبادته : فالصوفيةُ يعبدون مشايخَهم معَ الله ﷻ ، والرافضةُ يؤلِّهون أئمتَهم ، وأمَّا المتكلمون فهم لا يعيرون إفرادَ الله بالعبادةِ كبيرَ اهتمامٍ ؛ فسرى فيهم انتقاصُ التوحيدِ والاستهانةُ بأمرِ الشركِ مع مرورِ الزمنِ ؛ فأصبحَ كثيرٌ من المعتزلةِ رافضةً أو اعتقدتْ الرافضةُ أصولَ المعتزلةِ ، كما أصبحتْ الأشاعرةُ والماتريديةُ فرقتين صوفيتين قبوريتين ؛ فترى أعلامَهم ومشايخَهم يصلُّون في مساجدَ قد بنيتْ بها الأضرحةُ أو عليها ؛ فلا ينكرونها أو ينكرون على من يتقَّربُ إليها أو عندها .

لذا لا تجدُ المتكلمين ظاهرين في بقعةٍ إلا ومظاهرُ الشركِ -: من عبادةِ القبورِ بشتى صورها — منتشرةً وقائمةً وظاهرةً في تلك البقاع ، وشاهدُ هذا في العالمِ الإسلامي قائمٌ لا يمكن إنكاره .

الانحراف الثالث : إنَّ أهلَ السنةِ في بابِ الأسماءِ والصفاتِ أثبتوا ما أثبته اللهُ لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ، ونفوا عنه ما نفاه عن نفسه ونفاه عنه رسولهﷺ من غيرِ تشبيهٍ ولا تعطيلٍ ولا تكييفٍ ،أثبتوا المعنى وجعلوا مردَّ الكيفيةِ وعلمَها إلى اللهِ ﷻ.

ولم يفرِّقوا في هذا البابِ بينَ صفةٍ وصفةٍ بل حكمُ صفاتِ الذاتِ كصفاتِ الأفعالِ الاختياريةِ ؛ من حيث الثبوتُ من عدمه ، ومستندُهم في هذا كتابُ اللهِ وصحيحُ السنَّةِ بفهم الصحابةِ .

كما منعوا استخدامَ الألفاظِ التي لم تأتِ في القرآنِ الكريمِ أو السنةِ المشرفة ؛ إذ الألفاظُ في هذا البابِ توقيفيةٌ .

---

(١) ينظر : درء التعارض لابن تيمية ص (٢٢٧) .

أمَّا المتكلمون فمعَ قولهم : إنَّ مستندَهم في هذا البابِ هو القاطعُ العقليُّ . لم يتفقوا فيما بينهم – لا في الإثباتِ ولا في النَّفيِ – في هذا البابِ .

فما تنفيه الجهميةُ تثبتُ المعتزلةُ بعضه ، وما تنفيه المعتزلةُ تثبتُ الأشعريةُ والماتريديةُ بعضَه وهكذا .

فالماتريديةُ والأشاعرةُ تثبتان الأسماءَ وكذلكَ بعضَ الصفاتِ – على اختلافٍ بين الفرقتين فيما يثبتُ من الصفاتِ عندَ كلِ فرقةٍ منهما – وتنفيان باقي الصفاتِ الثابتةِ بالأدلةِ النَّقليةِ ، والمعتزلةُ تثبتُ الأسماءَ وتنفي الصفاتَ ، والجهميةُ تنفي الأسماءَ والصفاتَ .

فهم يفرِّقون بينَ الأسماءِ والصفاتِ ، وبينَ الصفاتِ الفعليةِ والصفاتِ الخبريةِ وبينَ صفاتِ الذاتِ وصفاتِ الأفعالِ ؛ ويحتجُّون في كل ذلك بألفاظٍ مجملةٍ موهمةٍ لم يستعملها الشرعُ ، أسرفوا في استخدامها مع ما تحتويه هذه الألفاظُ من معاني باطلةٍ ؛ قد كانَ لها أثرٌ كبيرٌ في الانحرافِ في هذا البابِ . ولقد اتَّسمَ الانحرافُ هنا بأمرين :

الأمر الأول : مخالفةُ طريقِ القرآنِ في النفي والإثبات ؛ إذ طريقةُ القرآنِ النَّفيُ المجملُ والإثباتُ المفصلُ ، وأمَّا طريقةُ المتكلمين فهي النفيُ المفصلُ والإثباتُ المجملُ ؛ فالماتريديةُ وجمهورُ الأشاعرة ينفون أضعافَ ما يثبتون ؛ إذ ما يثبتونه من الصفات هو الصفاتُ العقليةُ فقط ، وأمَّا الصفاتُ الخبريةُ وصفاتُ الأفعالِ فهي عندهم منفية ، وأمَّا المعتزلةُ فهم لا يثبتون شيئاً من الصفاتِ أصلاً ، وأمَّا الجهميةُ فهم رأسُ النفيِ ؛ إذ يقولون في النَّفي : « ليس كمثله شيءٌ من الأشياء ، هو تحتَ الأرضين السبعَ ، كما هو على العرشِ ، لا يخلو منه مكانٌ ، ولا هو في مكانٍ دونَ مكانٍ ، ولا يتكلَّمُ ، ولا يكلِّمُ ، ولا ينظرُ إليه أحدٌ في الدنيا ، ولا ينظرُ إليه أحدٌ في الآخرةِ ، ولا يُوصفُ ، ولا يُعْرفُ بصفةٍ ، ولا يعْقلُ ، ولا له غايةٌ ولا منتهى ، ولا يُدْرك بعقلٍ ، وهو وجهٌ كلُّه ، وهو سمعٌ كلُّه ، وهو نورٌ كلُّه ، وهو كلُّه لا يوصفُ بوصفين مختلفين ... وكلَّما خطرَ على قلبك أنَّه شيءٌ تعرفُه فاللهُ بخلافه »(1).

ونقلَ أبو الحسنِ الأشعري رحمه الله عن المعتزلةِ قولهم عن اللهِ : « ليس بجسمٍ ، ولا شبحٍ ، ولا جُثَّةٍ ، ولا صورةٍ ، ولا لحمٍ ، ولا دمٍ ، ولا شخصٍ ، ولا جوهرٍ ، ولا عرضٍ ، ولا

---

(1) نقض التأسيس لابن تيمية (٢ / ١٥٧) .

بذي لونٍ ، ولا طعمٍ ، ولا رائحةٍ ، ولا مجَسَّةٍ ، ولا بذي حرارةٍ ، ولا برودةٍ ، ولا رطوبةٍ ، ولا يبوسةٍ، ولا طولٍ ، ولا عرضٍ ، ولا عمقٍ ، ولا اجتماعٍ ، ولا افتراقٍ ، ولا يتحركُ ، ولا يسكنُ ، ولا يتبعضُ ، وليس بذي أبعاضٍ وأجزاءٍ وجوارحَ وأعضاءَ ، وليسَ بذي جهاتٍ ، ولا بذي يمينٍ ، ولا شمالٍ ، وأمامٍ ، وخلفٍ ، وفوقٍ ، وتحتٍ ، ولا يحيطُ به مكانٌ ، ولا يجري عليه زمانٌ ، ولا يجوزُ عليه المُمَاسةُ ولا العُزْلةُ ، ولا الحلولُ في الأماكنِ ، ولا يوصفُ

بشيءٍ من صفاتِ الخلقِ الدالةِ على حدوثهم ، ولا يوصفُ بأنَّه مُتَنَاهٍ ، ولا يوصفُ بمساحةٍ ولا ذهابٍ في الجهاتِ ، وليسَ بمحدودٍ ، ولا والدٍ ولا مولودٍ ، ولا تحيطُ به الأقدارُ ، ولا تحجبه الأستارُ .. ↑.[١]

ويذكرُ القشيريُّ الأشعريُّ في رسالته على وجه التقريرِ : ↑ إنَّه سبحانه لا يظلُّه فوقٌ ، ولا يقلُّه تحتٌ ، ولا يقابله حدٌّ ، ولا يزاحمه عندٌ ، ولا يأخذه خلفٌ ، ولا يحدُّه أمامٌ ، ولم يظهره قبل ، ولم يفته بعدٌ ، ولم يجمعه كلٌ ، ولم يوجده مكانٌ ، ولم يفقده ليس ، ... ↑.[٢]

وإذا أرادوا الإثباتَ : أثبتوا شيئاً مجملاً يجمعون فيه بين النقيضين ، ويقدِّرون ما لا وجودَ له إلا في الخَيَالِ .

ومن ذلك صنيعُ المعتزلةِ ومن اتَّبعهم من أهلِ الكلامِ ؛ حيث أثبتوا لله تعالى الأسماءَ المجردةَ دونَ ما تضمنته من الصفاتِ ؛ ↑ فمنهم من جعلَ العليمَ والقديرَ والسميعَ والبصيرَ كالأعلامِ المحضةِ المترادفةِ ، ومنهم من قال : عليمٌ بلا علمٍ ، قديرٌ بلا قدرةٍ ، سميعٌ بصيرٌ بلا سمعٍ ولا بصرٍ ، فأثبتوا الاسمَ دون ما تضمنته من الصفاتِ ↑.[٣]

وهذا النَّفيُ المجردُ مع كونه لا مدحَ فيه ، فإن فيه إساءةَ أدبٍ معَ اللهِ ﷻ ، فإنَّك لو قلتَ للسلطانِ : أنت لست بزبّالٍ ، ولا كسّاحٍ ، ولا حجّامٍ ، ولا حائكٍ !! ؛ لأدَّبك على

---

(١) مقالات الإسلاميين للأشعري (١ / ٢٣٥) .

(٢) الرسالة للقشيري (٣٣/١) .

(٣) التدمريَّة لابن تيمية ص (١٨) .

هذا الوصفِ وإنْ كنتَ صادقاً ، وإنَّما تكونُ مادحاً إذا أجملتَ النَّفي ، فقلت : أنت لست مثل أحدٍ من رعيتك ، أنت أعلى منهم وأشرفُ وأجلُّ . (١)

فانظرْ كيف أساءوا إلى اللهِ ﷻ غايةَ الإساءةِ بهذه الطريقة .

أما الأمر الثاني فإنَّهم قد وقعوا في هذا الباب في تناقض كبير وعظيم، يبرزُ في ثلاثةِ أمورٍ :

الأوَّلُ : إنَّ ما يثبته بعضُهم ويدعي فيه الضرورةَ يدعي آخرون منهم أنَّه من المحال مع أنَّ مستندَ الجميع هو القاطعُ العقليُ :

فالمسائلُ الَّتي يقالُ إنَّه قد تعارضَ فيها العقلُ و الشرعُ ، وقدَّموا لذلك العقلَ ـــ نجدُ أنَّ جميعَ هذه المسائلِ قد اضطربَ فيها المتكلمون فيما بينهم ، و لم يتفقوا فيها على أنَّ موجبَ العقلِ هو كذا ، بل من قالَ من المتكلمين : إنَّ العقلَ أثبتَ ، أو أوجبَ ، أو سوَّغَ ، نجدُ أنَّ الآخرَ يقول : إنَّ العقلَ نفاهُ ، أو أحالهُ ، أو منعَ منه ، بل قد آل الأمرُ بينهم إلى التنازعِ فيما يقولون إنَّه من العلومِ الضروريةِ ، فما يقول فيه بعضُ المتكلمين :نحن نعلمُ هذا بالضرورةِ العقليةِ . يقولُ الآخر منهم : إنَّه غيرُ معلومٍ بالضرورةِ العقليةِ .

ومن أمثلة ذلك :

١) ما يقولُ فيه أكثرُ المتكلمين : نحن نعلم بالضرورةِ العقليةِ امتناعَ رؤيةِ مرئيٍ من غير معاينةٍ ومقابلةٍ . يقولُ طائفةٌ منهم : إنَّ ذلك ممكنٌ .

٢) ما يقولُ فيه أكثرُ المتكلمين : إنَّا نعلمُ أنَّ حُدُوثَ حَادثٍ بلا سببٍ حادثٍ هو أمرٌ ممتنعٌ . ويقولُ طائفةٌ منهم : إنَّ ذلك ممكنٌ .

٣) ما يقول فيه أكثرُ المتكلمين : إنَّ كونَ الموصوفِ عالماً بلا علمٍ ، قادراً بلا قدرةٍ ، حياً بلا حياةٍ ، ممتنعٌ في ضرورةِ العقلِ . نجدُ آخرين ينازعون في ذلك .

٤) يقولُ جمهورُ المتكلمين : إنَّ الوجودَ ينقسمُ إلى واجبٍ وممكنٍ ، وقديمٍ ومحدثٍ ، وإنَّ لفظَ الوجودِ يعمهما ويتناولهما ،وإنَّ هذا معلومٌ بضرورةِ العقلِ . ومن المتكلمين من ينازعُ في ذلك.

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٠٧) .

٥) يقولُ جمهورُ المتكلمين : إنَّ حدوثَ الأصواتِ المسموعةِ من العبدِ بالقرآنِ أمرٌ معلومٌ بضرورةِ العقلِ . ومن النَّاسِ من ينازعُ في ذلك .

٦) جمهورُ المتكلمين يقولون : إثباتُ موجودين ليسَ أحدهما مبايناً للآخرِ ولا داخلاً فيه ، أو إثباتَ موجودٍ ليسَ بداخلِ العالمِ ولا خارجه معلومُ الفسادِ بضرورةِ العقلِ ، ومن النَّاسِ من نازع في ذلك ... وهذا بابٌ واسعٌ [1]، مع أنَّ الكلَّ في هذا متمسكٌ بالقاطع العقلي .

الثَّاني : أنَّ ما نفاه بعضهم من الصفاتِ بالعقلِ كالرحمةِ والمحبةِ يمكنُ إثباتُه كذلك بالعقلِ نفسه ؛ فاختلفوا اختلافاً لا يمكنُ الجمعُ بينه في بابٍ واحدٍ ، ومستندُ الجميعِ في هذا الباب واحدٌ وهو العقلُ ؛ فيقال : ما في المخلوقاتِ من وجوه المنافعِ للمحتاجين ، وكشفِ الضرِ عن المضرورين ، والإحسانِ إلى المخلوقاتِ ، وأنواعِ الرزقِ والهدى والمسرّاتِ ـــ هو دليلٌ على رحمةِ الخالقِ ﷻ ، والقرآنُ يثبتُ دلائلَ الربوبيةِ بهذا الطريقِ ؛ فتارةً يدلهم بالآياتِ المخلوقةِ على وجودِ الخالقِ ، ويثبتُ علمَه وقدرتَه ومشيئتَه . وتارةً يدلهم بالنعمِ والآلاءِ على وجودِ برِّه وإحسانه المستلزمِ رحمته ومحبته ، وهذا كثيرٌ في القرآنِ كقوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٢١﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ (البقرة : ٢١ – ٢٢) ، وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ (السجدة : ٢٧) ... وبالجملةِ فما ذكرَ اللهُ في القرآنِ من الأمثالِ والآياتِ ـــ **تارةً نجده** يقرِّرُ بها نفسَ مشيئته وقدرته وخلقه ، **وتارةً** يقرِّرُ بها إحسانَه وإنعامه ورحمته ، وهذه الطريقةُ مستلزمةٌ للأولى من غير عكسٍ ؛ فإنَّه يلزمُ من وجودِ الإحسانِ والرحمةِ وجودَ القدرةِ والمشيئة من غيرِ عكسٍ ، وقسْ على هذا غيره من الصفاتِ ، وأمرُه مما يعلمُ بالسمعِ وبالعقلِ أيضاً كما تُعْلَمُ إرادتُه، وكما تعلمُ محبته .[2]

الثَّالث : أنَّه ليسَ لديهم ضابطٌ عقليٌ صحيحٌ في التفريقِ بينَ النَّفي والإثباتِ في باب الأسماءِ والصفات ؛ فاختلفوا فيما بينهم في هذا الضابطِ اختلافاً كبيراً ومتفاوتاً تفاوتاً بيِّناً بحيث لا يمكنُ أنْ يجتمعوا على ضابطٍ واحدٍ في هذا البابِ ، مع دعواهم أنَّ مستندَهم في

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (١ / ١٤٤ – ١٤٦) ، وينظر تفصيل هذه الأقوال في كامل هذا المبحث .

(٢) شرح الأصفهانيَّة لابن تيمية ص (٣٤ – ٣٥) .

هذا الباب واحد وهو العقل ــ فتجدُ ما يثبته الأشاعرةُ والماتريديةُ أو ينفونَه مخالفٌ لما تثبته المعتزلةُ أو تنفيه .

فالأشعريُّ والماتريديُّ مثلاً يُقِرُّ بأنَّ اللهَ حيٌ بحياةٍ ، عليمٌ بعلمٍ ، قديرٌ بقدرةٍ ، سميعٌ بسمعٍ ، بصيرٌ ببصرٍ ، متكلمٌ بكلامٍ ، مريدٌ بإرادةٍ ؛ ويجعلُ ذلك كلَّه حقيقةً . وينازعُ في محبته ورضاه وغضبه وكراهيته ، فيجعلُ ذلك مجازاً ، ويفسِّره إمَّا بالإرادَةِ ، وإمَّا ببعضِ المخلوقاتِ من النِّعمِ والعقوباتِ .

ــ فيقالُ له : لا فرقَ بين ما نفيته من الصفاتِ وبينَ ما أثبتَّه ، بل القولُ في أحدهما كالقولِ في الآخرِ .

ــ فإنَّك إنْ قلتَ : إنَّ إرادتَه مثلَ إرادةِ المخلوقين ، فكذلك محبته ورضاه وغضبه ، قلنا لك : فهذا هو التمثيلُ .

ــ وإن قلت : إنَّ له إرادةً تليقُ به ، كما أنَّ للمخلوقِ إرادةً تليقُ به .

ــ قلنا لك : وكذلك له محبةٌ تليقُ به ، وللمخلوقِ محبةٌ تليقُ به ، وله رضاً وغضبٌ يليقُ به ، وللمخلوقِ رضاً وغضبٌ يليقُ به .

ــ وإنْ قال الأشعريُّ أو الماتريديُّ : إنَّ الغضبَ غليانُ دمِ القلبِ لطلبِ الانتقامِ .

ــ قلنا له : إنَّ الإرادةَ هي ميلُ النفسِ إلى جلبِ منفعةٍ أو دفعِ مضرةٍ .

ــ فإن قال : هذه إرادةُ المخلوقِ .

ــ قلنا له : وهذا غضبُ المخلوقِ .

ــ وكذلك يلزمك هذا القولِ في كلامِه وسمعه وبصره وعلمه وقدرته :

فإنْ نفيتَ عن الغضبِ ، والمحبة ، والرضا ، ونحو ذلك ما هو من خصائصِ المخلوقين ؛ قلنا : فهذا منتفٍ كذلك عن السمعِ ، والبصرِ ، والكلامِ ، وجميعِ الصفات .

وإنْ أثبتَّ للغضبِ ، والمحبةِ ، والرضا ، ونحو ذلك ما هو من خصائصِ المخلوقين ؛ قلنا : فهذا ثابتٌ كذلك للسمعِ ، والبصرِ ، والكلامِ ، وجميعِ الصفاتِ .

فهذا المفرِّقُ – أي الأشعريّ أو الماتريديّ – بينَ الصفاتِ ، يقالُ له فيما نفاه ؛كما يقوله هو لمنازعِه – أي المعتزليّ – فيما أثبتَه .

ــ فإذا قالَ المعتزليُّ : ليسَ له إرادةٌ ، ولا كلامٌ قائمٌ به ؛ لأنَّ هذه الصفاتَ لا تقومُ إلا بالمخلوقاتِ ، فإنَّ الأشعريَّ والماتريديَّ يبيِّنُ للمعتزليِّ أنَّ هذه الصفاتَ يتصفُ بها القديمُ ، ولا تكون كصفاتِ المحدثاتِ .

وهي نفسُ الحجَّةِ التي أقامها عليه أهلُ السنَّةِ في صفةِ المحبةِ ، والرضا ، ونحو ذلك من الصفاتِ !!

وإنْ كانَ المتكلمُ ممنْ ينكرُ الصفاتِ ، ويقرُّ بالأسماءِ كالمعتزليِّ الَّذي يقولُ : إنَّه حيٌ عليمٌ قديرٌ ، وينكرُ أنْ يتصفَ بالحياةِ والعلمِ والقدرةِ .

ــ قلنا له : لا فرقَ بين إثباتِ الأسماءِ وبينَ إثباتِ الصفاتِ ، فإنَّك إنْ قلتَ : إثباتُ الحياةِ والعلمِ والقدرةِ يقتضي تشبيهاً وتجسيماً ؛ لأنَّا لا نجدُ في الشاهدِ متصفاً بالصفاتِ إلا ما هو جسمٌ .

ــ قلنا لك : ولا نجدُ في الشاهدِ ما هو مُسمَّى بأنَّه حيٌّ عليمٌ قديرٌ إلا ما هو جسمٌ ، فإنْ نفيتَ ما نفيتَ لكونك لم تجده في الشاهدِ إلا لجسمٍ فانفِ الأسماءَ ، بل وكلَّ شيءٍ ؛ لأنَّك لا تجده في الشاهدِ إلا لجسمٍ .

فكلُّ ما يحتجُّ به في نفى الصفاتِ ، يحتجُّ به عليه نافي الأسماءِ الحسنى ، فما كان جواباً لذلك كان جواباً لمثبتي الصفات[1].

الانحراف الرابع : يرى أهلُ السنةِ أنَّ اللهَ لم يزلْ متكلماً إذا شاءَ ، ومتى شاءَ ، وكيف شاءَ ، وهو يتكلَّمُ به بصوتٍ يُسْمَعُ ، وأنَّ نوعَ الكلامِ قديمٌ وإنْ لم يكنِ الصوتُ المعينُ قديماً [2]، ومن المعلومِ من الدينِ بالضرورةِ ؛ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ ، وأنَّه أوحاه بلفظه ومعناه إلى جبريلَ عليه السلام وأنَّ جبريلَ قد أداه كما سمعه من اللهِ عز وجل إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم .

وأمَّا المتكلمون فقد خالفوا هذه الضرورةَ ؛ وأنكروا سماعَ جبريلَ عليه السلام للقرآنِ من اللهِ عز وجل ، لاستحالة أنْ يتكلَّمَ اللهُ بصوتٍ ؛ ولذا فقد وقعوا في الاضطرابِ في بيان كيفيةِ إيحاءِ اللهِ لجبريلَ بالقرآنِ .

---

(١) ينظر : التدمريَّة لابن تيمية ص (٣١-٣٦) .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٦٩) .

وأساسُ هذه المشكلة يرجعُ إلى منهجِ المتكلمين في صفاتِ اللهِ ﷻ ؛ فهم يرونَ أنَّ القِدمَ هو أخصُّ وَصْفِ الإلهِ ، وبالمقابل الحُدُوثُ أخصُّ وصفٍ للمخلوقِ .

وبنوا على ذلك أنَّ الحوادثَ لا تقومُ باللهِ ؛ لأنَّ ما قامت به الحوادثُ فهو حادثٌ ، وهذا ينافي وصفَه بالقدمِ ؛ وعليه فقد اتفقوا على أنَّ اللهَ لا يتكلَّمُ بصوتٍ مسموعٍ ؛ لأنَّه حينئذٍ سيكونُ محلاً للحوادثِ - كما زعموا - .

وبعدَ هذا الأصلِ اختلفوا فيما انبنى عليه ؛ فالمعتزلةُ ترى ضرورةً أنَّ الكلامَ لا يكون إلا بصوتٍ مسموعٍ . وبناءً على هذين الأصلين نتجَ عندهم – أنَّ كلامَ اللهِ هو من أفعاله ومخلوقاته لا من صفاته ، والقرآنُ كلامُ اللهِ مخلوقٌ .

ووقعوا في لازمٍ باطلٍ : وهو أنَّه لا يمكنُ التفريقُ بين كلامِ اللهِ وكلامِ خلقه ؛ لأنَّ كلامَ اللهِ عندهم مخلوقٌ في محلٍ ، فكيفَ نفرقُ بين أنَّ هذا الكلامَ كلامُ اللهِ أو كلامُ المحلِّ ، بل يلزمُ أنَّ الشجرةَ مثلاً هي القائلةُ لموسى : ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾ (طه : ١٤) ، ولوجبَ أنْ يكونَ ما أنطقَ اللهُ به بعضَ مخلوقاته – كلاماً له وقد قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمۡ لِمَ شَهِدتُّمۡ عَلَيۡنَاۖ قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ ﴾ (فصلت : ٢١) ، إلى غير ذلك من الأمثلة ، كما يلزمُ أنْ يكونَ اللهُ ﷻ متكلماً بكلِ كلامٍ خلقه في غيره ؛ زوراً كان أو فحشاً أو كذباً بل حتى كفراً ! ، ولصحَّ قول الملحد :

وَكُلُ كَلامٍ فِيْ الوُجُودِ كَلامُهُ ســوَاءً عَلَيْنا نَثْرُهُ وَنظَامُهُ

ولَصَحَّ أنْ يوصفَ أحدٌ بصفة قامتْ بغيره ؛ فيصحُّ أنْ يقالَ للبصيرِ : أعمى ، وللأعمى : بصيراً ! ؛ لأنَّ وصفَ العمى قد قامَ بغيرِ الأعمى (أي البصير) ، ولأنَّ وصفَ البصرِ قد قامَ بغيرِ البصيرِ (أي الأعمى) ! ولصحَّ أنْ يوصفَ اللهُ ﷻ بالصفاتِ التي خلقها في غيره من الألوانِ والروائحِ والطعومِ والطولِ والقصرِ ونحوها ،[1] وبمثل هذا ألزمَ الإمامُ ابنُ جريرٍ الطبري المعتزلةَ ومن وافقهم في القولِ بخلقِ القرآنِ بأنَّه لا فرقَ بين قولهم : خَلَقَ القرآنَ قائماً بغيره مع كونه صفةً له ، وقولُ القائلِ : خَلَقَ لوناً في غيره فيكون هو المتلونُ ، كما خَلَقَ كلاماً في غيره فكانَ هو المتكِّلمُ به . وكذلك لا فرقَ بين هذا وأنْ يقالَ : خَلَقَ

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٨٤) ، وينظر : الحيدة لعبد العزيز الكناني ص (٨٨)

حركةً في غيره فيكونُ هو المتحركُ بها ، والقولُ بهذا كفرٌ عندَ المعتزلةِ ، ولا سبيلَ لهم إلى التفريقِ بينه وبين قولهم في الكلامِ[1] . وكلُّ هذا مستقبحٌ لا يعقلُ ، وترده الضرورةُ العقلية .

بل ويلزمُ على هذا القولِ نفيُ الصفاتِ، كما أوضحَ هذا الإمامُ إسحاقُ بن راهويه [2] رحمه الله؛ إذ يقول : " ليسَ بين أهلِ العلمِ اختلافٌ أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ وليسَ بمخلوقٍ ، وكيفَ يكونُ شيءٌ من الربِّ عزَّ ذكره مخلوقاً ؟ ولو كانَ كما قالوا لزمهم أنْ يقولوا : علمُ اللهِ ، وقدرتُه ، ومشيئته مخلوقةٌ ؛ فإنْ قالوا ذلك لزمهم أنْ يقولوا : كانَ اللهُ - تبارك اسمه - ولا علمٌ ، ولا قدرةٌ ، ولا مشيئةٌ ، وهو الكفرُ المحضُ الواضحُ ، لم يزلِ اللهُ عالماً متكلماً له المشيئةُ والقدرةُ في خلقه ، والقرآنُ كلامُ اللهِ وليسَ بمخلوقٍ ، فمن زعمَ أنَّه مخلوقٌ فهو كافرٌ " [3]

وهذا قولٌ سديدٌ ؛ فكما نحنُ نسمعُ شيئاً من كلامه فنحنُ نعقلُ شيئاً من علمه ونرى شيئاً من قدرته ، ولا تفريقَ بينَ الثلاثةِ بحالٍ ؛ فإمَّا أنْ نحكمَ على الجميعِ بأنَّها مخلوقةٌ وهذا عينُ الكفرِ ، وإمَّا التسليمُ لنصوصِ الوحي واتباعُ السنةِ .

وأمَّا الكلابيةُ ومن اقتفى أثرهم من الأشاعرةِ والماتريديةِ ، فقالوا : إنَّ الكلامَ قد يكونُ بغير صوتٍ وغيرَ مسموعٍ ، بل معنىً قائمٌ بالنفسِ وهو ما يسمَّى "بالكلامِ النفسيِّ" .

وبناءً على هذا الأصلِ أثبتوا صفةَ الكلامِ للهِ على معنى أنَّه مجردُ معنىً قديمٍ قائمٍ بالذاتِ ، لا يمكنُ عليه التجزؤُ أو الحدوثُ ، وأمَّا المسموعُ كالقرآنِ فهو حكايةٌ أو عبارةٌ عن كلامِ اللهِ ، كالإشارةِ والكتابةِ .

وبهذا اتفقَ المتكلمون على أنَّ المسموعَ بصوتٍ كالقرآنِ هو من مخلوقاتِ اللهِ وليسَ من صفاته . يقولُ الإيجيُّ : " قالتْ المعتزلةُ : أصواتٌ وحروفٌ يخلقها اللهُ في غيره ، كاللوحِ المحفوظِ أو جبريلَ أو النبيِّ ، وهو حادثٌ . وهذا لا ننكره لكنَّا نثبتُ أمراً وراءَ ذلك

(١) ينظر : التبصير في معالم الدين لابن جرير الطبري ص (٢٠٣) .

(٢) هو : أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي ، المعروف بابن راهويه . ولد سنة (١٦١ هـ) ، وتوفي بنيسابور سنة (٢٣٨ هـ) . إمام حافظ مجتهد قرين الأمام أحمد ، أحد أئمة الدين ، قال أحمد بن حنبل : إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين ، وما عبر الجسر أفقه من إسحاق . له : المسند ، التفسير . ينظر : وفيات الأعيان (١ / ١٩٩ - ٢٠١) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ٣٥٨) ، شذرات الذهب (٢ / ٨٩) .

(٣) ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢ / ٥١٦ - ٥١٧) .

وهو المعنى القائمُ بالنفسِ ، ونزعمُ أنَّه غيرُ العباراتِ ؛ إذ قد تختلفُ العباراتُ بالأزمنةِ والأمكنةِ والأقوامِ ، بل قد يدلُّ عليه بالإشارةِ والكتابةِ كما يدلُّ عليه بالعبارةِ ... .

إذا عرفت هذا فاعلمْ أنَّ ما يقوله المعتزلةُ وهو خلقُ الأصواتِ والحروفِ ، وكونها حادثةٌ قائمةٌ فنحنُ نقولُ به ، ولا نزاعَ بيننا وبينهم في ذلك ، وما نقوله من كلامِ النفسِ فهم ينكرونه ، ولو سلَّموه لم ينفوا قدمَه ، فصارَ محلُّ النـــزاعِ نفيُ المعنى وإثباتُه ↑.[١]

فنجدُ أنَّ المعتزلةَ كانتْ النتيجةُ عندهم وفقَ ما أصَّلُوه ؛ ولكن خالفوا بذلك ما تواترَ من نصوصِ الوحيِ على أنَّ الكلامَ صفةٌ للهِ ﷻ وليس مخلوقاً من مخلوقاته .

وأمَّا الأشاعرةُ والماتريديةُ فكانتْ النتيجةُ عندهم ليستْ متَّسقةً مع ما أصَّلوه ، لذلك رجعوا إلى قولِ المعتزلةِ في أنَّ كلَّ ما يوجدُ مما هو كلامُ اللهِ فهو مخلوقٌ ، وأنَّه لا يمكنُ أنْ يتصفَ اللهُ به بل هو مجردُ معنىً قائمٍ بالنفسِ ، وعليه فالقرآنُ عندَ الجميعِ مخلوقٌ .

يقولُ القاضي عبدُ الجبارِ : ↑ مذهبنا في ذلك هو أنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ تعالى ووحيه ، وهو مخلوقٌ محدثٌ ↑[٢] ، كما قال : ↑ إنَّ القرآنَ فعلٌ من أفعالِ اللهِ ↑[٣] .

يقول الماتريدي رحمه الله : ↑ إنَّ اللهَ أسمعَ موسى عليه السلام كلامَه بحروفٍ خلقَها ، وصوتٍ أنشأه ↑[٤].

ويقولُ الباجوريُّ الأشعريُّ : ↑ مذهبُ أهلِ السنةِ أنَّ القرآنَ الكريمَ - بمعنى الكلامِ النفسي - ليس بمخلوقٍ . وأمَّا القرآنُ - بمعنى اللفظِ الذي نقرأه - فهو مخلوقٌ. لكنه يمتنعُ أنْ يُقالَ : القرآنُ مخلوقٌ ، ويرادُ به اللفظُ الذي نقرؤه إلا في مقامِ التعليمِ ↑[٥] .

فالأشاعرةُ والماتريديةُ أبعدُ عن الحقِّ من المعتزلةِ من وجه : أنَّ الفريقين يتفقون على أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ، ولكنَّ الأشاعرةَ والماتريديةَ يزيدون عليهم بأنَّه ليسَ كلامَ اللهِ على الحقيقةِ ، وإنَّما هو عبارةٌ عنه أو حكايةٌ .

---

(١) المواقف للإيجي ص (٢٩٣- ٢٩٤) .

(٢) شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار ص (٥٢٧ – ٥٢٨) .

(٣) المصدر السابق ص (٥٢٧ – ٥٢٨) .

(٤) كتاب التوحيد للماتريدي ص (٥٩) .

(٥) شرح الجوهرة للباجوري ص (١٧٣) .

وصرحَّ الباقلانيُّ رحمه الله بإضافةِ لفظِ القرآنِ إلى جبريلَ عليه السلام التزاماً بما أصَّله الأشاعرةُ ؛ إذْ يقولُ : ↑ يجبُ أنْ يُعْلَمَ أنَّ كلامَ اللهِ تعالى منْزلٌ على قلبِ النبيِّ ﷺ نزولَ إعلامٍ وإفهامٍ لا نزولَ حركةٍ وانتقالٍ... والمنـــزَّلُ على الوجه الذي بيَّناه من كونه نزولَ إعلامٍ وإفهامٍ لا نزولَ حركةٍ وانتقالٍ :كلامُ اللهِ تعالى القديمُ الأزليُّ القديم بذاته ... والنازلُ على الحقيقة المنتقلُ من قطرٍ إلى قطرٍ قولُ جبريلَ عليه السلام يدلُّ على هذا قوله تعالى:﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ (الحاقة : ٣٨ – ٤٠) ... فحاصلُ هذا الكلامِ أنَّ الصفةَ القديمةَ كالعلمِ والكلامِ ونحو ذلك من صفاتِ الذاتِ لا يجوزُ أنْ تفارقَ الموصوفَ ؛ لأنَّ الصفةَ إذا فارقتْ الموصوفَ اتَّصفَ بضدها ، واللهُ تعالى متنـــزهٌ عن الصفةِ وضدِها فافهم ذلك ، فجاءَ من ذلك أنَّ جبريلَ عليه السلام عَلِمَ كلامَ اللهِ وفهمَه ، وعَلَّمَه اللهُ النظمَ العربيَّ الذي هو قراءتُه ، وعلَّمَ هو القراءةَ نبينا ﷺ ↑[1].

والذي جرَّه إلى هذا الخطأِ الكبيرِ هو عدمُ التفريقِ بين قائلِ القولِ ابتداءً وبين ناقلِه ومبلِّغه وهي من الأمورِ المعلومةِ بالبداهةِ ؛ فناقلُ الشعرِ ليسَ هو قائلُ ذلك الشعرِ ، وراوي الحديثِ عن النبيِّ ﷺ ليس هو قائلُ ذلك الحديثِ بل هو مجردُ راوٍ ، والذي سوَّغَ وقوعَ مثلَ هذا الخطأ الشنيعِ هو التزامُ الأصولِ الفاسدةِ .

ويوغلُ بعضُ الأشاعرةِ في التناقضِ فيرى أنَّ الكلامَ النفسيَّ يمكنُ أنْ يُسْمَعَ بدون صوتٍ ، وهو يشبه تناقضَهم في رؤيةِ اللهِ سبحانه وتعالى بلا مقابلةٍ أو من غيرِ جهة .

يقول الباجوري رحمه الله في ذلك : ↑ وأمَّا السمعُ الحادثُ فهو قوةٌ تُدْرَكُ بها الأصواتُ على وجهِ العادةِ ، وقد يُدْرَكُ بها غيرُ الأصواتِ ، فقد سمعَ سيدنا موسى عليه السلام كلامَ اللهِ تعالى القديمِ وهو ليسَ بحرفٍ ولا بصوتٍ ↑ .

ثمَّ يشرحُ المرادَ بقوله تعالى:﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ (النساء : ١٦٤) ، فيقول : ↑ أي أزالَ عنه الحجابَ وأسمعَه الكلامَ القديمَ ، ثمَّ أعادَ الحجابَ ، وليسَ المرادُ أنَّه تعالى يبتدئُ كلاماً ثمَّ يسكتُ ؛ لأنَّه لم يزلْ متكلماً أزلاً وأبداً . خلافاً للمعتزلةِ في قولهم بأنَّ

(١) الإنصاف للباقلاني ص (١٤٨ – ١٤٩) .

المعنى أنَّه تعالى خلقَ الكلامَ في شجرةٍ وأسمعه موسى . ويردُّ كلامَهم أنَّ الأصلَ في الإطلاقَ الحقيقةُ[1] ↑[2].

ومن هذا المنطلقِ يقولُ الجوينيُّ رحمه الله : ↑ المعنى بالإنزالِ أنَّ جبريلَ صلواتُ اللهُ عليه أدْركَ كلامَ اللهِ تعالى وهو في مقامِه فوقَ سبعِ سماواتٍ ، ثمَّ نزلَ إلى الأرضِ فأفهمَ الرسولَ ﷺ ما فهمه عندَ سدرةِ المنتهى من غيرِ نقلٍ لذاتِ الكلامِ ↑[3].

وهم يستندون في ذلك إلى أنَّ كلَّ موجودٍ يمكنُ أنْ يُسْمَعَ [4]، وعليه فكلامُ اللهِ عز وجل يمكنُ أنْ يُسمعَ بغيرِ صوتٍ ؛ لأنَّه موجود .

وبقولهم أنَّ كلامَ اللهِ عز وجل مجردُ معنىً قائمٍ بالنفس وهو واحدٌ لا يتجزأ يمكنُ أنْ يُسْمَعَ بلا صوتٍ ـــ **يقعون في لازمٍ باطلٍ يفرّون منه** ؛ وذلك أنَّه لابدَّ للسامعِ أنْ يسمعَ كلامَ اللهِ جميعه ؛ لأنَّه لا يتجزأ . وقد احتجَّ علماءُ السنة عليهم بتناقضهم هذا .

يقول أبو نصر السجزي رحمه الله : ↑ خاطبني بعضُ الأشعريَّةِ في هذا الفصلِ وقال : التجزؤُ على القديمِ غيرُ جائزٍ .

ـــ فقلت له : أتقرُّ بأنَّ اللهَ أسمعَ موسى كلامه على الحقيقةِ بلا ترجمانٍ ؟

ـــ فقال : نعم .

وهم يطلقون ذلك ويموِّهونَ على من لم يَخْبُرْ مذهبهم .

ـــ فقلت لمخاطبي الأشعري : قد علمنا جميعاً أنَّ حقيقةَ السماعِ لكلامِ اللهِ منه على أصلكم محالٌ ، وليس ههنا من تتقيه وتخشى تشنيعَه ، وإنَّما مذهبُك أنَّ اللهَ يُفهم من شاءَ كلامَه بلطيفةٍ منه ، حتى يصيرَ عالماً متيقناً بأنَّ الذي فهمَه كلامَ اللهِ ، والَّذي أريدُ أنْ ألزمكَ ، واردٌ على الفهمِ وُرُودَهُ على السَّماعِ .

---

(١) مقتضى كون الأصل في الإطلاق الحقيقة : أنْ يكون كلامُ الله بصوت مسموع ، وأمَّا القول بسماع ما ليس بصوت فمخالفٌ للحقيقة التي يدَّعون هنا الأخذ بها .

(٢) شرح الجوهرة للباجوري ص (١١٧ – ١١٨) .

(٣) الإرشاد للجويني ص (١٣٠) .

(٤) نقله ابن تيمية في درء التعارض (٢ / ١١٤) عن أبي الحسن ، وذكر أنَّ القاضي أبو بكر قد علقه على الفهم . وقد ردَّ هذا الرازي ؛ إذ الوجود ليس مصححاً للسماع وتوصل إلى أنَّ الكلامَ النفسي ليس بصوت فلا يمكن أنْ يسمع بحال . ينظر : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين ص (٢٦٨) .

فدعِ التمْويهَ ، ودعِ المصانعةَ ، ما تقولُ في موسى عليه السلام حيث كلَّمَه الله : أُفهِمَ كلامَ الله عز وجل مطلقاً أم مقيداً ؟

ـــ فتلكَّأَ قليلاً ثمَّ قال : ما تريدُ بهذا ؟

ـــ فقلت : دعْ إرادتي ، وأجبْ بما عندك .

ـــ فأبى وقال : ما تريدُ بهذا ؟

ـــ فقلت : أريدُ أنَّك إنْ قلتَ : إنَّه عليه السلام فهمَ كلامَ اللهِ مطلقاً اقتضى ألا يكون للهِ كلامٌ من الأزلِ إلى الأبدِ إلا وقد فهمه موسى ! ، وهذا يؤولُ إلى الكفرِ ...

وإذا لم يجزْ إطلاقُه وأُلجأْتَ إلى القولِ : أفْهَمَه اللهُ ما شاءِ من كلامه دخلتَ في التبعيض الذي هربتَ منه ، وكفَّرتَ من قالَ به .

ـــ فقال : هذا يحتاجُ إلى تأمُّلٍ وقطعَ الكلامَ »[1].

كما يلزمهم أنْ يكونَ وحيُ اللهِ كلُّه من قبيلِ الإلهامِ ؛ ولهذا ذكرِ ابنُ حجر رحمه الله تأويلَ من أوَّل أحاديثَ الصوتِ ثم عقَّبَ عليه فقال : « وهذا حاصلُ كلامٍ من ينفي الصوتَ من الأئمةِ ، ويلزمُ منه أنَّ اللهَ لم يُسْمِعْ أحداً من ملائكته ورسله كلامَه ، بل ألهمَهم إياه »[2].

فانظر مدى انحرافِ المتكلمين مع تناقضهم فيما بينهم وما وقعوا فيه من لوازم باطلة ومستندُ الجميعُ في هذا كلِّه هو العقل .

الانحراف الخامس : إنَّ علوَّ اللهِ عندَ أهلِ السنةِ يعدُّ من الضروريات ؛ فاللهُ عز وجل فوقَ خلقه ، مستوٍ على عرشِه ، بائنٌ من خلقِه ، محيطٌ بكلِّ شيءٍ ، يدلُّ على ذلك المتواترُ من القرآنِ ، والسنَّةِ ، وكذلك الإجماعُ ، والعقلُ ، بل حتى الفطرةَ ، يقول ابن تيمية رحمه الله :

« فالسلفُ والأئمةُ يقولون : إنَّ اللهَ فوقَ سماواته ، مستوٍ على عرشِه ، بائنٌ من خلقه ، كما دلَّ على ذلك الكتابُ ، والسنةُ ، وإجماعُ سلف الأمة ، وكما عُلمَ المباينةُ والعلوُّ بالمعقولِ الصريحِ الموافقِ للمنقولِ الصحيحِ ، وكما فطرَ اللهُ على ذلك خلقه »[3] . وقد قالَ

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٢ / ٩٠ – ٩٢) .

(٢) فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٤٨٥) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ٢٩٧) .

ابنُ القيِّم رحمه الله : « فهذه أنواعٌ من الأدلةِ السمعيةِ المحكمةِ إذا بُسِطَتْ أفرادُها كانتْ ألفَ دليلٍ على علوِّ الربِّ على خلقِه واستوائِه على عرشِه »[1] .

وأمَّا المتكلمون فهم ينكرونَ علوَّ اللهِ مطلقاً فليسَ فوقَ العالمِ شيءٌ أصلاً ولا فوقَ العرشِ شيءٌ ، وهذا قولُ الجهميةِ والمعتزلةِ والماتريديةِ وطوائفَ من متأخري الأشاعرةِ [2]؛ لأنَّ ذلك يستلزمُ منه الجسمية .

وهم قسمان :

قسمٌ يقول : ليسَ داخلَ العالمِ ولا خارجاً عنه ، ولا حالاً فيه وليسَ في مكانٍ من الأمكنةِ . فهؤلاءِ ينفون عنه الوصفين المتقابلين . وهذا قولُ طوائفَ من المتكلمين ونظرائهم.

وقسمٌ منهم يقولُ : إنَّه في كلِّ مكانٍ بذاته ، كما يقولُ ذلك طوائفُ من عبَّادهم ، ومتكلميهم ، وصوفيَّتهم ، وعامَّتهم . [3]

وكثيرٌ منهم من يجمعُ بين القولين المتناقضين : ففي حالِ نظرِهِ وبحثه يقول بسلبِ الوصفين المتقابلين فيقولُ : لا هو داخلُه ولا خارجُه ، وفي حالِ تعبُّده وتألهه يقول بأنَّه في كلِ مكانٍ ، ولا يخلو منه شيءٌ حتى يصرِّحون بالحلولِ في كلِ موجودٍ - من البهائمِ وغيرها - بل بالاتحادُ بكلِّ شيءٍ ، بل يقولون بالوحدةِ الَّتي معناها أنَّه عينُ وجودِ الموجوداتِ .

ويعللُ شيخَ الإسلامِ سببَ هذا التناقضِ فيقول : «وسببُ ذلك أنَّ الدعاءَ والعبادةَ والقصدَ والإرادةَ والتوجه يَطْلُبُ موجوداً ، بخلاف النَّظرِ ، والبحثِ ، والكلامِ ؛ فإنَّ العلمَ ، والكلامَ ، والبحثَ ، والقياسَ ، والنظرَ يتعلقُ بالموجودِ والمعدومِ ، فإذا لم يكنْ القلبُ في عبادةٍ وتوجهٍ ودعاءٍ سَهُلَ عليه النَّفيُ والسلبُ ، وأعرضَ عن الإثباتِ ، بخلافِ ما إذا كانَ في حالِ الدُّعاءِ والعبادةِ فإنَّه يطلبُ موجوداً يقصده ، ويسأُله ويعبدُه ، والسلبُ لا يقتضي إلا النَّفيَ والعدمَ ، فلا ينفي في السلبِ ما يكون مقصوداً معبوداً »[4].

وعلاوةً على جَمْعِ المتكلمين للمتناقضاتِ نجدُ أنَّ إنكارَ العلوِّ هو مناقضةٌ للعقلِ - الَّذي يستندُ إليه المتكلمون فيما يقرِّرُون ويحاجُّون - فضلاً عن الشرعِ .

---

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٧٥) .

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١٤٠ - ١٤١) ، تفسير النسفي لأبي البركات (٢ / ٥٤ - ٥٥) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ١٢٢ - ١٢٣ ، ٢٧٢) .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ٢٧٢ - ٢٧٣) .

فإنَّه يُقالُ لنفاةِ العلوِّ إنَّ علوَ الله ثابتٌ بالعقلِ من وجوهٍ :

أحدُها : العلمُ البديهيُّ القاطعُ بأنَّ كلَ موجودين ، إمَّا أنْ يكونَ أحدُهما سارياً في الآخرِ قائماً به كالصفاتِ ، وإمَّا أنْ يكون قائماً بنفسه بائناً من الآخرِ .

الثاني : إنَّه لما خلقَ العالمَ ، فإمَّا أنْ يكون خلقَه في ذاته أو خارجاً عن ذاتِه . والأوَّلُ باطلٌ ؛ أمَّا أولاً : فبالاتفاق . وأمَّا ثانياً : فلأنَّه يلزمُ أنْ يكون محلاً للخسائسِ والقاذوراتِ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . والثَّاني يقتضي كونَ العالمِ واقعاً خارجَ ذاته ؛ فيكونُ منفصلاً فتعينتِ المباينةُ ؛ لأنَّ القولَ بأنَّه غيرُ متصلٍ بالعالم وغيرُ منفصلٍ عنه – غيرُ معقولٍ .

الثالث : أنَّ كونَه تعالى لا داخلَ العالمِ ولا خارجَه يقتضي نفيَ وجودِه بالكليةِ ؛ لأنَّه غيرُ معقولٍ ـــ فيكونُ موجوداً إمَّا داخلَه وإمَّا خارجَه .

والأوَّلُ باطلٌ ، فتعين الثاني فلزمتِ المباينةُ. (١)

ولا ريبَ أنَّ الله ﷻ لما خلقَ الخلقَ لم يخلقهم في ذاته المقدسةِ ، تعالى اللهُ ﷻ عن ذلك ، فإنَّه الأحدُ الصمدُ الَّذي لم يلدْ ولم يولدْ ، فتعيَّنَ أنَّه خلقَهم خارجاً عن ذاتِه . ولو لم يتصفْ ﷻ بفوقيةِ الذاتِ ، مع أنَّه قائمٌ بنفسه غيرُ مخالطٍ للعالمِ ـــ لكان متصفاً بضدَ ذلك ؛ لأنَّ القابلَ للشيءِ لا يخلو منه أو من ضدِّه ، وضدُّ الفوقيةِ : السفولُ ،وهو مذمومٌ على الإطلاقِ ؛ لأنَّه مُسْتَقَرُّ إبليسَ وأتباعِه وجنودِه .

ـــ فإنْ قيل : لا نُسَلِّمُ أنَّه قابلٌ للفوقيةِ حتى يلزمَ من نفيها ثبوتُ ضدها .

ـــ قيل : لو لم يكنْ قابلاً للعلوِّ والفوقيةِ لم يكنْ له حقيقةٌ قائمةٌ بنفسها ، فمتى أقررْتم بأنَّه ذاتٌ قائمٌ بنفسه ، غيرُ مخالط للعالمِ ، وأنَّه موجودٌ في الخارجِ ، ليسَ وجودُه ذهنياً فقط ، بل وجوده خارجَ الأذهانِ قطعاً ـــ لزم أن يكون قابلاً للعلوِّ والفوقيةِ ؛ وذلك لأنَّ العقلاءَ كلَّهم قد علموا بالضرورةِ أنَّ ما كانَ وجوده كذلك فهو : إمَّا داخلَ العالمِ وإمَّا خارجاً عنه ، وإنكارُ ذلك إنكارٌ لما هو أجلى وأظهرُ من الأمورِ البديهياتِ الضروريةِ بلا ريبٍ ، فلا يستدلُّ على ذلك بدليلٍ إلا كانَ العلمُ بالمباينةِ أظهرَ منه، وأوضحَ وأبينَ .

وإذا كانتْ صفةُ العلوِّ والفوقيةِ صفةَ كمالٍ ، لا نقصَ فيها ، ولا تستلزمُ نقصاً ، ولا توجبُ محذوراً ، ولا تخالفُ كتاباً ولا سنَّةً ولا إجماعاً فنفيُ حقيقتها يكونُ عينَ الباطلِ

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٩٠ – ٢٩١) .

والمحالِ ، الَّذي لا تأتي به الشريعةُ أصلاً ، فكيفَ إذا كانَ لا يمكنُ الإقرارُ بوجوده وتصديقِ رسله ، والإيمانُ بكتابه وبما جاءَ به رسولُه إلا بذلك ؟!

فكيفَ إذا انضمَّ إلى ذلك شهادةُ العقولِ السليمةِ ، والفطرِ المستقيمةِ ، والنُّصوصِ الواردةِ المتنوعةِ المحكمةِ – على علوِّ اللهِ على خلقه ، وكونه فوقَ عباده ، التي تقربُ عشرين نوعاً ؟![1]

الانحراف السادس : **أثبتَ أهلُ السنةِ رؤيةَ المؤمنين لربهم في الآخرةِ** كما ثبتَ ذلك بنصوصِ الكتابِ والسنةِ التي بلغتْ حدَّ التواترِ . يقولُ الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمه الله : " جمعَ الدارقطنيُّ طرقَ الأحاديثِ الواردةِ في رؤيةِ اللهِ تعالى في الآخرةِ فزادتْ عن العشرين ، وتتبعها ابنُ القيم في حادي الأرواحِ إلى بلادِ الأفراحِ فبلغتِ الثلاثين [2] ، وأكثرها جيادٌ ، وأسندَ الدارقطنيُّ عن يحيى بنِ معين[3] رحمه الله قالَ : عندي سبعةَ عشرَ حديثاً في الرؤيةِ صحاحاً "[4].

وقد قالَ بثبوتِ الرؤيةِ الصحابةُ والتابعون وأئمةُ الإسلامِ المعروفون بالإمامةِ في الدين[5] . قال النووي[6] رحمه الله : " اعلمْ أنَّ مذهبَ أهلِ السنةِ بأجمعِهم أنَّ رؤيةَ اللهِ تعالى ممكنةٌ غيرُ مستحيلةٍ عقلاً ، **وأجمعوا** أيضاً على وقوعها في الآخرةِ ، وقد تظافرتْ أدلةُ الكتابِ والسنَّةِ وإجماعِ الصحابةِ فمن بعدهم من سلفِ الأمَّةِ على إثباتِ رؤيةِ اللهِ تعالى في الآخرةِ للمؤمنين "[7].

---

(١) ينظر : شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٨٤ – ٢٨٥) .

(٢) ينظر : الباب الخامس والستون ص (٢٥٨ – ٣٠٦) .

(٣) هو : يحيى بن معين بن عون بن زياد البغدادي . ولد سنة (١٥٨ هـ) ، وتوفي بالمدينة سنة (٢٣٣ هـ) . شيخ المحدثين ، قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : كان أعلمنا بالرجال يحيى بن معين . من مؤلفاته : التاريخ ، العلل ، معرفة الرجال ، الأسماء والكنى . ينظر : تاريخ بغداد (١٤ / ١٧٧ – ١٨٦) ، طبقات الحنابلة (١ / ٤٠٢ – ٤٠٧) ، سير أعلام النبلاء (١١ / ٧١ – ٩٦) .

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٤٣٤) .

(٥) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٨٩) .

(٦) هو : أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري بن حسن النووي الشافعي، ولد بنوى سنة (٦٣١ هـ) ، وتوفي بها سنة (٦٧٦ هـ) . عالم مشهور . من مؤلفاته : شرح صحيح مسلم ، رياض الطالحين ، الأذكار . ينظر : تذكرة الحفاظ (٤ / ١٤٧٠ - ١٤٧٤) ، طبقات السبكي (٨ / ٣٩٥ – ٤٠٠) ، الأعلام (٨ / ١٤٩) .

(٧) شرح النووي على مسلم (٣/ ١٥) .

وأمَّا المتكلمون فإنَّ الجهميةَ والمعتزلةَ منهم أنكرتْ الرؤيةَ صراحةً ، وقالوا : إنَّ الربَّ لا يُرى في الدنيا ولا في الآخرةِ . يقولُ القاضي عبدُ الجبارِ : ↑ فأمَّا أهلُ العدلِ بأسرهم ، والزيديةُ[1] ، والخوارجُ ، وأكثرُ المرجئةِ ، فإنَّهم قالوا : لا يجوزُ أنْ يُرى اللهُ تعالى بالبصرِ ، ولا يُدْرَكُ به على وجه ؛ لا لحجابٍ مانعٍ ولكن لأنَّ ذلك يستحيلُ ↑[2].

وأمَّا الأشاعرةُ والماتريديةُ ، فلا يبعدون عنهم ؛ لأنَّهم يثبتون الرؤيةَ ، ولكنْ إلى غيرِ جهةٍ ؛ وذلك ليجمعوا بين نفيِ العلوِّ وإثباتِ الرؤيةِ . يقولُ أبو المعين النَّسفي رحمه الله : ↑ في العقلِ دليلٌ على جوازِ رؤيةِ اللهِ تعالى ... فيُرى لا في مكانٍ ، ولا على جهةٍ مقابلةٍ ، أو اتصالِ شعاعٍ ، أو ثبوتِ مسافةٍ بينَ الرائي وبينَ اللهِ تعالى .. ↑[3] ، ويقولُ الغزاليُّ رحمه الله : ↑... فإنَّ الرؤيةَ نوعُ كشفٍ وعلمٍ ، إلا أنَّه أتمُّ وأوضحُ من العلمِ ، فإذا جازَ تعلقُ العلمِ به وليسَ في جهةٍ ـــ جاز تعلقُ الرؤيةِ به وليس بجهةٍ . وكما يجوزُ أنْ يَرى اللهُ تعالى الخلقَ وليسَ في مقابلتهم ، جازَ أن يراه الخلقُ من غيرِ مقابلةٍ ... ↑ [4].

ولكن هذا الجمعُ لا يقبله العقلُ ؛ ولذلك سَخِرَتْ منهم المعتزلةُ ؛ حتى قال قائلهم :

↑ منَ سلَّمَ أنَّ اللهَ ليس في جهةٍ ، وادَّعى مع ذلك أنَّه يُرى فقد أضحكَ النَّاسَ على عقلهِ ↑[5].

↑ ولهذا صارَ كثيرٌ من أهلِ العلمِ والحديثِ يصفُ أقوالَ هؤلاءِ بأنَّ فيها نفاقاً وتناقضاً ؛ حيث يوافقون أهلَ السنَّةِ والجماعةِ على شيءٍ من الحقِّ ، ويخالفونهم فيما هو أولى بالحقِّ منه ، ويُفَسِّرون ما يوافقون فيه بما يُحِيلُه عن حقيقته ... ↑[6]، وإلا فهل تعقلُ رؤيةٌ بلا مقابلةٍ ؟!

---

(١) الزيدية : إحدى فرق الرافضة ، افترقوا فيما بينهم إلى ثلاث فرق رئيسية : الجارودية ، والسليمانية ، والبترية . وقيل أكثر . يجمعهم القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين الذي خرج في زمن هشام بن عبد الملك . أجمعوا على خلود أصحاب الكبائر من الموحدين في النار ، وعلى الخروج على أئمة الجور ، وعلى عدم الصلاة خلف الفاجر ، وعلى تقديم علي رضي الله عنه على سائر الصحابة رضي الله عنهم . ينظر : مقالات الإسلاميين (١ / ١٤٠ – ١٥٠) ، الفرق بين الفرق ص (٢٢ – ٢٦) ، الملل والنحل (١ / ١٧٩ – ١٨٩) ، التبصير في أمور الدين ص (٢٧ – ٣٠) .

(٢) المغني للقاضي عبد الجبار (٤ / ١٣٩) .

(٣) التمهيد لأبي المعين النسفي ص (٣٨) ، وينظر : التوحيد للماتريدي ص (٧٧ – ٨٠) .

(٤) إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١٤١) .

(٥) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢ / ٨٨) .

(٦) المصدر السابق (٢ / ٨٩) .

ومن قال : يُرى ولكن لا في جهةٍ ؛ فليراجعْ عقله !! فإمّا أنْ يكونَ مكابراً لعقله ، أو في عقلِه شيءٌ ؛ وإلاَّ فإذا قالَ : إنَّه يُرى ولكن لا أمامَ الرائي ولا خلفَه ولا عن يمينه ولا عن شمالِه ولا فوقَه ولا تحتَه ؛ ردَّ عليه كلُّ من سمعه بفطرته السليمةِ ؛ لما يحوي هذا القولُ من التناقضِ الذي لا يمكن الجمعُ - والحالة هذه - بين أطرافِه (يُرى) (في غيرِ جهة) ؟![1].

وكذلك فإنَّ بعضَ محققي الأشاعرةِ كالرازيِّ والغزاليِّ - في بعضِ أقواله - رأوا أنَّ الإلزامَ السابقَ لازمٌ لهم ، ومن ثَمَّ صرَّحوا بأنَّ المقصودَ بالرؤيةِ -التي أثبتوها - زيادةُ انكشافٍ بخَلْق مزيدٍ من الإدراكِ لهم ، أي أنَّهم فسَّروها بنوعٍ من العلمِ ، ومن ثَمَّ أقرُّوا بأنَّ الخلافَ بينهم وبين المعتزلةِ لفظيٌّ أو قريبٌ من اللفظيِّ[2].

وهذا اعترافٌ صريحٌ بعدمِ استطاعتهم الجمعَ بين نفيِ العلوِّ ، وبينَ إثباتِ الرؤيةِ .

الانحراف السابع : يؤمنُ أهلُ السنةِ والجماعةِ بالقدرِ خيره وشرِّه ، حلوه ومره من اللهِ ﷻ

وذلك بتحقيقِ مراتبهِ الأربعةِ ، وهي :

أ - أنَّ اللهَ ﷻ علمَ ما الخلقُ عاملون بعلمه القديمِ ، الَّذي هو موصوفٌ به أزلاً ، وعلمَ جميعَ أحوالهم من الطاعاتِ والمعاصي والأرزاقِ والآجالِ .

ب - أنَّه كتبَ في اللوحِ المحفوظِ مقاديرَ الخلقِ ، فما أصابَ الإنسانَ لم يكن ليخطئه وما أخطأَه لم يكن ليصيبه ، جفتِ الأقلامِ ، وطويتِ الصحفُ .

ج - أنَّ مشيئةَ اللهِ ﷻ نافذةٌ وقدرتُه شاملةٌ ، فما شاءَ اللهُ ﷻ كانَ وما لم يشأ لم يكن ، وأنَّ ما في السماواتِ وما في الأرضِ من حركةٍ أو سكونٍ فهو بمشيئته ، لا يكون في ملكه إلا ما يريدُ ، وأنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٌ من الموجوداتِ والمعدوماتِ .

د - فما من مخلوقٍ في الأرضِ ولا في السماءِ إلا واللهُ خالقه ﷻ فلا خالقَ غيره ، ولا ربَّ سواه ، ومع ذلك فقد أمرَ العبادَ بطاعته ، وطاعةَ رسله ، ونهاهم عن معصيته ، وهو ﷻ

---

(١) شرح الطحاوية لان أبي العز ص (٢١١) .

(٢) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١ / ٣٦٠ ، ٢ / ٣٩٦) ، درء التعارض لابن تيمية (١ / ٢٥٠) .

وقال في بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٣٩٦) : ❝ فاعلم أنَّ حقيقةَ باطنهم — أي الأشاعرة والماتريدية - باطنُ المعتزلة الجهمية المعطلة ، وإنْ كان ظاهرُهم ظاهرَ أهل الإثبات . كما أنَّ المعتزلة عند التحقيق حقيقةُ أمرِهم أمرُ الملاحدة نفاة الأسماء والصفات بالكلية وإنْ تظاهروا بالردِّ عليهم . والملاحدة حقيقةُ أمرِهم حقيقةُ من يجحدُ الصانعَ بالكلية . هذا لعمري عند التحقيق ❞ .

يحبُّ المتقين ، ويرضى عن الَّذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ ، ولا يحبُّ الكافرين ، ولا يرضى عن القومِ الفاسقين ، ولا يأمرُ بالفحشاءِ ، ولا يرضى لعباده الكفرَ ، ولا يحبُّ الفسادَ .

وتدخلُ في هذه المرتبةِ أفعالُ العبادِ ؛ إذ اللهُ خالقُ أفعالِ العبادِ ، وهم لها فاعلون حقيقةً ، والعبدُ هو المؤمنُ والكافرُ ، والبرُّ والفاجرُ ، والمصلي والصائمُ ، وللعبادِ قدرةٌ على أعمالهم ، ولهم إرادةٌ ، واللهُ خالقُهم ، وخالقُ قدرتِهم وإرادتهم[1] .

ولقد كانَ مستندُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ في مسألةِ القدرِ وما ارتبطَ بها من مسائلَ أو نتجَ عنها من لوازم وآثارٍ ـــ هو الكتابُ العزيزُ وصحيحُ السنةِ المطهرةِ بفهمِ الصحابةِ الكرامِ وأئمةِ الإسلامِ ، ولقد التزموا بهذا المستندِ في جميعِ المسائلِ فقرَّروا :

أنَّ اللهَ ﷻ **يفعلُ ما يفعلُ لحكمةٍ** يعلمُها هو ، وهو يُعلْمُ العبادَ أو بعضَ العبادِ من حكمتِه ما يطلعُهم عليه ، وقد لا يعلمون ذلك ، والأمورُ العامَّةِ التي يفعلها تكونُ لحكمةٍ عامَّةٍ ورحمةٍ عامَّةٍ كإرسالِ النبيِّ ﷺ [2]، « فهو سبحانه حكيمٌ ، لا يفعلُ شيئاً عبثاً ولا لغيرِ معنىً ومصلحةٍ وحكمةٍ هي الغايةُ المقصودةُ بالفعلِ ، بل أفعالُه سبحانه صادرةٌ عن حكمةٍ بالغةٍ لأجلها فعلَ ، كما هي ناشئةٌ عن أسبابٍ بها فعلَ ، وقد دلَّ كلامُه وكلامُ رسوله على هذا »[3].

كما قرَّروا أنَّ العقلَ وإنِ استطاعَ **إدراكَ ما يشتملُه الفعلُ من المصلحةِ أو المفسدةِ فإنَّ هذا الإدراكَ لا يُلزمُ الإنسانَ بالعقوبةِ في الآخرة** أو المحاسبةِ عليها حتى يَرَدَ بذلك خطابُ الشرعِ ، وأنَّه ما أمرَ به الشرعُ فإنَّه حسنٌ ، وما نهى عنه فإنَّه قبيحٌ سواء أدركَ المكلفُ تلك المصلحةَ أو المفسدةَ ، أو لم يدركها لتفاوتِ العقولِ والفهومِ[4].

كما قرَّرُوا أنَّ **استطاعةَ العبدِ وقدرته** على الفعلِ نوعان :

---

(١) ينظر : العقيدة الواسطية لابن تيمية ص (٩٨ – ١٠١) .

(٢) القضاء والقدر للدكتور عبد الرحمن المحمود ص (٢٤٦) .

(٣) شفاء العليل لابن القيم (٢ / ٥٣٧) .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ٤٣٤ – ٤٣٥) .

النَّوعُ الأوَّلِ : قدرةٌ قبلَ الفعلِ وهي بمعنى الصِّحةِ والوسعِ ، والتمكنِ وسلامةِ الآلات ، وهي الَّتي تكون مناطَ الأمرِ والنهيِ ، والثوابِ والعقابِ وهي المصحّحةُ للفعلِ وهي متقدمةٌ عليه[1].

والنَّوعُ الثَّاني : هي القدرةُ المقارنةُ للفعلِ المرجِّحةُ والموجبةُ له ، وهذه هي الاستطاعةُ الكونيةُ ، الَّتي هي مناطُ القضاءِ والقدرِ ، وبها يتحققُ وجودُ الفعلِ[2].

كما قرَّرُوا أنَّ الله ﷻ **لا يكلفُ العبادَ ما يمتنعُ وقوعه عادةً** كالمشيِ على الوجهِ ونحوها ، كما لا يكلِّفُ بما هو ممتنعٌ في نفسه كالجمعِ بينَ الضدين ، ولكنَّه ﷻ يكلفُ بما قد يشتغلُ المكلفُ بضدِّه كتكليفِ الكافرِ بالإيمانِ في حالِ كفره[3].

كما قرَّرُوا أنَّ اللهَ ﷻ حكمٌ عدلٌ **حرمَّ على نفسه الظلمَ** فلا يضعُ الشيءَ في غيرِ موضعه ، بل هو ﷻ لا يضعُ الشيءَ إلا في موضعه الذي يناسبه ، فلا يفرقُ بين متماثلين[4] ، ولا يسويِّ بين مختلفين ؛ فهو ﷻ لا يُحمِّلُ المرءَ سيئاتِ غيره ، ولا يعذِّبُه بما لم تكسبْ يداه ، وأنَّه لا يُنقصُ من حسناته فلا يُجازَى بها أو ببعضها كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾ ﴾ (طه : ١١٢)[5]ـــ فترْكُ الظلمِ من اللهِ ترْكَ تنَزُّه لا أنه ممتنع عليه[6].

كما قرَّرُوا أنَّ **ما يريده اللهُ إنْ أمرَ به فهو يحبه ، وإنْ لم يأمرْ به فلا يلزمُ أنْ يحبَه** كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٣٩﴾ ﴾ (الأنعام : ٣٩) ، فهو ﷻ يكرُه الشيءَ ، ولا ينافي ذلك إرادتَه لأجلِ غيره ومصلحةٍ خارجةٍ عنه[7].

---

(١) ومثالها : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران : ٩٧) ، ولو لم تكن إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حجَّ ، ولا عصى أحد بترك الحج . وينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ٣٧٢) .

(٢) ومثالها : ﴿ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ (هود : ٢٠)، فنفوسهم لا تستطيع إرادته ، وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه . وينظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ١٢٩ ، ٢٩٠ ، ٣٧٣) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ٢٩٨ – ٣٠٢) .

(٤) جامع الرسائل لابن تيمية (١ / ١٢٣ – ١٢٤) .

(٥) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٤٩) .

(٦) منهاج السنة لابن تيمية (٢ / ٣٠٩) .

(٧) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٤٦) ؛ وذكر ستة أمثلة على المصلحة فيما أراده الله مما لا يحبه .

أمَّا المتكلمون فقد كانَ مستندُهم في هذه المسألةِ ــ هو القاطعُ العقلي ُ الَّذي ادعوه ، ولكنَّهم اختلفوا فيما بينهم اختلافاً عريضاً لا يمكنُ الجمعُ بينه ، بل آلَ إلى تناقضٍ ، التسليمُ بأحدِ قوليه يعني فسادَ الآخرِ . بل وأوقعَ صاحبَ كلِّ قولٍ منهم في لوازم باطلةٍ ؛ كانتْ لمقابلِه أنْ يحكمَ بفسادِ قوله لكونِ هذه اللوازمِ نتيجةَ قوله ولازمَ مذهبه .

فالجبريةُ مثلاً – وعلى رأسها الجهميةُ والأشاعرةُ – رأوا في القدر :

أنَّ العبادَ مجبورون على أعمالهم ، لا قدرةَ لهم ولا إرادةَ ولا اختيارَ ، وأنَّ اللهَ وحدَه هو خالقُ أفعالِ العبادِ ، وأعمالُهم إنَّما تنسبُ إليهم مجازاً كما تقولُ الجهميةُ[1]، أو كسباً كما تقولُ الأشاعرةُ[2].

فأدَّى بهم هذا القولُ إلى إنكارِ الضرورةِ التي يجدُها كلُّ أحدٍ ــ من أنَّ العبدَ يجدُ في نفسه حريةَ الاختيارِ بين الفعلِ وتركِه ؛ فكابروا الضرورةَ ، ووقعوا في المحذورِ .

ولقد بنوا قولهم في القدرِ على مقدماتٍ جعلوها مسلَّماتٍ ، التزموا نتائجَها في القدرِ ، وفي المسائلِ المتعلقةِ بالقدرِ ؛ وهي :

- أنَّهم يقولون – كما ذكرَ الرازيُّ – : إنَّ افتقارَ الفعلِ المُحْدثِ الممكنِ إلى مُرَجِّحٍ – يجبُ وجوده عنده ويمتنعُ عند عدمه – ضروريٌّ .[3]
- كما أنَّ اللهَ ﷻ يقولُ : ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ (الزمر : ٦٢) ، وأفعالُ العبادِ داخلةٌ في عمومِ الآيةِ ــ فهي مخلوقةٌ .
- كما رأوا أنَّ الإرادةَ تستلزمُ المحبةَ والرضا ، فما يريده اللهُ ﷻ فهو يحبه ويرضاه ، يقولُ الباقلانيُّ رحمه الله: " اعلم أنَّه لا فرقَ بين الإرادةِ والمشيئةِ والاختيارِ والرضا والمحبةِ "[4].

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٩٨) .

(٢) المواقف للإيجي ص (٢١٤) وقال : "والمراد بكسبه إياه : مقارنتُه لقدرته وإرادته من غير أنْ يكون هناك منه تأثيرٌ أو مدخلٌ في وجوده سوى كونه محلاً له " . وينظر في معنى الكسب : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ١٢٨) .

(٣) مجموع الفتاوى (١٦ / ٢٣٦) .

(٤) الإنصاف ص (٤٤ – ٤٥) .

والتزموا لأجلِ ذلك أنَّ اللهَ يرضى لعباده الكفرَ ، وأنَّه يحبُّ الفسادَ ، وكما أنَّه يحبِّبُ الإيمانَ ، ويزينه في قلوبِ المؤمنين ؛ فهو يحبِّبُ الكفرَ والفسوقَ والعصيان في قلوبِ المجرمين ؛ لأنَّه مريدٌ له وخالقه ؛ فردُّوا بذلك ما صرَّحَ اللهُ ﷻ به في كتابه العزيزِ ؛ ولهذا التزمَ بعضُ غلاتهم « أنَّه ليسَ في مشهدِهم لله محبوبٌ مرضيٌ مرادٌ إلا ما يقعُ ؛ فما وقعَ فالله ﷻ يحبه ويرضاه ، وما لم يقعْ فاللهُ لا يحبه ولا يرضاه ، والواقعُ هو تبعُ القدرِ لمشيئةِ الله وقدرتِه ، فما شاءَ كانَ ، وما لم يشأْ لم يكن ، فهم من غلبَ كانوا معه ؛ لأنَّ من غلبَ كانَ القدرُ معه ، والمقدورُ عندهم هو محبوبُ الحقِّ ، فإذا غلبَ الكفارُ كانوا معهم ، وإذا غلبَ المسلمون كانوا معهم »[1].

فاتفقوا مع القدريِّةِ النُّفاةِ – كالمعتزلةِ – في أصلِ هذه المسألةِ : واختلفوا بل وتناقضوا في النتيجةِ ؛ وذلك لأنَّ كلا الطائفتين قد بنتْ المسألةَ على تصوُّرٍ وقولٍ خاطئٍ في مسألتين :

الأولى : تعليلُ أفعالِ الله ؛ فقالتْ الجبريةُ [2]– من الجهميةِ والأشاعرةِ – : « لا يجوزُ تعليلُ أفعاله ﷻ بشيءٍ من الأغراضِ والعللِ الغائيةِ »[3]، فهو ﷻ خلقَ الخلقَ ، وأمرَ المأموراتِ ، لا لعلةٍ ولا لداعٍ ولا باعثٍ ، بل فعلَ ذلك لمحضِ المشيئةِ وصرفِ الإرادةِ[4].

ويلزمهم على ذلك أنْ ينكروا معجزاتَ الأنبياءِ ؛ لأنَّ المعجزاتِ إنَّما تدلُّ على صدقِ الأنبياءِ إذا كان اللهُ يقصدُ بإظهارها الدلالةَ بها على صدقهم . فإذا قالوا : إنَّه لا يفعلُ شيئاً لشيءٍ . فيُقالُ لهم : قد يظهرُ اللهُ المعجزاتِ عبثاً ولا يَقْصِدُ بإظهارها الدلالةَ بها على صدقهم فيكون هذا تناقضاً بيِّناً ؛ إذ يلزمهم إنكارُ المعجزاتِ مع اتفاقهم على إثباتها ! ، بل يلزمهم التناقضُ فيما هو أعَظَمُ ؛ إذْ إثباتهم لعلمِ اللهِ إنَّما يقومُ على الاستدلال بما يُشاهدُ من الإحكامِ والإتقانِ ، ولا يمكنُ إثباتَ الإحكام والإتقان إلا بإثباتِ غايةٍ يقصدها الفاعلُ ، وهذا معلومٌ ضرورةً .[5]

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ٣٤٩ – ٣٥٠) .

(٢) وسيأتي قول القدرية في المسألتين قريباً ، ينظر : ص (٢٤٨ – ٢٥١).

(٣) المواقف للإيجي ص (٢٩٥ – ٢٩٦) .

(٤) مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية ص (١١٥) .

(٥) مجموعة الفتاوى لابن تيمية (١٦ / ٣٥٦ – ٣٥٧) .

ولقدَ ذكرَ ابنُ القيم أكثرَ من اثنين وعشرين نوعاً من الأدلةِ ؛ كلُ نوعٍ يحوي مجموعةً من الأدلةِ تدلُّ على أنَّ اللهَ ﷻ حكيمٌ وأنَّ ما يفعله يجري بمقتضى حكمته [1]، فردُّوا لأجلِ قولهم هذه النُّصوصَ ، والتزموا بأنَّ العبدَ مجبورٌ لا قدرةَ له على فعله .

ويقول ابنُ القيِّم رحمه الله مبيناً ضلالَ هذا المسلكِ : « إنَّ فعلَ الحيِّ العالمِ الاختياري لا لغايةَ ولا لغرضَ يدعوه إلى فعلهِ ــ لا يعقلُ بل هو من الممتنعاتِ ، ولهذا لا يصدرُ إلا من مجنونٍ أو نائمٍ أو زائلِ العقلِ . فإنَّ الحكمةَ والعلةَ الغائيةَ هي الَّتي تجعلُ المريدَ مريداً ؛ فإنَّه إذا علمَ بمصلحةِ الفعلِ ونفعه وغايته ـــ انبعثتْ إرادته إليه . فإذا لم يَعْلَمْ في الفعلِ مصلحةً ، ولا كان له فيه غرضٌ صحيحٌ ولا داعٍ يدعوه إليه ألبتة ـــ فلا يقعُ منه إلا على سبيلِ العبثِ ، وهذا الَّذي لا يَعْقِلُ العقلاءُ سواه ، وحينئذٍ فنفيُ الحكمةِ والعلةِ الغائيةِ عن فعلِ أحكمِ الحاكمين نفيٌ لفعله الاختياريِّ في الحقيقةِ ، وذلك أنقضُ النَّقضِ »[2].

والثانية : نفيُ التحسينِ والتقبيحِ العقليِّ : فترى الجبريةُ أنَّ العقلَ لا يدلُّ على حسنِ شيءٍ ولا على قبحه في حكمِ التكليفِ ، وإنَّما يتلقى التحسينُ والتقبيحُ من مواردِ الشرعِ وموجبِ السمعِ [3] ، ويقولون :إنَّه يجوزُ أنْ يأمرَ اللهُ بالإشرا كِ به ، وينهى عن عبادته وحدَه ، ويجوزُ أنْ يأمرَ بالظلمِ والفواحشِ ، وينهى عن البرِّ والتقوى ، والأحكامُ التي توصفُ بها الأحكامُ مجردُ نسبةٍ وإضافةٍ فقط ، وليس المعروفُ في نفسه معروفاً عندهم ، ولا المنكرُ في نفسه منكراً عندهم ، بل إذا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ ﴾ (الأعراف : ١٥٧) ، فحقيقةُ ذلك عندهم أنَّه يأمرُهم بما يأمرُهم ، وينهاهم عما نهاهم ، ويحلُّ لهم ما يحلُّ لهم ، ويحرِّمُ عليهم ما يحرِّمُ عليهم ، بل الأمرُ والنهيُ والتحليلُ والتحريمُ ، ليسَ في نفسِ الأمرِ عندهم لا معروفٌ ولا منكرٌ ولا طيبٌ ولا خبيثٌ ، إلا أنْ يعبرَ عن ذلك بما يلائمُ الطباعَ ؛ وذلك لا يقتضي عندهم كونَ الربِّ ﷻ يحبُ المعروفَ ويبغضُ المنكرَ . [4]

---

(١) شفاء العليل لابن القيم (٢ / ٥٣٧ – ٥٦٩) .

(٢) المصدر السابق (٢ / ٥٨٤) .

(٣) المصدر السابق (٢ / ٥٨٤) .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨ / ٤٣٣) .

وهذا مناقضٌ لما قرَّره الله ﷻ ؛ فإنَّ الله نزَّه نفسَه عن الفحشاءِ ؛ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ﴾ (الأعراف : ٢٨) ، كما نزَّه نفسه عن التسويةِ بين الخيرِ والشرِّ ؛ إذ قال تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ (الجاثية :٢١)[1].

وبناءً على ما تقدمَ فلا يمكنُ الاستدلالُ بمحاسنِ الشريعةِ على النُّبوةِ الظاهرةِ ؛ لأنَّ الأفعالَ كلَّها سواءٌ في نفسِ الأمرِ ؛ فالخبيثُ كالطَّيبِ ، والمعروفُ كالمنكرِ ؛ حتى يفرِّقَ الشرعُ بينهما . وإذا كانتِ الأفعالُ كلُّها سواء في نفس الأمرِ لم يكن هناك فرقانٌ بين ما يجوزُ أنْ يدعو إليه الرسولُ وما لا يجوزُ أنْ يدعو إليه ؛ إذ العرفُ وضدُه إنَّما يُعْلَمُ بنفسِ الدعوةِ والأمرِ والنَّهيِ ؛ فدلَّ على أنَّه من المستقرِّ في العقولِ والفطرِ انقسامُ الأفعالِ إلى قبيحٍ وحسنٍ في نفسه ، وأنَّ الرسلَ تدعوا إلى حسنِها ، وتنهى عن قبيحِها ، وأنَّ ذلك من آياتِ صدقِهم وبراهين رسالتِهم ، وهو أولى وأعظمُ عندَ أولي الألبابِ والحِجَى من خوارقِ العادات[2].

كما أنَّه يلزمُ كذلك عدمُ إمكانِ الاستدلالِ بالمعجزةِ على صدقِ النبيِّ ؛ لأنَّها تصديقٌ من اللهِ ﷻ لأنبيائه ، فمن قالَ إنَّ الكذبَ ليس قبيحاً في ذاته ، والفعلُ لا يدْركُ قبحه ، لم يمكنُه تنْزيَه اللهِ ﷻ عن الكذبِ ، فكيفَ يمكنُ تصديقَ النبيِّ بخارقٍ قد يكونُ كذباً أو دليلاً على الكذبِ .[3]

كما أنَّه يلزمُ منه نفيَ القياسِ في الأحكامِ الشرعيةِ ؛ لأنَّ العلةَ في الأحكامِ الشرعيةِ المترتبةِ على مراعاةِ المصالحِ والمفاسدِ إنَّما تقومُ على أوصافٍ مناسبةٍ ، تقتضي أنْ تكونَ العلةُ مطردةً في كل ما يشملُه الوصفُ في الحكمِ الشرعيِّ .[4]

يقول ابنُ تيمية رحمه الله : « من أنكرَ أنْ يكونَ للفعلِ صفاتٌ ذاتيةٌ لم يحسنْ إلا لتعلقِ الأمرِ به ، وأنَّ الأحكامَ بمجردِ نسبةِ الخطابِ إلى الفعلِ فقط ، فقد أنكرَ ما جاءتْ به الشرائعُ من المصالحِ والمفاسدِ ، والمعروفِ والمنكرِ ، وما في الشريعةِ من المناسباتِ بين

---

(١) المصدر السابق (٨ / ٤٣٣ – ٤٣٤) .

(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢ / ٣٤١) .

(٣) ينظر تفصيل هذه المسألة : المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني ص (٣٠٢) .

(٤) المصدر السابق ص (٣٠٤) .

الأحكامِ وعللها ، وأنكرَ خاصَّةَ الفقهِ في الدينِ : الذي هو معرفةُ حكمةِ الشريعةِ ، ومقاصدِها ومحاسنِها [1].

وبنوا على ما تقدمَ أنَّ **الاستطاعةَ والقدرةَ** على الفعل لا تكونُ إلا مقارنةً له لا تتقدمُ ولا تتأخرُ عنه ؛ فيلزمُ على ذلك أنَّ الحجَّ لا يكونُ واجباً إلا على من حجَّ ، وهكذا باقي الفرائضِ ! وهذا خلافُ المعلومِ بالضرورةِ من دينِ الإسلامِ .

وحقيقةُ قولهم أنَّه لا استطاعةَ للعبدِ على الفعلِ بل هي قدرةُ الربِّ ﷻ ، وتُنْسَبُ للعبدِ مجازاً عندَ الجهميةِ وتُسمَّى كسباً عندَ الأشاعرةِ ، والفاعلُ في الحقيقةِ هو اللهُ ؛ وعليه فيجوزُ أنْ يكلِّفَ اللهُ عبادَه ما لا يطيقون [2]، وهذا عندَ الجبريَّةِ ليسَ بظلمٍ ؛ لأنَّ الظلمَ – عندهم – هو التصرُّفُ في ملكِ الغيرِ أو مخالفةُ الآمرِ الذي تجبُ طاعتُه [3] ، وهذا بالنسبةِ للهِ ليس بممكنٍ فتكليفُه العبدَ ما لا يطيقُ ليسَ بظلمٍ بل يقولون : إنَّ اللهَ لو عذَّبَ المطيعين ، ونعَّمَ العاصين ، لم يكن ظالماً ، ويلزمُ على قولهم أنَّ اللهَ يجوزُ عليه أنْ يُعَذِّبَ أنبياءَه ورسلَه وملائكتَه وأهلَ طاعته ، ويخلِّدهم في العذابِ ، ويكرمَ أعداءه من الكفَّارِ والمشركين والشياطين ، ويخصُّهم بجنته وكرامته ، وكلاهما عدلٌ ! [4].

وأمَّا القدريةُ – وعلى رأسهم المعتزلةُ – فمذهبُهم في القدرِ أنَّ أفعالَ العبادِ ليستْ مخلوقةً للهِ ، وإنَّما العبادُ هم الخالقون لها ، فللإنسانِ استقلالٌ في أفعاله عن خالقه ، وله إرادةٌ مستقلةٌ عن إرادةِ اللهِ [5]؛ فنفوا أنْ يكونَ اللهُ هو المريدُ لكلِّ شيءٍ ، ونفوا أنْ تكونَ مشيئتُه نافذةً في كلِّ شيءٍ ، كما نفوا أنْ يكونَ اللهُ خالقَ كلِّ شيءٍ .

ولزمهم لما تقدَّمَ أنْ أثبتوا خالِقِينَ كُثُرَ مع اللهِ فكانوا شراً من المجوسِ من ناحيةٍ ؛ أنَّ المجوس أثبتوا خالِقَيْنِ اثنين وهؤلاءِ أثبتوا ما لا يُحْصى من الخالقِين [6]؛ لذا

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١ / ٣٥٤) .

(٢) الإرشاد للجويني ص (٢٢٦) وما بعدها .

(٣) جامع الرسائل لابن تيمية (١ / ١٢١) .

(٤) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢ / ١٠٧) .

(٥) شرح الأصول الخمسة ص (٣٣٦ – وما بعدها) .

(٦) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٣٤٧) .

وردتْ عدةُ أحاديثٍ في أنَّهم مجوسُ هذه الأمةِ[1]. وقد تواترَ ذمُّ السلفِ للقدريَّةِ ولعنُهم والتحذيرُ منهم ، وسيأتي شيءٌ من هذا في البابِ الثالثِ[2] .

كما لزمَهم بهذا القولِ أحدُ أمرين :

إمَّا أنْ يقولوا : إنَّ القرآنَ غيرُ مخلوقٍ كأفعالِ العبادِ الَّتي أخرجوها من عمومِ قولِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ (الزمر : ٦٢) ، **وإمَّا أنْ يقولوا** : إنَّ أفعالَ العبادِ مخلوقةٌ كالقرآن الَّذي أدخلوه في عمومِ قولِ اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ (الزمر : ٦٢) ، ولا مفرَّ من أحدِ الإلْزَامين وبأيِّها قالوا ناقضُوا أصولهم .

ولقد بنوا قولَهم في القدرِ على مقدماتٍ جعلوها مسلَّماتِ ، التزموا نتائجَها في القدرِ وفي المسائلِ المتعلقةِ بالقدرِ .

• فهم يقولون : إنَّ العبدَ له حريةُ الاختيارِ في أفعاله بين الفعلِ والتركِ ــ وهذا عِلْمٌ ضروريٌّ يجدُه العبدُ من نفسه .

• كما أنَّه من المتقرِّر – وهذه المقدمةُ الثانيةُ – أنْ يجبَ عليه أنْ يثيبَ المحسنين ، ويعاقبَ العصاةَ . يقولُ القاضي عبدُ الجبارِ : « ... إنَّ اللهَ تعالى وعدَ المطيعين بالثوابِ ، وتوعَّدَ العصاةَ بالعقابِ ، وأنَّه يفعلُ ما وعدَ به وتوعَّد عليه ، لا محالةَ ؛ ولا يجوزُ عليه الخلْفُ والكذبُ ... »[3].

• وكذلك من المعلومِ أنَّ **الإرادةَ تستلزمُ المحبةَ والرضا** ؛ فما يريدُه اللهُ ﷻ فهو يحبُه ويرضاه . يقول القاضي عبدُ الجبارِ : «... وذلك متى أرادَ الشيءَ أحبَّه ، ومتى أحبَّه أراده ، ولو كان أحدُهما غيرَ الآخرِ ؛ لامتنعَ كونه محباً لما يريدُ ، أو مريداً لما لا يحبُ على بعضِ الوجوهِ ... ولا يصحُّ أنْ يقالَ : إنَّ المحبةَ غيرُ الإرادةِ ، وإنما استحالَ ما ذكرناه ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يحتاجُ إلى صاحبه »[4]. وقالوا : « قد عُلِمَ بالدليلِ أنَّ اللهَ يحبُّ الإيمانَ والعملَ الصالحَ ، ولا يحبُّ الفسادَ ، ولا يرضى لعباده الكفرَ ، ويكرُه الكفرَ والفسوقَ

---

(١) وقد حسنَّ الألباني رحمه الله هذه الأحاديث بمجموع الطرق ، ينظر : تعليق الألباني على مشكاة المصابيح:كتاب الإيمان – باب الإيمان بالقدر (١ / ٢٣) ، وينظر تخريجه ص (٣٠٦) من هذه الرسالة .

(٢) ينظر : ص (٣٧١) .

(٣) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (١٣٤ – ١٣٧) .

(٤) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٦ / ٥١) .

والعصيان ، ولما كان هذا ثابتاً لزمَ أنْ تكونَ المعاصي ليستْ مقدَّرةً له ولا مقضيَّةً ، فهي خارجةٌ عن مشيئته وخلقه ، قالوا : ولما كنَّا مأمورين بالرضا بالقضاءِ ، ومأمورين بسخطِ هذه الأفعالِ وبغضِها وكراهتِها ــ فإذنْ يجبُ أنْ لا تكونَ واقعةً بقضاءِ اللهِ وقدرِه ؛ فأنكروا لذلك مرتبةَ المشيئةِ والخلقِ ↑[1].

وزعموا أنَّ اللهَ شاءَ الإيمانَ من الكافرِ ، ولكن الكافرَ شاءَ الكفرَ ، وهم قد فرُّوا إلى هذا لئَّلا يقولوا : إنَّ اللهَ ﷻ شاءَ الكفرَ من الكافرِ وعذَّبَه عليه ! ولكن صاروا كالمستجيرِ من الرمضاءِ بالنارِ ! فإنَّهم هربوا من شيءٍ فوقعوا فيما هو شرٌّ منه ! فإنَّه يلزمُ أنَّ مشيئةَ الكافرِ غلبتْ مشيئةَ اللهِ ﷻ ، فإنَّ اللهَ قد شاءَ الإيمانَ منه – على قولهم – والكافرُ شاء الكفرَ ؛ فوقعتْ مشيئةُ الكافرِ دونَ مشيئةِ اللهِ ﷻ !! وهذا من أقبحِ الاعتقادِ ، وهو قولٌ لا دليلَ عليه ، بل هو مخالفٌ للدليلِ[2].

ولقد أدركَ السلفُ حقيقةَ قولهم وباطِلِهم ؛ فألزموهم به فقد ↑ قال رجلٌ لأبي عصام القسطلاني[3]: أرأيتَ إنْ منعني الهدى وأوْرَدَني الضلالَ ثم عذَّبَني ، أيكونُ منصفاً ؟

ــ فقال له أبو عصام :إنْ يكنِ الهدى شيئاً هو له ، فله أنْ يعطيه من يشأُ ويمنعَه من يشاء ↑[4].

وقريبٌ من هذه الحادثةِ ↑ قولُ القاضي عبدِ الجبارِ في ابتداء جلوسِه لمناظرةِ الأستاذِ أبي إسحاقَ الإسفرائيني : سبحانَ من تنَــزَه عن الفحشاءِ .

ــ فقالَ الأستاذُ مجيباً : سبحانَ من لا يقعُ في ملكهِ إلا ما يشاءُ .

ــ فقالَ عبدُ الجبارِ : أفيشاءُ ربُنا أنْ يُعْصَى ؟

ــ فقالَ الأستاذُ : أيعصى ربُنا قهراً ؟

ــ فقال القاضي عبدُ الجبار : أفرأيتَ إنْ منعني الهدى ، وقضى عليَّ بالرَّدى ، أحسنَ إليَّ أم أساءَ ؟

---

(١) رسالة في الاحتجاج بالقدر ص (٦٦ – ٦٧) طبعة المكتب الإسلامي .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٤٩ - ٢٥٠) .

(٣) لم أقف على ترجمته .

(٤) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٥١) .

ـــ فقال الأستاذُ : إنْ كانَ منعكَ ما هو لك ؛ فقد أساءَ ، وإنْ منعكَ ما هو له ؛ فيختصُ برحمته من يشاءُ .

فانقطعَ القاضي عبدُ الجبارِ ↑[1].

والتزموا لذلك أنَّ **الاستطاعةَ تكونُ قبلَ الفعلِ** وهي القدرةُ على الفعلِ وعلى ضدِّه ، وأنَّها غيرُ موجبةٍ للفعلِ . يقول القاضي عبدُ الجبارِ : ↑ إنَّ مذهبَنا أنَّ القدرةَ متقدمٌة لمقدورها ... نقول : إنَّ القدرةَ صالحةٌ للضدين ، فلوكانتْ مقارنةً لهما لوجبَ بوجودِهما وجودُ الضدين فيجبُ في الكافرِ وقد كُلِّفَ الإيمانَ ؛ أنْ يكون كافراً مؤمناً دفعةً واحدةً ـــ وذلك محالٌ ↑[2].

وجرَّهم إلى ذلك فهمُهم الخاطئ أنَّ مقتضى وجودَ القدرةِ المقارنةِ للفعلِ يقتضي الجبرَ ، فنفوا إعانةَ اللهِ للمؤمنين ، وقالوا في مثلِ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ﴾ (الحجرات : ٧) : إنَّ هذا التحبيبَ بمعنى البيانِ وإظهارِ دلائلِ الحقِّ[3]، وقالوا في مثلِ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ (البقرة : ٢٧٢) : أي ليسَ عليك تسميتُهم مهتدين ، ولكنَّ اللهَ يسمِّي من يشاءُ مهتدياً . إلى غيرها من التأويلاتِ الباطلةِ[4].

وادَّعوا : ↑ أنَّ معنى ذلك أنْ يكونَ تكليفُ الكافرِ بالإيمانِ تكليفاً بما لا يطاقُ ؛ إذ لو أطاقَه لوقعَ منه ، فلمَّا لم يقعْ منه دلَّ على أنَّه غيرُ قادرٍ عليه ، وتكليفُ ما لا يطاقُ قبيحٌ ، واللهُ لا يفعلُ القبيحَ ↑[5].

ويلزمُ عليه أنْ يُرَجَّحَ الفعلُ على التركِ بغيرِ مُرَجِّحٍ ؛ لأنَّه لوكانت ثمَّةَ قدرةٌ مرجحةٌ لكانتْ من اللهِ إعانةً على الفعلِ وهم لا يثبتون ذلك ، فيبقى أنَّ ترجيحَ الفعلِ على الترك يكونُ بغيرِ مرجحٍ ـــ وهذا أمرٌ ممتنعٌ .

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤ / ٢٦٢) .

(٢) شرح الأصول الخمسة ص (٣٩٨) .

(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٤٣٤) .

(٤) شفاء العليل لابن القيم (١ / ٢٧٠ وما بعدها) .

(٥) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٣٩٧) .

وهذا التكليفُ الَّذي يتكلمون عنه لا ينتظرون فيه إذنَ الشارعِ ؛ **فالعقلُ عندهم يحصلُ به التحسينُ والتقبيحُ** ، ومن ثَمَّ يترتبُ الثوابُ والعقابُ عليه ، يقولُ أبو الهذيل : ❞ يجبُ على المكلفِ قبلَ ورودِ السمع ... أنْ يعرفَ اللهَ تعالى بالدليلِ من غير خاطرٍ ، وإنْ قصَّرَ في المعرفةِ ؛ استوجبَ العقوبةَ أبداً ، ويَعْلَمَ أيضاً حُسنَ الحسنِ وقُبحَ القبيح ، فيجبُ عليه الإقدامُ على الحَسَنِ كالصدقِ والعدلِ ، والإعراضِ عن القبيحِ كالكذبِ والفجورِ ❝[1].

وقولهم هذا يلزمُ منه التقليلُ من شأنِ إرسالِ الرسلِ عليهم السلام أو عدمِ الحاجةِ إليهم ، وأنَّ الحجةَ قائمةٌ على الناسِ من قبلِ إرسالِهم وهذا ردٌ صريحٌ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ (الإسراء ١٦) ، ولقولِ اللهِ تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ (النساء ١٦٥) ؛ فخالفوا الحكمةَ من إنزالِ الكتبِ وإرسالِ الرسلِ وإقامةِ الحجةِ على الناسِ . ويلزمُ عليه إبطالُ الحدودِ الَّتي حدَّها الشارعُ ؛ إذ العقلُ يعلمها ، وهذا يؤدِّي إلى إبطالِ الشريعةِ[2] . وقد وافقتهم الماتريدية في هذه المسألة[3] .

وقد بنيتْ مسألةُ التحسينِ والتقبيحِ عندهم على أنَّ أفعالَ اللهِ معللةٌ ، وأنَّه سبحانه إنَّما يفعلُ لحكمةٍ ؛ فهو خلقَ المخلوقاتِ ، وفعلَ المفعولاتِ ، وأمرَ بالمأموراتِ لحكمةٍ محمودةٍ ؛ فالحكمةُ في الأمرِ تعريضُ المكلفين للثواب ، ولكن هذه الحكمةَ مخلوقةٌ منفصلةٌ عنه ، لا ترجعُ إليه ، ولا يقومُ به وصفٌ ، بل غايةُ الحكمةِ عندهم إحسانه إلى الخلقِ لا أنَّه سبحانه يوصفُ بأنَّه حكيمٌ ؛ إذ المتقرِّرُ عندهم نفيُ الصفاتِ عنه[4].

ومما مرَّ نجدُ أنَّ المعتزلةَ يركزون فيما يقرِّرُونه على **نفي الظلمِ** عن اللهِ سبحانه وتعالى ؛ وأنَّ هذا الذي قالوه مبنيٌ على أنَّ اللهَ لا يظلمُ ، وأنَّه عدلٌ في أحكامه ؛ فجعلوا الظلمَ الذي حرَّمه الله

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٥٥) .

(٢) الموافقات للشاطبي (١ / ١٣١) .

(٣) المسايرة لابن الهمام ص (١٥٤) .

(٤) المغني للقاضي عبد الجبار (٦ / ٤٨) (١١ / ٩٢ – ٩٣) ، مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية (١ / ٣٣٢) .

وتنَـــزَه عن فعله وإرادتِه هو نظيرُ الظلمِ من الآدميين بعضِهم لبعضٍ ، وشبهوه في الأفعالِ – ما يحسنُ منها وما لا يحسنُ – بعباده .[1]

وبناءً على مذهبِهم هذا ، فإنَّهم قالوا : إذا أمرَ العبدَ **ولم يعنه بجميع** ما يقدرُ عليه من وجوه الإعانةِ كانَ ظالماً له ، والتزموا : أنَّه لا يقدرُ أنْ يهدى ضالاً ، كما قالوا : إنَّه لا يقدرُ أنْ يضلَ مهتدياً . وقالوا عن هذا : إذا أمرَ اثنين بأمرٍ واحدٍ ، وخصَّ أحدَهما بإعانةٍ على فعل المأمورِ كان ظالماً ، إلى أمثالِ ذلك من الأمورِ الَّتي هي من بابِ الفضلِ والإحسانِ ، جعلوا تركَه لها ظلماً ، وكذلك ظنُّوا أنَّ التعذيبَ لمن كانَ فعله مقدراً ظلمٌ له ، و لم يفرِّقوا بينَ التعذيبِ لمن قام به سببُ استحقاقِ ذلك ومن لم يقمْ[2] .

والله عندهم عدلٌ لا يظلم ؛ لأنَّه لم يردْ وجودَ شيءٍ من الذنوبِ لا الكفرَ ولا الفسوقَ ولا العصيانَ ، بل العبادُ يفعلون ذلك بغيرِ مشيئتِه ، والله ُ لم يخلقْ شيئاً من أفعالِ العبادِ لا خيراً ولا شراً ؛ لأنَّه لو كان خالقاً لها ثمَّ عاقبَ العاصين لكان ظالماً لهم[3] .

وختاماً فانظرْ إلى هذا التحريفِ الذي أحدثَه علمُ الكلامِ بأصولِ الدينِ حتى أخرجَه تماماً عن الهُدى الذي جاءَ به النبيُّ ﷺ وقرَّرَه للنَّاسِ وجاهدَ من أجله ، ودعا النَّاسَ إليه ؛ فتأملْ في علمَ الكلامِ كيفَ أخرج ديناً ملفقاً مرقعاً أفرزته الأديانُ المختلفةُ والمللُ المنحرفةُ والنِّحلُ المضطربةُ ، بدعاوى برّاقةٍ خدّاعةٍ تدعوا إلى الدِّفاعِ عن الدينِ ، وحقيقتُها نبذُ التمسكِ بالوحيِ بدعوى أنَّ العقلَ وحدَه يهدي إلى سواءِ السبيلِ .

فعاشَ المنتسبون إليه بينَ تحريفاتِ الأديانِ ، وخرافاتِ المللِ ، وأساطيرِ النِّحلِ ؛ ليوفقوا بينَ المتناقضاتِ ، وقد أعرضوا عن الآياتِ البيّناتِ ، فلا بالهدى تمسكوا ، ولا بالتناقض اعترفوا !

---

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢ / ٥٤٤) .

(٢) الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١ / ٧٥) .

(٣) جامع الرسائل لابن تيمية (١ / ١٢٣) .

الفصل الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في الجوانب الشخصية.

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في الفطرة .
- المبحث الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في العقل .
- المبحث الثالث : أثر علم الكلام على المتكلمين في النفس .

المبحث الأول
أثر علم الكلام على المتكلمين في الفطرة

إهمال الفطرة وإلغاء دورها في اكتساب المعارف

يرى جمهورُ أهلِ السنةِ أنَّ اللهَ ﷻ خلقَ كلَّ إنسانٍ حين ولادته على خلقةٍ مقتضيةٍ للتوحيدِ وما يتضمنه من معرفةِ اللهِ ﷷ ووجوده وهي ما يسمُّونه **بالفطرةِ** ؛ فكلُ مولودٍ يولدُ على الفطرةِ بشرطِ أنْ تنتفيَ الموانعُ الصارفةُ لمقتضى هذه الخلقةِ .

ولقد جاءتْ النصوصُ صريحةً وواضحةً في إثبات الفطرةِ ، وأنَّها مقتضيةٌ لتوحيدِ الله ﷻ ومعرفته ، وأنَّها أمرٌ ضروريٌ يحصل للإنسان من غيرِ نظرٍ ولا استدلالٍ .

من ذلك قولُ النبيِّ ﷺ للبراءِ بن عازب ؓ : « **إذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ ، ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِ ي إِلَيْكَ ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَ ى مِنْكَ إِلاَّ إِلَيْكَ ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ . فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ** »[(1)]؛ فالفطرةُ في الحديث هي الاستسلامُ لله ، وهو التوحيدُ ، وتفويضُ الأمرِ إليه بما فيه من توكلٍّ واعتمادِ القلبِ عليه ؛ حباً فيه وفيما عنده ، وخوفاً منه ومن عذابه مع الإيمانِ الكاملِ بالقرآنِ وبالنبيِّ ﷺ . وكذلك في الحديثِ دعاءُ النبيِّ ﷺ إذا أصبحَ قال : « **أَصْبَحْنَا عَلَى فِطْرَةِ الإِسْلاَمِ وَعَلَى كَلِمَةِ الإِخْلاَصِ وَعَلَى دِينِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى مِلَّةِ أَبِيْنَا إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً مُسْلِماً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ».[(2)]

---

(١) أخرجه البخاري : كتاب الوضوء ، باب فضل من بات على الوضوء (١ / ٤٦٥) حديث رقم (٢٤٧) . ومسلم : كتاب الذكر والدعاء (١٠٨٦) حديث رقم (٢٧١٠) .

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٣ / ٤٠٦) حديث رقم (١٥٣٩٧) عن عبد الرحمن بن أبزى . وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠ / ١١٦) حديث رقم (١٧٠٠٣) : ❝ رواه أحمد والطبراني ، ورجالهما رجال الصحيح ❞. وقال شعيب الأرناؤوط : ❝ إسناده صحيح على شرط الشيخين ❞.

فتدلُّ هذه الجملُ(فطرةِ الإسلامِ) و(كلمةِ الإخلاصِ) و(دينِ نبينا محمدٍ ﷺ) و(ملةِ إبراهيم ...) ، على أنَّ الفطرةَ هي الدينُ القويمُ الذي هو دينُ نبينا محمدٍ ﷺ وملةُ إبراهيم عليه السلام ، وكلمةُ الإخلاصِ ، لأنَّ هذه المعاني مترادفةٌ بنصِ الكتابِ ، فلقد أمرَ اللهُ ﷻ النبيَّ ﷺ أنْ يتبعَ ملةَ إبراهيمَ حنيفاً ؛ كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۖ ﴾ (النحل : ١٢٣) كما أمرَه أنْ يكونَ هو ومن معه ﴿ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ (البينة : ٥) .

ومن الأدلةِ الصريحةِ على أنَّ الفطرةَ هي تلك الخلقةُ المقتضيةُ للتوحيدِ ومعرفةُ اللهِ ﷻ ؛ قولُه تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ (الروم : ٣٠) .

ووجه الدلالة من عدة أمور :

أولاً : أنَّ اللهَ ﷻ أضافها لنفسه فدلَّ على أنَّها ممدوحةٌ ، واللهُ يمتدحُ التوحيدَ وما يتبعه ، ويذمُّ الشركَ وما يلحقه .

ثانياً : أنَّ اللهَ ﷻ ذكرَ أنَّ الفطرةَ هي الدينُ القيِّمُ ، والدينُ القيمُ هو الإسلامُ كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًاۚ ﴾ (الأنعام:١٦١) (قيِّماً) كما في قراءةِ نافعٍ وابنِ كثير.(١)

ثالثاً : أنَّ الصحابيَّ الجليلَ أبا هريرة رضي الله عنه كانَ إذا روى حديثَ : « **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ** ...الحديث » . قال في آخره : « واقرؤوا إنْ شئتم : ﴿ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ ﴾ (الروم : ٣٠) ».(٢)

ومما يدلُّ صراحةً على ما تقدمَ قولُ النبيِّ ﷺ في الحديثِ القدسيِّ « **إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا** ».(٣)

---

(١) ينظر : النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢ / ٢٦٧) ، تفسير القرطبي عند هذه الآية (٧ / ١٣٦) .

(٢) أخرجه البخاري : كتاب الجنائز ، باب ما قيل في أولاد المشركين (٣ / ٢٧٩) حديث (١٣٥٨) عن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :« **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ ، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةَ ، هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ** » ، ومسلم : كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (١٠٦٦) حديث (٢٦٥٨) .

(٣) أخرجه مسلم : كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار (٤ / ٢١٩٧) حديث رقم (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار المجاشعي .

وهذا يدلُّ على أنَّ الشياطينَ اجتالتْ العبادَ وأخرجتهم إلى الشركِ ، وأنَّهم قبلَ الشركِ كانوا على الإسلامِ أي خُلِقُوا حُنَفَاءَ .

وغيرها من الأدلةِ الصريحةِ التي تدلُّ على أنَّ التوحيدَ ومعرفةَ اللهِ أمرٌ فطريٌ يحصلُ للإنسانِ ضرورةً من غيرِ كسبٍ أو نظرٍ .

أمَّا المتكلمون فقد ذهبَ جمهورُهم على اختلافِ فرقِهم وطوائفِهم إلى أنَّ معرفةَ اللهِ ﷻ نظريةٌ لا تحصلُ إلا بالنَّظرِ و الاستدلالِ . يقول القاضي عبدُ الجبارِ : ↑ومعرفةُ اللهِ تعالى لا تُنالُ إلا بحجَّة العقلِ (١). ويقولُ مبيناً : لأنَّه تعالى لا يُعْرَفُ ضرورةً ولا بالمشاهدةِ ؛ فيجبُ أنْ نعرفَه بالتفكيرِ والنظرِ ↑(٢). ويقول أبو منصورٍ الماتريديُّ : ↑إنَّ العلمَ باللهِ وبأمرِه عرضٌ لا يُدركُ إلا بالاستدلالِ ↑(٣). ويقولُ أبو بكرٍ الباقلانيُّ : ↑وأنْ يُعْلَمَ أنَّ أوَّلَ ما فرضَ اللهُ على جميعِ العبادِ النظرَ في آياته ، والاعتبارَ بمقدوراته ، والاستدلالَ عليه بآثارِ قدرته وشواهدِ ربوبيته ؛ لأنَّه سبحانه غيرُ معلومٍ باضطرارٍ ولا مشاهدٍ بالحواسِّ ، وإنَّما يُعْلَمُ وجودُه وكونُه على ما تقتضيه أفعالُه بالأدلةِ القاهرةِ والبراهينِ الباهرةِ ↑(٤).

وكانت المعتزلةُ أولَ من أبرزَ هذه المسألةَ ، وقالوا بوجوبِ النظرِ والاستدلالِ في معرفةِ اللهِ ﷻ ، ثمَّ تابعهم المتكلمون كالأشاعرةِ على اختلافٍ بينهم في فروعِ المسألةِ .

والمعتزلةُ عندما أوجبوا النظرَ في معرفةِ اللهِ ﷻ ، كانوا قد بنوا هذه المسألةَ على أصلهم في القدرِ من أنَّ العبدَ خالقُ فعله ، مستقلٌ في الفعلِ والتركِ ، فلا يثابُ إلا على فعله ، فلزمَ عندهم على ذلك أنْ تكونَ معرفةُ اللهِ من فعلِ العبدِ ، ولن تكونَ من فعلِ العبدِ إلا إذا كانتْ نظريةً – أي من استدلاله ونظرِه – فانتقضَ عندهم أنْ تكونَ معرفةُ اللهِ فطريةً ضروريةً ؛ لأنَّها حينئذٍ ستكونُ خارجةً عن فعلِ العبدِ ، فكيفَ يثابُ على ما لم يفعله ، وهذا عندهم ممتنعٌ ؛ ↑فلا يجوِّزون أنْ يضطرَ اللهُ تعالى أحداً من المكلفين إلى المعارفِ ↑(٥).

---

(١) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار ص (٨٨) .

(٢) المصدر السابق ص (٣٩).

(٣) كتاب التوحيد للماتريدي ص (١٣٧) .

(٤) الإنصاف للباقلاني ص (٣٣) .

(٥) المغني للقاضي عبد الجبار (١٢ / ٥١٢ – ٥١٣) .

ويوضحُ ذلك ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ إذ يقولُ : ↑ المعتزلةُ كانوا هم أئمةَ الكلامِ في وجوبِ النَّظرِ والاستدلالِ بطريقةِ الأعراضِ والأجسامِ وما يتبعُ ذلك وصاروا يقولون : إنَّ الإيمانَ لا يمكن أنْ يحصلَ بعلمٍ ضروريٍّ يجعله اللهُ في قلبِ العبدِ ، ولا بإلهامٍ وهدايةٍ منه يختصُ بها من يشاءُ من عباده ، .. والمعتزلةُ يقولون : إنَّ الإيمانَ إذا كان موهبةً من اللهِ تعالى للعبدِ ، وتفضلاً منه عليه لم يستحقَ العبدُ الثوابَ ↑ .[١]

وأمَّا الأشاعرةُ فجاءوا بشيءٍ عجيبٍ ؛ وذلك أنَّهم وافقوا المعتزلةَ على إيجابِ النَّظرِ مع أنَّ أصلَهم في القدرِ – الذي بُنيتْ عليه المسألةُ – مناقضٌ تماماً للمعتزلةِ ، فإنَّ المفترضَ في الأشاعرةِ أنْ يقولوا : إنَّ معرفةَ اللهِ ضروريةٌ فطريةٌ بناءً على أصلِهم – وهو الجبرُ – وهو أنَّ العبدَ هو محلٌّ لقدرةِ اللهِ – وسموه بالكسبِ تمويهاً – وعليه فمعرفةُ اللهِ تحصلُ بقدرةِ اللهِ ، لا قدرةَ للعبدِ في حصولها .

وكذلك خالفوا أصلَهم في التحسينِ والتقبيحِ بقولهم : إنَّ الإيجابَ لا يكون إلا بالشرعِ ، وإنَّ الفعلَ لا يدركُ حسنُ الأشياءِ وقبحِها ، ثم أوجبُوا أنْ تكونَ معرفةُ اللهِ بالعقلِ ، مع أنَّ المفترضَ على أصلِهم هذا أنْ تكونَ بالشرعِ ؛ إذِ العقلُ لا يمكنُ أنْ يدركَ شيئاً ولا حتى المعرفةَ ؛ ولذا فقد أدركَ بعضُ الأشاعرةِ هذا التناقضَ ، فقال أبو جعفر السمناني[٢] رَحِمَهُ اللَّهُ: ↑ إنَّ هذه المسألةَ بقيتْ في مقالةِ الأشعري من مسائلِ المعتزلةِ ↑.[٣]

ولقد أدَّى القولُ بأنَّ معرفةَ اللهِ نظريةٌ إلى إيجابِ النَّظرِ في معرفةِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى على جميعِ الناسِ بل وادَّعوا على ذلك الإجماعَ ؛ يقولُ الإيجيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ النَّظرُ في معرفةِ اللهِ واجبٌ إجماعاً ↑.[٤]

ولقد وقعوا جرَّاء ذلك الإيجابِ في لوازم باطلة لا محيدَ لهم عنها ، ولا يستطيعون ردَّها ؛ منها:

(١) درء التعارض لابن تيمية (٧ / ٤٦٠) .

(٢) أبو جعفر محمد بن أحمد السمناني . ولد سنة (٢٦١ هـ) ، وتوفي سنة (٣٤٤ هـ) . العلامة ، قاضي الموصل ، كان من أذكياء الدهر ، من رؤوس الأشاعرة ومن كبار أصحاب الباقلاني . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٦٥١ – ٦٥٢) ، البداية والنهاية (١١ / ٢٦٠) ، الجواهر المضية (٢ / ٢١) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٧ / ٤٠٧ ، ٤٦١) ، وينظر : فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٣٤٩) .

(٤) المواقف ص (٢٨) .

١) ردُّهم نصوصَ الوحيِ الكثيرةِ والجليَّةِ في أنَّ أولَ واجبٍ على المكلفِ هو الإتيانُ بالشهادتين كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُواْ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ (النساء : ٣٦) ، وكما قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ (يوسف : ٤٠) وكما قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ﴾ (قريش : ٣) ، وغيرها من الآياتِ كثيرٌ جاءَ الأمرُ فيها بالتوحيدِ والنهيِ عن الشركِ لا بالنَّظرِ ولا قصدِه أو نحوها من عباراتِ المتكلمين . وهذا الذي فهمَه الناسُ في عهدِ النبيِّ ﷺ بل وهو الذي قرَّره النبيُّ ﷺ لدى أصحابه في دعوهم للنَّاسِ ؛ فقال لمعاذٍ رضي الله عنه يوصيه عندما أرسلَه إلى اليمنِ : « **إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** ... الحديث ».[(١)]، وقال ﷺ مبيناً لأصحابه هدفَه من مقاتلته الناسَ: « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ** ... الحديث »[(٢)].

وقد قال عمروُ بن عبسة رضي الله عنه للنبيِّ ﷺ : **مَا أَنْتَ ؟ قَالَ :« أَنَا نَبِيٌّ ». فَقُلْتُ : وَمَا نَبِيٌّ ؟ قَالَ : « أَرْسَلَنِي اللَّهُ ». فَقُلْتُ : وَبِأَيِّ شَيْءٍ أَرْسَلَكَ ؟ قَالَ : « أَرْسَلَنِي بِصِلَةِ الأَرْحَامِ ، وَكَسْرِ الأَوْثَانِ ، وَأَنْ يُوَحَّدَ اللَّهُ لاَ يُشْرَكُ بِهِ شَيْءٌ** ».[(٣)]

فالنبيُّ ﷺ لم يدعُ أحداً من الخلقِ إلى النَّظرِ ابتداءً ، ولا إلى مجرَّدِ إثباتِ الصانعِ ، بل أوَّلُ ما دعاهم إلى الشهادتين .[(٤)]

٢) مخالفة الإجماعِ المنعقدِ من أهلِ العصرِ الأوَّلِ كما حكى ذلك الحافظُ أبو بكر بنُ المنذرِ رحمه الله ؛ إذ يقول : « أجمعَ كُلُّ من أحفظُ عنه من أهلِ العلمِ على أنَّ الكافرَ إذا قال : أشهدُ أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ ٱللَّهُ ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبده ورسوله ، وأنَّ كلَّ ما جاءَ به محمدٌ حقٌ ، وأبرأ إلى اللهِ من كلِّ دينٍ يخالفُ دينَ الإسلامِ ، وهو بالغٌ صحيحٌ يعقلُ ــ أنَّه مسلمٌ ».[(٥)]

---

(١) سبق تخريجه ص (٢١٧) .

(٢) سبق تخريجه ص (٢١٧) .

(٣) أخرجه مسلم : كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب إسلام عمرو بن عبسة (٣٢٣) ، حديث رقم (٨٣٢) .

(٤) ينظر : درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٦) .

(٥) الإجماع لابن المنذر ص (٤٦) .

ويقول ابن تيمية رحمه الله : ❝ وهذا مما اتفقَ عليه أئمةُ الدينِ وعلماءُ المسلمين ، فإنّهم مجمعون على ما عُلِمَ بالاضطرارِ من دينِ الرسولِ أنَّ كلَّ كافرٍ فإنَّه يُدْعى إلى الشهادتين سواءٌ كان معطِّلاً أو مُشْرِكاً أو كتابياً ، وبذلك يصيرُ الكافرُ مسلماً ، ولا يصيرُ مسلماً بدونِ ذلك ❝[1]وممن حكى الإجماعَ أيضاً ابنُ القيِّم [2] ، وابنُ حجرٍ . [3]

٣) يلزمهم على إيجابِ النَّظرِ الجهلَ بقولِ أصحابهم وأئمتِهم من المتكلمين ؛ فالجهميةُ تَرَى أنَّ معرفةَ اللهِ ﷻ واقعةٌ باختيارِ اللهِ لا باختيارِ العبدِ ، بناءً على مذهبهم في الجبرِ . ومن المعتزلةِ من يَرَى أنَّ المعرفةَ قد تحصلُ ضرورةً :كصالحٍ قبّه ، وغيلانِ بن مروان ، والجاحظِ ، وأبي الهذيل العلاف ، وبشرِ بنِ المعتمر ، وفضلِ الرَّقاشي ، والضِّراريّةِ ، والنجَّاريةِ [4]، وهو قول الكلابيّةِ ، ومقتضى قول الكراميّةِ [5]، ومن الأشاعرةِ الشهرستانيُّ[6]، والرازيُّ[7] ، والآمديُّ[8] ، بل والجوينيُّ[9] ، وأبو الحسنِ الأشعري[10] .

حتى قالَ الغزالي رحمه الله : ❝ من أشدِّ الناسِ غلواً وإسرافاً طائفةٌ من المتكلمين ، كفّروا عوامَّ المسلمين ، وزعموا أنَّ من لا يعرفِ الكلامَ معرفتنا ، ولم يعرفِ العقائدَ الشرعيةَ بأدلتها الَّتي حرَّرْناها فهو كافرٌ ، فهؤلاء ضيَّقوا رحمةَ اللهِ على عباده أوَّلاً ، وجعلوا الجنةَ وقفاً على شرذمةٍ يسيرةٍ من المتكلمين ❝[11] .

وبهذا يتبينُ ما في دعواهم من إيجابِ النَّظرِ من التناقض ؛ والتناقضُ دليلُ الفسادِ .

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٧ – ٨) .

(٢) مدارج السالكين لابن القيم (٣ / ٤٧١) .

(٣) فتح الباري لابن حجر (١ / ٧٠) .

(٤) درء التعارض لابن تيمية (٧ / ٣٥٣ – ٣٥٤ ، ٩ / ٤٦ – ٤٨).

(٥) المصدر السابق (٧ / ٣٩٥) .

(٦) نهاية الإقدام للشهرستاني : ص (١٢٤) .

(٧) درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٢٨٩) .

(٨) المصدر السابق (٧ / ٣٥٦ – ٣٥٧) .

(٩) المصدر السابق (٧ / ٤٤٠) .

(١٠) المصدر السابق (٧ / ٤٠٧ – ٤٠٨ ، ٣٥٤) .

(١١) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص (٧٩) ، وينظر :.فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٣٣٩) .

٤) يلزمُهم على هذا القدحُ في السلفِ الصالحِ من الصحابةِ ﷺ والتابعين ومن اقتفى أثرَهم ممن لم يسلكْ طريقةَ المتكلمين ؛ لأنَّه يلزمُ إمَّا أنْ يكونَ الصحابةُ ﷺ ومن تبعَهم من الأئمةِ قد خفيَ عليهم الحقُّ في هذه المسألةِ ، وهذا تجهيلٌ للسلفِ صراحةً . وإمَّا أنْ يقولوا : إنَّهم علمُوه ، ثمَّ لم يبلّغوه بل كتموه مع أنَّه أصلُ الدين ، فكيفَ بالفرعِ وهذا يدلُّ على أنَّهم لم ينصحوا الأمَّةَ ، ولم يبلغوا دينَ اللهِ ﷻ .

وكلا هذين اللازمين باطلٌ يرُدُّه الشرعُ والتاريخُ .

وفي بيانِ هذا اللازمِ يقولُ أبو المظفر ﷺ : وسلوكه – أي القول بأنَّ النَّظرَ أولُ واجبٍ – يعودُ عليهم (أي السلف) بالطعنِ والقدحِ ، ونسبتهم إلى الجهلِ ، وقلةِ العلمِ في الدينِ ، واشتباه الطريقِ عليهم . وبلَّغني أنَّه كانَ لأبي هاشمٍ الجبَّائي ابنةٌ تُسمَّى فاطمةُ ، وكان أصحابُه يقولون : إنَّ فاطمةَ بنتَ أبي هاشم ، أعلمُ باللهِ وبطريقِ الحقِّ ، من فاطمةَ بنتِ محمدٍ ﷺ ، فنعوذُ باللهِ من طريقٍ يؤدي إلى هذا القولِ .(١)

٥) يلزمُهم القدحُ في كتبِ الحديثِ والسيرِ والتاريخِ كلِّها ، والَّتي تشهدُ أنَّه لم يَردْ نصٌ عن النبيِّ ﷺ أنَّه كان يأمرُ من أرادَ الدخولَ في الإسلام بالنَّظرِ في الأدلةِ العقليةِ التي اشترطوها لمعرفةِ اللهِ ﷻ بل كان ﷺ يقبلُ الإسلامَ من أي أحدٍ إذا نطقَ بالشهادتين أوما يقومُ مقامَها .(٢)

٦) يلزمهم تكفيرُ جمهورِ الأمَّةِ وجلِّ الناسِ ؛ وذلك أنَّ طريقةَ المتكلمين في معرفةِ اللهِ ﷻ لا يحسنُها أكثرُ الناسِ بل لا يفهمونها ، فضلاً من أنْ يصيرَ أحدُهم في هذه المسألةِ صاحبَ استدلالٍ ونظرٍ .

وإنَّما غايةُ توحيدِ العوامِّ : التزامُ ما وُجِدَوا عليه سلفُهم وأئمتُهم في عقائدِ الدينِ ، بقلوبٍ سليمةٍ طاهرةٍ من الشكوكِ والشبهاتِ ؛ فإذا كُفِّرَ جمهورُ الأمةِ والسوادُ الأعظمِ فهذا بحقٍّ هدمُ منارِ الإسلامِ ، وأركانِ الشريعةِ ، وأعلامِ الإسلامِ ، وإلحاقُ دارِ الإسلامِ بدارِ الكفرِ ، وجعْلُ أهلِهما بمنـــزلةٍ واحدةٍ .(٣)

(١) الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر جمع الدكتور محمد الجيزاني ص (١٠٦) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٧) .

(٣) الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر جمع محمد الجيزاني ص (١٠٨-١٠٩) .

٧) يلزمُ على طريقةِ المتكلمين أنَّ النبيَّ ﷺ إذا أخبرَ أمَّته بشيءٍ من أنباءِ الغيبِ كصفاتِ اللهِ ﷻ ، فإنَّ للصحابةِ ﭬ ألاَّ يقبلوا خبرَ النبيِّ ﷺ حتى يعلمُوه بعقولهم وينظروا فيه ويتأمَّلوه . وبطلانُ هذا معلومٌ من الدينِ بالضرورةِ ، بل إنَّ من المعلومِ من الدين بالضرورةِ : أنَّ النبيَّ ﷺ إذا أخبرَ عن شيءٍ من الغيبِ وجبَ تصديقُه مباشرةً ، وإنْ لم يُعْلمْ بالعقلِ ، فمن لم يصدِّقِ الرسولَّ ﷺ في ذلك بمجردِ إخبارِه ، أو تردَّدَ في تصديقه لم يكنْ من المؤمنين بالرسالةِ .[(١)]

٨) يلزمُ أنْ يكونَ اللهُ مجهولاً غيرَ معلومِ الوجودِ والصفةِ ؛ حتى يقومَ المكلفُ بالنَّظرِ والاستدلالِ العقليِّ ؛ حتى يصلَ إلى معرفةِ اللهِ ، ومعرفةِ قدرته[(٢)].

٩) يلزمُ على طريقةِ المتكلمين أنْ لا يجوزَ الإقدامُ على الكافرِ بالقتلِ أو السبيِ – على أي حالٍ – إلا بعدَ أنْ يُذْكَرَ له الإسلامُ ويُمْهَلَ ؛ لأنَّ النَّظرَ والاستدلالَ لا يكون إلا بمهلةٍ ، خصوصاً إذا طلبَ الكافرُ ذلك ، وربَّما لا يتفقُ النَّظرُ والاستدلالُ في مدةٍ يسيرةٍ فيحتاجُ إلى مدةٍ طويلةٍ قد تستغرقُ سنواتٍ ؛ ليتمكنَ من النَّظرِ على التمامِ والكمالِ ، وهذا خلافُ إجماعِ المسلمين[(٣)] .

١٠) يلزمُهم على هذا لإجماعِ عدمُ الاختلافِ في هذه المسألةِ . ومما يُظْهِرُ بطلانَ ما قرَّره المتكلمون من إيجابِ النظرِ ــ أنَّهم اختلفوا فيما اتَّصَلَ بالمسألةِ أو تفرَّعَ عنها ؛ فاختلفوا في أوَّلِ واجبٍ على المكلفِ على اثني عشرَ قولاً[(٤)] ، كما أنَّهم اختلفوا فيمن ماتَ قبلَ استكمالِ النَّظرِ هل يكونُ مؤمناً أم لا ؟ كما اختلفوا في إيمانِ المقلدِ وهو من يقرُّ بالشهادتين ويأتي بالفرائضِ ، ولكنَّه لم يحقِّقِ النَّظرَ في تحصيلِ معرفةِ اللهِ ــ هل يكونُ مؤمناً أو لا ؟

والاختلافُ في أصلِ المسألةِ أو ما تشقَّقَ عنها من المسائلِ ؛ دليلٌ على ضعفِ الإيجابِ فيها فضلاً عن الإجماعِ عليها[(٥)] .

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٣٣٦) .

(٢) براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة للدكتور عبد العزيز الحميدي ص (١٦٣) .

(٣) الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر جمع محمد الجيزاني ص (٩٩) .

(٤) تحفة المريد على حاشية جوهرة التوحيد ، للباجوري ص (٤٦ – ٤٧) .

(٥) ينظر تفصيل هذه المسألة والرد على المتكلمين فيها : الفطرة للباحث علي القرني ص (٣٠٢ – ٣٧٧) .

١١) ومع وجودِ الاختلافِ في هذه المسألةِ وإضعافِه لها فإنَّ هناك من المتكلمين منْ يقولُ إنَّ هذه الأقوالَ جميعَها باطلٌ ، وإنَّه لابدَّ قبلَ ذلك كلِّه من الشكِّ ، فيكون أوَّلُ واجبٍ هو الشكُّ ، لا النَّظرُ ولا البدءُ في النَّظرِ ولا القصدُ إلى النَّظرِ .

وحجتُهم في ذلك أنَّ المعارفَ النَّظريةَ إنَّما يترجَّحُ الحقُّ فيها بعد النَّظرِ والاستدلالِ ، وأمَّا قبلَ ذلك فلا يمكنُ الترجيحُ ؛ إذ معرفةُ اللهِ إذا كانتْ نظريةً فلا يمكنُ إيجابَ النَّظرِ لتحصيلِها ؛ لأنَّ مقتضى ذلك التسليمُ بها قبلَ النَّظرِ ـــ فلا يكونُ النَّظرُ هو الأصلُ في تحصيلها ، بل تكون متحققةً قبله ، وإنَّما يكون النَّظر لتأكيدِها، وهذا يستلزمُ ألا تكون معرفةُ اللهِ نظريةً ، وهذا خلافُ الأصلِ الذي بُني عليه القولُ بإيجابِ النَّظرِ لمعرفةِ اللهِ ﷻ [1].

فانظرْ كيفَ أدَّى بهم علمُ الكلامِ إلى إلغاءِ دورِ الفطرةِ العظيمِ وإهمالِه ، مع أنَّها منْحةٌ ربانيَّةٌ وتفضلٌ إلهيٌ قد دلتْ عليه الأدلةُ النقليةُ والعقليةُ .

(١) ينظر : التفكير الفلسفي في الإسلام للدكتور سليمان دنيا ص (٢٢١ – ٢٢٢) .

المبحث الثاني :
أثر علم الكلام على المتكلمين في العقل

التناقض والاختلاف

اتَّفَقَ أهلُ السنةِ والجماعةِ على أنَّ نصوصَ الوحيِ - القطعيةُ منها والظنِّيةُ - هي مصدرُ التلقي في الاعتقادِ كما هو الحالُ في العملياتِ - مسائلِ الحلالِ والحرامِ - ، ولقد اتَّضحَ أثرُ هذا المستندِ عليهم ؛ فهم قد كانوا وصاروا وأمسوا وأصبحوا على معتقدٍ واحدٍ مهما اختلفِ الزمانُ أو تباعدتِ الأقطارُ والدَّيارُ ، فمسائلُ الاعتقادِ وأصولِ الدينِ لم يحصلْ فيها اختلافٌ من لدنْ عصرِ الصحابةِ وحتى آخرَ الزمانِ . كما أنَّ مَنْ بالمشرقِ وافقَ في اعتقاده مَنْ بالمغربِ وهكذا ، وكأنَّهم كانوا في مجلسٍ واحدٍ يأخذُ بعضهم عن بعض .

ولقد كانَ هذا الحالُ من أكبرِ الدلائلِ على صحةِ منهجِهم ومعتقدِهم . يقولُ الإمامُ الأصبهاني[1] رحمه الله: « ومما يدلُّ على أنَّ أهلَ الحديثِ هم أهلُ الحقِّ أنَّك لو طالعْتَ جميعَ كتبهم المصنفةِ من أوَّلهم إلى آخرهم ، قديمِهم وحديثِهم ، مع اختلافِ بلدانهم وزمانهم ، وتباعدِ ما بينهم في الدُّنيا ، وسكونِ كلِّ واحدِ منهم قُطْراً من الأقطارِ ــ وجدتَهم في بيانِ الاعتقادِ على وتيرةٍ واحدةٍ ونمطٍ واحدٍ ، يجْرونَ على طريقةٍ لا يحيدونَ عنها ، ولا يميلون فيها ، قولهم في ذلك واحدٌ ، ونقلهم واحدٌ ، لا تَرى فيهم اختلافاً ، ولا تفرقاً في شيءٍ ما ؛ وإنْ قلَّ ، بل لو جمعتَ جميعَ ما جرى على ألسنتهم ونقلوه من سلفِهم ، وجدتَه كأنَّه جاءَ عن قلبٍ واحدٍ ، وجرى على لسانٍ واحدٍ ، وهل على الحقِّ دليلٌ أبينُ من هذا ؟ »[2].

---

(١) هو : أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني ، الملقب بقوام السنة . ولد سنة (٤٥٧ هـ) ، وتوفي سنة (٥٣٥ هـ) . كان إماماً في التفسير والحديث واللغة والأدب ، وكان حسن الاعتقاد . من مؤلفاته : الترغيب والترهيب ، الجامع في التفسير ، الحجة في بيان المحجة . ينظر : البداية والنهاية (١٢ / ٢٧٠) ، سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٨٠ – ٨٨) ، شذرات الذهب (٤ / ١٠٥ – ١٠٦) .

(٢) الحجة في بيان المحجة للأصبهاني (٢ / ٢٢٤ – ٢٢٥) . والانتصار لأبي المظفر ص (٨٢) .

وأمَّا المتكلمون فلقد اتفقوا فيما بينهم على أنَّ العقلَ هو مصدرُ التلقي في بابِ الاعتقادِ وأصولِ الدينِ ، حتى صرحَّ بعضُهم :

إنَّ الدلالةَ النقليةَ لا يجوز التمسكُ بها في المسائلِ العلميةِ ،[1]وسنَّ لهم القانونَ الكليَّ الشهيرَ - وإنْ كانَ موجوداً من قبله - لكيفيةِ التَّخلصِ من الأدلةِ النقليةِ .

ولقد كانَ المفترضُ بعد أنْ اتفقوا على مصدرِ التلقي هذا - كما هو الحالُ عندَ أهلِ السنة - أنْ يكونوا متفقينَ فيما بينهم - على اختلافِ طوائفِهم وتنوّعِ فرقِهم - على معتقدٍ واحدٍ .

ولكن عند التأمُّل فيما قرَّرُوه في مسائلِ الاعتقادِ يجدُ الناظرُ : أنَّ بينهم اختلافاً كبيراً وكثيراً ، لا تكادُ تجدُ للاتفاقِ بينهم موضعٌ ، وكأنَّما خلقُوا للاختلافِ .

ولقد كانَ هذا الاختلافُ بارزاً وظاهراً من جهتين :

أمَّا الجهةُ الأولى : فهو اختلافُ الفرقِ الكلاميةِ فيما بينها في مسائلِ الاعتقادِ حتى في أصولِ الدينِ منها ، وبيان ذلك ما يلي[2]:

١- فمن المتكلمين من جعلَ الإيمانَ هو المعرفةُ كالجهميةِ ، ومنهم من يقولُ : هو قولُ اللسانِ كالكراميّة ، ومنهم من يجعله التصديقَ كجمهورِ الأشاعرةِ والماتريديةِ ، ومنهم من يجعله الطاعةَ بأسرها وهو لا يتجزأُ كالمعتزلةِ . ومعَ هذه الأقوالِ المتباينةِ الَّتي لا يمكنُ الجمعُ بينها كانَ مستندُ الجميعِ فيها واحداً ، وهو العقلُ .

٢- من المتكلمين من يَرى أنَّ المعصيةَ تخْرجُ صاحبَها من الإيمانِ وتجعلُه في منْزلةٍ بين المنْزلتين كالمعتزلةِ ، ومنهم من لا يرى أنَّ للمعصيةِ تأثيراً في الإيمانِ ، بل إيمانُه كاملٌ كالمرجئةِ ؛ ومستندُ الجميعِ في هذا التباينِ ، هو العقلُ .

٣- من المتكلمين من حرَّمَ الاستثناءَ في الإيمانِ كالجهميةِ والمعتزلةِ و الماتريديةِ ، ومنهم من أوجبَ الاستثناءَ فيه كالكلابيّةِ والأشاعرةِ ومستندُ الجميعِ في هذا التناقضِ واحدٌ ، وهو العقل .

٤- من المتكلمين مَنْ نفى أسماءَ اللهِ وصفاتِه كالجهميةِ ، ومنهم مَنْ نفىَ صفاتِه وأثبتَ الأسماءَ كالمعتزلةِ ، ومنهم من أثبتَ الأسماءَ وبعضَ الصفات ، ونفى باقي الصفاتِ

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٣٣٥) .

(٢) سبق بيان تفصيل هذه الأقوال ، ينظر ص (٢٠٩ - ٢٥١) .

كالأشاعرةِ والماتريديةِ على اختلافٍ بينهما . ومع كلِ هذا الاختلافِ المتباينِ وردودِ بعضِهم على بعضٍ كان المستندُ في هذا الاختلافِ شيئاً واحداً وهو العقلُ .

٥- اختلفَ المتكلمون فيما بينهم اختلافاً كبيراً في مسألةِ كلامِ اللهِ ـــ حتى قيل : إنَّ سببَ تسميةِ علمِ الكلامِ بهذا الاسمِ ؛ هو تنازعُهم الكبيرُ في هذه المسألةِ .

ولقد ذكرَ شارحُ الطحاوية[1] للمتكلمين سبعةَ أقوالٍ في كلامِ اللهِ – بعد إخراجِ قولِ الفلاسفةِ وأهلِ السنة – مع أنَّ هذا الاختلافَ الذي يصلُ إلى حدِّ التناقضِ واستحالةِ الجمعِ بين أقواله ؛ يرجعُ في مستندِه إلى شيءٍ واحدٍ وهو العقلُ .

٦- نفي بعضُ المتكلمين رؤيةَ اللهِ ﷻ في الآخرةِ كالجهميةِ والمعتزلةِ ، وأثبتَها بعضُهم إلى غيرِ جهةٍ كالماتريديةِ والأشاعرةِ . والمستندُ في هذا التضادِ وهو العقلُ .

٧- من المتكلمين من أثبتَ خالقاً مع اللهِ ﷻ فقالوا : بأنَّ العبدَ يخلقُ ، فعلَه وأنَّه يستقلُّ بفعله كما قالتْ المعتزلةُ ، واقتربتْ منهم الماتريديةُ فقالتْ : إنَّ العبدَ يخلقُ إرادتَه وإنْ كانَ الفعلُ مخلوقاً له . وفي المقابلِ قالت الجبرية : إنَّ العبدَ مجبورٌ على فعله ليسَ له اختيارٌ ، واللهُ فاعلٌ على الحقيقةِ ، والعبدُ فاعلٌ مجازاً كما قالتِ الجهميةُ ، أو كسباً كما قالتِ الأشاعرة .

وهذا التناقضُ الكبيرُ يرجعُ في مستنده إلى شيءٍ واحدٍ وهو العقلُ .

٨- أنَّ المعتزلةَ أثبتتِ التحسينَ والتقبيحَ العقليَّ ، وألزمتْ العبدَ بموجبه . وأنكرتْ الأشاعرةُ ذلك ، وقالت : لا يثبتُ التحسينُ والتقبيحُ إلا بالشرعِ . مع أنَّ المستندَ في القولين واحدٌ وهو العقل.

٩- نفتِ الجهميةُ والأشاعرةُ من المتكلمين التعليلَ في أفعالِ اللهِ . وقالت المعتزلةُ : هو ثابتٌ في أفعالِه – وإنْ كانَ على خلافِ ما قرَّرَه أهلُ السنةِ – . والجميعُ يرجعُ في تقريرِ هذه المسألةِ إلى شيءٍ واحدٍ وهو العقل .

١٠- ترى الجهميةُ من المتكلمين أنَّه لا قدرةَ للعبدِ على فعلِه لا قبلَ الفعلِ ولا بعدَه وتُسمَّى فعلاً تجوزاً . بينما يرى الأشاعرةُ أنَّ الاستطاعةَ مع الفعلِ لا يجوزُ أنْ تتقدمَ عليه ولا أنْ تتأخرَ عنه . ويرى المعتزلةُ أنَّ القدرةَ تكون قبلَ الفعلِ ولا يمكن أنْ تكونَ معه بحالٍ

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (١٦٨ – ١٦٩) .

من الأحوال ، وقد جمعتِ الماتريدية بينَ قولِ الأشاعرةِ والمعتزلةِ ؛ فقالتْ : له قدرةٌ قبلَ الفعلِ ومعه[1]. وجميعُ هذه الأقوالِ المتضادةِ ترجعُ في تقريرها إلى شيءٍ واحدٍ وهو العقلُ .

أمَّا الجهة الثانية : فهو اختلاف أصحابِ الفرقةِ الواحدةِ فيما بينهم : ومن أشهرِ ذلك ما يلي : **١) فرقةُ المعتزلة ، ويظهر ذلك في النقاط التالية :**

أولاً : افترقت المعتزلةُ فيما بينها إلى أكثرَ من عشرين فرقةٍ ؛ كالواصليّةِ ، والعمرويّةِ ، والهذليّةِ ، والنظّاميّةِ ، والثماميّةِ ، والمعمريّةِ ، والبشريّةِ ، والهشاميّةِ ، والمرداريّة ، والجعفريّةِ ، والجاحظيّةِ ، والشحّاميّةِ ، والجبّائيّةِ ، والكعبيّةِ ... إلخ . مع أنَّ مستندَ جميعِ الفِرَقِ هو العقلُ .

ثانياً : شذَّتْ أكثرُ هذه الفرقِ بأقوالٍ تفرَّدتْ بها عن باقي فرقِ المعتزلةِ ، من ذلك :

قولُ أبو الهذيل العلاّف في حركاتِ أهلِ الجنةِ والنارِ أنَّها تنقطعُ ، وأنَّهم يصيرون إلى سكونٍ دائمٍ[2].

وقولُ النظَّامِ بالصرفةِ : أي أنَّ اللهَ صرفَ الدواعي عن معارضةِ القرآنِ ولو تركَ اللهُ العربَ لكانوا قادرين على أنْ يأتوا بسورةٍ من مثلِه بلاغةً وفصاحةً ونظماً ؛ إذ ليسَ القرآنُ معجزاً بذاته[3] .

وقوله كذلك بالطفرةِ : وهو أنَّ الجسمَ قد يكونُ في المكانِ الأوَّلِ ، ثمَّ يصيرُ منه إلى المكانِ العاشرِ من غير مرورٍ بالأمكنةِ المتوسطةِ بينه وبين العاشرِ ، ومن غيرِ أنْ يصيرَ معدوماً في الأوَّلِ ، ومُعاداً في العاشرِ[4] .

وقولُ ثمامةَ بنِ أشرس[5] : إنَّ من لم يعرفِ اللهَ سبحانه ضرورةً ليس عليه أمرٌ ولا نهيٌ ، وإنَّ اللهَ خلقَه للسخرةِ والاعتبارِ لا للتكليفِ ،كما خلقَ البهائمَ[6] .

---

(١) التوحيد للماتريدي ص (٢٥٦ - ٢٥٧) .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٦٤) .

(٣) المصدر السابق (١ / ٧٠ – ٧١) .

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٢٤) .

(٥) هو: أبو مَعْن ثمامة بن أشرس النمري . من كبار المعتزلة ، اتصل بالرشيد ثم بالمأمون ، انفرد بمسائل : كالقول بأنَّ الأفعال المتولدة لا فاعل لها ، يسمى أتباعه بالثماميَّة . توفي سنة (٢١٣ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٠٣-٢٠٦) ، الملل والنحل (١ / ٨٤ – ٨٥) ، الأعلام (٢ / ١٠٠ – ١٠١) .

(٦) التبصير في أمور الدين للإسفراييني ص (٧٩) .

وقولُ معمرِ بنِ عبَّادِ السلمي : إنَّ اللهَ سبحانه لم يخلقْ شيئاً من الأعراضِ ، وإنَّما خلقَ الأجسامَ فقط ، والأعراضُ من خلقِ الأجسامِ [١] .

وقولُ جعفرِ بنِ مبشرِ الثقفي[٢] : إنَّ فسَّاقَ هذه الأمَّةِ هم شرٌّ من اليهودِ والمجوسِ والزنادقةِ ، مع أنَّه يرى أنَّ الفاسقَ موحدٌ ، وليس بمؤمنٍ ولا كافرٍ ؛ فجعل الموحدَ شراً من الكافرِ الثانويِّ [٣] .

وقولُ محمدِ الإسكافي : إنَّ اللهَ قادرٌ على ظلمِ الأطفالِ والمجانين ، وليس بقادرٍ على ظلمِ العقلاءِ البالغين [٤] .

وقولُ عبدِ الرحيمِ الخياطِ : إنَّ الجسمَ في حالِ عدمِه يكون جسماً [٥] .

وقولُ أبي علي الجبَّائيِّ : إنَّ اللهَ سبحانه ليس بقادرٍ أنْ يفني شيئاً من أجسامِ العالمِ بانفراده ، ولكنه إنْ شاءَ أفنى العالمَ بفناءٍ يخلقه لا في محلٍ ، فيفنى به جميعَ العالمِ [٦] .

وقولُ أبي هاشم الجبَّائي : إنَّ اللهَ لا يتوبُ عن الذنبِ عندَ العجزِ عن مثله ، وكذلك لا يتوبُ اللهُ على العبدِ عن الذنبِ مع الإصرارِ على قبيحٍ آخرَ يعلمُه الإنسانُ أو يعتقدُه قبيحاً[٧] .

وهناك أقولٌ أخرى كثيرةٌ شاذةٌ مع أنَّ مستندَ الجميعِ في هذه الأقوالِ هو العقلُ فقط .[٨]

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٠) .

(٢) هو :أبو محمد جعفر بن مبشر بن أحمد بن محمد الثقفي . من رؤوس معتزلة بغداد ، متكلم زاهد عفيف بليغ ، انفرد عن أصحابه بمسائل منها : إنَّ فساق الأمة شر من اليهود والنصارى ، وإنَّ تأبيد المذنبين في النار من موجبات العقل . وأتباعه يلقبون بالجعفرية . من مؤلفاته : الحجة على أهل البدع ، الرد على المشبهة والجهمية والرافضة ، الرد على أرباب القياس . توفي سنة (٢٣٤ هـ) . ينظر : تاريخ بغداد (٧ / ١٦٢) ، الفرق بين الفرق ص (١٥٣ – ١٥٤) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٤٩) .

(٣) التبصير في أمور الدين للإسفراييني ص (٧٧) .

(٤) المصدر السابق ص (٧٩) .

(٥) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٦٤) ، والتبصير في أمور الدين للإسفراييني ص (٧٨ – ٧٩) .

(٦) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٨٣) .

(٧) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٧٥) .

(٨) ينظر لهذه الأقوال الشاذة : المعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق ص (٥٢ – ٧٦) .

ثالثاً : حصولُ التكفيرِ من بعضهم لبعضٍ ، ومن أمثلة ذلك : أنَّ عيسى بنَ صبيح الملقب بالمردارِ كفَّرَ أكثرَ شيوخِه كأبي الهذيل ، والنظَّامِ ، وبشرِ بن المعتمر ، وقالوا هم بتكفيره[1] . وكذلك فإنَّ أبا الهذيل و الجبَّائي و الإسكافي وجعفرَ بن حرب[2] قد كفَّروا أبا إسحاق النظَّام[3].

يقولُ أبو المظفرِ السمعاني رحمه الله : « أَوَما سمعت أنَّ المعتزلةَ مع اجتماعهم في هذا اللقبِ يكفِّرُ البغداديون منهم البصريين ، والبصريون منهم البغداديين ، ويكفرُ أصحابُ أبي علي الجبَّائي ابنَه أبا هاشم ، وأصحابُ أبي هاشم يكفرون أباه أبا علي ، وكذلك سائرُ رؤوسهم وأربابُ المقالاتِ منهم ــ إذا تدبَّرتَ أقوالهم رأيتَهم متفرقين يكفِّرُ بعضُهم بعضاً ، ويتبرأُ بعضهم من بعضٍ »[4].

وهذا الخياطُ بعدَ إقراره بوقوعِ المعتزلةِ في تكفيرِ بعضهم بعضاً حتى عيبَ عليهم هذا ــ نجده يدافعُ عنهم ؛ إذ يقول : « ما علمْنا فرقةً من أهلِ الملةِ سلمتْ من ذلك ، هذه الخوارجُ يكفرُ بعضُها بعضاً ، وهذه الروافضُ يكفرُ بعضُها بعضاً ،وهذه المرجئةُ يكفرُ بعضُها بعضاً، وهذه أصنافُ المشبهةِ بعضُها يكفرُ بعضاً ، وهذه المجبرةُ فرقٌ و بعضُها يكفرُ بعضاً ،وهذه النوابتُ فرقٌ مختلفةٌ في القرآنِ و بعضُها يكفرُ بعضاً ... فهو لازمٌ لفرقِ الأمةِ أجمعين »[5].

فكثرةُ الفرقِ المتفرعةِ وكثرةُ الأقوالِ الشاذةِ ، وتكفيرُ بعضُهم لبعضٍ دليلٌ قاطعٌ على الاختلافِ والتناقضِ مع الدعوى القائمةِ بأنَّ مرجعَ الجميعِ واحدٌ ، وهو القاطعُ العقليُ .

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٥١ – ١٥٢) .

(٢) هو : أبو الفضل جعفر بن حرب الهمذاني . ولد سنة (١٧٧ هــ) ، وتوفي سنة (٢٣٦ هــ) . من رؤوس معتزلة بغداد ، انفرد عن أصحابه بمسائل منها : إنَّ اللهَ خلق القرآن في اللوح المحفوظ فلا يجوز أنْ ينتقل منه ؛ فالقرآن الذي في المصاحف عبارة عن حكاية عن المكتوب الأول في اللوح المحفوظ . وأتباعه يلقبون بالجعفرية من مؤلفاته : متشابه القرآن ، الاستقصاء ، الرد على أصحاب الطبائع . ينظر : الفهرست ص (٢١٣) ، تاريخ بغداد (٧ / ١٦٢) ، سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٤٩ – ٥٥٠) .

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١١٥) .

(٤) الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني ص (٨٣) .

(٥) الانتصار للخياط ص (٥٥).

٢) **الأشاعرةُ** : ويظهرُ التناقضُ والاختلافُ في هذه الفرقةِ أنَّ المتأخرينَ الذين استقرَّ المذهبُ على أيديهم ـــ قد خالفوا أئمتهم المتقدمينَ ، حتى إنَّ الناظرَ في معتقدِ الأولين والآخرين يحسبُ أنَّهم فرقتان مختلفتان تماماً ، ومن أمثلة ذلك :

١- يرى المتأخرون ضرورةً التمسكِ بدليلِ حدوثِ الأجسامِ ، مع أنَّ المتقدمين كالأشعري والخطابي ينهون عنه.(١)

٢- أثبتَ المتقدمون الصفاتَ العقليةَ السبعَ والصفاتَ الخبريةَ كالوجهِ واليدين ، بينما أثبتَ المتأخرون الصفاتَ العقليةَ ، ونفوا الصفاتَ الخبريةَ .(٢)

٣- أثبتَ المتقدمون كالأشعري رؤيةَ المؤمنين لربهم يومَ القيامةِ بأعينِ وجوههم على ما أخبرَ اللهُ ، بينما أثبتَ المتأخرون رؤيةً إلى غيرِ جهةٍ .(٣)

٤- استقرَّ قولُ متقدمي الأشاعرةِ على إثباتِ علوِّ اللهِ ﷻ ، بينما استقرَّ قولُ المتأخرين على نفيِ علوِ اللهِ على خلقهِ .(٤)

٥- كان المذهبُ الأشعريُ عند المتقدمين خالياً من اللوثاتِ الصوفيةِ ، وقد أصبحَ المذهبُ عند المتأخرين ملتصقاً بالطرقِ الصوفيةِ حتى يصعبُ تصوُّرِ المذهبِ بدونها. (٥)

٦- الأشاعرةُ المتقدمون يقولون : إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ، والمتأخرون يخرجون العملَ من مسمَّى الإيمانِ ، ومالوا إلى الإرجاءِ .(٦)

٧- الأشاعرةُ الأوائلُ قالوا : إنَّ الإيمانَ يزيدُ وينقصُ ، وأمَّا المتأخرون فقالوا : لا يزيدُ ولا ينقصُ.(٧)

٨- يثبتُ المتقدمون الاستواءَ للهِ ، بينما ينفيه المتأخرون ، ويقولون بالاستيلاءِ .(١)

---

(١) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٦٥ – ١٦٩) ، تهافت الفلاسفة للغزالي ص (١٩٧) .

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٠٧ – ١٠٨) ، الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٧٧) .

(٣) الرسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (٢٣٧) ، إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١٤١) .

(٤) مشكل الحديث لابن فورك ص (٤٥٢) ، إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١٤٠ - ١٤١).

(٥) إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١٠٤) .

(٦) الإبانة ص (٢٧) ت : د . فوقية ، الرسالة إلى أهل الثغر ص٢٦٠) ، التمهيد للباقلاني ص (٣٨٨ – ٣٨٩) ، إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١٦٠) .

(٧) الإبانة ص (٢٧) ت : د . فوقية ، الرسالة إلى أهل الثغر ص (٢٦٠)، الإرشاد للجويني ص (٣٩٩ – ٤٠٠).

٩- يثبتُ المتقدمون صفةَ النُزولِ والمجيءِ ، بينما ينفيهما المتأخرونَ ؛ لأنَّها تستلزمُ عندهم التجسيمَ.[٢]

فالناظرُ إلى فرقةِ الأشاعرةِ يراها في أوَّلها فرقةً قريبةً من السلفِ لها نزاعاتٌ كلامية ، وإذا نظرَ إلى ما استقرتْ عليهم يراها فرقةً كلاميةً ، صوفيةً ، مرجئةً ، جبريةً .

فانظرْ كيفَ أصبحَ حالُ الفرقةِ مع أنَّ مستندها هو العقل فقط .

ومن الاتجاهين المتقدمين يتقرَّرُ عندنا أنَّ الاختلافَ والتناقضَ هو سمةُ من تلبسَّ بعلمِ الكلامِ ، وأخذَ به ، ولا انفكاكَ له عن هذا الأثرِ بحالٍ .

ومن المقرَّر لدى أصحابِ العقولِ السليمةِ أنَّ كثرةَ الاختلافِ والتناقضِ هو دليلُ الفسادِ والضعفِ ، كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ (النساء : ٨٢)، وكان حالُ المتكلمين كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ ﴾ (الزمر :٢٩) ، وأمَّا حالُ أهلِ السنةِ فكما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾ (الزمر : ٢٩) ، ثمَّ بعد هذا ﴿ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ (الزمر : ٢٩) .

وهذا الأثرُ من الدلائلِ العظيمةِ على فسادِ علمِ الكلامِ ومجانبته للحقِّ والهدى . يقولُ الخطابي[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ فلا تشتغلْ - رحمك الله - بكلامِهم ، ولا تغترَّ بكثرةِ مثالاتهم ، فإنَّها سريعةُ التهافتِ ، كثيرةُ التناقضِ ، وما من كلامٍ تسمعه لفرقةٍ منهم إلا ولخصومِهم عليه كلامٌ يوازيه أو يقاربه ، فكلٌ بكلٍ معارضٌ ، وبعضٌ ببعضٍ مقابلٌ ، وإنَّما يكون تقدمُ الواحدِ منهم ، وفلَجِه على خصمه بقدرِ حظهِ من البيانِ ، وحذْقه في صنعةِ الجدلِ والكلامِ ، وأكثرُ ما يظهرُ به بعضُهم على بعضٍ إنَّما هو إلزامٌ من طريقِ الجدلِ ، على أصولٍ مؤصّلةٍ لهم ، ومناقضاتٍ على مقالاتٍ حفظوها عليهم ، فهم يطالبونهم بقَوَدِها وطَرْدِها ، فمن تقاعدَ عن شيءٍ منها سمُّوه من طريقِ الجدلِ منقطعاً ، وجعلوه مبطلاً ، وحكموا بالفلجِ لخصمه عليه ، والجدلُ لا يُبينُ به حقٌ ، ولا تقومُ به حجةٌ .

---

(١) أصول الدين للبغدادي ص (١١٢ – ١١٣) ، الرسالة إلى أهل الثغر ص (٢١٦ – ٢٢٠) .

(٢) تبيين كذب المفتري للأشعري ص (١٥٠) ، إحياء علوم الدين للغزالي (١ / ١١٧ - ١١٨) .

(٣) هو : أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي . ولد سنة (٣١٩ هـ) ، وتوفي في بست سنة (٣٨٨ هـ) . الحافظ الفقيه المحدث . من مؤلفاته : معالم السنن ، الغنية عن الكلام وأهله ، غريب الحديث . ينظر : البداية والنهاية (١١ / ٣٧١) ، شذرات الذهب (٣ / ١٢٧ – ١٢٨) ، الأعلام (٢ / ٢٧٣) .

وقد يكونُ الخصمان على مقالتين مختلفتين كلتاهما باطلٌ ، ويكون الحقُ في ثالثةٍ غيرهما ، فمناقضةُ أحدِهما صاحبَه غيرُ مصححٍ مذهبَه ؛ وإنْ كان مفسداً به قولَ خصمهِ ؛ لأنَّهما مجتمعان معاً في الخطأِ ، مشتركان فيه ، كقولِ الشاعرِ فيهم :

حُجَجٌ تَهَافَتُ كَالزُجَاجِ تَخَالُها　　　حَقاً ، وَكُلٌ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

وإنَّما كانَ الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ واحداً من الفريقين لا يعتمدُ في مقالاته التي ينصرُها أصلاً صحيحاً ، وإنَّما هي أوضاعٌ تتكافأُ وتتقابلُ ، فيكثرُ المقالُ ، ويدومُ الاختلافُ ، ويقلُّ الصوابُ ... وهذا من أدلِّ الدليلِ على أنَّ مذاهبَ المتكلمين مذاهبٌ فاسدةٌ ؛ لكثرةِ ما يوجدُ فيها من الاختلافِ المفضي بهم إلى التكفيرِ والتضليلِ وذلك صفةُ الباطلِ الذي أخبرَ اللهُ عنه ↑[1].

وفي ختامِ هذا المبحثِ يكفينا أنْ نعرفَ ما حدثَ داخلَ الأمَّةِ ؛ لنجزمَ بهذه الحقيقةِ : فقد نشأتْ فِرَقٌ عَدَّ منها العلماءُ ما يقاربُ اثنين وسبعين فرقةً ، وهؤلاءِ فيهم من العقلاءِ والأذكياءِ وأهلِ الفطنةِ خلقٌ كثيرٌ ، وطبقاتُ علمائهم كثيرةٌ ، وفي كلِّ طبقةٍ طائفةٌ منهم ، ومع ذلك لم تجمعهم عقولهم على أمرٍ واحدٍ ، بل إنَّ الفرقةَ الواحدةَ تختلفُ اختلافاً عجيباً مع أنَّ أصولَها واحدةٌ وأهدافَها واحدةٌ !! ويقعُ عقلاؤُها في العجائبِ من الأمورِ بحيث لا يُصَدِّقُ من عافاه اللهُ من هذا الشَّرِّ ـــ أنَّ هذا يصدرُ من أحدٍ ينتسبُ إلى الإسلامِ !! ومعَ ذلك فقدْ صدرَ عن هؤلاءِ ما صدرَ ، وهم يملكون القدرةَ على التفكيرِ والتدبُّرِ ، ومعهم الآلةُ التي تعينهم على ذلك ألا وهي العقلُ !

فأينَ هذا العقلُ عن إدراكِ مصالحهم وجمعِ كلمتهم وتوحيدِ نظرهم ؟! وتمرُّ الأجيالُ تلو الأجيالِ والعقلُ لم يستطعْ أنْ يجمعَ كلمتهم ، أو أنْ يوحِّدَ نظرهم ولو لفترةٍ محدودةٍ ؛ وما ذاك إلاَّ لأنَّه عاجزٌ ، ولا يملكُ القدرةَ على شيءٍ من ذلك[2].

وبعدَ هذا كيفَ يستطيعُ أحدٌ أنْ يظنَّ بالعقلِ خيراً ورشداً إنْ لم يكن متبعاً للوحي ؟!

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٧ / ٣١٣ – ٣١٤) .

(٢) انظر : الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية للدكتور عابد السفياني ص (١٩٨ – ١٩٩) .

فلعلَّ ما ثبتَ من الدلائلِ في هذا المبحثِ ـــ يكونُ سبباً عندَ كثيرين لإعادةِ تقييمِ موقفهم من العقلِ الَّذي يتبَّعونه ، فيكونُ سبباً لرجوعِهم إلى الوحيِ ؛ فتُخْبِتَ له قلوبهم ؛ فيخرجون من ظلماتِ العقلِ إلى نورِ الوحيِ ﴿ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ ﴾ (البقرة : ٢١٣) .

المبحث الثالث
أثر علم الكلام على المتكلمين في النفس

الحيرة والاضطراب

إنَّ النفسَ الإنسانيةَ بطبيعتها تبحثُ عن الاستقرارِ والطمأنينةِ واليقينِ في شتى مجالاتها ؛ حتى تصلَ إلى أكملِ درجاتِ النفسِ التي عبَّرَ اللهُ عَجَلَّ عنها بقوله تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴿٢٨﴾ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ وَٱدۡخُلِي جَنَّتِي ﴿٣٠﴾﴾ (الفجر : ٢٧-٣٠) ؛ فالوصولُ إلى حالةِ النفسِ المطمئنةِ هو الكمالُ الذي يبحثُ عنه الإنسانُ ويسعى في تحقيقهِ – شعرَ بذلك أو لم يشعرْ – ، وهو ما يسمِّيه كثيرٌ من الناسِ بالسعادةِ ، وانشراحِ الصدرِ ، وهذا مصداقُ قولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ﴾ (الأنعام : ١٢٥) . وإنَّ كلَّ سببٍ يزيلُ عن النفسِ هذه الطمأنينةَ والسعادةَ وانشراحَ الصدرِ واليقينَ ـــ فهو من أسبابِ الانحرافِ مهما اختلفَ نوعُه .

فكما أنَّ الناسَ يعدُّونَ الوسوسةَ والقلقَ أمراضاً للنفسِ البشريةِ ، وكما أنَّ الشرعَ يذكرُ أنَّ الهمَّ والغمَّ والحزْنَ منغصاتٌ لاستقرارِ النفسِ ، حتى طُلب من العبدِ أنْ يلجأَ إلى اللهِ في الدعاءِ ، ويقول : «**أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجَلاَءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي**»[1].

(١) قطعةٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١ / ٣٩١) رقم (٣٧١٢) ، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ « **مَا أَصَابَ أَحَداً قَطُّ هَمٌّ وَلاَ حَزَنٌ فَقَالَ اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ نَاصِيَتِي بِيَدِكَ مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَداً مِنْ خَلْقِكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي وَنُورَ صَدْرِي وَجَلاَءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي. إِلاَّ أَذْهَبَ اللَّهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَجاً** ». قَالَ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلاَ نَتَعَلَّمُهَا فَقَالَ « **بَلَى يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا** » . وصححه الألباني رحمه الله . ينظر: السلسلة الصحيحة (١ / ١٩٨) .

وكما أنَّ الذنوبَ والمعاصي الَّتي يفعلها العبدُ من أكبرِ الأسبابِ التي تبعدُ المسلمَ عن ذلك الكمالِ المنشودِ [1] ــ فإنَّ **الحيرةَ والاضطرابَ** التي تصيبُ النَّفسَ هي من أسبابِ انحرافِ النفسِ عن كمالها الَّذي تعيشُ لتتحصلَ عليه ، بل الحيرةُ والاضطرابُ مرضٌ ونقصٌ متى وُجدَ في إنسانٍ أصبحَ منحرفاً ؛ إمَّا في فكرهِ وإمَّا في سلوكهِ وإمَّا في معتقدهِ ، يُقْدِمُ مرةً ويُحْجُمُ أخرى والأمرُ في المرتين واحدُ ، يقولُ القولَ ثم يعتقدُ نقيضَه وهكذا .

ولقد وُجِدَ أنَّ كبارَ المتكلمين الَّذين تعمَّقُوا في علمِ الكلامِ ، ودَرَسُوه ، وسبروا غوره ، وحققوا مسائلِه – بزعمهم – اعترفوا في نهايةِ أعمارهم – وهو ما يُعدُّ خلاصةَ تجاربِهم وأبحاثهم – أنَّهم وقعوا في حيرةٍ واضطرابٍ ؛ جرَّاء تعلُّمِ علمِ الكلامِ والإقبالِ عليه .

يقولُ الشهرستانيُّ رحمه الله في مقدمةِ كتابهِ نهايةِ الإقدامِ : « أمَّا بعدُ : فقدَ أشارَ إليّ من إشارتهُ غُنْمٌ ، وطاعته حَتْمُ ، أنْ أجمعَ له مشكلاتِ الأصولِ ، وأحلَّ له ما انعقدَ من غوامضِها على أربابِ العقولِ ؛ لحسنِ ظنِّه بي أني وقفتُ على نهايةِ النَّظرِ ، وفزتُ بغاياتِ مطارحِ الفكرِ ، ولعلَّه استحسنَ ذا وَرَمٍ ، ونفخَ في غير ضَرَمِ :

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إلاَّ وَاضِعــاً كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ »[2]

ويقول فخرُ الدينِ الرازي رحمه الله : « لقد تأملتُ الطرقَ الكلاميةَ ، والمناهجَ الفلسفيةَ ، فما رأيتها تشْفِي عليلاً ، ولا ترْوي غليلاً ...

وأنشدَ يقول : **نِهَايَــةُ إِقْدَامِ العُقُولِ عِقَــالُ وَأَكْثَــرُ سَعْيِ العَالَمِيــنَ ضَلالُ**

وَأَرْوَاحُنا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَحَاصِلُ دُنْيَانَــا أَذَىً وَوَبَــالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا »[3]

وقال الآمديُّ رحمه الله : « أمعنتُ النظرَ في الكلامِ وما استفدتُ منه شيئاً إلا ما عليه العوامَ ».[1]

---

(١) وقد ذكر ابن القيم عقوبات كثيرة ، وكلُّها من آثار الذنوب والمعاصي . ينظر :الجواب الكافي ص (٥٣ – ١٠٩) .

(٢) نهاية الإقدام للشهرستاني ص (٣) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (١ / ١٥٩ – ١٦٠) .

ويقول ابنُ أبي الحديد المعتزلي[2] ، وقد حكى كثرةَ بحثه في علمِ الكلام :

وَأُسَائِلُ اِلمِلَلَ الَّتِي اخْتَلَفَتْ ... فِي الدِّينِ حَتَّى عَابِدَ الوَثَنِ
وَحَسِبْتُ أَنِّي بَالِغٌ أَمَلِي فِي ... مَا طَلَبْتُ وَمُبْرِئٌ شَجَنِي
فَإِذَا الَّذِي اسْتَكْثَرْتُ مِنْـــهُ ... هُوَ الجَانِي عَلَيَّ عَظَائِمَ المِحَنِ
فَضَلَلْتُ فِي تِيهٍ بِـــلاَ عِلْمٍ ... وَغِرِقْتُ فِي يَمٍّ بِـــلاَ سُفُنِ [3]

وأمَّا الإمامُ محمدُ بنُ علي الشوكاني [4] رحمه الله يقول عن نفسه – بعدما دَرَس علمَ الكلامِ – : « وها أنا أخبركَ عن نفسي وأوضحُ لك ما وقعتُ فيه في أمسي ، فإنِّي في أيامِ الطلبِ وعنفوانِ الشباب شُغلتُ بهذا العلمِ الذي سَمَّوه تارةً علمَ الكلامِ ، وتارةً علمَ التوحيدِ ، وتارةً علمَ أصولِ الدينِ ، وأكببتُ على مؤلفاتِ الطوائفِ المختلفةِ منهم ، ورمْتُ الرجوعَ بفائدةٍ ، والعودةَ بعائدةٍ فلم أظفرْ من ذلك بغيرِ الخيبةِ والحيرةِ ... ».[5]

ولقد أورثهم هذا الاضطرابُ وتلكَ الحيرةُ أمرين صرَّحوا بهما وكانا شاهداً ودليلاً على فعلِ علمِ الكلامِ بأهله ، وأثرِه عليهم :

فالأولُّ : هو التوقفُ : وهو أنْ يبقى المرءُ – بعدَ كلِّ ما تعلَّمه – لا يدري ماذا يعتقدُ ؟ وبماذا يدينُ اللهَ تعالى ؟ وهو ما يسمِّيه المتكلمون : بتكافؤِ الأدلةِ .

---

(١) المصدر السابق (٣ / ٢٦٢) .

(٢) هو : أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد المدائني ، المعروف بابن أبي الحديد . ولد بالمدائن سنة (٥٨٦ هـ) ، وتوفي ببغداد سنة (٦٥٦ هـ) . شاعر وكاتب كان من غلاة الشيعة وأعيانهم . من مؤلفاته : شرح نهج البلاغة ، السبع العلويات ، شرح الآيات البينات . ينظر في ترجمته : البداية والنهاية (١٣ / ٢٣٣) ، فوات الوفيات (١٨ / ٤٦-٤٩) ، الأعلام (٣ / ٢٨٩) .

(٣) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص (٨٣ – ٨٤) .

(٤) هو : محمد بن علي بن محمد الشوكاني . ولد بشوكان سنة (١١٧٣ هـ) ، وتوفي بصنعاء (١٢٥٠ هـ) . عالم مشهور ، فقيه أصولي محدث بلغ رتبة الاجتهاد . من مؤلفاته : نيل الأوطار ، السيل الجرار ، إرشاد الفحول . ينظر : أبجد العلوم (٣ / ٢٠١ – ٢٠٦) ، الأعلام (٦ / ٢٩٨) ، معجم المؤلفين (١١ / ٥٣ – ٥٤) .

(٥) التحف في مذاهب السلف للشوكاني (١ / ٧٤) .

فلقد اجتمعَ الأصبهانيُ بالشيخِ إبراهيمِ الجعبري يوماً فقال له : ↑ بتُّ البارحةَ إلى الصباحِ أفكرُ في دليلٍ على التوحيدِ سالمٍ عن المعارضِ فما وجدته ↑.[1]

وقريباً منه قولُ ابنِ واصل الحموي[2]: ↑ أبيتُ بالليل ، وأستلقي على ظهْري ، وأضعُ الملحفةَ على وجهي ، وأبيتُ أقابلُ أدلةَ هؤلاء بأدلةِ هؤلاءِ وبالعكسِ ، وأصبحُ وما ترجحَّ عندي شيءٌ ↑[3].

ويقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله: ↑ وقد بلغني بإسنادٍ متصلٍ عن بعضِ رؤوسهم وهو الخونجي[4] – صاحبُ كتابِ (كشفِ الأسرارِ) وهو عندَ كثيرٍ منهم غايةً في هذا الفنِّ – أنَّه قال عندَ الموتِ : أموتُ وما علمتُ شيئاً إلا أنَّ الممكنَ يفتقرُ إلى الواجبِ ، ثمَّ قال : الافتقارُ وصفٌ عدميٌ ، أموتُ وما علمتُ شيئاً ↑[5].

↑وقد حضرَ المحدِّثُ أبو جعفرٍ الهمذاني[6] مجلسَ وَعْظِ أبي المعالي ، فقال : كانَ اللهُ ُولا عرشَ وهو الآنَ على ما كان عليه .

ـــ فقال أبو جعفر : أخبرنا يا أستاذُ عن هذه الضرورةِ التي نجدُها ، ما قال عارفٌ قطُّ : يا الله ! إلا وجدَ من قلبه ضرورةً تطلبُ العلوَّ لا يلتفتُ يمنةً ولا يسرةً ، فكيفَ ندفعُ هذه الضرورةَ عن أنفسنا ؟! أو قال : فهلْ عندَك دواءٌ لدفعِ هذه الضرورةِ التي نجدها ؟

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٢٦٣) .

(٢) هو : محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل التميمي الحموي . ولد بحماة سنة (٦٠٤ هـــ) ، توفي بحماة سنة (٦٩٧ هـــ) . من فقهاء الشافعية ، عالم بالمنطق والهندسة . من مؤلفاته : نخبة الفكر في النطق ، هداية الألباب في المنطق ، شرح ما استغلق من كتاب الجمل في المنطق . ينظر : شذرات الذهب (٥ / ٤٣٨ – ٤٣٩) ، الوافي بالوفيات (٣ / ٧١ - ٧٢) ، الأعلام (٦ / ١٣٣) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٢٦٣ – ٢٦٤) .

(٤) هو : أبو عبد الله محمد بن ناماور بن عبد الملك الخونجي ، فارسي الأصل . ولد سنة (٥٩٠ هـــ) ، وتوفي بالقاهرة سنة (٦٤٦ هـــ) . عالم بالفلسفة والمنطق . من مؤلفاته : كشف الأسرار عن غوامض الأفكار ، الموجز في المنطق . ينظر : شذرات الذهب (٥ / ٢٣٦ – ٢٣٧) ، الأعلام (٧ / ١٢٢) .

(٥) درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٢٦٢) .

(٦) هو : أبو جعفر محمد بن أبي علي الحسن بن محمد بن عبد الله الهمذاني . ولد بعد سنة (٤٤٠ هـــ) ، وتوفي سنة (٥٣١ هـــ) .الإمام الحافظ الرحال الزاهد، بقية السلف الاثبات ،كان من أئمة أهل الأثر، ومن كبراء الصوفية . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ١٠١ - ١٠٢) ، العبر (٤ / ٨٥) ، شذرات الذهب (٤ / ٩٧) .

ــ فقال : يا حبيبي ! ما ثَمَّ إلا الحيرةُ ، ولطمَ على رأسه ، ونزلَ ، وبقي وقت عجيب وقال فيما بعد : حيَّرني الهمذاني [1].

ويصفُ ابنُ أبي الحديد حاله ، وحالَ إخوانه المتكلمين :

فِيكَ يَـــا أُغْلُوطَةَ الفِكْرِ حَارَ أَمْرِي وَانْقَضَى عُمْرِي
سَافَرَتْ فِيكَ العُقُولُ فَمَا رَبِحَتْ إِلاَّ أَذَى السَّـــفَرِ
فَلَحَى اللهُ الأُلَى زَعَمُوا أَنَّـــكَ المَعْرُوفُ بِـــالنَّـــظَرِ
كَذَبُوا إِنَّ الَّذِي ذَكَرُوا خَارِجٌ عَـــنْ قُـــوَةِ البَـــشَرِ [2]

ومن أشهر المتكلمين حيرةً واضطراباً الرازيُّ ، فالرازيُّ كثيراً ما يعترفُ بالحيرةِ في المواضعِ العظيمةِ : مسائلِ الصفاتِ ، وحدوثِ العالمِ ونحو ذلك [3] . وقد صرَّحَ بذلك في آخرِ كتبه وهو المطالبُ العاليةُ : بتكافؤِ الأدلةِ[4] .

ولقد تأثرَ بحيرةِ الرازي كبارَ تلامذته حتى إنَّ أبرزَهم – وهو الخسرو شاهي [5] – قد دخلَ عليه ابن بَادَه ، فقال له : يا فلانُ ما تعتقدُ ؟

ــ قال ابنُ باده : أعتقدُ ما يعتقده المسلمون .

ــ قال : وأنت جازمٌ بذلك ، وصدرُك منشرحٌ له ؟

ــ قلت : نعم .

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨ / ٤٧٤ – ٤٧٥) .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٠٩) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٤ / ٢٩٠) .

(٤) التسعينية لابن تيمية (٢ / ٧٧٣) ، وينظر : درء التعارض لابن تيمية (٣ / ١٢ ، ٨٨ ، ٩ / ١٨٨ – ١٩٠).

(٥) هو : أبو محمد عبد الحميد بن عيسى عموية يونس الخسرو شاه ي . ولد بخسروشاه من قرى تبريز سنة (٥٨٠ هـ) ، توفي بدمشق سنة (٦٥٢ هـ) . كان فقيها متكلماً بارعاً في المعقولات . من مؤلفاته : مختصر المهذب ، مختصر المقالات لابن سينا ، تتمة الآيات البينات . ينظر : البداية والنهاية (١٣ / ٢١٧) ، العبر (٣ / ٢١١) ، طبقات السبكي (٨ / ١٦١ – ١٦٢) .

ـــ قال : فبكى بكاءً عظيماً ، أظنُّه قال : لكنِّي واللهِ ما أدري ما أعتقدُ ، لكنِّي واللهِ ما أدري ما أعتقدُ ، لكنِّي واللهِ ما أدري ما أعتقدُ .[1] وكان يقول : ما عثرْنا إلا على هذه الكلياتِ .[2]

والآمديُ كثيراً ما يصرِّح عند عرضِ الأدلةِ في المسائلِ الكبارِ بقوله : هذا إشكالٌ مُشْكلٌ ، ولعلَّ عندَ غيري حلَّه [3] .

وأمَّا الثَّاني : **فهو الرجوعُ عن علمِ الكلامِ** ، وإعلانُ التوبةِ منه ، والحسرةِ والندمِ على ما مضى من العمرِ في تعلُّمه والإقبالِ عليه .

وهي خطوةٌ جريئةٌ يقوم بها قلَّةٌ من كبارِ المتكلمين الَّذين دعتهم أنفسُهم إلى تجاوزِ مرحلةِ التوقُّفِ ، وإنهاءِ هذه المأساةِ والمعاناةِ التي تعيشُها النفسُ . يقول إمامُ الحرمين رحمه الله :

" قرأت خمسين ألفاً في خمسين ألفاً ، ثم خليتُ أهلَ الإسلامِ بإسلامهم فيها ، وعلومِهم الظاهرةِ ، وركبتُ البحرَ الخضمَّ ، وغصتُ في الذي نهى أهلُ الإسلامِ ، كلُّ ذلك في طلبِ الحقِّ ، وكنت أهربُ في سالفِ الدهرِ من التقليدِ ، والآن فقد رجعتُ إلى كلمةِ الحقِّ ، عليكم بدينِ العجائزِ ، فإنْ لم يدركني الحقُّ بلطيفِ برِّه فأموتُ على دينِ العجائزِ ، ويختمُ عاقبةُ أمري عندَ الرحيلِ على كلمةِ الإخلاصِ : لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ـــ فالويلُ لابن الجويني ".[4]

---

(١) التسعينية لابن تيمية (٣ / ٧٧٤ – ٧٧٥) .

(٢) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص (٢٧٠) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٩٥) .

(٤) تلبيس إبليس لابن الجوزي ص (٧٧) ؛ وقد تعسف السبكي في تأويلها تعسفاً غير مقبول ؛ ينظر : طبقات السبكي (٥ / ١٨٥ – ١٨٦) .

وقال أبو الفتح الطبري رحمه الله : " دخلتُ على أبي المعالي في مرضه ، فقال : اشهدوا عليَّ أني قد رجعتُ عن كلِّ مقالةٍ تخالفُ السُنَّةَ ، وأنِّي أموتُ على ما يموتُ عليه عجائز نيسابور ".[1]

(١) سير إعلام النبلاء للذهبي (١٨ / ٤٧٤) ، وفي الطبقات للسبكي قوله " تخالف السلف " ينظر : (٥ / ١٩) .

ويقول السبكي رحمه الله **في الطبقات (٥ / ١٩١ – ١٩٢)** : " وهذه الحكايةُ ليس فيها شيءٌ مستنكر إلاَّ ما يوهم أنَّه كان على خلافِ السلف ، ونقل في العبارة زيادة على عبارة الإمام .

ثمَّ أقول – أي السبكي – : للأشاعرة قولان مشهوران في إثبات الصفات ، هل تُمرُّ على ظاهرها مع اعتقاد التنـــزيه ، أو تؤوَّل ؟

والقول بالإمرار مع اعتقاد التنـــزيه هو المعزوُّ إلى السلف ، وهو اختيار الإمام في الرسالة النظامية ، وفي مواضع من كلامه ، فرجوعه معناه : الرجوع عن التأويل إلى التفويض ، ولا إنكار في هذا ، ولا في مقابله ؛ فإنَّها مسألة اجتهادية ، أعني مسألة التأويل أو التفويض مع اعتقاد التنـــزيه . إنَّما المصيبة الكبرى والداهية الدهياء الإمرار على الظاهر ، والاعتقاد أنَّه المراد ، وأنَّه لا يستحيل على الباري ـــ فذلك قول المجسِّمة عبَّاد الوثن ، الذين في قلوبهم = = زيغٌ ؛ يحملهم الزيغ على اتباع المتشابه ؛ ابتغاء الفتنة ، عليهم لعائن الله تترى واحدة بعد أخرى ، ما أجرأهم على الكذب ، وأقلَّ فهمهم للحقائق ".انتهى

فاعلم أنَّ هذا التأويل لنصِّ الجويني رحمه الله – من السبكي – مرفوضٌ ولا تقبله العقولُ السليمةُ ؛ إذ هو تحريفٌ لنصِّ الجويني عما أراده ؛ تعصباً من السبكي لأشعريته على عادته ، والذي يبين خطأه فيما ادعاه يؤخذ من قوله – وهي عادة المتكلمين بأنْ يذكروا في ثنايا كلامهم ما ينقضُ ما قرروه – وهذا يتبين من وجهين :

الوجه الأول : فقوله " ... والقول بالإمرار مع اعتقاد التنـــزيه هو المعزوُّ إلى السلف ، وهو اختيار الإمام في الرسالة النظامية وفي مواضع من كلامه ، فرجوعه معناه الرجوع عن التأويل إلى التفويض ، ولا إنكار في هذا ..."

فإذا كان الجويني رحمه الله قد رجع إلى التفويض واستقر عليه ، كما يقرره السبكي رحمه الله ! فإن معنى كلام الجويني عند الموت على تقدير قول السبكي يكون : فإنِّي أرجع من التفويض إلى التفويض ؛ وذلك لأنَّ التفويض هو ما استقر عليه الجويني في آخر حياته ، والتفويض هو ما يدعي السبكي أن الجويني قصده عند موته بهذه المقولة .

وبهذا يتبين لك فسادَ هذا التقديرِ والتأويلِ الَّذي ذكره السبكي ، ويكون المراد أنَّ الجويني رجع من التفويض (وهو ما استقر عليه آخر حياته) إلى عقائد عجائز نيسابور (وهو ما استقر عليه عند موته) كما نصَّ على ذلك الجويني نفسُه .

وعقائد عجائز نيسابور ليست التأويل ولا التفويض قطعاً ؛ لأنَّ هؤلاء العجائزَ العوامَ لا يدرون ما التأويل وما التفويض ، فضلاً أن يعتقدوا شيئاً من ذلك . بل عقائدُ عجائزِ نيسابور هي عقائدُ العوامِ من كل طبقة من لدن عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مروراً بمن بعدهم ؛ فالأعراب والصحابة رضي الله عنهم كانوا يؤمنون بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ويقرؤون القرآن ، ويفهمون معناه على ظاهره ، ولا يتكلفون في فهمه ، ولا يخوضون في كيفيات الصفات ، بل ما أثرَ عن أحدٍ منهم أنَّه سأل عن كيفية صفة من صفات الباري عز وجل التي ورد ذكرها في النصوص ؛ احتراماً منهم لجناب الله عز وجل ؛ ولأنَّه غيبٌ لم يقفوا عليه ، ولم يخبرهم عنه النبيُّ صلى الله عليه وسلم بشيء .

وقال أبو الحسن القيرواني الأديبُ رحمه الله – من تلامذةِ الجويني – سمعتُ أبا المعالي يقول : « يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلامِ ، فلو عرفتُ أنَّ الكلامَ يبلغُ بي ما بلغَ ما اشتغلتُ به ».[1]

ويقول الأشعريُ بعدَ رجوعه عن الاعتزالِ : « فإنْ قالَ قائلٌ : قد أنكرتمْ قولَ الجهميةِ والقدريةِ والحروريةِ والرافضةِ والمرجئةِ ، فعرِّفونا قولكم الذي تقولون به ، وديانتكم التي بها تدينون ؟

قيل له : قولنا الذي نقولُ به ، وديانتنا الَّتي ندينُ بها : التمسُّكُ بكتابِ اللهِ ربنا ، وسنةِ نبينا وبما روي عن الصحابةِ والتابعين ، وبما كانَ يقولُ به أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ حنبل قائلون ولما خالفَ قوله مخالفون ... ».[2]

ويقولُ الغزاليُّ رحمه الله في بداية (الإحياء): « فإنْ قلتَ : فلِمَ لم توردْ في أقسامِ العلمِ الكلامَ والفلسفةَ ، وتُبيِّنْ أنَّهما مذمومان أو ممدوحان ؟

و لم يكن الدخول في كيفيات الصفات إلا من جهة الروافض – أمثال هشام بن الحكم – الذين قالوا بالتشبيه ، وقد اندثر هذا القول مع قائله .

وبهذا يظهر أنَّ عقائد العجائز هو فهم كلام الله عز وجل على ظاهره دون تكلفٍ في فهم الكيفيات ؛ لا كما يزعمه السبكي رحمه الله .

الوجه الثَّاني : إنَّ السبكي حصر رجوع الجويني عن علم الكلام في مسألة الصفات من التأويل إلى التفويض فقط ! وعلم الكلام يشمل مع الصفات مسائل أخرى كمسائل الإيمان والقدر والنبوات وغيرها .

والذي ذكره الجويني في رجوعه ، هو رجوعه عن علم الكلام عامة لا الصفات خاصةً ، فهو يرجع عما يخالف السلف في كل مسائل الاعتقاد وعلم الكلام . ولأن الوقت لا يسعفه ؛ إذ الموت حاضرٌ فإنَّه نصَّ على الرجوع إلى عقائد عجائز نيسابور ، وعجائز نيسابور قطعاً ليست خاصة بالصفات ، بل هي الإيمان بأصول الدين المذكورة في حديث جبريل عليه السلام ، وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره ، لا تفاصيل المتكلمين التي لا يدركها العقل إلا بمشقة ، فكيف بالعجائز أن يدركوها !

وبهذا يتبين مقصد الجويني في رجوعه : من عبارته التي صرح بها ، وأنَّ ما ذكره السبكي رحمه الله لا يعدو أنْ يكون تحريفاً مرفوضاً ، وتعصباً لأشعريته .

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨ / ٤٧٤) ، المنتظم لابن الجوزي (٩ / ١٩) ، ومختصر العلو للذهبي ص (٢٧٥) وقال الألباني : « وإسناده صحيح مسلسل بالحفاظ إلى الأديب أبي الحسن » .

(٢) الإبانة للأشعري ص (٢٠ – ٢١) .

فاعلم أنَّ حاصلَ ما يشتملُ عليه الكلامُ من الأدلةِ التي يُنْتَفَعُ بها ، فالقرآنُ والأخبارُ مشتملةٌ عليه ، وما خرجَ عنهما فهو إمَّا مجادلةٌ مذمومةٌ – وهي ما سيأتي بيانه – وإما مشاغبةُ التعلُّقِ بمناقضاتِ الفرقِ ، وتطويلٌ بنقلِ المقالاتِ التي أكثرُها ترَّهاتٌ وهذياناتٌ تزدريها الطباعُ وتمجُّها الأسماعُ ، وبعضها خوضٌ فيما لا يتعلقُ بالدينِ ... ↑.[1]

وقال أحمدُ بن سنان[2] : ↑ كان الوليدُ الكرابيسي[3] خالي ، فلما حضرته الوفاةُ .

ــ قال لبنيه : تعلمون أحداً أعلمَ بالكلامِ منيِّ ؟

ــ قالوا : لا .

ــ قال : فتتهمونني ؟

ــ قالوا : لا .

ــ قالَ : فإني أوصيكم أتقبلون مني ؟

ــ قالوا : نعم .

ــ قالَ : عليكم بما عليه أصحابُ الحديثِ ، فإنِّي رأيتُ الحقَّ معهم .

قالَ أبو بكر الأشعث : كانَ أعرفَ النَّاسِ بالكلامِ بعدَ حفصِ الفردِ الكرابيسي ↑ .[4]

وقال ابنُ عقيل[5] رحمه الله : ↑ فنصيحتي لإخواني من المؤمنين الموحدين أنْ لا يقرعَ أبكارَ قلوبهم كلامُ المتكلمين ، ولا تصغي مسامعُهم إلى خرافاتِ المتصوفين ... وقد خبرتُ طريقةَ الفريقين ؛ غايةُ هؤلاءِ الشكُّ ، وغايةُ هؤلاءِ الشطحُ ↑ .[6]

---

(١) إحياء علوم الدين للغزالي (١/ ٢٢) .

(٢) هو : أبو جعفر أحمد بن سنان ابن أسد بن حبان الواسطي القطان . ولد بعد سنة (١٧٠ هـــ) ، وتوفي سنة (٢٥٦ هـــ) . الإمام الحافظ المجود .قال ابن أبي حاتم : هو إمام أهل زمانه . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٤٥ – ٢٤٧) ، طبقات السبكي (٢ / ٥ – ٦) ، شذرات الذهب (٢ / ١٣٧) .

(٣) هو : الوليد بن أبان الكرابيسي المتكلم ، أحد الأئمة . سير أعلام النبلاء (١٠ / ٥٤٨) ، تاريخ بغداد (١٣ / ٤٧١) ، النجوم الزاهرة (٢ / ٢١٠) .

(٤) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ص (٥٥ – ٥٦) رقم (١١١) .

(٥) هو : أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل . ولد سنة (٤٣١ هـــ) ، وتوفي سنة (٥١٣ هـــ) . فقيه أصولي واعظ متكلم ، كان شديد المحافظة على وقته . من مؤلفاته : الفنون في شتى العلوم ، الفصول ، المفردات . ينظر : معرفة القراء الكبار (١ / ٤٦٨) ، البداية والنهاية (١٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩) سير أعلام النبلاء (١٩ / ٤٤٣ – ٤٥١) .

(٦) درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٦٦) .

وكذلك كتب ابن عقيل براءته من الكلامِ وأهلهِ بقوله : ❝ يقول ابنُ عقيل : إنَّني أبرأُ إلى اللهِ سبحانه من مذاهبِ المبتدعةِ : الاعتزالِ وغيره ومن صحبةِ أربابه وتعظيمِ أصحابه ، والترحُّمِ على أسلافهم ، والتكثّرِ بأخلاقهم . وما كنتُ علقتُه ووُجدَ بخطي من مذاهبهم وضلالاتهم ـــ فأنا تائبٌ إلى اللهِ سبحانه من كتابته وقراءته، وإنَّه لا يحلُّ لي كتابتُه ، ولا قراءتُه ولا اعتقادُه ... ❞.[1]

❝وقال بعضُ المتكلمين : أفنيتُ عمري في الكلامِ أطلبُ الدليلَ ، وإذا أنا لا أزدادُ إلا بعداً عن الدليل ، فرجعتُ إلى القرآنِ أتدبره وأتفكرُ فيه ، وإذا أنا بالدليلِ حقاً معي وأنا لا أشعرُ به ، فقلت : واللهِ ما مثلي إلا كما قالَ القائلُ :

وَمِنَ العَجَائِبِ وَالعَجَائِبُ جَمَّةٌ قُرْبُ الحَبِيبِ وَمَا إِلَيْهِ وُصُولُ

كَالعِيسِ فِي البَيْدَاءِ يَقْتُلُهَا الظَّمَا وَالمَاءُ فَوْقَ ظُهُورِهَا مَحْمُولُ

وقال : فلما رجعتُ إلى القرآنِ إذا الحكمُ والدليلُ ، ورأيتُ فيه من أدلةِ اللهِ وحججه وبراهينه وبيّناته ما لو جُمعَ كلُّ حقٍّ قاله المتكلمون في كتبهم لكانت سورةٌ من سورِ القرآنِ وافيةً بمضمونه ؛ مع حسنِ البيانِ ، وفصاحةِ اللفظِ ، وتطبيقِ المفصلِ ، وحسنِ الاحترازِ ، والتنبيهِ على مواقعِ الشبهِ والإرشادِ إلى جوابها ، وإذا هو كما قيل — بل فوق ما قيل – :

كَفَى وَشَفَى مَا فِي الفُؤَادِ فَلَمْ يَدَعْ لِذِي أَرَبٍ فِي القَوْمِ جِداً ولا هَزْلا

وجعلتْ جيوشُ الكلامِ بعدَ ذلك تفِدُ إليّ كما كانتْ ، وتتزاحمُ في صدري ، ولا يأذنُ لها القلبُ بالدخولِ فيه ، ولا تلقى منه إقبالاً ولا قبولاً فترجعُ على أدبارها ❞.[2]

وختاماً يقولُ الشوكاني رحمه الله: ❝ فهم – أي أهل الكلام – متفقون فيما بينهم على أنَّ طريقةَ السلفِ أسلمُ ، ولكن زعموا أنَّ طريقةَ الخلفِ أعلمُ ، فكان غايةُ ما ظفروا به من هذه الأعلميةِ لطريقِ الخلفِ أنْ تمنَّ محققوهم وأذكياؤهم في آخرِ أمرهم دينَ العجائزِ ، وقالوا : هنيئاً للعامةِ .

فتدبرْ هذه الأعلميةَ الَّتي حاصلها أنْ يهنِئَ من ظفرَ بها الجاهلَ الجهلَ البسيطَ ، ويتمنى أنَّه في عدادِهم، وممَّن يدينُ بدينِهم ، ويمشي على طريقهم ، فإنَّ هذا ينادي بأعلى صوتٍ ،

(١) تحريم النظر في كتب أهل الكلام لابن قدامة ص (٣٣) .

(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٤٥٧) .

ويدلُّ بأوضحِ دلالةٍ على أنَّ هذه الأعلميةَ الَّتي طلبوها : الجهلُ خيرٌ منها بكثيرٍ ، فما ظنُّك بعلمٍ يقرُّ صاحبه على نفسه : أنَّ الجهلَ خيرٌ منه ، وينتهي عندَ البلوغِ إلى غايته ، والوصولِ إلى نهايته أنْ يكونَ جاهلاً به ، عاطلاً عنه ، ففي هذا عبرةٌ للمعتبرين وآيةٌ للناظرين ... ↑ .[1]

الفصل الثالث : أثر علم الكلام على المتكلمين تجاه الآخرين .

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من السلف .
- المبحث الثاني : أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من الفلاسفة .

---

(١) التحف في مذاهب السلف للشوكاني (١ / ٥٩) .

المبحث الثالث : أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من أهل الكتاب والديانات الأخرى .

تمهيد

بعد انتشارِ الإسلامِ خارجَ الجزيرةِ العربيةِ ، ودخولِ كثيرٍ من الأممِ في الإسلامِ ، واختلاطِ المسلمين بالثقافاتِ والدياناتِ الأخرى ، والتعايشِ مع كثيرٍ من الوثنيين وأهلِ الكتاب ومن لهم شبهةُ كتابٍ ، ومع ما حدثَ من حرصِ بعضِ الخلفاءِ على ترجمةِ تراثِ ثقافاتِ الأممِ الأخرى كالفارسيةِ واليونانيةِ والهنديةِ ، معَ ما صاحبَ تلك الفترةِ من نشوءِ الفرقِ على شتى أشكالها واختلافِ مشاربها ، وانتشارِ البدعِ على كافةِ متعلقاتها ؛ من بدعٍ في المنهجِ والاعتقادِ والعباداتِ والسلوكِ .

بعد كل ذلك نجد أنَّ بدعةَ الكلامِ أو ما يسمَّى بعلمِ الكلام وكذلك الفرقِ الكلاميةِ المرتبطةِ به ــ قد أخذتْ مساحةً واسعةً في هذه الأمةِ ، خاصةً وأنَّ هناك من الخلفاءِ والوزراءِ والدولِ – التي قامتْ في ظل الخلافةِ – قد تبنتْ تلك البدعةِ ودعمتْ فرَقَها ، كما أنَّه قد برزَ في الأمَّةِ رجالاً وأعلاماً يمثلون تلك الفرقَ الكلامية : ينافحون عنها ، ويناظرون عليها ، ويؤلِّفون فيها ، وينصرون مقرَّرَاتها .

كما نلحظُ أنَّ هذه الفرقَ الكلاميةَ قد اختلفَ منهجُها في التعاملِ مع الطوائفِ الأخرى الموجودةِ على السَّاحةِ الإسلاميةِ ؛ فبينما نرى أنَّ الطرقَ الصوفيةَ ارتبطت بفرقتي الأشاعرةِ والماتريديةِ ، نجدُ أنَّ الرافضةَ الإثني عشرية والزيدية أخذتْ ما قررتُه المعتزلةُ وأصبحَ معتقداً لها ؛ فأصبحتْ كلٌّ من الصوفيةِ بطرقها ، والرافضةِ الإثني عشرية ، والزيدية في وفاقٍ مع الفرقِ الكلاميةِ ، كأنَّها جزءٌ منها لا تتميزُ عنها إلا في الإمامةِ أو جانبِ السلوكِ والتعبدِ .

ولكن في الوقتِ نفسه نجدُ أنَّ موقفَ الفرقِ الكلاميةِ قد اختلفَ تماماً في موقفهم أمامَ كلٍّ من السلفِ أهلِ السنةِ والجماعةِ ، وكذلك موقفهم من الفلاسفةِ ، وكذلك أهلِ الكتابِ والدياناتِ الأخرى . حتى لقد أصبحَ موقفَ علمِ الكلامِ في التعاملِ أثراً واضحاً ومعلماً بارزاً على كلِّ فردٍ من أفراده ، وعَلَمٍ من أعلامه ، لا يتخلَّفُ هذا الأثرُ عن أهله المنتسبين إليه .

وهذا ما سنعرضُ له في هذا الفصلِ من خلالِ المباحثِ التاليةِ :

١) أثرُ علمِ الكلامِ على المتكلمين في موقفهم من السلفِ .

٢) أثرُ علمِ الكلامِ على المتكلمين في موقفهم من الفلاسفةِ .

٣) أثرُ علمِ الكلامِ على المتكلمين في موقفهم من أهلِ الكتابِ والدياناتِ الأخرى .

المبحث الأول
أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من السلف

انتقاص السلف ولمزهم واحتقارهم

إنَّ الأثرَ الذي رسَمَه علمُ الكلامِ على أهله المنتسبين إليه في تعاملهم مع السلفِ أهلِ السنةِ والجماعةِ ، هو **البغضُ والمعاداةُ** المشعرةُ بالاحتقارِ والاستهتارِ واللمزِ والتجهيلِ وكَيْلِ الشتائمِ لهم وتلقيبهم بأشنعِ الألقابِ ، كلُّ ذلك بإطلاقٍ لا تقييدَ فيه ولا استثناءَ لأحدٍ ؛ مما جعلَ صورةَ السلفِ قاتمةً عند أتباعِ المتكلمين ومن يقلدهم أو يعظمهم من الخلفاءِ أو الوزراءِ أو الوجهاءِ ، فضلاً عن العامةِ .

وأخذوا يتناقلون هذه الشتائمَ وتلك التشنيعات جيلاً بعد جيلٍ ، وما نقمَ السلفُ منهم إلا أنْ دعوهم إلى التَّمسكِ بالكتابِ والسنَّةِ الصحيحةِ ، والتحاكمِ إليهما ، وجعلِ العقلِ تابعاً لهما .

وإنَّ من أجلِّ أسبابِ هذه العداوةِ في حقيقةِ الأمرِ هو جهلُ المتكلمين بحقيقةِ مذهبِ السلفِ أهلِ السنةِ والجماعةِ ؛ فهم جاهلون بنصوصِ الكتابِ والسنةِ حقيقةً ، حتى إنَّ شيخَ الإسلامِ سَبَر كتبهم ثم قالَ بعد ذلك : « فإنْ فُرِضَ أنَّ أحداً نقلَ مذهبَ السلفِ كما يذكره، فإمَّا أنْ يكونَ قليلَ المعرفةِ بآثارِ السلفِ كأبي المعالي ، وأبي حامدٍ الغزالي ، وابنِ الخطيب ، وأمثالهم ، ممن لم يكنْ لهم من المعرفةِ بالحديثِ ما يُعَدُّون به من عوامِّ أهلِ الصناعةِ ، فضلاً عن خواصها ، ولم يكن الواحدُ من هؤلاء يعرفُ البخاريَّ ومسلماً وأحاديثهما إلا بالسماعِ ، كما يذكر ذلك العامةُّ ، ولا يُميِّزون بين الحديثِ الصحيحِ المتواترِ عندَ أهلِ العلمِ بالحديثِ وبين الحديثِ المفترى المكذوبِ ، وكتبُهم أصدقُ شاهدٍ بذلك ففيها العجائب »[1].

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤ / ٧١ – ٧٢) .

وعلاوةً على ذلك جهلُهم أيضاً بأقوالِ السلفِ والأئمةِ فتجدهم يذكرون الأقوالَ بل ويدَّعون الإجماعَ في المسائلِ العظيمةِ من أصولِ الدين كمسائلِ الصفاتِ والقرآنِ والرؤيةِ والقدرِ وغيرِها ، وهم في كلِّ ذلك لا يذكرون أقوالَ السلفَ والأئمةِ ، وانظرْ كتبَهم كشرحِ الأصولِ الخمسةِ ، والتمهيدِ ، والشاملِ ، والإرشادِ ، ونهايةِ الأقدامِ ، والاقتصادِ في الاعتقادِ ، وغايةِ المرامِ ، والأربعين ، والمواقفِ ، والتوحيدِ للماتريدي ، وغيرِها . ولذا قال عنهم شيخ الإسلام رحمه الله : ↑ والقولُ الذي جاءَ به الرسولُ ، وكان عليه الصحابةُ والتابعون أئمةُ المسلمين لا يعرفونه ولا يذكرونه ... تجدُهم يذكرون في الأصلِ العظيمِ قولين أو ثلاثةَ أو أربعةَ أو أكثرَ من ذلك ، وينصرون أحدَها ، ويكون كلُّ ما ذكروه أقوالاً فاسدةً ، مخالفةً للشرعِ والعقلِ ... وهذا موجودٌ في عامةِ كتبِ أهلِ الكلامِ والفلسفةِ ... ↑[١].

فهذا الجهلُ سوَّغَ لهم تشكيلَ صورةٍ سوداءَ ملطخةٍ عن السلفِ في أذهان أتباعهم ومن تأثرَ بهم ـــ بأنَّ السلفَ بسطاءُ في التفكيرِ وظاهريةٌ في النصوصِ ، ولا يحسنون استخدامَ الأدلةِ العقليةِ ، بل لا يستخدمونها أصلاً ، مما سهَّل لهم تلقيبَ السلفَ بالألقابِ الشنيعةِ زوراً وبهتاناً . يقولُ الإمامُ أحمدُ رحمه الله : ↑ وقدْ أحدثَ أهلُ الأهواءِ والبدعِ والخلافِ أسماءً شنيعةً قبيحةً يسمُّون بها أهلَ السنةِ ، يريدون بذلك الطعنَ عليهم والازدراءَ بهم عند السفهاءِ والجهّالِ ↑[٢].

ومن ذلك :

١- **تلقيبهم بالمشبهةِ والمجسمة** : وذلك أنَّ الجهميةَ والمعتزلةَ والأشاعرةَ يلمزون السلفَ بهذا اللقبِ ؛ فيرى الجهمُ – كما يقول الإمام أحمد رحمه الله – : ↑ أنَّ من وصفَ اللهَ بشيءٍ مما وصفَ به نفسَه في كتابه أو حدَّثَ عنه رسوله صلى الله عليه وسلم كان كافراً ، وكان من المشبهةِ ↑[٣].

ومثله القاضي عبدُ الجبارِ ؛ إذ يقولُ عند تأويله للاستواءِ : ↑ وإذا كانتِ اللفظةُ تستعملُ على هذه الجهاتِ فكيفَ يصحُّ للمشبهةِ التعلقُ بها .. ↑[٤]، ويقول الجوينيُّ رحمه الله :

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (٩ / ٦٧ – ٦٨) .

(٢) السنة للإمام أحمد بن حنبل ص (٤٠) .

(٣) الرد على الجهمية للإمام أحمد ص (٢٠) .

(٤) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ص (٧٤) .

↑ وذهبَ المشبهةُ إلى أنَّه – تعالى عن قولهم – مختصٌ بجهةٍ فوق ↑[١]. ويقول أبو البركاتِ النَّسفي رحمه الله : ↑ وتفسيرُ العرشِ بالسريرِ ، والاستواءِ بالاستقرارِ كما تقوله المشبهةُ باطلٌ ؛ لأنَّه تعالى كانَ قبلَ العرشِ ولا مكانَ ، وهو الآن كما كانَ ... ↑[٢].

ويقولُ شيخُ الإسلامِ رحمه الله في بيانِ نظرتهم للسلفِ : ↑ فإنَّ الجهميةَ والمعتزلةَ إلى اليومِ يسمُّون من أثبتَ شيئاً من الصفاتِ مشبهاً ؛ كذباً منهم وافتراءً حتى إنَّ منهم من غلا ورمى الأنبياءَ عليهم السلام بذلك ؛ حتى قال ثمامةُ بنُ الأشرسِ من رؤساءِ الجهميةِ : ثلاثةٌ من الأنبياءِ مشبهةٌ ، موسى حيثُ قالَ : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ ﴾ (الأعراف : ١٥٥) ، وعيسى حيثُ قَالَ ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ (المائدة : ١١٦) ، ومحمدٌ ﷺ حيث قالَ : « **يَنْزِلُ رَبُّنَا** »[٣]. وحتى إنَّ جلَّ المعتزلةِ تُدخلُ عامةَ الأئمةِ مثل مالكٍ وأصحابه ، والثوريِّ[٤] وأصحابه ، و الأوزاعيِّ وأصحابه ، والشافعيِّ وأصحابه ، وأحمدَ وأصحابه ، وإسحاقِ بن راهويه ، وأبي عبيد وغيرهم في قسمِ المشبهةِ ↑[٥].

ويقول السبكيُّ في معرضِ كلامه على التأويلِ والتفويضِ في الصفاتِ : ↑ ... إنَّما المصيبةُ الكبرى والداهيةُ الدهياءُ الإمرارُ على الظاهرِ ، والاعتقادُ أنَّه المرادُ ، وأنَّه لا يستحيلُ على الباري ؛ فذلك قول **المجسمةِ عبادِ الوثنِ** ، الَّذين في قلوبهم زيغٌ ، يحملهم الزيغُ على اتباعِ المتشابه ؛ ابتغاءَ الفتنةِ ، عليهم لعائنُ اللهِ تترى واحدةً بعدَ أخرى ، ما أجرأَهم على الكذبِ ، وأقلَّ فهمهم للحقائقِ ↑[٦].

---

(١) الشامل في أصول الدين للجويني ص (٥١١) .

(٢) تفسير النسفي : مدارك التنْزيل وحقائق التأويل (١ / ٤١٦) .

(٣) سبق تخريجه ص (١٢٣) .

(٤) هو : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي . ولد سنة (٩٧ هـ) ، وتوفي سنة (١٦١ هـ) . أمير المؤمنين في الحديث ، كان ثقةً حافظاً فقيهاً عابداً حجةً . من مؤلفاته : الجامع الكبير ، الجامع الصغير ، الفرائض . ينظر :سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٢٩ – ٢٨٠) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٢٠٣ – ٢٠٦) الأعلام (٣ / ١٠٤ – ١٠٥) .

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ١١٠) .

(٦) طبقات الشافعية للسبكي (٥ / ١٩٢) .

٢- تلقيبهم الجبرية أو المجبرة :

وهذا اللقبُ أطلقَه القدريةُ المعتزلةُ على أهلِ السنةِ والجماعةِ ؛ لأنَّهم يثبتون القضاءَ والقدرَ . يقولُ القاضي عبدُ الجبارِ : ↑ اعلمْ أنَّ القدريةَ عندنا إنَّما هي المجبرةُ والمشبهةُ ، وعندهم المعتزلةُ ، فنحن نرميهم بهذا اللقبِ ، وهم يرموننا به ، وقد حكى عن بعضهم أنَّه قالَ : إنَّ المعتزلةَ كانت تلقبنا بالقدريةِ ، فقلبناها عليهم ، وقد أعاننا السلطانُ عليهم ↑[١]، ويقول أيضاً : ↑ إنَّ المجوسَ يقولون : إنَّ مزاجَ العالمِ وهو شيءٌ واحدٌ حسنٌ من النور قبيحٌ من الظلمةِ ، ولا يشاركهم في القولِ بذلك إلا المجبرةُ ؛ لأنَّهم هم الَّذين يقولون : إنَّ الكفرَ وهو شيءٌ واحدٌ يحسنُ من اللهِ سبحانه ، ويقبحُ من الواحدِ منَّا ؛ يحسنُ من حيث خلقَه الله تعالى ، ويقبحُ من حيث كسبه ↑[٢] .

٣- تلقيبهم بالشكَّاكة والنقصانيَّة :

يقول الإمام أحمد رحمه الله : ↑ فأمَّا المرجئةُ فيسمُّون أهلَ السنةِ شكاكاً ↑[٣] ؛ وذلك لأنَّهم لا يشهدون لمعينٍ بأنَّه من أهلِ الجنَّةِ ما لم يردْ فيه نصٌ . وأمَّا نقْصانيّة فلأنَّهم يقولون بزيادةِ الإيمانِ ونقصانه[٤]. يقولُ أبو حاتم الرازي[٥] رحمه الله : ↑ وعلامةُ المرجئةِ تسميتُهم أهلَ أهلَ السنةِ مخالفةً ونقصانيةً ... ↑[٦] .

٤- تلقيبهم بالحشوية :

إنَّ المعتزلةَ والأشاعرةَ والماتريديةَ والجهميةَ يطلقون على أهلِ السنةِ والجماعةِ هذا الاسمَ ويقصدون به أسافلَ الناسِ ، كما يقالُ : حشو الكلامِ أي لغوه ؛ وذلك على حسبِ دعواهم أنَّ أهلَ السنةِ لما تمسكوا بظواهرِ النصوصِ دون تبصرٍ وقعوا في التجسيمِ .

---

(١) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (٧٧٢ – ٧٧٣) .

(٢) المصدر السابق ص (٧٧٢ –٧٧٣) ،وليتنبه أن السلف لم يقولوا إن الكفر يحسن من الله تعالى .

(٣) السنة للإمام أحمد ص (٤٠) .

(٤) تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة للدكتورة عفاف بنت حسن (١ / ٤٧٣) .

(٥) هو : أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي . ولد سنة (١٩٥ هـ) ، وتوفي سنة (٢٧٧ هـ) . أحد الحفاظ الكبار من أئمة الجرح والتعديل ومعرفة العلل . ينظر : الجرح والتعديل (١ / ٣٤٩) ، البداية والنهاية (١١ / ٦٨ - ٦٩) ، شذرات الذهب (٢ / ١٧١) .

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ٢٠٤) رقم (٢٢٣) .

وكان أوَّلَ من أطلقَ هذا اللفظَ عليهم هم المعتزلةُ على لسانِ عمروِ بنِ عبيدٍ عندما ذُكرَ له شيءٌ عن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما يخالفُ قوله ، فقال : كان ابنُ عمرَ حشوياً[١]. ويقولُ الماتريديُّ رحمه الله عند كلامه على مرتكبِ الكبيرةِ : ↑ لم يوجدْ معتزليٌّ ولا خارجيٌّ ولا حشويٌّ ↑[٢] ، ويقصدُ بالحشويةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ ، ويقولُ الجوينيُّ رحمه الله : ↑وذهبتْ بعضُ الحشويَّةِ إلى أنَّ الباري – تعالى عن قولهم – متميزٌ مختصٌ بجهةٍ ↑ [٣]. ويقولُ أيضاً :

↑ وذهبَ الحشويَّةُ المنتمون إلى الظاهرِ أنَّ كلامَ اللهِ تعالى قديمٌ أزليٌّ ، ثمَّ زعموا أنَّه حروفٌ وأصواتٌ ... وأطلقَ الرعاعِ منهم القولَ بأنَّ المسموعَ صوتُ اللهِ ...↑[٤]. وقال الرازي رحمه الله : ↑ والعجيبُ من الحشويَّةِ أنَّهم يقولون : الاشتغالُ بتأويلِ الآياتِ المتشابهةِ غيرُ جائزٍ ↑[٥] ، ويقولُ محمد زاهد الكوثري ناقداً شيخَ الإسلامِ : ↑ نبغَ في أواخرِ القرنِ السابعِ بدمشقَ من تجردَّ للدعوةِ إلى مذهبِ الحشويَّةِ ↑[٦].

ولقد أدركَ السلفُ أنَّ هذه الطريقةَ وهذا الأسلوبَ هو سمةٌ للمتكلمين في تعاملهم معَ أهلِ السنةِ . يقولُ أبو حاتم الرازي رحمه الله : ↑ وعلامةُ الجهميةِ تسميتُهم أهلَ السنةِ مشبهةً ، وعلامةُ القدريةِ تسميتهم أهلِ الأثرِ مجبرةً ، وعلامةُ المرجئةِ تسميتُهم أهلَ السنةِ مخالفةً ونقصانيةً .. ولا يلحقُ أهلَ السنةِ إلا اسمٌ واحدٌ ويستحيلُ أنْ تجمعهم هذه الأسماءُ ↑[٧] . ويقول الصابوني[٨] رحمه الله : ↑ وعلاماتُ أهلِ البدعِ على أهلها باديةٌ ظاهرةٌ ؛ وأظهرُ آياتهم وعلاماتهم شدةُ معاداتهم لحملةِ أخبارِ النبيِّ ﷺ واحتقارِهم لهم

(١) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١ / ٢٤٤) .

(٢) التوحيد للماتريدي ص (٣٣٢) .

(٣) الإرشاد للجويني ص (٣٩) .

(٤) المصدر السابق ص (١٢٨) .

(٥) أساس التقديس للرازي ص (١٢٧) .

(٦) المقالات للكوثري ص (٣١٥ – ٣١٦) .

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ٢٠٤) رقم (٢٢٣) .

(٨) هو : أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد بن إسماعيل الصابوني . تولى الوعظ وهو في العاشرة من عمره ، كان شديداً على أهل البدع . من مؤلفاته : عقيدة السلف ، الفصول في الأصول ، الانتصار . توفي سنة (٤٤٩ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١٢ / ٩٥) ، طبقات السبكي (٤ / ٢٧١ – ٢٩٢) ، شذرات الذهب (٣ / ٢٨٢ – ٢٨٣) .

وتسميتهم إياهم حشويَّةً ، وجهلةً ، وظاهريةً ومشبهةً واعتقاداً منهم في أخبارِ رسولِ الله ﷺ أنَّها بمعزلٍ عن العلمِ ، وأنَّ العلمَ ما يلقيه الشيطانُ إليهم من نتائجِ عقولهم الفاسدةِ ووسواسِ صدورهم المظلمةِ ↑[1] . ويقولُ البربهاري[2] رحمه الله : ↑ وإذا سمعت الرجلَ يقول : فلانٌ مشبهٌ أو فلانٌ يتكلَّمُ بالتشبيهِ فاعلم أنَّه جهميٌّ ، وإذا سمعت الرجلَ يقول : تكلمْ بالتوحيدِ واشرحْ لي التوحيد فاعلم أنَّه خارجيٌّ معتزليٌّ ، أو يقولُ فلانٌ مجبرٌ أو يتكلمُ بالإجبارِ ، أو تكلم بالعدلِ فاعلمْ أنَّه قدريٌّ ↑[3] . ويقولُ شيخُ الإسلام رحمه الله : ↑ وأهلُ الكلامِ يسمونهم حشويَّةً ، ونوابتَ ، وغثاءً ، وغُثَراً ، إلى أمثالِ ذلك ، كما كانتْ قريشُ تسمِّي النبيَّ ﷺ تارةً مجنوناً ، وتارةً شاعراً ، وتارةً كاهناً ، وتارةً مفترياً ↑[4].

ولقد وصلَ الأمرُ ببعضِ أعلامِ المتكلمين الكبارِ بتكفيرِ من يقول بأقوالِ السلف ، من ذلك ما نقله الخياطُ المعتزلي عن أبي موسى المردار : ↑ إنَّ من وصفَ اللهَ بأنَّه يقضي المعاصي على عباده ويقدِّرها ــ فسفَّه اللهَ في فعله ، والمسفهُ لله كافرٌ به ، والشَّاكُّ في قولِ المشبهِ
والمجبرِ فلا يدري أحقٌ قوله أم باطلٌ كافرٌ بالله أيضاً ↑[5] ، ويقول البغدادي عنه : ↑ إنَّ من أجازَ رؤيةَ اللهِ تعالى بالأبصارِ بلا كيف فهو كافرٌ ، والشاكُ في كفره كافرٌ ، وكذلك الشَّاكُّ في الشَّاكِّ لا إلى نهايةِ ، والباقون من المعتزلةِ إنَّما قالوا بتكفيرِ من أجازَ الرؤيةَ على جهةِ المقابلةِ ،أو على اتصالِ شعاعِ بصرِ الرائي بالمرئي ↑[6] . ويقولُ الرازي فيمن قالَ إنَّ اللهَ في في جهةٍ : ↑ إنَّه كافرٌ وهو الأظهرُ وهذا الآنَ مذهبُنا : أنَّ كلَّ شيءٍ يكون مختصاً بجهةٍ وحيزٍ فإنَّه مخلوقٌ محدثٌ ، وله إلهٌ أحدثَه وخلقَه ↑[7]. ويقول أيضاً : ↑ وأمَّا القائلون

---

(١) عقيدة السلف للصابوني ص (١٤٤ – ١٤٥) .

(٢) أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري ،كان شديد الإنكار على أهل البدع بيده ولسانه ، من مؤلفاته : شرح السنة ، وتوفي سنة (٣٢٩هـــ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٥ / ٩٠) ، طبقات الحنابلة (٢ / ١٨ – ٤٥) ، البداية والنهاية (١١/ ٢٠١) .

(٣) شرح السنة للبربهاري ص (٥٢) .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ١١١) .

(٥) الانتصار للخياط ص (٥٥) .

(٦) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٥٢) .

(٧) أساس التقديس للرازي ص (١٤٩) .

بالجسميةِ والجهةِ الذين أنكروا وجودَ موجودٍ آخرَ سوى هذه الأشياءِ الَّتي يمكنُ الإشارةُ إليها ؛ فهم منكرونَ لذاتِ الموجودِ الَّذي يعتقدُ أنَّه هو الإلهُ ، وإذا كانوا منكريه لذاتِه كانوا كفاراً لامحالةَ »[1] ، كما أنَّه قال عن كتابِ التوحيدِ لابنِ خزيمة [2] بأنَّه كتابُ الشركِ [3]، وكفَّرَ صاحبَه[4] . ويقولُ الكوثريُّ عن أهلِ السنةِ : « ولكن سرعانَ ما انكشفَ السترُ عن عن وجودِ دعوهم إلى الوثنيةِ الملبَّسةِ بلباسِ السنةِ ، فخرَّبوا بيوهم بأيديهم ، وقضوا بأنفسِهم على أنفسِهم »[5] ، «ولا أعتقدُ أنَّ عاقلاً يطَّلعُ على الكتبِ الثلاثةِ [6] وعلى ما فيها من المخازي المشروحةِ في مقالاتنا السابقةِ دونَ أنْ ينبذَهم بمرةٍ واحدةٍ »[7]، « ولأهلِ هذه النِّحلةِ السخيفةِ في جميعِ أدوارِ التاريخِ ولاسيَّما في أيامِ ضعفِ الإسلامِ فتنٌ كقطعِ الليلِ المظلمِ »[8].

وبهذا يتبينُ الموقفُ العدائيُ الذي اتخذه المتكلمون من حملةِ الآثارِ والنصوصِ المتمسكين بما جاء به النبيُّ ﷺ .

---

(١) المصدر السابق ص (١٤٩) .

(٢) هو : أبو بكر بن محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي . ولد بنيسابور سنة (٢٢٣ هـ) و توفي بها سنة (٣١١ هـ) .الحافظ الحجة ، إمام الأئمة ، صاحب الصحيح . من مؤلفاته : التوحيد وإثبات صفات الرب ، صحيح ابن خزيمة. ينظر : سير إعلام النبلاء (١٤ / ٣٦٥) ، طبقات السبكي (٣ / ١٠٩ – ١١٩) ، الأعلام (٩ / ٢٩) .

(٣) مفاتيح الغيب للرازي (٢٧ / ١٥٠) .

(٤) أساس التقديس للرازي ص (٢٥٧ – ٢٥٩) .

(٥) المقالات للكوثري ص (٣١٥ -٣١٦) .

(٦) الكتب الثلاثة هي : نقض الدارمي ، السنة للإمام عبد الله ، والتوحيد لابن خزيمة .

(٧) المقالات للكوثري ص (٣١٥ – ٣١٦) .

(٨) المصدر السابق ص (٣١٥ – ٣١٦) .

المبحث الثاني
أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من الفلاسفة

ضعفهم في رد ما تُقَرِّره الفلاسفة مع تسلط الفلاسفة عليهم

يدَّعي المتكلمون أنَّهم حرّاسُ العقيدةِ ، وأنَّ الله خلقهم لحفظِ عقيدةِ العوامِ من التشويشِ ، وأنَّهم انتخبوا أنفسَهم للدفاعِ عن العقائدِ ، وأنَّهم بالمرصادِ للفلاسفةِ ؛ يكشفون شبهاتهم ، ويفنّدون باطلَهم ، ويهتكون أستارَهم ، ويفضحون تلاعبَهم ، ويبيِّنون للنَّاسِ كفرَهم وزيفَهم[1] .

ولكننا نجدُ أنَّ هذه الدعوى البرّاقَة عندَ التحقيقِ سرابٌ غيرُ حقيقٍ ، بل هي من بابِ الدعايةِ ، وكسبِ قلوبِ الناسِ ، وتغطيةِ الباطلِ الذي قرَّروه ، والانحرافِ الذي سلكوه ؛ فليسوا - حقيقةً - خصماءَ أكفاءَ للفلاسفةِ وإنْ ادعوا ذلك ، وليسوا بحراسِ عقيدةٍ وإنْ زعموا ، ولا مدافعين عن منهجِ السلفِ .

وذلك أنَّ المتكلمين لما جعلوا العقلَ أساساً ، وردُّوا من أجله النصوصَ ، وخالفوا ما جاء به الرسولُ ﷺ ، وسوَّغوا لأنفسهم ردَّ النصوصِ بالتأويلاتِ الفاسدةِ ــ تسلطتْ عليهم الفلاسفةُ بنفسِ الطريقةِ والأسلوبِ ؛ فألزموهم بلوازم لم يستطيعوا أنْ يجيبوا عنها بإجاباتٍ مقنعةٍ ، فأصبحَ موقفهم ضعيفاً ، وقويتْ شوكةُ الفلاسفةِ ومن نحى نحوهم من الباطنيةِ وغلاةِ الصوفيةِ ، فأصبحَ المتكلمون ضعفاءَ ؛ لا للإسلامِ نصروا ، ولا للفلاسفةِ كسروا .

(١) المنقذ من الضلال للغزالي (٥٧ - ٥٩) .

وقد برز ضعفهم وتسلطُ الفلاسفة عليهم في مسألتين عظيمتين من كبار المسائل :

فأمَّا المسألةُ الأولى : فهي مسألةُ التأويلِ :

فإنَّ المتكلمين لما نفوا الصفاتِ ، وتأوَّلوا النصوصَ الكثيرةَ المتواترةَ في إثباتِ الصفاتِ ــ قالتْ لهم الفلاسفةُ والباطنيةُ : ونحن أيضاً نؤولُ نصوصَ المعادِ أو نصوصَ الأحكامِ الشرعيةِ ؛ وذلك أنَّ المسوغَ في الحالتين واحدٌ ، فإمَّا أنْ تثبتوا ونثبتُ أو تأوِّلوا ونؤوِّلُ .

ولذلك جاءتْ ردودُ المتكلمين عليهم ضعيفةً متهافتةً لا تصلحُ لأنْ تكونَ ردوداً مقنعةً ؛ ومن ذلك ما أجابَ به الغزالي في (تهافت الفلاسفة) [1] ؛ إذ يقول رحمه الله : ↑ فإنْ قيل ما وردَ في الشرعِ – أي من نصوصِ المعادِ – أمثالٌ ضربتْ على حدِّ إفهامِ الخلقِ ، كما أنَّ الواردَ من آياتِ التشبيهِ وأخباره أمثالٌ على حدِّ فهمِ الخلقِ ، والصفاتُ الإلهيةُ مقدسةٌ عما يتخيَّله عوامُ الناسِ ؟ ↑ إلى أنْ قال : ↑ والجوابُ أنَّ التسويةَ بينهما تَحَكُّمٌ ، بل يفترقان من وجهين :

أحدهما : أنَّ الألفاظَ الواردةَ في التشبيهِ تحتملُ التأويلَ على عادةِ العربِ في الاستعارةِ ، وما وردَ في الجنةِ والنارِ وتفصيلِ تلك الأحوالِ ــ بلغَ مبلغاً لا يحتملُ التأويلَ ، فلا يبقى إلا حملُ الكلامِ على التلبيسِ بتخييلِ نقيضِ الحقِّ لمصلحةِ الخلقِ ، وذلك ما يتقدسُ عنه منصبُ النبوةِ .

الثَّاني : أنَّ أدلةَ العقولِ دلتْ على استحالةِ المكانِ ، والجهةِ ، والصورةِ ، ويدِ الجارحةِ ، وعينِ الجارحةِ ، وإمكانِ الانتقالِ والاستقرارِ على الله سبحانه وتعالى ــ فوجبَ التأويلُ بأدلةِ العقولِ ، وما وعدَ به من أمورِ الآخرةِ ليس محالاً في قدرةِ اللهِ تعالى فيجبُ إجراؤه على ظاهرِ الكلامِ ، بل على فحواه الَّذي هو صريحٌ فيه ↑[2].

وقالَ في فضائحِ الباطنيةِ : ↑ فإنْ قيلَ فهَّلا سلكتم هذا المسلكَ في التمثيلاتِ الواردةِ في صفاتِ اللهِ تعالى من آيةِ الاستواءِ ، وحديثِ النُزولِ ، ولفظِ القدمِ ... إلى غير ذلك من أخبارٍ لعلَّها تزيدُ عن ألفٍ ، وأنتم تعلمون أنَّ السلفَ الصالحين ما كانوا يؤوِّلون هذه

---

(١) تهافت الفلاسفة للغزالي ص (٢٩١ – ٢٩٣) .

(٢) المصدر السابق ص (٢٩١ – ٢٩٣) .

الظواهرَ ، بل كانوا يجرونها على الظاهرِ ، ثمَّ إنَّكم لم تكفِّروا منكرَ هذه الظواهر ، بل اعتقدتم التأويلَ وصرَّحتم به .

ــ قلنا : كيفَ تستتبُ هذه المقارنةُ والقرآنُ مصرِّحٌ بأنَّه ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى : ١١) ، والأخبارُ الدالةُ عليه أكثرَ من أنْ تحصى . ونحنُ نعلمُ أنَّه لو صرَّحَ مصرحٌ فيما بين الصحابةِ بأنَّ اللهَ تعالى لا يحويه مكانٌ ، ولا يحده زمانٌ ، ولا يماسُ جسماً ، ولا ينفصلُ عنه بمسافةٍ مقدرةٍ وغيرِ مقدرةٍ ، ولا يعرضُ له انتقالٌ ، وجيئةٌ ، وذهابٌ ، وحضورٌ ، وأفولٌ ، وأنَّه يستحيلُ أنْ يكون من الآفلين ، والمنتقلين ، والمتمكنين إلى غيرِ ذلك من نفيِ صفاتِ التشبيهِ ؛ لرأوا ذلك عينَ التوحيدِ والتنْزيهِ . ولو أنكرَ الحورَ ، والقصورَ ، والأنهَّارَ ، والأشجارَ ، والزبانيةَ ، والنارَ ؛ لعُدَّ ذلك من أنواعِ الكذبِ والإنكارِ ، ولا مساواةَ بينَ الدرجتين »[1].

فالغزاليُّ يرى أنَّ نصوصَ الصفاتِ محتملةٌ ، وأنَّ نصوصِ المعادِ كثيرةٌ لا تحتملُ التأويلَ . وهذا تعليلٌ عليلٌ ؛ لأنَّ نصوصَ الصفاتِ في كتابِ اللهِ ﷻ أكثرُ من نصوصِ المعادِ ، وأمَّا ما أحالته عقولهم فهو ردٌ غايةٌ في الضعفِ ، وذلك من جهتين :

فأمَّا الأولى : فإنَّ السلفَ قد مضى إجماعهم على عدمِ الاستحالةِ ، وأنَّ النصوصَ تجري على ظواهرها .

وأمَّا الثانية : فأنَّ ما استحالته العقولُ في نصوصِ الصفاتِ يمكن أنْ تستحيله في نصوصِ المعادِ ؛ إذْ لا فرقَ صحيحٌ ، والحكمُ على أحدهما دونَ الآخرِ تحكّمٌ !

ولذا فإنَّ الغزاليَّ في (الإحياء) أحالَ المسألةَ على الكشفِ ؛ ليخرجَ من هذا المأزقِ ؛ إذ يقول : « وحدُّ الاقتصادِ بين هذا الانحلالِ كلِّه ، وبين جمودِ الحنابلةِ دقيقٌ غامضٌ لا يطَّلع عليه إلا الموفَّقُون الَّذين يدركون الأمورَ بنورٍ إلهيٍ ، لا بالسماعِ ، ثمَّ إذا انكشفَ لهم أسرارُ الأمورِ على ما هي عليه نظروا إلى السمعِ والألفاظِ الواردةِ ، فما وافقَ ما شاهدوه بنورِ اليقينِ قرَّروه ، وما خالف أوَّلوه . فأمَّا من يأخذُ معرفةَ هذه الأمورِ من السمعِ المجردِ فلا يستقرُّ له فيها قدمٌ ، ولا يتعينُ له موقفٌ »[2].

---

(١) فضائح الباطنية للغزالي ص (١٥٤ – ١٥٥) .

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ص (١ / ١٠٤) .

ولا تخرجُ إجاباتُ المتكلمين عن إجاباتِ الغزالي ، وهذه الإجاباتُ يظهرُ فيها الضعفُ ؛ مما قوَّى الملاحدةَ من الفلاسفةِ والباطنيةِ وسلَّطهم عليهم .

والمسألةُ الثانيةُ : اعتمادهم على دليلِ حدوثِ الأجسامِ الذي اعتمدوا عليه في نفي الصفاتِ ؛ فتسلطتْ عليهم الفلاسفةُ : ❝ فصاروا يقولون للمعتزلي : أنت وافقتنا على أنَّ ما قامَ به العلمُ والقدرةُ يكون جسماً ، مشبهاً بخلقه ، وذلك ممتنعٌ .

فكذلك ما سمي عالماً قادراً لا يكون إلا جسماً مشبهاً للخلقِ ــ فيجبُ عليك أنْ تنفيَ الأسماءَ كما نفيتَ الصفاتَ.

ويقولون للكلاّبي : أنت وافقتنا على أنَّ ما قامت به الحوادثُ فهو حادثٌ ، فإنَّ ما قامت به الحوادثُ لم يخلُ منها ــ فيكون حادثاً لامتناعِ حوادثَ لا أوَّل لها . وما قامت به الأعراضُ فهو جسمٌ محدثٌ ــ فيجب عليك أنْ تنفي الصفاتَ وتنفي العلمَ والقدرةَ ؛ لأنَّ هذه الصفاتَ أعراضٌ فلا تقوم إلا بجسم ، ولأنَّ ما قامت به الأعراضُ قامتْ به الحوادثُ ، ولا يفرقُ بين هذا عقلٌ ولا نقلٌ .

ــ فقولك : إنَّه تقومُ الأعراضُ دون الحوادثِ تناقضٌ .

ــ فإذا قال : أنا لا أسمِّي ما يقوم به عرضاً ؛ لأنَّ العرضَ لا يبقى زمانين ، وصفاته باقيةٌ عندي .

ــ قالوا : قولك : إنَّ العرضَ لا يبقى زمانين ، مخالفٌ لصريحِ العقلِ ، بل هو مما يُعْلَمُ فساده بضرورةِ العقلِ ، وحينئذٍ فلا فرقَ بين بقاءِ صفاتِه وصفاتِ غيره ، فإمَّا أنْ تسمِّي الجميعَ عرضاً ، أو لا تسمِّي الجميعَ عرضاً .

ــ وإذا قال : إنَّما قلت : إنَّه لا يقبلُ الحوادثَ ؛ لأنَّ ما قامت به الحوادثُ لا يخلو منها .

ــ قالوا له : وإذا كان عندك قد صارَ فاعلاً بعدَ أنْ لم يكن ، و لم يلزمْ من ذلك أنَّه لا يخلو من الفعلِ ؛ فقلْ : إنَّه قامَ به الفعلُ بعدَ أنْ لم يكن ،كما قال إخوانك من مثبتة الصفاتِ : الكراميّةُ وغيرهم ، ولا يلزمُ من ذلك أنْ يكون الفعلُ لم يقمْ به ... إلى غيرِ ذلك من الحججِ التي صارَ يحتجُّ بها الملاحدةُ على أصنافِ أهلِ الكلامِ المحدثِ ❝[1].

فوقعَ المتكلمون في مأزقٍ لم يجدوا له جواباً ، وإنَّما جوابهم هو المراوغةُ الجدليةُ ، التي

(١) شرح الأصفهانية ص (٣٣٠ – ٣٣١) – تحقيق الدكتور محمد السعوي .

يطمسون بها على عقولِ أتباعهم ، ومن يقلدهم من غيرِ نظرٍ ولا تحقيقٍ ، فلوازمُ الفلاسفةِ لهم لوازمُ دقيقةٌ وصحيحةٌ ؛ فإنَّهم أظهروا بطلانَ دليلَ الحدوثِ من نفسِ الدليلِ ، وذلك أنَّ الأفعالَ إذا كانت حادثةٌ وكان لها محدثٌ ، فإمَّا أنْ تصدرَ بسببٍ يوجبُ حدوثَها أوْ لا ، والثاني: يستلزمُ منه ترجيحَ الممكنِ بلا مرجحٍ ، وهو ممتنعٌ . وعلى الأوَّل : يستلزمُ التسلسلُ الممتنعُ ؛ لأنَّ السببَ يلزمُ منه سببٌ وهكذا .

وبيّن شيخَ الإسلامِ أنَّهم لما توسطوا بينَ منهجِ السلفِ وبينَ منهجِ الفلاسفةِ تسَّلطَ عليهم الفريقان : (فإنَّ هؤلاءِ النفاةِ للصفاتِ المثبتين للمعادِ هم بين المؤمنين بالجميعِ كالسلفِ والأئمةِ ، وبينَ الملاحدةِ المنكرين للصفاتِ والمعادِ ؛ فالملاحدةُ تقولُ لهم : قولنا في نفي المعادِ كقولكم في نفي الصفاتِ ، فلا يستدلُّ بالشرعِ على هذا ولا على هذا ؛ لمعارضةِ العقلِ له . والمؤمنون بالله ورسوله يقولون لهم : قولنا لكم في الصفاتِ كقولكم للملاحدةِ في المعادِ ، فإذا قلتم للملاحدةِ : إثباتُ المعادِ معلومٌ بالاضطرارِ من دينِ الرسولِ قلنا لكم : وإثباتُ الصفاتِ والعلوِّ والأفعالِ معلومٌ بالاضطرارِ من دينِ الرسولِ)[1].

فلو حاولوا المناقشةَ والجوابَ والردَّ على أحدِ الفريقين فإنَّ التناقضَ سيكون حليفُهم ، وسَيُقْعِدُهم عن الجوابِ .

ـــ فإنهم إنْ قالوا : أنَّ نصوصَ الصفاتِ مُعَارَضَةٌ بأدلةِ العقولِ .

ـــ قالت لهم الفلاسفة : ونصوصُ المعادِ معارضةٌ بأدلةِ العقولِ .

ـــ فإن قالوا للفلاسفة : هي معلومةٌ بالاضطرارِ من الدين .

ـــ قال أهل الإثبات : وكذلك العلوُّ ثابتٌ للهِ ، وهو معلومٌ بالاضطرارِ من الدينِ .

ـــ فإن قال المتكلمون : لا نسلِّمُ .

ـــ قالت لهم الفلاسفة : وكذلك نحنُ لا نسلِّمُ لكم أنها معلومةٌ بالاضطرارِ .

فأيُّ حراسةٍ بعد هذا يدَّعيها المتكلمون للعقيدةِ ، وأيُّ دفاعٍ يقومون به ، فما ثَمَّ إلا الأوهامُ والأحلامُ . وبعدَ هذا التقريرِ يتبينُ لنا بجلاء مدى التناقضِ الَّذي يعيشُ المتكلمون فيه بينَ الدعوى والحقيقةِ ؛ **فالدعوى** قد حكاها عنهم الغزاليُّ بقوله : (.. وإنَّما مقصودُه حفظُ عقيدةِ أهلِ السُنَّةِ وحراستها عن تشويشِ أهلِ البدعةِ .

(١) درء التعارض لابن تيمية (٥ / ٣٠١ – ٣٠٢) .

فلقد ألقى اللهُ - تعالى - إلى عبادهِ على لسانِ رسوله عقيدةً : هي الحقُّ ، على ما فيه صلاحُ دينهم ودنياهم ، كما نطقَ بمعرفته القرآنُ والأخبارُ ، ثمَّ ألقى الشيطانُ في وساوسِ المبتدعةِ أموراً مخالفةً للسنةِ ، فلهجوا بها وكادوا يشوشون عقيدةَ الحقِّ على أهلها ؛ فأنشأَ اللهُ سبحانه طائفةَ المتكلمين ، وحرَّكَ دواعيهم لنصرةِ السنةِ ؛ بكلامٍ مرتبٍ يكشفُ عن تلبيساتِ أهلِ البدعةِ المحدثةِ على خلافِ السنةِ المأثورةِ ؛ فمنه نشأَ علمُ الكلامِ وأهله .

فلقد قامَ طائفةٌ منهم بما ندبهم اللهُ سبحانه إليه ، فأحسنوا الذبَّ عن السنةِ ، والنضالَ عن العقيدةِ المتلقاةِ بالقبولِ من النبوةِ ، والتغييرَ في وجه ما أُحْدِثَ من البدعةِ ... ❝[1].

وأمَّا الحقيقةُ فهو تسلُّطُ الفلاسفةِ وملاحدةِ الباطنيةِ وغلاةِ الصوفيةِ عليهم مع ضعفِهم في مناظرتهم وتناقضِهم في الجوابِ عما أوردُوه عليهم ؛ فكانوا سبباً في انتشارِ هذه الحركاتِ الفلسفيةِ والباطنيةِ - كالقرامطةِ والإسماعيليةِ - في العالمِ الإسلاميِّ ، بل وقيامِ دولٍ تمثلها كالدولةِ الفاطميةِ ؛ وذلك ❞ أنَّ الفيلسوفَ أو القرمطيَّ لنْ يجدَ المشقةَ في إقناعِ أتباعه بما عنده من سفسطةٍ أو قرمطةٍ ، إذا أطْلَعَهم على أقوالِ وتأويلاتِ هؤلاءِ المتكلمين - وقد يكونُ فيهم من هو من فقهاءِ الأمَّةِ وأعلامِها - ؛ لأنَّه سيجدُ عند هؤلاءِ مقالاتٍ عجيبةٍ ، مثل : قول كثيرٍ منهم : إنَّ اللهَ لا داخلَ العالمِ ولا خارجه ، ولا حالاًّ فيه ولا بائناً منه . أو قول بعضهم : إنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ ، من غيرِ حلولٍ . وسيجدُ - أيضاً - من يؤوِّلُ أكثرَ من ألفِ دليلٍ من الكتابِ والسنةِ دالةٍ على إثباتِ علوِّ اللهِ تعالى وفوقيته ... وغيرها من الأقوالِ التي تصادمُ العقولَ والنصوصَ .

فهلْ بعد ذلك سيجدُ الفيلسوفُ ، أو القرمطيُّ ، أو الصوفيُّ الغالي مشقةً في إقناعِ أتباعه بتأويلِ نصوصِ المعادِ ، أو أنَّها خطابٌ للجمهورِ لإصلاحِ أحوالهم في الدنيا ، أو تأويلَ نصوصِ العباداتِ والأوامرِ والنواهي ؟!

حقاً إنَّ ما عمله هؤلاء المتكلمون - حين خالفوا منهجَ ومذهبَ السلفِ في تلقي النصوصِ - هو أنْ فتحوا البابَ لكلِّ ملحدٍ وزنديقٍ أنْ يتأوَّلَ كلامَ اللهِ كيفَ يشاءُ ❝[2].

---

(١) المنقذ من الضلال للغزالي (٥٧ - ٥٩) .

(٢) موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (٢ / ٨٩٦ - ٨٩٧) .

المبحث الثالث
أثر علم الكلام على المتكلمين في موقفهم من أهل الكتاب والديانات الأخرى

مشابهتهم لما قرره أهل الكتاب والأمم المنحرفة من قبلنا

إنَّ من المستغربِ أنْ تجدَ المتكلمين وهم يقرّرونَ عظمةَ العقلِ ، ودوره الأساسَ في تقريرِ العقيدةِ ، مع تأخيرهم نصوصَ الوحيِ وإهمالَ دورها ، وجعلها تابعةً يمكنُ ردُّها لكونِ العقلِ يعارضُها ولا يقبلُها ـــ ثم بعدَ ذلك تجدُهم يقرِّرُون ما أفرزته الأممُ الضَّالةُ والمللُ المنحرفةُ التي حكمَ الإسلامُ – وبالإجماعِ – بفسادِها وانحرافِ معتقداتها ، مع الحكمِ بنسخها جميعاً – إمَّا لتحريفٍ وإمَّا لانحرافِ فيها – ، وهيمنةِ الإسلامِ عليها كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ (المائدة : ٤٨) .

فكأنَّهم لما أهملوا نصوصَ الوحيِ وجعلوها تابعةً لعقولهم ـــ عاقبَهم اللهُ فجعلَ عقولهم تابعةً لنصوصِ وأقوالِ الأممِ الفاسدةِ المنحرفةِ ، بما تحتويه من أفكارٍ شاذَّةٍ ، وتصوُّراتٍ نشازٍ ، غارقةٍ في الضلالِ والتيهِ ، بعيدةٍ عن طريقِ النجاةِ والحقِّ ، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ﴾ (البقرة : ٦١) ؛ حتى لقد أصبحَ أثراً بارزاً وسمةً عامةً في المتكلمين ـــ أنَّ جلَّ ما يقرِّرونه مأخوذٌ من الأممِ السابقةِ الضَّالةِ المنحرفةِ أو مشابهٌ لما هو مقررٌ عندَ تلك الأممِ . وعندَ التأمُّلِ والنَّظرِ في التاريخِ ترى أنَّ الأمرَ لم يكن مجردَ صدْفَةٍ أو توافقٍ في الأفكارِ ، بل الأمرُ أكبرُ من ذلك ؛ إنَّه نتيجةُ احتكاكٍ وتعايشٍ ـــ سواءٌ كان ذلك الاحتكاكُ مباشراً كالمناظراتِ والمناقشاتِ ، أم غيرَ مباشرٍ كحركةِ الترجمةِ لكتبِ وثقافاتِ الأممِ الأخرى والَّتي اشتدتْ في عهدِ المأمون .

وفي هذا يقولُ الدكتورُ أحمدُ أمين : « ... وفي الحقِّ إنَّ المتكلمين كانوا أكبرَ عاملٍ من عواملِ المزجِ بين الثقافاتِ المختلفةِ من نواحٍ متعددةٍ ... » ، ويقول: « كان المتكلمون

صلةً لأشياءَ مختلفةٍ ؛ كانوا صلةً بينَ الأديانِ بعضِها وبعضٍ ، وصلةً بينَ الفلسفةِ والدينِ ، وصلةً بينَ الفلسفةِ والأدبِ ، فلو قلنا : إنَّ المتكلمين كانوا من أظهرِ القائمين بعمليةِ المزجِ لم نبعدْ عن الصوابِ »[1].

كما يقرِّرُ الدكتورُ محمدُ فوزي اختلاطَ علمِ الكلامِ بالفلسفاتِ الأجنبيةِ ؛ إذ يقولُ : «... وقدِ التزمَ الأئمةُ المجتهدون والفقهاءُ - رحمهم الله - هذه الأدلةَ التي نصبها لهم الشارعُ ، فلم يتأثَّروا في اجتهادِهم وفقههم بمؤثراتٍ أجنبيةٍ ، وكانوا أمناءَ على هذه الشريعةِ ، وهذا الفقهِ العظيمِ ؛ فلم يدُسُّوا فيه أفكاراً ولا أحكاماً دخيلةً ، وهذا بخلافِ علمِ الكلامِ فقد دخلته الفلسفاتُ الأجنبيةُ في مادتِه وفي صورتِه وفي طريقةِ بحثِه ؛ فانطوتْ فيه مباحثُ لا تمتُّ إلى الدينِ بصلةٍ ولا قرابةٍ ، كمباحثِ ما وراءَ الطبيعةِ ، ومباحثِ الجوهرِ والعرضِ ، والحسنِ والقبحِ ، وقضايا المنطقِ وأشكالِه وما إليها » .[2]

ويظهرُ ذلك بارزاً من خلالِ ثلاثةِ مسالك :

فأمَّا المسلكُ الأوَّلُ : فهو في مسائلِ الاعتقادِ[3]؛ فإنَّ ما قرَّره المتكلمون مشابهٌ لما قرَّرَه أهلُ الكتابِ من اليهودِ والنصارى وكذلك الأممِ الأخرى كالمجوسيةِ والثانويةِ والبراهمةِ وغيرها ؛ وكأنَّهم أخذوا عنهم ، ومن ذلك :

١- التأويل : إنَّ التأويلَ بمصطلحِ المتأخرين والَّذي تمسكَ به المتكلمون كان معروفاً عندَ اليهودِ والنصارى قبلَ ظهوره على يدِ الجهميةِ والمعتزلةِ ؛ ففي اليهوديةِ ارتبطَ التأويلُ

---

(١) ضحى الإسلام (١ / ٢٥٥ ، ٢٥٧) . ويجب التفريق في قضية الامتزاج بين الحضارات **في أمور دنيوية** يمكن أن يستفيد منها المسلمون، **وفي أمور دينية** يحرم على المسلمين متابعة غيرهم فيها **وهو ما وقع فيه المتكلمون** ، ولذا قال فيها النبي ﷺ منكراً وذاماً : « **لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ** » تقدم تخريجه ص (٢) .

(٢) التعريف بالفقه الإسلامي للدكتور محمد فوزي ص (١٦ - ١٧) .

(٣) ولا يقال : إنَّ أهل السنة شابهوا المثبتة للصفات أو القدر من اليهود أو النصارى ؛لأنَّ أهل السنة في إثباتهم اعتمدوا على نصوص القرآن وصحيح السنة في النفي والإثبات ، بخلاف اليهود والنصارى فإنَّ اعتمادهم قائم على عقول وأفكار أحبارهم ورهبانهم في شرح نصوص الكتاب المقدس كما حكى الله ﷻ ذلك عنهم بقوله ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ ﴾ (التوبة: ٣١) ، مع أنَّ هذه الكتب قد طالتها أيدي التحريف كما قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ (المائدة: ٤١) ، فلا وجه في التشابه أو الأخذ عنهم بحال من الأحوال .

باسم (فايلو الإسكندراني) [1] الذي كان ينفي الصفاتَ الخبريةَ التي وردتْ في التوراةِ [2] ، ويؤكدُ على وجوبِ تفسيرها تفسيراً مجازياً وفقَ قوانين التأويلِ المجازي الَّتي حدَّدَها هو بنفسه .

وسارَ على نهجِ (فايلو) عددٌ من لاهوتي اليهودِ في العصورِ الإسلاميةِ ، منهم :سعدايا الفيومي[3]، وموسى بن ميمون [4] الذي أكَّد في كتابه (دلالةَ الحائرين) على أنَّ السببَ الرئيسَ الذي أدى إلى ظهورِ التشبيهِ هو التمسكُ بظاهرِ الصفاتِ الخبريةِ الَّتي وردت في التوراةِ ، وتفسيرها بالحقيقةِ دونَ المجازِ .

وفي النصرانيةِ ظهرَ القولُ بالتأويلِ المجازيِّ على يدِ (كلمانت الإسكندراني [5]) ،

---

(١) أول فيلسوف يهودي جمع بين الفلسفة والتدين على الطريقة اليهودية ، درس اليونانية ، وكان وثيق الصلة بالفلسفة اليونانية ، قام بتفسير النصوص الدينية تفسيراً رمزياً على أساس أنَّها تحتوي جميعاً على أفكار أتت بها الفلسفة اليونانية . ينظر : موسوعة الفلسفة لبدوي :(٢ / ٢١٩ – ٢٢٨) ، باسم (فايلون) .

(٢) التوراة : لفظة التوراة كلمة مستعربة عن أصلها العبري تورا ، بمعنى القانون والتعليم والشريعة ، وهي الكتاب الذي أنزله سبحانه على موسى عليه السلام في طور سيناء ، مشتملة على العقيدة والشريعة ، وتطلق على الأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم ، وظلت التوراة على حالها مع بني إسرائيل سنة (٥٨٦ ق.م) ثم حرفت بعد ذلك . ينظر : الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة : (٢ / ١٠٣٠ – ١٠٣١) .

(٣) سعدايا بن يوسف الفيومي . ولد بالفيوم بمصر سنة (٢٦٩ هـ) وتوفي ببغداد سنة (ت ٣٣١ هـ). فيلسوف يهودي مصري ، اعتمد منهج فايلو من نفي الصفات والقول بالمجاز وتقديم العقل في شرحه لنصوص التوراة . يعدُّه اليهود أول فلاسفتهم الربانيين .من مؤلفاته : الأمانات والاعتقادات . ينظر : اكتفاء القنوع (١٨٦/١) ، قصة الحضارة (١٤ / ٤٤ – ٤٥) ، الموسوعة الفلسفية لحفني ص (٢٣) .

(٤) هو : أبو عمران موسى بن ميمون بن يوسف القرطبي . ولد بقرطبة سنة (٥٢٩ هـ) ، ومات بالقاهرة سنة (٦٠١ هـ) . طبيب فيلسوف يهودي ، قرر نفي الصفات والأسماء ، وأوَّل جميع ما ورد من ذلك في التوراة مستنداً إلى القول بالمجاز. من مؤلفاته : دلالة الحائرين ، شرح أسماء العقار ، مقالة في بيان الأعراض . ينظر : اكتفاء القنوع (١٩٥/١) ، فوات الوفيات (٢ – ٥٣٧) ، قصة الحضارة (١٤ / ١٢٠ – ١٢٩) ، عيون الأنباء ص (٥٨٢ – ٥٨٣) ، الأعلام (٧ / ٣٢٩ – ٣٣٠) .

(٥) هو :كلمانت الإسكندراني . ولد في أثينا (سنة ١٥٠ م) ، وانتقل إلى الإسكندرية ، ومات في فلسطين سنة (٢١٣ م) . من علماء مدرسة الإسكندرية الدينية المصرية ، تأثر كثيراً بآراء أفلاطون ، وفايلو اليهودي . من مؤلفاته : الموعظة ، والكشكول ، المؤدب . ينظر : الموسوعة الفلسفية حفني ص (٣٧١) .

و(أوريجين)[1] ، والقديس (أوغسطيس)[2]، واشتهر به أيضاً (يحيى الدمشقي)[3] الذي يعتبرُ من أكبرِ آباءِ الكنيسةِ الشرقيةِ ، وقد كان له دورٌ كبيرٌ في ظهورِ الجدلِ العقليِّ بين المسلمين ، بل يعدُّه كثيرٌ من الباحثين المسؤولَ الأولَ عن ظهورِ الجدلِ العقليِ في البيئةِ الإسلاميةِ .[4]

٢- نفي الصفات : إنَّ أصلَ مقالةِ التعطيلِ للصفاتِ إنَّما هي مأخوذةٌ عن تلامذةِ اليهودِ والمشركين وضلالِ الصابئين ؛ فإنَّ أولَ من حُفظَ عنه أنَّه قال هذه المقالةَ في الإسلامِ هو الجعدُ بنُ درهم ، وأخذها عنه الجهمُ بنُ صفوان وأظهرَها فنسبت مقالةُ الجهمية إليه . وقد قيل : إنَّ الجعدَ أخذَ مقالته عن أبانَ بنِ سمعان ، وأخذها أبانُ عن طالوتَ - ابن أخت لبيد بن الأعصم - ، وأخذها طالوتُ من لبيدِ بن الأعصم اليهوديِّ الساحرِ .

وقد كان الجعدُ كذلك يقال إنَّه من أهلِ حرَّان[5] ، وكان فيهم خلقٌ كثيرٌ من الصابئة[6] والفلاسفةِ .. وكانت الصابئةُ إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشركِ وعلماؤُهم هم

---

(١) هو : أوريجين . ولد سنة (١٨٥ م) ، وتوفي نحو سنة (٢٥٣ م) .من أكبر فلاسفة الآباء المسيحيين ، ومن علماء مدرسة الإسكندرية تعلم على يد (كليمانت) ، تأثر بالأفلاطونية . ينظر : الموسوعة الفلسفية حفني ص (٧٥) .

(٢) هو : أوغسطيس . ولد بالجزائر سنة (٣٥٤ م) ، وتوفي بتونس (٤٣٠ م) .لاهوتي وفيلسوف نصراني ، وأحد كبار آباء الكنيسة الكاثوليكية . آراؤه مزيج من العقائد النصرانية والأفكار الأفلاطونية . ينظر : موسوعة الفلسفة بدوي (١٠ / ٢٤٧ - ٣٥٢) ، الموسوعة الفلسفية حفني ص (٧٥ - ٧٧) .

(٣) هو : القديس يحيى الدمشقي ، واسمه العربي منصور ، ولد سنة (٨١ هـ) ، وتوفي سنة (١٣٧ هـ) ، كبير القدر في الكنيستين الشرقية والغربية . عمل كاتباً عند الأمويين بالشام ، يعد آخر الفلاسفة الآباء المسيحيين الإغريق . ينظر : الموسوعة الفلسفية حفني ص (٥٣٧) .

(٤) الماتريدية دراسة وتقويماً للدكتور أحمد الحربي ص (١٦٩) .

(٥) حرَّان : مدينة مشهورة بشمال العراق قريباً من تركيا بمنطقة الجزيرة بين دجلة والفرات على طريق الموصل والشام ، وهي مُجَمَّع الصابئة ، فتحت أيام عمر بن الخطاب رضي الله عنه على يد عياض بن غنم رضي الله عنه . ينظر : معجم البلدان (٢ / ٢٧١ - ٢٧٣) الروض المعطار ص (١٩١ - ١٩٢) ، المنجد في الأعلام ص (٢١٤) .

(٦) اختلف كُتَّابُ الفرق في تحديد الصابئة **فقيل** : هم عبدة الكواكب والنجوم ، ولَّما كانت هذه تغيب وتختفي لم يكن بد من أن يصوِّروها ويسمُّوا هذه الصور بأسمائها ، واشتغلوا بعبادتها ، وهم قوم إبراهيم عليه السلام، وأهل دعوته ، وكانوا بحرَّان . **وقيل** : قوم يتعبدون للملائكة ، وهم يعبدون الكواكب ؛ لأنَّهم يرون أنَّ الملائكة تتمثل فيها ، وهم يصلون ثلاث صلوات ، ويغتسلون من الجنابة ، ويحرمون أكل لحم الخنْزير والجزور والكلب . مركزهم في حران من أرض العراق . **وقيل** : هم قوم يشبه دينهم دين النصارى ، إلا أنَّ قبلتهم نحو مهب الجنوب ، =

الفلاسفةُ[1]، وموقفُ الفلاسفةِ من الصفاتِ معلومٌ .

ويتَّهمُ أبو الحسن الأشعري الجهميةَ بموافقة النصارى في مذهبهم في الصفاتِ ؛ إذ يقول: ↑ ونفتِ الجهميةُ أنْ يكون للهِ وجهٌ ...، وأبطلوا أنْ يكون له سمعٌ وبصرٌ وعينٌ ، ووافقوا النصارى ؛ لأنَّ النصارى لم تثبتْ اللهَ سميعاً بصيراً إلا على معنى أنَّه عالمٌ ، وكذلك قالت الجهميةُ ، ففي حقيقةِ قولهم إنَّهم قالوا : نقولُ إنَّ اللهَ عالمٌ ، ولا نقولُ سميعٌ بصيرٌ على غيرِ معنى عالمٍ ، وكذلك قولُ النصارى ↑[2].

وبنفسِ التهمةِ يتَّهمُ المعتزلةَ بقوله : ↑ ونفتِ المعتزلةُ صفاتَ ربِ العالمين ، وزعمت أنَّ معنى سميعٌ بصيرٌ أي عليمٌ ، كما زعمتِ النَّصارى أنَّ سمعَ اللهِ ، هو بصرُه ، وهو رؤيته ، وهو كلامه ، وهو علمه ، وهو ابنه ... ↑[3].

وهذا الَّذي اتهم الأشعريُّ به الجهميةَ والمعتزلةَ قد صارَ كثيرٌ منه في متأخري أتباعه ، وكذلك وُجِد في من يَقْرُبُهم في المعتقدِ – أعني الماتريدية – .

٣– نفي علو الله : إنَّ قولَ المتكلمين بنفي علوِّ اللهِ ألزمهم أحدَ أمرين :

إمَّا أنْ يكون حالاً بكلِّ مكانٍ ولا يكونُ في مكانٍ دونَ مكانٍ ؛ وهذه عقائدُ الحرانيّين فإنَّهم يقولون : ↑ ربما يكونُ حلولُ الصانعِ بحلولِ ذاتهِ ، وربما يكون بحلولِ جزءٍ من ذاتهِ ، على قدرِ استعدادِ مزاجِ الشخصِ ، وربما قالوا : إنَّما تشخصَ بالهياكلِ السماويةِ كلِّها وهو واحدٌ ↑[4].

وإمَّا أنْ ينفوا وجودَ اللهِ أصلاً فيكونُ معدوماً ، وهذا ما عليه الملاحدةُ الشيوعيون ومن قبلهم فرعونُ في قوله :﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِي ﴾ (القصص : ٣٨) .

= ويزعمون أنَّهم على دين نوح عليه السلام ، وهم كاذبون . **وقيل** : هم قوم باقون على فطرتهم ، ولا دين مقرر لهم يتبعونه ويقتفونه . وقد رجَّح الحافظ ابن كثير رحمه الله هذا القول . ينظر : الملل والنحل (٢ / ٣٦٥ – ٣٦٨) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٩٠) ، تفسير ابن كثير (١ / ٢٨٥ – ٢٨٧) .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ٢٠ – ٢١) .

(٢) الإبانة للأشعري ص (١٠٤) .

(٣) المصدر السابق ص (١٢١) .

(٤) الصابئون حرانيين ومندائيين للدكتور رشدي عليان ص (٥٩) .

٤- إنَّ الجبريةَ من المتكلمين قد شابهوا في معتقدِهم هذا بعضَ فرقِ النصارى كالمسيحيين الكاثوليك[١]، وكذلك أشبهوا بعضَ فرقِ اليهودِ (القراؤون) [٢] . وقد كانتْ الصابئةُ بحرَّان تقولُ بالجبرِ ، وقد تقدمَ تأثرُ الجعدِ بن درهم بهم .

٥- نفي القدر : إنَّ القدريةَ من المتكلمين قد شابهوا في معتقدهم هذا بعضَ فرقٍ اليهودِ كالربانيين[٣] ، كما شابهوا في هذا اليعقوبيَّةَ [٤] والنَّساطرةَ [٥] من فرقِ النصارى . وقد اشتهرَ أنَّ معبدَ الجهني - وهو أوَّلُ من قالَ بالقدرِ في البصرةِ - أخذَ ذلك عن رجلٍ يقالُ له سوسن ، يقولُ الأوزاعيُّ رحمه الله: « أولُ من نطقَ في القدرِ رجلٌ من أهلِ العراقِ يقال له سوسن ، كانَ نصرانياً ، فأسلمَ ثمَّ تنصَّرَ ؛ فأخذَ عنه معبدٌ الجهني ، وأخذَ غيلانُ من معبدٍ »[٦].

(١) الكاثوليك : هم أصحاب مذهب كنيسة روما من سنة (٤٥١ م) وهو مذهب الطبيعتين والمشيئتين متأثر بمذهب النساطرة . الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٥٠٣) .

(٢) القراؤون : من فرق اليهود ، وهم لا يعترفون إلا بالتوراة العهد القديم كتاباً مقدساً ، وليست عندهم روايات شفوية ، ولذا لا يعترفون بالتلمود . ويقرّون بالاجتهاد للخلف لتصحيح أخطاء من سلف من علمائهم . ينظر : اليهودية لأحمد شلبي ص (٢٣١) .

(٣) الربانيون : فرقة من فرق اليهود ويسمون (الفريسيون) ، ومعناها المنعزلون أو المنشقون ، وهم يكرهون هذه التسمية ؛ لأنَّ أعداءهم أطلقوها عليهم ، يؤمنون بالبعث واليوم الآخر والملائكة ، ويرون أنَّ التوراة ليست وحدها كل الكتب السماوية ، وإنَّما هناك (التلمود) كذلك . ينظر اليهودية لأحمد شلبي ص (٢٢٦ – ٢٢٩) .

(٤) اليعقوبية :هم أتباع يعقوب البراذعي ، من فرق النصارى ، وهم الذين يسمون بالأرثوذكس ، وهم ينقسمون إلى آسيويين وإفريقيين ، قالوا بالأقانيم الثلاثة : الوجود (الأب) ، العلم (الكلمة) ، الحياة (روح القدس) . يزعم أكثرهم أنَّ المسيح جوهر واحد ، أقنوم واحد إلا أنَّه من جوهرين فجوهر الإله القديم ، وجوهر الإنسان المحدث تركبا كما تركبت النفس والبدن . ينظر : الملل والنحل (١ / ٢٢٥ - ٢٢٦) ، الفصل (١ / ٤٨ – ٥٢) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٨٤) .

(٥) النسطورية : هم أتباع نسطور الحكيمالذي كان بطريرك القسطنطينية سنة (٤٣١ م) ، من فرق النصارى ، قالوا بالأقانيم الثلاثة ، ويرون أنَّ هناك طبيعتين للمسيح ، ويرى المتأخرون منهم : أنَّ القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لاهوته . ينظر : الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٢٢٤ – ٢٢٥) ، الفصل (١ / ٤٨ - ٥٨) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ص (٨٤) .

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٨٢٧) رقم (١٣٩٨) .

كما أنَّ قولهم بخلقِ أفعالِ العبادِ ألحقهم في الشبهِ بالمجوسِ المثبتين خالقاً آخر ؛ لذلك قال فيهم النبيُّ ﷺ :« **الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ** » [1].

٦- معارضة الوحي :لقد اتَّسمَ المتكلمون بمعارضةِ الوحيِ ، وردِّ النصوصِ صراحةً أو بالتأويلِ ، بل زعموا أنَّ التمسكَ بظواهرِ النصوصِ في أصولِ الاعتقادِ من دون عرضها على العقلِ يُعدُّ من أصولِ الكفرِ[2]، ولقد أشبهوا في هذه الطريقةِ طريقةَ المشركين ؛ وذلك أنَّ المشركين عارضوا الوحيَ ، وردُّوا النُّصوصَ ؛ فهم قد أنكروا البعثَ ، وردُّوا على النبيِّ ﷺ ما جاءَ به وعارضوه بعقولهم فقالوا: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿٨٢﴾﴾ (المؤمنون :٨٢) .

ووجه الشبهِ بينَ الفريقين واضحٌ ، وذلك أنَّه لما صعبُ على الفريقين التصديقُ بما يخالفُ أصولَهم ردُّوه ، فأمَّا المشركون فقد ادعوا مخالفةَ الوحي للحسِّ والمشاهدةِ والمعقولِ ، فكفروا به . وأمَّا المتكلمون فادعوا مخالفةَ الوحي للبرهانِ العقليِّ القاطعِ ، فردُّوه بحججهم المعروفةِ .

فلا فرقَ بين الفريقين إلا أنَّ المشركين عارضوا الوحيَ بالحسِ والمشاهدةِ ، والمتكلمين عارضوا الوحي بالأسسِ العقليةِ المبنيةِ على المعطياتِ المنطقيةِ ، علماً بأن أنَّ المحسوسات أقوى من المعقولاتِ [3].

---

(١) أخرجه أبو داود : كتاب السنة ، باب في القدر من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال : « **الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ** » (٢ / ٦٣٤) حديث (٤٦٩١) . وأخرجه أحمد في المسند من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال : « **لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ ، وَمَجُوسُ أُمَّتِي الَّذِينَ يَقُولُونَ لاَ قَدَرَ إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ** ». (٢ / ٨٦) حديث (٥٥٨٤) ، وابن ماجه (٣٥/١) حديث (٩٢) ، وحسنه الألباني في تخريج المشكاة (١ / ٢٣) حديث (١٠٧) ، وفي ظلال الجنة مع كتاب السنة لأبي عاصم : باب قول النبي ﷺ : إنَّ المكذبين بالقدر مجوس هذه الأمة ، من حديث جابر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ: « **إِنَّ مَجُوسَ هَذِهِ الأُمَّةِ الْمُكَذِّبُونَ بِأَقْدَارِ اللَّهِ إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ ، وَإِنْ لَقِيتُمُوهُمْ فَلاَ تُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ** ». (١ / ١٤٤) حديث (٣٢٨) . وقال الألباني :حديث حسن .

(٢) شرح الكبرى للسنوسي ص (٥٠٢) .

(٣) مظاهر التشبه بالكفار لأشرف بارقعان ص (١٨٤ - ١٨٥) .

المسلك الثاني : تعاملُ المتكلمين فيما بينهم معَ أنَّ أصلهم واحدٌ[١]:

إنَّ اليهودَ يرون أنَّ النصارى ليسوا على شيءٍ ، كما أنَّ النصارى يرون أنَّ اليهودَ ليسوا على شيءٍ ، كما أنَّ عبدةَ الأصنامِ والوثنيين من الأممِ كانَ هذا حالهم . وقد حكى اللهُ ذلك عنهم بقوله:﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ﴾ (البقرة : ١١٣) .

وهذا بعينه هو حالُ المتكلمين كما يقولُ الرازيُّ : واعلمْ أنَّ هذه الواقعةَ بعينها قد وقعتْ في أمةِ محمدٍ ﷺ ، فإنَّ كل طائفةٍ تكفِّرُ الأخرى ، مع اتفاقهم على تلاوةِ القرآنِ[٢] .

فمن العجيبِ ما يقوله الاسفرائيني عن المعتزلةِ : ↑ ومما يكشفُ عن افتضاحهم في مذاهبهم وتبرؤِ بعضهم من بعضٍ ، ما حكاه أصحابُ المقالات : من أنَّ سبعةً من رؤوسِ القدريَّةِ اجتمعوا في مجلسٍ واحدٍ ، وتناظروا في أنَّ اللهَ سبحانه هل يقدرُ على ظلمٍ وكذبٍ يختصُ به ؟ فافترقوا من هذا المجلسِ وكلٌ منهم يكفِّرُ الباقين ↑[٣] ، ↑ كما أنَّ القدريَّةَ المعتزلةَ عن الحقِّ فقد افترقتْ عشرين فرقةً كل فرقةٍ منها تكفِّرُ سائرها ↑[٤].

فإذا كانَ هذا حالهم فيما بينهم فكيفَ بتعاملهم مع باقي الطوائفِ ! فلقد كفَّروا بشرَ المرّيسي[٥] ، وقالَ القاضي عبدُ الجبارِ في هشامِ بنِ الحكمِ : ↑ أنَّه ليس من أهلِ القبلةِ ، وهو معروفٌ بعداوةِ الأنبياءِ ↑[٦]، ويقول أيضاً في الأشعري : ↑ .. ثمَّ نبغَ الأشعريُّ ، وأطلقَ القولَ بأنَّه تعالى يستحقُ هذه الصفاتِ لمعانٍ قديمةٍ لوقاحتهِ ، وقلةِ مبالاتهِ بالإسلامِ والمسلمين ↑[٧].

---

(١) فإنَّ الله عاب على اليهود والنصارى ذمَّ كل ملة لأختها مع أن أصلهم واحد :﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ﴾ (البقرة : ١١٣) ولم يدخل المسلمون معهم في هذا الذم ؛ لأنَّ أصل المسلمين القرآن والسنَّة وهو مختلف معهم تماماً ؛ ولذا فإنَّ المتكلمين أشبهوا في ذم كل فرقةٍ منهم لأختها أهل الكتاب ؛ لأنَّ أصلهم واحدٌ وهو القاطع العقلي ، وأمَّا أصلُ أهلِ السنة فهو القرآن والسنَّة فهو مختلف معهم تماماً .

(٢) التفسير الكبير للرازي (٢ / ٨) تفسير القاسمي (١ / ٣٤٨) .

(٣) التبصير في أمور الدين للإسفرائيني ص (٨٨) .

(٤) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١٨) .

(٥) المصدر السابق ص (١٩٣) .

(٦) الملل والنحل (١ / ٥٠) ، الفهرست ص (٣٣٨ ، ٣٣٩) .

(٧) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص (١٨٣) .

فانظرْ إلى الوصفِ بالوقاحةِ وقلةِ المبالاةِ بالإسلامِ والمسلمينِ وكأنَّه ليس منهم ؛ بل ويرون أي المعتزلةُ – في انتقاصٍ واحتقارٍ – : أنَّ باقي فرق المتكلمين عالةٌ عليهم في علمِ الكلامِ [(١)].

وفي المقابلِ يصفُ الباقلانيُّ المعتزلةَ بقوله: ❝ واعلمْ أنَّ أخبثَ من ذكرناه من المبتدعةِ ، وأكثرَهم شُبَهاً ، وأعظمَهم استجلاباً لقلوبِ العوامِّ ــ المعتزلةُ ❝[(٢)]، والبغداديُّ من الأشاعرةِ يقولُ في المعتزلةِ : ❝ اعلمْ أنَّ تكفيرَ كلِّ زعيمٍ من زعماءِ المعتزلةِ واجبٌ من وجوه ، أمَّا واصلٌ : فلأنَّه كفرَ في باب القدرِ بإثباتِ خالقين لأعمالهم سوى اللهِ سبحانه ، وأحدثَ
القولَ بالمنْزلةِ بينَ المنزلتين . وأمَّا زعيمهم الهذيلُ : فإنَّه قضى بفناءِ مقدوراتِ اللهِ سبحانه ، حتى لا يكونَ بعدها قادراً على شيءٍ . وأمَّا زعيمهم النّظَّامُ : فهو الذي نفى نهايةَ الجزءِ وأبطلَ إحصاءَ الباري لأجزاءِ العالمِ . وزعمَ المعروفُ منهم
بمعمرٍ : أنَّ اللهَ سبحانه ما خلقَ لوناً ولا طعماً ولا رائحةً . وزعمَ الجاحظُ منهم : أنْ لا فعلَ للإنسانِ إلا الإرادةَ ، وأنَّ المعارفَ كلَّها ضروريةٌ ... ❝[(٣)] ، ويقولُ الماتريديُّ عن المعتزلةِ : ❝ ولكن كذبهم في هذا نحو كذبهم علينا في اسمِ القدريَّةِ ...؛ ليعلموا جرأةَ المعتزلةِ ، وعظيمَ سفههم لما بينا في القدريَّةِ ❝[(٤)].

فتأمَّل كيفَ أنَّهم أشبهوا أهلَ الكتابِ والذين لا يعلمون من الأممِ السالفةِ ! حتى إنَّ ❝ القدريَّ النافي يقول : ليسَ المثبتُ على شيءٍ . والقدريَّ الجبري المثبتَ يقولُ : ليسَ النَّافي على شيءٍ . والوعيدية تقولُ : ليستِ المرجئةُ على شيءٍ . والمرجئةُ تقولُ : ليست الوعيديةُ على شيءٍ ❝[(٥)]؛ معَ أنَّ الجميعَ يستندُ إلى أصلٍ واحدٍ متفقٍ عليه بينهم وهو العقلُ ؛ ﴿ فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿١١٣﴾ ﴾ (البقرة : ١١٣) .

---

(١) الانتصار للخياط ص (١٣) .

(٢) الإنصاف للباقلاني ص (٧٠) .

(٣) أصول الدين للبغدادي ص (٣٣٥ – ٣٣٧) .

(٤) التوحيد للماتريدي ص (٣٢٠) .

(٥) منهاج السنة لابن تيمية (٥ / ٢٦٠) .

المسلك الثالث : أنَّ رؤوسَ الفرقِ ومؤسسوها لهم ارتباطٌ بالأممِ الأخرى :

فإنَّ أوَّلَ من أظهرَ القولَ بالقدرِ معبدُ الجهني ، وقد قالَ فيه الأوزاعيُّ رحمه الله : " أوَّلُ من نطقَ في القدرِ رجلٌ من أهلِ العراقِ يقالُ له سوسن ، كانَ نصرانياً فأسلمَ ، ثمَّ تنصَّرَ ، فأخذَ عنه معبدٌ ... " ، وأمَّا غيلانُ " فكانَ قبطياً ؛ ولذا يدعونه غيلانَ القبطي ، وفي ذلك إشارةٌ إلى أصلِهِ المسيحي "[1]، وبشرُ المرّيسي كانَ والده يهودياً صباغاً[2]، والجعدُ بنُ درهم ، قيلَ إنَّه من أهلِ حرَّان ، وكانَ فيهم خلقٌ كثيرٌ من الصابئةِ والفلاسفةِ .. فكانَ الصابئةُ إلا قليلاً منهم إذ ذاك على الشركِ وعلماؤُهم هم الفلاسفةُ .. ومذهبُ النفاةِ من هؤلاءِ في الربِّ : إنَّه ليس له إلا صفاتٌ سلبيةٌ أو إضافيةٌ أو مركبةٌ منها ... فيكون الجعدُ قد أخذها من الصابئةِ والفلاسفةِ [3]. وقد تقدَّمَ ذكرُ سنده في مقالةِ التعطيلِ والتي تنتهي إلى اليهودِ .

والجهمُ قد تأثرَ بالسمينةِ ، وكان له معهم مناقشاتٌ ومناظراتٌ [4] ، والنظَّامُ عاشرَ في شبابه قوماً من الثانويةِ والسمينةِ ،وخالطَ بعدَ كبره قوماً من ملحدةِ الفلاسفةِ [5]. وكان أبو الهذيل العلاف – شيخُ المعتزلةِ – قد وافقَ الفلاسفةَ في أنَّ الباري تعالى عالمٌ بعلمٍ وعلمهُ ذاتهُ ، بل يقول الشهرستاني : " وإنَّما اقتبسَ هذا الرأيَ من الفلاسفةِ ، الذين اعتقدوا أنَّ ذاته وحدَه لا كثرةَ فيها بوجهٍ ، وإنَّما الصفاتُ ليست – وراءَ الذاتِ – معاني قائمةً بذاته ، بل هي ذاته ، وترجعُ إلى السلوبِ أو اللوازمِ "[6].

أضفْ إلى ذلك اتصالَهم غيرَ المباشر ؛ وذلك بترجمةِ كتبِ الفلاسفةِ ، والانكبابِ عليها والتأثرِ بأفكارِ الفلاسفةِ .

وبعد هذه المشابهةِ في مجالاتها الثلاثِ المتقدمةِ يتبين إعجازُ النبيِّ ﷺ في قوله : « **لَتَتْبَعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا شِبْرًا وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ**

---

(١) المعارف لابن قتيبة ص (٤٨٤) .

(٢) تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (٧ / ٦١) .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥ / ٢١) .

(٤) ينظر : الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد ص (١٩) .

(٥) الفرق بين الفرق للبغدادي ص (١١٣) .

(٦) الملل والنحل للشهرستاني (١/٦٤) .

ضَبٍّ تَبِعْتُمُوهُمْ » .[1] كما يتبين أثرُ علمِ الكلامِ على كلِّ من تقلده ودرسه وأصبحِ من أعلامه ؛ من أنَّه لابدَ وأنْ يشابهَ في معتقده الأممَ التي قضى اللهُ بضلالها وكفرِها ، أو – على أقل الأحوالِ – أنْ يتوافقَ معها في المعتقدِ مع مخالفةِ المعتقدِ الصحيحِ الذي وردِ به النصُ وكان عليه الصحابةُ رضي الله عنهم .

وفي ختامِ هذا الباب يظهرُ بوضوحٍ أثرُ علمِ الكلامِ على المنتسبين إليه ، وكيفَ أدى انتسابهم إلى ما يُسمَّى" بعلمِ الكلامِ " إلى هذه الآثارِ الخطيرةِ والتي أرى بأنَّ التعبيرَ عنها بجنايةٍ أقربَ إلى بيانِ المقصودِ ووضوحِ الأثرِ ، فهي بحقٍّ : جنايةُ علمِ الكلامِ على أهله المنتسبين إليه .

ولكن لما كان في المنتسبين إلى علمِ الكلام والمُغْرَمِين به أو المُغَرَّرين به من إذا قرأَ هذه الآثارَ وتبينَ له خطرَه ــ لم يكن لديه من الشجاعةِ والقدرةِ ما يجعلانه يعلنُ التوبةَ والرجوعَ عن هذا العلمِ ، بل يبقى حائراً متردداً يرى هذه الآثار الشنيعةَ وما فعلته ، ثمَّ تنازعُه نفسُه بأنَّ هذا ما سارَ عليه كثيرٌ من العلماءِ من قبل ، كما تنازعه رغبةُ البقاءِ على المألوفِ وما نشأَ وتربى عليه ، ويرى أنَّ الركونَ إلى التقليدِ أسلمُ من ركوبِ المخاطرِ ومخالفةِ ما عليهِ الناسُ ؛ حتى لا يلحقه الذمُّ والتشنيعُ من أمثاله من المتكلمين .

لذا رأيت أنْ أُلحقَ بهذا البابِ باباً آخر يَقْرُبُه في أهميته ألا وهو " موقفُ السلفِ – خاصةً الأئمة الربعة — وكذلك كبارَ المتكلمين " ؛ وذاك أنَّ أمثالَ هذا المترددِ – الذي وصلَ إلى درجةٍ الحيرةِ بين ما يراه من السوءِ الذي أحدثه علمُ الكلامِ وبينَ البقاءِ على ما أَلِفَهُ – عندما يرى ويقرأُ ما قاله الأئمةُ الأربعةُ – وهو لا شك ينتسبُ إلى أحدهم – ، بل وأئمةُ السلفِ الذين لا يَقِلُّون جلالةً وفضلاً عنهم – وهم بحمد اللهِ كُثُرٌ – ، وكذلك عندما يقرأُ ما سطَّره كبارُ المتكلمين وأئمتهم الذين عليهم المُعَوَّل في هذا الفنِ والذين لا بدَ وأنْ قرأَ كتبهم في علمِ الكلام .

فيرى أنَّ الجميعَ قد اتفقتْ كلمتُهم على ذمِّه وهجره وتركه ؛ فعندها — إنْ أرادَ الله تعالى به خيراً — ستزولُ حيرته ، ويُذهبُ اللهُ تردده ، ويصلُ إلى يقينٍ بأنَّ أثرَ علمِ الكلامِ على أصحابه : أثرَ سوءٍ وبابَ هلكة .

(١) تقدم تخريجه ص (٢) .

« اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ اهْدِنِا لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ إِنَّكَ تَهْدِى مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ». [1]

(١) تقدم تخريجه ص (٢٣) .

الباب الثاني

الموقف من علم الكلام

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : موقف السلف من علم الكلام .

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

تمهيد :

- **المبحث الأول** : أقوال الأئمة الأربعة في ذم علم الكلام .
- **المبحث الثاني** : أسباب ذم السلف لعلم الكلام .
- **المبحث الثالث** : الخطوات العملية التي اتخذها السلف في محاربة علم الكلام .

الفصل الثاني : موقف كبار المتكلمين من علم الكلام .

مدخل

لقد تبيَّنَ مما مضى من هم المتكلمون ، ولكن الَّذي يهمُّ هنا معرفةُ من هم أهلُ السنة والجماعةِ ؟

ـــ وهل المتكلمون جزءٌ من أهلِ السنةِ والجماعةِ ؟

ـــ هل هم من الفرقةِ الناجيةِ أهلِ الحقِّ ؟!

ـــ أم أنَّ أهلَ السنةِ والجماعةِ والفرقةِ الناجيةِ هم أهلُ الحديثِ والأثرِ فقط ؟

لقد وُجِدَ من المتكلمين من يصرِّحُ بأنَّهم أهلُ السنةِ والجماعةِ ؛ إذ يقولُ المقبلي [1] : " وتسمِّى المعتزلةُ نفسَها : أهلَ العدلِ والتوحيدِ .. "[2]، ويقول الباقلاني رحمه الله : " وهذا تمويهٌ منهم على عقولِ العوامِّ ؛ حتى ينفروهم عن أهلِ التحقيقِ والسنةِ والجماعةِ "[3]، ويقول البغداديُّ رحمه الله عن الأشاعرة: " هم أهلُ السنةِ والجماعةِ ... وهم الفرقةُ الناجيةُ "[4]، ويقول البزدوي الماتريدي رحمه الله في معرضِ كلامه عن صفةِ الكلامِ : " قال أهلُ السنةِ والجماعةِ

- يعني الماتريدية - إنَّ اللهَ متكلمٌ بالكلامِ[5]... والدليلُ لأهلِ السنةِ والجماعةِ قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾﴾ (النحل: ٤٠) ، إنَّما قولنا لشيءٍ إذا أردناه .. "[6]،

---

(١) هو :صالح بن مهدي بن علي بن عبد الله المقبلي . ولد بقرية المقبل باليمن سنة (١٠٤٧هـ) ، وتوفي بمكة سنة (١١٠٨هـ) . برع في جميع علوم الكتاب والسنة والعربية ، وكان يحارب التقليد . من مؤلفاته : العَلَم الشامخ ، الأرواح النوافخ ، الأبحاث المسددة . ينظر : البدر الطالع ص (٢٩٩ - ٣٠٢) ، مقدمة كتاب العلم الشامخ .

(٢) العلم الشامخ ص (٥١٤) .

(٣) الإنصاف ص (١٠٨) .

(٤) وقد كرَّر ذلك في كتابه الفرق بين الفرق وذكره في أكثر من عشرين موضعاً . ينظر على سبيل المثال : ص (١٩، ٧٦ ، ١١٣ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ٢٠٠ ، ٢٩٩) .

(٥) أصول الدين للبزدوي ص (٢١) .

(٦) المصدر السابق ص (٢١) .

ويقول الزبيدي[1] رحمه الله : « إذا أُطلقَ أهلُ السنةِ والجماعةِ فالمرادُ بهم الأشاعرةُ والماتريديةُ »[2].

فإذا كان هؤلاءِ المتكلمون يدَّعُون أنَّهم أهلُ السنةِ والجماعةِ ، وكانَ أهلُ الحديثِ والأثرِ يرون أنَّهم أهلُ السنةِ والجماعةِ ، فهل يمكنُ أنْ يكونَ كلا الفريقين أهلَ السنةِ والجماعةِ أو لا ؟ [3] .

إنَّ ذلك يمكن لو كان الوفاقُ والمحبةُ قائمٌ بين الطائفتين ، وكانتْ أصولُهم متفقةً ، ولكنَّ الناظرَ يجدُ أنَّ أصحابَ الحديثِ يذمُّون المتكلمين بل ويلعنونهم ، ويعادُونهم ، ويبغضونهم ، ويرون أنَّهم أهلَ بدعٍ وضلالةٍ يجبُ إحراقُ كتبِهم ، والتحذيرُ منهم ، ومقاطعتُهم .كما أنَّ المتكلمين ينظرون إلى أهلِ الحديثِ نظرَ ازدراءٍ وانتقاصٍ ، فهم يرون أنَّهم حشويةٌ مشبهةٌ أصحابٌ ظواهرٍ وجهّالٌ .

وأمَّا أصولهم فقد تبيَّنَ لك اختلافها فيما مضى .

فإذا كانَ هذا هو الحالُ ، واتَّضحَ أنَّه لا يمكنُ الجمعُ بينَ الطائفتين تحت مُسمَّى أهلِ السنةِ والجماعة .

---

(١) هو : أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي ، الملقب بمرتضى . ولد بالهند في بلجرام سنة (١١٤٥هـ) ، وتوفي بالطاعون في مصر سنة (١٢٠٥ هـ) ، ومنشأه في زبيد (باليمن) . كان علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب ، من كبار المصنفين ، وكان يحسن التركية والفارسية . مؤلفاته كثيرة مرها : تاج العروس في شرح القاموس ، إتحاف السادة المتقين ، عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة . ينظر : الأعلام للزركلي (٧ / ٧٠) ، معجم المؤلفين (١١ / ٢٨٢) .

(٢) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (٦/٢) .

(٣) يقول السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب : " اعلم أنَّ أهل السنة والجماعة كلهم فقد اتفقوا على معتقد واحد فيما يجب ويجوز ويستحيل ، وإن اختلفوا في الطرق والمبادئ الموصلة لذلك ، وبالجملة فهم بالاستقراء ثلاث طوائف :
الأولى : أهل الحديث ، ومعتمد مبادئهم الأدلة السمعية : الكتاب والسنة والإجماع .
الثانية : أهل النظر العقلي ، وهم الأشعرية والحنفية ، وشيخ الأشعرية أبو الحسن الأشعري ، وشيخ الحنفية : أبو منصور الماتريدي . وهم متفقون في المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط ، والعقلية والسمعية في غيرها ، واتفقوا في جميع المطالب الاعتقادية إلا مسائل .
الثالثة : أهل الوجدان والكشف وهم الصوفية ، ومبادئهم مبادئ أهل النظر والحديث في البداية والكشف والإلهام في النهاية " (إشارات المرام) للبياضي – الحاشية (٢٩٨) .
فانظر إلى هذا الخلط العجيب غير المقبول ، والذي سيتبين خطؤه لك – بإذن الله – بعد قليل في هذا المدخل وما بعده من فصول هذه الرسالة .

ـ فمن هم أهل السنَّة والجماعة ؟

وحتى نعرفَ من أسعدَ الطائفتين بهذه التسميةِ الشريفةِ لابدَّ أنْ نعرفَ المعنى الشرعيَّ للسنَّةِ وكذلك للجماعةِ ، ثُمَّ ننظرَ في حالِ الطائفتين ، ونرى من منهما قد اتصفتْ بصفاتِ السنَّةِ والجماعةِ ؛ فنطلق عليها التسميةَ ، ومن ثَمَّ يترتبُ علينا معرفةَ موقفهِ من الآخرِ ؛ فيكون موقفهُ هو الحقُّ الَّذي يجب اتباعه والمصيرُ إليه .

إنَّ معنى السنةِ [1] يختلفُ باختلافِ الفنِّ ؛ فالأصوليون لهم تعريفُهم[2]، والمحدِّثون لهم تعريفُهم[3] ، والفقهاءُ كذلك[4] ... وهذه التعاريفُ تلتقي في أشياءَ وتفترقُ في أخرى ، والَّذي يهمُّ في هذا المقامِ هو معرفةُ معنى السنَّةِ عند المشتغلين في مجالِ العقائدِ ، لاسيَّما بعد ما حَدَثَ الافتراقُ ؛ فالسنَّةُ : هي ما كانَ عليه النبيُّ ﷺ وأصحابه اعتقاداً ، واقتصاداً ، وقولاً وعملاً [5]؛ فالسنَّةُ هي الطريقةُ السالمةُ من الشبهاتِ والشهواتِ[6] ، وهذا هو الَّذي استقرَّ عليه مصطلحُ أهلِ السنةِ ؛ ولذلك لما وصلَ السمعانيُّ [7] رحمه الله في (الأنساب) إلى ذكرِ

---

(١) السنة في اللغة : السيرة والطريقة . قال ابن فارس : " سَنَّ " : السين والنون ، أصل واحدٌ مطردٌ ، وهو جريان الشيء واطراده في سهولة . والأصل قولهم : سنن الماء على وجهي أسنه سناً ، إذا أرسله إرسالاً ... ، ومما اشتق منه السنَّة ، وهي السيرة ، وسنَّة رسول الله ﷺ سيرته . معجم مقاييس اللغة ، مادة "سَنَّ" (٣ / ٣٣٥) ، فالسنَّة هي الطريقة، محمودة كانت أم مذمومة ، وهي مأخوذة من السنن وهو الطريق ، وصار لفظ السنَّة يطلق على ما كان محموداً فيقال : فلان من أهل السنَّة ، معناه ، من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة . (لسان العرب مادة : سنن) (٣ / ٣٥٢) .

(٢) فالسُّنَّةُ عندهم : ما جاء منقولاً عن النبي ﷺ على الخصوص ، مما لم ينصّ عليه الكتاب العزيز . ينظر : الموافقات للشاطبي (٤/ ٢٨٩) ، شرح الكوكب المنير (٢ / ١٦٠) .

(٣) هي كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلْقية أو خُلُقية أو سيرة ، سواء كان ذلك قبل البعثة أم بعدها . ينظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي ص٤٧) ، والسنة قبل التدوين ص (١٦) ، مجموع الفتاوى (١٨ / ٦ – ١٢) .

(٤) هي ما ثبت عن النبي ﷺ ولم يكن من باب الفرض ولا الواجب – أي مرادفة للمندوب – ينظر : إرشاد الفحول (١ / ٥٩) ، العدة في أصول الفقه لأبي يعلى (١ / ١٦٦) .

(٥) ينظر : جامع العلوم والحكم لابن رجب ص (٢٣٠) . ومجموع الفتاوى (١٩ / ٣٠٦) .

(٦) كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة ص (٢٠) .

(٧) هو : أبو سعد عبد الكريم بن الإمام الحافظ الناقد أبي بكر محمد بن العلامة مفتي خراسان أبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ، التميمي السمعاني الخراساني المروزي . ولد بمرو سنة (٥٠٦ هـ) ، وتوفي بمرو سنة (٥٦٢ هـ) . الإمام الحافظ الكبير الأوحد الثقة ، محدث خراسان، صاحب المصنفات الكثيرة . كان =

من نُسِبَ إلى السُّنَّةِ فقيل : السُّنِّي ، قال : ↑ السنِّي : بضم السين المهملةِ ، وتشْديد النونِ المكسورةِ ، هذه النسبةُ إلى السنةِ التي هي ضدُ البدعةِ ، ولما كثرُ أهلِ البدعةِ خصوا جماعةً بهذا الانتساب ↑[1].

لذا كانَ الأئمةُ يسمُّون الاعتقادَ الصحيحَ : سنةً ، كما قالَ ابنُ عيينةَ [2] رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑السنةُ عشرةٌ ، فمن كنَّ فيه ، فقد استكملَ السَّنَّةَ ، ومن تركَ منها شيئاً فقد تركَ السنَّةَ : اثبات القدر ، وتقديم أبي بكر وعمر ، والحوض ، والشفاعة ، والميزان ، والصراط ، والإيمان : قول وعمل ، والقرآن كلام الله ، وعذاب القبر ، والبعث يوم القيامة ، ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم . ↑[3]، وقالَ الشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ القولُ في السنَّةِ الَّتي أنا عليها ، ورأيتُ أصحابنا عليها أهلَ الحديثِ الَّذين رأيتهم ، وأخذتُ عنهم ، مثلَ سفيانَ ومالكٍ وغيرهما : الإقرارُ بشهادةِ أنْ لا إله إلا اللهُ وأنَّ محمداً رسولُ اللهِ ، وأنَّ اللهَ تعالى على عرشِهِ في سمائه يقربُ من خلقِهِ كيفَ شاءَ ، وأنَّ اللهَ تعالى ينـــزلُ إلى السماءِ الدُّنيا كيفَ شاءَ ↑[4] ، وقالَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ أصولُ السنَّةِ عندنا : التَّمسُّكُ بما كانَ عليه أصحابُ رسولِ الله ﷺ ↑[5].

هذا معنى السنَّةِ . وعليه فأصحابُ الحديثِ هم أسعدُ من المتكلمين بهذا الوصفِ ؛ لأنَّهم هم الَّذين يسعون جهدَهم في التَّمسكِ بما كان عليه أصحابُ رسولِ الله ﷺ ، وهم أعلمُ الناسِ بأقواله وأحواله ، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحِها وسقيمِها ، ويجعلونها الأصلَ فيما يعتقدون ويعملون ، ويحرصون كلَّ الحرصِ عليها ، ويقدِّمونها على ما عداها . أمَّا المتكلمون

= ظريف الشمائل ، حلو المذاكرة ، سريع الفهم ، قوي الكتابة سريعها . من مؤلفاته : الأنساب ، الإملاء والاستملاء ، تاريخ مرو . ينظر : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٤٥٦) ، البداية والنهاية (١٢ / ٢١٦ ، ٣١٦) ، طبقات السبكي (٧ / ١٨٠ – ١٨٥) .

(١) الأنساب للسمعاني (٣ / ٣٢٤) .

(٢) هو : أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميمون الهلالي .ولد بالكوفة سنة (١٠٧ هـ) ، وتوفي بمكة سنة (١٩٨ هـ) . محدث الحرم كان واسع العلم فقيهاً حافظاً حجةً . ينظر : وفيات الأعيان (٢ / ٣٩١ – ٣٩٣) ، سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٥٤ – ٤٧٥) ، شذرات الذهب (١ / ٣٥٤ – ٣٥٥) .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١٧٥/١) رقم (٣١٦) .

(٤) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ص (٩٤) .

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١٧٥/١ – ١٧٦) رقم (٣١٧) .

فنصوصُ الوحيِ هي تابعةٌ لعقولهم ؛ فما وافقَ عقولهم أخذوا به ، وما خالفَ عقولهم ردّوه بكلِّ جرأةٍ ! فكيفَ يكون هؤلاءِ أهلَ سنَّةٍ ، وهم قد ردّوا كثيراً من السنَّةِ مما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم مما سيتبين لك أكثرَ فأكثرَ في خلالِ هذه الرسالةِ .

وأمَّا معنى الجماعةِ ، فقد اختلفَ أهلُ العلمِ في المرادِ بالجماعةِ في هذه الأحاديثِ ونحوها على أقوالٍ ، أهمُّها خمسةٌ :

١) أنَّها السوادُ الأعظمِ من أهلِ الإسلامِ .
٢) أنَّها جماعةُ المجتهدين وأهلِ العلمِ .
٣) أنَّها الصحابةُ فقط .
٤) أنَّهم أهلُ الإجماعُ : جماعةُ المسلمين إذا اجتمعوا "على أمر ".
٥) أنَّها جماعةُ المسلمين إذا اجتمعوا على أميرٍ ، فلا يجوزُ الخروجُ عليهم .[1]

وحاصلُ هذه الأقوالِ يرجعُ إلى أمرين :

الأوَّل : أنَّ الجماعةَ هم الَّذين اجتمعوا على أميرٍ على مقتضى الشرعِ ؛ فيجبُ لزومُ هذه الجماعةِ ، ويحرمُ الخروجُ عليها وعلى أميرها .

الثَّاني : أنَّ الجماعةَ ما عليه أهلُ السنَّةِ من الاتباعِ وتركِ الابتداعِ ، وهو المذهبُ الحقُّ . وهذا معنى تفسيرِ الجماعةِ بالصحابةِ أو أهلِ العلمِ والحديثِ أو الإجماعِ أو السوادِ الأعظمِ .

فهي كلُّها ترجعُ إلى معنىً واحدٍ هو : ما كانَ عليه رسولُ اللهِ ﷺ وأصحابُه رضي الله عنهم فيجبُ الاتباعُ حينئذٍ ولو كان المتمسِّكُ بهذا قليلاً . يقولُ أبو شامة [2] : « وحيثُ جاءَ الأمرُ بلزومِ الجماعةِ ؛ فالمرادُ به لزومَ الحقِّ وإتباعه ، وإنْ كانَ المتمسِّكُ بالحقِّ قليلاً والمخالفُ كثيراً ؛ لأنَّ الحقَّ الَّذي كانت عليه الجماعةُ الأولى من النبيِّ ﷺ وأصحابِه

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٢/ ٤٧٨ – ٤٨٠) .

(٢) هو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي ، الملقب بشهاب الدين ، والمعروف بأبي شامة . ولد بدمشق سنة (٥٩٩ هـ) ، وتوفي سنة (٦٦٥هـ) . الإمام العلامة ذو الفنون الشافعي الفقيه المقرئ النحوي . من مؤلفاته : الباعث على إنكار البدع والحوادث ، اختصار تاريخ دمشق ، شرح الشاطبية . ينظر : الوافي بالوفيات (٦ / ٥٢) ، البداية والنهاية (١٣ / ٢٩٠ – ٢٩١) ، شذرات الذهب (٥ / ٣١٨ – ٣١٩) .

ﷺ ، ولا يُنْظَرُ إلى كثرةِ أهلِ الباطلِ بعده . يقولُ ابنُ مسعودٍ : إنَّما الجماعةُ ما وافقَ الحقَّ ، وإنْ كنتَ وحدكَ ‏[1].

وعلى هذا المعنى أيضاً نجدُ أهلَ الحديثِ هم أحقُّ من اتصفَ بالجماعةِ سواءٌ في علمِهم أم في تعاملِهم معَ ولاةِ الأمرِ .

وأمَّا المتكلمون فهم بعيدون كثيراً عن الجماعةِ ؛ وذلك لأنَّ ما يقرِّرُونه ليسَ مما أتى به النبيُّ ﷺ ، ولا أصحابهُ ﷺ . كما أنَّ موقفَهم من ولاةِ الأمرِ حين مخالفتهِ لما هم عليه ــ يكونُ على التكفيرِ أو قريباً منه .

ــ فإذا تبيَّنَ لك بوضوحٍ أنَّ المتكلمين ليسوا بأهلِ سنةٍ ولا جماعةٍ ؛ فاعلمْ أنَّ النُّقولَ الَّتي ذكرناها آنفاً عنهم أنَّها من بابِ الدعايةِ لمذهبِهم ، وإضلالِ العامَّةِ ، وكسبِ الجمهورِ ، وهي لن تغيِّرَ من الحقائقِ شيئاً ولن يكونَ أعداءُ السُنَنِ يوماً أهلَ سُنَّةٍ .

ــ وإذا تبيَّنَ لنا أنَّ أهلَ الحديثِ هم أهلُ السُنَّةِ والجماعةِ والفرقةِ الناجيةِ فعندها نعلمُ أنَّ موقفَهم من المتكلمين هو الحقُّ ؛ لأنَّهم على منهاجِ النبوةِ تقريراً ودفاعاً .

وهذا يقودُ إلى المباحثِ التاليةِ :

---

(١) الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة ص (٢٢) .

المبحث الأول
أقوال الأئمة الأربعة في ذم علم الكلام

قد يتبادرُ إلى الذهنِّ لماذا خَصَصْنا النَّقْلَ في ذمِّ علمِ الكلامِ عن الأئمةِ الأربعةِ مع وجودِ أئمةٍ كُثرٍ من السَّلفِ لهم أقوالهم في ذمِّ علمِ الكلامِ ، ولا تقلُّ شهرتهم عن الأئمةِ الأربعةِ ؟ مع ما لهم من جلالةِ القدرِ وعظيمِ الأثرِ في الأمَّة .

فالإجابة : أنَّه ليس مقصدي من هذا المبحثِ هو الاهتمامُ بجمعِ نقولات الذمِّ ؛ إذ هي كثيرةٌ معلومةٌ ، لو تقصَّيتُها لخرجتْ وحدَها رسالةً ، بل قد أُلِّفَتْ في هذه القضيةِ كتبٌ[1] ، لكنَّ المقصدَ من هذا الجمعِ لهذه النُّقولاتِ هو بيانُ أثرِ هذا الإمامِ الذَّامِّ في الموقفِ من علمِ الكلام ، مع ماله من مكانةٍ بينَ المتكلمين .

وللتوضيحِ أقولُ : إنَّ جُلَّ المتكلمين حتى كثيراً من رؤوسِهم وأئمتِهم ينتسبون في مذاهبهم الفقهية إلى أحدِ هؤلاءِ الأئمةِ – أعني أبا حنيفةَ ومالكً والشافعيَّ وأحمدَ — ويجدُ الناظرُ أنَّ هؤلاء المتكلمين يعظِّمون من ينتسبون إليه أيَّما تعظيمٍ ، ويبجِّلونه ، ويرفعون قدْرَه ، ويكيلون له عباراتِ المدحِ والثناءِ بما يصلُ أحياناً إلى حدِّ الغلوِّ ومجاوزةِ الحدِ في الإطراءِ ، بل قد يصلُ الأمرُ بأحدهم إلى أنْ ينتقصَ أماماً أو أئمةً آخرين من أجلِ هذا الإمامِ الذي ينتسبُ إليه !! .

وشواهد هذا كثيرةٌ معلومةٌ عندَ أهلِ العلمِ ، واقرأ على سبيلِ المثالِ ما كتبوه في ترجمةِ الإمامِ الذي ينتسبونَ إليه سواء في كتبِ التاريخِ أم الطبقاتِ أم التراجمِ المفردةِ .

فإذا كانَ الأمرُ كذلك فنعلمُ يقيناً أنَّ المتكلمين أنفسَهم يرون أنَّ هؤلاءِ الأئمةِ – أو على أقلِّ تقديرِ إمامهم الذي ينتسبون إليه – على قدْرٍ كبيرٍ من التُّقى والخشيةِ والصلاحِ ، مع ما آتاهم اللهُ من ذكاءٍ حادٍ ، وحافظةٍ متينةٍ ، وفهمٍ ثاقبٍ ، واستنباطٍ دقيقٍ .

---

(١) منها على سبيل المثال : الغنية عن الكلام وأهله للخطابي ، ذم الكلام وأهله للهروي ، الرد على المنطقيين لابن تيمية ، صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي .

كما أنَّهم يتعصبون لآرائهم الفقهيةِ ، ويدافعون عنها ، ويبحثون عن المبرَّراتِ لها إذا خالفتِ النصَّ ، ولا يخرجون عن المذهبِ جموداً وتعصباً ، ويطلقون دعوى : قفل بابِ الاجتهادِ ؛ حتى يَسْلَمَ لهم عدمُ الخروجِ عن مذهبِ الإمامِ الَّذي ينتسبون إليه .

فبعد هذا كلِّه يُطرحُ على المتكلمين أو منْ يدافعُ عنهم هذا السؤالِ : إذا ثبتَ أنَّ الأئمةَ الأربعةَ - أو من ينتسبون إليه منهم - قد ذمّوا علمَ الكلامِ ذماً يستوجبُ معه مقاطعةَ علمِ الكلامِ وهجرَه والتحذيرَ منه ـــ فكيفَ تفسِّرون هذه المناقضةَ منكم : تعظيمَكم للأئمةِ وانتسابكم لهم وعدمَ مخالفتهم في فرعياتِ المسائلِ الفقهيةِ ، مع مخالفتهم في أصولِ الدينِ وانتحالِ علمِ الكلامِ والدِّفاعِ عنه والتشبُّثِ به ، مع علمكم بذمِّ إمامكم له[1] ذماً لا يمكن الجمعُ معه بينَ علمِ الكلامِ وبينَ ذمِّ الإمامِ له ؟!!

وهذا شاهدٌ عظيمٌ على الخطرِ الَّذي عليه المتكلمون ، وهو يستوجبُ منهم جواباً شافياً لأتباعِهم ؛ ليحلُّوا لهم هذه المعضلةَ !

وهذه أقوالُ الأئمةِ الأربعةِ في ذمِّ علمِ الكلامِ :

١- قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله :

قالَ نوحُ الجامع[2] لأبي حنيفةَ : " ما تقولُ فيما أحدثَ الناسُ من الكلامِ في الأعراضِ
والأجسامِ ؟ فقال : مقالاتُ الفلاسفةِ ، عليك بالأثرِ وطريقةِ السلفِ ، وإيَّاك وكلَّ محدثةٍ ، فإنَّها بدعةٌ "[3]، وعن محمدِ بنِ الحسنِ صاحبِ أبي حنيفةَ قالَ : " قالَ أبو حنيفةَ : لعنَ اللهُ عمروَ بن عبيد ؛ فإنَّه فتحَ للناسِ الطريقَ إلى الكلامِ فيما لا يعنيهم من

(١) واعلم أنَّ ما ينسب إلى الأئمة الأربعة من مسائل كلامية أو كتب تحوي مسائل كلامية فإنَّه باطل لا تصح نسبته إليهم بلا استثناء اللهم مسألة الإرجاء في العمل على مذهب مرجئة الفقهاء عند أبي حنيفة . وقد حقق الدكتور عبد العزيز الحميدي براءة الأئمة الأربعة من كل ما ألصق بهم مما يخالف معتقد أهل السنة ، وردَّ مزاعم المتكلمين وزيف دعاويهم وشبهاتهم ، وأثبت كل ذلك بالدليل والبرهان ، وذلك في كتابه النفيس " براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة " .

(٢) هو : أبو عصمة نوح بن أبي مريم يزيد بن عبد الله المروزي ، يعرف بنوح الجامع . قاضي مرو ، كان شديداً على الجهمية ، وهو متروك الحديث . توفي سنة (١٧٣ هـ) . ينظر : ميزان الاعتدال (٧ / ٥٥ - ٥٧) ، تهذيب التهذيب (١٠ / ٤٣٣ - ٤٣٥) ، شذرات الذهب (١ / ٢٨٣) .

(٣) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢١٣ - ٢١٤) رقم (١٠١٥) ، ذم التأويل لابن قدامة (١ / ٣٢ - ٣٣) .

الكلامِ ، قالَ : وكانَ أبو حنيفةَ يحثُّنا على الفقهِ ، وينهانا عن الكلامِ ↑[1]، وقالَ رجلٌ للحسنِ بنِ زيادِ اللؤلؤي[2] في زفرَ بنَ هذيلٍ : ↑ أكانَ ينظرُ في الكلامِ ؟ فقالَ : سبحانَ اللهِ ! ما أحمقك ! ما أدركت مشيختنا : زفرَ[3]، وأبا يوسفَ ، وأبا حنيفةَ ، ومن جالسنا وأخذنا عنهم يهمُّهم غيرَ الفقهِ والاقتداءِ بمن تقدَّمهم ↑[4]. وهذا ما اشتهرَ عندَ أصحابِ أبي حنيفةَ ؛ فهذا أبو يوسفَ رحمه الله يقولُ : ↑من طلبَ الدينَ بالكلامِ تزندقَ ، ومن طلبَ غريبَ الحديثِ كذبَ ، ومن طلبَ المالَ بالكيمياءِ أفلسَ ↑[5]، ولما بلغَ أبا يوسفَ أنَّ المرّيسي ينكرُ الصفاتِ الخبريةِ وأنَّ اللهَ فوقَ عرشه ــ أرادَ ضربَه فهربَ ، فضربَ رفيقه ضرباً بشعاً[6]، وقالَ أبو يوسفَ لبشرِ المرِّيسي : العلمُ بالكلامِ هو الجهلُ ، والجهلُ بالكلامِ هو العلمُ ، وإذا صارَ الرجلُ رأساً في الكلامِ قيل : زنديقٌ أو رُمِي بالزندقةِ[7] .

٢- قول الإمام مالك رحمه الله :

قالَ الإمامُ مالكٍ : ↑ إياكم والبدعَ ؟ قيلَ : يا أبا عبدِ اللهِ وما البدعُ ؟ قال : أهلُ البدعِ الَّذين يتكلمونَ في أسماءِ اللهِ وصفاتِهِ وكلامه وعلمه وقدرته ، ولا يسكتون عمَّا سكتَ عنه الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان ↑[8] ، وقالَ أيضاً : ↑ لعنَ اللهُ عمراً – يعني

(١) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٢١ – ٢٢٢) رقم (١٠٢٩) ، لوامع الأنوار (١٠٩/١) .

(٢) هو : الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي . من أصحاب أبي حنيفة ، ولي قضاء الكوفة وكان فقيهاً فطناً ، مجمع على ضعفه وتركه . من مؤلفاته : المجرد ، الأمالي . توفي سنة (٢٠٤ هـ) .ينظر : الجواهر المضية (٢ / ٥٦ – ٥٧) ، الفوائد البهية ص (٦٠ – ٦١) ، لسان الميزان (٢ / ٢٤٩ – ٢٥٠) ، الضعفاء للعقيلي (١ / ٢٧٧) .

(٣) هو : أبو هذيل زفر بن الهذيل بن قيس العنبري . ولد سنة (١١٠ هـ) ، وتوفي بالبصرة سنة (١٥٨ هـ) . صاحب أبي حنيفة من كبار الفقهاء ، ولي قضاء البصرة . سير أعلام النبلاء (٨ / ٣٨ – ٤١) ، شذرات الذهب (١ / ٢٤٣) ، الأعلام (٣ / ٤٥) .

(٤) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ / ٩٤٢) رقم (١٧٩٨) .

(٥) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٠٩ – ٢١٠) رقم (١٠٠٩) ، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص (٦) ، سير أعلام النبلاء (٥٣٧/٨) .

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤٠/٥)، وقال ابن تيمية بعدها : وعن أصحاب أبي حنيفة في هذا الباب ما لا يحصى.

(٧) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٦٩) ، وقال ابن أبي العز معلقاً : ↑ أراد بالجهل به ، اعتقاد عدم صحته ، فإنَّ ذلك علم نافع ، أو أراد به الإعراض عنه ، وترك الالتفات إلى اعتباره ؛ فإنَّ ذلك يصدق علم الرجل وعقله ، فيكون علماً بهذا الاعتبار . والله أعلم ↑ .

(٨) شرح السنة للبغوي (٢١٧/١) .

عمرو بن عبيد – فإنَّه ابتدعَ هذه البدعَ من الكلامِ ، ولو كانَ الكلامُ علماً لتكلَّمَ فيه الصحابةُ والتابعون ، كما تكلموا في الأحكامِ والشرعِ ، ولكنَّه باطلٌ يدلُّ على باطلٍ ↑[1] ، وعن مصعبِ بنِ عبدِ اللهِ الزبيري قالَ : ↑ كانَ مالكُ بنُ أنسٍ يقولُ : الكلامُ في الدِّينِ أكرهه ، ولم يزلْ أهلُ بلدِنا يكرهونه : نحو الكلامِ في رأيِ جهمٍ والقدرِ وما أشبهه ، ولا أحبُّ الكلامَ إلاّ فيما كانَ تحته عملٌ ، فأمَّا الكلامُ في اللهِ فالسكوتُ عنه ؛ لأنِّي رأيتُ أهلَ بلدنا ينهون عن الكلامِ في الدِّينِ إلاّ ما كانَ تحته عملٌ ↑[2]، وقالَ ↑ لا تجوزُ الإجاراتُ في في شيءٍ من كتبِ الأهواءِ والبدعِ والتنجيمِ ، وذكرَ كتباً ، ثمَّ قال : وكُتُبُ أهلِ الأهواءِ والبدعِ عند أصحابنا هي كُتُبُ أصحابِ الكلامِ من المعتزلةِ وغيرهم ، وتفسخُ الإجارةُ في ذلك ↑[3]، وقال ابنُ خويزمنداد[4] – من أئمة المالكية – رحمه الله : ↑ أهلُ الأهواءِ عند مالكٍ وسائرِ أصحابنا هم أهلُ الكلامِ ؛ فكلُّ متكلِّمٍ فهو من أهلِ الأهواءِ والبدعِ : أشعرياً كان ، أو غيرَ أشعريٍّ ، ولا تقبلُ له شهادةٌ في الإسلامِ أبداً ويهجرُ ويؤدبُ على بدعته ، فإنْ تمادى عليها استتيبَ منها ↑[5].

٣– قول الإمام الشافعي رحمه الله :

قالَ : ↑ حُكْمي في أصحابِ الكلامِ أنْ يضْربوا بالجريدِ والنِّعالِ ، ويحملوا على الإبلِ ، ويطافُ بهم في العشائرِ والقبائلِ ؛ فينادى عليهم : هذا جزاءُ من تركَ الكتابَ والسنةَ

---

(١) شرح السنة للبغوي (٢١٧/١) . وعلق شيخ الإسلام على هذا النص بقوله : ↑ وهذا صريح في رد الكلام والتوحيد الذي كانت تقوله المعتزلة والجهمية وليس له أصل عن الصحابة والتابعين ، بخلاف ما روي من الآثار الصحيحة في الصفات والتوحيد عن الصحابة والتابعين ؛ فإنَّ ذلك لم ينكروه ، إنَّما أنكروا الكلام والتوحيد المبتدع في أسماء الله صفاته كلامه ↑ الفتاوى المصرية (٥٦٠/٦) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ١٦٧) رقم (٣٠٩) ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢ / ٩٣٨) رقم (١٧٨٦) .

(٣) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ / ٩٤٣) رقم (١٨٠٠) .

(٤) هو : أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز منداد . سمع الحديث ، وتفقه على مذهب مالك ، كان محارباً للكلام وأهله . من مؤلفاته : كتاب في الخلاف ، كتاب في أصول الفقه ، كتاب في أحكام القرآن . ينظر : ترتيب المدرك (٢ / ٢١٧) ، الديباج المذهب (١ / ٢٦٨) ، شجرة النور الزكية (١ / ١٠٣) .

(٥) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ٩٤٢ – ٩٤٣) رقم (١٨٠٠) .

وأخذَ في الكلام ↑[1]، وقال أيضاً : ↑ لأنْ يُبْتَلى المرءُ بكلِّ ما نهى اللهُ عنه ما عدا الشركَ به ، خيرٌ من النظرِ في الكلامِ ، فإنِّي اطلعتُ من أهلِ الكلامِ على شيءٍ ما ظننْته قطّ ↑[2].

وقالَ أيضاً فيهم : ↑ حكمي فيهم حكمُ عمرَ في صبيغ ↑[3] يعني الجلدَ والضربَ الشديدَ وبعدها الهجرُ ، وعن أبي الوليدِ بنِ الجارودِ ، قالَ : ↑ دخلَ حفصُ الفرد على الشافعيِّ ، فقالَ- أي الشافعي- لنا : لأنْ يلقى اللهَ العبدُ بذنوبٍ مثلَ جبالِ تهامةَ ، خيرٌ له من أنْ يلقاه باعتقادِ حرفٍ ممَّا عليه هذا الرجلُ وأصحابهُ ↑[4] ، وقالَ لحفصِ الفردِ : ↑ أنا أخالفك في كلِّ شيءٍ حتى في قولِ : لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ، أنا أقولُ : لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ الذي يُرى في الآخرةِ ، والَّذي كلَّم موسى تكليماً ، وأنت تقولُ : لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ الذي لا يُرى في الآخرةِ ، ولا يتكلَّمُ ↑[5] .

وعنده أنَّ كتبَ الكلامِ لا تدخلُ في مُسمَّى كتبِ العلمِ عندَ الإطلاقِ ؛ ولذلك قالَ : لو أنَّ رجلاً أوصى بكتبه من العلمِ لآخرَ ، وكانَ فيها كتبُ الكلامِ لم يدخلْ في الوصيةِ ؛ لأنَّه ليسَ من العلمِ[6].

وقالَ أبو ثورٍ رحمه الله : سمعتُ الشافعيَّ يقولُ : ↑ ما ارتدى أحدٌ بالكلامِ فأفلحَ ↑[7].

---

(١) أبو نعيم في الحلية (١١٦/٩) ، شرح السنة للبغوي (٢١٨/١) ، تحريم النظر ص (٤١) . وقد ذكر البيهقي وابن عساكر في تفسير كلام الشافعي هذا ونحوه : أنَّه خاص بالقدريَّة ؛ وذلك ليخرجوا أصحابهم الأشاعرة من هذا الذم ، وليس الأمر كذلك بل الشافعي أنكر كلام الجهمية : كلام حفص الفرد وأمثاله ، وهؤلاء كانت منازعتهم في الصفات ، والقرآن ، والرؤية ، لا في القدر ، وكذلك أحمد بن حنبل كان خصومه من أهل الكلام هم الجهمية والمعتزلة ، لا المعتزلة فقط كما بيّن ذلك شيخ الإسلام . ينظر : درء التعارض (٢٧٥/٧-٢٧٦٩) . حيث يقول : ↑ وقد بينا أن ذمَّ الشافعي لكلام حفص وأمثاله لم يكن لأجل إنكار القدر ؛ فإنَّ حفصاً لا ينكره . وإنَّما كان لإنكار الصفات والأفعال المبني على دليل الأعراض ↑ .

(٢) الحلية لأبي نعيم (١١١/٩) ، تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص (٣٣٥) .

(٣) ذم الكلام للهروي (٤ / ٧ – ٨) رقم (٧٢٠) .

(٤) الاعتقاد للبيهقي ص (٢٣٩) .

(٥) إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٢٤٨) .

(٦) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٩٧ – ٢٩٨) رقم (١١٤٨) .

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٤ / ٢٨٥) رقم (١١٣٠) ونسب شيخ الإسلام هذه المقولة للإمام أحمد . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦ / ٤٧٣) .

٤- قول الإمام أحمد رحمه الله :

قالَ : ↑لا تجالسوا أهلَ الكلامِ وإنْ ذبُّوا عن السنُّةِ ↑[١]، وقالَ : ↑ لا يفلحُ صاحبُ كلامٍ أبداً ، ولا تكادُ ترى أحداً نظرَ في الكلامِ إلاّ وفي قلبه دغلٌ ↑[٢]، بل قالَ : ↑ علماءُ الكلامِ زنادقةٌ ↑[٣].

وبعدَ هذه النقولاتِ فلابدَّ من أنْ نقفَ لاستخلاصِ بعضِ النتائجِ الحاسمةِ والبيّنةِ من كلامهم تجاه هذا الفنِّ ؛ لعلَّها تكونُ إشارات هدايةٍ لمن أرادَ الوقوفَ على الحقائقِ ، والتمسَ طريقَ الحقِّ ، والبحثِ عن الهدى والرشادِ ، وهي على النحو التالي :

١ إنَّ أبا حنيفةَ يصفُ دليلَ الأعراضِ والأجسامِ – وهو من أصولِ المتكلمين – بأنَّه من مقالاتِ الفلاسفةِ ، وأنَّه بدعةٌ محرمةٌ .

٢ جوازُ لعنِ رؤوسِ المتكلمين ؛ لما فتحوا على النَّاسِ من الشرِّ والضلالِ ، ولا يكون اللعنُ عندَ الأئمةِ إلا لشيءٍ كبيرٍ وجرمٍ عظيمٍ .

٣ إنَّ علمَ الكلامِ هو ممَّا لا يعني المسلمَ في دينه ، وقد قالَ النبيُّ ﷺ : « **مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ** »[٤].

٤ إنَّ من المسلّماتِ عندَ أبي حنيفة وتلامذته عدمُ النظرِ في كتبِ الكلامِ بل يفهم من كلامِهم أنَّ الاشتغالَ بالكلام يعدُّ من الحماقاتِ ؛ إذ ليسَ عندهم إلاّ الفقهُ والاقتداءُ بمن سلفَ .

٥ إنَّ وصفَ أبي يوسفَ ، وكذلك الإمامِ أحمدَ بأنَّ الكلامَ طريقُ الزندقةِ وصفٌ خطيرٌ جداً ، حيث إنَّ الزندقةَ هي النفاقُ المخرجُ من الملةِ .

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص (٢١٠) .

(٢) أخرجه ابن بطة في الإبانة : الكتاب الأول (٥٣٨/٢ – ٥٤٠) ، جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢ / ٩٤٢) رقم (١٧٩٦) .

(٣) تلبيس إبليس لابن الجوزي (١ / ١٠٢) ، درء التعارض لابن تيمية (١ / ١٠٢) .

(٤) أخرجه الترمذي : كتاب الزهد ، بابٌ ، (٦ / ٤٩٩) رقم (٢٤١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال : قال رسول الله ﷺ « **مِنْ حُسْنِ إِسْلاَمِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ** » وقال ابن رجب : وقد حسنه النووي . وقال شعيب الأرناؤوط : حسن لغيره . ينظر : جامع العلوم والحكم (١ / ٢٨٧) .

ولا شكَّ أنَّ مثلَ هذه الكلمةِ عندما تخرجُ من أئمةٍ كبارٍ لهم قدمُ سبقٍ في الأمَّةِ وعلوٌّ في الإمامةِ فهي تستدعي الانتباه وتسترعي التأمُّلَ والوقوفَ ، والحذرَ كلَّ الحذرِ مما يسمَّى (علمَ الكلامِ) ، وأنَّه طريقٌ للنفاقِ ، وليس طريقاً لطلبِ العلمِ .

٦ ـ وأمَّا حكمَ الشافعيِّ على المتكلمين فهو مما يورثُ في النفسِ استبشاعَ علمِ الكلام ، والاستهانةَ بالمتكلمين ؛ إذ منــزلتُهم الضربُ بالأحذيةِ والعصي وما أشبه ذلك ، وهذا الحكمُ شبيه بحدِّ التعزير لشاربِ الخمرِ [1]. ولعلَّ الشافعيَّ استنبطَ هذا الحكمَ من حدِّ شاربِ الخمرِ ، وقاسه عليه ؛ للتوافقِ في علةِ الحكمِ ؛ إذ الخمرُ يغطي العقلَ فيوقعُ صاحبَه في الشهوات من زناً وما أشبهه ، وعلمُ الكلام يغطي على عقلِ صاحبه فيوقعه في الشبهاتِ من نفيِ الصفاتِ وما أشبه ذلك . وكذلك الخمرُ يجعلُ صاحبه يهذي بكلام مستقبحٍ : من شتمٍ وسبٍ ولعنٍ في حقِّ الناسِ وما أشبه ذلك ، وأمَّا علمُ الكلامِ فيجعل صاحبه يهذي بكلامٍ مستقبحٍ : من ردِّ النصوص وضربِ بعضها ببعض ، وذلك في حقِّ الله ﷻ ورسوله ﷺ والقولِ عليهما بالباطلِ والإعراضِ عن كلامِ الله ﷻ ورسوله ﷺ ، والعبثِ بهما بالتأويلات الممجوجةِ .

وإن كانَ الخمرُ يجعلُ صاحبه لا يدري ما يقولُ ـــ فإنَّ علمَ الكلام يجعلُ صاحبه لا يدري ما يعتقدُ — كما مرّ به كبارُهم وأئمتُهم — بل يبقى حائراً طوالَ حياته .

وعليه فإنَّ مفعولَ الخمرِ مؤقتٌ فبانتهاءِ مفعوله يعودُ العقلُ لصاحبه ، وأمَّا علمُ الكلام فإنَّ مفعوله مستمرٌ بصاحبه حتى الممات أو التوبة ، ولعلَّ الشافعيَّ زادَ في الحدِّ التشهيرَ والطَوَفَان والفضيحةَ وإساءةَ السمعةِ بين الناس وعلى الملأ لهذه الزيادة .

فبعدَ هذا الجزاءِ سيتضحُ للنَّاسِ أنَّ علمَ الكلامِ جريمةٌ من الجرائمِ الَّتي لابدَّ فيها من التشهيرِ ؛ حتى يرتدعَ النَّاسُ ويحذروا من الوقوعِ فيه ، وأنَّ هذا الجزاءَ السيئَ جزاءُ من يشتغلُ به .

٧ ـ يُلحظُ أنَّ الشافعيَّ رحمه الله يعللُ تحريمَ علمِ الكلامِ ؛ بأنَّه سببٌ لتركِ الكتابِ والسنةِ والأعراضِ عنهما ، فهو في نظره مناقضٌ لهما لا يمكنُ أنْ يجتمعَ معهما ألبتة .

---

(١) أخرجه البخاري :كتاب الحدود ، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ، عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد والنعال ، وجلد أبو بكر أربعين . (١٢ / ٧٧) حديث رقم (٦٧٧٦) .

٨ إنَّ الشافعيَّ رحمه الله يَعدُّ الاشتغالَ بعلم الكلامِ والإقبالِ عليه من أكبرِ الكبائرِ بعدَ الإشراكِ باللهِ ؛ فهو أعظمُ من السحرِ ، وقتلِ النَّفسِ ، والفرارِ من الزحفِ ، بل إنَّ التلبُّسَ بالكبائرِ مع السلامةِ من الشركِ وعلمِ الكلامِ ، أهونُ على العبدِ – عندَ اللهِ عز وجل – من التلبُّسِ بعلمِ الكلام .

وهذا يعني أنَّ علمَ الكلامِ من البدعِ العظيمةِ ، بل من أعظمِ البدعِ التي لا يعْدِلُها ذنبٌ بعدَ الإشراكِ باللهِ .

٩ إنَّ مِمَّا يفسدُ القلبَ علمَ الكلامِ ؛ ولذلك لن ترى متكلماً سيفلحُ أبداً ، ولا تغترَّ بمن ظاهرُه الذبَّ عن السنَّةِ من المتكلمين ، بل حقُّه – وإنْ كانَ هذا ظاهره – أنْ تقاطعَه ولا تجلسْ معه ولا كرامة ؛ كما صرَّحَ بهذا الإمامُ أحمدُ .

هذه بعضُ الإشاراتِ والقواعدِ التي يمكنُ أنْ نستفيدَها من أقوالِ الأئمةِ الأربعةِ المذكورة سابقاً ، وهي أقوالٌ لها وزْنُها في الأمَّةِ .

١٠ وأختمُ بهذا النَّقلِ الهامِّ من إمامٍ جهبذٍ له ثقله في الأمَّةِ يجمعُ في نقله هذا أقوالَ الأئمةِ الأربعةِ بطريقِ التَّضمنِ ؛ إذ يقولُ أبو عمرَ بنُ عبدِ البرِّ رحمه الله : « أجمعَ أهلُ الفقهِ والآثارِ من جميعِ الأمصارِ أنَّ أهلَ الكلامِ : أهلَ بدعٍ وزيغٍ ، ولا يُعدُّون عندَ الجميعِ – في جميعِ الأمصارِ– في طبقاتِ العلماءِ ، وإنَّما العلماءُ : أهلُ الأثرِ والتفقهِ فيه ، ويتفاضلون فيه بالإتقانِ والميزِ والفهمِ »[1] ولا شكَّ أنَّ الأئمةَ الأربعةَ داخلون في هذا الإجماعِ .

ويبينُ الإمامُ ابنُ تيمية رحمه الله كيفَ استجازَ المتكلمون الدخولَ في علمِ الكلامِ مع نهي أئمتهم عنه ، وكيفَ تلاعبوا بأقوالهم بغيرِ مسوّغٍ صحيحٍ حيث يقولُ : « وليسَ المقصودُ هنا ذكرَ البدعِ الظاهرةِ الَّتي تظهرُ للعامَّة أنَّها بدعةٌ ، كبدعِ الخوارجِ والروافضِ ونحو ذلك ، لكنَّ المقصودَ التنبيه على ما وقعَ من ذلك في أخصِّ الطوائفِ بالسنةِ ، وأعظمهم انتحالاً لها ، كالمنتسبين إلى الحديثِ مثل مالكٍ والشافعيِ وأحمدَ وابنِ المبارك[2]

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢ / ٩٤٢) رقم (١٧٩٩) .

(٢) هو : أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي المروزي مولى بني حنظلة . ولد سنة (١١٨ هـ) ، وتوفي في هيت على نهر الفرات سنة (١٨١ هـ) . عالم مشهور جمعت فيه خصال الخير . من مؤلفاته : كتاب الزهد والرقائق ، المسند ، كتاب البر والصلة . ينظر : تاريخ بغداد (١٠ / ١٥٢ – ١٦٨) ، البداية والنهاية (١٠ / ١٩١ – ١٩٢) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٢٧٤ – ٢٧٩) .

وحمادِ بن زيد والأوزاعيِّ ، وغيرِهم ، يذكرون من ذمِّ المبتدعةِ وهجرانهم وعقوبتهم ما شاءَ اللهُ تعالى . وهذه الأقوالُ سمعها طوائفُ ممن اتبعهم وقلدَهم ، ثمَّ إنَّهم يخلطون في مواضعَ كثيرةٍ السنُّةَ بالبدعةِ ، حتى قد يبدِّلون الأمرَ ، فيجعلون البدعةَ الَّتي ذمها أولئك هي السنَّةُ ، والسنَّةُ التي حمدَها أولئك هي البدعةُ ، ويحكمون بموجبِ ذلك ، حتى يقعوا في البدعِ والمعادةِ لطريقِ أئمتهم السُنِّيةِ ، وفي الحبِ والموالاةِ لطريقِ المبتدعةِ ، الَّتي أمرَ أئمتهم بعقوبتهم ، ويلزمهم تكفيرُ أئمتِهم ولعنِهم والبراءةِ منهم .. ↑ ، ومثَّل شيخُ الإسلامِ لذلك بقوله ↑ .. واعتبرْ ذلك بأمورٍ :

أحدها : إنَّ كلامَ مالكٍ في ذمِّ المبتدعةِ وهجرهم كثيرٌ ، ومن أعظمهم عندهم الجهميةُ ، الَّذين يقولون : إنَّ اللهَ ليسَ فوقَ العرشِ . وإنَّ اللهَ لم يتكلمْ بالقرآنِ كلِّه ، وإنَّه لا يُرى كما وردتْ به السنةُ ، وينفون نحو ذلك من الصفاتِ . ثمَّ إنَّه كثيرٌ في المتأخرين من أصحابه من ينكرُ هذه الأمورَ ، كما ينكرها فروعُ الجهميةِ ، ويجعلُ ذلك هو السنَّةُ ، ويجعلُ القولَ الذي يخالفها ، – وهو قولُ مالكٍ وسائرِ أئمةِ السُنَّةِ – هو البدعةُ . ثمَّ إنَّه مع ذلك يعتقدُ في أهلِ البدعةِ ما قاله مالكٌ ، فبدَّل هؤلاءِ الدِّين ، فصاروا يطعنون في أهلِ السُنَّةِ .

الثَّاني : إنَّ الشافعيَّ من أعظمِ النَّاسِ ذمَّاً لأهلِ الكلامِ ولأهلِ التغييرِ ، ونهياً عن ذلك ، وجَعْلاً له من البدعةِ الخارجةِ عن السنةِ . ثمَّ إنَّ كثيراً من أصحابه عكسوا الأمرَ حتى جعلوا الكلامَ الذي ذمَّه الشافعيُّ هو السُنَّةُ وأصولُ الدينِ الذي يجبُ اعتقادُه وموالاةُ أهله ، وجعلوا موجبَ الكتابِ والسنَّةِ – الذي مدحَه الشافعيُّ – هو البدعةُ الَّتي يعاقبُ أهلها.

الثَّالث : أنَّ الإمامَ أحمد في أمره باتباعِ السنَّةِ ، ومعرفته بها ، ولزومه لها ، ونهيه عن البدعِ ،و ذمِّه لها ولأهلها ، وعقوبته لأهلها — بالحالِ الَّتي لا تخفى .

ثمَّ إنَّ كثيراً ممّا نصَّ هو على أنَّه من البدعِ الَّتي يذمُّ أهلها صارَ بعضُ أتباعه يعتقدون أنَّ ذلك من السنَّةِ وأنَّ الَّذي يذمُّ من خالفَ ذلك ، مثل كلامه في مسألةِ القرآنِ في مواضعَ ؛ منها تبديعه لمن قال : لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ ، وتجهيمه لمن قال : مخلوقٌ . ثمَّ إنَّ من أصحابه من جعلَ ما بدَّعة الإمامُ أحمدُ هو السنَّةُ ، فتراهم يحكمون على ما هو من صفاتِ العبدِ – كألفاظهم وأصواتهم وغيرَ ذلك – بأنَّه غيرُ مخلوقٍ ، بل يقولون : هو قديمٌ ، ثمَّ إنَّهم يبدِّعون من لا يقولُ بذلك ، ويحكمون في هؤلاءِ بما قاله أحمدُ في المبتدعةِ، وهو فيهم .

وكذلك ما أثبته أحمدُ من الصفاتِ الَّتي جاءتْ بها الآثارُ واتفقَ عليها السلفُ ، كالصفاتِ

الفعليةِ من الاستواءِ ، والنُزولِ ، والمجيءِ ، والتكلُّمِ إذا شاءَ وغيرِ ذلك ، فينكرون ذلك بزعمِ أنَّ الحوادثَ لا تحلُّ به ، ويجعلون ذلك بدعةً ، ويحكمون على أصحابه بما حكمَ به أحمدُ في أهلِ البدعِ ، وهم من أهلِ البدعةِ الذين ذمَّهم أحمدُ ، لا أولئك ؛ ونظائرُ هذا كثيرةٌ .

بل قد يحكي عن واحدٍ من أئمتهم ــ إجماعُ المسلمين على أنَّ الحوادثَ لا تحلُّ بذاته ؛ لينفي بذلك ما نصَّ أحمدُ وسائرُ الأئمةِ عليه من أنَّه يتكلَّمُ إذا شاءَ ، ومن هذه الأفعالِ المتعلقةِ بمشيئةِ .

ومعلومٌ أنَّ نقلَ الإجماعِ على خلافِ نصوصِ الأئمةِ من أبلغِ ما يكون ، وهذا كنقلِ غيرِ واحدٍ من المصنفين في العلم ـــ إجماعَ المسلمين على خلافِ نصوصِ الرسولِ ، وهذه المواضعُ من ذلك أيضاً ؛ فإنَّ نصوصَ أحمدَ والأئمةِ مطابقةٌ لنصوصِ الرسولِ ﷺ ١. [1]

ولابدَّ من التنبُّهِ إلى أمرٍ خطيرٍ يستخدمه المشتغلون بعلمِ الكلامِ من أتباعِ الأئمةِ الأربعةِ ؛ إمَّا لترويجِ بدعتهم بينَ النَّاسِ ، أو ليقبلَهم النَّاسُ ولا ينكرون عليهم ؛ وذلك :

١. بأنْ يعزو إلى الأئمةِ أقوالاً لا تُعْرَفُ عنهم بل وتخالفُ المنقولَ عنهم ؛ كما ذكر ابنُ النَّجارِ[2] : بأنَّه يحرمُ عندَ الإمامِ أحمدَ التقليدَ في معرفةِ اللهِ وفي التوحيدِ والرسالةِ. [3]

٢. أو يعتمدون على كتبٍ ورسائلَ موضوعةٍ على الأئمةِ ، لا تصحُّ نسبتها ككتاب الفقهِ الأكبرِ لأبي حنيفةَ[4].

٣. أو يزيدون على ما قاله الإمامُ ما يريدونه من البدعِ ؛ كما صوَّر المتكلمون إرجاءَ أبي حنيفة على أنَّه إرجاءَ المتكلمين وهو في الحقيقةِ إرجاءَ الفقهاءِ[5].

---

(١) الاستقامة لابن تيمية ص (١٤ – ١٦) .

(٢) هو : أبو البقاء محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز الفتوحي ، المشهور بابن النجَّار . ولد بمصر سنة (٨٩٨هـــ) ، وتوفي سنة (٩٧٢هـــ) . الفقيه العلامة الأصولي اللغوي المتقن ، قال ابن بدران : كان منفرداً في علم المذهب . من مؤلفاته : منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات ، الكوكب المنير ، شرح الكوكب المنير . ينظر : الأعلام للزركلي (٦ / ٦) ، معجم المؤلفين لعمركحالة (٨ / ٢٧٦) ، مقدمة تحقيق شرح الكوكب المنير (١ / ٥ – ٧) .

(٣) شرح الكوكب المنير (٤/ ٥٣٣) ، براءة الأئمة الأربعة ص (١٧١ – ١٧٣) .

(٤) براءة الأئمة الأربعة ص (٤٦ – ٧١) .

(٥) المصدر السابق ص (٢٢٧ – ٢٣٩) .

٤. أو يعتمدون على الرواياتِ المكذوبةِ على الأئمةِ ؛ فيجعلونها ثابتةً لهم ، وينسبون ما تضمنته تلك الرواياتِ إلى الأئمةِ ؛ كاعتمادِ المتكلمين على روايةِ حبيبِ بن أبي حبيب – كاتب مالك – عن مالكٍ أنَّه تأوَّلَ صفةَ نزولِ اللهِ بأنَّه ينـــزلُ أمره. فجعلوا هذا التأويلَ هو مذهبُ مالك !. [1]

٥. أو يَفْهَمُون من كلامِ الإمامِ ما لا يُرِدْه ويحمِّلُونه ما لا يحتملُ ، كما نُقل عن الإمام أبي حنيفة أنَّه قالَ : من قالَ لامرأته شئتُ طلاقَك ونواه طلقتْ ، وإنْ قال أردتُه أو أحببته أو رضيته ونواه لا يقعُ . فقالَ المتكلمون : إنَّ الإمامَ يفرِّقُ بين صفةِ المشيئةِ والإرادةِ ، وأنَّ الإرادةَ من جنسِ صفةِ المحبةِ والرضا !! [2]

٦. أو ينسبون ما قاله بعضُ أصحابِ الإمامِ أو بعضُ أهلِ بيته من الأقوالِ الخاطئةِ إلى الإمامِ ؛ كما نُسِب القولُ بخلقِ القرآنِ الَّذي قال به حفيدُ أبي حنيفة إسماعيلُ بنُ حماد إلى جدِّه الإمامِ أبي حنيفةَ[3] .

٧. أو يجعلون كلامَه عاماً وهو قد أرادَ شيئاً مخصوصاً ؛ كما نُقلَ عن الإمامِ أحمدَ تكفيرُ الجهميةِ المحضةِ الَّذين ينكرون الصفاتَ ، ويقولون بأنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ ، فعمَّمَ بعضُ أتباعه هذا الحكمَ وقالوا : بأنَّ مذهبَ الإمامِ تكفيرُ جميعِ أصحابِ البدعِ والحكمُ بتخليدهم في النار[4] . [5]

وبعدَ هذا أفلا يُعَدُّ ما عليه متأخرو اتباعِ الأئمةِ من الاشتغالِ بعلمِ الكلامِ جريمةً وزندقةً ؟!.

لئن كان المشركون قد اعرضوا عن الهدى بحجةِ التَّمسُّكِ بما عليه الآباءُ ومن يعظِّمون كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴾ (سورة الزخرف: ٢٢) ، فكيفَ

(١) براءة الأئمة الأربعة ص (٣١٧ – ٣٢٤) .

(٢) المسامرة شرح المسايرة ص (١٣٢) ، وينظر : براءة الأئمة الأربعة ص (٢٩٨ – ٣٠٠) .

(٣) لسان الميزان لابن حجر (١ / ٥١٧) ، براءة الأئمة الأربعة ص (٣٠٠ – ٣٠٧) .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣ / ٣٥١ – ٣٥٢) .

(٥) ينظر : براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة للدكتور عبد العزيز الحميدي ص (٣١ – ٣٩) فقد ذكرها وفصَّل في ذكر أمثلتها .

يعقلُ بأنْ يناقضَ متأخرو اتباعِ الأئمةِ الأربعةِ ما عليه أئمتهم الذين قد أجمعتْ الأمَّةُ على إمامتهم ؟! .

ولو أنَّهم أخذوا هنا بحجَّةِ المشركين لأفلحوا ، ولكن كما قال تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا ﴾ (سورة المائدة : ٤١) .

وإنَّ هذا المبحثَ أحدُ دلائلِ الحقِ في بيانِ ضلالِ المتكلمين وفسادِ الكلام .أسأل الله لنا ولهم والهداية والمغفرة .

المبحث الثاني
أسباب ذم السلف لعلم الكلام

إنَّ القارئَ في كتبِ المتكلمين وبالأخصِّ في موقفهم من السلفِ ، يستشفُ من كلامِ المتكلمين احتقارَهم للسلفِ ؛ وذلك بأنَّ السلفَ لم يكونوا يعرفون حقيقةَ علمِ الكلامِ ، بل كانوا بسطاءَ في التفكيرِ ، لا يدركون إلا ظواهرَ النُّصوصِ ، ليسَ لهم حظٌّ في العقلياتِ ، ولا نصيبٌ في التدقيقِ والتحريرِ والتحقيقِ ، كما يوحي بذلك قولهم عن أهلِ السنَّةِ أصحابِ الحديثِ أنَّهم حشويةٌ مشبهةٌ مجسمةٌ أصحابُ الظاهرِ .. إلى آخر تلك الأوصافِ.[1]

فينقدحُ في خاطرِ القارئ أنَّ السلفَ إنَّما ذمُّوا علمَ الكلامِ ؛ لأنَّه جعلَ العقلَ طريقاً لردِّ البدعِ وتقريرِ العقائدِ ، وأنَّ السلفَ عندهم حساسيةٌ مفرطةٌ من العقلِ ، وأنَّ موقفَهم منه موقفَ العداءِ والخصومةِ ، وكأنَّ العقلَ عدوٌّ لهم ، وبالتالي فعلمُ الكلامِ كذلك عدُّوهم .

فخلاصةُ تصويرِ المتكلمين لموقفِ السَّلفِ من علمِ الكلامِ : أنَّهم - أي السلف - لما لم يستطيعوا علمَ الكلامِ لسببٍ أو لآخرَ ، ولم يكن لهم باعٌ في العقلياتِ ذمُّوه ، والنُّاسُ أعداءُ ما يجهلون !! .

فهل ما صوَّره المتكلمون عن السَّلفِ أصحابِ الحديثِ ، حقيقةٌ واقعيةٌ عاشها السَّلفُ ولم يدركوا ما هم عليه ؟ ! أو أنَّ المتكلمين قاموا بالتدليسِ والتلبيسِ ، وقلبِ الحقائقِ ، وتشويهِ مذهبِ السلفِ ؛ حتى يتسنَّى لهم نشرَ علمِ الكلامِ ، ونقله من جيلٍ إلى جيلٍ على حسابِ مذهبِ السلفِ القائمِ على الكتابِ والسنةِ ؟ .

ويمكنُ صياغةُ ما تقدَّمَ وتلخيصه بما يلي :

هل للسلفِ أسبابٌ وجيهةٌ ومهمةٌ اقتضتْ معاداةَ علمِ الكلامِ وذمِّه ، وما هي[2] ؟ أمْ إنَّ الأمرَ على خلافِ ذلك ، و أنَّ الحقَّ مع المتكلمين في احتقارِ أهل الحديثِ ؟

---

(١) ينظر : ص (٢٨٧ - ٢٩٣) .

(٢) ليس المقصود من هذا المبحث هو جمع كل الأسباب التي جعلت السلف يذمون علم الكلام ؛ إذ هي كثيرة وبعضها أصول عظيمة ، وبعضها الآخر جزئيات ، وإنَّما المقصود هو ذكر أهم الأسباب لإثبات أنَّ دعوى السلف=

وفي هذا المبحثِ سأجيبُ عن هذا التساؤلِ المهمِّ ، وذلك من خلالِ أقوالِ أهلِ الحديثِ ، من كتبهم ؛ حتى تتبينَ لنا حقيقةَ ما صوَّره المتكلمون عنهم والدَّعوى الَّتي يعلنونها في كتبهم عن السلف !!

ابتداءً يقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله : " والسلفُ لم يذمُّوا جنسَ الكلامِ ؛ فإنَّ كلَّ آدمي يتكلَّمُ ، ولا ذمُّوا الاستدلالَ والنَّظرَ والجدلَ الَّذي أمرَ اللهُ به ورسوله ، والاستدلالُ بما بيَّنه اللهُ ورسوله ، ولا ذمُّوا كلاماً هو حقٌّ ، بل ذمُّوا الكلامَ الباطلَ المخالفَ للكتابِ والسنَّةِ ، وهو المخالفُ للعقلِ - أيضاً - وهو الباطلُ ؛ فالكلامُ الَّذي ذمَّه السلفُ هو الباطلُ ، وهو المخالفُ للشرعِ والعقلِ "[1].

هذه إشارةٌ مجملةٌ لسببِ ذمِّ السلفِ لعلمِ الكلامِ ، وأنَّ الذمَّ لم يكن مجردَ دعوى بلا دليلٍ . وأمَّا تفصيلُ ذلك فيظهر في آثاره السيئةِ على أهله ؛ ومنها[2] :

أولاً : جهلهم بالسنة ، وبأقوال الصحابة والأئمة :

وهذه سمةٌ ظاهرةٌ لمن طالعَ كتبهم ، يقولُ ابنُ تيميةَ عنهم : " فإنْ فُرضَ أنَّ أحداً نقلَ مذهبَ السلفِ كما يذكره ، فإمَّا أنْ يكون قليلَ المعرفةِ بآثارِ السلفِ كأبي المعالي ، وأبي حامدٍ الغزالي ، وابنِ الخطيب ، وأمثالهم ، ممَّن لم يكنْ لهم من المعرفةِ بالحديثِ ما يعدُّون به من عوامِّ أهلِ الصناعةِ ، فضلاً عن خواصها ، ولم يكنْ الواحدُ من هؤلاءِ يعرفُ البخاريَّ ومسلماً وأحاديثهما إلا بالسماعِ ، كما يذكرُ ذلك العامَّةُ ، ولا يُميِّزون بين الحديثِ الصحيحِ المتواترِ عندَ أهلِ العلمِ بالحديثِ ، وبينَ الحديثِ المفترى المكذوبِ ، وكتبهم أصدقُ شاهدٍ بذلك ففيها عجائبُ [3] ... بل هم في كثيرٍ مما يتكلمون به في العلمِ ويعملون به لا يعرفون طريقَ الصحابةِ والتابعين في ذلك - من أهل الكلامِ والرأي والزهدِ والتَّصوفِ - فهؤلاءِ تجدُ عمدتهم في كثيرٍ من الأمورِ المهمةِ في الدِّين إنَّما هو

= في ذمه قائمة على برهان واستحقاق ، وليس مجرد دعوى ذم لكونه علم لم يحصله الأوائل . وقد مرت أسباب كثيرة في ثنايا الباب الثاني تبين سبب هذا الذم والإقصاء !

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣ / ١٤٧). وينظر التفصيل حول هذه الجملة : درء التعارض (٧ / ١٤٤-١٨٦) .

(٢) ومن الأسباب التي اقتضت ذم السلف له : ١- اشتماله على قضايا ومقدمات باطله . ٢- صعوبته وعسره . ٣- الإجمال الذي وقع في مقدماته . وتجد الكلام على هذه الأسباب بشيء من التفصيل في الباب الثاني ، وثنايا الكلام هنا وحتى نهاية المبحث .

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/٧١-٧٢) .

عما يظنُّون من الإجماعِ ، وهم لا يعرفون في ذلك أقوالَ السلفِ ألبتة ، أو عرفوا بعضها و لم يعرفوا سائرها ، ... كما تجدُ ذلك في مسائلَ أقوالِ اللهِ وأفعاله وصفاتهِ ، مثل مسألةِ القرآنِ والرؤيةِ والقدرِ وغيرِ ذلك .. ↑[١]، ولذا ↑... إنَّ غالبَ كتبِ أهلِ الكلامِ والنَّاقلين للمقالاتِ ينقلون في أصولِ المللِ والنِّحلِ من المقالات ما يطولُ وصفه ، ونفسُ ما بعثَ اللهُ به رسوله وما يقوله أصحابهُ والتابعون لهم في ذلك الأصلِ الذي حكوا فيه أقوالَ النَّاسِ ؛ لا ينقلونه ، لا تعمداً منهم لتركه ، بل لأنَّهم لم يعرفوه ، بل ولا سمعوه ، لقلةِ خبرتهم بنصوصِ الرسولِ وأصحابه والتابعين ↑[٢].

وعليه ↑ فمعرفةُ ما جاءَ به الرسولُ من الكتابِ والسنةِ ، وآثارِ الصحابةِ فعلمٌ آخرٌ لا يعرفه أحدٌ من هؤلاءِ المتكلمين المختلفين في أصولِ الدينِ ، ولهذا كانَ سلفُ الأمةِ وأئمتها متفقين على ذمِّ أهلِ الكلام .. ↑[٣].

وقد نتجَ عن هذا الجهلِ أمران لا محيدَ لهم عنهما :

فأمَّا الأوَّل : فهو مخالفةُ نصوصِ الكتابِ والسنة : وهذا الأمرُ من الواضحاتِ البيّناتِ في كتبهم لا تكادُ تجدُ مسألةً في أصولِ الدينِ إلا وهم مخالفون فيها لنصوصِ الكتابِ والسنَّةِ ، والحاذقُ منهم من يضربُ نصوصَ الوحي بعضها ببعضٍ أو يأخذُ بطرفٍ منها ويتركُ الباقي [٤].

وأمَّا الثَّاني : فهو التفننُ في ردِّ هذه النصوص [٥] وذلك إمَّا بالتأويلِ بدعوى المجازِ وإمَّا بكونها من المتشابهِ ، وإمَّا بكونها أخبارَ آحاد ، وإمَّا بأنَّ القاطعَ العقلي يحيله ... إلى آخر هذه الطرقِ المظلمةِ .

حتى إنَّ الرازي يبينُ هذه النتيجةَ الخطيرةَ في قانونه الكلي المتفقِ عليه عند المتكلمين : ↑... وإمَّا أنْ تصدقَ الظواهرُ النقليةُ ، وتكذبُ الظواهرُ العقليةُ وذلك باطلٌ : ... إلى أنْ قالَ عن نصوصِ الوحيِ : إمَّا أنْ يقال : إنَّها غيرُ صحيحةٍ ، أو

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥/١٣) .

(٢) منهاج السنة لابن تيمية (٦ / ٣٠٣) .

(٣) المصدر السابق (٥ / ٢٧٦) ، ودرء التعارض (٣٦/٧) كلاهما لابن تيمية .

(٤) وينظر أقوالهم في مسائل الاعتقاد : المبحث الثاني ص (٢٠٨ — ٢٥١) من هذه الرسالة .

(٥) وقد تقدم تفصيل هذه القضية ينظر : ص (١٣٥ - ١٥٧) من هذه الرسالة .

يقالُ : إنَّها صحيحةٌ إلاّ أنَّ المرادَ منها غيرُ ظواهرها ، ثمَّ إنْ جوّزنا التأويلَ اشتغلنا على سبيلِ التبرُّعِ بذكر تلك التأويلاتِ على التفصيلِ ... »[1].

وقيلَ عن بعضِ رؤوسِ الجهميةِ – إمَّا بشرُ المرّيسي ، أمَّا غيره – : أنَّه قالَ : ليسَ شيءٌ أنقضُ لقولنا من القرآنِ ؛ فأقرُّوا به في الظاهرِ ، ثمَّ صرّفوه بالتأويلِ . ويقالُ إنَّه قالَ : إذا احتجوا عليكم بالحديثِ فغالطوهم بالتكذيبِ ، وإذا احتجوا بالآياتِ فغالطوهم بالتأويلِ .[2]

ثانياً : قرروا ما لم يأت به النبي ﷺ ، ولم يعرفه أصحابه ، ثم جعلوه من أصول الدين :

فإنَّ المتكلمين جعلوا من أصولِ الدينِ وأساساتِ التوحيدِ إثباتَ الصانعِ يعنون بذلك إثبات وجودَ اللهِ ــ وهذا ما سلَّمَ به كفارُ قريشٍ !! .

ثمَّ إنَّهم جعلوا أصلَ هذا الأصلِ هو إثباته بدليلِ الأعراضِ[3] ــ أي النَّظر العقليَّ في الأعراضِ ، وملازمتها للأجسامِ دونَ اعتمادَ الوحيِ . بل قالوا عن هذا الدليلِ : إنَّه أصلُ دينِ المسلمين ، وقاعدةُ المعرفةِ ، وأساسُ الإيمانِ ، وأسُّ اليقين ؛ فلا يحصلُ إيمانٌ ولا دينٌ ولا علمٌ ، ولا يمكن معرفةُ اللهِ ، وتصديقُ رسوله ﷺ إلاّ بسلوكِ هذه الطريقِ : طريقِ الاستدلالِ بحدوثِ العالمِ على حدوثِ الأجسامِ والأعراضِ ![4] .

بل ويرون أنَّ من خالفها فقد خالفَ دينَ الإسلامِ ، وصارَ من الملحدين [5] ؛ فقد جعلَ القاضي عبدُ الجبارِ المعتزلي هذا الدَّليلَ أوَّلَ الأصولِ الَّتي تجبُ على المكلفِ ؛ إذْ قالَ : « مسألةٌ : فإنْ قالَ : فبيِّنوا لي جملَ ما يلزمه في التوحيدِ أنْ يعرفه ، قيلَ له : يدورُ ذلك على أصولٍ خمسةٍ :

---

(١) أساس التقديس للرازي ص (١٣٠) .

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢١٧ ــ ٢١٨) .

(٣) ومن مسمياته : (دليل حدوث العالم بحدوث الأجسام) ، (دليل الأعراض) ، (دليل حدوث الأجسام) ، (دليل حدوث الجوهر والأعراض) ، وكلها أسماء لدليل واحد وطريقة واحدة . ينظر : الأصول التي بنى المبتدعة مذهبهم في الصفات للدكتور عبد القادر محمد عطا (١ / ٣١٩) .

(٤) يستثنى من ذلك قلة من متقدمي المتكلمين كالأشعري .

(٥) ينظر : درء التعارض (٥ / ٣٦٣) ، منهاج السنة (٣١٥/١) ، كلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية .

أوَّلها : إثباتُ حدوثِ العالمِ .. ↑[1] . وقالَ الغزالي : ↑ فبانَ أنَّ من لا يعتقدَ حدوثَ الأجسامِ فلا أصلَ لاعتقاده في الصانعِ أصلاً ↑[2]. ويقرِّرُ الماتريدي هذا بقوله : ↑ والأصلُ أنَّ اللهَ تعالى ؛ إذ لا سبيلَ إلى العلمِ به إلا من طريقِ دلالةِ العالمِ عليه ، بانقطاعِ وجوهِ الوصولِ إلى معرفته من طريقِ الحواسِّ عليه ، أو شهادةِ السمعِ .. ↑[3].

فإذا تقرَّرَ هذا — وهو جعلُ دليلِ الأعراضِ من أصولِ الدينِ — فاعلمْ أنَّ هذا التقريرَ مرفوضٌ ، ولا يقبله العقلُ ؛ فكلُّ مسلمٍ بل والمتكلمون أنفسُهم يعلمون بالاضطرارِ أنَّ إيمانَ السابقين الأولين من المهاجرين والأنصارِ والَّذين اتبعوهم بإحسانٍ لم يكنْ مبنياً على هذه الحججِ المبنيةِ على الجسمِ ، بل ولا أمرَ النبيُّ ﷺ أحداً أنْ يستدلَّ بذلك على إثباتِ الصانعِ ، ولا ذكرَ اللهُ ﷻ في كتابه وفي آياته الدالةِ عليه وعلى وحدانيته شيئاً من هذه الحججِ المبنيةِ على الجسمِ والعرضِ ، وتركيبِ الجسمِ وحدوثه وما يتبعُ ذلك .

فمن قالَ : ↑ إنَّ الإيمانَ باللهِ ورسوله لا يحصلُ إلاّ بهذه الطريقِ ↑ كانَ قوله معلومَ الفسادِ بالاضطرارِ من دينِ الإسلامِ ، ومن قالَ : إنَّ سلوكَ هذه الطريقِ واجبٌ في معرفةِ الصانعِ ﷻ ؛ كانَ قوله من البدعِ الباطلةِ المخالفةِ لما علمَ بالاضطرارِ من دينِ الإسلامِ .

ولهذا كان عامَّةُ أهلِ العلمِ يعترفون بهذا ، وبأنَّ سلوكَ هذه الطريقِ ليسَ بواجبٍ ، بل قد ذكرَ أبو الحسنِ الأشعري في رسالته إلى أهلِ الثغرِ [4]، أنَّ سلوكَ هذه الطريقِ بدعةٌ محرمةٌ في دينِ الرسلِ ، لم يدعُ إليها أحدٌ من الأنبياءِ ولا من أتباعهم ، ثمَّ القائلون بأنَّ هذه الطريقَ ليستْ واجبةٌ قد يقولون : إنَّها في نفسها صحيحةٌ ، ولكن يُنْهي عن سلوكها ؛ لما فيها من الأخطارِ ، كما يذكرُ ذلك طائفةٌ : منهم الأشعريُّ ، والخطابيُّ ، وغيرهما .

وأمَّا السلفُ والأئمةُ فينكرون صحتَها في نفسها ، ويعيبونها لاشتمالها على كلامٍ باطلٍ ؛ ولهذا تكلموا في ذمِّ مثلِ هذا الكلامِ ؛ لأنَّه باطلٌ في نفسه لا يوصلُ إلى حقٍّ ، بل يوصلُ إلى باطلٍ ، وكلُّ مسلمٍ يعلمُ بالضرورةِ أنَّ هذه الطريقَ لم يذكرها اللهُ ﷻ في

(١) المختصر في أصول الدين لعبد الجبار ص (١٧٢ — ١٧٣) .

(٢) تهافت الفلاسفة للغزالي ص (١٩٧) .

(٣) التوحيد للماتريدي ص (١٢٩) .

(٤) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٨٨ - ١٨٩) .

كتابه ، ولا أمرَ بها رسوله ﷺ ، ولا جعلَ إيمانَ المتبعين له موقوفاً عليهما ، فلو كان الإيمانُ باللهِ لا يحصلُ إلاّ بها ــ لكانَ بيانُ ذلك من أهمِّ مهماتِ الدِّينِ ، بل كانَ ذلك أصلُ أصولِ الدينِ ــ لاسيَّما أنَّ فيهما أصلان عظيمان : إثباتَ الصانعِ ، وتنــزيهه عن صفاتِ الأجسامِ كما يجعلُ المتكلمون ذلك أصلَ دينهم ، فلمَّا لم يكنِ الأمرُ كذلك عُلمَ أنَّ الإيمانَ يحصلُ بدونها ، بل إيمانُ أفضلِ هذه الأمَّةِ وأعلمهم باللهِ كانَ حاصلاً بدونها [(١)] .

وأمَّا ما تشبثَ به المتكلمون : من أنَّ علمَ الكلامِ كباقي العلومِ من التفسيرِ والحديثِ والفقهِ ؛ إذ لم يدَّونْ منها شيءٌ في عهدِ الصحابةِ رضي الله عنهم لعدمِ الحاجةِ إليه ، وإنَّما كانَ الصحابةُ رضي الله عنهم يكتفون بالفتيا والتعليمِ مشافهةً ، وإنَّما بدأَ التدوينُ في عهدِ التابعين ثمَّ تتابعَ للحاجةِ التي دعتْ إلى ذلك ؛ إمَّا للجهلِ بكثيرٍ من معاني القرآنِ كما هو الحالُ في علمِ التفسيرِ، أمَّا لانتشارِ الكذبِ في الحديثِ النبويِّ كما هو الحالُ في علمِ الحديثِ ، أو للحاجةِ إلى الاستنباطِ في الفروعِ كما هو الحالُ في علمِ الفقهِ ، أو لظهورِ البدعِ والمقالاتِ كما هو الحالُ في علمِ الكلامِ .

وهذه الشبهةُ من أعظمِ الشبهِ التي تمسَّكَ بها من جوَّزَ دراسةِ علمِ الكلامِ ، وإنْ تنوعتْ عباراتهم[(٢)] .

وخلاصتها ترجعُ إلى أمرينِ :

الأوَّل : تسويةُ علمِ الكلامِ بالعلومِ الشرعيةِ الأخرى ؛ فإنْ جازتْ دراسةُ علمِ التفسيرِ والحديثِ والفقهِ ــ فعلمُ الكلامِ مثلُها ؛ إذْ الكلُّ لم يدَّونْ على عهدِ الصحابةِ رضي الله عنهم ، فإنْ كان المانعُ من الاشتغالِ بعلمِ الكلامِ ؛ أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم لم يكتبوا فيه و لم يبحثوه ــ فسائرُ العلومُ مثله ؛ إذ لا مُسَوِّغَ للتفريقِ والكلُّ يصبُّ في خدمةِ الشرعِ .

الثَّاني : أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم لم يتكلموا فيه لعدمِ الحاجةِ إليه [(٣)].

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (١/ ٣٠٨ -٣١٠) .

(٢) استحسان الخوض في علم الكلام لأبي الحسن الأشعري ص (٣ — ٥) ، وينظر : إشارات المرام للبياضي ص (٣٢ - ٣٣) ، وعوامل وأهداف نشأة علم الكلام ص (٨٤) .

(٣) أمَّا ما نُسب إلى الإمام أبي حنيفة من تجويز الخوض في علم الكلام بنفس هذه الحجة في كتاب العالم والمتعلم فليس بصحيح ؛ لأنَّ هذا الكتاب لا تصح نسبته إلى الإمام أبي حنيفة ؛ إذ سنده ساقط تماماً مسلسل =

وهذه شبهةٌ مردودةٌ وغيرُ معتبرةٍ لأمورٍ :

١) أنَّ ما أصَّلوه في جانبِ التقريرِ - كدليلِ الأعراضِ وما يلحقُ به - لم يكن مستمداً من الوحيِ ويكفي في ردِّه ما نَقَلْتُه - قبلَ أسطرٍ- [١] عن أهلِ العلمِ في بطلانه ، وكذلك ما سيأتي بعدَ قليلٍ من نتائج ما أصَّلوه[٢] .

٢) أنَّ تمسكهم : بدعوى أنَّ الصحابةَ ﭫ لم يكونوا يستعملونه في جانبِ الردَّ على الخصومِ والدفاعِ عن العقيدةِ ؛ لعدمِ وجودِ هذه المقالاتِ والبدعِ ــ فهذا غيرُ صحيحٍ ؛ فإنَّ الصحابةَ ﭫ قد تعايشوا مع أصحابِ الدياناتِ الأخرى ، وهذا أمرٌ لا يقبلُ التشكيكَ ؛ ففي عهدِ النبيِّ ﷺ كان بالمدينةِ ثلاثُ طوائفٍ من اليهودِ ، وقد كان الصحابةُ ﭫ يحتكُّون بهم في التجارةِ وأمورِ المعاشِ ، كما كانت الجزيرةُ العربيةُ تعجُّ بالوثنياتِ والخرافاتِ والأساطيرِ ، كما كان فيها النَّصارى : كنَّصارى نجران الذين قدمَ وفدُهم على النبيِّ ﷺ بالمدينةِ [٣]، كما أرسل النبيُّ ﷺ معاذاً إلى اليمنِ وكانوا أهلَ كتابٍ[٤] ، كما كانت وفودُ العربِ تقدمُ على النبيِّ ﷺ عامَ الوفودِ وتعلنُ إسلامَها [٥]، وقد كان فيهم من ينقلُ معه بعضَ تلك الرواسبِ يشهدُ لذلك حديثُ" الشجرة ذات أنواط " [٦] ؛ ولكن كانَ الرسولُ ﷺ يبيِّنُ لهم الصوابَ في كلِّ ذلك فيرجعون إلى أمره .

=بالمجاهيل والمتهمين بالوضع والكذب ،كما أثبت ذلك الدكتور عبد العزيز الحميدي في كتابه : براءة الأئمة الأربعة ص (٧١ — ٧٥) فراجعه .

(١) ينظر ص (٣٣٤ — ٣٣٥) .

(٢) ينظر ص (٣٤١ - ٣٤٣) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب المغازي ، باب قِصَّةِ أَهْلِ نَجْرَانَ (٨ / ١١٧- ١١٩) حديث (٤٣٨٠ - ٤٣٨١) .

(٤) أخرجه البخاري : كتاب الزكاة ، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (٥٢٩) حديث (١٣٨٩) .

(٥) ينظر : سيرة ابن هشام (٤ / ٢١٤ - ٢٥٥) .

(٦) أخرجه الترمذي : كتاب الفتن ، باب (١٨) - حديث (رقم ٢٣٣٥) عَنْ أَبِى وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﭬ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا خَرَجَ إِلَى خَيْبَرَ مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمُشْرِكِينَ يُقَالُ لَهَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ يُعَلِّقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ « **سُبْحَانَ اللَّهِ هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى** ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ (الأعراف :١٣٨) **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبُنَّ سُنَّةَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ** ».وقَالَ الترمذي : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وبعدَ وفاةِ النبيِّ ﷺ تحمَّلَ الصحابةُ ﵃ نقلَ الشريعةِ للنَّاسِ وتعليمهم إياها ؛ فقد كانوا يفتحون الأمصارَ ، ويعلِّمون الناسَ الَّدينَ في كلِّ بلدٍ يحلُّون فيه ، وقد فتحتْ في عهدِ الصديقِ ﵁ الجزيرةُ كاملةً والعراقُ وأجزاءُ من فارسَ والشامِ ، وأكملَ الفاروقُ ﵁ فتحَ فارسَ والشامَ ومصرَ ، وقد كانَ الصحابةُ ﵃ يذهبون فاتحين ومعلمين ، وقد كانتْ هذه البلدانُ محطَّ المقالاتِ والبدعِ والخرافاتِ [(١)]، الَّتي وُجِدَ كثيرٌ منها عندَ المتكلمين — كما مرَّ معنا — [(٢)] ومع هذا لم نجدْ أحداً منهم تكلَّمَ في مسائلِ علمِ الكلامِ أو احتاجَ إلى علمِ الكلامِ للرَّد على الشبهاتِ ، بل كانوا يكتفون بالوحيِ في التقريرِ ، وكانَ منهجهم أنَّ ما خالفَ الوحيَ فهو ضلالٌ يكفي في ردِّه مخالفتهُ للوحيِ ؛ لأنَّ نصوصَ الوحيِ معصومةٌ ومشتملةٌ على الحججِ العقليةِ بأبلغِ عبارةٍ مع موافقتها للفطرةِ ، ونراهم في المقابلِ : هم من نقلَ إلينا الحديثَ ، وكلامُهم في تفسيرِ القرآنِ معلومٌ ومشهورٌ ، وكذلك فقد كانتْ أقوالهم في مسائلِ الفقهِ وفتاويهم منتشرةً بينَ النَّاسِ .

ووجودُ المقتضي - وهي المقالاتُ والبدعُ الَّتي هي بعينها عندَ المتكلمين — معَ إعراضِ الصحابةِ ﵃ عن مسائلِ علمِ الكلامِ ـــ فيه دلالةٌ أكيدةٌ وواضحةٌ على نبذهِ ورفضهِ ؛ ولذلك عندما ظهرَ في الأمَّةِ من يدعو إلى مثلِ تلك المقالاتِ وهو ينتسبُ إلى المسلمين سارعَ من بقيَ من الصحابةِ ﵃ إلى إنكارها وردِّها ؛ لمخالفتها للنصوصِ ، ولم يعولوا في ذلك كلِّه على علمِ الكلامِ ولو بالإشارةِ .

يقول ابن تيمية ﵀ : ❝ ... ومع هذا فلا يُقطعُ على كلِّ من الصحابةِ ﵃ بأنَّهم لم يعرفوا أمثالَ هذه الأقاويلِ ويعرفوا بطلانها ؛ فإنَّهم فتحوا أرضَ الشامِ ومصرَ والمغربَ والعراقَ وخرسانَ ، وكان بهذه البلادِ من الكفارِ والمشركين والصابئين وأهلِ الكتاب من كانَ عنده من كتبِ أهلِ الضلالِ من الفلاسفةِ وغيرهم ما فيه هذه المعاني الباطلةِ ، فربَّما خُطِبُوا بهذه المعاني بعبارةٍ من العباراتِ ، وبيَّنوا بطلانها لمن سألهم ❞. [(٣)]

---

(١) ينظر في إثبات وجود هذه المقالات في عهد النبي وأصحابه من بعده وتعايشهم معها كتاب : عوامل وأهداف نشأة علم الكلام ص (١٤٧ — ٢٥٢) ؛ فقد جمع في ذلك نقولاً كثيرة — فيها الغثُّ والسمين - ، بل وجعلها من عوامل نشأة علم الكلام. ولعل سبب ذلك ما وجده من التشابه بينها وبين ما عليه المتكلمون أو بالأصح التأثر الكبير.

(٢) ينظر ص (٣٠٠ — ٣١١) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٨/ ٥١ - ٥٣) .

٣) إنَّ من الخطأِ البينِ التسويةَ بينَ علمِ التفسيرِ والحديثِ والفقهِ وبينَ علمِ الكلام ؛ فالثَّلاثةُ الأولى مستمدةٌ من نصوصِ الوحي والعقلُ تابعٌ لها في ذلك ، بل إنَّ العلماءَ المشتغلون بهذه العلومِ يذمُّون من يعارضُ النصَّ بالعقلَ ، وينهون عن التعصبِ والتقليدِ .

أمَّا علمُ الكلامِ فهو قائمٌ على العقلِ والوحيُ تابعٌ له ، كما هو مبينٌ ومحقَقٌ في مواضعَ من هذه الرسالة. [1]

وعليه فلا يصحُّ إلحاقُ علمِ الكلامِ بباقي العلومِ ؛ لهذا الفرقِ العظيمِ . وإلحاقه بها مغالطةٌ مكشوفةٌ ومرفوضةٌ عندَ أهلِ السُنَّةِ .

ولقد نتجَ عن هذا التقريرِ الَّذي أصلّوه أمران :

فأمَّا الأوَّل : فإنَّهم قد أوجبوا هذا النَّظرَ أو القصدَ إلى النظرِ والاستدلالِ العقلي على كلِّ أحدٍ ؛ ليتمكنَ من إثباتِ الصانعِ ، بل إنَّ بعضهم جعلَ أوَّلَ واجبٍ هو الشكُّ ؛ إذ هو اللازمُ عن وجوبِ النظرِ أو القصدِ إلى النَّظرِ ، ثمَّ ألزموا بذلك جميعَ المكلفين ، يقولُ عبدُ الرحمنِ النيسابوري[2] رحمه الله : ❝ أوَّلُ ما يجبُ على المكلفِ : القصدُ إلى النَّظرِ الصحيحِ المؤدي إلى العلمِ بحدوثِ العالمِ ، وإثباتِ العلمِ بالصانعِ .
والدليلُ عليه : إجماعُ العقلاءِ على وجوبِ معرفةِ اللهِ تعالى : وعلمْنا عقلاً أنَّه لا يُعلمُ حدوثُ العالمِ ولا الصانعُ إلا بالنَّظرِ والتأمُّلِ ، وما لا يتوصلُ إلى الواجبِ إلا به ، فهو واجبٌ ❝[3] .

فلم يفرِّقوا في هذا الإيجابِ بينَ العوامِّ وأهلِ العلمِ بل الجميعُ في هذا الحكمِ سواءٌ فلا يصحُّ الإيمانُ إلاّ بهذا الطريقِ ، حتى لقد أوردَ على بعضهم أنَّ هذا يلزمُ منه تكفيرَ أبيك وأسلافكَ وجيرانك ، فقالَ : لا تشنعْ علي بكثرةِ أهلِ النَّارِ . [4]

---

(١) ينظر ص (١٣٣ – ١٣٤) .

(٢) أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابور ي ، المعروف بالمتولي . ولد بنيسابور سنة (٤٢٧ هـ) ، توفي ببغداد سنة (٤٧٨ هـ) . شافعي المذهب ، من علماء الأشاعرة ، درس بالمدرسة النظامية . من مؤلفاته : التتمة ، مختصر في الفرائض ، كتاب في الخلاف . ينظر : وفيات الأعيان (٣/١٣٣ – ١٣٤) ، سير أعلام النبلاء (١٨/٥٨٥ – ٥٨٦) ، طبقات السبكي (٣/ ١٠٦ – ١٠٧) .

(٣) الغنية في أصول الدين لعبد الرحمن النيسابوري ص (٥٥ – ٥٦) .

(٤) المفهم للقرطبي (٦/٦٩٣) .

وأمَّا الأمر الثَّاني : فقد ألزموا كلَّ مسلمٍ بتعلمِ المنطقِ ؛ وذلك لما كانَ الاستدلالُ العقلي الذي أوجبوه وألزموا به كلَّ مسلمٍ ــ من الأمورِ الَّتي لا يتأتي لكلِ أحدٍ معرفتها بداهةً ؛ فقد أوجبوا تعلمَّ المنطقِ حتى لا يكونَ المكلفُ عاجزاً عن إثباتِ وجودِ ربه ، وتصحيحِ عقيدته ؛ لذا قالوا : إنَّ علمَ المنطقِ هو معيارُ العلمِ ، وقانونُ الإسلامِ[١].

وللأسفِ لم يفرقوا بين ذكيٍ وبليدٍ ، وعاميٍ بسيطٍ وعالمٍ جهبذٍ ؛ فلابدَّ على الجميعِ سلوك هذا الطريقِ المعتاصِ المظلمِ من أوَّله إلى آخره .

ثالثاً : **توكيد التفريق والاختلاف بين الأمة** :

يقولُ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عن المتكلمين : ↑ .. وكثيرٌ من الكتبِ المصنفةِ في أصولِ علومِ الدينِ ، وغيرها تجدُ الرجلَ المصنفَ فيها في **المسألةِ العظيمة** كمسألةِ القرآنِ والرؤيةِ والصفاتِ والمعادِ وحدوثِ العالمِ وغيرِ ذلك يذكرُ أقوالاً متعددةً .. ↑[٢] وتجدُ أهلَ الكلامَ أكثرَ الناسِ انتقالاً من قولٍ إلى قولٍ ، وجزماً بالقولِ في موضعٍ ، وجزماً بنقيضه وتكفيرِ [٣] قائلهِ في موضعٍ آخر[٤] .

↑ وكلُّ منْ كانَ أعظمَ إيغالاً في الكلامِ ،وأبعدَ عن منهجِ السلفِ ــ كانَ أعظمَ فرقةً واختلافاً ↑[٥] وهذا ــ أي علم الكلامِ ــ من أسبابِ توكيدِ التفريقِ والاختلافِ بينَ الأمَّةِ ، وهو مما نُهيتِ الأمَّةُ عنه . كما في قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ ۚ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (آل عمران : ١٠٥) ، وقوله ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾(سورة آل عمران : ١٠٦) . قال ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : تبيضُّ وجوهُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ ، وتسودُّ وجوهُ أهلِ البدعةِ

---

(١) ينظر : معيار العلم في فن المنطق للغزالي (٢٦) .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١١٥/١٢) وقال بعد هذا الكلام : والقول الذي جاء به الرسول وكان عليه سلف الأمة ليس في تلك الكتب ؛ بل ولا عرفه مصنفوها ولا شعروا به .

(٣) فالأقوال التي اختلفوا فيها في القرآن والرؤية والصفات والقدر وغيرها مبناها عندهم على باب الهدى والضلال . فكلٌّ من خالف قولَه فهو ضالٌّ كافرٌ ، وهكذا يحكم بعضهم على بعض ؛ مما يجعلهم متفرقين لا يمكن لهم الاجتماع ــفكل يرى مخالفه كافر .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥٠/٤) .

(٥) المصدر السابق (٥١/٤ – ٥٢) .

والفرقةِ[1]؛ وقد قالَ تعالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾ (سورة الأنعام:١٥٩) ، وقالَ تعالَى: ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۭ بَعِيدٖ ﴾ (سورة البقرة:١٧٦).

وقد خرجَ النبيُّ ﷺ على أصحابه وهم يتنازعون في القدرِ ، وهذا يقولُ : ألم يقلِ الله كذا ؟ وهذا يقولُ : ألم يقلِ اللهُ كذا ؟ فقالَ : « **بِهَذَا أُمِرْتُمْ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ؛ إِنَّمَا ضَلَّتِ الأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَا هُنَا فِي شَيْءٍ انْظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ فَاعْمَلُوا بِهِ ، وَالَّذِي نُهِيتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ».[2]

فليتدبرِ المؤمنُ العالمُ كيفَ فرَّقَ هذا الكلام المُحْدَثُ المبتدعُ بينَ الأمَّةِ وألقى بينها العداوةَ والبغضاءَ[3] .

رابعاً : وقوعهم في لوازم باطلة :

فالمتكلمون عندما أصَّلوا دليلَ الأعراضِ[4]وجعلوه أصلَ الدينِ ، وأنَّ الإيمانَ لا يتمُّ إلا به ، ومن لم يعرفْ ربه ﷻ بهذا الطريقِ لم يكن مؤمناً به ، ولا بما جاءَ به رسوله ﷺ ؛ وقعوا في لوازم باطلةٍ [5] :

ـــ منها استلزامُ تكذيبِ الرسولِ ﷺ ؛ إذ لا يتمُّ سلوكها إلا بنفي ما أثبته .

ـــ وهي مستلزمةٌ لنفي الصانعِ بالكليةِ .

---

(١) ينظر : تفسير ابن كثير (٢/٩٢) . عند تفسير الآية .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ نَفَراً كَانُوا جُلُوساً بِبَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ بَعْضُهُمْ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا. وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ كَذَا وَكَذَا . فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَ كَأَنَّمَا فُقِئَ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ فَقَالَ :« **بِهَذَا أُمِرْتُمْ أَوْ بِهَذَا بُعِثْتُمْ أَنْ تَضْرِبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ ؛ إِنَّمَا ضَلَّتِ الأُمَمُ قَبْلَكُمْ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِمَّا هَا هُنَا فِي شَيْءٍ . انْظُرُوا الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ فَاعْمَلُوا بِهِ ، وَالَّذِي نُهِيتُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ». قال شعيب الأرناؤوط : صحيح وهذا إسناد حسن . (٢ / ١٩٥) حديث (٧٠٢٢، ٦٨٤٥) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٢ / ٣٠٦) .

(٤) ذكر ابن تيمية رحمه الله أنَّ الذَّامِّين له صنفان : منهم من يذمه ؛ لأنَّه بدعة في الإسلام ؛ إذ لم يدع النبي ﷺ إليه ، ولا أصحابه رضي الله عنهم من بعده ، مع ما في هذا الدليل من التطويل والتعقيد والمخاطر والممانعات وهذا رأي الأشعري والخطابي والغزالي ، وإنْ كانوا يظنون أنَّه صحيح في نفسه . ومنهم من يذمه ؛ لأنَّه مشتمل على مقدمات باطلة لا تحصُّل المقصود بل تناقضه ، وهذا رأي أئمة الحديث وجمهور السلف . ينظر : الصفدية لابن تيمية ص (٢٧٦) ، مجموع الفتاوى له (٣ / ٣٠٣ ، ٥ / ٥٤٣) .

(٥) يقول ابن القيم رحمه الله : " ولوازمها الباطلة أكثر من مائه لازم لا تحصى إلا بكلفة ". الصواعق المرسلة (٣/ ١١٩١ وما بعدها) ، وينظر : الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (٢ / ٢٦٠ – ٢٦٨) .

ـــ كما هي مستلزمةٌ لنفيِ صفاتهِ ﷻ ونفيِ أفعالهِ .

ـــ وهي مستلزمةٌ لنفي المبدأِ والمعادِ ؛ فإنَّ هذه الطريقةَ لا تتمُّ إلا بنفي سمعِ الربِ ﷻ ، وبصرِه ، وقدرته ، وحياته ، وإرادته ، وكلامه ، فضلاً عن نفي علوِّه على خلقه ، ونفي الصفاتِ الخبريةِ من أوَّلها إلى آخرها ، ولا تتمُّ إلا بنفي أفعالِهِ جملةً ، وأنَّه لا يفعلُ شيئاً ألبتة ؛ إذ لم يقمْ به فعلٌ ؛ وفاعلٌ بلا فعلٍ محالٌ في بدائه العقولِ ، فلو صحَّتْ هذه الطريقةُ نفتْ الصانعَ وصفاتَهَ وكلامهَ وخلقَه للعالمِ وتدبيرَه له .

وما يثبته أصحابُ هذه الطريقةِ من ذلك لا حقيقةَ له ، بل هو لفظٌ لا معنى له فالمتكلمون يثبتون ذلك ، ويصرِّحون بنفيِ لوازمه البيّنة ، الَّتي لا ريبَ في لزومها ، فيثبتون مالا حقيقةَ له ، بل يثبتون ما يخالفُ العقلَ الصريحَ ، كما ينفون ما دلَّ العقلُ الصريحُ على إثباته .

ـــ وإذا لزمَ منها نفيُ العلوِّ فيلزم قطعاً نفي الرؤيةِ .

ـــ ومن لوازمها القولُ بخلقِ القرآنِ .

ـــ ومن لوازمها أنَّ الربَّ ﷻ كان معطلاً عن الفعلِ من الأزلِ ، والفعلُ ممتنعٌ عليه ، ثمَّ انتقلَ من الامتناعِ الذاتي إلى الإمكانِ الذاتي بغيرِ موجبٍ في ذلك الوقتِ دونَ ما قبله ؛ بل حقيقةُ هذا القولِ أنَّ الفعلَ لم يزلْ ممتنعاً منه أزلاً وأبداً ؛ إذ يستحيلُ قيامُه به ، وعن هذه الطريقِ قال جهمٌ ومن وافقه : بفناءِ الجنةِ ، وفناءِ أهلها وعدمهم عدماً محضاً . وعنها قال أبو الهذيل العلاف : بفناءِ حركاهم دونَ ذواهم ؛ فإذا رفعَ أحدُهم اللقمةَ إلى فيه وفنيتِ الحركاتُ بقيت يدُه ممدودةً لا تتحرك ، وتبقى كذلك أبدَ الآبدين . وإذا جامعَ الحوراءَ وفنيتِ الحركاتُ يبقيان كذلك في تلك الحالَ أبدَ الآبدين ، فيبقون في سكونِ الأحجارِ .

ـــ ومن لوازمها ما قررته الجهمية : إنَّ اللهَ في كلِّ مكانٍ بذاته ، وقال إخوانهم : ليس في العالمِ ، ولا خارجاً العالمِ ، ولا متصلاً به ، ولا منفصلاً عنه ، ولا مبايناً له ، ولا محادثاً له ، ولا فوقَه ، ولا خلفَه ، ولا أمامَه ، ولا وراءَه .

ـــ وعنها قالوا : إنَّ الله ﷻ لم يكلِّم موسى تكليماً ، ولا اتخذَ إبراهيم خليلاً ، ولا تجلَّى للجبلِ ، ولا يتجلَّى لعباده يومَ القيامةِ . وقالوا : ليسَ له وجه يراه المؤمنين ، ولا يدٌ خلقَ بها آدمَ ، وكتبَ بها التوراةَ ، وغرسَ بها جنةَ عدن ، ويقبضُ بها السماواتِ والأرضَ بيد أخرى ، ليسَ بشيءٍ من ذلك حقيقةٌ إنْ هو إلا مجازاتٌ واستعاراتٌ وتخيّلاتٌ .

ـــ وعنها قالوا : إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ ، ولا يُحَبُّ ، ولا يغضبُ ، ولا يرضى ، ولا يضحكُ ، ولا يفرحُ ، ولا له رحمةٌ ، ولا رأفةٌ في الحقيقة ، بل ذلك كلُّه إرادةٌ محضةٌ ، أو ثوابٌ منفصلٌ مخلوقٌ سُمي بهذه الأسماءِ .

فانظرْ إلى الطريقِ الَّتي جعلوها أصلاً للدينِ كيفَ عادتْ أصلَ المناقضةِ للدِّينِ وتكذيبِ الرَّسولِ بما حوته من لوازمَ باطلةٍ لا محيدَ عنها (1) .

خامساً : أنه أورث أصحابه الحيرة :

لقد كانَ أغلبُ هؤلاءِ المتكلمين يصفُ نفسه بعد عودته وتركه للكلامِ بالحيرةِ والشكِّ ، وأنَّه لم يستفدْ من كلِّ تلكَ البحوثِ سوى التذبذبِ بينَ أهلِ الكلامِ وآرائهم . أذكر هنا طرفاً من اعترافاتهم ، والباقي قد مرَّ معنا(2) .

يقولُ ابنُ أبي الحديدِ المعتزلي ، وقد حكى كثرةَ بحثه في علمِ الكلامِ حتى قالَ في أبياتٍ جميلةٍ :

وَأُسَائِلُ المِلَلَ الَّتي اخْتَلَفَتْ ... فِي الدِّينِ حَتَّى عَابِدَ الوَثَنِ
وَحَسِبْتُ أَنِّي بَالِغٌ أَمَلِي فِي ... مَا طَلَبْتُ وَمُبْرِئٌ شَجَنِي
فَإِذَا الَّذِي اسْتَكْثَرْتُ مِنْـــهُ ... هُوَ الجَانِي عَلَيَّ عَظَائِمَ المِحَنِ
فَضَلَلْتُ فِي تِيهٍ بِــلاَ عِلْمٍ ... وَغَرِقْتُ فِي يَمٍّ بِــلاَ سُفُنِ (3)

وقالَ الشهرستانيُّ رحمه الله في نهايةِ الإقدامِ في علمِ الكلامِ :

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَهَا ... وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ
فَلَمْ أَرَ إِلاَّ وَاضِعــاً كَفَّ حَائِرٍ ... عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ (4)

وهذا أبو الحسنِ الأشعري رحمه الله نشأَ في الاعتزالِ أربعين عاماً يناظرُ عليه ، ثمَّ رجعَ عن ذلك ، وصرَّحَ بتضليلِ المعتزلةِ ، وبالغَ في الردِّ عليهم ، وهذا أبو حامدٍ الغزالي رحمه الله مع فرطِ ذكائهِ ، وتألهه ومعرفته بالكلامِ والفلسفةِ ، وسلوكِ طريقِ الزهدِ والرياضةِ والتصوفِ ـــ ينتهي في هذه المسألةِ إلى الوقفِ والحيرةِ ويحيلُ في آخرِ أمره على طريقةِ

---

(1) الصواعق المرسلة (١١٨٩/٣ – ١١٩٤) .

(2) ينظر : ص (٢٧٤-٢٨٣) من هذه الرسالة .

(3) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص (٨٣ – ٨٤) .

(4) نهاية الإقدام للشهرستاني ص (٣) .

الكشفِ ، وإنْ كانَ بعد ذلك رجعَ إلى طريقةِ أهلِ الحديثِ ، وصنَّفَ (إلجام العوامِ عن علمِ الكلامِ) . وكذلك أبو عبدِ الله محمدُ بنُ عمرَ الرازي رحمه الله ، قالَ في كتابه (أقسام اللذات) : لقد تأمَّلتُ الطرقَ الكلاميةَ والمناهجَ الفلسفيةَ فما رأيتها تشفي عليلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيت أقربَ الطرقِ : طريقةَ القرآنِ ، اقرأ في الإثباتِ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (طه آية : ٥) ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ (فاطر : ١٠) . واقرأ في النفي ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى : ١١)، ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴾ (طه : ١١٠) ، ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ (مريم : ٦٥) ، ثمَّ قالَ : ومن جرَّبَ مثلَ تجربتي عرفَ مثلَ معرفتي ، وكانَ يتمثلُ كثيراً :

نِهَايَــــةُ إِقْدَامِ العُقُولِ عِقَــالُ ... وَأَكْثَــرُ سَعْيِ العَالَمِيــنَ ضَلالُ

وَأَرْوَاحُنا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَـا أَذىً وَوَبَـالُ

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا [(١)]

وهذا إمامُ الحرمين رحمه الله تركَ ما كانَ ينتحله ويقرِّره، واختارَ مذهبَ السلفِ ، وكانَ يقولُ : يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلامِ ؛ فلو أنِّي عرفتُ أنَّ الكلامَ يبلغُ بي إلى ما بلغَ ، ما اشتغلت به . وقالَ عندَ موته : لقد خضتُ البحرَ الخضمَّ ، وخليتُ أهلَ الإسلامِ وعلومَهم ، ودخلتُ فيما نهوني عنه ، والآنَ إنْ لم يتداركني ربي برحمته فالويلُ لابنِ الجويني ، وهاأنا ذا أموتُ على عقيدةِ أمِّي – أو قال – عقيدةِ عجائزِ نيسابورَ . وهناك غيرُهم كثيرٌ كابنِ واصلِ الحموي والخونجي والخسرو شاهي وغيرهم [(٢)]؛ حتى قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه الله : "ولو جمعتُ ما بلغني في هذا البابِ عن أعيانِ هؤلاء كفلان وفلان لكانَ شيئاً كثيراً ، وما لم يبلغني من حيرتهم وشكهم أكثرُ وأكثرُ "[(٣)].

واعلمْ أنَّ هذه الحيرةَ مرتبطةٌ بأمرين :

فأمَّا الأمرُ الأوَّلُ : فهي ما كانتْ نتيجةً له وهو التناقضُ ؛ لأنَّ وجودَ التناقضِ الكثيرِ في علمِ الكلامِ وفي طُرُقِ الاستدلالِ له ؛ يؤدي إلى عدمِ الثقةِ به ، فإذا

---

(١) درء التعارض لابن تيمية (١ / ١٥٩ – ١٦٠) .

(٢) كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في العقيدة (٧٢/٤) ، وينظر : منهاج السنة (٢٦٩/٥ – ٢٧١) ، اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم (١٩٤/١ – ١٩٥) .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (١٦٦/١) .

انضافَ إلى ذلك تعظيمُ شيوخِ هذا الفنِّ ، وأنَّهم لا يمكن أنْ يقولوا إلا ما هو حقٌّ موافقٌ للعقلِ ــ فإنَّ الأمرَ يتطورُ إلى الشكِّ والحيرةِ ، أو الرجوعِ إلى الحقِّ لمن هدى اللهُ منهم مع الحسرةِ على ما مضى .

وأمَّا الأمر الثَّاني : فهو نتيجةُ هذه الحيرةِ وهو التوقفُ والقولُ بتكافؤ الأدلةِ وعدمِ ترجيح أي منها على الآخر ؛ وقد قالَ الخسرو شاهي لابنِ باده عندما دخلَ عليه : يا فلانُ ما تعتقدُ ؟ – قالَ ابنُ باده – : اعتقدُ ما يعتقده المسلمون . قالَ : وأنت جازمُ بذلك ، وصدرُك منشرحٌ له . قلتُ : نعمْ . فبكى بكاءً عظيماً وقالَ : لكنِّي واللهِ ما أدري ما أعتقدُ ، لكنِّي ما أدري ما أعتقدُ ، لكنِّي ما أدري ما أعتقدُ.(1)

وغيرُ هذه القصصِ كثيرٌ ؛ فالمتكلمون من تناقضٍ إلى حيرةٍ إلى توقفٍ أو توبةٍ ورجوعٍ إلى مذهبِ السلفِ، وهذا جزاءُ من عارضَ نصوصَ الكتابِ والسنَّةِ ، وأعرضِ عنها ؛ ولهذا كثرُ ذمُّ السلفِ لهم ولطريقتهم .

وبعد هذا يعلمُ المنصف أنَّ ذمَّ السلفِ **لم يكنْ مجردَ دعوى لا دليلَ عليها** بل كانت دعوى صادقةً ؛ قد أقمْتُ الحجةَ عليها من كلامهم وما تركته أكثرَ ؛ إذ بالَّذي ذُكِرَ كفايةٌ لمن أراد اللهُ هدايته .

وممَّا يجدرُ التنبيهُ عليه أنَّ ما ذكرته من أسبابٍ هو من جملةِ أسبابٍ كثيرةٍ اقتضتْ ذمَّ السلفِ لعلمِ الكلامِ – ذكرتُ شيئاً هنا ، والباقي ستجده في ثنايا الرسالةِ (2) – ؛ إذ ليسَ المقصودُ هنا الاستقصاءَ بل المقصودُ إثباتُ صحةِ الدعوى ، وما ذكرته هنا يمثلُ أعظمَ الأسبابِ وأهمها .

واللهَ أسألُ أنْ يوفقنا لهداه وأنْ يشمَلنا برحمته وأنْ لا يكلنا لأنفسنا طرفةَ عينٍ .

---

(1) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٩ / ٢٢٨) .

(2) ينظر : الباب الثاني كاملاً ؛ إذ كل أثر يصلح أن يكون سبباً اقتضى الذم .

المبحث الثالث
الخطوات العملية التي اتخذها السلف في محاربة علم الكلام

لقد مرَّ بنا فيما سبقَ أنَّ السلفَ رأوا أنَّ علمَ الكلامِ من البدعِ المحدثةِ في الدين [1]، وأنَّ خطره عظيمٌ ؛ وذلك لقدحه في نصوصِ الوحي ، وتحريفه لأصولِ الدِّينِ . ولقد تفطن لهذا سلفُ هذه الأمَّةِ من أوَّلِ الأمرِ فلم يقفوا مكتوفي الأيدي ينظرون إلى هذه البدعِ وهي تُضعفُ الأمَّةَ وتُفرِّق وحدهَا وتُسَلِّط أعداءها عليها ، بل حاربوه وأنكروه وقاموا بخطواتٍ عمليةٍ في إزالته وإقصائه عن الأمَّة ، حمايةً لها ؛ ونصحاً لأهلها ، وإبراءاً للذمَّة ، وقربةً إلى اللهِ ﷻ فهم في جهادهم ماضون إلى أنْ تقومَ الساعةُ ، يخلفهم في كلِّ جيلٍ عُدُولُه ، ينفون انتحالَ المبطلين وتأويلَ الجاهلين .

وسأعرضُ في هذا المبحثِ الخطواتِ العمليةِ الَّتي قامَ بها أئمةُ السلفِ ؛ لصيانةِ الأمَّةِ ، وحمايتها من هذا الانحرافِ ، سالكاً سبيلَ الاختصارِ قدرَ المستطاعِ ؛ إذ ما قام به السلف كبيرٌ جداً يصعبُ حصره لو تتبعته لخرجَ بي الأمرُ إلى رسالةٍ أخرى . والغرضُ من هذا المبحثِ استكمالُ بيانِ موقفِ السلفِ من علمِ الكلامِ ، ومعرفةِ جهودِهم في حمايةِ جنابِ التوحيدِ والعقيدةِ ، والاقتداءِ بهم ، وسلوكِ سبيلهم ؛ فهم أعمقُ النَّاسِ علماً ، وأقلُهم تكلفاً ، وأهدى سبيلاً ؛ لمشابهتهم أصحابَ النبيِّ ﷺ في هديهم .

فممَّا قاموا به تجاهَ علمِ الكلامِ ما يلي :

١) ذمُّ علمِ الكلامِ ، وبيانُ أنَّه من البدعِ ، والتحذيرُ منه ، وتجويزُ غيبةِ أهله :

لقد مرَّ معنا في المبحثِ الماضي طرفاً من ذمِّ الأئمةِ الأربعةِ له ، فمن ذلك قولُ الإمامِ مالكٍ : « إياكم والبدعَ ؟ قيلَ : يا أبا عبدِ اللهِ وما البدعُ ؟ قالَ : أهلُ البدعِ الذين يتكلمون في أسماءِ اللهِ ، وصفاته ، وكلامه ، وعلمه ، وقدرته ، ولا يسكتون عما سكتَ عنه الصحابةُ
والتابعون لهم بإحسان »[2] .

---

(١) ينظر المبحث الماضي : ص (٣٣١ – ٣٤٥) .

(٢) سبق ذكره ينظر : ص (٣٢١) .

وممَّن أكثرَ من ذمِّهم الإمامُ الشافعي رحمه الله فممَّا قالَ - غير ما ذكرناه سابقاً [1]- :
↑ الكلامُ يلعنُ أهلَ الكلامِ ↑[2] . وعن الرَّبيعِ بنِ سليمان[3] رحمه الله قالَ : ↑ سمعتُ الشافعيَّ وهو نازلٌ من الدَّرَجةِ ، وقومٌ يتكلمون في الكلامِ ، فصاحَ بهم ، وقال : إمَّا أنْ تجاورونا بخيرٍ ، وإمَّا أنْ تقوموا عنَّا ↑[4]، وقالَ أيضاً : ↑لو علمَ النَّاسُ ما في الكلامِ والأهواءِ ؛ لفرُّوا منه كما يفرِّون من الأسدِ ↑[5] ، وقالَ يونسُ[6] رحمه الله : ↑ أتيتُ الشافعيَّ بعد ما كلَّمَ حفصَ الفردِ ،

فقالَ : يا أبا موسى ، لقد اطَّلعتُ من أهلِ الكلامِ على شيءٍ واللهِ ما توهمته قط ، ولأنْ يبتلي اللهُ المرءَ بما نهى اللهُ عنه خلا الشرك باللهِ خيرٌ من أنْ يبتليه بالكلامِ ↑[7]، وعن أحمد بن الوزير القاضي رحمه الله قالَ : قلتُ لأبي عمرَ الضريرِ[8] : الرجلُ يتعلَّمُ شيئاً من الكلامِ يردُّ به على أهلِ الجهلِ ، فقالَ : الكلامُ كلُّه جهلٌ !! وإنَّك كلَّما كنتَ بالجهلِ أعلمُ كنتَ بالعلمِ أجهلُ !! .[9]

---

(١) ينظر : ص (٣٢٢) .

(٢) ذم الكلام للهروي (٤ / ٤٣٢) رقم (١٣٥١) ، (٤ / ٢٩٨ - ٢٩٩) رقم (١١٥٠) .

(٣) هو : أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي المصري . ولد سنة (١٧٤ هـ) ، وتوفي بمصر سنة (٢٧٠ هـ) . المؤذن صاحب الشافعي وراوية مذهبه ، ثقة قال الشافعي : ما خدمني أحد قط ما خدمني الربيع بن سليمان . ينظر : وفيات الأعيان (٢ / ٢٩١ - ٢٩٢) ، طبقات السبكي (٢ / ١٣٢) ، شذرات الذهب (٢ / ١٥٩) .

(٤) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٩٩ — ٣٠٠) رقم (١١٥١) .

(٥) المصدر السابق (٤ / ٣٠٣) رقم (١١٥٩) .

(٦) هو : أبو موسى يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة بن حفص الصدفي المصري . ولد سنة (١٧٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٦٤ هـ) . كان من كبار العلماء في زمانه ، قال يحيى بن حسان التنيسي : يونسكم هذا ركن من أركان الإسلام . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٣٤٨ - ٣٥١) ، طبقات السبكي (٢ / ١٧٠ — ١٨٠) ، شذرات الذهب (٢ / ١٤٩) .

(٧) ذم الكلام للهروي (٤ / ٣٠٦ — ٣٠٧) رقم (١١٦٤) .

(٨) هو : أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري . ولد أعمى سنة (١٥٠ هـ) ، وتوفي سنة (٢٤٦ أو ٢٤٨ هـ) . المقرئ الضرير الأصغر صاحب الكسائي ، قال ابن حبان : كان من العلماء بالفقه والأخبار والفرائض والحساب والشعر وأيام الناس . ينظر : سير أعلام النبلاء (١١ / ٥٤١ — ٥٤٣) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٤٠٦) ، شذرات الذهب (٢ / ١١١) .

(٩) ذم الكلام للهروي (٤ / ٣١٤) رقم (١١٧٩) .

وعن عليِّ بنِ خشرم [1] يقولُ : كتبَ إليَّ بشرُ بنُ الحارثِ [2] رحمه الله : " لا تخالفِ الأئمةَ ؛ فإنَّه ما أفلحَ صاحبُ كلامٍ قط " [3]، وعن أبي عبيدِ القاسمِ بنِ سلام رحمه الله يقولُ – وقال له رجلٌ – : ما تقولُ في رأيِ أهلِ الكلامِ ؟ – فقالَ : " لقد دلَّك ربك على سبيلِ الرشدِ ، وطريقِ الحقِّ ، فقالَ : ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ (النساء : ٥٩) ، أمَا لك فيما دلَّك عليه ربُّك من كلامه وسنةِ نبيه ﷺ ما يغنيك عن الرجوعِ إلى رأيك وعقلك ؟ ، وقد نهاك اللهُ عن الكلامِ في ذاتِهِ وصفاتِهِ إلاّ حسبَ ما أطلقه لك ، قال : ﴿ فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦ ﴾ (الأنعام : ٦٨) ، وقال : ﴿ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ ﴾(الأعراف : ١٨٠) " [4]، وعن الجنيدِ بنِ محمدٍ [5] رحمه الله قال : " أقلُّ ما في الكلامِ سقوطُ هيبةِ الربِّ من القلبِ ، والقلبُ إذا عرى من الهيبةِ من اللهِ عز وجل عرى من الإيمانِ " [6].

(١) هو : أبو الحسن علي بن خشرم بن عبد الرحمن بن عطاء المروزي ، ابن أخت بشر بن الحافي . الإمام الحافظ الصدوق ثقة . ولد سنة (١٦٠هـ) ، وتوفي سنة (٢٥٧ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١١ / ٥٥٢) ، تهذيب التهذيب (٧ / ٢٦٩ – ٢٧٠) .

(٢) هو : أبو نصر بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء بن هلال المروزي الحافي . ولد ببغداد سنة (١٥١ هـ) ، وتوفي بها سنة (٢٢٧ هـ) . الزاهد المشهور قال إبراهيم الحربي : ما أخرجت بغداد أتم عقلاً منه ، ولا أحفظ للسانه منه . سير أعلام النبلاء (١٠ / ٤٦٩) ، البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٦ – ٣٢٨) ، شذرات الذهب (٢ / ٦٠ – ٦٢) .

(٣) ذم الكلام للهروي (٤ / ٣١٤ – ٣١٥) رقم (١١٨٠) ، (٤ / ٣١٧) رقم (١١٨٤) .

(٤) المصدر السابق (٤ / ٣١٨ – ٣١٩) رقم (١١٨٦) .

(٥) هو : أبو القاسم الجنيد بن محمد القواريري الخزاز . شيخ الصوفية ،ولد ونشأ ببغداد ، وبها سمع الحديث ، تفقه على أبي ثور، واشتهر بصحبة الحارث المحاسبي .توفي سنة (٢٩٨ هـ) . ينظر : تاريخ بغداد (٧ / ٢٤١ – ٢٤٨) ، البداية والنهاية (١١ / ١٢٨ – ١٢٩) ، شذرات الذهب (٢ / ٢٢٨ – ٢٢٩) .

(٦) ذم الكلام للهروي (٤/ ٣٧٤) رقم (١٢٤١) ، سير أعلام النبلاء للذهبي (١٤/٦٨) .

وعن ابنِ أبي حاتم[1] رحمه الله قالَ : كانَ أبي وأبو زرعةَ[2] يقولان : " من طلبَ الدينَ بالكلامِ ضلَّ "[3] ، وسئلَ ابنُ خزيمةَ رحمه الله عن الكلامِ في الأسماءِ والصفاتِ ، فقال : "بدعةٌ ابتدعوها ، و لم تكنْ أئمةُ المسلمين ، وأربابُ المذهبِ مثل مالكٍ ، وسفيانَ ، والأوزاعيِّ ، والشافعيِّ ،وأحمدَ ، وإسحاقَ ، ويحيىَ بن يحيى[4] ، وابنِ المبارك ، ومحمدِ بن يحيى[5] ، وأبي وأبي حنيفة ، ومحمدِ بنِ الحسنِ ، وأبي يوسفَ ــ يتكلَّمون في ذلك ، وينهون عن الخوضِ فيه ، ويدلُّون أصحابهم على الكتابِ والسنَّةِ ، فإيَّاك والخوضَ فيه ، والنَّظرَ في كتبهم بحالٍ "[6] .

ولو تأمَّلنا قولَ الشافعيِّ المتقدمِ : " لأنْ يبتلي اللهُ المرءَ بما نهى اللهَ عنه خلا الشركِ باللهِ خيرٌ من أنْ يبتليه بالكلامِ " ؛ لَعَلِمْنا صحةَ قولِ الحسنِ البصري – الشديدِ فيهم – حيث يقول : " إنَّ صاحبَ البدعةِ لا يُقبلُ له صومٌ ، ولا صلاةٌ ، ولا حجٌّ ، ولا عمرةٌ ، ولا صدقةٌ ، ولا جهادٌ ، ولا صرفٌ ، ولا عدلٌ[7] "[8] وبمثله قال الأوزاعي وزاد عليه : "

(1) هو : عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ، حافظ الري ، وابن حافظها كان بحراً في العلم . من مؤلفاته : الجرح والتعديل ، التفسير ، الرد على الجهمية . توفي سنة (٣٢٧ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١١ / ٢١٦) ، طبقات السبكي (٢ / ٣٢٤ – ٣٢٨) ، طبقات الحنابلة (٢ / ٥٥) .

(2) هو : عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازي . ولد سنة (٢٠٠ هـ) ، وتوفي (سنة ٢٦٤ هـ) . إمام حافظ مشهور. قال ابن راهويه : كل حديث لا يعرفه أبو زرعة فليس له أصل . تاريخ بغداد (١٠ / ٣٢٦ – ٣٣٥) ، البداية والنهاية (١١ / ٤٤) ، سير أعلام النبلاء (١٣ / ٦٥ – ٨٦) .

(3) ذم الكلام للهروي (٤ / ٣٨٣) رقم (١٢٤٥) .

(4) هو : يحيى بن يحيى بن بكر التميمي النيسابوري . ولد سنة (١٤٢ هـ) ، توفي بنيسابور سنة (٢٢٦ هـ) . قال ابن راهويه : ما رأيت مثل يحيى بن يحيى ولا أحسبه رأى مثل نفسه ، ومات وهو إمام لأهل الدنيا . ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ٣٢٢) ، شذرات الذهب (٢ / ٥٩) ، تذكرة الحفاظ (٢ / ٤١٥ – ٤١٦) .

(5) العدني . تقدمت ترجمته ص (١٦٩) .

(6) ذم الكلام للهروي (٤ / ٣٨٧ – ٣٨٨) رقم (١٢٦٣) .

(7) الصرف قيل : النافلة ، والعدل : الفريضة ، ينظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٣ / ٤٦)، وقد ذكر ابن حجر أكثر من عشرة أوجه في تفسيرها . فتح الباري لابن حجر (١ / ١٤٤) .

(8) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ١٥٦ - ١٥٧) رقم (٢٧٠) ، الشريعة للآجرّي (١ / ١٤٤).

وكانت أسلافكم تشتدُ عليهم ألسنتُهم ، وتشمئزُ منهم قلوبُهم ويحذِّرون النَّاسَ بدعتهم [1] .

وقالَ الفضيلُ بنُ عياضٍ[2] رحمه الله : لا يرفعُ لصاحبِ بدعةٍ إلى اللهِ عملٌ [3] ، وكان أيوبُ السختياني[4] يقولُ رحمه الله : ما ازدادَ صاحبُ بدعةٍ اجتهاداً إلا ازدادَ من اللهِ بعداً [5] ، وعن أسدِ بنِ موسى[6] رحمه الله : وقعتِ اللعنةُ من رسولِ الله ﷺ على أهلِ البدع ، وأنَّ اللهَ لا يقبلُ منهم صرفاً ولا عدلاً ولا فريضةً ولا تطوعاً ، وكلَّما ازدادوا اجتهاداً وصوماً وصلاةً ازدادوا من اللهِ بعداً [7] .

والسببُ في هذه الأحكامِ القاسيةِ عليهم ــ أنَّ بدعهم في أصولِ الإيمانِ : مما يحبطُ العملَ ، ويصلُ بصاحبه إلى الكفرِ والزندقةِ والخروجِ من الدِّينِ ، شعرَ بذلك أو لم يشعرْ ؛ إذ هم قد انحرفوا في التوحيدِ والقدرِ والإيمانِ وردّوا النصوصَ ، وخالفوا حكمَ اللهِ ورسوله ، وهم مع انحرافهم الخطيرِ هذا تجد غالبَ ما يزعمونه برهاناً هو شبهةٌ ، وغالبَ ما يعتمدونه يؤولُ إلى دعوى لا حقيقةَ لها ، أو شبهةٌ مركبةٌ من قياسٍ فاسدٍ أو قضيةٍ كلِّيةٍ لا تصحُّ إلا جزئيةً ، أو دعوى إجماعٍ لا حقيقةَ له ، أو التَّمسكُ في المذهبِ والدليلِ بالألفاظِ المشتركة ، ثمَّ إنَّ ذلك إذا رُكبَّ بألفاظٍ كثيرةٍ طويلةٍ غريبةٍ عمن لم يعرفْ اصطلاحهم أوهمت الغِرَّ ما يوهمه السرابُ للعطشانِ ، و المتكلمون في الغالبِ كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ

(١) البدع والنهي عنها لابن وضّاح ص (٤) .

(٢) هو : أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي . ولد بسمرقند ، وتوفي بمكة سنة (١٨٧ هـ) . عابد الحرم ،كان ثقةً صاحب عبادةٍ وورعٍ . ينظر : وفيات الأعيان (٤ / ٤٧- ٥٠) ، البداية والنهاية (١٠ / ٢١٤ – ٢١٥) ، سير أعلام النبلاء (٨ / ٤٢١ - ٤٤٢) .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ١٥٧) رقم (٢٧٢) ، تلبيس إبليس لابن الجوزي ص (١٥) .

(٤) هو : أبو بكر أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري . ولد سنة (٦٦ هـ) ، توفي سنة (١٣١هـ) . الأمام الحافظ من كبار الفقهاء قال شعبة : كان سيد الفقهاء . ينظر : الطبقات الكبرى لابن سعد (٧ / ٢٤٦ – ٢٥١) ، سير أعلام النبلاء (٦ / ١٥ – ٢٦) ، شذرات الذهب (١ / ١٨١) .

(٥) البدع والنهي عنها لابن وضاح ص (٢٧) .

(٦) هو : أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي الملقب بأسد السنة . ولد سنة (١٣٢ هـ) ، توفي سنة (٢١٢ هـ) . الحافظ ، قال البخاري : مشهور الحديث . ينظر : الوافي بالوفيات (٩ / ٧) ، البداية والنهاية (١٠ / ٢٩١) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٤٠٢) .

(٧) البدع والنهي عنها لابن وضّاح ص (٧) .

مُّخۡتَلِفٖ ۝٨ يُؤۡفَكُ عَنۡهُ مَنۡ أُفِكَ ۝٩ ﴾ (الذاريات : ٨ – ٩) ، ليسَ فيما يقولونه بصيرةٌ ، وإنَّ حجَّتهم ليستْ ببينةٍ ، وإنَّما هي كما قيلَ :

حُجَجٌ تَهَافَتَ كَالزُجَاجِ تخَالُهَا حقــاً وَكُــلٌ كَاسِرٌ مَكْسُورُ

ويعلمُ العليمُ البصيرُ بهم أنَّهم من وجهٍ مستحقون ما قاله الشافعيُّ ؛ حيثُ يقولُ : حكمي في أهلِ الكلامِ أنْ يضربوا بالجريدِ والنِّعالِ ، ويطافُ بهم في القبائلِ والعشائرِ ، ويقالُ : هذا جزاءُ من أعرضَ عن الكتابِ والسنةِ وأقبلَ على الكلامِ .

ومن وجهٍ آخر إذا نظرتَ إليهم بعينِ القدرِ – والحيرةُ مستوليةُ عليهم ، والشيطانُ مستحوذٌ عليهم – رحمتهم وترفَّقتَ بهم ، أوتوا ذكاءً وما أتوا زكاءً ، وأعطوا فهوماً وما أعطوا علوماً ، وأعطوا سمعاً وأبصاراً وأفئدة ﴿ فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴾ (الأحقاف : ٢٦) ، ومنَ كانَ عليماً بهذه الأمورِ تبينَ له بذلك حذقَ السلفِ وعلمهم وخبرتهم ؛ حيث حذَّروا من الكلامِ ونهوا عنه ، وذمَّوا أهله وعابوهم ، وعلمَ أنَّ من ابتغى الهدى في غيرِ الكتابِ والسنةِ لم يزددْ من الله إلا بعداً «[1] .

وبعدَ أنْ لَخَّصَ ابنُ تيميةَ حقيقةَ حالهم وما هم عليه حتى لا يغترَّ بهم أحدٌ ، وطرداً لمنهجِ السلفِ في ذلك ، يبيِّنُ حقيقةً هامةً ، هي لازمةٌ لهذا الأمرِ ؛ **وهي بيانُ حالهم وتحذيرُ الأمَّةِ منهم** وهو أمرٌ واجبٌ باتفاقِ المسلمين ، » حتى قيلَ لأحمدَ بنِ حنبل :الرجلُ يصومُ ويصلي ويعتكفُ أحبُّ إليك أو يتكلَّمُ في أهلِ البدعِ ؟ فقالَ : إذا قامَ وصلى واعتكفَ فإنَّما هو لنفسه ، وإذا تكلَّمَ في أهلِ البدعِ فإنَّما هو للمسلمين ، هذا أفضلُ .

فبيَّنَ أنَّ نفعَ هذا عامٌ للمسلمين في دينهم من جنسِ الجهادِ في سبيلِ الله ؛ إذ تطهيرُ سبيلِ اللهِ ودينه ومنهاجه وشرعته ، ودفعِ بغيِ هؤلاءِ وعدوانهم على ذلك ـــ واجبٌ على الكفايةِ باتفاقِ المسلمين ، ولولا من يقيمه اللهُ لدفعِ ضررِ هؤلاءِ لفسدَ الدِّينُ ، وكان فساده أعظمَ من فسادِ استيلاءِ العدوِ من أهلِ الحربِ ، فإنَّ هؤلاءِ إذا استولوا لم يفسدوا القلوبَ وما فيها من الدِّينِ إلا تبعاً، وأمَّا أولئك فهم يفسدون القلوبَ ابتداءً «[2] .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/١١٨ – ١٢٠) .

(٢) المصدر السابق (٢٨/٢٣١ – ٢٣٢) .

وهذا النَّقل عن الإمامِ أحمدَ يبينُ لنا ما استقرَّ عندَ السلف من إسقاطِ حرمةِ هؤلاء المتكلمين المبتدعين ؛ **فغيبتهم مندوبٌ إليها** – مع أنَّ الأصلَ في الغيبةِ التحريمُ – فانظرْ كيفَ انقلبَ الحكمُ من التحريمِ إلى الندبِ ؛ لتعلمَ فداحةَ ما عليه المتكلمون ، وهذا الحكمُ ليس حكماً من الإمامِ أحمدَ فقط ، بل معلومٌ ومشهورٌ من قبلُ ؛ فعن عاصمِ الأحول رَحِمَهُ اللهُ[1] أنَّه أنَّه قالَ : « جلستُ إلى قتادةَ[2] فذكرَ عمروَ بنَ عبيدٍ فوقعَ فيه . فقلتُ : يا أبا الخطابِ الخطابِ ألا أرى العلماءَ يقعُ بعضُهم في بعضٍ ؟ قال : يا أحولُ ولا تدري أنَّ الرَّجلَ إذا ابتدعَ بدعةً فينبغي لها أنْ تُذكرَ حتى تُعْلَمَ .. »[3] ، وقيلَ لسفيانَ بنَ عيينة رَحِمَهُ اللهُ : « إنَّ إنَّ هذا يتكلَّمُ في القدرِ – يعني إبراهيم بن أبي يحيى[4] – فقالَ سفيانُ : عرِّفوا النَّاسَ أمره ، ، واسألوا ربكم

العافيةَ »[5] ، وجاءَ في رسالةِ أسدِ بنِ موسى إلى أسدِ بنِ فرات [6]: « اعلم أي أخيَّ إنَّما أخيَّ إنَّما حملني على الكتابِ إليك ما ذكرَ أهلُ بلادكِ من صالحِ ما أعطاكَ اللهُ من إنصافك النَّاسَ وحسنِ حالك ، مما أظهرتَ من السنَّةِ ، وعيبك لأهلِ البدعةِ ، وكثرةِ ذكرك لهم

(١) هو : أبو عبد الرحمن عاصم بن سليمان الأحول البصري . من الحفاظ الثقات ، تولى قضاء المدائن ، وتولى الحسبة في الكوفة في المكاييل والأوزان . مات سنة (١٤٢ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ٨٤) ، سير أعلام النبلاء (٦ / ١٣ – ١٥) ، شذرات الذهب (١ / ٢١٠) .

(٢) هو : أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز السدوسي البصري الأعمى . ولد سنة (٦٠ هـ) ، وتوفي بواسط سنة (١١٧ هـ) . حافظ العصر ، ومن أوعية العلم ، قدوة المفسرين والمحدثين ، عالماً بالأنساب ورأساً في العربية . ينظر : وفيات الأعيان (٤ / ٨٥ – ٨٦) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٢٦٩ – ٢٨٣) ، شذرات الذهب (١ / ١٥٣ – ١٥٤) .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ١٥٤) رقم (٢٥٦) .

(٤) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سمعان الأسلمي المدني . الفقيه ، قال أحمد : تركوا حديثه ، قدري معتزلي . توفي سنة (١٨٤ هـ) . ينظر :الوافي بالوفيات (٦ /١٦٥) ،الكاشف (١ /٢٢٢) ،الجرح والتعديل (٢ /١٢٥) ،شذرات الذهب (١ /٣٠٦) .

(٥) تلبيس إبليس لابن الجوزي ص (١٤) ، والسيوطي في الأمر بالاتباع ص (٦٥) .

(٦) هو : أسد بن فرات بن سنان . ولد بحران سنة (١٤٢ هـ) ، وتوفي سنة (٢١٣هـ) . قاضي القيروان ،كان من القادة الفاتحين وهو أول من فتح صقلية ، سمع الموطأ من مالك ، كان ثقة ، وصاحب سنة . من مؤلفاته : الأسدية . ينظر : المذهب لابن فرحون (١/١٦١ – ١٦٢) ، الأعلام (٢٩٨) .

وطعنك عليهم ، فأذَّلهم اللهُ بذلك ، وصاروا ببدعتهم مستترين ، فأبشرْ أي أخيَّ بثوابِ ذلك ، واعتدَّ به أفضلَ حسناتك من الصلاةِ والصيامِ والحجِّ والجهادِ، وأينَ تقعُ هذه الأعمالِ من إقامةِ كتابِ اللهِ وإحياءِ سنَّةِ رسوله »[1] .

ويقولُ القحطانيُّ رحمه الله في نونيته في معرضِ هجائه للمتكلمين :

يا مَـعْشَرَ المتَكَلِّـمِينَ عَـدَوتُمُ   عُدْوَانَ أَهِـلِ السَّبْتِ فِي الحِيتَانِ

وَاللهُ صَـيَّرَنِي عَلَيْـكُم نِقْـمَةً   وَلِهَتكِ سِتْرِ جَمِيعِكُم أَبْقَـانِي

لأُقَـطِّعَنَّ بِمـعْوَلِي أَعْـرَضِكُم   مَادَامَ يَصْحَبُ مُهْجَتِي جُثْمَانِي

ولأهْجُونَّكمُ وَأَثْلُـبُ حِـزْبَكُم   حَـتَّى تُغيِّبَ جُثـتِي أَكْـفَانِي

وَلأَهْتِـكَنَّ بِمَنْـطِقِي أَسْتَارَكُـم   حَـتَّى أُبلِّـغَ قَـاصِـياً أَوْ دَانِي

وَلأَكْتُبنَّ إِلى البِـلادِ بِسَبِّكُـم   فَيَسِـيرَ سَيْرَ البُزْلِ بالـرُّكْبَـانِ

وَلأَدْحَـضَنَّ بِحُجَّتِي شُبُـهَاتِكُم   حَتَّى يُغَطِّي جَهْـلَكُم عِرْفَانِي[2]

ويقولُ القرافي رحمه الله[3]: « أربابُ البدعِ والتصانيفِ المضلِّةِ ينبغي أنْ يُشَهَّرَ في الناسِ فسادها وعيبها ، وأنَّهم على غيرِ الصوابِ ؛ ليحذرها النَّاسُ الضعفاءُ فلا يقعوا فيها ، ويُنفَّرَ عن تلك المفاسدِ ما أمكنَ ، بشرطِ أنْ لا يُتعدَّى فيها الصدقَ ، ولا يُفْتَرَ على أهلها من الفسوقِ والفواحشِ ما لم يفعلوه ، بل يُقْتَصَرُ على ما فيهم من المنفِّرَاتِ خاصةً ... »[4].

وذكرَ الشاطبيُّ رحمه الله قريباً من ذلك فقالَ « ... ذكرهم بما هم عليه ، وإشاعةُ بدعتهم كي يُحْذَروا ، ولئلا يُغْتَرَّ بكلامهم ، كما جاءَ عن كثيرٍ من السَّلفِ ذلك »[5]. وقالَ في موضعٍ آخر « ... فمثلُ هؤلاءِ لابدَّ من ذكرهم والتشريدِ بهم ؛ لأنَّ ما يعودُ على

---

(١) البدع والنهي عنها لابن وضّاح ص (٦) .

(٢) نونية القحطاني ص (٥١ – ٥٢) .

(٣) هو : أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي المالكي . انتهت إليه رئاسة المذهب في زمنه ، متبحرٌ في الفقه والأصول . من مؤلفاته : الذخيرة في الفقه ، الفروق ، الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة . توفي بمصر سنة (٦٨٤هـ) . ينظر : الديباج المذهب (١ / ٦٢ - ٦٧) ، الوافي بالوفيات (٦ / ١٤٦) ، معجم المؤلفين (١ / ١٥٨ – ١٥٩) ، الأعلام (١ / ٩٤ – ٩٥) .

(٤) الفروق للقرافي (٤ / ١٦٠) .

(٥) الاعتصام (١/١٧٥) .

المسلمين من ضررهم إذا تركوا ـــ أعظمُ من الضررِ الحاصلِ بذكرهم والتنفيرِ عنهم ، إذا كان سببُ تركِ التعيين الخوفَ من التفرقِ والعداءةِ [1] .

٢- الردُّ على المتكلمين :

وليسَ الغرضُ هنا ذكرُ ردودِ السلفِ على المسائلِ الَّتي أحدثها المتكلمون فإنَّ هذا مما تفنى فيها الأعمارُ ، ويحتاجُ جمعه إلى مجلداتٍ كبارٍ ، بل الغرضُ ذكرُ أسماءِ الكتبِ الَّتي صنفها أئمةُ السلفِ في الردِّ على المتكلمين ؛ ليتبين جزءٌ من جهدِ السَّلفِ وجهادهم في حمايةِ المعتقد فمن ذلك :

١ -السُنَّةُ : لمحمدِ بنِ عمرَ الواقديِّ ، ت : « ٢٠٧هـ » .نصَّ عليه الصفدي . انظر : الوافي بالوفيات (٤ / ٢٢٨) .

٢ -الإيمانُ : لأبي عبيدِ القاسمِ بنِ سلاَّم ، ت : « ٢٢٩ هـ ». طبع بتحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، الطبعة العمومية ، دمشق .

٣ -الردُّ على الجهميةِ : لنعيمِ بنِ حمادِ الخزاعيِّ ، ت : « ٢٢٩ هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤)

٤ -الصفاتُ والردُّ على الجهميةِ : لعبدِ اللهِ بنِ محمدِ الجعفيِّ ، ت : « ٢٢٩هـ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) ، ودرء التعارض (٧ / ١٠٨) .

٥ -السُنَّةُ : لابنِ أبي شيبةَ ، ت : « ٢٣٥هـ » . نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) .

٦ -الردُّ على الجهميةِ : لعبدِ العزيزِ الكناني ، ت : « ٢٤٠هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) ، ودرء التعارض (٦ / ١١٥) ، ونقل منه ابن القيم في كتابه اجتماع الجيوش الإسلامية ص (٨٦) .

٧ -الحيدةُ : لعبدِ العزيزِ بنِ يحي الكنانيِّ . مطبوع بتحقيق : جميل صليبا ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ، طبعة : ١٣٨٤هـ / ١٩٦١م .

---

(١) الاعتصام للشاطبي (١ / ٤٥٣) .

٨ - الردُّ على الزنادقةِ والجهميةِ : لأحمدَ بنِ حنبل ، ت : « ٢٤١هـ » . مطبوع بتحقيق : الدكتور عبد الرحمن عميرة ، دار اللواء الرياض ، طبعة : ١٤٠٢هـ .

٩ - السُنَّةُ : له أيضاً . مطبوع بتصحيح وتعليق : إسماعيل الأنصاري ،نشر وتوزيع إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالسعودية .

١٠ - الردُّ على الجهميةِ : لمحمدِ بن أسلمِ الطوسي ، ت : « ٢٤٢هـ ».نصَّ عليه أبو نعيم في الحلية (٩ / ٢٣٩) .

١١ - الاستقامةُ في الردِّ على أهلِ البدعِ : لخُشيش بن أصرم ، ت : « ٢٥٣هـ » . نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٧ / ١٠٨) ، والذهبي في : سير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٥٠) .

١٢ - خلقُ أفعالِ العبادِ والردُّ على الجهميةِ : للبخاري ، ت :« ٢٥٦ هـ » مطبوع بتحقيق : فهد الفهيد . دار أطلس الخضراء ـ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

١٣ - السُنَّةُ والردُّ على الجهميةِ : للأثرم ، ت : « ٢٦١ هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) .

١٤ - السُنَّةُ أوعقيدةُ أحمدَ بنِ حنبلٍ : للمزني ، ت : « ٢٦٤ هـ ». نصَّ عليه ابن القيم انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية ص (٥٩) ، تاريخ التراث العربي (٣ / ١٩٦) .

١٥ - السُنَّةُ : لحنبلِ بنِ إسحاقَ ، ت : « ٢٧٣هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) .

١٦ - السُنَّةُ : لأبي داودَ السجستانيِّ ، ت : « ٢٧٥ هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) .

١٧ - الردُّ على الجهميةِ : لعثمانَ بنِ سعيدِ الدارميِّ ، ت : « ٢٧٦هـ » . مطبوع بتحقيق : بدر البدر ، الدار السلفية الكويت ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .

١٨ -نقض عثمانَ بنِ سعيدِ على المرِّيسي الجهمي العنيدِ . مطبوع بتحقيق : منصور السماري . أضواء السلف ــ الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هــ .

١٩ -الاختلافُ في اللفظِ والردُّ على الجهميةِ : لابنِ قتيبةَ ، ت : « ٢٧٦ هــ » . مطبوع بتحقيق : عمر محمود أبي عمر ، دار الراية الرياض ، ١٤١٢هــ .

٢٠ -السُنَّةُ : لحربِ بنِ إسماعيلَ الكرمانيِّ ، ت : « ٢٨٠هــ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٧ / ١٠٨) ، ونقله ابن القيم كاملاً في آخر كتاب حادي الأرواح ص (٣٦٤ - ٣٦٩).

٢١ -السُنَّةُ : لابنِ أبي عاصمٍ ، ت : « ٢٨٧ هــ » . مطبوع بتحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي بيروت : ١٤٠٠هــ / ١٩٨٠م.

٢٢ -السُنَّةُ : لعبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ حنبلٍ ، ت : « ٢٩٠هــ » . مطبوع بتحقيق : الدكتور محمد بن سعيد القحطاني ، رمادي للنشر والمؤتمن للتوزيع السعودية : ١٤١٦هــ/ ١٩٩٥م .

٢٣ -السُنَّةُ : لمحمدِ بنِ نصرِ المروزي ، ت : « ٢٩٤هــ » .مطبوع بتحقيق : سالم أحمد السلفي ، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨هــ.

٢٤ -السُنَّةُ : للحكمِ بنِ معبدٍ الخزاعيِّ ، ت : « ٢٩٥هــ » . نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٧ / ١٠٨) ، وابن العماد في : شذرات الذهب (٢ / ٢١٨) .

٢٥ -التوحيدُ : لابنِ خزيمةَ ، ت : « ٣١١هــ » .مطبوع بتحقيق : الدكتور عبد العزيز إبراهيم الشهوان ، مكتبة الرشد الرياض : ١٤١٤هــ / ١٩٩٤م.

٢٦ -السُنَّةُ : لابنِ خزيمةَ . نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٧ / ١٠٨) .

٢٧ -السُنَّةُ : لأبي بكرٍ الخلالِ ، ت : « ٣١١هــ » . طبع جزءٌ منه بتحقيق : الدكتور عطية الزهراني ، دار الراية الرياض : ١٤١٠هــ / ١٩٨٩م .

٢٨ -الردُّ على الجهميةِ : لعبدِ الرحمنِ بن أبي حاتمٍ ، ت : « ٣٢٧هـــ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٦ / ٢٦١) ، وابن أبي يعلى : طبقات الحنابلة (٢ / ٥٥) .

٢٩ -السُنَّةُ : لعبدِ الرحمنِ بن أبي حاتمٍ .نصَّ عليه ابن أبي يعلى انظر : طبقات الحنابلة (٢ / ٥٥) .

٣٠ -شرحُ السُنَّةِ : لأبي محمدٍ البربهاريِّ ، ت : « ٣٢٩هـــ » . مطبوع بتحقيق : خالد بن قاسم الردَّادي ، مكتبة الغرباء المدينة المنورة : ١٤١٤هـــ / ١٩٩٣م .

٣١ -الأسماءُ والصفاتُ : لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ إسحاق الصبغيِّ ، ت : « ٣٤٢هـــ » . نصَّ عليه الذهبي . انظر : سير أعلام النبلاء (١٥ / ٤٨٥) .

٣٢ -الردُّ على من يقولُ القرآنُ مخلوقٌ : لأحمدَ بنِ سليمان النجادِّ ، ت : « ٣٤٨هـــ ». مطبوع بتحقيق :رضا الله محمد إدريس ، مكتبة الصحابة الإسلامية ـــ الكويت : ١٤٠٠هـــ .

٣٣ -السُنَّةُ : لأبي أحمدَ العسالِّ ، ت : « ٣٤٩ هـــ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) ، والذهبي : سير أعلام النبلاء (١٦ / ١١) .

٣٤ -الردُّ على المخالفين من القدريةِ والجهميةِ والرافضةِ : لمحاربِ المحاربيِّ ، ت : « ٣٥٩هـــ ». نصَّ عليه السمعاني . انظر : الأنساب (٥ / ٢٠٧)

٣٥ -السُنَّةُ : لأبي القاسمِ الطبرانيِّ ، ت : « ٣٦٠هـــ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) ، ابن القيم : اجتماع الجيوش الإسلامية ص (١١٥) .

٣٦ -السُنَّةُ : لأبي أحمدَ القصابِّ ، ت : « ٣٦٠هـــ ». نصَّ عليه الذهبي انظر : سير أعلام النبلاء (١٦ / ٢١٤) .

٣٧ -الشريعةُ : لأبي القاسمِ محمدُ بنُ الحسينِ الآجرّي ، ت : « ٣٨٧هـ » . مطبوع بتحقيق : الدكتور عبد الله عمر الدميجي ، دار الفضيلة للنشر الرياض : ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م .

٣٨ -السُنَّةُ : لأبي الشيخِ الأصبهانيِّ ، ت : « ٣٦٩هـ ». نصَّ عليه ابن القيم انظر :اجتماع الجيوش الإسلامية ، ونقل منه فصلاً كاملاً ص(١٤١- ١٤٦).

٣٩ -السُنَّةُ : لابن أبي زيدٍ القيروانيِّ ، ت : « ٣٨٦هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) .

٤٠ -الإبانةُ عن شريعةِ الفرقةِ الناجيةِ ومجانبةِ الفرقةِ المذمومةِ : لابن بطةَ العكبريِّ ، ت « ٣٨٧هـ ». مطبوع بتحقيق : رضا نعسان معطي ، دار الراية الرياض : ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤١ -الردُّ على الجهميةِ : لمحمدِ بنِ إسحاقِ بنِ منده ، ت : « ٣٩٥ هـ ». مطبوع بتحقيق : الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي ، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة :١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٤٢ -الإيمانُ : لابنِ منده . مطبوع بتحقيق : الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية :١٤٠١هـ .

٤٣ -التوحيدُ : لابنِ منده . مطبوع بتحقيق : الدكتور علي محمد ناصر الفقيهي ، مكتبة الغرباء الأثرية المدينة المنورة :١٤١٤هـ / ١٩٩٤م .

٤٤ -شرحُ السُنَّةِ : لابنِ أبي زمنين ، ت : « ٣٩٩هـ ». مطبوع بتحقيق : محمد هارون ، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة .

٤٥ -شرحُ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُنَّةِ والجماعةِ : لأبيالقاسمِ هبةِ اللهِ اللالكائيِّ ، ت :«٤١٢ هـ». مطبوع بتحقيق : الدكتور أحمد سعد حمدان ، دار طيبة الرياض : ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م .

٤٦ -السُنَّةُ : لأبي عمرَ الطلمنكيِّ ، ت : « ٤٢٩هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) ، سيل أعلام النبلاء (١٧ / ٥٦٩) .

٤٧ -السُنَّةُ : لأبي نعيمِ الأصبهانيِّ ، ت : « ٤٣٠هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٧ / ١٠٩) .

٤٨ -السُنَّةُ : لأبي ذرٍ الهرويِّ ، ت : « ٤٣٠هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : مجموع الفتاوى (٥ / ٢٤) .

٤٩ -الإبانةُ : له أيضاً . نصَّ عليه الذهبي . انظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٥٨) .

٥٠ -السُنَّةُ : لأبي محمدٍ الخلالِ ،ت : « ٤٣٩هـ ». نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٧ / ١٠٩) .

٥١ -رسالةُ السجزيِّ إلى أهلِ زبيد في الردِّ على من أنكرَ الحرفَ والصوتَ : لأبي نصرٍ السجزيِّ ، ت : « ٤٤٤هـ » . مطبوع بتحقيق : محمد باكريم باعبد الله ، دار الراية الرياض : ١٤١٤هـ .

٥٢ -الإبانةُ : له أيضاً . نصَّ عليه الذهبي . انظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٦٥٤) .

٥٣ -عقيدةُ السلفِ وأصحابِ الحديثِ : لأبي عثمانَ إسماعيلَ الصابونيِّ ، ت : « ٤٤٩هـ ». مطبوع بتحقيق : بدر البدر ، الدار السلفية الكويت : ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٥٤ -الردُّ على الجهميةِ : لأبي القاسمِ بنِ منده ت : « ٤٧٠هـ ». نصَّ عليه ابن أبي يعلى انظر : طبقات الحنابلة (٣ / ٣١) ، ونقل منه نصوصاً .

٥٥ -ذمُّ الكلامِ وأهلِهِ : لأبي إسماعيلَ الأنصاريِّ الهرويِّ ، ت : « ٤٨١هـ ». مطبوع بتحقيق : عبد الرحمن عبد العزيز الشبل ، مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة : ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

٥٦ الانتصارُ لأهلِ الحديثِ : لأبي المظفرِ السمعانيِّ ، ت : « ٤٨٩هـ ». مطبوع بجمع وتعليق : الدكتور محمد حسين الجيزاني، مكتبة دار المنهاج الرياض : ١٤٢٨هـ.

٥٧ الحجةُ في بيانِ المحجةِ : لأبي القاسمِ الأصبهانيِّ ، ت : « ٥٣٥هـ ». مطبوع بتحقيق :الدكتور محمد ربيع المدخلي ، دار الراية الرياض :١٤١١هـ /١٩٩٠م.

٥٨ السُنَّةُ : لأبي القاسمِ التميميِّ ، ت : « ٥٣٥هـ » . نصَّ عليه ابن تيمية انظر : درء التعارض (٧ / ١٠٩) ، والذهبي : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٨٤)

٥٩ السُنَّةُ : ليحيى بنِ سالمِ العرانيِّ ، ت : « ٥٥٨هـ ». نصَّ عليه ابن القيم انظر : اجتماع الجيوش الإسلامية ص (٧١) .

٦٠ تحريمُ النظرِ في كتبِ الكلامِ : لابنِ قدامةَ المقدسيِّ ، ت : « ٦٢٠هـ ». مطبوع بتحقيق :عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية ، عالم الكتاب الرياض : ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

٦١ ذمُّ التأويلِ : له أيضاً :مطبوع بتحقيق : بدر البدر ، الدار السلفية الكويت : ١٤٠٦هـ .

وإذا أضفنا إلى هذا كلِّه كتبَ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ وتلميذه ابنِ القيمِ ـ فسنجدُ أنَّ عندنا حصيلةً عليمةً وافرةً ؛ ردَّتْ على المتكلمين ، وفنَّدتْ مزاعمهم ، وزيَّفتْ شبهاتهم ، وردَّتْ باطلهم . والحمد لله .

٣- مناظرةُ المتكلمين :

لقد عمدَ السلفُ إلى مناظرةِ المتكلمين ؛ وذلك لبيانِ الحقِّ ، ودحضِ الباطلِ ، وإقامةِ الحجةِ ، وقطعِ المتكلمين ، وتفنيدِ شبههم ، وبيانِ حقيقةِ ما هم عليه عندَ من فُتِنَ بهم ؛ فلقد ناظرَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ رحمه الله غيلانَ الدمشقيَّ القدريَّ حتى انقطعَ[1] ، وناظرَ الأوزاعيُّ

(١) ينظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٧٩١ – ٧٩٢) رقم (١٣٢٦) .

رحمه الله قدرياً طلبَ المناظرةَ ؛ فحجَّه [1] ، كما قد اشتهرت مناظرةُ الإمامَ الشافعي رحمه الله لحفصِ الفردِ حتى خصمه[2]، وأمَّا مناظراتُ الإمامِ أحمد رحمه الله للمعتزلةِ بمحضرِ الخليفةِ فمشهورةٌ جداً[3]، وكذلك مناظرةُ الإمامِ إسحاقَ بن راهويه رحمه الله بحضرةِ الأميرِ عبدِ اللهِ بنِ طاهرٍ في حديثِ النُزولِ [4]، وكتابُ الحيدةِ الذي يعتبرُ سرداً لحادثةِ المناظرةِ التي قامتْ بحضرةِ الخليفةِ بين عبدِ العزيز الكناني [5] رحمه الله وبشر المرِّيسي، والمناظرةُ المشهورةُ لشيخِ الإسلام رحمه الله لجماعةٍ من قضاةِ الأشاعرةِ حولَ العقيدةِ الواسطيةِ[6].

كلُّ ذلك وغيرُه[7] يبين مدى حرصَ السلفِ على حمايةِ المعتقدِ وبيانِ زيفِ أهلِ البدعِ .

٤- استتابة ولاة السنة لهم ، والتشهير برؤوسهم وإحراق كتبهم :

لقد تعدَّى جهدُ السلفِ من الخطواتِ العلميةِ والإعلاميةِ – كما يقالُ – حتى نحوا منحىً آخرَ في مجابهةِ المتكلمين وعلمهم ؛ وهو منحى يطالُ الذواتَ والأشخاصَ ، من تهديدٍ بعقوبةٍ من قبلِ وليِّ الأمرِ إذا استمروا في غيِّهم و لم يقلعوا عن بدعتهم . كما سلكوا جانبَ التشهيرِ وإساءةِ السمعةِ ، وإحراق الجهدِ الفكري وثمرة النَّظرِ والتفكيرِ المضني الذي توصَّلوا إليه . وقد مثَّلَ السلفُ ذلك واقعاً ملموساً ؛ فقد اشتهرَ عن أبي يوسفَ – صاحبِ أبي حنفيةَ – استتابتَه لبشرِ المرّيسي ، حتى هربَ منه لما أنكر أنْ يكونَ اللهُ فوقَ العرشِ [8].

(١) ينظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٧٩٤ – ٧٩٥) رقم (١٣٣٠) ؛ سير أعلام النبلاء للذهبي (١٥/ ٤٨٥ ، ١٦/ ٢١٤، ١٧/ ٥٥٨، ٦٥٤) .

(٢) ينظر : الحلية لأبي نعيم (٩/ ١٠٢) ، تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص (٣٣٩) .

(٣) البداية والنهاية (١٠/ ٣٥٩-٣٦٩) .

(٤) شرح الأصفهانية لابن تيمية ص (٦٣ – ٦٤) .

(٥) هو : أبو الحسن عبد العزيز بن يحي بن عبد العزيز بن مسلم الكناني . من أصحاب الشافعي أشتهر بمناظرته لبشر المريسي ، وكانت مناظرةً عجيبة ، وكان صاحب فطنة وذكاء ، من مؤلفاته : الحيدة والاعتذار في ردِّ من قال بخلق القرآن . توفي سنة (٢٤٠هـ) . ينظر : تاريخ بغداد (١٠ / ٤٤٩ – ٤٥٠) ، شذرات الذهب (٢ / ٩٥) ، الأعلام (٤ / ١٥٤ – ١٥٥) .

(٦) ينظر هذه المناظرة ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/١٦٠ – ١٩٤) .

(٧) يقول ابن تيمية رحمه الله : " والشافعي وأحمد وغيرهما من الأئمة قد ناظروا أنواعاً من الجهمية أهلِ الكلام ، وجرى بينهم من المعاني ما لم يُنقل ، ولكن من عرف طُرُق المناظرين لهم والمسائل التي ناظروهم فيها علم ما كانوا يقولونه ". درء التعارض لابن تيمية (٨/ ٥٢) .

(٨) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٥٤) .

وقال هارونُ الرشيدُّ : ↑ بلغني أنَّ بشراً المرّيسي يزعمُ أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ، للهِ عليَّ إنْ أظفرني به إلاّ قتلته قِتْلةً ما قُتلها أحدٌ قط ↑[١]، وهذا غيلانُ قد مرَّ معنا أنَّ عمرَ بن عبد العزيز ناظره ، وألزمه الحجةَ فتابَ ، وعاهده أنْ لا يعودَ ، ولكنَّه بعدَ موتِ عمرَ عادَ إلى بدعته في القدر ، فكتب رجاءُ بن حيوة [٢] رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هشامِ بن عبد الملك : بلغني أنَّه دخلك من قبلِ غيلانَ

غيلانَ

وصالحٍ – أي في قتلهم – فأقسمُ باللهِ لقتلهما أفضلُ من قتلِ ألفين من التركِ والديلمِ[٣].

فأرسلَ هشامٌ إلى غيلانَ ، فأحضره فقالَ له أليسَ قد كنتَ عاهدتَ اللهَ لعمرَ لا تتكلَّمْ في شيءٍ من هذا أبداً ؟ .

ـــ قالَ : اقلني ، فواللهِ لا أعودُ ، قال : لا أقالني اللهُ إنْ أقلتُك .

ـــ هل تقرأُ فاتحةَ الكتابِ ؟ قالَ : نعم .

ـــ قالَ : اقرأ ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ ، فقرأ : ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾ (الفاتحة : ١– ٥) .

ـــ قالَ : قفْ . على ما استعنته على أمرٍ بيده لا تستطيعه أو على أمرٍ في يدك ؟

اذهبا فقطعا يديه ورجليه ، واضربا عنقَه ، واصلباه[٤].

والمهديُّ ضربَ بالسياطِ قوماً تكلموا في القدرِ[٥] . وأهلُ حمصٍ[٦] أخرجوا ثورَ بن يزيد[١]،

يزيد[١]،

(١) السنة لعبد الله بن حنبل (١/١٢٧) .

(٢) هو : أبو المقدام رجاء بن حيوة الكندي الشامي . تابعيٌ جليلٌ ، وشيخ أهل الشام ، ووزير الدولة الأموية ،كان فاضلاً كثير العلم . قال ابن عون لم أر مثل رجاء بالشام . توفي سنة (١١٢ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (٩ / ٣٣٢) ، تذكرة الحفاظ (١ / ١١٨) شذرات الذهب (١ / ١٤٥) .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٧٩٢ – ٧٩٣) رقم (١٣٢٧) .

(٤) المصدر السابق (٢ / ٧٨٩ – ٧٩٠) رقم (١٣٢٥) .

(٥) المصدر السابق (٢ / ٧٩٧ – ٧٩٨) رقم (١٣٣٢) .

(٦) حمص : هي بلد كبير وقديم مشهور بالشام في منتصف الطريق بين دمشق وحلب بسوريا، فتحت في عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . ينظر : معجم البلدان (٢ / ٣٤٧ – ٣٥٠) ، الروض المعطار ص (١٩٨ – ١٩٩) ، المنجد في الأعلام ص (٢٢٥) .

وأحرقوا داره ؛ لكلامه في القدرِ [٢]. وقَتْلُ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ القسريِّ لجعدِ بنِ درهمٍ يومَ العيدِ مشهورٌ جداً [٣] . وكتبَ هشامُ بنُ عبدِ الملكِ إلى سالمِ بنِ أحوزَ : " أمَّا بعدُ فقد نجمَ قبلك رجلٌ من الدّهريةِ من الزنادقةِ يقال له : جهمُ بنُ صفوانَ ، فإنْ أنتَ ظفرتَ به فاقتله وإلا فادسسْ إليه من الرِّجالِ غيلةً ليقتلوه ، فظفرَ به سالمُ بنُ أحوزَ فضربَ عنقه "[٤].

واستتابَ أميرُ المؤمنين القادرُ باللهِ فقهاءَ المعتزلةِ الحنفيةِ في سنةِ ثمانٍ وأربعمائة ؛ فأظهروا الرجوعَ ، وتبرؤوا من الاعتزالِ ، ثمَّ نهاهم عن الكلامِ والتدريسِ والمناظرةِ في الاعتزال والرفضِ ،والمقالاتِ المخالفةِ للإسلام والسنَّةِ ، وأخذَ خطوطهم بذلك ، وأنَّهم مهما خالفوه حلَّ بهم من النَّكالِ والعقوبةِ ما يتَّعظُ به أمثالهم .

وامتثلَ يمينُ الدولةِ ابن سبكتكين ، أمرَ أميرِ المؤمنين في قتلِ المعتزلةِ والرافضةِ ، وصلبهم وحبسهم ونفيهم ، والأمرِ باللعنِ عليهم على منابرِ المسلمين ، وإبعادِ كلِّ طائفةٍ من أهلِ البدعِ ، وطردِهم عن ديارِهم [٥] وقد نالَ الأشاعرةَ ما نالهم من اللعنِ والتضييقِ في خلافةِ القائم في مملكةِ السلاجقةِ في عهدِ طغرل بك ؛ حتى سطَّر القشيريُّ الأشعري ذلك في كتابة الذي سماه " شكايةُ أهلِ السنَّةِ بحكايةِ ما نالهم من المحنةِ " يقصدُ بذلك الأشاعرة[٦].

وأمَّا التشهيرُ بهم فهو حكمُ الشافعي ، وما مرَّ معنا من العقوباتِ هي نوعٌ من التشهير ؛ ومن ذلك " أنَّ الشيخَ أبا حامدٍ الإسفراييني[٧] ، كانَ شديدَ الإنكارِ على

(١) هو :أبو خالد ثور بن يزيد الكلاعي الحمصي . قال ابن معين : ما رأيت أحداً يشك أنَّه قدري ، وهو صحيح الحديث توفي سنة (١٥٣ هـ) . ينظر : الوافي بالوفيات (١١ / ٢٠) ، البداية والنهاية (١٠ / ١١٨) ، شذرات الذهب (١ / ٢٣٤) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٨٠١) رقم (١٣٣٨) .

(٣) الشريعة للآجري (١ / ٦٧٢) رقم (٦٩٤) .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٤٢٤) رقم (٦٣٧) .

(٥) المصدر السابق (٢ / ٧٩٩ - ٨٠٠) رقم (١٣٣٣) .

(٦) التسعينية لابن تيمية (٣/١٠٠١ – ١٠٠٤) .

(٧) هو : أبو حامد أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإسفراييني . ولد سنة (٣٤٤ هـ) ، وتوفي سنة (٤٠٦ هـ) . الأستاذ العلامة الفقيه الشافعي ، انتهت إليه الرئاسة ببغداد . من مؤلفاته : التعليقة الكبرى ، تعليق على مختصر المزني . ينظر : وفيات الأعيان (١ / ٧٢ - ٧٤) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٩٣ – ١٩٦) ، طبقات السبكي (٤ / ٦١ – ٧٤) .

الباقلانيِّ وأصحابِ الكلامِ ؛ فقد كانَ إذا سعى إلى الجمعةِ من قطعيةِ الكرخِ [1] إلى الجامعِ المنصورِ يدخلُ الرباطَ المعروفَ بالزوزي المحاذي للجامعِ ، يقبلُ على من حضرَ ويقول : اشهدوا عليَّ بأنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ كما قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ لا كما يقولُ الباقلانيُّ ، وقد تكررَ منه ذلك جمعاتٍ ، فقيلَ له في ذلك ، فقال : حتى ينتشرَ في النَّاسِ وفي أهلِ الصلاحِ ، ويشيعَ الخبرُ في البلادِ : أني بريءٌ مما هم عليه – يعني : الأشعرية – ، وبريءٌ من مذهبِ
أبي بكرٍ الباقلانيِّ [2].

وأمَّا إحراقُ كتبهم فيذكرُ ابنُ كثيرٍ رحمه الله في حوادثِ سنةِ تسعٍ وسبعين ومائتين في بغدادَ أيامَ ولايةِ المعتمدِ على اللهِ ـــ أنَّ الوراقين كانت تؤخذُ أيمانُهم ، ويحلفون باللهِ ألا يبيعوا كتبَ الكلامِ والجدلِ والفلسفةِ [3] . وفي كتابِ " طبقات الأممِ " : ذكْرُ قصةِ إخراجِ أبي عامرٍ (المعروفِ بالمنصورِ) في الأندلسِ[4] عام ستٍ وثلاثين وثلاثمائة لخزائنِ المستنصرِ باللهِ ، الجامعةِ للكتبِ القديمةِ والحديثةِ ، فأبرزَ ما فيها من ضروبِ التأليفِ بمحضرِ خواصِّ أهلِ العلمِ والدِّينِ ، وأمرهم بإخراجِ ما في جملتها من كتبِ العلومِ القديمةِ المؤلفةِ في علومِ المنطقِ والنجومِ ، وغيرِ ذلك من علومِ الأوائلِ ، حاشا كتبَ الطبِ والحسابِ ، فلما تميزتْ من سائرِ الكتبِ المؤلفةِ في علومِ الشريعةِ والعربيةِ والأخبارِ ـــ أمرَ بإحراقها وإفسادها فأحرقَ بعضها، وطرحَ بعضها في آبارِ القصرِ ، وهيلَ عليها الترابُ والحجارةُ .. [5]، وذكرَ ابنُ رجبٍ رحمه الله في ترجمةِ عبدِ السلامِ بنِ عبدِ الوهابِ [6] الَّذي كانَ عارفاً بالمنطقِ

---

(١) الكرخ : حيٌّ في الجانب الغربي من بغداد بشرقي دجلة . ينظر : معجم البلدان (٤ / ٥٠٧ – ٥١٠) ، الروض المعطار ص (٤٩٠ – ٤٩١) ، المنجد في الأعلام ص (٤٥٩) .

(٢) درء التعارض (٢ / ٩٦ – ٩٧) ، شرح الأصفهانية لابن تيمية ص (٧٤ – ٧٥) .

(٣) الكامل لابن الأثير (٦ / ٣٨٦) .

(٤) الأندلس : وهي أرض واسعة بجنوب غرب أوربا تشمل اليوم أسبانيا والبرتغال . المنجد في الأعلام ص (٧٥) .

(٥) طبقات الأمم للقاضي صاعد ص (١٠٢ – ١٠٣) .

(٦) هو: عبد السلام بن عبد الوهاب بن عبد القادر الجيلي ، الملقب بالركن .كان فاسد العقيدة مذموم السيرة منجماً ، سجن بسبب فساد عقيدته . توفي ببغداد سنة (٦١١ هـــ) .ينظر : البداية والنهاية (١٣ / ٨١) ،سير أعلام النبلاء (٢٢ /٥٥ –٥٦) ،شذرات الذهب (٥ / ٤٥ – ٤٦) .

والفلسفةِ والتنجيمِ أنَّه جرتْ عليه محنةٌ وحُكِمَ بفسقه ، وأُحْرِقَتْ كتبُه ، وذكرَ ابنُ رجبٍ حادثةَ إحراقِ كتبه المتعلقةِ بالفلسفةِ ، ورسائلِ إخوانِ الصفا[1]، وكُتُبِ السِّحرِ ... وذكرَ أنَّ العلماءَ أضرموا ناراً عظيمةً ، وقرئت تلك الكتبُ كتاباً كتاباً ، وكلَّما قرئ كتابٌ ؛ قيل : العنوا من كتبها ، ومن يعتقدها ؛ فيضجُّ العامةُ باللعنِ ، ويرمى الكتابُ في النارِ[2].

٥- بغضهم ومعاداتهم[3] :

لقد كانَ منهجُ السلفِ واضحاً في التعاملِ مع المتكلمين ؛ فإنَّهم سلكوا كلَّ طريقٍ يبين حقيقتهم ، ويَحُدُّ من خطرهم ، ويعصمُ الأمَّةَ من ضررهم ولقد كانت وسيلةُ البغضِ والعداوةِ من الوسائلِ الناجحةِ في زجرِ المتكلمين أو على الأقلِّ لتحذيرِ الناسِ من التعاملِ معهم ، وتوجسِ الخيفةِ منهم ، وحتى يبقوا معزولين عن المجتمعِ ؛ إذ المبغوضُ منبوذٌ .

ولقد أصبحَ بغضُ المتكلمين وعداوتهم أمراً متأصلاً في معتقدِ أهلِ السنَّةِ ؛ إذ يقولُ الصابونيُّ في وصف عقيدةِ السلفِ أصحابِ الحديثِ : ↑ ويبغضون أهلَ البدعِ الذين أحدثوا في الدينِ ما ليس منه ، ولا يحبونهم ، ولا يصحبونهم ، ولا يسمعون ، كلامهم ولا يجالسونهم ... ↑[4] ، وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما أنَّه قالَ : ↑ ما في الأرضِ قومٌ أبغضَ إليَّ من أنْ يجيئوني فيخاصموني من القدريةِ في القدرِ ... ↑[5] ، وقالَ ابنُ عونٍ[6] : ↑ لم يكنْ

(١) هم جماعة يظهرون الإسلام كشفوا عن أنفسهم في القرن الرابع الهجري نشأوا في العراق ، وهم باطنية أصحاب مذهب فلسفي روحاني لم يكن لهم صلة بالدين حقيقةً ، لهم طقوس وأنظمة سرية ، ولهم رسائل عرفت برسائل إخوان الصفا . ينظر : إخوان الصفا لعمر فروخ ص (٦٩ – ٧١) .

(٢) الذيل على طبقات الحنابلة (١٥٤/٢) ، شذرات الذهب (٥ / ٤٥ – ٤٦) .

(٣) إنَّ ما ورد أو يرد من النقول في ذم القدرية أو الجهمية هو بعينه ذمٌ لأهل الكلام ؛ لأنَّ فرق المتكلمين تقاسمت فيما بينها معتقدات الجهمية والقدرية ، وبئس الميراث والوارث والمورَّث .

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص (١٤٤ - ١٤٥) .

(٥) الشريعة للآجري (٢ / ٨٧١ – ٨٧٢) رقم (٤٥١) .

(٦) هو : عبد الله بن عون بن أرطبان ، البصري . الإمام الحافظ ، كان كثير الحديث ، ورعاً ، عابداً ، قال عبد الرحمن بن مهدي : ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون . توفي سنة (١٥١ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ١١٦) ، سير أعلام النبلاء (٦ / ٣٦٤ – ٣٧٥) ، شذرات الذهب (١ / ٢٣٠) .

يكنْ قومٌ أبغضَ إلى محمد[(١)] – يعني ابن سيرين – من قومٍ أحدثوا في هذا القدرِ ما أحدثوا[(٢)] ↑ ، وعن أبي الجوزاء[(٣)] أنَّه كانَ يقولُ : ↑ لأنْ يجاورني القردةُ والخنازيرُ في دارٍ أحبّ إلى من أنْ يجاورني رجلٌ من أهلِ الأهواءِ ↑[(٤)] .

وقد نقلَ البغويُّ إجماعَ السلفِ على البراءةِ من أهلِ البدعِ وبغضهم ، فقالَ : ↑ وقد مضتْ الصحابةُ والتابعون وأتباعهم وعلماءُ السننِ على هذا مجمعين متفقين على معاداةِ أهلِ البدعِ ومهاجرتهم ↑[(٥)].

ولقد أثمرَ هذا البغضُ وتلك العداوةُ من السلفِ معالماً أوضحت كيفيةَ هذا البغضِ ، وكانت نتيجةً لازمةً لتلك المقدمةِ ، ومن تلك الثمارِ أو المعالمِ :

أ ـ لعنهم وسبهم[(٦)] :

فقد مرَّ معنا أنَّ أبا حنيفة قالَّ : ↑ لعنَ اللهَ عمروَ بنَ عبيدٍ فإنَّه فتحَ للناسِ الطريقَ إلى الكلامِ فيما لا يعنيهم من الكلامِ ↑[(٧)]، وعن حسينِ الكرابيسي[(١)] قال : ↑ سئلَ الشافعيُّ

---

(١) هو : أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري ، كان أبوه مولى لأنس بن مالك . كان إماماً في العلم ، ذا ورعٍ وعبادة ، اشتهر بتأويل الرؤى . توفي سنة (١١٠ هـ) . ينظر :وفيات الأعيان (٤ / ١٨١ – ١٨٤) ، البداية والنهاية (٩ / ٣٠٣ – ٣٠٤) ، سير أعلام النبلاء (٤ / ٦٠٦ – ٦٢٢) .

(٢) الشريعة للآجري (١ / ٥٣١) رقم (٧٤١) .

(٣) هو : أوس بن عبد الله الربعي ، تابعي ثقة ، أدرك أبا هريرة وابن عمرو وابن عباس وصفوان بن عسال رضي الله عنهم . قتل في الجماجم سنة (٨٣ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (٩ / ٦٣) ، شذرات الذهب (١ / ٩٣) ، تهذيب التهذيب (١ / ٣٤٨ – ٣٤٩) .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ١٤٧ – ١٤٨) رقم (٢٣١) ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢ / ٤٦٧) رقم (٤٦٦) .

(٥) شرح السنة (١/٢٢٧) .

(٦) لكن لابد من مراعاة التفريق بين المبتدعة : فليست الفِرَقُ في درجةٍ واحدةٍ في استحقاقها للعنِ والذمِّ ؛ فكلُّ ما كانت الفرقة أكثر مخالفةً للسنة ، وأشدُّ عناداً ـــ كانت أكثرَ استحقاقاً للعن والذمِّ . وكلُّما كانت أقلَّ مخالفةً للسنة ـــ كانت أقلَّ استحقاقاً للعن والذمِّ ؛ ولهذا اشتهر عن السلف لعنُ كبارِ فرقِ المبتدعة المعاندين من القدرية والجهمية ، ما لم يشتهر في لعن الفرقِ الأقربِ للسنة والأقل مخالفةً كالأشاعرة ، بل إنَّ بعض العلماء نهى عن لعنهم ؛ لما غلب من موافقتهم للسنة ، ومناصرتهم لها مع أنَّهم ينالهم شيء من ذلك بقدر بدعهم . ينظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤ / ١٦ – ١٧) ، موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (١ / ٢٣٧ – ٢٧٥) .

(٧) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٢١ – ٢٢٢) رقم (١٠٢٩) .

عن شيءٍ من الكلامِ ، فغضبَ ، وقال سلْ عن هذا حفصَ الفردِ وأصحابه ، أخزاهم الله[2].
وعن عكرمةَ بنِ عمارٍ[3] أنَّه قالَ : "سمعتُ القاسمَ بنَ محمدٍ [4]، أو سالمَ بنَ عبدِ الله [5] يلعنان القدريةَ ، الذين يكذبون بقدرِ اللهِ ﷻ ... "[6]، وذُكرت الجهميةُ عندَ يزيد بن هارون[7] رحمه الله فقال : هم واللهِ زنادقةٌ عليهم لعنةُ اللهِ [8] ، وجاءَ في رسالةِ الإمامِ أحمدَ إلى مسددِ بن مسرهدٍ [9] رحمه الله : "وقالتْ طائفةٌ : القرآنُ كلامُ اللهِ وسكتتْ ، وهي

(١) هو : أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي . العلامة ، فقيه بغداد ، كان من بحور العلم ذكياً فطناً فصيحاً لسناً ، أول من فتق القول في مسألة اللفظ بالقرآن ؛ فهجره الإمام أحمد . توفي سنة (٢٤٨ هـ) . سير أعلام النبلاء (١٢ / ٨٠) ، طبقات السبكي (٢ / ١١٧ - ١٢٦) ، (شذرات الذهب ٢ / ١١٧) .

(٢) ذم الكلام للهروي (٤ / ٢٩٠) رقم (١١٣٦) .

(٣) هو عكرمةبن عمار العجلي اليمامي . أصله من البصرة ، قال عاصم بن علي : كان مستجاب الدعوة . توفي سنة (١٥٩ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٧ / ١٣٤ – ١٣٩) ، البداية والنهاية (١٠ / ١٣٨) ، شذرات الذهب (١ / ٢٤٦) .

(٤) هو : أبو عبد الرحمن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . ولد في خلافة علي ، وتوفي سنة (١٠٦ هـ) على الصحيح . من مشاهير علماء التابعين وثقاتهم وساداتهم ، وأحد فقهاء المدينة . ينظر : الطبقات الكبرى (٥ /١٨٧ –١٩٤) ،سير أعلام النبلاء (٥ /٥٣ –٦٠) ،شذرات الذهب (١ / ١٣٥) .

(٥) هو : أبو عمر سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، أحد الفقهاء السبعة ، كان يشبه أباه في السمت والهدي توفي (١٠٦ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٤٥٧ – ٤٦٧) ، البداية والنهاية (٩ / ٢٦٢) ، شذرات الذهب (١ / ١٣٣) .

(٦) ينظر : السنة لعبد الله بن أحمد (٢/٣٩١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٧١٣) رقم (١١٦٦) .

(٧) هو : أبو خالد يزيد بن هارون بن زاذي السلمي الواسطي ولد سنة (١١٧ هـ) ، وتوفي سنة (٢٠٦ هـ) . من الأئمة الأعلام الحفاظ المشاهير ، كان يعدُّ من الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر ، وكان شديداً على الجهمية . ينظر : تاريخ بغداد (١٤ / ٣٣٧ – ٣٤٦) ، سير أعلام النبلاء (٩ / ٣٥٨ – ٣٧١) ، تهذيب التهذيب (١١ / ٣١٩ – ٣٢١) .

(٨) ينظر : السنة لعبد الله بن أحمد (١/١٢٢) .

(٩) هو : أبو الحسن مسدد بن مسرهد بن مسربل الأسدي البصري ، المحدث الحافظ ، قيل : إنَّه أوَّل من صنف المسند بالبصرة . توفي سنة (٢٢٨ هـ) . ينظر : طبقات الحنابلة (١ / ٣٤١ – ٣٤٥) ، تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٢١ – ٤٢٣) ، تهذيب التهذيب (١٠ / ٩٨ – ٩٩) .

الواقفةُ[1] الملعونةُ .. وأمَّا المعتزلةُ الملعونةُ فقد أدركنا من أهلَ العلمِ أنَّهم يكفِّرون بالذنبِ[2] ↑، وقالَ ابنُ خزيمةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : ↑ من نظرَ في كتبي المصنفةَ في العلمِ ظهَر له وبانَ أنَّ أنَّ الكلابيةَ

– لعنهم اللهُ – كذبةٌ فيما يحكون عنِّي ... ↑[3]. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ :

↑ ولهذا اهتمَّ كثيرٌ من الملوكِ والعلماءِ بأمرِ الإسلام ، وجهادِ أعدائه حتى صاروا يلعنون الرافضةَ ، والجهميةَ وغيرهم ، على المنابرِ ، حتى لعنوا كلَّ طائفةٍ رأوا فيها بدعةً ، فلعنوا الكلابيةَ والأشاعرةَ ↑[4] .

ب ـ إهانتهم وعدم تعظيمهم وتوقيرهم :

فعن إبراهيمَ بنِ ميسرة [5] رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، أنَّه قالَ : ↑ من عظَّمَ صاحبَ بدعةٍ فقد أعانَ على هدمِ الإسلامِ ، ومن تبَّسمَ في وجهِ مبتدعٍ فقد استخفَّ بما أُنزلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ على محمدٍ ﷺ ↑[6]. وجاء في رسالةِ أسدِ بن موسى إلى أسدِ بن الفرات : ↑ وقد وقعتِ اللعنةُ من رسولِ اللهِ ﷺ على أهلِ البدعِ ... فارفضْ مجالسهم ، وأذلَّهم ، وأبعدهم كما أبعدهم اللهُ ، وأذلَّهم رسولُ اللهِ ﷺ وأئمةُ الهدى ↑[7] ، وعن أبي قلابةَ [8] رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه رأى رأى رجلاً من أهلِ السنَّةِ ، مع رجلٍ من أهلِ البدعِ فقال له ↑ مالك ولهذا الهزءِ الهزءِ ↑[9]

(١) الواقفة : هم الذين لا يقولون القرآن مخلوق ، ولا غير مخلوق . ينظر : الرد على الجهمية للدارمي ص (١٠٢) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١/٣٢٣ – ٣٢٩) .

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلي (٣١٢) .

(٣) ذم الكلام للهروي (٤ / ٣٨٨ – ٣٨٩) رقم (١٢٦٥) .

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥/٤) .

(٥) هو إبراهيم بن ميسرة الطائفي . نزيل مكة الفقيه الثبت الحافظ ، لقي أنساً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ،وسمع منه . قال سفيان : من لم تر والله عيناك مثله . مات (١٣٢ هـــ) . سير أعلام النبلاء (٦ / ١٢٣) ، شذرات الذهب (١ / ١٨٩) ، تهذيب التهذيب (١ / ١٥٥) .

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ١٥٧) رقم (٢٧٣) .

(٧) شرح السنة للبربهاري ص (٦٠) .

(٨) هو : أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي البصري . كان ثقة فاضلاً من كبار الأئمة والفقهاء ، كان رأساً في العلم والعمل . توفي بالشام هارباً من القضاء سنة (١٠٤ هـــ) . ينظر : البداية والنهاية (٩ / ٢٥٨) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٩٤) ، شذرات الذهب (١ / ١٢٦) .

↑[1] ، وروى اللالكائيُّ رَحِمَهُ اللهُ ↑ أنَّه بينما كانَ طاووسُ[2] يطوفُ بالبيت لقيه معبدُ الجهني الجهني ، فقال له طاووس : أنت معبدٌ ؟ فقالَ : نعم . قالَ : فالتفتَ إليهم طاووسُ ، فقال : هذا معبدٌ فأهينوه ↑[3]، ووثبَ الناسُ على بشرِ المرّيسي عندَ سفيانَ بنِ عيينةَ حتى ضربوه ،وقالوا : جهميٌّ ، فقالَ سفيانُ رَحِمَهُ اللهُ ↑ يا دويبةُ يا دويبةُ ↑[4]، وقالَ إسماعيلُ الصابوني رَحِمَهُ اللهُ - ناقلاً إجماعَ السلفِ على وجوبِ قهرِ أهلِ البدعِ وإذلالهم -: ↑ وهذه الجملُ الَّتي أثبتها في هذا الجزءِ كانتْ معتقدَ جميعهم لم يخالفْ فيها بعضُهم بعضاً بل أجمعوا عليها كلِّها ، واتفقوا معَ ذلك على القولِ بقهرِ أهلِ البدعِ ، وإذلالهم ، وإبعادهم ، وإقصائهم ، والتباعدِ عنهم ، ومن مصاحبتهم ، ومعاشرتهم ، والتقربِ إلى الله تعالى بمجانبتهم ومهاجرتهم ↑[5].

ج ـ هجرهم[6]**، ومقاطعتهم :** لقد نوَّع السلفُ (رحمهم الله) الأساليبَ في هجرِ المبتدعةِ - وخصوصاً المتكلمين - بشتى الوسائلِ والسبلِ ؛ منها :

١) تركُ السلامِ عليهم ؛ ابتداءً ورداً : فقد شكى ذرٌّ سعيدَ بنَ جبيرٍ[1] إلى أبي البختري الطائي[2] فقالَ : ↑ مررتُ فسلمتُ عليه فلم يردَّ عليَّ . فقال أبو البختري لسعيدِ بنِ جبيرٍ

---

(١) الإبانة لابن بطة في الكتاب الأول (٢ / ٨٩١) رقم (١٢٤٢) .

(٢) هو : أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسان الفارسي اليمني . الفقيه القدوة الحافظ عالم اليمن ، من سادات التابعين وأعلمهم بالحلال والحرام توفي بمكة حاجاً سنة (١٠٦ هـ) . ينظر : البداية والنهاية (٩ / ٢٦٢ - ٢٧١) ، سير أعلام النبلاء (٥ / ٣٨ - ٤٩) ، شذرات الذهب (١ / ١٣٣) .

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٧٠٤) رقم (١١٤١) .

(٤) السنة لعبد الله بن أحمد (١ / ١٦٩) .

(٥) المصدر السابق (١٦٩/١) .

(٦) يقول شيخ الإسلام : ↑وهذا الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم ، فإنَّ المقصود زجر المهجور وتأديبه ، ورجوع العامة عن مثل حاله ـــ فإنْ كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يفضي هجره إلى ضعف الشرِّ وخفيته كان مشروعاً . وإنْ كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك ـــ بل يزيد الشر والهاجر ضعيف ؛ بحيث يكون مفسدةُ ذلك راجحةً على مصلحته لم يُشرع الهجر ، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر ، والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف ؛ ولهذا كان النبي ﷺ يتألَّف قوماً ، ويهجر آخرين ... وهذا كما أنَّ المشروع في العدو القتال تارة ، والمهادنة تارة كل ذلك بحسب الأحوال والمصالح . وجواب الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب مبني على هذا الأصل ↑ ينظر : مجموع الفتاوى (٢٠٦/٢٨) .

، فقالَ : سعيدٌ رحمه الله : إنَّ هذا يجددُ كلَّ يومٍ ديناً، لا واللهِ لا أكلِّمه أبداً [3] ، وعن حمادِ بن زيد[4] رحمه الله أنَّه قال : كنتُ مع أيوبَ ويونسَ[5]، وابنِ عون وغيرهم فمرَّ بهم عمروُ بنُ عبيدٍ فسلَّمَ عليهم ووقفَ وقفةً ، فما ردُّوا عليه السلام، ثمَّ جازَ فما ذكروه [6] ، وقالَ الإمامُ مالكٌ رحمه الله : بئسَ القومُ أهلُ الأهواءِ لا نسلِّمُ عليهم [7] ، وقالَ الإمامُ أحمدُ رحمه الله: إذا سلَّمَ الرجلُ على المبتدعِ فهو يحبه ، قالَ النبيُّ ﷺ : «**أَوَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ ؛ أَفْشُوا السَّلاَمَ بَيْنَكُمْ** »[8]. [9]، وعن ابن هاني [10] رحمه الله أنَّه قالَ :

شهدتُ أبا عبدِ اللهِ في طريقِ مسجدِ الجامعِ وسلَّمَ عليه رجلٌ من الشَّاكَّة ، فلم يردَّ عليه

---

(١) هو : أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم الكوفي . ولد سنة (٣٨ هـ) وقتله الحجاج سنة (٩٥ هـ) . الإمام الحافظ المفسر التابعي من كبار العلماء كان ذا عبادة ودين . ينظر : سير أعلام النبلاء (٤ / ٣٢١ – ٣٤٣) ، البداية والنهاية (٩ / ١١٣ – ١١٥) ، شذرات الذهب (١ / ١٠٨ – ١١٠) .

(٢) هو : أبو البختري سعيد بن أبي عمران بن فيروز الكوفي الطائي، مولاهم . الفقيه، أحد العباد ، قال حبيب بن أبي ثابت : اجتمعت أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري ، فكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا .كان مقدم الصالحين القراء الذين قاموا على الحجاج في فتنة ابن الأشعث ، قُتل أبو البختري في وقعة الجماجم سنة (٨٣ هـ) . ينظر :سير أعلام النبلاء (٤ / ٢٧٩ – ٢٨٠) ، تهذيب التهذيب (٤ / ٦٥ – ٦٦) ، شذرات الذهب (١ / ٩٢) .

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد (٣٢٨/١) ، والإبانة الكبرى (٨٩١/٢) رقم (١٢٤٠) .

(٤) هو : أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي الأنصاري ، الإمام ثقة ثبت فقيه ، قال ابن معين : ليس أحد أثبت من حماد بن زيد . ولد سنة (٩٨ هـ) ، وتوفي سنة (١٧٩هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٥٦ – ٤٦٦) ، تهذيب التهذيب (٣ / ٩ – ١١) ، شذرات الذهب (١ / ٢٩٢) .

(٥) هو : أبو عبد الله يونس بن عبيد بن دينار البصري . من فضلاء التابعين رأى أنساً رضي الله عنه ، قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . توفي سنة (١٣٩هـ) . ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ٨٠) ، تذكرة الحفاظ (١ / ١٤٥ – ١٤٦) ، شذرات الذهب (١ / ٢٠٧) .

(٦) السنة لعبد الله بن أحمد (٤٣٥/٢) .

(٧) شرح السنة للبغوي (٢٢٩/١) ، الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي ص (٧٣) .

(٨) أخرجه مسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان أنَّه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون ، من حديث أبي هريرة ص (٥٣) ، حديث رقم (٥٤) .

(٩) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢٣٣/١) .

(١٠) هو : أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن هاني النيسابوري . ولد سنة (٢١٨ هـ) ، وتوفي سنة (٢٧٥هـ) . صاحب دين وورع ، خدم الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين ، ونقل كثيراً من مسائله . ينظر : طبقات الحنابلة (١/ ١٠٨ - ١٠٩) ، تاريخ بغداد (٦ / ٣٧٦) ، تاريخ الإسلام (٢٠ / ٣٠٠) .

السلامَ ، فأعادَ عليه ، فدفعه أبو عبدِ اللهِ و لم يسلِّمْ عليه «[1] ، وقالَ المهلبُ [2] رَحِمَهُ اللهُ : « تركُ السلامِ على أهلِ المعاصي سنةٌ ماضيةٌ ، وبه قالَ كثيرٌ من أهلِ العلمِ في البدعِ «[3]، «[3]، وقالَ الإمامُ النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ : « وأمَّا المبتدعُ ومن اقترفَ ذنباً عظيماً و لم يتبْ منه ـــ ـــ فينبغي أنْ لا يسلِّمَ عليهم ، ولا يردَّ عليهم السلامَ ، كذا قال البخاري وغيرُه من العلماءِ «[4]، ويقولُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ : « وقد ذهبَ جمهورُ العلماءِ إلى أنَّه لا يُسلَّمُ على الفاسقِ ولا المبتدعِ «[5].

٢) **ترك الصلاة خلفهم** : عن واثلةَ بنِ الأسقع رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّه سُئلَ عن الصلاةِ خلفَ القدريِّ ؟ فقالَ : « لا يصلى خلفه أما لوصليتُ خلفه لأعدتُ «[6] ، وعن سلامِ بنِ أبي مطيع [7] رَحِمَهُ اللهُ أنَّه سُئلَ عن الجهميةِ فقالَ : « كفارٌ ، ولا يصلَّى خلفهم «[8] ، وجاءَ في المدونةِ أنَّ أنَّ

الإمامَ مالكاً سُئلَ عن الصلاةِ خلفَ الإمامِ القدريِّ فقالَ للسائلِ : « إنْ استفتيتَ فلا تصلِّ خلفه ، قال السائلُ ولا الجمعةَ ؟ قالَ : ولا الجمعةَ ، وأرى إنْ كنت تتقيه وتخافه على نفسك ، أنْ تصلى معه وتعيدها ظهراً «[9] ، وقالَ القاضي أبو يوسفَ رَحِمَهُ اللهُ : « لا أصلي

---

(١) مسائل الإمام أحمد برواية ابن هاني (٢/ ١٥٣) .

(٢) هو : أبو القاسم المهلب بن أحمد بن أبي صفرة الأسدي الأندلسي . قاضي المرية ، كان من أهل الذكاء المفرط والاعتناء بالعلوم . وقد شرح صحيح البخاري . توفي سنة (٤٣٥هـ) . ينظر : العبر في خبر من غبر (١/٩٥) ، الوافي الوفيات (٣ / ١٧٥ – ١٧٦) ، شذرات الذهب (٣ / ٢٥٥ – ٢٥١) .

(٣) فتح الباري (١١/٤٠) .

(٤) الأذكار ص (٢٢٨) .

(٥) فتح الباري (١١/٤٠) .

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٨٠٦ – ٨٠٧) رقم (١٣٤٧) .

(٧) هو : أبو سعيد سلام بن أبي مطيع البصري . الإمام الثقة قال الإمام أحمد : ثقة صاحب سنة ، من خطباء أهل البصرة وعقلائهم ، كان كثير الحج . توفي في طريق مكة سنة (١٧٣ هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (٧ / ٤٢٨ – ٤٢٩) ، شذرات الذهب (١ / ٢٨٢ – ٢٨٣) ، تهذيب التهذيب (٤ / ٢٨٧ – ٢٨٨) .

(٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ٣٥٥) رقم (٥١٧) ، والسنة لعبد الله بن أحمد (١/١٠٥) .

(٩) المدونة الكبرى (١/٨٤) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٨٠٨) رقم (١٣٥١) .

خلفَ جهميٍّ ،ولا رافضيٍّ ، ولا قدريٍّ ↑[1] ، وعن يحيى بنِ معين رَحِمَهُ ٱللَّهُ : ↑ أنَّه كانَ يعيدُ صلاةَ الجمعةِ مذْ أظهرَ المأمونُ ما أظهر يعني : القرآنُ مخلوقٌ ↑[2]، وقد ذكرَ أبو داود في مسائله عن الإمامِ أحمدَ أنَّه سأله عن حكمِ صلاةِ الجمعةِ أيامِ كان يصلى الجُمَعَ الجهميةُ ؟ قال : ↑ أنا أعيدُ ، ومتى ما صليتَ خلفَ أحدٍ ممن يقول : القرآنُ مخلوقٌ . فأعدْ ↑[3] ، ويقولُ البربهاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : ↑ والصلواتُ الخمسُ جائزةٌ جائزةٌ خلفَ من صليتَ إلا أنْ يكونَ جهمياً فإنَّه معطلٌ وإن صليتَ خلفه ؛ فأعدْ صلاتك ↑[4] إلى غيرها من الرواياتِ في هذا الشأنِ وهي كثيرةٌ .

٣) تركُ عيادهم والصلاةِ عليهم وشهودِ جنائزهم :

وفي هذا البابِ قولُ النبيِّ ﷺ « **الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ إِنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُمْ وَإِنْ مَاتُوا فَلاَ تَشْهَدُوهُمْ** » .[5] وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه ذكرَ القدريةَ فقال : ↑ أولئك شرارُ هذه الأمةِ ، لا تعودوا مرضاهم ، ولا تصلُّوا على موتاهم ... ↑[6]، وعن الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ : أنَّه قالَ في القدريةِ والأباضية : ↑ لا يُصلَّى على موتاهم ، ولا تُتبعُ جنائزهم، ولا تُعادُ مرضاهم ↑[7] ، وعن بشرِ بنِ الحارثِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّه قالَ في الجهميةِ : ↑ لا تجالسوهم تجالسوهم ، ولا تكلموهم ، وإن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تشهدوهم ↑[8] ، وعن محمدِ بن مسعود النيسابوري[9] رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال : ↑ لا تصلِّ على المنافقين ، ولا على الرافضةِ ،

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٨٠٩) رقم (١٣٥٦) .

(٢) ينظر : السنة لعبد الله بن أحمد (١٣٠/١) .

(٣) مسائل الإمام أحمد لأبي داود ص (٤٣) .

(٤) شرح السنة ص (٤٩) .

(٥) سبق تخريجه ص (٣٠٦) .

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٧١٢) رقم (١١٦٢) .

(٧) المدونة الكبرى (١٨٢/١) ، (٤٨/٢) .

(٨) السنة لعبد الله بن أحمد (١٢٦/١) .

(٩) هو : أبو جعفر محمد بن مسعود بن يوسف النيسابوري . الإمام القدوة الحافظ رفيع الشأن ، قال ابن وضاح : ما رأيت أعلم بالحديث من محمد بن مسعود . توفي سنة (٢٤٧ هـ) ، سير أعلام النبلاء (١٢ / ٢٤٩ – ٢٥٠) ، شذرات الذهب (٢ / ١١٦) ، تهذيب التهذيب (٩ / ٣٧٩) .

ولا على الجهميةِ ، ولا على القدريةِ ، ولا على كلِّ مبتدعٍ ↑[١] ، وعن الربيعِ بن سليمان رَحِمَهُ اللَّهُ قال : ↑ القرآنُ كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ ، فمن قال غيرَ هذا : فإنْ مرضَ فلا تعودوه ، وإنْ ماتَ فلا تشهدوا جنازته ، كافرٌ باللهِ العظيم ↑[٢]، ويقولُ نصرُ المقدسي[٣] رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ وبلغني أنَّ سفيانَ الثوري ومالكَ بنَ أنس كانا بمكةَ فماتَ عبدُ العزيزِ بنُ أبي روّاد[٤] – وكانَ من خيارِ النَّاسِ وكانَ ينسبُ إلى الإرجاءِ – فلم يصليا عليه ↑[٥] ، وعن أيوبَ السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ أنَّه دُعِيَ إلى غسلِ ميتٍ ، فخرجَ مع القومِ ، فلمَّا كشفَ عن وجهِ الميتِ عرفه ، فقال : أقْبِلوا قِبَل صاحبكم ، فلستُ أغسله ؛ رأيته يماشي صاحبَ بدعةٍ ↑[٦].

٤) **ترك مجالستهم** : قال أيوبُ السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ : ↑ رآني سعيدُ بن جبير جلستُ إلى طلقِ بن حبيب[٧] ، فقال لي : ألمْ أرك جلستَ إلى طلقِ بنِ حبيبٍ ؛ لا تجالسْه فإنَّه مرجيءٌ ↑[٨]، ↑[٨]، وعن أبي قلابة رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كانَ يقولُ : ↑ لا تجالسوا أهلَ الأهواءِ ولا تجادلوهم ؛ فإنِّي

---

(١) مختصر الحجة على تارك المحجة (٢ / ٢٢٣) رقم (٣٥٩) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ٣٥٦) رقم (٥٢٠) .

(٣) هو : أبو الفتح نصر بن إبراهيم بن نصر بن إبراهيم النابلسي المقدسي . ولد سنة (٣٧٧ هـ) ، وتوفي بدمشق سنة (٤٩٠ هـ) . الإمام المحدث العلامة الفقيه الشافعي ، من مؤلفاته : الحجة على تارك المحجة ، التهذيب في الفقه ، التقريب والفصول . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٩ / ١٣٦ – ١٤٣) ، طبقات السبكي (٥ / ٣٥١ – ٣٥٣) ، شذرات الذهب (٣ / ٣٩٥ – ٣٩٦) .

(٤) هو : عبد العزيز بن ميمون بن أبي روّاد . شيخ الحرم ، قال ابن المبارك : كان من أعبد الناس ، رمي بالإرجاء . توفي بمكة سنة (١٥٩هـ) . البداية والنهاية (١٠ / ١٣٩) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٨٤ – ١٨٧) ، شذرات الذهب (١ / ٢٤٦) .

(٥) مختصر الحجة على تارك المحجة (٢ / ٢٢٣) رقم (٣٦١) ، تلبيس إبليس لابن الجوزي ص (١٥) ، سير أعلام النبلاء (٧ / ١٨٦) .

(٦) الإبانة الكبرى (٢/٤٧٦) رقم (٤٩٨) .

(٧) هو : طلق بن حبيب العنـزي البصري .كان ثقة من أعبد أهل زمانه ، ولكنَّه كان يرى الإرجاء ويدعو إليه ، قال أيوب : ما رأيت أحدا أعبد من طلق بن حبيب . توفي بعد (٩٠هـ) . سير أعلام النبلاء (٤ / ٦٠١) ، البداية والنهاية (٩ / ١١٩) ، تهذيب التهذيب (٥ / ٢٩ – ٣٠) .

(٨) البدع والنهي عنها ص (٥٢) ، السنة لعبد الله بن أحمد (٣٢٣/١) ، الإبانة الكبرى (٢ /٤٥٠) رقم (٤١٣).

فإنِّي لا آمنُ أن يغمسوكم في الضلالةِ ، أو يلبِّسوا عليكم في الدينِ بعضَ ما لُبِّس عليهم ↑[1]، وعن الحسنِ البصريِّ رحمه الله أنَّه قالَ : ↑ لا تجالسوا أهلَ الأهواءِ ، ولا تجادلوهم ، ولا تسمعوا منهم ↑[2]، وكانَ يقولُ عن معبدِ الجهنيِّ : ↑ لا تجالسوه فإنَّه ضالٌّ مُضِلٌّ ↑[3]، ودخلَ على محمدِ بنِ سيرين رحمه الله رجلان من أهلِ الأهواءِ فقالا : ↑ يا أبا بكرٍ نحدثك بحديثٍ ؟ قال : لا. قالا : فنقرأُ عليك آيةً من كتابِ اللهِ تعالى ؟ قال : لا . لتقومنَّ عني ، أو لأقومنَّه ↑[4]، وكتبَ عيسى بنُ يونس[5] رحمه الله إلى بعضِ أصحابه يقولُ : ↑ لا تجالسوا تجالسوا الجهميةَ ، وبيِّنوا للنَّاسِ أمرهم ؛ كي يعرفوهم ، فيحذروهم ↑[6] ، وقال أبو بكرِ بنُ بنُ عيّاش[7] رحمه الله لأحدِ أصحابه : ↑ من زعمَ لك أنَّ القرآنَ مخلوقٌ ، فهو عندنا كافرٌ زنديقٌ ، عدوٌّ للهِ تعالى ، لا تجالسه ولا تكلِّمه ↑[8] ، وقالَ عبدُ الرحمنِ بن أبي حاتمٍ الرازي الرازي رحمه الله : ↑ سمعتُ أبي ، وأبا زرعةَ يأمران بهجرانِ أهلِ الزيغِ والبدعِ ، يغلِّظان في ذلك أشدَّ التغليظِ ، وينكران وضعَ الكتبِ برأيٍ في غيرِ آثارٍ ، وينهيان عن مجالسةِ أهلِ

---

(١) أخرجه الدارمي في سننه : باب اجتناب أهل الأهواء والبدع والخصومة (١/١٢٠) ، الإبانة الكبرى (٢ / ٤٣٧) رقم (٣٦٩) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنةللالكائي (١ / ١٥١) رقم (٢٤٤) .

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ١٥٠) رقم (٢٤٠) .

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٩٦٠) رقم (٥٥٨) .

(٤) أخرجه الدارمي في سننه (١/١٢٠) ، السنة لعبد الله بن أحمد (١٣٨/١) ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ١٥٠ – ١٥١) رقم (٢٥٢) .

(٥) هو : أبو عمرو عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عمرو السبيعي ، ولد بالكوفة . من أئمة الإسلام محدث ثقة كثير الغزو للروم . غزا خمساً وأربعين غزوة ، وحج خمساً وأربعين حجة ، وكان يغزو عاماً ويحج عاماً ، نزل الشام مرابطاً ، توفي (١٨٨هـ) . ينظر : تاريخ بغداد (١١ / ١٥٢ – ١٥٥) ، البداية والنهاية (١٠ / ٢١٧) ، شذرات الذهب (١ / ٣٢٠) ، الأعلام (٥ / ١١١) .

(٦) الدارمي في رده على بشر المرّيسي ص (١٤٦ ، ٥٣٧) .

(٧) هو : أبو بكر شعبة بن عيّاش بن سالم الخياط الكوفي اختلف في اسمه . ولد سنة (٩٤ هـ) ، وتوفي بالكوفة (١٩٤هـ) . من مشاهير القراء كان عالما فقيها في الدين ثقة عابداً صاحب سنة ساء حفظه بعد كبره .
ينظر : البداية والنهاية (١٠ / ٢٤٣) ، شذرات الذهب (١ / ٣٣٤) ، الأعلام (٣ / ١٦٥) .

(٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ١٧٥ – ١٧٦) رقم (٣١٧) .

الكلامِ ، والنَّظرِ في كتبِ المتكلمين ، ويقولان : لا يفلحُ صاحبُ كلامٍ أبداً ↑[1]. ويقول أبو عبدِ اللهِ محمدُ بن أبي زمنين[2] رحمه الله : ↑ و لم يزلْ أهلُ السنةِ يعيبون أهلَ الأهواءِ المضلَّةِ ، ، وينهون عن مجالستهم ، ويخوفون
فتنتهم ↑[3]. والنقولُ والآثارُ في هذا البابِ كثيرةٌ .

٥) تركُ تزويجهم :

فعن الإمامِ مالكٍ رحمه الله أنَّه سُئل عن تزويجِ القدريِّ . فقرأ ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ (البقرة : ٢٢١)[4] ، وعن عبدِ الرحمنِ بنِ مهدي[5] رحمه الله أنَّه قالَ : ↑ إنَّه ليسَ في أصحابِ الأهواءِ شرٌّ من أصحابِ جهمٍ يدورون على أنْ يقولوا : ليسَ في السماءِ شيءٌ ـــ أرى واللهِ ألا يناكحوا ولا يوارثوا ↑[6] ، وعن محمدِ بنِ يحيى العدني رحمه الله أنَّه قال : ↑ من قالَ القرآنُ القرآنُ مخلوقٌ فهو كافرٌ ، ومن وقفَ فهو شرٌّ ممن قال : مخلوقٌ . لا يُصلَّى خلفهم ، ولا يناكحون .. ↑ [7] .

---

(١) المصدر السابق (٢ / ٢٠١) رقم (٣٢٢) ، مختصر الحجة على تارك المحجة (١ / ٣١٩ – ٣٢٠) رقم (٣٥٤) .

(٢) هو : محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري الأندلسي . ولد سنة (٣٢٤ هـــ) ، وتوفي سنة (٣٩٩ هـــ) . تبحر في العلم وكان صاحب جدٍّ وإخلاص وإتباع للسلف . من مؤلفاته : أصول السنة ، اختصار المدونة ، منتخب الأحكام . ينظر : طبقات المفسرين (١ / ١٠٥) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٨٨ – ١٨٩) ، شذرات الذهب (٣ / ١٥٦) .

(٣) أصول السنة لأبي زمنين ص (٢٩٣) باب النهي عن مجالسة أهل الأهواء .

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (٢ / ٨٠٨) رقم (١٣٥٢) ، السنة لابن أبي عاصم ص (٨٨) .

(٥) هو :أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العندي البصري اللؤلؤي . ولد بالبصرة سنة (١٣٥ هـــ) ، وتوفي بها سنة (١٩٨ هـــ) . من كبار الحفاظ قال عنه الشافعي : لا أعرف له نظيراً في الدنيا . ينظر : تاريخ بغداد (١٠ / ٢٤٠ – ٢٤٨) ، تذكرة الحفاظ (١ / ٣٢٩ – ٣٣٢) ، شذرات الذهب (١ / ٣٥٥) .

(٦) السنة لعبد الله بن أحمد (١٥٧/١) .

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي (١ / ٣٥٩) رقم (٥٣٠) .

ونحن إذ نقفُ على آخرِ أعتابِ هذا الفصلِ ندركُ أنَّ السلفَ كانوا يرون أنَّ علمَ الكلامِ طريقٌ إلى الكفرِ والزندقةِ ؛ لذا رأينا هذه الشدَّة منهم والتي يُفهم منها عِظَمُ جرمِ علمِ الكلامِ وما ينتجُ عن التلبُّسِ به ، وكيفَ أدى بأصحابه إلى التلاعبِ بأصولِ الدينِ وتحريفِ نصوصِ الكتابِ والسنةِ !.

الفصل الثاني
موقف كبار المتكلمين من علم الكلام

لقد تبينَ لنا بجلاء موقفُ السلفِ أهلِ السنةِ والجماعةِ من علمِ الكلامِ وحججهم وأدلتهم على موقفهم المتشدِّد منه ، وأنَّ موقفهم هذا لم يكن مبيناً على الجهلِ بعلمِ الكلامِ ، أو معاداةِ كلِّ غريبٍ ، أو لمخالفتهِ لما قد اعتادوه من تقديمِ الكتابِ والسنةِ ، أو لهوىً في نفوسهم ـــ بل كانَ عن أسبابٍ وجيهةٍ ومقنعةٍ – قد بيناها فيما تقدم – اقتضتْ نبذه ومعاداته وأهله .

ولكن لما كانَ في المتكلمين أو من اغترَّ بعلمِ الكلامِ من ينظرُ إلى أهلِ السنَّةِ على أنَّ نظرهم عدائيةٌ ، وأنَّها مبالغةٌ في التجني ، وأنَّهم أعطوا الأمرَ أكبرَ من حجمه ، وأنَّهم ضخموا هذه المسألةَ ، وحرموا بذلك أنفسَهم من الاستفادةِ مما فيه من المنافعِ ؛ خاصةً إذا علمت أنَّ الغرضَ من علمِ الكلامِ حراسةَ العقيدةِ والتوفيقِ بين العقلِ والشريعةِ – كما زعموا ! – .

ولما لم تكنْ مبرراتُ السلفِ وأسبابُ العداءِ ـــ كافيةً ومسوغةً لإقامةِ هذه الحملةِ الشرسةِ على علمِ الكلامِ الذي يُعَدُّ – عند أهله – علمَ أصولِ الدينِ وعلمَ التوحيدِ فهو ↑ من أكثرِ جوانبِ التراثِ الإسلاميِّ أصالةً وخطراً ، وهي قاعدته الأساسيةُ ، وفلسفته الفكريةُ ، وأصوله العقديةُ الَّتي عنها تنبثقُ أكثرُ القيمِ والعاداتِ الأخلاقيةِ والنُّظُمِ الاجتماعيةِ والقانونية ، بل الاتجاهاتِ الفنيةِ والأدبيةِ ↑[1] ، بل لابدَّ أنْ يوجهَ نقدُ السلفِ إلى شيءٍ آخر ، فما ↑ نُقِلَ عن بعضِ السلفِ من الطعنِ فيه ، والمنعِ منه ـــ فإنَّما هو للمتعصبِ في الدِّينِ ، والقاصرِ عن تحصيلِ اليقينِ والقاصدِ إلى إفسادِ عقائدِ المسلمين ، والخائضِ فيما لا يفتقر إليه من غوامضِ المتفلسفين ↑[2] .

(١) مقدمة التحقيق لكتاب غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص (٧) .

(٢) شرح العقائد النسفية (٢٢/١) .

خاصةً وأنَّ منهجَ أهلِ الكلامِ يوافقُ أصلَ الدينِ في ذمِّ التقليدِ ، والحثِّ على النظرِ والاستدلالِ[1] .

كما أنَّ الصحابةَ ﵃ لم يحققوا أصولَ الدينِ ، ولم يبحثوه كما بحثَه المتكلمون ؛ لأنَّهم كانوا مشغولين عنه بالعبادةِ والجهادِ من جهةٍ ، ومن جهةٍ أخرى لم يكونوا بحاجةٍ إليه ؛ لقربِ الناسِ من عهدِ النبوةِ ، وقلَّةِ المنازعين في هذه القضايا[2].

كما أنَّ النبيَّ ﷺ لم يتكلَّم في هذه المصطلحاتِ - كالجسمِ والعرضِ والجوهرِ ... - ؛ لأنَّها لم تحدثْ في أيَّامه معينةً ؛ فيتكلَّمُ فيها أو لا يتكلَّمُ[3].

والمصطلحاتُ التي ذمَّها السلفُ ، شأنُها شأن العلومِ الأخرى ، فإنَّه ما من علمٍ إلا وقد أُحِدثَ فيه اصطلاحاتٌ لأجلِ التفهيم ، وإنْ كانَ المحذورُ هو المعنى فنحن لا نعني به

---

(١) ينظر : المواقف للإيجي ص (٩) . وهذه مغالطة ؛ وذلك لأنَّ قصدهم بالتقليد هو اتباع نصوص الكتاب والسنة ، فمن قال : إنَّ اتباع الكتاب والسنة تقليدٌ ؟! وإنَّ تقديمَ العقل عليهما هو حثٌّ على النظر والاستدلال ؟! بل هذا عين الضلال والغواية ، وخرقٌ لإجماعِ الأمة .

(٢) قواعد العقائد للغزالي ص (٩٧) ، درء التعارض لابن تيمية (١٤/٢) . وهذه مغالطةٌ أخرى وتعليل عليل ؛ فالصحابة ﵃ وصدرُ الأمة تكلموا في مسائل كثيرة في العقيدة وغيرها ، بل إنَّهم بيّنوا حكم مسائل لم تقع ، كما في بعض مسائل الفرائض ، فكيف يقال : إنَّ العبادة والجهاد شغلهم عن بحث هذه المسائل ، بل الصحيح أنَّهم اكتفوا بدلائل الكتاب والسنة ، ولم يبتدعوا تلك المسائل الكلامية . ينظر : درء التعارض لابن تيمية(١/٥١ – ٥٤) .

(٣) ينظر : رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام للأشعري ص (٣- ٩) . وهذه مغالطة ثالثة ؛ لأنَّه ما من أمر من أمور الدين إلا وقد دلنا عليه ﷺ علمه من علمه وجهله من جهله ، وقد قال ﷺ : « **قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لاَ يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِى إِلاَّ هَالِكٌ** ». رواه ابن ماجه في مقدمة سننه (١٦/١) ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه (١٣/١) ، وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ ﵁ **لَقَدْ تَرَكَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا يَتَقَلَّبُ فِي السَّمَاءِ طَائِرٌ إِلاَّ ذَكَّرَنَا مِنْهُ عِلْماً**. أخرجه أحمد في المسند (٤٣ / ٤٣٣) رقم (٢٠٤٦٧) . وَعَنْ سَلْمَانَ ﵁ قَالَ – وقد قِيلَ – لَهُ : « **قَدْ عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةَ. قَالَ فَقَالَ أَجَلْ** ...» أخرجه مسلم (٢٦٢) ، فلو كانت من أمر الدين لبيَّنها النبيُّ ﷺ خاصةً وأنَّها من أصول الدين كما تزعمون ، أمَا وقد سكت عنها النبيُّ ﷺ فيسعنا ما وسع النبيَّ ﷺ وأصحابه ، وقد نص على هذا الإمام مالك ﵀ ؛ إذ يقول الشافعي ﵀ سئل مالك عن الكلام والتوحيد فقال: ↑ محالٌ أنَّ نظن بالنبيِّ ﷺ أنه علَّم أمته الاستنجاء ، ولم يعلمهم التوحيد ، والتوحيد ما قاله النبيُّ ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فما عصم به الدم والمال حقيقة التوحيد ↑ . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٠ / ٢٦) .

إلا معرفةَ الدليلِ على حدوثِ العالمِ ، ووحدانيةِ الخالقِ وصفاته كما جاء الشرعُ[1] .

فيقالُ لأمثالِ هؤلاءِ المغرمين بعلمِ الكلامِ : إذا لم يكن ما سطَّره أئمةُ السلفِ ، في بيان خطرِ علمِ الكلامِ على الأمَّةِ ، ومسوِّغاتِ ذمِّه ، وأسبابِ نبذه وتبديعه ، كافياً ومقنعاً لكم في تركه والبراءةِ منه ــ فلنقرأ ما سطَّره أئمةُ المتكلمين أهلِ هذا الميدان ؛ إذ لو ثبتَ أنَّ أئمةَ المتكلمين الذين تلبَّسوا به ، وتعمَّقوا في فهمه دراسةً ، وتطبيقاً ، وتأليفاً ، ومنافحةً عنه ــ أنَّهم قد تخلَّوا عنه ، بل وذمُّوه بعدَ أنْ ظهرتْ لهم حقيقته وبانَ لهم أمره جلياً ؛ فإنَّها ستكون حجةً دامغةً ، وبرهاناً ساطعاً ، ودليلاً قاطعاً يدعو للإقلاعِ عنه والتوبةِ منه والرجوعِ عنه ، فإنَّ مما جاء عن اللهِ ﷻ في كتابه ، وطارَ مثلاً شائعاً بينَ العالمِ والعامِّي ، قوله تَعَالَىٰ: ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾ (يوسف: ٢٦) ، وكما قيلَ : أهلُ الدارِ أعلمُ بما فيه .

فلقد وجدت أنَّ موقف جلِّ أئمة المتكلمين وكبارهم - على اختلاف ديارهم وأعصارهم - من علم الكلام قائمٌ على ذمِّ علمِ الكلام إمَّا تصريحاً وإمَّا تلويحاً .

فأمَّا تصريحاً : فالغزاليُّ رَحِمَهُ اللَّهُ وفي أثناء كلامه عن الحكمِ على علمِ الكلامِ ، وبعد ذكْرِ النقولاتِ عن المذاهبِ والأئمةِ عنه ، يقولُ : إنَّ فيه منفعةً ، وفيه ومضرةً .

أمَّا مضرته : فإثارةُ الشبهاتِ ، وتحريكُ العقائدِ وإزالتها عن الجزمِ والتصميمِ ؛ فذلك مَّما يحصلُ في الابتداءِ ، ورجوعها بالدليلِ مشكوكٌ فيه ، ويختلفُ فيه الأشخاص ، فهذا ضرره في الاعتقادِ الحقِّ ، وله ضررٌ في تأكيدِ اعتقادِ المبتدعةِ للبدعةِ ، وتثبيته في صدورهم ، بحيث تنبعثُ دواعيهم ، ويشتدُّ حرصهم على الإصرارِ عليه .

وأمَّا منفعته : فقد يظنُّ أنَّ فائدته كشفَ الحقائقِ ومعرفتها على ما هي عليه ، وهيهات !!، فليس في الكلامِ وفاءٌ بهذا المطلبِ الشريفِ ، ولعلَّ التخبيطَ والتضليلَ فيه أكثرُ من الكشفِ والتعريفِ ، **وهذا إذا سمعته من محدِّث أو حَشَويٍّ ربما خطرَ ببالك أنَّ الناسَ أعداءُ ما جهلوا ، فاسمع هذا ممن خبرَ الكلامَ ثم قلاه بعد حقيقةِ الخبرة** ، وبعدَ التغلغلِ فيه إلى منتهى درجةِ المتكلمين ، وجاوزَ ذلك إلى التعمُّقِ في علومٍ أخرى ، تناسبُ نوعَ

---

(١) ينظر قواعد العقائد للغزالي (٩٠ — ٩١) : وهذه مغالطة رابعة ؛ لأنَّ السلف لم ينهوا عن الكلام لمجرد اشتماله على ألفاظ اصطلاحية إذا كانت معانيها صحيحة ، بل إنَّما نهوا عنها ؛ لاشتمالها على قضايا كاذبة ، ومقدمات خاطئة ، وألفاظ مجملة تحوي حقاً وباطلاً يلبس بها على الناس ، وفي الأدلة الشرعية ما يغني عن هذه الطرق الطويلة المعقدة .

الكلامِ ، وتحقَّقَ أنَّ الطريقَ إلى حقائقِ المعرفةِ من هذا الوجهِ مسدودٌ ، ولعمري لا ينفكُّ الكلامُ عن كشفٍ وتعريفٍ وإيضاحٍ لبعضِ الأمورِ ؛ ولكن على النُّدورِ في أمورٍ جليةٍ تكادُ تفهمُ قبلَ التعمُّقِ في صنعةِ الكلام .

بل منفعته شيءٌ واحدٌ وهو : حراسةُ العقيدةِ الَّتي ترجمناها على العوامِّ ، وحفظها عن تشويشاتِ المبتدعةِ بأنواعِ الجدلِ[1] .

فانظرْ إلى هذا الكلامِ الدقيقِ الخطيرِ من الغزالي ، فهو عند ذكرِ المضرَّةِ ذكرَ أضراراً ؛ كلُّ ضررٍ يكفي وحده في تحريمِ علمِ الكلامِ ، فكيفَ وهي مجتمعةٌ ؟! ولعلَّه أشارَ بتقديم ذكر الأضرارِ على المنفعةِ إلى هذا الأمرِ .

وأمَّا المنفعةُ عندَ الغزالِّي فإنَّها غيرُ متحققةٍ في علمِ الكلامِ بل " قد يظن " و" الآكدُ أنَّها " و"هيهات " ، ثمَّ بعدَ كلامه في إثباتِ عدمِ منفعةِ علمِ الكلامِ يقول : بل منفعته شيءٌ واحدٌ ، وهو حراسةُ العقيدةِ [2] .

---

(١) الإحياء للغزالي (٩٦/١ – ٩٧) ، درء التعارض لابن تيمية (٣ / ١٦٢ – ١٤٦) .

(٢) وعلى فرض التسليم بهذه المنفعة فإنَّ كلامه يذكرنا بقول الله تَعَالَىٰ: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ (البقرة : ٢١٩) ، والمتحتِّم أنَّ علم الكلام أشد . مع أنَّ المتحقق تجاه هذه المنفعة أنْ يقال : أمَّا حراسة عقيدة العوام فيقال أولاً : لا بد أنْ يكون المحروس هو نفس ما ثبت عن الرسول ﷺ أنَّه اخبر به لأُمته ، فأمَّا إذا كان المحروس فيه ما يوافق خبر الرسول وفيه ما يخالفه كان تمييزه قبل حراسته أولى من الذب عما يناقض خبر الرسول ﷺ؛ فإنَّ حاجة المؤمنين إلى معرفة ما قاله الرسول وأخبرهم به ليصدقوا به ، ويكذبوا بنقيضه ، ويعتقدوا موجبه ، قبل حاجتهم إلى الذب عن ذلك والردِّ على من يخالفه ، فإذا كان المتكلم الذي يقول : إنَّه يذب عن السنة ، قد كذَّب هو بكثير مما أخبر به الرسول ﷺ ، واعتقد نقيضه ـــ كان مبتدعاً مبطلاً ، متكلماً بالباطل فيما يخالف خبر الرسول ﷺ .كما أنَّ ما وافق فيه خبر الرسول ﷺ فهو فيه متبع للسنة ، محق متكلم بالحق . وأهل الكلام الذين ذمهم السلف لا يخلو كلام أحدٍ منهم عن مخالفة السنة ، وردٍ لبعض ما أخبر به الرسول ، كالجهمية ، والمشبهة ، والخوارج ، والروافض ، والقدرية ، والمرجئة ، ويقال : بأنَّها لابد أنْ تحرس السنة بالحق والصدق والعدل ، ولا تحرس بكذبٍ ولا ظلمٍ ؛ فإذا ردَّ الإنسان باطلاً بباطل ، وقابل بدعة ببدعة كان هذا ممَّا ذمه السلف والأئمة ، وهؤلاء - كما ذكره أبو حامد - يدخلون في هذا .

وكلام السلف في ذمِّ الكلام متناول لما ذمه الله في كتابه . والله سبحانه قد ذمَّ في كتابه الكلام الباطل ، والكلام بغير علم ... والعقيدة التي أشار أبو حامد الغزالي إلى أنَّها عقيدة العوام وأنَّه ترجمها لهم ـــ هي التي ذكرها في الإحياء باسم : (الرسالة القدسية) أو (قواعد العقائد) ، وفيها كثير مما يخالف مذهب أهل السنة والجماعة ، مما هو موافق لمذهب جمهور الأشاعرة ؛ ولذلك قال شيخ الإسلام : يجب تمييز ما يوافق خبر الرسول مما يخالفه قبل حراسته التي ادَّعى الغزالي أنَّها مهمة علم الكلام . ينظر : درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٣٧٤) .

ويقولُ : ↑ الإيمانُ المستفادُ من علمِ الكلامِ ضعيفٌ ، والإيمانُ الراسخُ إيمانُ العوامِّ الحاصلُ في قلوبهم في الصبا ، بتواترِ السماعِ وبعد البلوغِ بقرائنَ يتعذرُ التعبيرُ عنها ↑[١].

بل قالَ : ↑ بل الإيمانُ المستفادُ من الدليلِ الكلاميِّ ضعيفٌ جداً مشرفٌ على الزوالِ بكلِّ شبهةٍ .. ↑[٢] .

ويشنعُ الغزاليُّ على طائفةٍ من المتكلمين بقوله : ↑ من أشدِّ الناسِ غلواً وإسرافاً طائفةٌ من المتكلمين ، كفّروا عوامَّ المسلمين ، وزعموا أنَّ من لا يعرفِ الكلامَ معرفتنا ، ولم يعرفِ العقائدَ الشرعيةَ بأدلتها التي حرَّرْناها فهو كافرٌ ، فهؤلاء ضيقوا رحمةَ اللهِ على عباده أولاً ، وجعلوا الجنةَ وقفاً على شرذمةٍ يسيرةٍ من المتكلمين ، ثمَّ جهلوا ما تواترَ من السنةِ ثانياً ؛ إذ ظهرَ من عصرِ رسولِ اللهِ ﷺ وعصرِ الصحابةِ ﷺ ـــ حكمُهم بإسلامِ طوائفَ من أجلافِ العربِ كانوا منشغلين بعبادةِ الوثنِ ، ولم يشتغلوا بتعلُّمِ الدليلِ ولو اشتغلوا بها لم يفهموها ، ومن ظنَّ أنَّ مدركَ الإيمانِ بالكلامِ والأدلةِ المحرَّرةِ والتقسيماتِ المرتبةِ فقد أبدعَ جدَّ الإبداعِ ... ↑[٣] إلى أنْ قالَ : ↑ ... وإذا تركنا المداهنةَ ومراقبةَ الجانبِ ، **صرَّحنا بأنَّ الخوضَ في الكلامِ حرامٌ** لكثرةِ الآفةِ فيه ... ↑[٤].

وأمَّا الشهرستانيُّ رحمه الله فيقولُ في مقدمةِ كتابهِ نهاية الإقدامِ : ↑ أمَّا بعدُ : فقد أشارَ إليَّ من إشارته غُنْمٌ ، وطاعته حَتْمٌ ، أنْ أجمعَ له مشكلاتِ الأصولِ ، وأحلَّ له ما انعقدَ من غوامضها على أربابِ العقولِ ، لحسنِ ظنِّه بي أني وقفتُ على نهاياتِ النظرِ ، وفزتُ بغاياتِ مطارحِ الفكرِ ، ولعله استحسنَ ذا وَرَمٍ ، ونفخَ في غيرِ ضَرَمٍ[٥] :

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ المَعَاهِدَ كُلَهَا وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ المَعَالِمِ

فَلَمْ أَرَ إلاَّ وَاضِعـــاً كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ ↑.[٦]

---

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٢٤٧) .

(٢) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي ص (٧٩) .

(٣) المصدر السابق ص (٧٥) .

(٤) المصدر السابق ص (٧٨) .

(٥) الضرم : النار المشتعلة . القاموس المحيط للفيروز آبادي ص (١٠٤٣) .

(٦) نهاية الإقدام ص (٣) وقد ردَّ عليه محمد بن إسماعيل الصنعاني :

لعلك أهملت الطـــواف بمعهد الرسول ومن والاه من كل عالم

فما حار من يهـــدى بهدي محمد ولست تراه قارعـــاً سن نـــادم =

هذا أبو المعالي الجوينيُّ رحمه الله يصرحُّ فيقول : " يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلامِ ، فلو عرفتُ أنَّ الكلامَ يبلغُ بي إلى ما بلغَ ، ما اشتغلتُ به "[(١)].

وأبو الحسنِ الأشعري رحمه الله قد نشأَ أربعين سنةٍ في الاعتزالِ يناظرُ عليه ، ثمَّ رجعَ عن ذلك، وصرحَّ بتضليل المعتزلةِ ، وبالغَ في الردِّ عليهم[(٢)].

وقد سئلَ رجلٌ ابنَ عقيلٍ رحمه الله فقال له : هل ترى لي أنْ أقرأَ الكلامَ ، فإني أحسنُ من نفسي بذكاءٍ ؟ فقال له : « **الدِّينُ النَّصِيحَةُ** »[(٣)]، فأنت الآنَ على ما بكِ مسلمٌ سليمٌ ، وإنْ لم تنظرْ في الجزءِ – يعني الجوهرَ الفرد – وتعرفِ الطفرةَ – يعني طفرةَ النظَّامِ – ولم تخطرْ ببالك الأحوالُ ، ولا عرفت الخلاءَ والملاءَ والجوهرَ والعرضَ ، وهل يبقى العرضُ زمانين ؟ وهل القدرةُ مع الفعلِ أو قبله ؟ وهل الصفاتُ زوائدُ على الذاتِ ؟ وهل الاسمُ المسمى أو غيرُه ؟ وهل الروحُ جسمٌ أو عرضٌ ؟ فإني أقطعُ أنَّ الصحابةَ ماتوا وما عرفوا ذلك ولا تذكروه ، فإنْ رضيتَ أنْ تكون مثلهم بإيمانٍ ليس فيه معرفةُ هذا فكن . وإنْ رأيت طريقةَ المتكلمين اليومَ أجودَ من طريقةِ أبي بكر وعمرَ والجماعةِ ، فبئس الاعتقادُ والرأيُ[(٤)] .

= ديوان الإمام الصنعاني ص (٣٤٥) ، ويقول شيخ الإسلام معلقاً على بيتي الشهرستاني : " فأخبر أنَّه لم يجد إلا حائراً شاكاً مرتاباً ، أو من اعتقد ثم ندم لما تبين له خطؤه . فالأول في الجهل البسيط : كظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ، وهذا دخل في الجهل المركب ، ثم تبين له أنَّه جهل فندم ؛ ولهذا تجده في المسائل يذكر أقوال الفرق وحججهم ، ولا يكاد يرجح شيئاً للحيرة " . منهاج السنة لابن تيمية (٥/٢٧٠) .

(١) ينظر : تلبيس إبليس لابن الجوزي (٧٧) ، منهاج السنة لابن تيمية (٥/٢٧٠) .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/٧٢) .

(٣) أخرجه البخاري : كتاب الإيمان معلقاً (١ / ١٨١) . ومسلم :كتاب الإيمان ، باب بيان أنَّ الدين النصيحة ، من حديث تميم الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال :« **الدِّينُ النَّصِيحَةُ » قُلْنَا لِمَنْ قَالَ « لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ** ». ص (٥٤) رقم الحديث (٥٥) .

(٤) درء التعارض لابن تيمية (٤ / ١٢٧) ، وقد تعقبه شيخ الإسلام على قوله " إنَّ الصحابة رضي الله عنهم ماتوا وما عرفوا ذلك " إذ قال : فيه تفصيل ؛ وذلك أنَّ هذا الكلام فيه حق وباطل ؛ فأمَّا الباطل فهو مثل إثبات الجوهر الفرد ، وطفرة النظام ، وامتناع بقاء العرض زمانين ونحو ذلك . فهذا قد لا يخطر ببال الأنبياء عليهم السلام والأولياء ، من الصحابة وغيرهم ، وإنْ خطر ببال أحدهم ، تبين أنَّه كذب ، ... ومع هذا فلا يقطع على كل من الصحابة رضي الله عنهم بأنَّهم لم يعرفوا أمثال هذه الأقاويل ويعرفوا بطلانها ، فإنَّهم فتحوا أرض الشام ومصر والمغرب والعراق وخرسان ، وكان بهذه البلاد من الكفار والمشركين والصابئين وأهل الكتاب من كان عنده من كتب أهل الضلال من الفلاسفة وغيرهم =

وقالَ : « ثمَّ هذا العلمُ قد أفضى بأربابه إلى الشكوكِ ، وأخرجَ كثيراً ، منهم إلى الإلحادِ ، بشمِّ روائحِ الإلحادِ من فلتاتِ كلامهم . وأصلُ ذلك كلِّه أنَّهم ما قنعوا بما قنعتْ به الشرائعُ ، وطلبوا الحقائقَ وليس في قوةِ العقلِ درْكُ لما عندَ اللهِ من الحكمةِ الَّتي انفرد بها ، ولا أخرجَ الباري من عِلْمِه ما عَلِمَه هو من حقائقِ الأمورِ ، وقد درجَ الصدْرُ الأوَّلُ على ما درجَ عليه الأنبياءُ من هذه الاقناعاتِ ، ولَمَّا راموا ما وراءها رُدُّوا إلى مقالٍ غايتهُ التحكمُ والتسليمُ ، وهو الَّذي يُزْري به طائفةُ المتكلمين على أهلِ النَّقلِ والسنةِ ، وتسميهم الحشوية ، وإليه ينتهي المتكلمون أيضاً ، لكنَّهم يتحسُّنون بما ليس لهم ، وبما لم يتحصلْ عندهم ، فهم بمثابةِ من ادَّعي الصحَّةَ بتجَلُّده وهو سقيمٌ ، ويتَغَانى على الفقراءِ وهو عديمٌ »[1].

ويقولُ فخرُ الدينِ الرازي رحمه الله : « لقد تأملتُ الطرقَ الكلاميةَ ، والمناهجَ الفلسفيةَ ــ فما رأيتها تشفي عليلاً ، ولا تروي غليلاً ، ورأيتُ أقربَ الطرقِ طريقةَ القرآنِ ، اقرأُ في الإثباتِ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ (طه آية : ٥) ، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ (فاطر : ١٠) . وأقرأُ في النفي :﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى : ١١) ، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ (طه :١١٠) ، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ (مريم : ٦٥) ، ومن جرَّبَ مثلَ تجربتي عرفَ مثلَ معرفتي وأنشدَ :

نِهَايَــــةُ إِقْدَامِ العُقُولِ عِقَــالُ ... وَأَكْثَــرُ سَعْيِ العَالَمِيــنَ ضَلالُ
وَأَرْوَاحُنا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا ... وَحَاصِلُ دُنْيَانَــا أَذىً وَوَبَــالُ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا ... سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا »[2]

= ما فيه هذه المعاني الباطلة ، فربما خطبوا بهذه المعاني بعبارة من العبارات ، وبيّنوا بطلانها لمن سألهم . وكذلك اعترض شيخ الإسلام عليه في قوله : إنَّ الصحابة رضي الله عنهم لم يعرفوا الصفات زوائد على الذات ، ومسألة الروح . درء التعارض لابن تيمية (٨/ ٥١ – ٥٣) .

(١) درء التعارض لابن تيمية (٨ / ٤٨ – ٤٩) .

(٢) المصدر السابق (١ / ١٥٩ – ١٦٠) . ومنهاج السنة (٥/٢٧١ – ٢٧٢) وكلاهما لشيخ الإسلام ابن تيمية .

وأمَّا ذمه تلويحاً : فهذا يمكنُ أخذه واستنباطه – معَ أنَّه واضحٌ وبيّنٌ من كلامِ أئمةِ المتكلمين – من النواحي التالية :

١) الإفادةُ عن أعظمِ المسائلِ عندهم – دليل الأعراض – بأنَّها بدعةٌ أو صعبةٌ

نحو ذلك من العباراتِ الَّتي تفيدُ بطلانَه ، أو على أقلِّ تقديرٍ : التشكيكُ فيه ، وعدمُ الثقةِ به ، وعدمُ سلامته من المعارضِ .

يقولُ أبو الحسن الأشعريِّ ﷺ : ↑ إنَّ ما أخبرَ به رسولُ اللهِ ﷺ أوضحُ دلالةً من دلالةِ الأعراضِ الَّتي سلكها أهلُ البدعِ والمنحرفون عن الرسلِ عليهم السلام ؛ ذلك أنَّ الأعراضَ لا يصلحُ الاستدلالُ بها إلا بعدَ مقدماتٍ وأصولٍ كثيرةٍ : يطولُ الخلافُ فيها ، ويدقُ الكلامُ عليها ، وكلُّ مقدمةٍ وأصلٍ يحتاجُ إلى الأدلةِ الَّتي توجبُه ، كما يحتاجُ إلى الأدلةِ الَّتي تفسدُ شبهَ المخالفين ؛ إذ إنَّ في كلِّ مقدمةٍ وأصلٍ ـــ فِرَقاً تخالفُ فيها ، ويطولُ الكلامُ معهم عليها ؛ وإنَّ طرقَ الاستدلالِ بأخبارِ الأنبياءِ عليهم السلام أوضحُ من الاستدلالِ بطريقةِ الأعراضِ التي يكتنفُها الغموضُ والتطويلُ ، وهي أيضاً أقربُ منها في البيانِ ↑[1] .

ويقولُ القاضي عبدُ الجبارِ : ↑ وإثباته تعالى لا يكونُ إلا بإثباتِ حوادثٍ مخصوصةٍ لا تأتّي من كلِّ القادرين ، فأمَّا بغيرِ ذلك من الطرقِ الَّتي تثبتُ الذوات فذلك متعذرةٌ فيه . وإنَّ إثباتَ هذه الحوادثِ التي تدلُّنا على اللهِ تعالى يتضمنُ الكلامُ فيها على حدوثِ الأجسامِ وغيرِها ، ويدخلُ في ذلك من دقيقِ المسائلِ ما لا يكادُ يحصى .. ↑[2] .

ويقول الجويني ﷺ في جوابه عن المطاعنِ التي أوردتْ على اللمعِ للأشعري ؛ ومنها الاستدلالُ على حدوثِ العالمِ بالنطفةِ لا بإثباتِ الأعراضِ ، يقول : ↑ ...ثمَّ نقولُ : لا يتوقف بثُبُوتُ حدثِ العالمِ على إثباتِ الأعراضِ ، ولكن من علمَ تعاقبَ الأحوالِ المتناقضةِ على بعضِ الذواتِ ، علمَ استحالةَ عروِّه منها ، فهذا يفضي به إلى العلمِ بحَدَثِ الذواتِ ، وإن لم يتعرضْ لكونِ الأحوالِ موجوداتٍ وكونها أغياراً للذاتِ ؛ فلم يتوقف إذاً إثباتُ حدثِ الجواهرِ على إثباتِ الأعراضِ ، هكذا قال ابن مجاهد والقاضي رضي الله عنهما ،

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص (١٨٤ – ١٨٥) ، مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣ /٣٠٤) .

(٢) المحيط بالتكليف لعبد الجبار ص (٣٥) .

فاستبانَ بما قلناه أنَّه لا يتوقفُ العلمُ بحدثِ العالمِ على العلمِ بثبوتِ الأعراضِ فإنَّ المقصدَ يثبتُ دونَ ذلك »[١] .

فهذا تصريحٌ من الجويني بأنَّ معرفةَ حدوثُ العالمِ لا يتوقفُ على دليلِ الأعراضِ !.

وهذا أبو حامدٍ الغزالي الذي كان يرى أنَّ هذا الدليلَ هو أصلُ الدينِ ، يقولُ عن هذا الدليلِ بعد ما استبانَ له السبيلُ : « فليت شعري متى نُقِلَ عن رسولِ الله ﷺ أو عن الصحابةِ رضي الله عنهم أنَّهم قالوا لمن جاءهم مسلماً : الدليلُ على أنَّ العالمَ حادثٌ : أنَّه لا يخلو عن الأعراضِ وما لا يخلو عن الحوادثِ = حادثٌ »[٢] فهذا نسفٌ من الغزالي لهذا الدليلِ وأبطالٌ منه في إيجابه ، ودلالتُه قويةٌ في هذا الإبطالِ فتأمَّلْ .

وممن ضعفَّ هذا الدليلَ وقضى بعدمِ جدواه أبو الحسنِ الآمدي رحمه الله ؛ فقال بعدَ أنْ نَقَله بطوله : « وهو عندَ التحقيقِ سرابٌ غيرُ حقيقٍ »[٣]، واستعرض جميعَ أدلةِ الأشاعرةِ في مسألةِ نفي حلولِ الحوادثِ – وهي مما انبثق عن هذا الدليلِ – ثم كرَّ عليها بالتضعيفِ واحداً تلو الآخر[٤].

« وذهب الإيجيُّ رحمه الله إلى أنَّ دليلَ حدوثِ الأعراضِ يكلِّفُ المستدلَ به مؤونةً ومشقةً لكثرةِ مقدماته ، وما تحتاجُ إليه من بيانٍ وإثباتٍ قبلَ الوصولِ إلى النتيجةِ المطلوبةِ »[٥].

ويقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله بعدَ أن ذكرَ إبطالَ الأرموي لحججِ الرازي الخمسِ على حدوثِ العالمِ : « والمقصودُ هنا أنَّ هذه البراهين الخمسَ الَّتي احتجَّ بها على حدوثِ الأجسامِ ، قد بيّنَ أصحابُه المعظمون له ضعفَها ، بل هو نفسه – أيضاً – بيَّن ضعفَها في كتبٍ أخرى ، مثلَ المطالبِ العاليةِ ، وهي آخر ما صنفه »[٦] .

(١) الشامل للجويني ص (١٣٢ – ١٣٣) .

(٢) فيصل التفرقة للغزالي ص (٧٦) .

(٣) غاية المرام في علم الكلام للآمدي ص (٢٦٠) .

(٤) المصدر السابق ص (١٨٧ – ١٩١) .

(٥) المواقف للإيجي ص (٢٤٨) .

(٦) درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٢٣) .

ويقولُ الشهرستانيُّ رحمه الله: " فإنَّ الفطرَ السليمةَ الإنسانيةَ شهدتْ بضرورةِ فطرتها وبديهةِ فكرتها على صانعٍ حكيمٍ عالمٍ قديرٍ ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ (إبراهيم: ١٠)، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ (الزخرف: ٨٧)، وإنْ هم غفلوا عن هذه الفطرةِ في حالِ السراءِ، فلا شكَّ أنهم يلوذون إليه حالَ الضراءِ ... ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: ٦٧)، ولهذا لم يردِ التكليفُ بمعرفةِ وجودِ الصانعِ، وإنَّما وردَ بمعرفةِ التوحيدِ ونفي الشريكِ: « **أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ** ».[1] ولهذا جعلَ محلَّ النِّزاعِ بين الرسل عليهم السلام وبين الخلقِ في التوحيدِ .. "[2].

وقد اجتمعَ الأصبهانيُّ بالشيخِ إبراهيمَ الجعبري يوماً فقال له: " بتُّ البارحةَ أفكِّرُ إلى الصبَّاحِ في دليلٍ على التوحيدِ سالمٍ عن المعارضِ فما وجدته "[3].

وقالَ ابنُ واصلِ الحموي: " أبيتُ بالليلِ، واستلقي على ظهري، وأضعُ المِلْحَفَةَ على وجهي، وأبيتُ أقابلُ أدلةَ هؤلاءِ بأدلةِ هؤلاءِ وبالعكسِ وأصبحُ، وما ترجَّحَ عندي شيءٌ "[4].

ويقولُ ابنُ تيميةَ رحمه الله قد حدَّثني بعض أصحابنا: أنَّ بعضَ الفضلاءِ الذين فيهم نوعُ من التهجم عاتبه بعضُ أصحابه على إمساكه عن الانتصارِ لأقوالِ النفاةِ - لَمَّا ظهَر قولُ الإثباتِ في بلدهم بعد أنْ كان خفياً واستجاب له النَّاسُ بعدَ أنْ كان المتكلمُ به عندهم قد جاءَ شيئاً فرياً — فقالَ: هذا إذا سمعه النَّاسُ قبلوه وتلقوه بالقبولِ، وظهرَ لهم أنَّه الحقُّ الذي جاءَ به الرسولُ، ونحن إذا أخذنا الشخصَ فربيناه، وغذَّيناه ثلاثين سنةً، ثمَّ أردْنا أنْ نُنْـزِلَ قولنا في حلقه لم يَنْـزُلْ في حلقه إلا بكلفةٍ[5].

٢) الاعترافُ بالحيرةِ والحسرةِ والندامةِ جرَّاءَ دراسةِ وممارسةِ علمِ الكلام:

وقد تقدمَ معنا قولُ الشهرستاني:

فَلَمْ أَرَ إِلاَّ وَاضِعــاً كَفَّ حَائِرٍ عَلَى ذَقَنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ

(١) تقدم تخريجه ص (٢١٧).

(٢) نهاية الإقدام للشهرستاني ص (١٢٣ — ١٢٤).

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٢٦٣).

(٤) المصدر السابق (٣ / ٢٦٤).

(٥) المصدر السابق (٥ / ٦١ - ٦٢).

ويقولُ ابن أبي الحديدِ المعتزلي ، وقد حكى كثرةَ بحثه في علمِ الكلامِ :

وَأُسَآئِلُ المِلَلَ الَّتِي اخْتَلَفَتْ ... فِي الدِّينِ حَتَّى عَابِدَ الوَثَنِ
وَحَسِبْتُ أَنِّي بَالِغٌ أَمَلِي فِي ... مَا طَلَبْتُ وَمُبْرِئٌ شَجَنِي
فَإِذَا الَّذِي اسْتَكْثَرْتُ مِنْــهُ ... هُوَ الجَانِي عَلَيَّ عَظَائِمَ المِحَنِ
فَضَلَلْتُ فِي تِيهٍ بِــلاَ عِلْمٍ ... وَغَرِقْتُ فِي يَمٍّ بِــلاَ سُفُنِ [(١)]

وله أيضاً يصفُ حاله وحالَ إخوانه المتكلمين :

فِيكَ يَــا أُغْلُوطَةَ الفِكْرِ حَارَ أَمْرِي وَانْقَضَى عُمْرِي
سَافَرَتْ فِيكَ العُقُولُ فَمَا رَبِحَتْ إِلاَّ أَذَى السَّــفَرِ
فَلَحَى اللهُ الأُلَى زَعَمُوا أَنَّــكَ المَعْرُوفُ بِــالنَّــظَرِ
كَذَبُوا إِنَّ الَّذِي ذَكَرُوا ... خَارِجٌ عَــنْ قُــوَةِ البَــشَرِ [(٢)]

وهذا أبو محمدٍ عبدُ الله الجويني[(٣)] رحمه الله والدُ أبي المعالي الجويني وقد كانَ يقولُ بتأويلِ صفاتِ الله ، وأنَّ الله لا يتكلَّمُ بحرفٍ وصوتٍ [(٤)]؛ ولكن لَّما نظرَ إلى النصوصِ بإنصافٍ وتجردٍ قال : ‹ وممَّن ذهبَ إلى هذه الأقوالِ أو بعضها قومٌ لهم في صدري منــزلةٌ مثلُ طائفةٍ من فقهاءِ الأشعريةِ الشافعيين ؛ لأنِّ على مذهبِ الشافعي رضي الله عنه عرفت فرائضَ ديني وأحكامَه ، فأجدُ مثلَ هؤلاءِ الشيوخِ الأجلَّةِ يذهبون إلى مثلِ هذه الأقوالِ ، وهم شيوخي ولي فيهم الاعتقادُ التامُّ لفضلهم وعلمهم ، ثمَّ إنَّني مع ذلك أجدُ في قلبي من هذه التأويلاتِ حزازاتٌ لا يطمئنُ قلبي إليها وأجدُ الكدَرَ والظلمةَ منها ، وأجدُ ضيقَ الصدرِ وعدمَ انشراحه مقروناً بها ، فكنتُ كالمتحيرِ المضطربِ في تحيره المتململِ من قلبه في تقلُّبه وتغُّيره ، ومع ذلك فإذا طالعتُ النصوصَ الواردةَ في كتابِ اللهِ وسنةِ رسولهِ صلى الله عليه وسلم أجدُها نصوصاً تشيرُ إلى

---

(١) إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص (٨٣ – ٨٤) .

(٢) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص (٢٠٩) .

(٣) هو : عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن حيُّوَيه الجويني والد إمام الحرمين ، يلقب بركن الإسلام . كان إماماً في التفسير والفقه والأدب مجتهداً في العبادة وَرِعاً مَهيباً . من مؤلفاته : الفروق ، التبصرة ، التذكرة . توفي بنيسابور سنة (٤٣٨هـ) . ينظر : سير أعلام النبلاء (١٧ / ٦١٧) ، طبقات السبكي (٥ / ٧٣ – ٩٣) ، شذرات الذهب (٢ / ٢٦٧ – ٢٦٨) .

(٤) ولذلك ترجم له ابن عساكر ضمن أصحاب أبي الحسن الأشعري في كتابه : تبيين كذب المفتري ص (٢٥٧) .

حقائقِ هذه المعاني ، وأجدُ الرسولَ ﷺ قد صرَّح بها مخبراً عن ربه واصفاً له بها ... ثمَّ لا أجدُ شيئاً يعقبُ تلك النصوصِ الَّتي كانَ يصفُ ربه بها لا نصاً ولا ظاهراً مما يصرفها عن حقائقها ويؤوِّلها كما تأولها هؤلاءِ ↑ (١).

واشتهرَ عن إمامِ الحرمين رحمه الله هذا النَّصَ في إبرازِ حيرتهِ وندامتهِ على ما مضى منه ؛ إذ يقول : ↑ قرأتُ خمسين ألفاً في خمسين ألفاً ، ثم خليتُ أهلَ الإسلامِ بإسلامهم فيها ، وعلومِهم الظاهرةِ ، وركبتُ البحرَ الخضمَّ ، وغصتُ في الَّذي نَهى أهلُ الإسلامِ ، كلُّ ذلك في طلبِ الحقِّ ، وكنتُ أهربُ في سالفِ الدهرِ من التقليدِ ، والآنَ فقد رجعتُ إلى كلمةِ الحقِّ ، وعليكم بدينِ العجائزِ ، فإنْ لم يدركني الحقُّ بلطيفِ برِّه ؛ فأموتُ على دينِ العجائزِ ، ويختمُ عاقبةُ أمري عندَ الرحيلِ على كلمةِ الإخلاصِ : لا إله إلا الله ، فالويلُ لابنِ الجويني ↑(٢).

ويقولُ شيخُ الإسلامِ رحمه الله : ↑ وقد بلغني بإسنادٍ متصلٍ عن بعضِ رؤوسهم وهو الخونجي -صاحبُ كتابِ (كشف الإسرار) وهو عندَ كثيرٍ منهم غايةٌ في هذا الفنِّ – أنَّه قالَ عندَ الموتِ : أموتُ وما علمتُ شيئاً إلاّ أنَّ الممكنَ يفتقرُ إلى الواجبِ .
ثمَّ قالَ : الافتقارُ وصفٌ عدميٌّ ؛ أموتُ وما علمتُ شيئاً .. وقالَ الآمديُّ : أمعنتُ النظرَ في الكلامِ وما استفدتُ منه شيئاً إلاّ ما عليه العوامُّ ... ↑ (٣).

↑ وحضرَ المحدثُ أبو جعفرٍ الهمذانيُّ رحمه الله مجلسَ وعْظِ أبي المعالي ، فقالَ : كانَ اللهُ ولا عرش ، وهو الآنَ على ما كانَ عليه . فقالَ أبو جعفرٍ : أخبرنا يا أستاذُ عن هذه الضرورةِ الَّتي نجدُها ، ما قالَ عارفٌ قطُّ : يا اللهُ إلا وجدَ من قبله ضرورةً تطلبُ منه العلوَّ لا يلتفتُ يمنةً ولا يسرةً ،فكيفَ ندفعُ هذه الضرورةَ عن أنفسنا ؟ أو قال : فهلْ عندك دواءٌ لدفعِ هذه الضرورةِ التي نجدُها ؟ فقال : يا حبيبي ما ثمَّ إلاَّ الحيرةُ . ولطمَ على رأسه ، ونزلَ وبقي وقتٌ عجيب ، وقالَ فيما بعد : حيَّرني الهمذاني ↑(٤) .

وهذا الإمامُ محمدُ بنُ علي الشوكاني رحمه الله يقولُ عن نفسه بعدَ ما دَرَسَ علمَ الكلامِ :

---

(١) رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ضمن الرسائل المنيرية (١ / ١٧٦ – ١٧٧) .

(٢) المنتظم (٩ / ١٩) ، تلبيس إبليس ص (٧٧) كلاهما لابن الجوزي .

(٣) درء التعارض لابن تيمية (٣ / ٢٦٢) .

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/ ٤٧٤ – ٤٧٥) ، وقال الألباني في مختصر العلو (٢٧٧) : صحيح .

«وها أنا أخبركُ عن نفسي ، وأوضحُ لك ما وقعت فيه في أمسي ؛ فإنِّي في أيامِ الطلبِ وعنفوان الشبابِ شُغِلت بهذا العلمِ الذي سموه تارةً علمَ الكلام ، وتارةً علمَ التوحيد ، وتارةً علمَ أصولِ الدينِ ، وأكببتُ على مؤلفاتِ الطوائفِ المختلفةِ منهم ورُمْتُ الرجوعَ بفائدةٍ والعودَ بعائدةٍ ، فلم أظْفَرْ من ذلك بغيرِ الخيبةِ والحيرةِ ، وكانَ ذلك من الأسبابِ التي أوْصلتْني إلى مذهبِ السلفِ ، على أنَّي كنتُ قبلَ ذلك عليه ، ولكن أردتُ أنْ أزداد منه بصيرةً وبه شغفاً»[1].

ومن فحولِ المتكلمين في هذا العصرِ الأستاذُ الدكتورُ/ سليمان دنيا ، الَّذي أفنى عمرَه في تحقيقِ كتبِ الفلاسفةِ والمتكلمين ، حتى نالَ درجةَ الأستاذيةِ في الفلسفةِ والكلامِ بكليةِ أصولِ الدينِ بالأزهرِ ؛ حيث يعلنُ الحسرةَ والندمَ على عدمِ اشتغاله بعلمِ الحديثِ ، حيث يقولُ معلقاً على حديثٍ ذكره الغزالي : «رجعتُ إلى ما تحتَ يدي من مراجع الحديث – وهي قليلةٌ ؛ لعدمِ اشتغالي بهذا الفنِ الذي أعتبرُ عدمَ التوفيقِ للاشتغالِ به حرماناً من خيرٍ كثيرٍ ، وأسألُ اللهَ أنْ يصرفَ عني الصوارفَ المبعدةَ عنه ، وأنْ يوفقَ لي من أساتذته من يأخذُ بيدي فيه — فلم أجدْ ...»[2]، ويقولُ في مقدمةٍ كتبها على " قانون التأويل " : «إنني إنْ نظرتُ إلى ما مضى من عمري ، وجدتني قد غرقتُ في خضمِ الحياةِ ، و لم أنتبه لإدراكِ حقيقةِ المصيرِ الذي أنا صائرٌ إليه ، فلم أُعِدَّ نفسي له ، و لم آخذْ له أهبته ، وإنْ نظرتُ إلى حاضري وجدتني أعجزُ من أنْ أنهضَ بعبءِ الحاضرِ فضلاً عن أنْ أدركَ معه تقصيرِ الماضي»[3] .

٣) الرجوعُ عنه والوصيةُ بتركه : فقد حكى أبو الفتحِ الطبريُّ الفقيهُ رحمه الله أنَّه قالَ : «دخلتُ على أبي المعالي في مرضه فقالَ : اشهدوا عليَّ أنَّي قد رجعتُ عن كلِّ مقالةٍ تخالفُ السنةَ ، وأني أموتُ على ما يموتُ عليه عجائزُ نيسابور»[4].

---

(١) التحف في مذاهب السلف للشوكاني (٧٤/١) .

(٢) فيصل التفرقة للغزالي هامش ص (١٩٣) ت : سليمان دنيا .

(٣) مقدمة قانون التأويل لابن العربي ص (٩ — ١٠) .

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي (٤٧٤/١٨) .

وقال أبو الحسن القيرواني الأديبُ رحمه الله – من تلامذة الجويني – سمعت أبا المعالي يقول : ↑ يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلامِ ، فلو عرفتُ أنَّ الكلامَ يبلغُ بي ما بلغَ ما اشتغلت به ↑ [1].

ويقولُ الأشعريُّ رحمه الله بعد رجوعه من الاعتزالِ : ↑ فإنْ قالَ قائلٌ : قد أنكرْتم قولَ الجهميةِ والقدريةِ والحروريةِ والرافضةِ والمرجئةِ ، فعرفونا قولكم الذي تقولون به ، وديانتكم التي بها تدينون ؟ قيلَ له : قولنا الَّذي نقولُ به ، وديانتنا الَّتي ندينُ : التَّمسكُ بكتابِ ربنا وسنة نبينا وبما روي عن الصحابةِ والتابعين ، وبما كانَ يقولُ به أبو عبدِ اللهِ أحمدُ بنُ حنبل قائلون ولما خالفَ قوله مخالفون ... ↑[2].

وقالَ أحمدُ بنُ سنان : ↑ كانَ الوليدُ الكرابيسي خالي ، فلما حضرته الوفاةُ قالَ لبنيه : تعلمون أحداً أعلمَ بالكلامِ منيِّ ؟

ـــ قالوا : لا .

ـــ قال : فتتهموني ؟

ـــ قالوا : لا .

ـــ قال : فإنيِّ أوصيكم أتقبلون مني ؟

ـــ قالوا : نعم .

ـــ قال : عليكم بما عليه أصحابُ الحديثِ ؛ فإنِّي رأيتُ الحقَّ معهم ↑[3] .

قالَ أبو بكرِ بنُ الأشعثِ : كان أعرفَ الناسِ بالكلامِ بعدَ حفصِ الفردِ الكرابيسيُّ[4] .

وقالَ ابنُ عقيلٍ رحمه الله : ↑ فنصيحتي لإخواني من المؤمنين الموحدين أنْ لا يقرعَ أبكارَ قلوبهم كلامُ المتكلمين ، ولا تصغي مسامعُهم إلى خرافاتِ المتصوفين ... وقد خبرتُ طريقةَ الفريقين ؛ غايةُ هؤلاء الشكُّ ، وغايةُ هؤلاء الشطحُ ↑[5].

---

(١) المنتظم لابن الجوزي (١٩/٩) . ومختصر العلو للذهبي ص (٢٧٥) . وقال الألباني : ↑وإسناده صحيح مسلسل بالحفاظ إلى الأديب أبي الحسن ↑ .

(٢) الإبانة للأشعري ت : د. فوقية حسين : ص (٢٠ – ٢١) .

(٣) شرف أصحاب الحديث للبغدادي ص (٥٥ – ٥٦) رقم (١١١) .

(٤) المصدر السابق ص (٥٥ – ٥٦) رقم (١١١) .

(٥) درء التعارض لابن تيمية (٦٦/٨) .

وكذلك كتبَ ابنُ عقيل نفسُه براءتَه من الكلامِ وأهله بقوله : ❝ يقولُ ابنُ عقيلٍ : إنني أبرأُ إلى اللهِ تعالى من مذاهبِ المبتدعةِ : الاعتزالِ وغيره ، ومن صحبةِ أربابه وتعظيمِ أصحابه ، والترحُّمِ على أسلافهم ، والتكثُّرِ بأخلاقهم ، وما كنت علَّقْته ووُجد بخطي من مذاهبهم وضلالاتهم – فأنا تائبٌ إلى اللهِ ﷻ من كتابته وقراءته ، وإنَّه لا يحلُّ لي كتابته ولا قراءته ولا اعتقاده ... ❝[1].

وبهذا قد أتينا على ما يربو على ثلاثين نصاً عن أئمةِ علمِ الكلامِ وأساطينه الَّذين خبروه وجربوه وتعمقوا فيه ، ووصلوا فيه الغايةَ ، وهم بعدَ هذا ، ما بين ذامٍ له ، ومتحسرٍ على دراسته ونادمٍ على تعلمه وتائبٍ منه وراجعٍ عنه ، وموصٍ بتركه ،لكن ليس من رأى كمن سمع .

كلُّ هذا فيه دلالةٌ واضحةٌ ، وبراهينُ ساطعةٌ على ذمِّ علمِ الكلامِ والتحذيرِ منه ، وعلى عمقِ علمِ السلفِ ووجوبِ اتباعِ أثرهم واقتفاءِ منهجهم .

وهذا الفصلُ من عظيمِ الدلائلِ على وجوبِ الرجوعِ إلى منهجِ أهلِ السنةِ ومنابذةِ المتكلمين ، ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ﴾(يونس : ٣٢).

---

(١) تحريم النظر في كتب أهل الكلام لابن قدامة ص (٣٣) .

الخاتمة

الحمدُ للهِ ربِ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد : ففي ختامِ رسالتي هذه ، أسجلُ أبرزَ النتائجِ المستخلصةِ ، والّتي يمكنُ أنْ أجملها فيما يلي :

١. **أنَّه لا توافقَ بين منهجِ السلفِ ومنهجِ المتكلمين** ؛ وذلك أنَّ اعتمادَ السلفِ قائمٌ على الكتابِ والسنةِ وما عداه فهو تابعٌ له ، بينما اعتمادُ المتكلمين على العقلِ وما عداه فهو تابعٌ له .

٢. **أنَّ المتكلمين توهموا التصادمَ بين النَّقلِ الصحيحِ والعقلِ الصريحِ** ، والواقعُ يردُّ ذلك ، وكان هذا التوهُّمُ مع تقديم العقلِ لحلِّ هذه المشكلةِ عندهم هو الذي جرّهم إلى هذا الانحرافِ ، وأوقعهم في هذه الآثارِ السلبيةِ .

٣. **أنَّ ذمَّ السلفِ لعلمِ الكلامِ** بشتى أنواعِ الذمِّ ومحاربتهِ له بكلِ وسيلةٍ ممكنةٍ لم تكن مبالغةً ؛ بل كانتْ عن درايةٍ وعمقِ فهمٍ لما سيحدثه علمُ الكلامِ في هذه الأمةِ من التفرقِ والضعفِ والانحرافِ والبعدِ عن منهجِ النبيِّ ﷺ.

٤. **أنَّ انتقاصَ المتكلمين للسلفِ** هو جزءٌ من منهجِ المتكلمين يظهرُ في فلتاتِ كتاباتهم وثنايا ما سطَّرته أناملُهم ، وإنْ كانوا في الظاهرِ يبجلون الأئمةَ ، ولكن عند التطبيق يقرّرون أنَّ ما عليه الأئمةُ هو نهجُ الحشويةِ وأصحابِ الظواهرِ... وغيرها من ألقابِ الذمِّ.

٥. **أنَّ علمَ الكلامِ جمعَ لأتباعه:** بينَ الانحرافِ في مسائلِ الاعتقادِ مع مشابهتهم الأممِ الضالةِ .

٦. **أنَّ التناقضَ بشتى صوره** – وهو من أكبرِ دلائلِ الانحرافِ – أصبحَ سمةً لعلمِ الكلامِ والمتكلمين .

٧. **أنَّ حياةَ المتكلمين** دائرةٌ بين التقليدِ ؛ فالحيرةِ والشكِ ــ وبين الاعترافِ ؛ فالتوقفِ أو الرجوعِ والتوبةِ .

٨. **أنَّ علمَ الكلام** – وباعترافات المحققين من أهله – أضحى فاشلاً في تقريرِ العقيدةِ السليمةِ الصحيحةِ أو حراستها والدفاعِ عنها من لدنْ أعدائها وعلى رأسهم الفلاسفةُ .

٩. **أنَّ اعترافاتِ المتكلمين** تبقى من دلائلِ صحةِ منهجِ السلفِ ،ودعوةً صادقةً للاتباعِ بالتوبةِ والرجوعِ عن علمِ الكلامِ إلى مذهبِ السلفِ.

وأذيل بحثي بأبرز التوصيات العلمية والعملية ، ومنها :

١.أنْ تضافَ ضمنَ مقرراتِ مرحلةِ البكالوريوس في الأقسامِ الشرعيةِ مادةُ **"علم الكلام : منهجه وخطره"** ؛ حتى يتسنى للطالبِ أخذْ لمحةٍ عن علمِ الكلامِ وعن خطره على الفردِ والمجتمعِ .

٢. تناولُ التائبين والراجعين عن علمِ الكلامِ بإفاضةٍ وتوسعٍ من خلالِ حياتهم وتراثهم ؛ وذلك في الدراساتِ العليا في مجالِ العقيدةِ .

٣. أنْ يعمدَ المحققون من أهلِ العلمِ من أهلِ السنةِ إلى تنقيةِ مصادرِ التفسيرِ وأصوله ، والحديثِ وشروحه وأصوله ، والفقهِ وأصوله ، والعقيدةِ ؛ من علمِ الكلامِ وأثره ؛ حتى تبقى تلك المصادرُ سليمةً قريبةً من منهجِ الحقِّ .

هذا وأسألُ اللهَ أنْ يتقبلَ مني هذا العملَ وأنْ يكتبَ له القبولَ .

واللهُ تعالى أعلمُ ، وصلى اللهُ وسلمَّ على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه وذريته .

الفهـــارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الإعلام المترجم لهم

فهرس الفرق والأديان

ش

ص

ف

ق

ك

م

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

س

ط

ق

ك

م

فهرس المصادر

م البيان

١ - **القرآن الكريم .**

ـ أ ـ

٢ - **الإبانة عن أصول الديانة :**
أبو الحسن الأشعري . تحقيق : الدكتورة/ فوقية حسين محمود . دار الأنصار ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى « ١٣٩٧هـــ / ١٩٧٧م » .

٣ - **الإبانة عن أصول الديانة :** (نسخة أخرى)
الأشعري أبو الحسن . تحقيق : بشير محمد عيون . مكتبة المؤيد ـــ الرياض ، الطبعة الرابعة « ١٤١٣هـــ» .

٤ - **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرقة المذمومة :**
أبوعبيد الله محمد بن بطة العكبري . تحقيق ودراسة : رضا بن نعسان معطي . دار الراية ـــ الرياض ، الطبعة الثانية « ١٤١٥هـــ /١٩٩٤م » .

٥ - **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم :**
صديق بن حسن القنوجي . تحقيق : عبد الجبار زكار . دار الكتب العلمية ـــ بيروت « ١٩٧٨م ».

٦ - **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين :**
محمد الزبيدي . دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت « ١٤١٤هـــ / ١٩٩٧م » .

٧ - **الإتقان في علوم القرآن :**
جلال الدين السيوطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية ـــ بيروت « ١٤٠٨هـــ / ١٩٨٨م » .

٨ - **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية :**
لابن القيم . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٤هـــ » .

٩ - **الإجماع :**
ابن المنذر . تحقيق : الدكتور/ أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف . مكتبة الفرقان ، الطبعة الثانية «١٤٢٠ هـ» .

١٠ - **الإحكام في أصول الأحكام :**
أبو الحسن الآمدي تحقيق : الدكتور/ سيد الجميلي . دار الكتاب العربي ـ بيروت ، الطبعة الثالثة « ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م » .

١١ - **إحياء علوم الدين :**
أبو حامد الغزالي . وبهامشه : تخريج العراقي . المكتبة التجارية ـ مكة ، الطبعة الثانية « ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م » .

١٢ - **إخوان الصفا :**
الدكتور/ عمر فروخ . دار الكتاب العربي ـ بيروت ، الطبعة الثالثة « ١٤٠١هـ » .

١٣ - **الآداب الشرعية والمنح المرعية :**
ابن مفلح . تحقيق : عامر الجزار . مكتبة أنور الباز ، دار الوفاء ، الطبعة الأولى « ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م » .

١٤ - **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد :**
الدكتور سعود بن عبد العزيز العريفي . دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع ـ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى « ١٤١٩هـ » .

١٥ - **آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة :**
هدى بنت ناصر الشلالي . مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة «١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م » .

١٦ - **الأربعين في أصول الدين :**
فخر الدين الرازي . مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، الطبعة الأولى « ١٣٥٣ هـ » .

١٧ - **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول :**
محمد بن علي الشوكاني . تحقيق : الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل . دار الكتبي ـــ مصر ، الطبعة الأولى « ١٤١٣هـــ / ١٩٩٢م » .

١٨ - **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد :**
أبو المعالي الجويني . تحقيق : الدكتور/ محمد يوسف و علي عبد المنعم . مكتبة الحانجي « ١٣٦٩هـــ / ١٩٥٠م » .

١٩ - **أساس التقديس في علم الكلام :**
فخر الدين الرازي . مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة « ١٤٢٥هـــ» .

٢٠ - **الاستقامة :**
ابن تيمية . تحقيق : الدكتور/ محمد رشاد سالم . دار الفضيلة للنشر والتوزيع ـــ الرياض ، الطبعة الأولى «١٤٢٠ هـــ » .

٢١ - **أسرار البلاغة :**
تأليف: الجرجاني .تعليق : محمود محمد شاكر . دار المدني ـــ جدة ، الطبعة « ١٤١٢هـــ » .

٢٢ - **الأسماء والصفات :**
أب و بكر البيهقي . تحقيق : عبد الله الحاشدي . مكتبة السوادي للتوزيع ـــ جدة ، الطبعة الأولى « ١٤١٣هـــ » .

٢٣ - **إشارات المرام من عبارات الإمام :**
كمال الدين البياضي . تحقيق : يوسف عبد الرزاق . مطبعة مصطفى البا بي الحلبي وأولاده ، الطبعة الأولى « ١٣٦٨ هـــ / ١٩٤٩م » .

٢٤ - **الأشاعرة** (**ضمن سلسلة في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين**) : الدكتور/ أحمد محمود صبحي . مؤسسة الثقافة الجامعية ـــ الإسكندرية ، الطبعة الرابعة « ١٩٨٢م » .

٢٥ - **الإصابة في تمييز الصحابة :**
ابن حجر العسقلاني . تحقيق : عادل عبد الموجود ، علي معوض . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٥هـــ /١٩٩٥م » .

٢٦ - **أصول البزدوي – كنـــز الوصول إلى معرفة الأصول :**
علي بن محمد البزدوي . مطبعة جاويد بريس ـــ كراتشي .

٢٧ - **الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليهم من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية :**
الدكتور/ عبد القادر محمد عطا صوفي . دار أضواء السلف ـــ الرياض ، الطبعة الثانية « ١٤٢٦هـــ / ٢٠٠٥م » .

٢٨ - **أصول الدين :**
أبو منصور البغدادي . دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

٢٩ - **أصول الدين :**
أبو اليسر البزدوي . تحقيق : الدكتور/ هانز بيترلنس . مطبعة الحلبي ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى « ١٣٨٣هـــ » .

٣٠ - **أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثنى عشرية (عرض ونقد) :**
الدكتور/ ناصر القفاري . دار الرضا ـــ مصر ، الطبعة الثالثة « ١٤١٨هـــ / ١٩٩٨م » .

٣١ - **أضواء البيان في إيضاح القران بالقران :**
محمد الأمين الشنقيطي ، اعتنى بها : صلاح الدين العلايلي . دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هـــ / ١٩٩٦م » .

٣٢ - **الاعتصام :**
أبو إسحاق الشاطبي . علق عليه وخرج أحاديثه : محمود طعمة . دار المعرفة « ١٤١٨هـــ » .

٣٣ - **اعتقادات فرق المسلمين والمشركين :**
فخر الدين الرازي . تحقيق : الدكتور/ علي سامي النشار . دار الكتب العلمية ـــ بيروت « ١٤٠٢هـــ » .

٣٤ - **الاعتقاد ولهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث :**
أبو بكر البيهقي . تحقيق : أحمد عصام الكاتب . دار الآفاق الجديدة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠١ هـــ » .

٣٥ - **الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين :**
خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين ـــ بيروت ، الطبعة الرابعة « ١٩٧٩م » .

٣٦ - **إعلام الموقعين عن رب العالمين :**
ابن القيم . تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان . دار ابن الجوزي ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٣ هـــ » .

٣٧ - **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات :**
مرعي الكرمي . تحقيق : شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٦ هـــ » .

٣٨ - **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم :**
ابن تيمية . تحقيق وتعليق : الدكتور/ ناصر بن عبد الكريم العقل . مكتبة الرشد ـــ الرياض ، الطبعة الرابعة « ١٤١٤ هـــ» .

٣٩ - **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع :**
أدورد فنديك . دار صادر للنشر ـــ بيروت ، الطبعة « ١٨٩٦م » .

٤٠ - **الأمر بالإتباع والنهي عن الابتداع :**
عبد الرحمن السيوطي . تحقيق : مشهور حسن سلمان . دار ابن القيم ـــ الدمام ، الطبعة الثانية « ١٤١٦هـــ /١٩٩٥م » .

٤١ - **إنباء الغمر بأبناء العمر :**
ابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف العثمانية ــ الهند ، الطبعة الأولى « ١٣٨٧هــ /١٩٦٧م » .

٤٢ - **الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ما قصد به الكذب على المسلمين والطعن عليهم :**
أبو الحسين عبد الرحيم بن الخياط المعتزلي . المطبعة الكاثولكية ، الطبعة « ١٩٥٧م » .

٤٣ - **الأنساب :**
عبد الكريم السمعاني . تقديم : عبد الله عمر البارودي ، مكتبة المؤيد ــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٠٨هــ / ١٩٨٨م » .

٤٤ - **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به :**
أبو بكر الباقلاني . تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر . عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٧هــ ، ١٩٨٦م » .

٤٥ - **إنقاذ البشر من الجبر والقدر:**
الشريف المرتضى . مطبوع ضمن رسائل العدل والتوحيد . دار مكتبة الحياة ــ بيروت .

٤٦ - **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد :**
محمد بن إبراهيم القاسمي . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٩٨٧م » .

- ب -

٤٧ - **الباز الأشهب المنقض على مخالفي المذهب :**
لابن الجوزي . تحقيق : محمد منير الإمام . دار الحيان ، الطبعة الأولى « ١٤٠٧ هــ » .

٤٨ - **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير:**
أحمد محمد شاكر. تعليق : ناصر الدين الألباني . تحقيق : علي حسن عبد الحميد . دار العاصمة ــ الرياض ، النشرة الأولى « ١٤١٥ هـ » .
٤٩ - **الباعث على إنكار البدع والحوادث :**
لأبي شامة . تحقيق : عثمان أحمد عنبر . دار الهدى للنشر ، مطبعة السعادة ــ مصر ، الطبعة الأولى « ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨ م » .
٥٠ - **بدائع الفوائد :**
لابن القيم . تحقيق : هشام عبد العزيز عطا ، وعادل عبد الحميد العدوي ، وأشرف أحمد . الناشر : مكتبة نزار مصطفى الباز ــ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى « ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م » .
٥١ - **البداية والنهاية :**
ابن كثير . تحقيق : مكتب تحقيق التراث . دار إحياء التراث العربي و مؤسسة التاريخ العربي ــ بيروت « ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م » .
٥٢ - **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع :**
محمد بن علي الشوكاني . تحقيق : الدكتور/ حسين بن عبد الله العمري . دار الفكر ، الطبعة الأولى « ١٤١٩هـ » .
٥٣ - **البدع والنهي عنها :**
محمد بن وضاح القرطبي . تحقيق : محمد أحمد دهمان . دار البصائر ــ مصر ، الطبعة الثانية « ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م » .
٥٤ - **براءة الأئمة الأربعة من مسائل المتكلمين المبتدعة :**
للدكتور عبد العزيز بن أحمد الحميدي . دار ابن عفان ــ القاهرة ، الطبعة الأولى « ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م » .
٥٥ - **البرهان في أصول الفقه :**
أبو المعالي الجويني . حققه : عبد العظيم محمود الديب . دار الوفاء ، الطبعة الثالثة «١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م » .

٥٦ - **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية :**
ابن تيمية . تحقيق : الدكتور/ موسى سليمان الدويش . مكتبة العلوم والحكم ـــ المدينة المنورة ، الطبعة الأولى « ١٤٠٨ هـــ » .

٥٧ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :**
عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية ـــ صيدا .

٥٨ - **بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية :**
ابن تيمية . المحقق : محمد بن قاسم . مطبعة الحكومة ـــ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى « ١٣٩٢هـــ » .

٥٩ - **البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات :**
أبو بكر الباقلاني . تحقيق : يوسف مكارثي . المكتبة المشرقية ـــ بيروت ، الطبعة « ١٩٥٨م » .

ـ ت ـ

٦٠ - **تاج التراجم في من صنف من الحنفية :**
زين الدين قطلوبغا. تحقيق : إبراهيم صالح . دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى « ١٤١٢ هـــ » .

٦١ - **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام :**
شمس الدين الذهبي . تحقيق: الدكتور/ عمر عبد السلام تدمري . دار الكتاب العربي ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٧هـــ / ١٩٨٧م » .

٦٢ - **تاريخ بغداد :**
أبو بكر الخطيب البغدادي . دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

٦٣ - **تاريخ الخلفاء :**
عبد الرحمن السيوطي . تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . الناشر : مطبعة السعادة ـــ مصر ، الطبعة الأولى «١٣٧١هـــ / ١٩٥٢م » .

٦٤ - **تاريخ الرسل والملوك :**
لأبي جعفر محمد بن الطبري . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . درا العارف ، الطبعة الثالثة .

٦٥ - **تاريخ مدينة دمشق :**
ابن عساكر . دراسة وتحقيق / محب الدين أبي سعيد عمر العمروي . دار الفكر ـــ بيروت ، الطبعة « ١٤١٥ هـــ» .

٦٦ - **تأويل مختلف الحديث :**
ابن قتيبة الدينوري . تحقيق : محمد زهري النجار . دار الجيل ـــ بيروت ، الطبعة « ١٣٩٣هـــ / ١٩٧٢م » .

٦٧ - **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين :**
طاهر بن محمد الإسفراييني . تحقيق : كمال يوسف الحوت . عالم الكتب ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٩٨٣ م » .

٦٨ - **التبصير في معالم الدين :**
ابن جرير الطبري . تحقيق : علي الشبل . دار العاصمة ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤١٦هـــ / ١٩٩٦ م » .

٦٩ - **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري :**
ابن عساكر . دار الكتاب العربي ـــ بيروت ، الطبعة الثالثة « ١٤٠٤هـــ » .

٧٠ - **تحريم النظر في كتب الكلام :**
ابن قدامة . تحقيق : عبد الرحمن بن محمد سعيد دمشقية . دار عالم الكتب ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٩٩٠م » .

٧١ - **التحف في مذاهب السلف :**
محمد بن علي الشوكاني . تحقيق : طارق السعود . دار الهجرة ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤٠٨هـــ / ١٩٨٨م » .

٧٢ - **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي :**
محمد المباركفوري . دار الكتب العلمية ـــ بيروت .

٧٣ - **تحفة المريد على حاشية جوهرة التوحيد :**

إبراهيم البيجوري . دار الكتب العلمية ــ بيروت « ١٤٢٢هــ » .

٧٤ - **التدمرية :**

ابن تيمية . تحقيق : الدكتور/ محمد بن عودة السعوي . العبيكان للطباعة والنشر ــ الرياض الطبعة الأولى ، «١٤٠٥هــ / ١٩٨٥م » .

٧٥ - **تذكرة الحفاظ :**

الذهبي . أم القرى للطباعة والنشر ــ القاهرة .

٧٦ - **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك :**

القاضي عياض . ضبطه وصححه : محمد سالم هاشم . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٨ هــ / ١٩٩٨م » .

٧٧ - **التسعينية :**

ابن تيمية . دراسة وتحقيق : الدكتور/ محمد بن إبراهيم العجلان . مكتبة المعارف للنشر التوزيع ــ الرياض ، الطبعة الأولى «١٤٢٠هــ » .

٧٨ - **التعريف بالفقه الإسلامي :**

الدكتور/ محمد فوزي فيض الله . مكتبة دار التراث ــ الكويت .

٧٩ - **التعريفات :**

الجرجاني . تحقيق : إبراهيم الأبياري . دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٥هــ » .

٨٠ - **تفسير البغوي المسمى معالم التنــزيل :**

البغوي . تحقيق : خالد العك و مروان سوار . دار المعرفة ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤٠٧ هــ » .

٨١ - **تفسير التحرير والتنوير :**

محمد الطاهر عاشور . الدار التونسية للنشر ــ تونس « ١٩٨٤م »

٨٢ - **تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القران :**

ابن جرير الطبري. دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٢هــ ».

٨٣ - **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب :**

الرازي . دار إحياء التراث العربي ،الطبعة الثانية « ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م » .

٨٤ - **تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل :**

محمد جمال الدين القاسم . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الأولى « ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م » .

٨٥ - **تفسير القرآن العظيم :**

ابن كثير . تحقيق : سامي بن محمد سلامة . دار طيبة للنشر والتوزيع ـــ الرياض الطبعة الأولى « ١٤١٨هـ » .

٨٦ - **تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنـزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل:**

جار الله الزمخشري . ضبط : محمد عبد السلام شاهين . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م » .

٨٧ - **تفسير النسفي المسمى مدارك التتريل وحقائق التأويل :**

أبو البركات النسفي . ضبطه : زكريا عميرات . دار النفائس « ١٤١٦هـ » .

٨٨ - **التفسير والمفسرون :**

الدكتور/ محمد حسين الذهبي . ضبط وفهرسة : أحمد الزعبي . شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ـــ بيروت .

٨٩ - **التفكير الفلسفي الإسلامي :**

الدكتور/ سليمان دنيا . مكتبة الخانجي ـــ مصر ، الطبعة الأولى « ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م » .

٩٠ - **تقريب التهذيب :**

ابن حجر العسقلاني . دراسة وتحقيق : مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤١٥ هـ » .

٩١ - **تقريب وترتيب شرح الطحاوية لابن أبي العز :**

خالد فوزي حمزة . دار التربية والتراث ومكتبة الضياء ، الطبعة الأولى « ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م » .

٩٢ - **تلبيس إبليس :**

ابن الجوزي . دار الفكر للطباعة والنشر ــ بيروت ، الطبعة « ١٤١٤هـ / ١٩٩٤ م » .

٩٣ - **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل :**

أبو بكر الباقلاني . تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر . مؤسسة الكتب الثقافية ــ لبنان ، الطبعة الأولى « ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م » .

٩٤ - **التمهيد في أصول الدين :**

لأبي المعين النسفي . تحقيق : الدكتور/ عبد الحي قابيل . دار الثقافة للنشر والتوزيع ــ القاهرة ، الطبعة « ١٤٠٧ هـ » .

٩٥ - **التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة :**

أبو بكر الباقلاني ، ضبطه وقدم له: محمود محمد الخضيري ، ومحمد عبد الهادي أبو ريده . دار الفكر العربي ــ بيروت ، الطبعة « ١٣٦٦هـ » .

٩٦ - **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية :**

مصطفى عبد الرزاق . مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة .

٩٧ - **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد :**

ابن عبد البر . وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ــ المغرب « ١٣٨٧هـ » .

٩٨ - **تناقض أهل الأهواء والبدع في العقيدة(دراسة نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة):**

للدكتورة/ عفاف بنت حسن بن محمد مختار . مكتبة الرشد ــ الرياض ، الطبعة الثالثة « ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م » .

٩٩ - **تهافت الفلاسفة :**

الغزالي . تحقيق: الدكتور/ سليمان دنيا . دار المعارف ــ بمصر ، الطبعة الخامسة.

١٠٠ **تهذيب التهذيب :**

ابن حجر العسقلاني . تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤م » .

١٠١ **تذيب الكمال :**

أبو الحجاج المزي . تحقيق : الدكتور/ بشار عواد معروف . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الأولى «١٤١٨هـ / ١٩٩٨م » .

١٠٢ **تهذيب اللغة :**

أبو منصور الأزهري . تحقيق : الأستاذ / إبراهيم الأبياري . دار الكتاب العربي ــ بيروت .

١٠٣ **التوحيد :**

أبو منصور الماتريدي . تحقيق: الدكتور/ فتح الله خليف . دار الجامعات المصرية ــ الإسكندرية .

١٠٤ **التوقيف على مهمات التعريف، معجم لغوي مصطلحي :**

محمد عبد الرؤوف المناوي . تحقيق : الدكتور/ محمد رضوان الداية . دار الفكر ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٠ هـ » .

١٠٥ **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد :**

سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب . إشراف : محمد زهير الشاويش . المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة السادسة « ١٤٠٥ هـ » .

ـ ث ـ

١٠٦ **الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية :**

الدكتور / عابد السفياني . مكتبة المنارة ــ مكة ، الطبعة الأولى «١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م » .

ـ ج ـ

١٠٧ **جامع بيان العلم وفضله :**

ابن عبد البر . تحقيق : أبي الأشبال الزهيري . دار ابن الجوزي ، الطبعة الثانية « ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م » .

١٠٨ **جامع الرسائل الكبرى :**

ابن تيمية . مطبعة المنار ــ مصر .

١٠٩ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً في جوامع الكلم :**
ابن رجب . تحقيق : شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة السابعة « ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م » .

١١٠ **الجرح والتعديل :**
ابن أبي حاتم . دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م » .

١١١ **جلاء العينين في محاكمة الأحمدين :**
نعمان خير الدين ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ــ مصر .

١١٢ **جناية التأول الفاسد على العقيدة الإسلامية :**
الدكتور/ محمد أحمد لوح . دار ابن القيم ــ الدمام ، دار ابن عفان ــ القاهرة ، الطبعة الأولى « ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م » .

١١٣ **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي (الداء والدواء) :**
ابن القيم . دار الكتب العلمية ــ بيروت .

١١٤ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية :**
عبد القادر القرشي . تحقيق : عبد الفتاح الحلو . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م » .

- ح -

١١٥ **حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح :**
لابن القيم . دار الحديث ــ القاهرة « ١٩٨٩م » .

١١٦ **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين :**
دار إحياء التراث العربي ــ بيروت .

١١٧ **الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة :**
إسماعيل الأصبهاني . تحقيق : محمد بن ربيع المدخلي . دار الراية ــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤١١ هـ » .

١١٨ **حلية الأبرار وشعار الأخيار في تلخيص الدعوات والأذكار المستحبة في الليل والنهار للنووي** : تحقيق : علي الشربجي . الطبعة الأولى « ١٤٢٤ هـ » .

١١٩ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** :

أبو نعيم الأصفهاني . تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م » .

١٢٠ **حواشي العقائد النسفية** :

مطبعة كردستان العلمية ــ مصر « ١٣٢٩ هـ » .

١٢١ **الحيدة مناظرة في مجلس المأمون** :

عبد العزيز الكناني . مكتبة العبيكان ــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م » .

١٢٢ **الحيوان** :

الجاحظ . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دار الجيل ــ بيروت « ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م » .

ـ خ ـ

١٢٣ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** :

المحبي . دار صادر ــ بيروت .

ـ د ـ

١٢٤ **درء تعارض العقل والنقل** :

ابن تيمية . تحقيق : الدكتور/ محمد رشاد سالم . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ــ الرياض ، الطبعة « ١٣٩١هـ / ١٩٧١م » .

١٢٥ **الدرر السنية في الأجوبة النجدية** :

جمع عبد الرحمن بن محمد قاسم . الطبعة السادسة « ١٤١٧هـ » .

١٢٦ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة** :

ابن حجر . دار الجيل ــ بيروت .

١٢٧ **دعوة التوحيد أصولها ... الأدوار التي مرت بها ... مشاهير دعاتها :**
الدكتور/ محمد خليل هراس . مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الأولى « ١٤٠٧هـ » .

١٢٨ **دلائل التوحيد :**
محمد جمال الدين القاسمي . ضبط وتعليق وتخريج : خالد بن عبد الرحمن العك . دار النفائس « ١٤١٢هـ » .

١٢٩ **دول الإسلام :**
للذهبي . تحقيق : فهيم محمد شتلوت. الهيئة المصرية العامة للكتاب « ١٩٧٤م » .

١٣٠ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب :**
ابن فرحون المالكي . دارسة وتحقيق : مأمون بن محيي الدين الجنان . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م » .

ـ ذ ـ

١٣١ **ذم التأويل :**
ابن قدامة . تحقيق : بدر البدر. الدار السلفية ـــ الكويت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٦هـ » .

١٣٢ **ذم الكلام وأهله :**
الهروي . قدم وخرج أحاديثه/ عبد الله بن محمد الأنصاري . مكتبة الغرب الأثرية ـــ المدينة المنورة ، الطبعة الأولى « ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م » .

١٣٣ **ذيل (تذكرة الحفاظ للذهبي) :**
أبو المحاسن الحسيني . دار الكتب العلمية — بيروت .

١٣٤ **الذيل على طبقات الحنابلة :**
ابن رجب . تحقيق : الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥ م » .

■ ر ■

١٣٥ **الرد على الجهمية :**

أبو سعيد عثمان الدارمي . خرج أحاديثه : بدر البدر . دار ابن الأثير ، الطبعة الثانية « ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م » .

١٣٦ **الرد على الزنادقة والجهمية :**

أحمد بن حنبل . تحقيق: محمد حسن راشد . المطبعة السلفية ـــ القاهرة « ١٣٩٣هـ » .

١٣٧ **الرد على المنطقيين :**

ابن تيمية . تحقيق : محمد حسن إسماعيل . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٢٤ هـ » .

١٣٨ **الرسالة إلى أهل الثغر :**

أبو الحسن الأشعري . تحقيق: عبد الله شاكر المصري . مكتبة العلوم والحكم ـــ السعودية ، الطبعة الأولى « ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م » .

١٣٩ **رسالة التوحيد :**

محمد عبده . دار الكتاب العربي ـــ بيروت ، الطبعة « ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م » .

١٤٠ **رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت :**

أبو نصر السجزي .تحقيق : الدكتور محمد باكريم . دار الراية ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م ».

١٤١ **الرسالة الصفدية :**

ابن تيمية . تقديم وتحقيق : سيد بن عباس الحليمي وأيمن بن عارف الدمشقي . مكتبة أضواء السلف ـــ الطبعة الأولى « ١٤٢٣هـ » .

١٤٢ **الرسالة القشيرية :**

أبو القاسم القشيري . تحقيق : عبد الحليم محمود ومحمود الشريف . مطبعة حسان ، دار الكتب الحديثة ـــ القاهرة ، الطبعة « ١٩٧٤م » .

١٤٣ **رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام :**

أبو الحسن الأشعري . مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية ـــ الهند « ١٣٢٤هـ » .

١٤٤ **الروض المعطار في خبر الأقطار:**

محمد بن عبد المنعم الحميري . تحقيق : الدكتور/ إحسان عباس . دار القلم ـــ بيروت « ١٩٧٥م » .

١٤٥ **الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية :**

أبو شامة . حققه : إبراهيم الزيبق . مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م » .

١٤٦ **رياض الجنة بتخريج أصول السنة :**

لابن أبي زمنين . تحقيق : عبد الله محمد عبد الرحيم البخاري . مكتبة الغرباء الأثرية ، الطبعة الأولى « ١٤١٥ هـ » .

■ س ■

١٤٧ **سلام الأحكم على السواد الأعظم :**

إبراهيم حلمي الوفي . الأستانة الطبعة الأولى « ١٣١٣هـ » .

١٤٨ **السلسلة الصحيحة :**

محمد ناصر الدين الألباني . مكتبة المعارف — الرياض .

١٤٩ **السنة :**

أحمد بن حنبل . تصحيح : إسماعيل الأنصاري . الناشر : الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية .

١٥٠ **السنة :**

أبو بكر الخلال . تحقيق: الدكتور/ عطية الزهراني . دار الراية ـــ الرياض ، الطبعة الأولى «١٤١٠هـ - ١٩٨٩م » .

١٥١ **السنة :**

ابن أبي عاصم . ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة : تحقيق : الألباني . المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الثالثة« ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م » .

١٥٢ **السنة :**

عبد الله بن أحمد بن حنبل . تحقيق : الدكتور/ محمد سعيد القحطاني . دار ابن القيم ــ الدمام ، الطبعة الأولى « ١٤٠٦ هـ » .

١٥٣ **السنة حجيتها ومكانتها في التشريع الإسلامي :**

الدكتور / الشيخ مصطفى السباعي . المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الرابعة ، « ١٤٠٥ هـ » .

١٥٤ **السنة قبل التدوين :**

الدكتور/ محمد حجاج الخطيب . دار الفكر ــ بيروت الطبعة الخامسة « ١٤٠١هـ / ١٩٨١م » .

١٥٥ **سنن الترمذي :**

أبو عيسى الترمذي . تحقيق : أحمد شاكر وآخرون . دار إحياء التراث العربي ــ بيروت .

١٥٦ **سنن الدارمي :**

أبو محمد الدارمي . تحقيق : فواز أحمد زمولي ، خالد السبع العلمي . دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٧هـ » .

١٥٧ **سنن أبي داود :**

أبو داود السجستاني . تحقيق : محمد محي الدين عبد المجيد. دار الفكر ــ بيروت .

١٥٨ **سنن ابن ماجه :**

أبو عبدا لله القزويني . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار الفكر ــ بيروت .

١٥٩ **سنن النسائي الكبرى :**
أبو عبد الرحمن النسائي . تحقيق : الدكتور/ عبد الغفار سليمان البندري وسيد كسروي حسن . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١١هـ / ١٩٩١م » .

١٦٠ **سير أعلام النبلاء :**
الذهبي . تحقيق : شعيب الأرنؤوط وآخرون . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م » .

١٦١ **السيرة النبوية :**
ابن هشام . حققها : مصطفى السقا ، وآخرون . دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٥ هـ ».

▪ ش ▪

١٦٢ **الشامل في أصول الدين :**
أبو المعالي الجويني . حققه : هلموت . دار العرب « ١٩٨٨م ، ١٩٨٩م » .

١٦٣ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية :**
محمد مخلوف. دار الفكر ــ بيروت .

١٦٤ **شذرات الذهب دراسة في البلاغة القرآنية :**
محمود توفيق محمد سعد . أستاذ البلاغة والنقد ورئيس القسم في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

١٦٥ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب :**
عبد الحي بن العماد . دار الكتب العلمية ــ بيروت .

١٦٦ **شرح أسماء الله الحسنى :**
القشيري . ضبطه وصححه وعلق عليه: الدكتور/ عاصم إبراهيم الكيالي . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٢٧ هـ » .

١٦٧ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم :**

أبو القاسم اللالكائي . تحقيق : الدكتور/ أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي . دار طيبة ـــ الرياض ، الطبعة الرابعة « ١٤١٦هـــ / ١٩٩٥م » .

١٦٨ **شرح الأصول الخمسة :**

القاضي عبد الجبار . تعليق : أحمد بن الحسين أبي هاشم . تحقيق : الدكتور/ عبد الكريم عثمان . مكتبة وهبة ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى « ١٤١٦هـــ » .

١٦٩ **شرح جوهرة التوحيد :**

إبراهيم الباجوري . خرج أحاديثه : محمد أديب الكيلاني وعبد الكريم عثمان . راجعه : عبد الكريم الرفاعي . مكتبة الغزالي الطبعة « ١٣٩٢هـــ » .

١٧٠ **شرح السنة :**

البغوي . تحقيق : زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط . المكتب الإسلامي ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٣هـــ / ١٩٨٣م » .

١٧١ **شرح السنة :**

أبو محمد البربهاري . تحقيق : الدكتور/ محمد سعيد القحطاني . دار ابن القيم ـــ الدمام ، الطبعة الأولى « ١٤٠٨ هـــ » .

١٧٢ **شرح السنوسية الكبرى المسمى عمدة أهل التوفيق والتسديد :**

أبو عبد الله السنوسي . تحقيق : الدكتور/ عبد الفتاح عبد الله بركة . دار القلم ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٢هـــ » .

١٧٣ **شرح صحيح مسلم :**

يحيى بن شرف النووي . راجعه : خليل الميس . دار القلم ـــ بيروت .

١٧٤ **شرح العقيدة الأصفهانية :**

ابن تيمية . تحقيق: سعيد بن نصر . مكتبة الرشد ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٢هـــ / ٢٠٠١م » .

١٧٥ **شرح العقيدة الأصفهانية** (نسخة مصوَّرة) :
ابن تيمية . تحقيق : الدكتور/ محمد بن عودة السعوي . رسالة دكتوراة مقدمة لقسم العقيدة بكلية أصول الدين ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

١٧٦ **شرح العقيدة الطحاوية :**
ابن أبي العز الحنفي ، تحقيق ومراجعة : محمد ناصر الدين الأل ب اني . المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٩هــ » .

١٧٧ **شرح العقيدة الواسطية** : محمد خليل هراس . تعليق : إسماعيل الأنصاري . دار الثقافة للطباعة ، الطبعة الثانية « ١٤١٢هــ» .

١٧٨ **شرح الكافية الشافية :**
ابن مالك . تحقيق : الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي . نشر جامعة أم القرى ، دار المأمون ، الطبعة الأولى « ١٤٠٢هــ / ١٩٨٢م » .

١٧٩ **شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير:**
أحمد بن عبد العزيز الفتوحي . تحقيق : الدكتور/ محمد الزحيلي ، و الدكتور/ نزير حماد . مكتبة العبيكان ــ الرياض ، الطبعة « ١٤١٣هــ / ١٩٩٣م » .

١٨٠ **شرح المقاصد :**
التفتازاني . تحقيق وتعليق : الدكتور/ عبد الرحمن عميرة . عالم الكتب ــ بيروت، الطبعة الثانية « ١٤١٩هــ / ١٩٩٨م » .

١٨١ **شرح المنار في الأصول :**
المولى عبد اللطيف الشهير بابن الملك . مكتبة الدراسات العليا.

١٨٢ **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر :**
ملا على القاري . قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة . حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم . دار الأرقم ــ بيروت .

١٨٣ **شرف أصحاب الحديث :**
الخطيب البغدادي . تحقيق : الدكتور/ محمد بن سعيد أوغلي . دار إحياء السنة النبوية .

١٨٤ **الشريعة :**
الآجري . دراسة وتحقيق : الدكتور/ عبد الله بن عمر بن سليمان الد ميجي . دار الوطن ـــ الرياض ، الطبعة الثانية «١٤٢٠هـــ / ١٩٩٩م » .

١٨٥ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل :**
ابن القيم . تحقيق : عمر بن سليمان الحفيان . مكتبة العبيكان ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٠ هـــ » .

١٨٦ **الشفاعة عند أهل السنة والرد على المخالفين :**
الدكتور/ ناصر عبد الرحمن الجديع . دار أطلس للنشر والتوزيع ـــ الرياض ، الطبعة الثانية « ١٤٢٢هـــ / ٢٠٠١م » .

- ص -

١٨٧ **الصابئون حرانيين ومندائيين :**
الدكتور/ رشدي عليان . دار السلام ـــ بغداد .

١٨٨ **الصحاح تاج اللغة وجماع العربية :**
إسماعيل الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار . دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية « ١٣٩٩هـــ / ١٩٧٩م » .

١٨٩ **صحيح البخاري :**
أبو عبد الله البخاري . تحقيق: الدكتور/ مصطفى ديب البغا .
دار ابن كثير ، اليمامة ـــ بيروت ، الطبعة الثالثة « ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م ».

١٩٠ **صحيح البخاري :** (نسخة أخرى)
أبو عبد الله البخاري . اعتنى به : أبو صهيب الكرمي . بيت الأفكار الدولية ـــ الرياض «١٤١٩هـــ / ١٩٩٨م » .

١٩١ **صحيح مسلم :**
مسلم بن الحجاج النيسابوري . اعتنى به : أبو صهيب الكرمي . بيت الأفكار الدولية ـــ الرياض « ١٤١٩هـــ / ١٩٩٨م » .

١٩٢ **صحيح وضعيف الجامع الصغير وزيادته :**

محمد ناصر الدين الألباني . أشرف عليه : زهير الشاويش . المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الثالثة « ١٤٠٨هــ / ١٩٨٨م » .

١٩٣ **صحيح وضعيف سنن أبي داود :**

محمد ناصر الدين الألباني . أشرف عليه : زهير الشاويش . المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الثالثة « ١٤٠٩هــ / ١٩٨٨م » .

١٩٤ **صحيح وضعيف سنن ابن ماجه :**

محمد ناصر الدين الألباني . أشرف عليه : زهير الشاويش . المكتب الإسلامي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٨هــ / ١٩٨٨م » .

١٩٥ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة :**

ابن القيم . تحقيق : الدكتور/ علي بن محمد الدخيل الله . دار العاصمة للنشر والتوزيع ــ الرياض ، النشرة الثانية « ١٤١٢هــ » .

ـ ض ـ

١٩٦ **ضحى الإسلام :**

أحمد أمين . دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٢٥هــ / ٢٠٠٥م » .

١٩٧ **الضعفاء الكبير :**

العقيلي . تحقيق : عبد المعطي أمين قلعجي . دار المكتبة العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٤هــ / ١٩٨٤م » .

١٩٨ **الضعفاء والمتروكين :**

أبو عبد الرحمن النسائي . تحقيق : محمود إبراهيم زايد . دار الوعي ــ حلب ، الطبعة الأولى « ١٣٦٩ هــ » .

١٩٩ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع :**

السخاوي . منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت .

ـ ط ـ

٢٠٠ **طبقات الأمم :**

القاضي أبو القاسم صاعد الأندلسي . مطبعة السادة ــ مصر .

٢٠١ **طبقات الحنابلة :**

أبو يعلى . تحقيق : محمد حامد الفقي . دار المعرفة ــ بيروت .

٢٠٢ **طبقات الحنفية :**

عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي . مير محمد كتب خانه — كراتشي .

٢٠٣ **طبقات الشافعية :**

أحمد بن قاضي شهبة . تحقيق : الدكتور/ الحافظ عبد العليم خان . عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٧هــ » .

٢٠٤ **طبقات الشافعية الكبرى :**

عبد الوهاب السبكي . تحقيق : الدكتور/ محمود الطناحي والدكتور/ عبد الفتاح الحلو. هجر للطباعة والنشر ــ مصر ، الطبعة الثانية « ١٤١٣هــ / ١٩٩٢م » .

٢٠٥ **طبقات الفقهاء :**

إبراهيم بن علي الشيرازي . تحقيق: خليل الميس . دار القلم ــ بيروت .

٢٠٦ **الطبقات الكبرى :**

ابن سعد . دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٧ هــ / ١٩٩٦ م » .

٢٠٧ **طبقات المفسرين :**

أحمد بن محمد الأدنهوي . تحقيق : سليمان بن صالح الخزي . مكتبة العلوم والحكم ــ السعودية ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هــ- ١٩٩٧م » .

ـ ع ـ

٢٠٨ **العبر في خبر من غبر :**

الذهبي . تحقيق : الدكتور/ صلاح الدين المنجد . التراث العربي ــ بيروت ، الطبعة الثانية .

٢٠٩ **العدة في أصول الفقه :**
القاضي أبو يعلى الفراء . تحقيق : الدكتور/ أحمد بن علي سير المباركي . مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٠هـــ / ١٩٨٠م » .

٢١٠ **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية :**
ابن عبد الهادي . تحقيق : محمد حامد الفقي . مكتبة المؤيد ـــ الرياض .

٢١١ **عقيدة السلف أصحاب الحديث :**
أبو عثمان الصابوني . تحقيق : الدكتور/ ناصر بن عبد الرحمن الجديع ، دار العامة ، الطبعة الثانية « ١٤١٩هـــ » .

٢١٢ **العَلَمُ الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ . مع كتاب : الأرواح النوافخ :** صالح بن المهدي المقبلي . مكتبة دار البيان .

٢١٣ **علماء نجد خلال ثمانية قرون :**
عبد الله بن عبد الرحمن البسام . دار العاصمة ـــ الرياض ، الطبعة الثانية « ١٤١٩هـــ » .

٢١٤ **العلو للعلي الغفار :**
الذهبي . تحقيق : أشرف بن عبد المقصود . مكتبة أضواء السلف ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٩٩٥م » .

٢١٥ **عوامل وأهداف نشأة علم الكلام في الإسلام :**
الدكتور/ يحي هاشم فرغل . مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية « ١٣٩٢هـــ ».

٢١٦ **عون المعبود شرح سنن أبي داود :**
محمد العظيم آبادي . مع شرح : ابن القيم . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤١٥هـــ / ١٩٩٥م » .

٢١٧ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء :**
موفق الدين الخزرجي . تحقيق : الدكتور/ نزار رضا. دار مكتبة الحياة ـــ بيروت .

■ غ ■

٢١٨ **غاية المرام في علم الكلام :**

الآمدي . تحقيق : حسن محمود عبد اللطيف . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ القاهرة « ١٣٩١هــ » .

٢١٩ **الغنية في أصول الدين :**

أبو سعيد النيسابوري المتولي . تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر . مؤسسة الكتب الثقافية ــ لبنان ، الطبعة الأولى « ١٤٠٦هــ / ١٩٨٧م » .

■ ف ■

٢٢٠ **الفتاوى الكبرى :**

ابن تيمية . قدم له : حسنين محمد مخلوف . دار المعرفة ــ بيروت .

٢٢١ **فتح الباري شرح صحيح البخاري :**

ابن حجر . دار السلام ــ الرياض ، دار الفيحاء ــ دمشق ، « ١٤١٨هــ / ١٩٩٧م » .

٢٢٢ **الفتوى الحموية الكبرى :**

ابن تيمية . دراسة وتحقيق : حمد بن عبد المحسن التويجري . دار الصميعي ــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤١٩هــ » .

٢٢٣ **فجر الإسلام :**

أحمد أمين . دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٩٣٣م » .

٢٢٤ **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية :**

البغدادي . دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٩٧٧م » .

٢٢٥ **الفروق :**

القرافي . تحقيق : الدكتور/ عبد الحميد هنداوي . المكتبة العصرية « ١٤٠٢هــ » .

٢٢٦ **الفصل في الملل والأهواء والنحل :**

ابن حزم الظاهري . مكتبة الخانجي ــ القاهرة .

٢٢٧ **فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث :**
أبو المظفر السمعاني . جمع وتعليق : الدكتور/ محمد الجيزاني . مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع ــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٨ هــ » .

٢٢٨ **فضائح الباطنية :**
أبو حامد الغزالي . تحقيق : عبد الرحمن بدوي . مؤسسة دار الكتب الثقافية ــ الكويت .

٢٢٩ **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة :**
القاضي عبد الجبار . تحقيق : فؤاد سيد . الدار التونسية ، الطبعة « ١٣٩٣هــ / ١٩٧٤م » .

٢٣٠ **الفطرة حقيقتها ومذاهب الناس فيها :**
علي بن عبد الله القرني . دار المسلم ــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٤هــ / ٢٠٠٣م » .

٢٣١ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية ومعه التعليقات السنية على الفوائد البهية :**
محمد عبد الحي اللكنوي . صححه وعلق عليه : محمد بدر الدين النعساني . مطبعة السعادة ــ مصر ، الطبعة الأولى « ١٣٢٤هــ » .

٢٣٢ **الفهرست :**
ابن النديم . دار المعرفة ــ بيروت « ١٣٩٨ / ١٩٧٨م » .

٢٣٣ **فيصل التفرقة :**
الغزالي . تحقيق : الدكتور/ سليمان دنيا ، الطبعة الأولى « ١٣٨١هــ » .

ق

٢٣٤ **القاموس المحيط :**
الفيروز بادي . دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٢٣هــ » .

٢٣٥ **قانون التأويل :**

أبو بكر بن العربي . دراسة وتحقيق : محمد السليماني . دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الثانية « ١٩٩٠م » .

٢٣٦ **القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه :**

الدكتور/ عبد الرحمن بن صالح المحمود . دار الوطن ــ الرياض ، الطبعة الثانية « ١٤١٨ هـ » .

٢٣٧ **قواعد العقائد :**

أبو حامد الغزالي . تحقيق : موسى محمد علي . عالم الكتب ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م » .

ـ ك ـ

٢٣٨ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة :**

الذهبي . تحقيق: محمد عوامة . دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو ــ جدة، الطبعة الأولى « ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م » .

٢٣٩ **الكامل في التاريخ :**

ابن الأثير . راجعه : الدكتور/ محمد يوسف الدقاق . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤١٥هـ » .

٢٤٠ **كتاب التوحيد :**

ابن خزيمة . المحقق : عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان . مكتبة الرشد ــ الرياض ، الطبعة الخامسة « ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م » .

٢٤١ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون :**

مصطفى بن عبد الله القسطنطيني . دار الكتب العلمية ــ بيروت « ١٤١٣ / ١٩٩٢م » .

٢٤٢ **كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة :**

ابن رجب . تحقيق : محمد أحمد عبد العزيز . المكتبة القيمة « ١٤٠٢ هـ » .

ل

٢٤٣ **لب الإشارات والتنبيهات :**
فخر الدين الرازي . تحقيق : الدكتور/ أحمد حجازي السقا . مكتبة الكليات الأزهرية ـــ مصر ،الطبعة الأولى .

٢٤٤ **لسان العرب :**
ابن منظور . دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٩٩٧م » .

٢٤٥ **لسان الميزان :**
ابن حجر . تحقيق : عادل عبد الموجود و علي محمد معوض . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٦ هـــ / ١٩٩٦م » .

٢٤٦ **لطائف الإشارات تفسير صوفي كامل للقران الكريم :**
القشيري . تحقيق : إبراهيم بسيوني . المكتبة السلفية ـــ المدينة المنورة .

٢٤٧ **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع :**
أبو الحسن الأشعري . تحقيق : حمود غرابة . مجمع البحوث الإسلامية ـــ القاهرة ، الطبعة « ١٩٧٥م » .

٢٤٨ **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرة البهية في عقيدة الفرقة المرضية :**
محمد السفاريني . المكتب الإسلامي ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤١١هـــ / ١٩٩١م » .

م

٢٤٩ **الماتريدية دراسة وتقويما :**
الدكتور/ أحمد بن عوض الله الحربي . دار الصميعي ، الطبعة الثانية « ١٤٢١هـــ » .

٢٥٠ **المباحث المشرقية :**
فخر الدين الرازي . مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الطبعة الأولى « ١٣٤٣هـــ » .

٢٥١ **متشابه القران :**

القاضي عبد الجبار. تحقيق : الدكتور/ عدنان محمد زرزور، دار التراث ــ بيروت.

٢٥٢ **مجرد مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري :**

ابن فورك . تحقيق : دانيال جيماريه . طبعة دار المشرق ــ بيروت ، الطبعة « ١٩٨٦م » .

٢٥٣ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :**

ابن أبي بكر الهيثمي . بتحرير الحافظين : العراقي وابن حجر . دار الفكر ــ بيروت ، الطبعة « ١٤١٢هــ » .

٢٥٤ **مجمل اللغة :**

ابن فارس . تحقيق : شهاب الدين أبو عمرو. دار الفكر للطباعة والنشر ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٤هــــ / ١٩٩٤م » .

٢٥٥ **مجموع فتاوى شخ الإسلام أحمد بن تيمية :**

جمع وترتيب : عبد الرحمن بن قاسم . إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .

٢٥٦ **مجموعة الرسائل الكبرى :**

ابن تيمية . مطبعة محمد علي صبيح ــ القاهرة

٢٥٧ **مجموعة الرسائل والمسائل :**

ابن تيمية . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٢هــ / ١٩٨٣م » .

٢٥٨ **مجموعة مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب .**

تحقيق : عبد العزيز زيد الرومي والدكتور/ محمد بلتاجي ، والدكتور/ سيد حجاب . جامعة الإمام محمد بن سعود ــ الرياض .

٢٥٩ **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين :**

فخر الدين الرازي . راجعه : طه عبد الرؤوف سعد . دار الكتاب العربي ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٤هــ / ١٩٨٤م » .

٢٦٠ **المحصول في علم الأصول :**
فخر الدين الرازي . تحقيق : الدكتور/ طه جابر فياض العلواني . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٠٠ هـــ » .

٢٦١ **المحيط بالتكليف :** القاضي عبد الجبار . تحقيق : عمر السيد عزمي . مراجعة : الدكتور/ أحمد فؤاد الأهوني ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطبع والنشر .

٢٦٢ **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر :**
ابن منظور . دار الفكر ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٩هـــ ».

٢٦٣ **مختصر الحجة على تارك المحجة :**
نصر المقدسي . تحقيق : الدكتور/ محمد بن إبراهيم هارون . أضواء السلف ـــ الرياض « ١٤٢٥هـــ/٢٠٠٥م » .

٢٦٤ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة :**
محمد الموصلي . تحقيق : سيد إبراهيم دار الحديث ـــ القاهرة ، الطبعة « ١٤١٤هـــ / ١٩٩٤م » .

٢٦٥ **مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي :**
اختصره وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤١٢هـــ » .

٢٦٦ **مختصر منهاج السنة " المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والإعتزال " :**
الذهبي . تحقيق : محب الدين الخطيب . المكتبة السلفية ـــ القاهرة ، الطبعة الثالثة .

٢٦٧ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين :**
ابن القيم . تحقيق : محمد حامد الفقي . دار الكتاب العربي ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٣٩٣ هـــ / ١٩٧٣م » .

٢٦٨ **المدخل إلى دراسة علم الكلام :**
الدكتور/ حسن محمود الشافعي . مكتبة وهبة ـــ القاهرة ، الطبعة الثانية « ١٤١١ هـــ » .

٢٦٩ **المدونة الكبرى :**
الإمام مالك . دار صادر مطبعة السعادة ـــ بيروت .

٢٧٠ **مذاهب الإسلاميين :**
الدكتور/ عبد الرحمن بدوي . دار العلم للملايين ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٩٧٩م » .

٢٧١ **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح :**
ملا علي القاري . تحقيق : صدقي محمد جميل العطار . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـــ بيروت « ١٤١٤هـ » .

٢٧٢ **مسائل الإمام أحمد بن حنبل :**
رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ . تحقيق : زهير الشاويش . المكتب الإسلامي ـــ بيروت .

٢٧٣ **مسائل الإمام أحمد :**
أبو داود السجستاني . تقديم: السيد محمد رشيد رضا. الناشر : محمد أمين دمج ، الطبعة الثانية .

٢٧٤ **المسامرة بشرح المسايرة :**
كمال الدين المعروف بابن أبي شريف .مطبعة السعادة ـــ مصر .

٢٧٥ **المسايرة :**
الكمال بن الهمام. مطبعة السعادة ـــ مصر ، الطبعة الثانية « ١٣٤٧هـ » .

٢٧٦ **المستدرك على الصحيحين :**
أبو عبد الله الحاكم النيسابوري . تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١١هـ / ١٩٩٠م » .

٢٧٧ **المستصفى من علم الأصول :**
أبو حامد الغزالي . تحقيق : الدكتور/ محمد سليمان الأشقر . مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هـ » .

٢٧٨ **المسند :**

الإمام أحمد بن حنبل . المحقق : شعيب الأرنؤوط وآخرون . مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الثانية «١٤٢٠هــ / ١٩٩٩م » .

٢٧٩ **المسودة في أصول الفقه :**

عبد السلام و عبد الحليم و أحمد بن عبد الحليم آل تيمية . تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد . المدني ــ القاهرة .

٢٨٠ **المسيحية :**

الدكتور / أحمد شلبي . مكتبة النهضة المصرية ــ القاهرة ، الطبعة العاشرة « ١٩٩٣م » .

٢٨١ **مشكل الحديث وبيانه :**

ابن فورك . تحقيق : موسى محمد علي . عالم الكتب ــ بيروت « ١٤٠٥هــ » .

٢٨٢ **المطالب العالية من العلم الإلهي :**

فخر الدين الرازي . تحقيق : الدكتور /أحمد حجازي السقا ، دار الكتاب العربي ــ بيروت « ١٤٠٧هــ » .

٢٨٣ **مظاهر التشبه بالكفار في العصر الحديث وأثرها على المسلمين :**

أشرف بن عبد الحميد بارقعان . دار ابن الجوزي ــ الدمام ، الطبعة الأولى « ١٤٢٦هــ / ٢٠٠٥م » .

٢٨٤ **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول :**

حافظ بن أحمد حكمي . تحقيق : عمر بن محمود أبو عمر . دار ابن القيم ــ الدمام ، الطبعة الأولى « ١٤١٠هــ / ١٩٩٠م » .

٢٨٥ **معارج القدس في مدارج معرفة النفس :**

أبو حامد الغزالي . تحقيق : محمد مصطفى أبو العلا .مكتبة الجندي ــ مصر .

٢٨٦ **المعارف :**

ابن قتيبة . تحقيق : الدكتورة/ ثروت عكاشة . دار المعارف ــ مصر ، الطبعة الثانية .

٢٨٧ **معالم أصول الدين :**

فخر الدين الرازي . مراجعة : طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية .

٢٨٨ **المعتزلة :**

الدكتور/ زهدي حسين جار الله . مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية ــ القاهرة « ١٣٦١هـ » .

٢٨٩ **المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها :**

الدكتور/ عواد بن عبد الله المعتق ، مكتبة الرشد ــ الرياض ، الطبعة الثالثة « ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م » .

٢٩٠ **المعتمد في أصول الفقه :**

أبو الحسين البصري . تحقيق : خليل الميس . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٣هـ » .

٢٩١ **المعجم الأوسط :**

الطبراني . تحقيق : طارق بن عوض الله و عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني . دار الحرمين ــ القاهرة « ١٤١٥هـ » .

٢٩٢ **معجم البلدان :**

ياقوت الحموي . تحقيق : فريد بن عبد العزيز الجندي . دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م » .

٢٩٣ **معجم المؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربية :**

عمر رضا كحالة . مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي ــ بيروت .

٢٩٤ **معجم مقاييس اللغة :**

ابن فارس . تحقيق : عبد السلام محمد هارون . دارالجيل ــ بيروت « ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م » .

٢٩٥ **معرفة القراء الكبار على الطبقات و الأعصار :**

الذهبي . تحقيق : بشار عواد معروف و شعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٤هـ » .

٢٩٦ **المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها :**
الدكتور/ عبد الله بن محمد القرني . دار عالم الفوائد ـــ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى « ١٤١٩هـــ » .

٢٩٧ **معيار العلم في فن المنطق :**
الغزالي . مطبعة كردستان العلمية ـــ مصر « ١٣٢٩هـــ » .

٢٩٨ **المغني في أبواب العدل والتوحيد :**
القاضي عبد الجبار. تحقيق : الدكتور/ إبراهيم مدكور والدكتور/ طه حسين . وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

٢٩٩ **المغني في فقه الإمام أحمد :**
ابن قدامة المقدسي . دار الفكر ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤٠٥هـــ » .

٣٠٠ **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة :**
ابن القيم . حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه : علي بن حسن بن عبد الحميد . دار ابن القيم ، الطبعة الأولى « ١٤٢٥هـــ » .

٣٠١ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم :**
أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي . تحقيق : محي الدين مستو وجماعة . دار ابن كثير ودار الكلم الطيب ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هـــ » .

٣٠٢ **المقابسات :**
أبو حيان التوحيدي . تحقيق : حسن السندوبي . المطبعة الرحمانية ـــ مصر ، الطبعة الأولى « ١٣٤٧هـــ » .

٣٠٣ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصليين :**
أبو الحسن الأشعري . تحقيق : محيي الدين .المكتبة العصرية ـــ بيروت « ١٤١٦هـــ » .

٣٠٤ **مقالات الكوثري :**
محمد زاهد الكوثري . مكتبة المثنى ـــ بغداد « ١٩٦٢م » .

٣٠٥ **مقالة التعطيل والجعد بن درهم :**

الدكتور/ محمد التميمي . أضواء السلف ــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م » .

٣٠٦ **مقدمة ابن خلدون :**

عبد الرحمن بن خلدون . ضبط : الدكتور/ محمد الإسكندراني . دار الكتاب العربي ــ بيروت الطبعة « ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م » .

٣٠٧ **الملل والنحل :**

أبو الفتح الشهرستاني . تحقيق : أمير على مهنا و على حسن فاعور . دار المعرفة ــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م » .

٣٠٨ **مناظرات جرت في بلاد ما وراء النهر في الحكمة والخلاف وغيرها بين الإمام فخر الدين الرازي وغيره :**

مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد ، الطبعة الأولى « ١٣٥٥هـ » .

٣٠٩ **مناقب الإمام أحمد بن حنبل :**

ابن الجوزي . تحقيق : الدكتور/ عبد الله بن عبد المحسن التركي . دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الثانية « ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م » .

٣١٠ **مناهل العرفان في علوم القرآن :**

محمد عبد العظيم الزرقاني . دار الفكر ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م ».

٣١١ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم :**

ابن الجوزي . دار صادر ــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٣٥٨هـ » .

٣١٢ **المنجد في اللغة و الأعلام :**

دار المشرق ــ بيروت ، الطبعة الثامنة والعشرون « ١٩٨٦م » .

٣١٣ **المنخول من تعليقات الأصول :**

الغزالي . ضبط وتعليق وتخريج / محمد حسن هيتو . دار الفكر ـــ بيروت ، « ١٤٠٠هـــ » .

٣١٤ **المنقذ من الضلال :**

الغزالي . تعليق : الدكتور عبد الحليم محمود . مكتبة الأنجلو المصرية .

٣١٥ **منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية :**

ابن تيمية . تحقيق : الدكتور/ محمد رشاد سالم . جامعة الإمام محمد بن سعود ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٠٦هـــ / ١٩٨٦م » .

٣١٦ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج :**

يحيى بن شرف النووي . دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٣٩٢هـــ » .

٣١٧ **منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة :**

عثمان بن على حسن . مكتبة الرشد ـــ الرياض ، الطبعة الثانية « ١٤١٣هـــ » .

٣١٨ **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل :**

ابن المرتضى . تصحيح : توما أرتلد . مطبعة دائرة المعارف النظامية ـــ بحيدر أباد الطبعة « ١٣١٦هـــ » .

٣١٩ **الموافقات :**

الشاطبي . تحقيق : مشهور حسن آل سلمان . دار ابن عفان ـــ الخبر ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هـــ / ١٩٩٧م » .

٣٢٠ **المواقف :**

عضد الدين الإيجي. تحقيق : الدكتور/ عبد الرحمن عميرة . دار الجيل ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٩٩٧ م » .

٣٢١ **موسوعة الفلسفة** : الدكتور/ عبد الرحمن بدوي . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى « ١٩٨٤م » .

٣٢٢ **الموسوعة الفلسفية :**

الدكتور/ إسماعيل الشرفا . دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى « ٢٠٠٢ م » .

٣٢٣ **الموسوعة الفلسفية :**

عبد المنعم الحفني . دار ابن زيدون ـــ بيروت ، الطبعة الأولى .

٣٢٤ **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة :**

الندوة العالمية للشباب الإسلامي ـــ الرياض ، الطبعة الثانية « ١٤٠٩هـــ / ١٩٨٩م » .

٣٢٥ **الموضوعات :**

ابن الجوزي . تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان . دار الفكر ـــ بيروت ، الطبعة الثانية « ١٤٠٣هـــ » .

٣٢٦ **موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع :**

الدكتور/ إبراهيم بن عامر الرحيلي . مكتبة العلوم والحكم ـــ المدينة المنورة ، الطبعة الأولى « ١٤٢٣هـــ » .

٣٢٧ **موقف ابن تيمية من الأشاعرة :**

الدكتور/ عبد الرحمن بن صالح المحمود . مكتبة الرشد الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤١٥هـــ / ١٩٩٥م » .

٣٢٨ **موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة :**

الدكتور/ سليمان بن صالح الغصن . دار العاصمة ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤١٦هـــ » .

٣٢٩ **موقف المعتزلة من السنة النبوية ومواطن انحرافهم عنها :**

أبو لبابة حسين . منشورات دار اللواء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى « ١٣٩٩هـــ » .

٣٣٠ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال :**

الذهبي . دراسة وتحقيق : علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى « ١٤١٦هـــ / ١٩٩٥م » .

▪ ن ▪

٣٣١ **النبوات :**

ابن تيمية . تحقيق : عبد العزيز بن صالح الطويان . أضواء السلف ـــ الرياض ، الطبعة الأولى « ١٤٢٠هـــ / ٢٠٠٠م » .

٣٣٢ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة :**

ابن تغري بردى . وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـــ مصر .

٣٣٣ **نشأت الفكر الفلسفي في الإسلام :**

الدكتور / علي سامي النشار . دار المعارف ـــ مصر ، الطبعة السابعة « ١٩٧٧م » .

٣٣٤ **النشر في القراءات العشر :**

أبو الخير محمد الجزري . أشرف على تصحيحه ومراجعته : على محمد الضباع. دار الكتاب العربي .

٣٣٥ **النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر :**

ابن حجر . بقلم : علي حسن عبد الحميد .دار ابن الجوزي ـــ الدمام ، الطبعة الثانية « ١٤١٤هـــ / ١٩٩٤م » .

٣٣٦ **نهاية الإقدام في علم الكلام :**

عبد الكريم الشهرستاني . حرره وصححه : الفردجوم ـــ ليدن.

٣٣٧ **النهاية في غريب الحديث والأثر :**

أبو السعادات ابن الجزري . تحقيق : طاهر أحمد الزاوى ومحمود محمد الطناحي . المكتبة العلمية ـــ بيروت « ١٣٩٩هـــ / ١٩٧٩م » .

٣٣٨ **نونية القحطاني :**
أبو محمد عبد الله بن محمد الأندلسي . تحقيق : محمد بن أحمد سيد أحمد .
دارالهجرة ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى « ١٤١٧هـــ / ١٩٩٧م »

ـ هـ ـ

٣٣٩ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين :**
إسماعيل باشا البغدادي . طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ، الطبعة الثالثة « ١٣٨٧هـــ » .

ـ و ـ

٣٤٠ **الواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار يختص ذلك بأخبار إقليم مصر والنيل وذكر القاهرة وما يتعلق بها وبإقليميهما :**
أحمد بن علي بن عبد القادر. دار التحرير للطبع والنشر « ١٢٧٠هـــ » .

٣٤١ **الوافي بالوفيات :**
صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي . تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى .
دار إحياء التراث ـــ بيروت « ١٤٢٠هـــ / ٢٠٠٠م » .

٣٤٢ **الوعد الأخروي شروطه وموانعه :**
عيسى بن عبد الله السعدي . دار عالم الفوائد ـــ مكة المكرمة ، الطبعة الأولى « ١٤٢٢هـــ » .

٣٤٣ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :**
ابن خلكان . تحقيق : إحسان عباس . دار صادر ـــ بيروت « ١٩٩٠م ».

ـ ي ـ

٣٤٤ **اليهودية :**
الدكتور/ أحمد شلبي . مكتبة النهضة ـــ مصر ، الطبعة الثانية عشر « ١٩٩٧م ».

فهرس الموضوعات الإجمالي

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة